

التكشيف الاقتصادي للتراث

الهدية والهبة والتبرع
موضوع رقم (١٧٦)

إعداد
الدكتور / أحمد جابر بدران
إشراف
أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (١٩٧)
الهدية والهبية والتبرع موضوع (١٧٦)

١٧٦ الهدية والهبية والتبرع ج ٢

جروهما- أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية

١ - هبة من شيخ قبلى إلى فتاة رباها فى بيته ومقدارها ثلث ما يملك، سنة ٣٨٤هـ رقم ١١٩ ج٢
١٥٧-١٦٠

١٧٦ الهدية والهبية والتبرع ج ٤

السرخسى، شرح السير الكبير

- ١ - رسول الله ﷺ لا يقبل هدية مشرك- ج١ ص ٩٧، ٩٩
- ٢ - رسول الله ﷺ قبل هدية المشرك له خاصة- ج١ ص ٩٧، ٩٩ ج٢ ص ١٤٢٠ - ١٤٢١
- ٣ - نهى رسول الله ﷺ عن قبول هدية المشركين- ج٤ ص ٩٧
- ٤ - رسول الله ﷺ يرد هدية الأعراب- ج٤ ص ٩٧، ٩٨، ٩٩
- ٥ - الهدية توضع فى فم المسلمين- ج٤ ص ٩٧
- ٦ - جواز الهبة من النفل- ج٢ ص ٨٨٢، ج٤ ص ١٥٩٤
- ٧ - جواز رجوع الواهب عن هبته - ج٤ ص ٩٥١-٩٥٢، ج٤ ص ٤١٣٠، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٦٨
- ٨ - جواز أن يقبل الأمير هدية أهل الحرب ويضعها فينا- ج٤ ص ١٢٢٧، ١٢٢٩، ٢٢٤٠
- ٩ - هدية للمشركين إذا أعطيت لشجاع من المسلمين نهى له خاصة- ج٤ ص ١٢٣٨-
١٢٣٩-١٢٤٠
- ١٠ - جواز أن يقبل الواعظ والفتى الهدية- ج٤ ص ١٢٣٨-١٢٣٩
- ١١ - الهدية التى يقبلها أمير الجيش بسبب الامارة توضع فى بيت المال- ج٤ ص ١٢٣٩-
١٢٤٠
- ١٢ - رسول الله ﷺ لا يجيز الهدية بسبب العمل ويضعها فى بيت المال ج٤ ص ١٢٣٩

١٣ - عمر بن الخطاب يرد الهدايا التى أعطيت لأبى هريرة عامل البحرين إلى بيت المال- ج٤ ص

١٢٣٩

- ١٤ - عمر بن الخطاب يرد هدايا الإكراه إلى أهلها وفى بيت المال- ج٤ ص ١٢٤٠
 - ١٥ - هدية أمير العسكر المتبادلة مع العدو، له أخذها- ج٤ ص ١٢٤٠-١٢٤١
 - ١٦ - هدية أمير العسكر من العدو غنيمة إذا بادلها من الغنائم- ج٤ ص ١٢٤٤
 - ١٧ - جواز الهبة- ج٤ ص ١٣٤٣ - ١٣٤٥، ١٣٦٢، ١٥٥٣-١٥٥٤
 - ١٨ - عدم جواز الرجوع فى الهبة- ج٤ ص ١٥٧٨
 - ١٩ - رسول الله ﷺ يطلب الهبة مما حل عليه سلمة بن الأكوع من النفل فى غزوة هوازن- ج٤
١٥٩٤ ص
 - ٢٠ - جواز الهبة إلى الحربى- ج٤ ص ٢٠٤٦
 - ٢١ - جواز هبة المستامن بكل ماله لأبنه- ج٤ ص ٢٠٤٨، ٢٠٥٠
 - ٢٢ - جواز هبة الحربى جميع ماله لمسلم- ج٤ ص ٢٠٥٠
 - ٢٣ - جواز التبرع من جميع المال- ج٤ ص ٢٠٨٤
 - ٢٤ - التبرع فى حالة المرض يعتبر وية يخرج من الفلث- ج٤ ص ٢٠٨٤
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن
- ١ - تحريم هدايا العمال بسبب العمل- ج٤ ص ٢٦٦، ٢٦٢
 - ٢ - جواز الهبة- ج٤ ص ١٥٢
 - ٣ - رسول الله ﷺ يقبل الهدية- ج٤ ص ١٨

١٧٦ الهدية والهبية والتبرع ج ٥

الزمخشري، الكشاف

- ١ - جواز الهبة بمووف غير معروف العدد- ج٣ ص ٢٣
- عليش، فتح العلى المالك
- ١ - القاضى يرد الهدية التى بسبب العمل - ج١ ص ٢١٦

- ٢ - الرسول ﷺ يحاسب عامل الدقات (ابن اللبنة) - ج ١ ص ٢١٦
- ٣ - لزوم الهبة بالقول - ج ١ ص ٢١٨، ٢٧٤، ج ٢ ص ١٦٤-١٦٥
- ٤ - جواز بيع الهبة - ج ١ ص ٢٣٤
- ٥ - جواز الهبة من مال الوجة - ج ١ ص ٢٣٤
- ٦ - جواز هبة الشيء المجهول - ج ١ ص ٢٣٤
- ٧ - جواز أخذ الوالد الهبة من الولد - ج ١ ص ٢٤٠
- ٨ - جواز هبة المرأة لزوجها - ج ١ ص ٢٦٧
- ٩ - جواز الهبة بعوض - ج ١ ص ٢٧٥
- ١٠ - جواز طلب الهبة على أن يرضى الآخذ الواهب - ج ١ ص ٢٧٥
- ١١ - لاغ الهبة فيما لا يملكه الإنسان - ج ١ ص ٣٠٦، ٣١١
- ١٢ - هبة الوارث ميراثه لو رثته - ج ١ ص ٣١٤
- ١٣ - شروط الهبة - ج ١ ص ٣٧٠، ٣٧٢
- ١٤ - آراء بعض الفقهاء في رجوع الواهب عن هبته - ج ٢ ص ١٣٦
- ١٥ - جواز التبرع بالمجهول - ج ٢ ص ١٤٥
- ١٦ - جواز تبرع الأب بالنفقة على أبنائه الكبار - ج ٢ ص ١٥٩
- ١٧ - جواز تبرع الأبناء بالعمل مع الأب - ج ٢ ص ١٥٩، ١٦٠-١٦١
- ١٨ - جواز تبرع الحميم في زمن الوفاء - ج ٢ ص ١٦٠
- ١٩ - للزوج رد تبرع الزوجة بما زاد عن الثلث - ج ٢ ص ١٦٣
- ٢٠ - أخذ الهدايا المقدمة إلى الأضرحة - ج ٢ ص ٢٦٧-٢٦٨
- ٢١ - جواز الرجوع في الهبة المقدمة للعريس - ج ٢ ص ٢٦٨
- ٢٢ - لا يجوز للمعطي له أخذ مال الحرام - ج ٢ ص ٢٧١-٢٧٢
- ٢٣ - جواز قبول الهدية - ج ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٧
- ٢٤ - تثبيت الهبة بالخوز - ج ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٧
- ٢٥ - جواز هبة الزوجة لزوجها الحلى والعقار والنخيل - ج ٢ ص ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٦

٢٦ - تبطل الهبة بموت الواهب - ج ٢ ص ٢٧٤ - ٢٧٥

٢٧ - جواز مطالبة الورثة بالهبة - ج ٢ ص ٢٧٤، ٢٨٠

٢٨ - ليس للجد الرجوع في هبته لأحفاده - ج ٢ ص ٢٧٩، ٢٨٠

٢٩ - ليس للجد الرجوع فيما تبرع به لأولاد ابنه - ج ٢ ص ٢٧٩

٣٠ - تبطل الهبة إذا لم تقبض ومات الواهب - ج ٢ ص ٢٨٠، ٢٨٦

ابن فرحون، تبصرة الحكام

١ - كان عمر بن الخطاب يقبل الهدية - ج ١ ص ٣٠

٢ - النبي ﷺ يقبل الهدية - ج ١ ص ٣٠

٣ - جواز أن يأخذ الفقيه الهدية - ج ١ ص ٣٠

٤ - جواز الهبة للزوجة باقل من الثلث - ج ١ ص ٢٣٧

٥ - الإقرار بالهبة - ج ٢ ص ٤٤

٦ - ما تنتقد به الهبة - ص ١١٠، ١٢٧

٧ - اثبات جريان الهبة بحكم القاضي - ص ١١١ - ١١٣

٨ - جواز الرجوع في الهبة - ص ١٢٧ - ١٢٨

المرغيناني، الهداية

١ - نصح الهبة بالقبض - ج ٢ ص ٢٢٤، ٧/٧٩٧، ٧٩٨

٢ - جواز الهبة في مختلف المنافع - ج ٢ ص ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٧/٨٠٤ - ٨٢٦

٣ - جواز الرجوع في الهبة - ج ٢ ص ٢٢٧، ٧/٨٢٧ - ٨٣٢

١٧٦ الهدية والهبة والتبرع ج ٢

ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

١ - ما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق، فلولي الأمر العادل استخراجه منهم

كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل ج ٣٨ ص ٢٨٠

٢ - عن النبي ﷺ أنه قال - هدايا الأمراء غلول وقال أبو سعيد الخدري - هدايا العمال غلول -

ج ٣٨ ص ٢٨١

٣ - محاباة الولاة في المعاملة، من البايعة والمؤاجرة والمضاربة والمساقاة والمزارعة، هو نوع من الهدية

- ج٣٨٤ ص ٢٨٢

٤ - قال رسول الله ﷺ - من شفع لآخيه شفاعة فأهدى له عليها هدية فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الريا - ج٣٨٤ ص ٢٨٢

٥ - عن عبد الله بن مسعود قال - السحت أن يطلب الحاجة للرجل فتتقاضى له، فيهدى إليه هدية فقبلها - ج٣٨٤ ص ٢٨٢

٦ - إذا كانت الهدية بسبب الخفت به، والمأثور عن الصحابة وجمهور الأئمة - أن الهدية قبل الوفاء تحسب لصاحبها، بخلاف زيادة الصفة بالوفاء - ج٢٩٤ ص ٣٣٥

ابن الجوزي، المنتظم

١ - مبلغ الهدية التي أرسلها خمارويه مع الحسين بن الجصاص إلى الخليفة المعتضد - ج١٣٨ ص ١٣٨

٢ - هدايا عمرو بن الليث من نيسابور إلى الخليفة المعتضد - ج١٧ ص ١٧

٣ - هدايا طاهر بن محمد إلى إسماعيل بن أحمد الساماني (ت ٢٩٥هـ) مقابل توسط إسماعيل لدى المعتضد بإقرار طاهر على فارس : ج٦ ص ٧٨

٤ - مبلغ الهدية التي أرسلها أحمد بن إسماعيل الساماني من خراسان إلى دار الخلافة ببغداد سنة ٢٩٨هـ : ج٦ ص ٩٨

٥ - مبلغ الهدية التي أرسلها الخليفة الطائع لله إلى عضد الدولة سنة ٣٦٧هـ : ج٧ ص ٦٥

٦ - مبلغ ما حمله أبو الحسن الماوردي من الأموال والهدايا من الأهواز إلى السلطان جلال الدولة سنة ٤٢٣هـ : ج٨ ص ٦٥

٧ - السلطان بغريك يحمل إلى الخليفة القائم بأمر الله مائة ألف دينار ومائة وخمسين ألف درهم وأربعة آلاف ثوب : ج٨ ص ٢٢٩

٨ - مبلغ الهدية التي قدمها السلطان ألب أرسلان إلى الخليفة القائم بأمر الله سنة ٤٥٦هـ : ج٨ ص ٢٣٤

٩ - فخر الدولة يحمل معه من أصبهان إلى الخليفة ببغداد هدايا قيمتها عشرون ألف دينار سنة ٤٧٥هـ : ج٩ ص ٢٩

١٠ - مبلغ الهدية التي قدمت للسلطان محمد ملكشاه عند رحيله من بغداد إلى النهروان سنة ٥١٠هـ : ج٩ ص ١٨٤

١١ - مبلغ ما قدمه دبيس بن صدقة للسلطان محمود سنة ٥٢٣هـ : ج١٠ ص ١٢

١٧٦ الهدية والهبة والتبرعة ج ٨

الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة

١ - نهى رسول الله ﷺ عن هدية المديان فقال : إذا اقترض أحدكم فأهدى إليه أو حملة على الذابة فلا يركبها ولا يقبلها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك : ج٢٨٣ ص ٣٨٤

٢ - جعل رسول الله ﷺ هدايا الأمراء غلول : ج٢ ص ٣٨٤

* ابن العربي، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى

١ - الرسول ﷺ يحذر معاذ بن جبل من الغلول عندما بعته إلى اليمن : ج٧ ص ٧٩

٢ - الرسول ﷺ يحاسب عماله على الصدقات ويتمنعهم من أخذ الهدايا : ج٦ ص ٨٢

١٧٦ الهدية والهبة والتبرعة ج ٩

البغوي، شرح السنة

١ - الرسول ﷺ يقبل الهدية : ج٧ ص ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨

٢ - الرسول ﷺ لا يقبل هدية مشترك : ج٦ ص ١٠٧-١٠٨، ١٠٩

٣ - عن عياض بن حياء، أن كسرى أهدى للنبي فقبله وأن الملك أهدوا إليه فقبل منهم : ج٦ ص ١٠٨

٤ - جواز أخذ الهدية من أهل الحرب : ج١٠ ص ٨٩

٥ - جواز الهبة : ج٨ ص ٢٩٤

٦ - لاقية للشروط الفاسدة في الهبة : ج٨ ص ٢٩٤

٧ - آراء العلماء في الرجوع في الهبة : ج٨ ص ٢٩٤-٢٩٥

٨ - جواز رجوع الوالد في هبته لولده : ج٨ ص ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢

٩ - أبو بكر يهب السيدة عائشة عشرين وسقا من التمر مكررة عند كل قطاف : ج٨ ص ٣٠٣، ٣٠٢

١٠ - الهبة تتم بالقبض : ج ٨ ص ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤

التنوخى، المستجاب من فعلات الأجواد

١ - أهدى معاوية بن أبى سفيان عبد الله بن عباس أموالاً كثيرة من هدايا النيروز : ج ٨ ص ١٧٣

السيوطى، جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير

١ - جواز قبول الهدية : ج ١ ص ١٨٧٩، ج ٢ ص ١٦٢٤

٢ - الرسول الكريم يقبل الهدية : ج ٢ ص ٢٢٩، ٢٢٣٤

٣ - الرسول الكريم بهم أن لا يقبل الهدية من غير الانصهار وبني ثقيف ودوس وقريش : ج ٢ ص ٢٢٩

٤ - الرسول ﷺ يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة : ج ١ ص ٢٦٥

٥ - لا يجوز قبول الهدية بسبب العمل : ج ١ ص ٢٨٨

٦ - لا يجوز تقديم الهدية إلى الإمام : ج ٢ ص ٧٦١، ٧٦٠٩

٧ - الحث على تقديم الهدية : ج ٢ ص ١٢٣١، ١٢٣٤

٨ - الرسول ﷺ يأمر نساءه بقبول الهدية : ج ٢ ص ١٦٢٤

٩ - جواز الرجوع في الهبة : ج ٢ ص ٤٣٤، ٢٩١

١٠ - جواز النحل للولد : ج ١ ص ٣٤٧٨

١١ - لا يجوز الرجوع في الهبة : ج ١ ص ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٨٠

ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق

١ - يزيد بن معاوية يأمر لعبد الله بن جعفر ابن أبى طالب باللفى ألف درهم : (عبد الله) ج ١ ص ٣٤

٢ - كانت لعبد الله بن جعفر من معاوية بن أبى سفيان وفادة في كل سنة يعطيه ألف ألف درهم ويقضي له مائة حاجة : (عبد الله) ج ١ ص ٣٤

٣ - معاوية بن أبى سفيان يأمر لعبد الله بن جعفر بن أبى طالب بأربعين ألف دينار : (عبد الله) ج ١ ص ٦٥، ٤٧

٤ - معاوية بن أبى سفيان يصل عبد الله بن حنظلة بمائة ألف درهم، وأولاده كل واحد منهم عشرة آلاف سوى كسوتهم وحملاتهم : (عبد الله) ج ١ ص ٢١٠

٥ - عبد الملك بن مروان يأمر لعبد الله بن خارجة الشيباني (أعش بن ربيعة) بعشرة آلاف درهم وعشرة تخوم ثياب وعشر فرائض من الإبل : (عبد الله) ج ١ ص ٢٢٤

٦ - عائشة أم المؤمنين تعطي من بشرها بابن الزبير أنه حتى عشرة آلاف درهم : (عبد الله) ج ١ ص ٤٢٨

٧ - مبلغ ما كانت تنفقه سكينه بنت الحسين على الشعراء : (نساء) ج ١ ص ١٦٤-١٦٦، ١٦٨، ١٦٩

٨ - معاوية بن أبى سفيان يأمر لجارية بعشرة آلاف درهم : (نساء) ج ١ ص ٥٧٢

الغزالي، احياء علوم الدين

١ - حرمة أخذ الهدية بسبب العمل : ج ٢ ص ١٥٤، ١٣٦

٢ - الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : ج ٢ ص ١٥٤، ١٣٦

الكاساني، بدائع الصنائع ترتيب الشرائع

١ - جواز الهبة : ج ٨ ص ٣٦٦٩، ٣٦٧٩، ٣٦٧٤، ج ٧ ص ٣٣٨٤، ٣٣٨٦، ٣٣٨٩، ٣٣٩١

٢ - لفظ (النحل) من ألفاظ الهبة : ج ٧ ص ٣٦٧٠

٣ - تثبت الهبة بأى لفظ يدل عليها : ج ٧ ص ٣٦٧٠-٣٦٧١

٤ - لا يملك الأب هبة مال الصغير من غير شرط العوض : ج ٧ ص ٣٦٧٧-٣٦٧٨

٥ - لا يجوز هبة المشاعات غير المملوكة للشخص : ج ٧ ص ٣٦٧٩

٦ - لا يجوز هبة مال الغير : ج ٧ ص ٣٦٧٩

٧ - جواز هبة الدين لغير من عليه الدين : ج ٧ ص ٣٦٧٩ - ٣٦٨٠

٨ - آراء بعض الفقهاء في هبة المشاع : ج ٧ ص ٣٦٨ - ٣٦٨٨، ٣٦٧١

٩ - الرسول ﷺ يبين جواز رجوع الوالد عن هبته لولده : ج ٧ ص ٣٦٩٩

١٠ - لا يجوز الرجوع عن الهبة : ج ٧ ص ٣٦٩٨ - ٣٦٩٩، ٣٧٠٠، ٣٧١٢، ٣٧١٣

١١ - جواز المعارضة بالهبة : ج ٧ ص ٣٧٠٣، ٣٧٠٤، ٣٧٠٥، ٣٧٠٨، ٣٧٠٩، ٣٧١٢، ٣٧١٣

١٢ - لا يجوز رد الهبة بالعوض بسبب العيب : ج ٧ ص ٣٧٠٧، ٣٧٠٨، ٣٧١١

الكاندهلوى، أوجز المسالك إلى موطأ مالك

١ - الرسول ﷺ يقبل الهدية : ج ٢ ص ٣٧٦

- ٢ - آراء العلماء في اعطاء الأب من ماله لأولاده
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦

١٧٦ الهدية والهبّة والتبرّع ج ١٠

الدارمي، سنن الدارمي

- ٢ - كان مبلغ ما حمّله صلاح الدين الأيوبي إلى بلاد الشام عشرة آلاف دينار : ج٢ ص ١٩
- ٣ - قيمة ما أرسله صلاح الدين الأيوبي إلى الأمير عز الدين صاحب الموصل : ج٢ ص ١٧٠٣
- ٤ - قيمة ما أهذاه الخليفة الناصر لدين الله إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد فتح بيت المقدس : ج٢ ص ٣١٤
- ٥ - مقدار الهدية التي أرسلها صلاح الدين الأيوبي إلى ملك المغرب يعقوب بن يوسف : ج٢ ص ٥١٠
- ٦ - مبلغ ما أهذاه الملك الظاهر إلى عمه الملك العادل سنة ٦١٠هـ : ج٣ ص ٢٢٠
- ٧ - مبلغ الهدية التي أرسلها صلاح الدين الأيوبي من مصر إلى نور الدين الزنكي : ج١ ص ٢٢٤، ٢٢٦
- ١٧٦ الهدية والهبة والتبرعة ج ١٠**
- الدارمي، سنن الدارمي
- ١ - عن أنس بن مالك أن ملك ذي بزن أهدى إلى النبي ﷺ حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبلها الرسول ﷺ : ج٢ ص ٢٣٢
- ٢ - الرسول ﷺ يحاسب عماله على الصدقات وينهاهم عن أخذ الهدايا : ج٢ ص ٢٣٢

الجمهورية العربية السورية
وزارة الثقافة
دار الكتب والوثائق القومية

أوراق البرد والحرية

بدار الكتب المصرية

تأليف

أدولف جروجرمان Ph. D.

أستاذ التاريخ الإسلامي وأستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة القاهرة

ترجمه إلى العربية

الدكتور حسن إبراهيم حسن

Ph. D., D. Litt.

المدير السابق لمكتبة أمبيرو

أستاذ تاريخ الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا
(لوس أنجلوس)، الولايات المتحدة الأمريكية

راجع الترجمة

عبد الحميد حسن

الأستاذة بكلية دار السلام

جامعة القاهرة سابقا

يشتمل على وثائق إدارية و به ثمان وعشرون لوحة

القاهرة

مطبعة دار الكتب

١٩٦٧

119

(Pl. XIX)

Legacy.

Ta'rih 1902. Šawwāl 348 A.H. (5th December, 959 to 2nd January, 960 A.D.).

White vellum, yellow coloured on the back. 40×23·8 cm. On recto a deed of *ṣadaqa* written in 17 lines in red-brown ink by six different hands (A ll. 1-13 right side drafted the main part of the document, while the signatures of the five witnesses ll. 13-17 are by five different hands B-F). Diacritical points are but sparsely added. Reverse blank. The parchment has been folded parallel to the lines from bottom to top, the widths of the successive folds being: 3·2+3·2+3·1+4·2+5·2+5+5+4·7+4·7+2·3 cm.

Place of discovery probably the Fayyūm.

Complete, very well preserved.

Former signatures Bardī 61, general number 27680.

- ١ بسم الله الرحمن الرحيم
 ٢ شهد الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب على اقرار يحنس بن شنوده بن
 ٣ بطرس بطاوقس من سكان ططون من كورة النبروم اقر عندهم واشهدهم
 على نفسه
 ٤ في صحة عقله وبدنه وجواز امره طائع غير مكروه ولا مثير ولا مضطهد طالب
 ٥ راغب انه صدق على سميحه دركة الصبية التي رباها ثلث ما تملكه بميته

5. The word following سميحه is apparently corrected by the scribe, who wrote originally دة but obliterated Mim and inserted ر above the Dāl.

٦. من دينار و درهم او ثوب او نخاس او منزل او عرسه و شى
 لما يسوى درهم
 ٧. واحد صدق ذلك ثوبا صدقة لوجه الله لا يريد بذلك جدوى ولا شكورا
 ٨. فنى ما دعى بخمس بن شنودة او احد بالسهل بدعوى او احتج بجهة
 لوجه من
 ٩. اللوحه والا سب من الاسباب او بطلا هذه الصدقة فدعاه في ذلك
 ١٠. بطل وزور وفك وعدوات شهد على اقرار بخمس بن شنودة بجميع
 ما في هذا الكتاب
 ١١. بعد ان قرى عليه وعرفه واقربهم في صحة عقله وبذله وجواز امره طائع
 ١٢. غير مكروه ولا مجبر ولا مضطهد طالب رغب، وذلك في شوال من سنة
 ١٣. ثمان مائة وعشرين وثلثمائة شهد ابراهيم بن احمد بن رزق على اقرار بخمس بن شنودة
 ١٤. شهد عبد الصمد بن يوسف بجميع ما في هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه
 ١٥. على اقرار بخمس بن شنودة شهد حي بن الدياس على اقرار بخمس بن شنودة
 بجميع ما في (١٦) هذا الكتاب
 وكتب شهادته بخطه

6. Though *نحو* is perfectly clear the reading *نحو* is scarcely possible here. I presume it to be a scribal error or a peculiar spelling for *نحو*. Parallel instances are *شعير* (PERF № 760), *شعير* (PER Inv. Ar. Pap. 100), *شعير* (PER Inv. Ar. Pap. 8109). In the dialect of Egypt the difference between the dental Sin and palatal Šid when the Sin is followed by another palatal is hardly noticeable as the places of articulation in both cases lay very close to each other (cf. W. SPITTA-BEY, *Grammatik des arab. Volkärdialekts von Aegypten*, Leipzig 1889, p. 9). — 7. At the end of the line *كروا* is obviously miswritten for *كروا*. Prof. J. SCHACHT has helped in reading this passage. — 9. *لا* is attributable to a lapse of the clerk, who from habit used the negative formula. — 15. *مس*.

١٤. شهد ابراهيم بن على بن الحسن القاني
 ١٥. على اقرار بخمس بن شنودة بجميع ما فيه
 وكتب بخطه
 ١٦. شهد ابراهيم بن حنين بجميع ما
 ١٧. في هذا الكتاب وكتب شهادته بخطه

1. In the name of God, the Compassionate, the Most Gracious
2. The witnesses named at the end of this document have testified to the acknowledgment by Yohannes b. Šanūda b.
3. Dattus Barhūn, an inhabitant among the inhabitants of Tuṭūn of the district of al-Fayyūm, who has acknowledged in their presence and has called them to witness respecting his obligation
4. he being in a state of sound mind and body and capable of transacting his business, voluntarily, without compulsion and not against his will and not under constraint, (but) demanding
5. and desiring (it) that he has bestowed on Šimīya as a charitable endowment the slave girl Daraka, whom he has brought up, she representing the third part of that which his right hand possesses
6. of dinārs or dirhams or garments or copper(work) or dwelling houses or open land or anything that is equivalent to one
7. dirham: he has bestowed this as a charitable endowment for the sake of God, not intending thereby any profit or reward.
8. But if Yohannes b. Šanūda or any one in his kindred should bring in an action or take any exception for any cause
9. or reason whatsoever, or should declare this charitable endowment (*ṣadaqa*) void, then his action in respect to it shall be
10. groundless, a falsehood, a fraud and an unjust proceeding. (The following witnesses) have testified to the acknowledgment by Yohannes b. Šanūda respecting all that (is contained) in this document
11. after (it) had been read to him and he is cognizant of it and has acknowledged that he has understood it, he being in a state of sound mind and body and capable of transacting his business, voluntarily,
12. without compulsion and not against his will and not under constraint, (but) demanding (and) desiring (it), and this in Šawwāl of the year

13. three hundred and forty eight. Witness is Ibrahim b. Aḥmad b. Rizq to the acknowledgment by Yohannes [b. Šanūda (14) respecting all that (is contained) in this document, and he has written [his] testimony [in his (own) handwriting].

14. Witness is 'Abd aṣ-Šamad b. Yūsuf (15) to the acknowledgment by Yohannes b. Šanūda respecting all that (is contained) in (16) this document, and he has written his testimony in his (own) handwriting.

14. Witness is Ibrahim b. 'Alī b. al-Ḥasan al-Qa'ifi (15) to the acknowledgment by Yohannes b. Šanūda respecting all that (is contained) herein, and he has written (it) in his (own) handwriting.

15. Witness is Ḥary b. ad-Dayyās to the acknowledgment by Yohannes b. Šanūda (16), and it has been written for him at his order.

16. Witness is Ibrahim b. Ḥunain respecting all that (is contained)

17. in this document, and he has written his testimony in his (own) handwriting.

2. As for Yohannes b. Šanūda b. Buṭruṣ b. Baṭāqos, see remarks on n° 57₂ (vol. I, p. 171).

3. As to the town of Tuṭūn cf. vol. I, p. 172.

5. The Coptic proper name سبيه is dealt with in remarks on n° 73₁₀ (p. 9). The third is expressly named as the utmost limit admitted for testamentary disposition (cf. *Enzyklopädie des Islām* iv [1934], p. 1225 f. art. *Wasiya*). From the wording of this passage we may presume that we have to do with a legacy.

6. According to Prof. J. SCHACHT one dirham forms the lowest amount of the *māl* (res in comm^o rcio).

9-10. As to the formula used here cf. n° 37₁₂ (vol. I, p. 62).

13. Judging from the handwriting it is very likely that this witness could be the same as Ibrahim b. Aḥmad who signed in n° 58₁₃ (cf. vol. I, p. 170).

14. 'Abd aṣ-Šamad b. Yūsuf is clearly identical with 'Abd aṣ-Šamad b. Yūsuf b. Ḥārūn occurring as a witness in n° 57₂₂ (vol. I, p. 173). As to the *nisba* القاني occurring also in P. Mil. Arab. n° 31₁ see AS-SUYŪṬĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 202, 203; AS-SAM'ĀNĪ, *Kitāb al-Ansāb*, fol. 430^v, 440^v.

15. Besides الدباس also الدباس is possible.

120

(PL. XIX)

Fragment of a deed of gift.

Inv. n° 105.

Beginning of the IIIrd Century of the Hīġra (IXth Century A. D.).

Brown, fine papyrus. 10.4×10.1 cm. The text of the document is written in black ink across the horizontal fibres. Diacritical points are added sparsely, Fā has one point below. Reverse blank.

Place of discovery is unknown.

The fragment forms the right upper corner of the document. The margins remain at the top and upon the right side.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١
صَدَّقَ [غَالِبُ بْنُ جَابِرِ الدَّمْدَمِ . . .] ٢
عَبْدُ الصَّمَدِ عَلَى الْبَيْطَةِ ٣
الْبَيْطَةُ غَالِبٌ وَصَاحِبُهُ ٤
حَقَّ لَامْرَأَةٍ هَاشِمٍ ٥
تَكْتَلِ بِهِ ٦
وَضَعْنِ بِطَرَسٍ ٧
. د ٨

1. In the name of God, the Com[passionate, the Merciful.]
2. Ġālib b. Ġābir, originating from Damašqin (?) has besto[wed on] Nabṭiya as []
3. 'Abd aṣ-Šamad []
4. an-Nabṭiya has Ġālib and his partner []
5. obligation (?) for the wife of Ḥāsim []
6. guaranteed it []
7. and Buṭṭ[us] is guarantor []
8.

2. The last letters of the *nisba* are much mutilated. Perhaps the clerk intended الدمدمي (cf. IBN AL-ĠI'AN, *Tuhfa*, p. 151₂) or الدمدى (AS-SUYŪṬĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 107). — 6. Ms. تكتل. — 8. There are only remains of 4 letters; two upright strokes are clearly visible.

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا
محمّد بن أحمد السرخسي

تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد

١٣ باب صلة المشرك

٩١- وذكر عن أبي مروان الحزامي عن . قلت لمجاهد . رجل من أهل الشرك بيني وبينه قرابة ، ولي عليه مال . أدعته (١) له : قال : نعم . وصلته .
وبه أخذ فقبول : لا بأس بأن يصل المسلم المشرك قريباً كان أو بعيداً .
محارباً كان أو ذمياً لحديث سلمة بن الأكوع قال : صليت الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فوجدت من كف بين كفتي ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هل أنت وأهـب لي ابنة أم قرفة ؟ قلت : نعم . فوهبتها له . فبعث بها إلى خاله حزن (٢) بن أبي وهب ، وهو مشرك وهي مشركة . وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة مئة دينار إلى مكة حين قططوا ، وأمر بدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا (٣) على فقراء أهل مكة . فقبل ذلك أبو سفيان ، وأبي صفوان وقال (٤) : ما يريد محمد بهذا إلا أن يخلد شبابنا .

ولأن صلة الرحم محمود عند كل عاقل وفي كل دين ، والإهداء إلى الغير

(١) أ ، ب ، هـ ، ابن مروان .

(٢) ط « ادع له » .

(٣) هـ « فإذا هو رسول الله » .

(٤) ط « حزام » .

(٥) ط « ليفرقوا » .

(٦) ب ، أ « فقبل ذلك أبو سفيان وصفوان وقال » .

من مكاره الأخلاق . وقال صلى الله عليه وسلم : « بُعِثْتُ لَأَتَمَّ مَكَارِهِ الْأَخْلَاقِ » .
فَعَرَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ جَمِيعاً .

٩٢- ثم ذكر عن كعب بن مالك قال : قدم عامر بن مالك ، أخو البراء وهو مشرك . فأهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فرسين وحيتين (١) ، فقال عليه السلام : لا أقبل هدية مشرك (٢) .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاماً يقبل عليه المشركين . وأنه أهدى مع عمرو بن أمية السحرة إلى أبي سفيان بن حرب . واستبأه أدماً . فقبل هدية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهدى له الأدم . وأن نصرانياً أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيباً يتلألاً . فقبل هديته . وأن عياض ابن حمار الجاشعي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له : أسلمت يا عياض ؟ فقال : لا . قال عليه السلام : إن الله تعالى نهى أن أقبل زبد (٣) المشركين ، أي عطاياهم .

وذكر الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن زبد المشركين ، أي عن قبول هديتهم .

فتأويل ما روى أنه لم يقبل من وجوه :

أحدها : أنه لم يقبل ممن كان يطعم في إيمانه إذا رد هديته ليحصله ذلك على أن يؤمن ثم يقبل هديته .

أو لم يقبل لأنه كان فيهم من يطالب بالهوض ولا يرضى بالكافاة بمثل ما أهدى . وبيان هذا في قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن لا أقبل هدية الأعراب . وفي رواية : « لا أقبل الهدية إلا من قرشي (٣٤) أو ثقيف » .
وأيد هذا ما روى أن عامر بن مالك كان أهدى إليه فرسين قد كان أحدهما

(١) ط « حليين » .

(٢) هـ « المشرك » .

(٣) الزبد يسكن الباء : الرغد والمطاه (النهاية) .

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقع في أيديهم في بعض الحروب ، فعرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق حديثه ، فجعل يطلب الزيادة حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته : « ما بال أقوام يهدون ما نعرفه أنه لنا . ثم لا يرضون بالمكافأة بالمثل » . وإنما لم يقبل هدية عامر لأن أبيه كان نجاراً سبعين نفرًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قتلهم قومه ، وهم أصحاب بئر معونة (١) . وفي هذا قصة (٢) معروفة ، فيها رد رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته .

٩٣- ثم قال محمد رحمه الله : يُكره لأمير الجيش أن يقبل هداياهم . فإن قبلها فليجعلها فيةً للمسلمين (٣) .

وتكلموا في معنى هذا اللفظ . فقيل : هذا ليس بكرهية التحريم ، ولكن مراده التنزيه ، لأنه إذا قبل هداياهم لا يضمن أن يشألفهم (٤) . على ما جاء في الحديث : « الهدية تذهب وحر (٥) الصدر (٦) » . وقد أمرنا بالغلظة عليهم قال الله تعالى : ﴿ وليجدوا فيكم غلظة ﴾ (٧) .

وقيل : المراد به لا يحل له أن يقبلها على أن يختص بها ، ولكنه يقبلها على أن يجعلها في في (٨) المسلمين ، لأنهم أهدوا إليه لمنعته ، ومنعته بالمسلمين لا بنفسه . وكذلك إذا أهدوا إلى قائد من قواد المسلمين ، بخلاف ما إذا أهدوا إلى مبارز ، فإن عزته بقوة في نفسه فتسلم له الهدية .

(١) ط « بني معاوية » .

(٢) ط « نقيية » .

(٣) ط ، هـ « فيةً لجماعة المسلمين » .

(٤) ط « أن لا يضمن » هـ « أن يتابع دينهم » .

(٥) ط « وفر » . والحر : الحقد والتبذير (القاموس) .

(٦) ط ، هـ « الصدور » .

(٧) سورة التوبة ، ٩ ، الآية ١٢٣ .

(٨) ط « فيةً في المسلمين » .

وأما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانت الهدية له ، فإن عزته ومنعته لم تكن بالمسلمين . قال الله تعالى : ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ (١) . وما كان في حقه تركه تركوا بقلبه إذ ليس هداياهم ، فهذا قبلياً في بعض الأوقات .

والتفت الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في جواز قبول (٢) الهدية من أمراء الجور . فكان ابن عباس وابن عمر (٣) رضي الله عنهم يتحذران هدية مختار . وذلك مثل عن إبراهيم النخعي . وكان أبو ذر وأبو المرداد رضي الله عنهما لا يجزان ذلك . حتى روي أن أميراً أهدى إلى أبي ذر رضي الله عنه مئة دينار . فدخل يقول : هل أهدى إلى كل مسلم مثل هذا ؟ فقيل : لا . فرددا وقال : ﴿ كلا . إنها لشيء » نزعته لشوقي (٤) .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : للسلطان نصيب من الحلال والحرام . فإذا أعطاك شيئاً فخذله ، فإن ما يعطيه حلال لك .

وحاصل المذهب فيه أنه إن كان أكثر ماله من الرشوة والحرام لم يحل قبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حلال . وإن كان صاحب تجارة أو زرع أكثر ماله من ذلك فلا بأس بقبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حرام .

وفي قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية من بعض المشركين دليل على ما ذكرنا . وبالله التوفيق .

(١) سورة المائدة ، ٥ ، الآية ٦٧ .

(٢) ط « قبول هدية من أمير من أمراء الجور » .

(٣) ط « ابن عمر » سائفة من ط .

(٤) سورة العارح ، ٧٠ ، الآية ١٥ ، ١٦ .

١٣ باب صلة المشرك

١٣ - رَوَى عَنْ أَبِي مَرْوَانَ الْمُرَزَاعِيِّ قَالَ : قُلْتُ لِمَ أَهْدَى
رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ سَهْبَةً قَرَابَةً ، وَلِي عَلَيْهِ مَالٌ . أَدْعُهُ ؟
لَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَصِلْهُ .

وبه نأخذ فنقول : لا بأس بأن يصل المسلم المشرك قريباً كان أو بعيداً .
محارباً كان أو ذمياً لحديث سلمة بن الأكوع قال : صليت الصبح مع النبي
صلى الله عليه وسلم ، فوجدت من كف بين كَتَفَيَّ . فَانْفَلَتَ فَإِذَا (١) رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : هَلْ أَنْتَ وَاهِبٌ لِي ابْنَةٍ أَمْ عُرْفَةٌ ؟ قُلْتُ :
نَعَمْ . فَوَهَبْتَهَا لَهُ . فَبِعْتُ بِهَا إِلَى خَالِهِ حَزَنَ (٢) بَنِي أَبِي وَهَبٍ ، وَهُوَ مُشْرِكٌ
وَهُوَ مُشْرِكَةٌ . وَبِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ إِلَى مَكَّةَ
حِينَ قَطَعُوا ، وَأَمَرَ بِدَفْعِ ذَلِكَ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ
لِيُفَرِّقَا (٣) عَلَى قُرَّاءِ أَهْلِ مَكَّةَ . فَقَبِلَ ذَلِكَ أَبُو سَفْيَانَ ، وَأَبِي صَفْوَانَ وَقَالَ (٤) :
مَا يَرِيدُ مُحَمَّدٌ بِهَذَا إِلَّا أَنْ يَخْلَعَ شِبَانَنَا .

وَلَأَنَّ سَلَةَ الرَّحِمِ مَحْمُودٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ وَفِي كُلِّ دِينٍ ، وَالْإِهْدَاءُ إِلَى الْغَيْرِ

(١) أ ، ب ، هـ ، ز ، ابن مروان .

(٢) ط « ادع له » .

(٣) هـ « فإذا هو رسول الله » .

(٤) ط « حزام » .

(٥) ط « ليفرقوا » .

(٦) ب ، أ « فقبل ذلك أبو سفيان وصفوان وقالوا » .

من مكارم الأخلاق . وقال صلى الله عليه وسلم : (بِئْسَتْ لَكُمْ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ) .
فَعَرَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي حَقِّ مُسْلِمِينَ وَشُرَكَائِهِمْ جَمِيعاً .

٩٢ - ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَدِمَ عَامِرُ بْنُ مَالِكٍ ، أَخُو
الْبَرَاءِ وَهُوَ مُشْرِكٌ . فَأَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسَيْنِ
وَحُلَيْنَيْنِ (١) ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَا أَقْبِلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ (٢) .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل هدايا المشركين . وأنه
« دعى مع عمرو بن أمية الضمري إلى أبي سفيان ثم عدا ، واستب له أهلاً » .
فَقَبِلَ هَدِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْدَى لَهُ لَدُنْهُ . وَكَانَ تَسْرِئاً أَهْدَى
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرِيرًا بِدَلَالَةٍ . فَقَبِلَ هَدِيَّتَهُ . وَأَنْ عِيَاضُ
ابْنِ حِمَارٍ الْمُجَشَّعِيُّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ لَهُ : تَسَلَّمْتَ
بِأَعْيَاضٍ ؟ فَقَالَ : لَا . قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى بَيَّانٌ أَنْ أَقْبِلَ زَيْدَ (٣)
الْمُشْرِكِينَ ، أَيْ عَطَايَاهُمْ .

وَذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ زَيْدِ الْمُشْرِكِينَ ،
أَيَّ عَنْ قَبُولِ هَدِيَّتِهِمْ .

فَتَأْوِيلُ مَا رَوَى أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ وَجْهِه :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ كَانَ يَطْمَعُ فِي إِيمَانِهِ إِذَا رَدَّ هَدِيَّتَهُ لِيَحْمِلَهُ ذَلِكَ
عَلَى أَنْ يُؤْمِنَ ثُمَّ يَقْبَلِ هَدِيَّتَهُ .

أَوْ لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَطَالِبُ بِالْعَوَضِ وَلَا يَرْضَى بِالْمُكَافَأَةِ بِمِثْلِ
مَا أَهْدَى . وَبَيَّانُ هَذَا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَقَدْ حَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبِلَ
هَدِيَّةَ الْأَعْرَابِ . وَفِي رِوَايَةٍ : «لَا أَقْبِلُ الْهَدِيَّةَ إِلَّا مِنْ قُرَشِي» (٣٤) (ب) أَوْ ثَقَفِي .
وَأَيَّدَ هَذَا مَا رَوَى أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ أَهْدَى إِلَيْهِ فَرَسَيْنِ قَدْ كَانَ أَحَدُهُمَا

(١) ط « حليين » .

(٢) هـ « المشرك » .

(٣) الزيد يسكن الياء : الزيد والعطاء (التهابة) .

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقع في أيديهم في بعض الحروب . فعرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق حصيته . فجعل يطلب الزيادة حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته : « ما بان أقوام يهدون ما نعرفه أنه لنا . ثم لا يرضون بالشكافة بالمثل » . وإنما لم يقبل هدية عامر لأن أباه كان أجار سبعين نصرانياً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قتلهم قومه ، وهم أصحاب بئر معونة (١) . وفي هذا قصة (٢) سرقة . فلهذا رد رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته .

٩٣ - ثم قال محمد رحمه الله : يكره لأمير نجيس أن يتبر هداياهم . فإن قبلها فليجعلها فيئاً للمسلمين (٣) .

وتكرهوا في معنى هذا النظم . فقيل : هذا ليس بكره التحريم ، ولكن مراده التنزيه . لأنه إذا قبل هداياهم لا يضمن أن يتألفهم (٤) . على ما جاء في الحديث : « الهدية تذهب وحر (٥) الصدر (٦) » . وقد أمرنا بالغلظة عليهم قال الله تعالى : « وليجدوا فيكم غلظة » (٧) .

وقيل : المراد به لا يحل له أن يقبلها على أن يختص بها . ولكنه يقبلها على أن يجعلها في (٨) المسلمين ، لأنهم أهلوا إليه لمنعته ، ومنعته بالمسلمين لا بنفسه . وكذلك إذا أهدوا إلى قائد من قواد المسلمين ، بخلاف ما إذا أهدوا إلى مبارز ، فإن عزته بقوة في نفسه فتسلم له الهدية .

(١) ط « بني معاوية » .

(٢) ط « قضية » .

(٣) ط « فيئاً لجماعة المسلمين » .

(٤) ط « أن لا تألفهم » هـ « أن يتألف دينهم » .

(٥) ط « وحر » . والحر : الحقد والفيظ (القاموس) .

(٦) ط « الصدر » .

(٧) سورة التوبة ، ٩ ، الآية ١٢٣ .

(٨) ط « فيئاً في المسلمين » .

وفي حل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانت الهدية به . فإن عزته ومنعته لم تكن بالمسلمين . قال الله تعالى : « والله يعضك من الناس » (١) . وما كان في حقه توهم الركون بقلبه إذا قبل هداياهم . فلهذا قبلها في بعض الأوقات .

واختلفت الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في جواز قبول (٢) الهدية من أمراء الجور ، فكان ابن عباس وابن عمر (٣) رضي الله عنهم يقبلان هدية المشرك . ردكنا نقل عن إبراهيم النخعي . ركان أبو زر وأبو الدرداء رضي الله عنهما لا يجوزان ذلك . حتى روى أن أميراً أهدى إلى أبي ذر رضي الله عنه مئة دينار . فقبل يقول : هل أهدى إلى كل مسلم مثل هذا ؟ فقيل : لا . فرددوا وقال : « كلا » . إن النخعي . نزاعة للموت (٤) .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : للسلطان نصيب من الحلال والحرام . فإذا اعتكف شيئاً فخذاه . فإن ما يعطيه حلال لك .

وحاصل المذهب فيه أنه إن كان أكثر ماله من الرشوة والحرام لم يحل قبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حلال . وإن كان صاحب تجارة أو زرع أكثر ماله من ذلك فلا بأس بقبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حرام .

وفي قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية من بعض المشركين دليل على ما ذكرنا . وبالله التوفيق .

(١) سورة المائدة ، ٥ ، الآية ٦٧ .

(٢) ط « قبول هدية من أمير من أمراء الجور » .

(٣) ابن عمر « سائقة من ط » .

(٤) سورة العنكبوت ، ٧٠ ، الآية ١٥ ، ١٦ .

٢٧٢٧- وأمر رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم الفتح بقتل هند بنت عتبة لما كانت تفعل من التحريض على قتال المسلمين ، حتى أسلمت ، واستثنى من آمنهم يوم فتح مكة قيسا وابن خطل^(١) وأمر بقتلهما .

لأنهما كانا يعينان بهجاء رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، .

٢٧٤٨- وأمر يوم بني قريظة بقتل بناته لأنهن كانت قتلن خلاد بن سويد أمرا بذلك زوجها حتى لا يترك بعده عن ما روى أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : دخلت على بنات تسألني شيئا . وهى تضحك ظهرا لبطن وتقول : يقتل سراة بني قريظة إلى أن نوه إنسان باسمها ، فقالت : أنا ، والله . أُقتل ، وهى تضحك ، فقالت عائشة ، رضى الله تعالى عنها : ويحك إن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل النساء ، قالت : نعم وإنما قتلْتُ زوجي حين أمرني فدليت الرّحى على خلاد بن سويد فقتلته ، ثم أُخرجت فقتلت .

٢٧٤٩- وعن سعيد بن المسيب قال : لما اطمأن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بخيبر أهدت إليه زينب^(٢) بنت

(١) هو عبد الله بن خطل رجل من بني تميم بن غالب قتله سعيد بن حريث المخزومي وهو برزة الأسلم اشتق في دمه (السيرة ج ٤ : ٥٢) .

(٢) هي زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم (السيرة ٢/ ٣٥٣) .

أخ مرحب شاة فضلية^(١) فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ الذراع وقال : إن هذه الذراع لتخبرني أنها مسمومة ثم دعا زينب وقال : ما حسلك على ما صنعت ؟ فقالت : نلت من قومي ما نلت . قتلت أبي وعمي وزوجي ، فقلت إن كان نبيا فستخبره الشاة بما صنعت . وإن كان كافرا استرحنا منه فمات بشر بن البراء^(٢) لما أكل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغيفا عنها رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم .

٢٧٥٠- أهل المغازي يختلفون فيه . فذكر الواقدي في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قتلها . وأظهر الروايات أنه عفا عنها ، كما ذكره محمد رحمه الله . وإمامنا فعل ذلك لأن هذا كان بعد الصلح ، وبعد ما اطمأن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بخيبر . فلم يكن ذلك منها نقضا للعهد ولا محاربة مع المسلمين .

فإن قيل فلماذا لم يقتلها قصاصا ببشر بن البراء على قول من يرى وجوب القصاص بالقتل بالسهم ؟

قلنا : لأن من يوجب القصاص أو الدية في ذلك إنما يوجبه عند الاتحاد ، فإذا تناوله بنفسه فليس على من ناوله دية ولا قصاص ، وبشر بن البراء أكل ذلك بنفسه ، فلماذا لم يوجب رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قصاصا ولا دية ، والله أعلم .

(١) مشوبة : مشوبة .

(٢) بشر بن البراء بن معرور .

باب صلة المشرك

٩١- وذكر عن أبي مروان الخزازي قال : قلت لمجاهد : رجل من أهل الشرك يبيّن وينبّه تربية . روى عليه ما . دعه له ؟ قال : نعم ، وصله .

وبه نأخذ فتقول : لا بأس بأن يصل النسم المشرك قريباً كان أو بعيداً . مجازياً كان أو ذهياً لحديث سلمة بن الأكوع قال : صليت الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فرجعت من كف بين كتي . فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هل أنت واهب لى ابنة أم قرفة ؟ قلت : نعم . فوهبتها له . فبعث بها إلى خاله حزن^(١) بن أبي وهب ، وهو مشرك وهي مشركة . وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة دينار إلى مكة حين قطعوا ، وأمر بدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا^(٢) على فقراء أهل مكة . فقبل ذلك أبو سفيان ، وأبي صفوان وقال^(٣) : ما يريد محمد بهذا إلا أن يخدع شبانا .

ولأن صلة الرحم محمود عند كل عاقل وفى كل دين ، والإهداء إلى الغير

(١) أ ، ب ، هـ « ابن مروان » .

(٢) ط « ادع له » .

(٣) هـ « فإذا هو رسول الله » .

(٤) ط « حرام » .

(٥) ط « لفرقا » .

(٦) ب ، أ : فقبل ذلك أبو سفيان وصفوان وقال .

من مكارم الأخلاق . وروى عنه عليه وسلم : « بُعِثَتْ رُسُلٌ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ » .
فعرفنا أن ذلك حسن فى حق المسلمين ومشركين جميع .

٩٢- ثم ذكر عن كعب بن مالك قال : قدم عامر بن مالك ، أخو البراء وهو مشرك . فأهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فرسين وخمسين^(١) ، فقال عليه السلام : لا أقبل هدية مشرك^(٢) .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل هدايا المشركين . وأنه أهدى مع عمرو بن أمية الضمري إلى أبي سفيان تمر عجرة . واستبداه أهداه . فقبل هدية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهدى له الأدم . وأن نصرانياً أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حريزاً بديلاً . فقبل هديته . وأن عياض ابن حمار الشحاشعى أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له : أسلمت يا عياض ؟ فقال : لا . قال عليه السلام : إن الله تعالى مبائى أن أقبل زبد^(٣) المشركين ، أى عطايهم .

وذكر الزهرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى عن زبد المشركين ، أى عن قبول هديتهم .

فتأويل ما روى أنه لم يقبل من وجوه :

أحدها : أنه لم يقبل من كان يطمع فى إيمانه إذا رد هديته ليحمله ذلك على أن يؤمن ثم يقبل هديته .

أو لم يقبل لأنه كان فيهم من يطالب بالعوض ولا يرضى بالمكافأة مثل ما أهدى . وبيان هذا فى قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن لا أقبل هدية الأعراب . وفى رواية : « لا أقبل الهدية إلا من قرشى »^(٤) أو ثقتى .
وأيد هذا ما روى أن عامر بن مالك كان أهدى إليه فرسين قد كان أحدهما

(١) ط « خمسين » .

(٢) هـ « المشرك » .

(٣) الزبد يسكن الباء : الرفد والعطاء (النهاية) .

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقع في أيديهم في بعض الحروب ، فعرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق حديته ، فجعل يطلب الزيادة حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته : « ما بال أقوام يهدون ما نعرفه أنه لنأخذ ثم لا يرضون بالثكافة بالمثل » . وإنما لم يقبل هدية عامر لأن أباه كان أجار سبعين نفرًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قتلهم قومه . وهم أصحاب بئر معونة (١) . روى هذا قصة (٢) . فليذا رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته .

٩٣- ثم قال : « صد رحمه الله : يكره لأمر الجيش أن يقبل هداياهم . فإن قبلها فليجعلها فيئًا للمسلمين » (٣) .

وتكاملوا في معنى هذا اللفظ . فقيل : هذا ليس بكرهية التحريم ، ولكن مراده التنزيه ، لأنه إذا قبل هداياهم لا يأمن أن يتألفهم (٤) ، على ما جاء في الحديث : « الهدية تذهب وحر » (٥) المصدر (٦) . وقد أمرنا بالغظة عليهم قال الله تعالى : « وليجدوا فيكم غلظة » (٧) .

وقيل : المراد به لا يحل له أن يقبلها على أن يختص بها ، ولكنه يقبلها على أن يجعلها في أي المسلمين ، لأنهم أهدوا إليه لمنعه ، ومنعته بالمسلمين لا بنفسه . وكذلك إذا أهدوا إلى قائد من قواد المسلمين ، بخلاف ما إذا أهدوا إلى مبارز ، فإن عزته بقوة في نفسه فتسلم له الهدية .

(١) ط « بني معوية » .

(٢) ط « قضية » .

(٣) ط ، هـ « فيئًا لجماة المسلمين » .

(٤) ط « أن تلاقيهم » هـ « أن يتابع دينهم » .

(٥) ط « وفر » . والوحر : الحقد والفيظ (القاموس) .

(٦) ط ، هـ « الصدور » .

(٧) سورة التوبة ، ٩ ، الآية ١٢٢ .

(٨) ط « فيئًا في المسلمين » .

وإن في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانت الهدية له ، فإن عزته ومنعته لم تكن بالمسلمين . قال الله تعالى : « والله يعصمك من الناس » (١) . وما كان في حقه توهم الركون بقبليه إذ قبل هداياهم ، فهذا قبليًا في بعض الأوقات .

واختلفت الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في جواز قبول (٢) الهدية من أمراء الجور ، فكان ابن عباس وابن عمر (٣) رضي الله عنهم يقبلان هدية المخار . وهكذا نقل عن إبراهيم النخعي . وكان أبو هريرة (٤) الذي رواه رضي الله عنهم لا يبرأ من ذلك . حتى روى أن أميرًا أهدى إلى أبي ذر رضي الله عنه مئة دينار ، فجعل يقول : هل أهدى إلى كل مسلم مثل هذا ؟ فقيل : لا . فردها . قال : « كلا . إنما لنفسي . تنزعة للنفس » (٥) .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : للسلطان نصيب من الحلال والحرام . فإذا أعطاك شيئًا فخذ . فإن ما يعطيه حلال لك .

وحاصل المذهب فيه أنه إن كان أكثر ماله من الرشوة والحرام لم يحل قبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حلال . وإن كان صاحب تجارة أو زوج أكثر ماله من ذلك فلا بأس بقبول الجائزة منه ما لم يعلم أن ذلك له من وجه حرام .

وفي قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية من بعض المشركين دليل على ما ذكرنا . وبالله التوفيق .

(١) سورة المائدة ، ٥ ، الآية ٦٧ .

(٢) ط « قبول هدية من أمير من أمراء الجور » .

(٣) « ابن عمر » سائطة من ط .

(٤) سورة العار ، ٧٠ ، الآية ١٥ ، ١٦ .

١٣
باب صلة المشرك

٩١- وذكر عن أبي مروان الخزازي قال : قلت لمجاهد :
« هل من أهل الشرك بيني وبينه قرابة » ، ولى عليه مال . ادعه .
أم ؟ قال : نعم . وضمنه .
وبه نأخذ فنقول : لا بأس بأن يصل المسلم المشرك قريباً كان أو بعيداً .
مجاوراً كان أو ذمياً لتحديث سلمة بن الأكوع قال : صليت الصبح مع النبي
صلى الله عليه وسلم ، فوجدت من كف بين كفتي . فالتفت فإذا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هل أنت وأهـب لى ابنة أم حنيفة ؟ قلت :
نعم . فوهبتها له . فبعث بها إلى خاله حزن^(١) بن أبي وهب . وهو مشرك
وهى مشركة . وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة مئة دينار إلى مكة
حين قحطوا . وأمر يدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية
ليغرقا^(٢) على فقراء أهل مكة . فقبل ذلك أبو سفيان ، وأبي صفوان وقال^(٣) :
ما يريد محمد بهذا إلا أن يخلد شباننا .
ولأن صلة الرحم محمود عند كل عاقل وفى كل دين ، والإهداء إلى الغير

- (١) أ ، ب ، هـ . ابن مروان .
(٢) ط . ادع له .
(٣) هـ . فإذا هو رسول الله .
(٤) ط . حزام .
(٥) ط . ليغرقوا .
(٦) ب ، ا . نقبل ذلك أبو سفيان وصفوان وقالوا .

من مكارم الأفعال . رواه صلى الله عليه وسلم : « بُعِثْتُ لِأَتَمَّ مَكَارِمِ الْأَعْمَالِ » .
فعرّفنا أن ذلك حسن فى حق مسلمين ومشركين جميعاً .

٩٢- ثم ذكر عن كعب بن مالك قال : قدم عامر بن مالك ، أخو
البراء وهو مشرك . فأهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فرسين
وحلّتين^(١) ، فقال عليه السلام : لا أقبل هدية مشرك^(٢) .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل هدايا المشركين . وأنه
أهدى مع عمرو بن أبي الصرم^(٣) بن سبيح ثوباً . واستبداه أهدى .
فقبل هدية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهدى له الأكم . وأن نصرانياً أهدى
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبرياً بئلاً . فقبل هديته . وأن عياض
ابن حمار الجاشعي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له : أسلمت
يا عياض ؟ فقال : لا . قال عليه السلام : إن الله تعالى نهاى أن أقبل زبد^(٤) المشركين . أى عطاياهم .

وذكر الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن زبد المشركين ،
أى عن قبول هديتهم .

فتأويل ما روى أنه لم يقبل من وجوه :
أحدها : أنه لم يقبل ممن كان يطمع فى إيمانه إذا رد هديته ليحمله ذلك
على أن يؤمن ثم يقبل هديته .

أو لم يقبل لأنه كان فيهم من يظالب بالعوض ولا يرضى بالمكافأة مثل
ما أهدى . وبيان هذا فى قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن لا أقبل
هدية الأعراب . وفى رواية : « لا أقبل الهدية إلا من قرشى »^(٥) . أو ثقتى .
وأيد هذا ما روى أن عامر بن مالك كان أهدى إليه فرسين قد كان أحدهما

- (١) ط . حلّتين .
(٢) هـ . المشرك .
(٣) الزبد يسكن الباء : الرغد والعطاء (النهاية) .

١٥٩١- وإذا قال: وهبناها له. فهذا تنفيلٌ موعودٌ فعليه الوفاء بما وعد. ولكن لا يثبت المال له قبل أن يهبها منه، حتى لو كانت جاريةً وأعتقها لم يجز عتقه. وإن قال: فهي له هبة، أوفى عليه صدقة. فذلك لمن جاء بها من غير تملكك جديد من الأمير. لأن قوله: فهي له. تنفيل تام. ومولته به يكون تأكيداً لقوله فهي له، فلا يتغير حكمه.

١٥٩٢- وإن قال: من جاء بسيفٍ وهبناه له، أو بعناه منه بعشرة دراهم. فجاء رجلٌ بذلك، ثم رأى الإمام أن لا يسلمه له لشدة حاجة^(١) المسلمين إليه. فلا بأس بأن يمنعه منه. ولكن بشرط أن يعطيه قيمته إذا كان الموعود هبةً، وإذا كان بيعاً يعطيه قيمته، لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط. عليه.

لأن التملك موعودٌ هاهنا غير منفذ. والإمام ناظرٌ للكل. فإذا رأى بالمسلمين حاجة إلى ذلك. فلو أعطاه الشروط تضرر به المسلمون، ولو أعطاه القيمة توفر عليه مقصوده وارتفعت حاجة المسلمين من ذلك^(٢) العين، فيعتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق.

١٥٩٣- وإن لم يكن بالمسلمين حاجةً فليسلمه له على ما شرط.

(١) ق « لا يسلمه له حاجة المسلمين » وفي الهامش « لشدة حاجة المسلمين . نسخة حمصية » .

لأن ذلك شرطٌ كمال على وجه التنفيل منه، فعليه الوفاء بذلك. نقوله عليه السلام: المسلمون عند شروطهم.

١٥٩٤- ولو جُمعت الغنائم فقال الأمير: من أخذ جينةً فعليه ثمنها درهم، ومن أخذ شاةً فعليه خمسة دراهم، ومن أخذ جاريةً فهي له بمئة درهم. فأخذ رجلٌ شاةً فذبحها وأكلها، وأخذ آخر جينةً فأكلها، وأخذ آخر جاريةً فاعتقها. فعلى كل واحد^(١) قيمة ما أخذه.

لأن هذا الكلام من الأمير ليس على وجه التنفيل، فإن التنفيل بعد الإصاحبة لا يجوز؛ ولكنه على وجه البيع، وهو فاسدٌ لجهالة البيع عند العقد فكل من أخذ شيئاً ولم يستهلكه فللإمام أن يسترده منه؛ ففسد البيع، أو يسلمه له بذلك الثمن بيعاً مستقبلاً إن رضى به المشتري. لأنه يأخذه قد تعين، فيجوز بيعه منه ابتداءً، ولكن ابتداء البيع يعتمد التراضي من الجانبين، وإن استهلكها فعليه ضمان القيمة، كما هو الحكم في المشتري شراءً فاسداً إذا استهلكه المشتري بعد القبض. ولهذا نفذ العتق في الجارية لأنه قبضها بحكم بيع فاسدٍ فتملكها، حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها. فكذلك إذا أعتقها. فإن قيل: كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجينة أو ذبح الشاة فأكلها قيل هذا كان مباحاً؟ ولم يكن عليه ضمان في ذلك. وكذلك لو أتلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضامناً شيئاً.

قلنا: لأن قيل هذا الكلام لم يتأكد حق الغائبين فيها. فأما بعد هذا القول فقد تأكد حق الغائبين فيها، لأن البيع الفاسد معتبرٌ بالجائز، وبيع الإمام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الإحراز في تأكد حق الغائبين فيها. يوضحه أنه قد تملك المأخوذ هاهنا بالأخذ بجهة العقد، ولهذا لو باعه جاز بيعه فيه. والتمليك بعقد المعاوضة لا يكون إلا بعوض، وذلك بالقيمة

(١) ق « كل واحد منهم » ، ب « كل واحد أخذ » .

٣١٥٥ - واستدل عليه بحديث سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر . رضى الله تعالى عنه هوازن فنفلني جارية فلما قدمت على رسول الله . صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : هبها لي ، فوهبتها له . فنمى بها أسارى من المسلمين كانوا بمكة . والملك في النفل قد تعين للمنفل له . ثم جاوز المفادة به . قال : وإذا جاء رسول ملككم يطلب المفادة بالأسارى ، والمسلمون بعد في دار الحرب قد جسر الأسارى في مكان حصين وأخذوا على المسلمين عهداً بأن يؤمنهم على ما يأتون به من الأسارى حتى يفرغوا من أمر المفادة . وإن لم يتفق رجعوا بمن معهم من أسارى المسلمين ، فإنه ينبغي للمسلمين أن يفوا لهم بعهدهم ، وأن يفادوهم كما شرطوا^(١) لهم مالا أو غير ذلك من أسارى المسلمين إلا أنه إن لم يتفق بينهم التراضي على المفادة وأرادوا الانصراف بأسراء المسلمين ، وللمسلمين عليهم قوة ، فإنه لا يسعهم أن يدعواهم حتى يرثوا الأسراء إلى بلادهم . لأن حبس أسراء المسلمين ظلم منهم ، ولا يحل إعطاء العهد على التقرير على الظلم ، فيجوز عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط . ونزع الأسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشيء سوى ذلك . فإن قيل . أليس أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بام (ان شرطوا) .

وسم . له شرط . وأنه مكتوب عليه لحديبية أن يرد عليهم من جاء منهم مسلماً ووكلي بذلك الشرط . فإنه رد أبياً جندل بن سهيل بن عمرو على أبيه سهيل بن عمرو . ورد أبياً نصير على من جاء في طلبه حتى فعل ما فعل . قلنا : نعم ، ولكن هذا حكم قد انتسخ بالكتاب . قال الله تعالى : « فلا ترجعوهن إلى الكفار » الآية^(١) . وكان ذلك لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يومئذ خاصة ، وقد علم وجه المصلحة فيه بطريق الوحي ، فقال : لا يسلونني بيده شيئا إلا أعطيتهم إياه ، فأما اليوم فلا ينبغي أن نرد على مشركين مسلماً أو أن نترك أخذ المسلم من أيديهم إذا قدر المسلمون على ذلك بحال ، فإن أرادوا أخذهم فعرض لهم المشركون على ذلك ، فلينبذوا إليهم ثم ليقاتلوهم أشد القتال ، دون أسراء المسلمين حتى يستنقذوهم ، وإن كانوا شرطوا علينا أن نأتيهم بعدة من العلوج قد سموهم فلم نأتم بهم أو أتيناهم ثم كان ترك المفادة من قبلنا أو قبلهم فالجواب سواء ، ألا يكون بالمسلمين عليهم قوة فحينئذ يكونون في سعة من ترك قتالهم .

لأن عليهم حفظ . قوة أنفسهم أولا ثم القتل والغلبة إن تمكنوا منه .

(١) سورة النسخة آية ١٠ (قال تعالى : فان طعنوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار)

١٧٣٧ - فَإِنْ أُعْطِيَ رَجُلًا فَرَسًا حَبِيسًا يَغْزُو عَلَيْهِ فَدَخَلَ دَارَ
الْحَرْبِ ، وَأَصَابُوا غَنَائِمَ ، ثُمَّ أَخَذَ الْفَرَسَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَصَابُوا غَنَائِمَ
بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ الْأُولَى بِسَهْمِ الْفَارِسِ .
وَفِي الْغَنِيمَةِ الثَّانِيَةِ بِسَهْمِ الرَّاجِلِ .

لأنَّ الفرسَ أُخِذَ مِنْهُ بِحَقِّ .

١٧٣٨ - وَأَمَّا الْقَيْمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ فَرَسٌ آخَرَ حِينَ دَخَلَ
دَارَ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ بِسَهْمِ رَاجِلٍ فِي جَمِيعِ الْغَنَائِمِ .
لأنَّه دَخَلَ الدَّارَ رَاجِلًا ، فَلَا يَصِيرُ فَرَسًا بَعْدَ ذَلِكَ بِأَخْذِ الْفَرَسِ مِنْ
يَدِ الْغَازِي . كَمَا لَا يَصِيرُ فَرَسًا بِشَرَاءِ فَرَسٍ .

١٠١ بَابُ مَا يَبْطُلُ فِيهِ سَهْمُ الْفَارِسِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَمَا لَا يَبْطُلُ

١٧٣٩ - (ص ٣١٥) رَجُلٌ وَهَبَ لِرَجُلٍ فَرَسًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ،
فَقَبَضَهُ الْمُوْهَبُ لَهُ وَدَخَلَ بِهِ مَعَ الْعَسْكَرِ دَارَ الْحَرْبِ ، فَأَصَابُوا
غَنَائِمَ ، ثُمَّ أَرَادَ الْوَاهِبُ أَنْ يَرْجِعَ فِي فَرَسِهِ فَلَهُ ذَلِكَ .
لأنَّ الْمُوْهَبَ قَائِمٌ عِنْدَ الْمُوْهَبِ لَهُ عَلَى حَالِهِ ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَاهِبِ عَوْضَ
مِنْ جِهَتِهِ ، فَيُثْبِتُ لَهُ حَقَّ الرَّجُوعِ فِيهِ ، لِتَمَكُّنِ الْخَلَلِ فِي مَقْصُودِهِ .

١٧٤٠ - فَإِنْ رَجَعَ فِيهِ ثُمَّ أَصَابُوا غَنَائِمَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ
الْوَاهِبُ دَخَلَ الدَّارَ رَاجِلًا فَالْوَاهِبُ رَاجِلٌ فِي الْغَنَائِمِ كُلِّهَا .
لأنَّه انْفَصَلَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ رَاجِلًا ، وَلَا مَعْتَبَرُ بِتَحْصِيلِ الْفَرَسِ فِي
دَارِ الْحَرْبِ فِي اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ بِهِ .

١٧٤١ - وَأَمَّا الْمُوْهَبُ لَهُ فَهُوَ فَارِسٌ فِي الْغَنَائِمِ الْأُولَى .
لأنَّه انْفَصَلَ فَرَسًا وَأَصَابَتْ تِلْكَ الْغَنَائِمَ وَهُوَ فَارِسٌ .

وَهُوَ رَاجِلٌ فِي الْغَنَائِمِ الْآخَرَى .
لأنَّ الْفَرَسَ أُخِذَ مِنْ يَدِهِ بِحَقِّ مُسْتَحَقٍّ . فَإِنْ حَقَّ الْوَاهِبُ ثَابِتٌ فِي الرَّجُوعِ
شَرْعًا ، مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَيْهِ الْعَوْضُ .

فإن قيل : قد^(١) انفصل هو على فرس مملوك له ، ثم أزيل ملكه في دار الحرب لا باختياره . فيسفي أن لا يخرج به من أن يكون فارساً ، كما لو أخذه أهل الحرب فأحرزوه .

قلنا : إنما أخذ الفرس منه بحق مستحق شرعاً . وذلك الحق كان سابقاً على دخوله دار الحرب ، فيخرج من أن يكون متمكناً من القتال على الفرس مطلقاً ، وإنما كان تمكنه من القتال على الفرس مقيداً بما قبل رجوع الواهب .

١٧٤٢ - ولهذا لو رجع الواهب قبل أن يُصيبوا شيئاً لم يكن الموهوب له فارساً بعد رجوعه ، وكذلك إذا رجع بعد ما أصيب بعض الغنائم .

١٧٤٣ - ولو جعل هو فارساً بهذا المقدار أدى إلى القول بأن من كان معه عشرة أفراس فوهب من كل راجل من الرجاله فرساً حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استرد الأفراس منهم أن يكونوا فرساناً بذلك القدر فيما يصيبون . وهذا بعيد . فإن من قال بهذا البعد لم يجد بداً من أن يقول إذا أعاد الأفراس منهم ثم استردّها في دار الحرب : كانوا فرساناً أيضاً . إذ في كل واحد من الموضعين عند الانفصال كانوا متمكنين من القتال على الأفراس ، إلى أن يرجع فيها صاحبها . وعلى هذا لو اشترى فرساً فساداً فقبضه ودخل عليه دار الحرب .

لأن حق البائع في الاسترداد ثابت لفساد البيع ، كحق الواهب في الرجوع ، بل أظهر . فالبائع هاهنا مأثور بالاسترداد شرعاً ، والواهب منهى

(١) ب ، ق ، وقد .

من الرجوع ندباً . ثم هناك بالاسترداد يخرج الموهوب له من أن يكون فارساً فيما يصاب بعد ذلك نهائياً أولاً .

١٧٤٤ - ولو كان البيع صحيحاً ثم استحق الفرس من يد المشتري في دار الحرب بالحجة ، فهذا بمنزلة البيع الفاسد .

لأنه أخذ منه بحق مستحق كان ثابتاً قبل دخوله دار الحرب ، ولأنه تبين بالاستحقاق أنه كان غاصباً للفرس ، فإذا استرده المصوب منه يخرج هو من أن يكون فارساً به .

١٧٤٥ - وكذلك رجلان اشترى أحدهما من صاحبه فرساً ببغلي وتقايضا . فلما دخلا دار الحرب وجد العيب بأحدهما . فرد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء . فما كانوا غنسوا قبل التراد يضرب فيه لمشتري الفرس سهم الفرس سواء كان هو الراد أو المردود عليه . وما أصيب بعد التراد^(١) يضرب له (ص ٣١٦) فيه بسهم راجل . لأنه إن كان هو الراد فقد أزال الملك عن فرسه^(٢) باختياره .

١٧٤٦ - وإن كان هو المردود عليه فقد أخذ الفرس من يده بحق . فأما مشتري البغلي فهو راجل في الغنيتين جميعاً . لأنه دخل دار الحرب راجلاً .

١٧٤٧ - وعلى هذا لو تقايلا^(٣) بيع ، أو كان أحدهما لم ير

(١) من ، ه ، الرد . انبثنا رواية ب ، ق .

(٢) من ، ق ، أزال الفرس عن ملكه ، وفي هامشها « أزال الملك عن فرسه .

نسخة .

باب ما يحزره العدو^(١) ما يأخذه بقيمته أو بأكثر من وزنه

٢٤٧٥- وإذا ظهر المسلمون على إيريقي ذهب أو فضة لمسلم قيمته أكثر من وزنه لصياغته، ثم وقع في الغنمة، فإن وحده صاحبه قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن وجدته بعد القسمة أخذه بقيمته إن شاء، فإن كان ذهباً أخذه بقيمته دراهم، وإن كان فضة أخذاً بقيمتها دنائير للأصل المعروف أنه لا قيمة للجودة والصنعة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها، على ما قال عليه الصلاة والسلام: «جيدها ورديها سواء». وحق من وقع في سهمه مَرَعِيٌّ في الصنعة كما هو في الأصل، فلوا اشتغلنا بالتقويم بجنس الإيريقي لا يمكن تقويم الصنعة أصلاً، فيفوت حقه فيه مجاناً وذلك لا وجه له. فقلنا نُقَوِّمُ بخلاف الجنس، لتظهر قيمة الصنعة، فيتوفر عليه تمام المالية، بمنزلة ما لو كسر قُلْباً^(٢) لإنسان أو استهلكه فإنه يضمن قيمته من خلاف جنسه، لهذا المعنى، فإن قضى القاضي له بالقيمة، أو اصطلاحاً

(١) ط (العبد)

(٢) القلب: الوزن يكون نقاشاً خالصاً

عليه بغير قضاء، ولم يتدخل حتى نلنا ذلك جازئ لا ينتقضه انقراضها.

لأن ما يعطيه من القيمة ليس يبرئ عن عين الإيريقي.

ألا ترى أن المستولي عليه يعيد الإيريقي إلى قديم ملكه، حتى لو كان مشترطاً لرجوعه به عيبارده بالعيب على بائعه، ولو أراد بيعه مرابحة باعه على الثمن الأول، دون ما أخذه به. ولو كان موهوباً في يده كان للواهب أن يرجع به. ولو كان عبداً في عنقه جنابة خوطب بالدين أو القداء.

فعرنا أنه لم يتمسكه على من وقع في سهمه ابتداء، ولكنه يريده إلى قديم ملكه بما يقدريه به. فلا يتحقق معنى المصارفة بينهما حتى يشترط القبض في المجلس، وهو نظير ما قال علمونا رحمهم الله تعالى فيمن استهلك إيريقياً على زَكْلِيٍّ قَتَبِيٍّ عليه بقيمته من خلاف جنسه، ثم افترقا قبل القبض أنه لا يبطل القضاء بل أولى لأنه هناك الغاصب المستهلك يتملك لكن ذلك ملك ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة لا على سبيل التنازل بها فإذا لم يتحقق هناك معنى المصارفة بينهما فلأن لا يتحقق هاهنا وهو لا يتمسكه على من وقع في سهمه أصلاً وإنما يريده إلى قديم ملكه، كان أولى.

٢٤٧٦- وكذلك لو وهبوا الإيريقي لمسلم فأخرجه أو اشتراه منهم بغير فأخرجه.

لأن هذا الشراء لم يكن صحيحاً معتبراً، وإنما كان أخذ الإيريقي منهم بطيب أنفسهم، فإذا أخرجه كان لصاحبه أن يأخذه بقيمته إن شاء، كما في الفصل الأول.

لأن الاستيلاء حصاً على ملكه ، وثبت حق الأخذ باعتبار قديم الملك ،
أو باعتبار اليد ، وقد كانا للموهوب له حين أمر .

٢٥٦٤ - فإذا أخذه رجع فيه الواهب .

لأنه بالأخذ أعاده إلى قديم ملكه ، وقد كان حق الرجوع للواهب ثابتاً في
قديم ملكه .

٢٥٦٥ - وإن كان الموهوب له غائباً فلا سبيل للواهب عليه .

لأن حقه في ملكه مقصور عليه ، فما لم يعد إلى قديم ملكه لا يظهر فعل^(١)
نقته .

٢٥٦٦ - وإن قال الموهوب له حين حضر لا حاجة لي فيه
لم يلتفت إلى قوله . وقضى القاضي عليه^(٢) بالرد ، ثم قضى
للاهب بالرجوع فيه .

لأنه تعلق بملكه حق الواهب ، وقد جاء الواهب طالبا لحقه .

٢٥٦٧ - وهو في هذا الإيلاء متعنت ، قاصداً إلى الاضرار
بالعين ، لا إلى دفع الضرر عن نفسه .

لأنه يأخذه مجانياً ، والقاضي لا يلتفت إلى قول المتعنت . ولأنه لما تعلق
به حق الواهب بملكه قام طلب الواهب بحضرته مقام طلبه .

(١) يا محسن .

(٢) ح ١ برده عليه .

٢٥٦٨ - وإن كانا حضرا بعد القسمة ، أو وجداه في يد
المشتري ، فإن أخذه الموهوب له بالثمن أو بالقيمة فللواهب
أن يرجع فيه .

لأنه عاد كما كان في يد الموهوب له .

٢٥٦٩ - فإن قال الموهوب له فليرد الواهب على الفداء لم
يلتفت إلى قوله .

لأنه فدى ملك نفسه ، وهو ما كان مضوناً على غيره ليرجع عليه بحكم
ذلك الضمان .

٢٥٧٠ - وإن قال الموهوب له لا أريد أخذه لم يجبر على ذلك .
لأنه غير متعنت في هذا الإيلاء ، بل هو ممنوع من التزام غرم غير مفيد
في حقه ، والإنسان أن يتنعم من التزام الغرم .

٢٥٧١ - وإن كان له فيه فائدة فلا أن يكون له أن يتنعم منه
ولا فائدة له فيه كان أولى ، فإن قال الواهب أنا أفديه لم يكن
له ذلك .

لأن الأسر لم يكن على ملكه . وقد بينا أن حق الأخذ بالفداء لمن يحق به
ملكه والواهب هاهنا بالفداء يُخفى ملك الموهوب له ، ثم يترتب حقه في الرجوع
على ملكه ، والموهوب له ممنوع من هذا الفداء ، فلا يصير الواهب متعكفا منه
بعد ما صح الامتناع ممن له الحق .

فأعتقها أو ابتاعها : ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا فلأنها مردودة على القضي عليه مع ولدها وعثرها ، ولكن يثبت نسب الولد من المدعى استحسانا .

لأن القاضي حين قضي بالرجوع في الهبة فقد أعادها إلى قديم ملكه . ولم يملكها ابتداء فكان هذا والمأثور منه في المعنى سواء .

٢٦٣٥- ولو كان ذو اليد اشترى العبد المأثور من المغانم أو من وقع في سبيهم ، فجاءه رجل ، أقام البينة أن أمه كانا فقبل قضاء القاضي أعطى ذو اليد العبد بالنسب الذي اشتراه به صليحا ، ولم يقر أنه عبده فأعتقه ، أو كانت أمة ذاستولدها . ثم أقام رجل البينة أنه عبده . فزكيت بينته ولم تزك بينة الأول ، فإن القاضي ينقض جميع ما صنع المدعى ويردها إلى من كانت في يده ، ويقضي للذي زكيت بينته أن يأخذها مع ولدها بالثمن الذي أخذها به الأول .

لأن ما جرى بين ذي اليد وبين المدعى الأول لم يكن تمليكاً مبتدأ وإنما كان على وجه الفداء للملك القديم .

٢٦٣٦- فإذا لم يثبت ملكه القديم كان ذلك باطلا ، والملك لا يثبت بغير سبب ، فلا ينفذ شيء من تصرفاته لانعدام الملك في المحل ، ولكنه يغرم العقر فيسلم ذلك لذي اليد .

لأن العقر دراهم وهي لا تفك بالفداء .

٢٦٣٧- ولو كان تثن الولد قبل أن تزك بينة المدعى ، والمسألة بحالها . فقيمة الولد ويشرى يكون سالما لمن كانت في يده .

لأن القيمة دراهم أو دنائير كالعقر وباعتبارهما لا يسقط شيء من الثمن عن المالك القديم . لأن ما لزمه فداء والفداء إنما يكون لأصل ملك . وقد سلم ذلك حين أخذ الجارية .

٢٦٣٨- وهذا بخلاف ما إذا دعي شفعة في دار فسلمها إليه ذو اليد على دعواه . ثم ظهر أنه لم يكن له فيها شفعة .

لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء ابتداء فكان ذلك تمليكاً مبتدأ جرى بينهما بالتراضي فيكون نافذا . فأما إذا أخذ المأثور بالثمن لا يكون تمليكاً ابتداء ولكنه إعادة إلى قديم ملكه بالفداء الذي يغطي .

٢٦٣٩- ولو كان ذو اليد سدد في أن الأمة أمته ، والمسألة بحالها . فإن القاضي لا يقضي للثاني بشيء ، وإن زكيت بينته فجميع ما صنع الأخذ فيها نافذ .

لأن ذا اليد حين أقر له بالملك فقد أقر بنفوذ^(١) تصرفه فيها من حيث الاعتاق والاستيلاء .

٢٦٤٠- ولو باشر ذلك بنفسه لم يكن للذي أثبت الملك

لأن البناء استهلاك ، وليس له أن ينقض البناء ، ليأخذ ، كما لا يكون له أن ينقض سائر التصرفات ، بخلاف البيع ، وإنما هذا نظير موهوب له يبنى ث الأرض الرضوية . ثم يريد الواهب الرجوع فيها . فهناك لا يتمكن من ذلك ، لأن البناء استهلاك فهذا مثله .

٣٩٣٢- وكذلك قال أبو حنيفة ، رضى الله تعالى عنه . في مشترى الأرض بشراء فاسد ، إذا بناها ، فليس للبائع حق الاسترداد بعد ذلك ، ومعلوم أن حق البائع أوجب من حق المالك القديم ها هنا ، فإن لم ينقض القاضى له بالأخذ لأجل البناء ، ثم هدم الباني بناءه حتى عاد كما كان فللمالك القديم أن يأخذها بالفداء ها هنا .

لأن المانع كان هو البناء ، وقد زال المانع فيتمكن من الأخذ .

بمنزلة الواهب يريد الرجوع فيها بعد ما رفع الموهوب له البناء ، وكذلك لو كان إنما بنى فيها أهل الحرب حين أحرزوها .

لأن المالك القديم إنما يثبت له حق الأخذ فيها كان مملوكا له . وهذا البناء لم يكن مملوكا له قط . فلا يثبت له حق أخذ البناء ، ويتعذر عليه أخذ الأرض بدون البناء ، فإن هدم من وقع في سهم البناء كان له أن يأخذ الأرض بقيمتها لزوال المانع .

٣٩٣٣- ولو كانت الأرض مبنية حين أخذها المشركون فوقعت في سهم رجل من المسلمين كان للمالكها الأول أن يأخذها بقيمتها مبنية يوم وقعت في سهمه .

لأنها كانت له في الأصل بنائها ، فله أن يعيدها بالأخذ إلى ملكه كما كانت .

فإن لم يأخذها حتى جعلها من وقعت في سهمه مسجدا للمسلمين فصلوا فيها ، ولم يزد فيها بنيانا ، أو كانت أرضا نجعلها صدقة موقوفة للمساكين ، أو جعلها مقبرة ، أو جعلها خانا للمسلمين ، ثم جاء صاحبها الأول فليس له أن يأخذها .

لأنها تحزرت عن ملك العباد بما أحدث فيها من التصرف ، فكان هذا تباس العبد إذا أعتقه من وقع في سهمه ، وهذا لأن المالك القديم يأخذها من غير أن ينقض التصرف ، وبدون نقض التصرف ها هنا لا يتمكن من أخذها بالقيمة ، فإنها لم تصر في ملك أحد حتى يأخذها منه بالقيمة ، وبه فارق الشفعة ، فإن الشفع يمكن من نقض تصرف المشتري ، فإذا نقض تصرفه رجعت إلى ملكه ، كما كانت ، فكان له أن يأخذها منه ، فإن خرب ما حول المسجد وانتقل عنه أهله فقد رجع إلى ملك صاحبه ، على أصل محمد رحمه الله تعالى لأنه بزول المانع ، فكان للمالك الأول أن يأخذها بالقيمة .

٣٩٣٤- وكذلك لو كان المأسور فرسا فجعلها من وقع في سهمه حبيسا ، ثم حضر مالكه الأول فلا سبيل له عليه ، وهذا قول محمد ، رحمه الله تعالى ، فإنه يجوز المرقف في العقار والمنقول فيما فيه العادة . فأما على قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، الوقف لا يتعلق به اللزوم ولا يخرج العين من ملك صاحبه ، فكان للمالك الأول أن يأخذها إلا في المسجد خاصة ،

لأنه كان عاملا له في الذهاب ، وهو غير عامل له في الرجوع ، حين لم يأت
بالطعام والعلف ،

فعرفت أنه لا فرق بين العقد الفاسد والصحيح ، بل في الموضعين جميعا
إن لم يدفع إليه ما جاء به فلا أجر له ، وإن لم يجد شيئا فله الأجر في الذهاب
من المسمى في العقد الصحيح ، ومن أجر المثل في العقد الفاسد ، ولا أجر له
في الرجوع لأنه غير عامل له ذلك . والله الرفيق .

١٢٥

باب هدية أهل الحرب

٢٣١٩- وإذا بعث ملك العدو إلى أمير الجند هدية فلا بأس

بأن يقبلها ويبرئ نيتا للمسلمين .

لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل هدية المشركين في الابتداء ،
عن ما روى أنه أهدى إلى أبي سفيان تمر عجوة ، واستبداه أدمما . ثم لما ظهر
منهم مجاوزة الحد في طلب العوض أتي قبول الهدية منهم بعد ذلك . وقال :
أنا لا نقبل زيد المشركين . فبهذا تبين أن للأمير رأيا في قبول ذلك . ولأن
في القبول معنى التأييد ، وفي الرد إظهار معنى الغلظة والعداوة .

٢٣٢٠- وإذا طمع في إسلامهم فهو مندوب إلى أن يؤثمنهم

فيقبل الهدية ، ويهدي إليهم ، عملا بقوله عليه السلام :
« تهادوا تحابوا » . وإذا لم يطمع في إسلامهم فله أن يظهر
معنى الغلظة والشدّة عليهم برد الهدية ، فإن قبلها كان ذلك
فيثا للمسلمين .

لأنه ما أهدى إليه يعينه (١) ، بل لمنعه . ومنعته للمسلمين (٢) ، فكان هذا بمنزلة
المال المصاب بقوة المسلمين .

(١) يا ح (لنفسه) . وفي ابنه .

(٢) يا ح بالمسلمين .

٢٣٢١- وسما بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى «والله يعصمك من الناس»^(١) ، فلهذا كانت الهدية له خاصة . ثم الذي حمل المشرك على الإهداء إليه خوفه منه ، وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ، فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر ، وكذلك إن كانت الهدية إلى قائد من قواد المسلمين ممن له عدة^(٢) ومنعة .

لأن الرهبة منه والرغبة في التألف معه بالهدية ليرفق به أهل مملكته إنما كانت باعتبار منعة ، وذلك بين تحت رايته . وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدي إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن كان فذلك الخوف باعتبار قوته في نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون ذلك سالما له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو^(٣) أهدي إلى مُقْتٍ أو واعظ شيئا فإن ذلك سالم له خاصة .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة
(٢) با ح (عدة) .
(٣) وباعل س ح
(٤) س ح (من أهدي)

لأن الذي حمل الهدية إلى الإهداء إليه والتقرب إليه معنى فيه خاصة ، بخلاف الهدية إلى الحكام ، فإن ذلك رغبة ، لأن معنى الذي حمل الهدية على التقرب إليه ولايته الثابتة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام في ذلك نائب عن المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل في ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : «هذا يا أُمراءُ غُلُولٌ» يعني إذا حاربوا ذلك لأنفسهم . نزلت بمنزلة الغُلُولِ منهنهم ، والتشترل اسم خاص لما يؤخذ من المغنم ، فعرسنا أن ذلك بمنزلة الغنيمة ، وتخصيص الأمير بذلك دلالة على أن مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا . وفي الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملا فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في خطبته : فهذا جلد أحذكم في بيت أبيه وأمه حتى يهتدى إليه . وفي هذا إشارة إلى ما قلنا ، وأن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضى الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لست بعدو الله ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خيلي تنأتجت وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضى الله عنه إلى قوله ، وأخذ المال فجعله في بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفة عاملا

إلى كورة فأهدى إليه ، فإن علم الخليفة أنه أهدى إليه صورة .
أخذ ذلك منه فجعله في بيت المال .

لأنه أهدى إليه لعملة الذي قلده ، وقد كان هو نائباً في ذلك عن المسلمين ،
فهذه الهدايا حتى المسلمين ، توضع في بيت ما لهم .

٢٣٢٥- فإن علم أنهم أهدوا إليه مكرهين فينبغي أن يأخذه
نيرده على أهله . وإن لم يقدر على ذلك عزله في بيت المال ،
حتى يأتى أهله بمنزلة القطر ، وبهذا الطريق أمر عمر بن
عبد العزيز حين استخلف برد الأموال التي اجتمعت في بيت
المال .

لأنه علم أن من قبله من الروائية كانوا أخذوا ذلك بطريق الإكراه .

٢٣٢٦- وعلى هذا لو أن ملك العدو أهدى إلى ملك الثغر ،
أو إلى قائد من قواده ، فإنه لا ينبغي للمهدي إليه أن يرزأ
شيئاً من ذلك ، ولكن الخليفة يأخذها منه فيجعلها في بيت
المال ، وإن كانت الهدية إلى شجاع من المسلمين فهو سالم له .
لأن طلبهم الرفق من ملك الثغر باعتبار قوته من المسلمين ، ومن المبارز
باعتبار قوته في نفسه .

٢٣٢٧- ولو أن أمير عسكر المسلمين أهدى إلى ملك العدو
فعوده ملك العدو نظر في هديته ، فإن كان مثل هدية أمير
العسكر ، أو فيه زيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه ، فهو سالم له .

لأن الجالب لهذه الهدية ما قدمه (أ) من إهداء إليه ، وقد كان في ذلك
عاملاً لنفسه .

٢٣٢٨- وإن كان أكثر من ذلك بما لا يتغابن الناس في
مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته ، والفضل في الجماعة المسلمين
الذين معه ، وكذلك الحكم في القائد الذي ممن يخاف ويرجى
منه إذا كان من الذي أهدى إليهم .

والأصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فإن امرأت أهدت إلى امرأة
ملك الروم هدية من زبيب أو غيره ، فأهدت إليها امرأة الملك هدايا ، فأعطاهما
عمر من ذلك مثل هديتها ، وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال . فكلمه
في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر . رضي الله عنه !
فل لصاحبك فلتهدى إليها - حتى تنظر أتهدي إليها مثل هذا أم لا ؟

٢٣٢٩- وإن أهدى مبارز إلى رجل من أهل الحرب ، قائد
أو ملك فأهدى إليه أضعاف ذلك فهو سالم له .

لأن هذه الزيادة لم تكن باعتبار تعزير له بغيره ، ولكنه أخذ ما لا بطيبة
أنفسهم ، فيكون ذلك سالماً له .

٢٣٣٠- ولو أن المسلمين حاصروا حصناً فباعهم أمير
العسكر متاعاً ، فإن كان بمثل قيمته أو بغبن يسير فالثمن
سالم له .
لأنه يدل ملكه .

(أ) با (ما قدم من الإهداء) . وفي (ما سعه يكون الإهداء) .

٢٣٢١- وهذا بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى « والله يعصمك من الناس »^(١) ، فلهذا كانت الهدية له خاصة . ثم الذي حمل المشرك على الإهداء إليه خوفاً منه . وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ، فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر : وكذلك إن كانت الهدية إلى قائد من قواد المسلمين من له عدة^(٢) ومنعة .

لأن الله منه الرغبة في التألف معه بالهدية ليرفق به أهل مملكته إنما كان باعتبار منعه ، وذلك بمن تحت رايته ، وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدي إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن كان فذلك الخوف باعتبار قوته في نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون ذلك سالماً له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو^(٣) أهدي إلى مفتي أو واعظ شيئا فإن ذلك سالم له خاصة .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة
(٢) باج (عدة)
(٣) وباعل باج
(٤) باج (من أهدي)

لأن الذي حمل الهدية إلى الإمام عليه السلام إنما كان خوفاً منه ، بخلاف الهدية إلى الحكام ، فإن ذلك رشوة ، لأن معنى الذي حمل الهدية على التقرب إليه ولأيقنه الثابتة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام في ذلك نائب عن المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل في ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « هدايا الأمراء غلول » يعني إذا حبسوا ذلك لأنفسهم ، فذلك بمنزلة الغلول منهم . والغلول اسم خاص لما يؤخذ من الغنم ، نمرنا أن ذلك بمنزلة التنيبة ، وتخصيص الأمير بذلك دلالة على أن مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا ، وفي الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملاً فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في خطبته : فهلاً جلس أحدكم في بيت أبيه وأمه حتى يهدي إليه . وفي هذا إشارة إلى ما قلنا ، وأن عمر رضي الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضي الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لست بعدو الله ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خيلي تنأتجت وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضي الله عنه إلى قوله ، وأخذ المال فجعله في بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفة عاملاً

إلى كورة فأهدى إليه من الخيول التي أهدى إليه طوعا ،
أخذ ذلك منه فجعله في بيت المال .

لأنه أهدى إليه لعله الذي قلده ، وقد كان هو نائبا في ذلك عن المسلمين .
فهذه الهدايا حق المسلمين ، توضع في بيت ما لهم .

٢٣٢٥ - فإن علم أنهم أهدوا إليه مكرهين فينبغي أن يأخذه
فبدله على أهله ، وإن لم يقدر على ذلك عزله في بيت المال ،
سبي يأتى أهله بمنزلة التسلط ، وبهذا السريق أمر عمر بن
عبد العزيز حين استخلف برد الأموال التي اجتمعت في بيت
المال .

لأنه علم أن من قبله من مروانية كانوا أخذوا ذلك بطريق الإكراه .

٢٣٢٦ - وعلى هذا لو أن ملك العدو أهدى إلى ملك الثغر ،
أو إلى قائد من قواده ، فإنه لا ينبغي للهدى إليه أن يبرزا
شيئا من ذلك ، ولكن الخليفة يأخذها منه فيجعلها في بيت
المال ، وإن كانت الهدية إلى شجاع من المسلمين فهو سالم له .

لأن طلبهم الرفق من ملك الثغر باعتبار قوته من المسلمين ، ومن المبارز
باعتبار قوته في نفسه .

٢٣٢٧ - ولو أن أمير عسكر المسلمين أهدى إلى ملك العدو
فعوده ملك العدو نظر في هديته ، فإن كان مثل هدية أمير
العسكر ، أو فيه زيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه ، فهو سالم له .

لأن الجلب سبه الهدية ما قدم (١) من الإهداء إليه ، وقد كان في ذلك
عاملا للفساد .

٢٣٢٨ - وإن كان أكثر من ذلك بما لا يتغابن الناس في
مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته ، والفضل لبي لجماعة المسلمين
الذين معه ، وكذلك الحكم في القائد الذي من يخاف ويؤرجح
منه إذا كان هو الذي أهدى إليهم .

والأصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فإن امرأته أهدت إلى امرأة
ملك الروم هدية من طيب أو غيره . فأهدت إليها امرأة الملك هدايا . فأعطاهما
عمر من ذلك مثل هديتها ، وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال ، فكلمه
في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر ، رضي الله عنه !
قل لصاحبك فلتعبد إليها - حتى تنظر أئبى إليها مثل هذا أم لا ؟

٢٣٢٩ - وإن أهدى مبارز إلى رجل من أهل الحرب ، قائد
أو ملك فأهدى إليه أضعاف ذلك فهو سالم له .

لأن هذه الزيادة لم تكن باعتبار تعزير له بغيره ، ولكنه أخذ مالا بطيبة
أنفسهم ، فيكون ذلك سالما له .

٢٣٣٠ - ولو أن المسلمين حاصروا حصنا فباعهم أمير
العسكر متاعا ، فإن كان بمثل قيمته أو بغبن يسير فالثمن
سالم له .
لأنه بدل ملكه .

(١) يا (ما قدم من الإهداء) . وفي ح (ما سبه يكون الإهداء) .

٢٣٢١- وهذا بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى « والله يحصمك من الناس »^(١) . فلهذا كانت الهدية له خاصة . ثم الذي حمل المشرك على الإهداء إليه خوفه منه ، وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ، فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر ، وكذلك إن كانت الهدية إلى قائد من قواد المسلمين من له عدة^(٢) ومنعة .
لأن الرمية منه والرغبة في التألف معه بالهدية يرفق به أهل^(٣) مملكته إنما كان باعتبار منته ، وذلك بمن تحت رايته ، وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدى إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن كان فذلك الخوف باعتبار قوته في نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون ذلك سالما له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو^(٤) أهدى إلى مقت أو واعظ شيئا فإِنَّ ذلك سالما له خاصة .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة
(٢) با ح (مرة)
(٣) وبأهل م ح
(٤) با ح (من أهدى)

لأن حمل الهدية إلى الإهداء إليه والتقرب إليه معنى فيه خاصة ، بخلاف الهدية إلى الحاكم ، فإن ذلك رخصة ، لأن معنى الذي حمل الهدية على التقرب إليه ولايته التابعة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام في ذلك نائب عن المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل في ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « هدايا الأمراء غلول » يعني إذا جبروا ذلك لأنفسهم ، فذلك بمنزلة الغلول منهم ، والغلول اسم خاص لما يؤخذ من المغنم ، فعرفنا أن ذلك بمنزلة الغنيمة ، وتخصيص الأمير بذلك دلالة على أن مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا ، وفي الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملا فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في خطبته : فهلاً جلس أحدكم في بيت أبيه وأمه حتى يهدي إليه . وفي هذا إشارة إلى ما قلنا ، وأن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضى الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لست بعدو الله ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خيلي تنأتجت وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضى الله عنه إلى قوله ، وأخذ المال فجعله في بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفة عاملا

٢٣٢١- وهذا بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى «والله يجرمك من الناس»^(١) ، فلهذا كانت الهدية له خاصة . ثم الذى حمل المشرك على الإهداء إليه خوفه منه ، وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ، فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر ، وكذلك إن كانت الهدية إلى قائد من قواد المسلمين^(٢) ممن له عدة^(٣) ومنعة .

لأن الرهبة منه والرغبة فى التألف معه بالهدية ليرفق به أهل^(٤) مملكته إنما كان باعتبار منعة ، وذلك بمن تحت رايته ، وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدى إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن كان فذلك الخوف باعتبار قوته فى نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون ذلك سالما له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو^(٥) أهدى إلى مُفْتٍ أو واعظ شيئا فإن ذلك سالما .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة

(٢) با ح (عزة)

(٣) وباعمل س ح

(٤) س ح (من أهدى)

لأن الذى حمل الهدية إلى الإهداء إليه والتقرب إليه معنى فيه خاصة ، بخلاف الهدية إلى الحكام ، فإن ذلك رشوة ، لأن معنى الذى حمل الهدية على التقرب إليه ولايته الثابتة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام فى ذلك نائب عن المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل فى ذلك قول النبى عليه الصلاة والسلام : «هدايا الأمراء غلول» يعنى إذا حبسوا ذلك لأنفسهم ، فذلك بمنزلة الغلول منهم ، والغلول اسم خاص لما يؤخذ من المغنم ، فعرفنا أن ذلك بمنزلة الغنيمة ، وتخصيص الأمير بذلك دلنا على أن مثله فى حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا ، وفى الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملا فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فى خطبته : فهلا جلس أحدكم فى بيت أبيه وأمه حتى يهدى إليه . وفى هذا إشارة إلى ما قلنا ، وأن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضى الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لست بعدو الله ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خيلي تنانجت وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضى الله عنه إلى قوله ، وأخذ المال فجعله فى بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفة عاملا

لأن كورة فأهدى إليه ، فإن علم الخليفة أنه أهدى إليه طوعا ،
أخذ ذلك منه فجعله في بيت المال .

لأنه أهدى إليه نعله الذي قلده ، وقد كان هو نائبا في ذلك عن المسلمين ،
فهذه الهدايا حتى المسلمين . توضع في بيت ما لهم .

٢٣٢٥- فإن علم أنهم أهدوا إليه مكرهين فينبغي أن يأخذه
فيرده على أهله ، وإن لم يتدر على ذلك عزله في بيت المال ،
حتى يأتى أهله بمنزلة اللقطة ، وبهذا الرأي أسر سمر بن
عبد العزيز حين استخلف يرد الأموال التي اجتمعت في بيت
المال .

لأنه علم أن من نعله من المروانية كانوا أخذوا ذلك بطريق الإكراه .

٢٣٢٦- وعلى هذا لو أن ملك العدو أهدى إلى ملك الثغر ،
أو إلى قائد من قواده ، فإنه لا ينبغي للمهدي إليه أن يرزأ
شيئا من ذلك ، ولكن الخليفة يأخذها منه فيجعلها في بيت
المال ، وإن كانت الهدية إلى شجاع من المسلمين فهو سالم له .

لأن طلبهم الرفق من ملك الثغر باعتبار قوته من المسلمين ، ومن المبارز
باعتبار قوته في نفسه .

٢٣٢٧- ولو أن أمير عسكر المسلمين أهدى إلى ملك العدو
فعوده ملك العدو نظر في هديته ، فإن كان مثل هدية أمير
العسكر ، أو فيه زيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه ، فهو سالم له .

لأن الجانب منه الهدية ما قدم (١) من الإهداء إليه ، وقد كان في ذلك
عاملا للنسبة .

٢٣٢٨- وإن كان أكثر من ذلك بما لا يتغابن الناس في
مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته ، والفضل في جماعة المسلمين
الذين معه ، وكذلك الحكم في القائد الذي ممن يخاف ويرجى
منه إذا كان هو الذي أهدى إليهم .

والأصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فإن امرأته أهدت إلى امرأة
ملك الروم هدية من ذهب أو غيره ، فأهدت إليها امرأة الملك هدايا ، فأعطاهما
عمر من ذلك مثل هديتها . وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال ، فكلمه
في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر ، رضي الله عنه !
قل لداخيتك فلتهد إليها - حتى تنظر أتهدي إليها مثل هذا أم لا ؟

٢٣٢٩- وإن أهدى مبارز إلى رجل من أهل الحرب ، قائد
أو ملك فأهدى إليه أضراف ذلك فهو سالم له .

لأن هذه الزيادة لم تكن باعتبار تعزير له بغيره ، ولكنه أخذ مالا بطيبة
أنفسهم ، فيكون ذلك سالما له .

٢٣٣٠- ولو أن المسلمين حاصروا حصنا فباعهم أمير
العسكر متاعا ، فإن كان بمثل قيمته أو بغبن يسير فالشمن
سالم له .
لأنه بدل ملكه .

(١) يا (ما قدم من الإهداء) . وفي ح (ما سمعه يكون الإهداء) .

٢٣٢١- وهذا بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى «والله يعصمك من الناس»^(١) ، فلهذا كانت الهدية له خاصة . ثم الذى حمل المشرك على الإهداء إليه خوفه منه ، وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ، فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر ، وكذلك إن كانت الهدية إلى قائد من قواد المسلمين ممن له عدة^(٢) ومنعة .

لأن الرغبة منه والرغبة فى التألف معه بالهدية ليرفق به أهل^(٣) مملكته إنما كان باعتبار منعته ، وذلك بمن تحت رايته ، وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدي إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن كان فذلك الخوف باعتبار قوته فى نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون ذلك سالما له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو^(٤) أهدي إلى مُفْتٍ أو واعظ شيئا فإن ذلك سالما له خاصة .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة

(٢) يا ح (عزه) .

(٣) وبأهل س ح

(٤) س ح (من أهدي)

لأن الذى حمل المُهْدَى إلى الإهداء إليه والتقرب إليه معنى فيه خاصة ، بخلاف الهدية إلى الحكام ، فإن ذلك رِشْوَةٌ ، لأن معنى الذى حمل المُهْدَى على التقرب إليه ولايته الثابتة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام فى ذلك نائب عن المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل فى ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : «هدايا الأمراء غُلُول» يعنى إذا حبسوا ذلك لأنفسهم ، فذلك بمنزلة الغُلُول منهم ، والغُلُول اسم خاص لما يؤخذ من المَغْنَم ، فعرفنا أن ذلك بمنزلة الغنيمة ، وتخصيص الأمير بذلك دلنا على أن مثله فى حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا ، وفى الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث عاملا فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهْدَى إلى . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فى خطبته : فهلاً جلس أحدكم فى بيت أبيه وأمه حتى يُهْدَى إليه . وفى هذا إشارة إلى ما قلنا ، وأن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضى الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا عدو الله وعدو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لستُ بِعَدُوِّ الله ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خَيْبِي تَنَاجَجَتْ وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضى الله عنه إلى قوله ، وأخذ المال فجعله فى بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفة عاملا

إلى كورة فأُهديَ إليه ، فإن علم الخليفة أنه أهدى إليه طوعا ،
أخذ ذلك منه فجعله في بيت المال .

لأنه أهدى إليه لعله الذي قلده ، وقد كان هو نائباً في ذلك عن المسلمين ،
فهذه الهدايا حق المسلمين . ترضع في بيت ما لهم .

٢٣٢٥ - فإن علم أنهم أخذوا إليه مُكرهين فينبغي أن يأخذَه
فيردّه على أصله . وإن لم يتدرّس في بيت المال ،
حتى يأتي أهله بمنزلة اللطيف ، وبهذا الصريق أمر عمر بن
عبد العزيز حين استخلف برد الأموال التي اجتمعت في بيت
المال .

لأنه علم أن من قبله من مروانية كانوا أخذوا ذلك بطريق الإكراه .

٢٣٢٦ - وعلى هذا لو أن ملك العدو أهدى إلى ملك الثغر ،
أو إلى قائد من قواده ، فإنه لا ينبغي للمهدي إليه أن يرزأ
شيئا من ذلك ، ولكن الخليفة يأخذها منه فيجعلها في بيت
المال ، وإن كانت الهدية إلى شجاع من المسلمين فهو سالم له .

لأن طلبهم الرفق من ملك الثغر باعتبار قوته من المسلمين ، ومن المبارز
باعتبار قوته في نفسه .

٢٣٢٧ - ولو أن أمير عسكر المسلمين أهدى إلى ملك العدو
فعوضه ملك العدو نظراً في هديته ، فإن كان مثل هدية أمير
العسكر ، أو فيه زيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه ، فهو سالم له .

لأن نائب العدو سوية ما تقدم (١) من الإهداء إليه ، وقد كان في ذلك
عاملاً للعدو .

٢٣٢٨ - وإن كان أكثر من ذلك بما لا يتغابن الناس في
مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته ، والفضل في جماعة المسلمين
الذين معه ، وكذلك الحكم في القائد الذي من يخاف ويترجى
منه إذا كان هو الذي أهدى إليهم .

والأصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فإن امرأته أهدت إلى امرأة
ملك الروم هدية من زبيب أو غيره ، فأهدت إليها امرأة الملك صداها ، فأعطاهما
عمر من ذلك مثل هديتها ، وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال ، فكلمه
في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر . رضي الله عنه !
قل لصاحبك فلتهد إليها - حتى تنتظر أن تهدي إليها مثل هذا أم لا ؟

٢٣٢٩ - وإن أهدى مبارز إلى رجل من أهل الحرب ، قائد
أو ملك فأهدى إليه ، أضعاف ذلك فهو سالم له .

لأن هذه الزيادة لم تكن باعتبار تعزيز له بغيره ، ولكنه أخذ مالا بطيبة
أنفسهم ، فيكون ذلك سالماً له .

٢٣٣٠ - ولو أن المسلمين حاصروا حصناً فباعهم أمير
العسكر متاعاً ، فإن كان بمثل قيمته أو بغبن يسير فالحسن
سالم له .

لأنه بدل ملكه .

(١) يا (ما تقدم من الإهداء) . وفي ح (ما منته بكون الإهداء) .

٢٣٣٦- وكذلك إن كان الرسول أهدي إلى ملكهم بهدية فعوضه بأضعاف ذلك أو باعهم متاعه بأضعاف قيمته ، فذلك كله سائر له ، بمنزلة من دخل دار الحرب بأمان ، وعاملهم . فأخذ مالا بطيب أنفسهم .

٢٣٣٧- ولو أن سلك العدو أهدى إلى أمير العسكر فأراد أن يعرضه من الغنيمة في القياس ليس له ذلك .

فإنه (١) قد ثبت في الغنيمة حق الغائبين - حتى دبتك أن يخص بعض الغائبين بشيء منه بشرط التنزيل بعد الإجابة . فكيف يملك أن يخص ملك العدو بشيء منه . ولكنه استحسنت فقال :

٢٣٣٨- ما أهدى إليه يصير من الغنيمة ، فيجوز له أن يعطى عوضه من الغنيمة .

ألا ترى أنه لو أراد أن يرد ما أهدى إليه كان متسكنا من ذلك ، وإن كان فيه إبطال حق الغائبين عنه ، فكذلك إذا أراد أن يقبل ويعوضه من الغنيمة ، ورأى النظر للمسلمين في ذلك ، إلا أنه لا يعوض من الغنيمة أكثر من الهدية . بما لا يتغابن الناس فيه ، فإن فعل ذلك فليجعل ذلك الفضل من ماله .

لأنه لا يقابل هذه الزيادة عوض يجعل (٢) للمسلمين ، فهو بمنزلة الإهداء

إلهم ابتداء من الغنيمة والحاصل أن العوض (١) مقصود من الهدية فيكون كالتعويض .

٢٣٣٩- ولا بأس له أن يبايعهم في متاع الغنيمة إذا لم يكن في ذلك غبن فاحش في جانب المسلمين ، فذلك حكم التعويض من هديتهم .

(١) با ح (لا تبت) .

(٢) ح با بحصل .

لأن حق الأخذ له مجاناً باعتبار قديم ملكه ، وقد أثبتته بالبينة ، ولكن لا يدفع إليه لأنه يقر أن اليد فيه مستحقة عليه للمرتبة حتى يقضيه دينه .
فإن دفعه القاضى إليه نظراً منه للمرتبة ، فإنه ناظر لكل من عجز عن الدين بنفسه ، ولكنه يضعه على يدى عدل ، حتى يحضر المرتبة فيقبضه .

٢٥٦١- وإن حضر بعد القسمة أو وجده فى يد المشتري من العدو فاراد أن يفديه بالثمن قضى له بذلك .
لأنه يحجب ملكه القديم بهذا الأخذ .

٢٥٦٢- ثم إن كان الفداء مثلاً قيمة الرهن أو أكثر دفعه القاضى إليه ، ولم يضعه على يدى عدل .

لأن الفداء على المرتبة هاهنا باعتبار أن مالية الرهن كانت فى ضمانه . بخلاف الإجارة . وإذا ثبت للمراهن حق الرجوع على المرتبة بما غرم من الفداء فقد سقط حكم استحقاق يده عليه ، ما لم يرد عليه الفداء ، فلهذا سلمه إليه : بخلاف ما قبل القسمة . فإذا أخذه ثم حضر المرتبة قبل له : إن شئت فقل الفداء وخذّه رهناً كما كان ، وإن شئت فقلّه . وقد بطل دينك ، لأن ماليته هلكت فى ضمان المرتبة ، حين لم يتمكن الراهن من أخذه إلا بالفداء ، فيجعل هو فى حكم المستوفى لدينه ، وإنما لم يجعل الراهن متبرعاً فى الفداء لأنه قصد به إحياء ملكه فى العين وهو مضطر إلى ذلك ، بخلاف المرتبة فى فضل الفداء فإنه يكون متبرعاً فى الفداء^(١) ، والمستأجر كذلك ، لأنه متفقد به إحياء ملكه فى العين ، إذ لا ملك له فى العين ، وإن كان الفداء الذى فسد

(١) غير موجودة فى باب . وعبر فى ١ و ٢ .

به الراهن أقل من قيمة الرهن فإن القاضى يضعه على يدى عدل ، ولا يدفعه إلى الراهن .

لأن أكثر ما فيه أن الراهن يصير موفياً للمرتبة بما آتى ذلك القدر من دينه باعتبار ثبوت حق الرجوع به له عليه ، ولكن استحقاق اليد للمرتبة لا يبطل ، باستيفائه بعض الدين ، فلهذا وصّته على يدى عدل ، فإذا حضر المرتبة فإن شاء أدى الفداء وكان رهناً بجميع الدين عنده ، كما كان قبل الأسر ، وإن أبى أن يؤدي الفداء كان رهناً عنده بما بقى من دينه ، لأن بتعذر اقتداء قد صار هو مستوفياً بطريق المقاصة ، فإن الراهن استوجب الرجوع عليه بذلك ، وللمرتبة عليه مثله فكان قصداً به . فإن مات فى يد المرتبة بعد ذلك رجع الراهن على المرتبة بالفداء الذى فداه ، لأنه بهلاك الرهن صار مستوفياً بجميع دينه ، وظهر أنه فى مقدار الفداء قد استوفاه مرتين ، وإن كان فداه بدراهم وكان الدين دنانير أو طعماً أو غير ذلك ، رجع عليه بحصة الفداء من الدين الذى كان له على الراهن ، لأن الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين حقيقة ، حتى لو استوفاه حقيقة رجع فى ذلك المستوفى بعد هلاك الرهن ، وهذا لأن ضمان الرهن باعتبار المالية لا باعتبار العين فإنه ضمان استيفاء ، والاستيفاء إنما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس ، والمجانسة بين الأموال بصفة المالية ، فلهذا كان رجوعه بذلك القدر من الدين ، لا من جنس الفداء .

٢٥٦٣- ولو أن العبد الموهوب أسره العدو فأحرزه ، ثم وقع فى الغنيمة فحضر الواهب والموهوب له قبل القسمة ، فإن حق الأخذ للموهوب له .

لأن الأسبيلاء حصل على ملكه ، وثبت حق الأخذ باعتبار قديم الملك ،
أو باعتبار اليد ، وقد كانا للموهوب له حين أسر .

٢٥٦٤ - فإذا أخذه رجع فيه الواهب .

لأنه بالأخذ أعاده إلى قديم ملكه ، وقد كان حق الرجوع للواهب ثابتا في
قديم ملكه .

٢٥٦٥ - وإن كان الموهوب له غائبا فلا سبيل للواهب عليه .

لأن حقه في ملكه مقصور عليه ، فما لم يعد إلى قديم ملكه لا يظهر فعل^(١)
حقه .

٢٥٦٦ - وإن قال الموهوب له حين حضر لا حاجة لي فيه
لم يلتفت إلى قوله . وقضى القاضى عليه^(٢) بالرد ، ثم قضى
لأواهب بالرجوع فيه .

لأنه تعلق بملكه حق الواهب ، وقد جاء الواهب طالبا لحقه .

٢٥٦٧ - وهو في هذا الإبراء تمتعت ، قاصداً إلى الاضرار
بالعين ، لا إلى دفع الضرر عن نفسه .

لأنه يأخذه مجانياً . والقاضى لا يلتفت إلى قول المتعنت . ولأنه لما تعلق
به حق الواهب بملكه قام طلب الواهب بحضرته مقام طلبه .

(١) با (محمل) .

(٢) ج (يرد عليه) .

٢٥٦٨ - وإن كانا حضرا بعد القسمة ، أو وجداه في يد
المشتري ، فإن أخذه الموهوب له بالثمن أو بالقيمة فللواهب
أن يرجع فيه .

لأنه عاد كما كان في يد الموهوب له .

٢٥٦٩ - فإن قال الموهوب له فليرد الواهب على الفداء لم
يلتفت إلى قوله .

لأنه قدى ملك نفسه ، وهو ما كان مضموماً على غيره ليرجع عليه بحكم
ذلك الضمان ، .

٢٥٧٠ - وإن قال الموهوب له لا أريد أخذه لم يجبر على ذلك .

لأنه غير متعنت في هذا الإبراء ، بل هو تمتع من التزام غرم غير مفيد
في حقه ، وللإنسان أن تمتع من التزام الغرم .

٢٥٧١ - وإن كان له فيه فائدة فلا أن يكون له أن تمتع منه
ولا فائدة له فيه كان أولى . فإن قال الواهب أنا أفديه لم يكن
له ذلك .

لأن الأسر لم يكن على ملكه . وقد بينا أن حق الأخذ بالفداء لمن يحبس به
ملكه والواهب هاهنا بالفداء يُحسب ملك الموهوب له ، ثم يترتب حقه في الرجوع
على ملكه . والموهوب له تمتع من هذا الفداء ، فلا يصير الواهب متعكفا منه
بعد ما صح الامتناع من له الحق .

باب شراء العبد الذي يؤخذ بالقيمة

٢٦٢١- وإذا اشترى العبد المأسور مسلم من العدو، بألف درهم وألف رطل من حمير، فأراد مولاه أن يأخذه فإن كانت قيمته ألفاً أو أقل قيل لمولاه: خذ بألف درهم أو دودع.

لأنه إنما يأخذه بما غرم فيه المشتري مما هو مال متقوم وذلك الألف. فإن الخمر ليس بمال متقوم في حق المسلم.

٢٦٢٢- وإن كانت قيمته أكثر من ألف فإنما يأخذه بكمال قيمته.

لأن العقد لم يكن صحيحاً في حق المسلم، وإنما أخذه بطيب أنفسهم، فكأنهم وهبوه له.

ولأنه إن اشتراه بخمر لم يكن له أن يأخذه منه بأقل من قيمته، فإذا اشتراه بدرهم مع الخمر أولى ألا يأخذه منه إلا بقيمته، وهو نظير مسلم أعتق عبداً له بألف درهم ورطل من خمر، فقيل العبد ذلك كان حراً.

٢٦٢٣- ثم إن كانت قيمته ألفاً أو أقل فعليه الألف.

لأنه التزم ذلك طوعاً بازاء ما سلم له، وهو العتق.

٢٦٢٤- وإن كانت قيمته أكثر من ألف فعليه تمام القيمة

لأن المتعق ما رضى بالألف وحدها. ولو أعتقه على خمر كان عليه قيمة نفسه فإذا شرط الخمر مع الألف أولى.

٢٦٢٥- ولو كان اشتراه بألف وعشرين شاةً أو عشرين زباً من دم: فإن مولاه يأخذه بالألف سواء كانت قيمته أقل أو أكثر.

لأن ضم الميتة والدم إلى الألف فهو بخلاف ضم الخمر إلى الألف، وهذا لأن الخمر يتمتع^(١). وإن فسدت قيمته في حق المسلمين، وهو مال متقوم في حق غيرهم حتى يضمن^(٢) مُسْتَلِكُهُ على الذي بخلاف الميتة والدم، فإنه لا قيمة لهما عند أحد من الناس.

ألا ترى أن ما يشتريه المسلم بالخمر يملكه بالقبض، حتى ينفد عتقه فيه، بخلاف ما يشتريه بالميتة والدم.

٢٦٢٦- ولو أن مسلماً أعتق عبده على ميتة أو دم عتق مجاناً.

بخلاف ما إذا أعتقه على خمر.

٢٦٢٧- وإذا كان العبد في يد مسلم فأقام مسلم البيعة^{شتر} أنه عبده، وُلِدَ في ملكه، وأقام ذو اليد البيعة أنه اشتراه من المغانم،

(١) في باج (متنول وان تسد تقومها ...)
(٢) ج (قيمتها من ...)

٣٠٥٤- وهذا بخلاف ما إذا شهد شهود ، على شهادة شهود .
أنهم صالحوا^(١) وشهد شهود على أنهم أخذوا عنوة فإنه يعمل
بشهادة الفريق الثاني .

لأن الشهادة حجة قاطعة فيرجح بالاثبات ، والذين شهدوا أنهم صالحوا
يقعون على ما كان ولا يشبتون شيئاً حادثاً ، والفريق الثاني يشبتون ذلك .
فأما الأثر فليس بشهاد قاطعة ، والعمل بها في النفي والاثبات وفي الإبقاء
والإحداث بصفة واحدة ، فلتحقق المعارضة يتصار إلى التمسك بالأصل .
وأشار إلى معنى آخر في الكتاب . فقال .

٣٠٥٥- لما جعل القول قولهم قبل إقامة البينة كان المحتاج
إلى البينة هم المسلمون دون أهل الذمة ، فتقبل بينتهم على ذلك .
بمنزلة بينة الخارج مع ذى اليد في دعوى الملك المطلق .

فإن قيل : كان ينبغي أن يترجح بينة أهل الذمة ، لما فيها من تقرير
حرية^(٢) الأصل ونفي سبب حق الاسترقاق بمنزلة مجهول الحال إذا ثبت^(٣)
حريته بالبينة في معارضة بينة مدعى الرق عليه - قلنا : هذا معنى لا يمكن
اعتباره ها هنا ، فالذين أخذوا عنوة إذا من الإمام عليهم كانوا أحرار الأصل
بمنزلة الذين صالحوا^(٤) على أراضيهم ورتابهم ، فبين الكل اتفاق على أنهم

أحرار لم يملكوا قط ، وإنما الدعوى فيها في أيديهم من الكائن غير بمنزلة
الدعوى بين الخارج وذى اليد في ملك ما في يده .

٣٠٥٦- ولو جاء أثر أنهم أخذوا عنوة وجاءت الشهادة^(١)
على شهادة أنهم صولحوا كان الشهادة أحق أن يؤخذ بها .

لأنها حجة قاطعة فلا يقابها رواية الأثر ، لأن ذلك ليس بحجة في موضع
المنازعة والخصومة .

٣٠٥٧- ولكن يشترط أن يكون شهود الأصل والفرع من
المسلمين .

لأن شهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين .

٣٠٥٨- ولو جاء أثر أنهم^(١) صالحوا - وجاءت الشهادة
أنهم أخذوا عنوة فإنه يؤخذ بالشهادة^(٢) ، ويستوى في ذلك شهادة
المسلمين وأهل الذمة .

لأنها تقوم عليهم الآن باستحقاق ما في أيديهم ، وشهادة أهل الذمة حجة
عليهم والله أعلم بالصواب .

(١) م (صولحوا) .

(٢) با م (شهادة) .

(١) م (صولحوا) .

(٢) م (حرمة) .

(٣) با (اثبت) .

(٤) م (صولحوا) .

باب ما يحل للمسلمين^(١) أن يفعلوه بالعدو وما لا يحل

٣٠٥٩ - قد بينا أنه لا بأس بتحريق حصونهم وتغريقها ما داموا ممتنعين فيها ، سواء كان فيها قوم من المسلمين أسراء أو مستأمنين أو لم يكونوا ، والأولى لهم إذا كانوا يتمكنون من الظفر بهم بوجه آخر ألا يُقْدِمُوا على التغريق والتحريق .

لأن في ذلك إتلاف من فيها من المسلمين إن كانوا وإن لم يكونوا ، ففي ذلك إتلاف أطفالهم ونسائهم ، وذلك حرام شرعا ، فلا يجوز المصير إليه إلا عند تحقق الضرورة ، والضرورة فيه ألا يكون لهم طريق آخر يتمكنون من الظفر بهم بذلك الطريق ، أو يلحقهم في الطريق الآخر حرج عظيم ومثنية شديدة ، فحينئذ لدفع هذه المثونة يباح لهم التحريق ، ومن ضرورة ثبوت الإباحة مطلقا مع العلم بالحال ألا يلزمهم دية ولا كفارة ، لأن وجوب ذلك باعتبار قتلي محظور وهذا قتال مأثور به فلا يكون موجبا دية ولا كفارة .

٣٠٦٠ - والسفينة في ذلك كله بمنزلة الحصن في جميع ما ذكرنا ، وكذلك إن تترسوا بأطفال المسلمين أو منهم وفي الوجوه كلها ينبغي لهم أن يقصدوا بفعلهم المشركين من المقاتلين دون غيرهم .

(١) يا (للمسلم أن يفعله) .

لأنهم لو قدروا على التحرز عن إصابة الأطفال فعلا كان عليهم التحرز عن ذلك ، فإذا عجزوا عن ذلك وقدروا على التحرز قصدا كان عليهم ذلك ، علا بقوله تعالى : **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ^(١) . وقد بينا فيما سبق ما يتعلق به الدية والكفارة من هذا النوع من الفعل بأن يتحقق ^(٢) صفة الخطأ .

٣٠٦١ - فإن اختلف الرامي ووليّ القتول بالرمية من المسلمين فقال الولي : أقصدته بعد ما علمت أنه مكره من جهتهم في الوقوف في الصف ، وقال الرامي : إنما تعمدت المشركين بالرمي ، فالقول فيه قول الرامي مع يمينه .

لأن الرمي إلى صف المشركين مباح له ، وذلك غير موجب الضمان عليه باعتبار الأصل ، فيجب التمسك بذلك الأصل حتى يقوم الدليل بخلافه .

٣٠٦٢ - ثم الولي يدعى على الرامي سبب وجوب الضمان ، وهو تعمده إياه بالرمي مع العلم بالحال ، وهو منكر ، فكان القول قول المنكر مع يمينه .

ولأن الظاهر شاهد للرامي ، والمسلم لا يعتمد الرمي إلى المسلم .

٣٠٦٣ - ومُطْلَقَ فعل المسلم محمول على ما يحل شرعا .

لأن دينه وعقله يحمله على ذلك ، ويمنعه عن ارتكاب ما لا يحل ، فلهذا جعلنا القول قول الراي في ذلك .

(١) سورة التغابن آية ١٦ .

(٢) فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا .

(٣) في ح م (يتحقق فيه) .

متصلة فإنه لا يرجع الواهب في الأصل كما لا يرجع في الزيادة ، فإذا صار ممنوعاً من الرجوع به إلى دار الحرب كان مجبراً على بيعه .

٣١٢٧- وإن استبدل بها مثله ثم تقايلا البيع فله أن يعود بما رجع إليه إلى داره .

لأنه سلاحه بيعته ، ولأنه مثل الأول الذي أخرجه بالإقالة من ملكه .

٣١٢٨- وإن استبدل به خيراً منه أو شراً منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به إلى داره في الوجهين ، أما إذا كان استبدل خيراً منه فلأن الإقالة كالبيع المبتدأ في حق غير المتعاقدين . فيجعل في حق الشرع كأنه اشترى هذا السلاح ابتداءً .

وهذا لأنه قد سقط حقه بالتصرف الأول ، وصار ممنوعاً من إدخال ما حصل له دار الحرب ، فلا يعود حقه بالإقالة .

٣١٢٩- وإن كان ما استبدل به ^(١) شراً منه فهذه الإقالة في حق الشرع كالبيع المبتدأ ، وقد استبدل في هذه الإقالة بسلاحه الرديء سلاحاً جيداً فلا يمكن من إدخاله دار الحرب ، وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالأسلحة في مراعاة الجنس والاختلاف في جميع ما ذكرنا ، فأمّا إذا

(١) با ح م (وإن كان استبدل) .

استبدل بحماره أتاناً أو بفرسه الذكر فرساً أنثى منع من إدخاله دار الحرب ، وإن كان دون ما أدخله في القيمة .

لأن في هذا منفعة النسل ، وليس في الذي أعطاه منفعة النسل ، وربما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة لهم فمنع ^(١) منه كما يمنع عند اختلاف الجنس .

٣١٣٠- وإن استبدل ببغله الذكر بغلة أنثى مثله أو دونه لم يمنع من إدخاله دار الحرب .

لأن هذا مما لا يلحق ، وليس فيه معنى النسل أصلاً .

٣١٣١- وإن استبدل بما ذبحه ^(٢) فحلاً منع من إدخاله دار الحرب .

لأن ما أخذه مما تلحق وذلك معدوم فيما أعطى .

٣١٣٢- وإن استبدل بفرسه برذونا أو ببرذونه فرساً منع من إدخاله دار الحرب .

لأن في كل واحد منهما نوع منفعة ليست في الآخر ، فإن البرذون ألين عظفاً وأصبر على القتال ، والفرس أقوى في حالة الطلب والهرب ، والظاهر أنه ما قصد بهذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة لهم .

(١) م (فيمنع منه) .

(٢) المذبات : مسأله ماء أو ما يبيت على حافض مسيل الماء أو ما يبيت حول السواني (قابوس) .

٣١٥٥ - واستدل عليه بحديث سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر ، رضى الله تعالى عنه هوازن فنفلنى جارية فلما قدمت على رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : هَبْهَا لى ، فوهبْتُها له ، ففادى بها أسارى من المسلمين كانوا بمكة ، والملك فى النفل قد تعين للمُنْفَل له ، ثم جَوَزَ المفاداة به . قال : وإذا جاء رسول ملكهم يطلب المفاداة بالأسارى ، والمسلمون بعدُ فى دار الحرب قد جعلوا الأسارى فى مكان حصين وأخذوا على المسلمين عهدا بأن يؤمنوهم على ما يأتون به من الأسارى حتى يفرغوا من أمر الفداء ، وإن لم يتفق رجعوا بمن معهم من أسارى المسلمين ، فإنه ينبغي للمسلمين أن يفوا لهم بعهدهم ، وأن يفادوهم كما شرطوا^(١) لهم مالا أو غير ذلك من أسارى المسلمين إلا أنه إن لم يتفق بينهم التراضى على المفاداة وأرادوا الانصراف بأسراء المسلمين ، وللمسلمين عليهم قوة ، فإنه لا يسعهم أن يدعُوهم حتى يرُدُّوا الأسراء إلى بلادهم ، لأن حبس أسراء المسلمين ظلم منهم . ولا يحل إعطاء العهد على التقرير على الظلم ، فيدعى عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط . ونزع الأسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشئ سوى ذلك . فإن قيل . أليس أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله

(١) بام (ان شرطوا) .

وسلم ، قد شرط . لأهل مكة يوم الحديبية أن يرد عليهم من جاء منهم مسلما ووفى بذلك الشرط . فإنه رد أبا جندل بن سهيل بن عمرو على أبيه سهيل بن عمرو ، ورد أبا نصير على من جاء فى طلبه حتى فعل ما فعل . قلنا : نعم ، ولكن هذا حكم قد انتسخ بالكتاب ، قال الله تعالى : « فلا ترجعوهن إلى الكفار » الآية^(١) . وكان ذلك لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يومئذ خاصة ، وقد علم وجه المصلحة فيه بطريق الوحى ، فقال : لا يسألوننى اليوم شيئا إلا أعطيتهم إياه ، فأما اليوم فلا ينبغي أن نرد على المشركين مسلما أو أن نترك أخذ المسلم من أيديهم إذا قدر المسلمون على ذلك بحال ، فإن أرادوا أخذهم فعرض لهم المشركون فى ذلك ، فلينبذوا إليهم ثم ليقاتلوهم أشد القتال ، دون أسراء المسلمين حتى يستنقذوهم ، وإن كانوا شرطوا علينا أن نأتيهم بعدة من العلوج قد سمَّوهم فلم نأتيهم بهم أو أتيناهم ثم كان ترك المفاداة من قِبَلنا أو قبلهم فالجواب سواء ، ألا يكون بالمسلمين عليهم قوة فحينئذ يكونون فى سعة من ترك قتالهم .

لأن عليهم حفظ . قوة أنفسهم أولا ثم العلو والغلبة إن تمكنوا منه .

(١) سورة النحلة آية ١٠ (قال تعالى : فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار)

فما زاد على الثلث عند عدم إجازة الورثة من حكم الإسلام والمستأمن غير مشتر.
لذلك ، ولهذا يثبت هذا الحكم في حق الذمي . لأنه ملتزم بحكم الإسلام .
يرجع إلى معاملات .

٤١٠٠- ووصية الذمي للحربي المستأمن بالثلث تكون صحيحة
بمنزلة وصية المسلم للذمي ، ووصية المسلم أو الذمي للحربي في دار
الحرب لا تكون صحيحة ، وإن أجازها الورثة ، إلا أن يثبت
أن يبيوا له شيئا من أموالهم . فيجوز ذلك إذا قبض .

لأن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالكافر .

٤١٠١- فإن كان وارث المستأمن معه بأمان فينا لم تجز
وصيته ، فيما زاد على الثلث ، إلا بإجازة الوارث .

لأن حق وارثه هاهنا مراعى بسبب الأمان كحقه .

فإن حضر له وارث آخر من دار الحرب شارك الذي كان
حاضرا في ميراثه ، ولم يكن للموصي له إلا الثلث .

لأن وصيته فيما زاد على الثلث قد بطلت لعدم إجازة الورثة ، فبقي ذلك
موروثا عنه بين جميع ورثته .

ويستوى إن كان الحاضر معه زوجته أو ابنه .

لأن القاضى لا يجد بدا من أن يقضى بميراثهما في الزيادة على الثلث ، وإذا
لم يجز قضاؤه بميراث بعض الورثة في مال يكون إبطالا للوصية في ذلك
المال .

٤١٠٢- ولو أن مستأمن فينا أوصى بجميع ماله لحربي
في دار الحرب ثم جاء الموصى له وابن الميت فإن القاضى
يقضى بالمال للموصى له .

لأنه لا حرمة لوارثه الذي في دار الحرب ، وإنما كان المال محترما لحق
البيت فيكون مصروفا إلى من رتبته البيت فيه .

٤١٠٣- ولو كان الموصى له من أهل دار غير داره فالوصية
له باطلة ، لتباين الدار حقيقة وحكما ، بمنزلة الذمي يوصى
لحربي في دار الحرب . بخلاف ما إذا كان الموصى له في دارنا
بأمان .

لأن تباين الدار هاهنا غير موجود صورة وإن كان موجودا حكما .

وبخلاف ما إذا أوصى لمسلم أو ذمي هو في دار الحرب بأمان
أو أسير .

لأن هناك لم يوجد تباين الدار حكما ، فالمسلم من أهل دار الإسلام حيثما
يكون .

وكذلك لو أوصى لحربي قد أسلم في دار الحرب .

لأن المسلم من أهل دار الإسلام حيثما يكون .

(ألا ترى) أن زوجته لو خرجت مسلمة بعد إسلامه لم تثن منه بخلاف
ما إذا خرجت قبل إسلامه .

٤١٠٤- ولو كان أوصى له وهو حربى ثم أسلم قبل موت الموصى أو بعده فوصيته باطلة .

لأنها وقعت بغير إذن بعينه ، وإنما يعتبر حاله يوم أوصى له ، وقد كان ميتا عند ذلك حكما . نيطت الرعية له . والوصية بالإزالة لا تنتلب صحيحة بإسناد .

وكذلك إن أجازت الورثة وصيته .

لأن الإجازة إنما تلحق الموقوف لا الباطل .

وعلى هذا لو قال أوصيت لفلان ابن أخى فلان .

لأنه حين ساء بعينه فكأنه أشار إليه .

بخلاف ما إذا قال أوصيت لابن أخى بكذا^(١) ولم يسم الابن بعينه فأسلم الابن قبل موت عمه فالوصية له جائزة .

لأنه لما لم يشهد لشخص بعينه كانت الوصية لمن هو موجود عند موت الموصى ، اعتبارا للموصى له بالموصى به .

(ألا ترى) أنه لو لم يكن لأخيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصى استحق ذلك الابن الوصية بهذا الطريق ، فكذلك إذا كان كافرا فأسلم .

٤١٠٥- قال : ولو وهب المستأمن فى مرضه ماله كله لابنه الذى هو معه ، وسلمه إليه ، ثم جاء ابن آخر له من دار الحرب بعد موت أبيه ، وأراد نقض الهبة لم يكن له ذلك .

(١) (ابن فلان أخى)

لأنه ما كان لهذا الابن الذى جاء حرمته عند موت أبيه ، فالوصية للوارث إنما لا تجوز لحق سائر الورثة ، فإذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصى تمت الوصية له ، وليس لمن يحضر بعد ذلك أن يبطله .

٤١٠٦- وإن كان مجيء هذا الابن قبل موت والده فله أن يبطّل هبته .

لأنه كان مدعى الحق عند موت أبيه فكان تصرف الأب إثارة لبعض ورثته على البعض وذلك لا يجوز .

ثم إن جاء ابن آخر له بعد هذا شاركتهما فى الميراث .

لأن الهبة حين بطلت صار المال ميراثا عن الميت .

٤١٠٧- ولو كان الابن الذى جاء قبل موت أبيه أجاز الهبة لأخيه بعد موت الأب ، قبل مجيء الآخر أو بعده ، جازت الهبة فى نصيبه .

لأنه حين مات الأب قبل إجازته فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلاثة ، أثلاثا ، ثم إنما تعمل أجازة المجزئ فى نصيبه لا فى نصيب غيره ، وهو بمنزلة ما لو أخذ الابن الحاضر الميراث فاستهلكه هبة أو غير ذلك ، ثم جاء الابن الآخر فإنه يكون له أن يأخذ نصيبه من الميراث .

٤١٠٨- وكذلك لو كان للمستأمن هاهنا ابنان فأوصى لهما بجميع المال ، أو وهب لكل واحد منهما نصف المال مقسوما

وقبضه ، ثم أجاز كل واحد منهما لصاحبه بعد موت أبيه .
ثم جاء ابن آخر فله أن يأخذ ميراثه من النصيبين .
لأن الثلث من المال صار ميراثا له بموت الموصى قبل إجازة الابنين
فلا يبطل ذلك إلا بإجازتهما .

٤١٠٩- ولو كان معه ابن واحد فأوصى له بجميع ماله . وأجاز
الابن الوصية لنفسه . بعد موت أبيه . ثم جاء ابن آخر
أن يأخذ نصف المال . بخلاف ما إذا كان وحب له وسلمه إليه .
لأن الهبة قد ملكها الموهوب له باقبض في حياة أبيه . ولم يكن للابن
الآخر حق مرغى عند ذلك ، فلا يثبت فيه حكم الإرث عند موته . فأما
الوصية إنما تجب بالموت كالإرث ، وباعتبار القارنة لا ينتق (١) الإرث
لابن آخر ، فلهذا كان له نصف الميراث ، ولا تعمل إجازة المجيز في حقه .

(ألا ترى) أن الابن الموصى له لو أخذ المال بطريق الميراث بعد موت
أبيه كان للابن الآخر أن يأخذ منه نصفه ، فكذلك إذا أخذ بطريق الوصية .
٤١١٠- ولو أن حربيا في دار الحرب حضره الموت فوهب
ماله لمسلم فيهم بأمان وسلمه ، فبأن وارثه بعد موته أن يجيز له
فيما زاد على الثلث ، كان المستأمن في سعة من منع جميع المال
منه إن أمكنه ذلك .

لأن الميت ملكه بطيبة نفسه ، وبعد تمام الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته .
ولا حق غرمائه ، بعد موته وإن أسلموا .

(١) في الأصل لا يبقى وحننا من أ

٤١١١- وإن كان الحرى أوصى له بماله كله ، والمسألة
بحالها ، فإن كان من حكم أهل الحرب أن الموصى له أحق
بالموصى به طاب له ذلك كله .
لأن الورثة والغرماء ملتزمون أحكام أهل الحرب .

وإن لم يكن ذلك من حكمهم لم يطب له إلا الثلث بعد
الدين .
لأنه فيهم بأمان فلا يحل له أن يأخذ منهم أو مالا لهم فيه حق إلا
بطيبة أنفسهم .

٤١١٢- ولو أن مستأمنا فينا وحب ماله لرجل ، أو أوصى
له به ، ولا وارث له ، ثم جاء قوم بعد موته وأثبتوا ديناً على
الميت أدانوه في دار الاسلام ، فإن القاضى يبدأ بحق الغرماء .
لأن من في يده المال خصم عن الميت ، فثبت الدين عليه بالبينة كاثباته
على الميت ، ومن حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض والوصية .
فإن جاء ابنه بعد هذا من دار الحرب وقال : أعطى ميراث
أبي من الباقي لم يلتفت القاضى إلى ذلك .

لأنه لم يكن له حق مرغى عند موت أبيه ، فلا تبطل الهبة والوصية لأجله .

(١) ط ميراثي من الباقي

وقبضه ، ثم أجاز كل واحد منهما لصاحبه بعد موت أبيه .
ثم جاء ابن آخر فله أن يأخذ ميراثه من النصيبين .
لأن الثلث من المال صار ميراثا له بموت الموصى قبل إجازة الابن
فلا يبطل ذلك إلا بإجازتهما .

٤١٠٩- ولو كان معه ابن واحد فأوصى له جميع ماله : وأجاز
الابن الوصية لنفسه ، بعد موت أبيه ، ثم جاء ابن آخر . فله
أن يأخذ نصف المال . بخلاف ما إذا كان وحب له وسلمه إليه .
لأن الهبة قد ملكها الموهوب له بالتقبض في حياة أبيه . ولم يكن لابن
الآخر حق مَرعى عند ذلك ، فلا يثبت فيه حكم الإرث عند موته . فله
الوصية إنما تنجب بالموت كالميراث ، وباعتبار المقارنة لا ينتفى (١) الإرث
لابن آخر ، فلهذا كان له نصف الميراث ، ولا تعمل إجازة المجيز في حقه .
(ألا ترى) أن الابن الموصى له لو أخذ المال بطريق الميراث بعد موت
أبيه كان للابن الآخر أن يأخذ منه نصفه : فكذلك إذا أخذ بطريق الوصية .
٤١١٠- ولو أن حربيا في دار الحرب حضره الموت فوهب
ماله لمسلم فيهم بأمان وسلمه ، فأبى وارثه بعد موته أن يبيح له
فيما زاد على الثلث ، كان المستأمن في سعة من منع جميع المال
منه إن أمكنه ذلك .

لأن الميت ملكه بطيبة نفسه ، وبعد تمام الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته .
ولا حق غرمائه ، بعد موته وإن أسلموا .

(١) الأصل لا يبقى ومنا من أ ج

٤١١١- وإن كان الحربى أوصى له بماله كله : والمستأنة
بجالها ، فإن كان من حكم أهل الحرب أن الموصى له أحق
بالموصى به طاب له ذلك كله .

لأن الورثة والغرماء ملتزمون أحكام أهل الحرب .

وإن لم يكن ذلك من حكمهم لم يطب له إلا الثلث بعد
الدين .

لأنه فيهم بأمان فلا يحل له أن يأخذ ما لهم أو مالا لهم فيه حتى لا
بطية أنفسهم .

٤١١٢- ولو أن مستأمنا فينا وحب ماله لرجل ، أو أوصى
له به ، ولا وارث له ، ثم جاء قوم بعد موته وأثبتوا ديننا على
الميت أذاتوه في دار الاسلام ، فإن التناضى ببدأ بحق الغرماء .

لأن من في يده المال خصم عن الميت . فثبت الدين عليه بالبينة كاثباته
على الميت : ومن حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض والوصية .

فإن جاء ابنه بعد هذا من دار الحرب وقال : أعطى ميراث
أبي من الباقي لم يلتفت القاضى إلى ذلك .

لأنه لم يكن له حق مَرعى عند موت أبيه : فلا تبطل الهبة والوصية لأجله .

(١) ط ميراثى من الباقي

الكراع والسلاح ، وما عدا ذلك لا يجوز . وأما عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ، الحبس ليس بشئ فإن فعل ذلك فإن منعه أن يزول بالحبس ، حتى أن له أن يبيعه إن شاء ، وإن مات يورث عنه فيكون الحبس على معنى العارية ، وإباحة الانتفاع كسائر النكاح على مذهبه .

ثم سئل تروى بحمد . رحمه الله تعالى ، لا يصير .
بالسليم ، وهو (١) إلى قيم : إلى متيل الغزاة أو ينصب واحد يقوم به ، فيسلمه إلى رجل يريد الغزو ، فيدفعه إليه أو إلى قيم الأوقاف فيزيل يده عنه .

لأن عنده التسليم شرط في الوقوف (٢) كما في سائر الأوقاف . وعند أبي يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ، ولكن الإشهاد يكفي ، فكذلك التسليم في الحبس ليس بشئ (٣) .

ثم إن فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله .

لأن تبرعات الصحيح تعتبر من جميع المال ، وإن فعل ذلك في مرضه أو أوصى بعد موته كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته .

لأن التبرع في المرض وصية والوصية تعتبر من الثلث .

(١) في (١) وهو أن يدفع إلى قيم (٢) وفي (٢) أن يدفعه إلى
(٣) في الحبس .

(٣) وهذه العبارة غير موجودة في ١١ .

قال محمد رحمه الله :

٤١٥٠- وإذا جعل الرجل حبيسا في سبيل الله فلا بأس بأن يسمه حبيسا لفلان ابن فلان حتى إن ضل أو سرقه سارق رد على صاحبه ، وروى أن رسول الله . صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يسم إبله إبل الله ، بيده . وروى عن عمر ، رضى الله تعالى عنه ، أنه وسم بيده ، حتى روى أنه حبس ثلاثين ألف بدير وثلاثمائة فرس مؤسوما في أفخاذهم حبس في سبيل الله ، وروى عن عمر بن عبد العزيز ، رحمه الله . أنه حمل الخيل في سبيل الله من عنده ، وقد وسمت في أفخاذهم عدة لله . ولأن السنة وإن كان فيها إيلا للحيوان ففيها منفعة للمسلمين .

لأنه إذا كان عليها سمة لا يقصد أحد غصبها ، ولا يرغب في سرقتها .

٤١٥١- ولو ضللت عرفت بالسمة ، فترد على صاحبها ، ولا بأس بإيلا للحيوان لمنفعة المسلمين ، خصوصا إذا كان أمرا من أمور الدين ، ومنهم من يقول : هذا على قولهما ، لأن عندهما الإشعار في باب المناسك لا يكره فكذلك السمة - وأما على قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، الإشعار يكره ، فكذلك السمة مكروهة لأنها مثلة .

ثم السمة وإن كانت في موضع تتمرغ بها الدابة فلا بأس بذلك .

الكرخ والسلاح . وما عدا ذلك لا يجوز . وأما عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : الحبس ليس بشيء فإن فعل ذلك فإن ملكه لا يزول بالحبس ، حتى أن له أن يبيعه إن شاء ، وإن مات يورث عنه فيكون الحبس على معنى العارية ، وإباحة الانتفاع كسائر الرقوف على مذهبه .

ثم قال رحمه الله تعالى : لا يصير حبسا إلا بالتسليم . وهو ^(١) إلى قيم : إلى متول الغزاة أو ينصب واحد يقوم به : فيسلمه إلى رجل يريد الغزو . فيدفعه إليه أو إلى قيم الأوقاف فيزيل يده عنه .

لأن عنده التسليم شرط في الوقوف ^(٢) كما في سائر الأوقاف . وعند أبي يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ، ولكن الإشهاد يكفي ، فكذلك التسليم في الحبس ليس بشرط ^(٣) .

ثم إن فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله .

لأن تبرعات الصحيح تعتبر من جميع المال ، وإن فعل ذلك في مرضه أو أوصى بعد موته كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته . لأن التبرع في المرض وصية والوصية تعتبر من الثلث .

(١) في (وهو ان يدفع الى قيم) وفي (ان يدفعه الى)

(٢) في الحبس .

(٣) وهذه العبارة غير موجودة في ١١ .

قال محمد رحمه الله :

٤١٥٠- وإذا جعل الرجل حبسا في سبيل الله فلا بأس بأن يسمه حبسا لفلان ابن فلان حتى إن ضل أو سرقه سارق رد على صاحبه ، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يسم قبل الصدقات بيده . وروى عن عمر ، رضي الله تعالى عنه . أنه سم بيده ، حتى روي أنه حبس ثلاثين ألف بعير وثلاثمائة فرس موسوما في أفخاذهم حبس في سبيل الله ، وروى عن عمر بن عبد العزيز ، رحمه الله ، أنه حمل الخيل في سبيل الله من عنده ، وقد وضعت في أفخاذهم عدة لله . ولأن السمة وإن كان فيها إيلاام الحيوان ففيها منفعة للمسلمين .

لأنه إذا كان عليها سمة لا يقصد أحد غصبها . ولا يرغب في سرقتها .

٤١٥١- ولو ضللت عرفت بالسمة ، فترد على صاحبها ، ولا بأس بإيلاام الحيوان لمنفعة المسلمين ، خصوصا إذا كان أمرا من أمور الدين ، ومنهم من يقول : هذا على قولهما ، لأن عندهما الإشعار في باب المناسك لا يكره فكذلك السمة - وأما على قول أبي حنيفة ، رضي الله تعالى عنه ، الإشعار يكره ، فكذلك السمة مكروهة لأنها مثله .

ثم السمة وإن كانت في موضع تتعرج بها الدابة فلا بأس بذلك .

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جرير الطبري

الطبعة

طبعة دار الكتب المصرية

١٩٣٦

الزكاة : « إِنَّا أَخَذْنَاهَا وَنَسَطَ مَالَهُ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى . وَكَذَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي ضَاغَةِ الْإِبِلِ الْمَكْتُومَةِ : فِيهَا غَرَامَتُهَا وَمِثْلُهَا مَعَهَا . وَكَذَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فِي التَّمْرِ الْمَعْلَقِ غَرَامَةٌ مِثْلُهُ وَجَدَاتُ نَكَالٍ . وَهَذَا كَلِمَةٌ مَنسُوخٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الخامسة - فإذا غلَّ الرجل في المَغَنَمِ وَوُجِدَ أَخَذَ مِنْهُ ، وَأَدْبَ وَعُوقِبَ بِالْعَزِيرِ . وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِمُ وَاللَّيْثُ : لَا يُحْرَقُ مَنَاعُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاللَّيْثُ وَدَاوُدُ : إِنْ كَانَ عَالِمًا بِاللَّهِ عُوقِبَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَحْرَقُ مَنَاعُ الْغَنَالِ كُلِّهِ إِلَّا سِلَاحَهُ وَثِيَابَهُ الَّتِي عَلَيْهِ وَسَرَجُهُ ، وَلَا تُحْرَقُ مِنْهُ دَابَّتُهُ ، وَلَا يُحْرَقُ الشَّيْءُ الَّذِي غُلِّ . وَهَذَا قَوْلُ أَحَدٍ وَإِسْحَاقُ ، وَقَالَ الْهَسَنُ : إِنْ لَانَ أَنْ يَكُونَ حَيَوَانًا أَوْ مُصَحِّفًا . وَقَالَ ابْنُ خُوَيْرِزِمَةَ : وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ضَرَبَا الْغَنَالَ وَأَحْرَقَا مَنَاعَهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَمَنْ قَالَ يُحْرَقُ رَجُلُ الْغَنَالِ وَمَنَاعُهُ مَكْحُولٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَحِجَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى هَذَا حَدِيثٍ صَالِحٍ الْمَذْكُورُ . وَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ لَا يَجِبُ بِهِ أَنْتَهَاكُ خُرْمَةٍ ، وَلَا إِنْفَازُ حُكْمٍ ، لِمَا يَبَارِضُهُ مِنَ الْأَنْوَارِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنْهُ . وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَصَحُّ مِنْ جِهَةِ النِّظَرِ وَصَحِيحُ الْأَثَرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السادسة - لم يختلف مذهب مالك في العقوبة على الْبَدَنِ ، فَمَا فِي الْمَالِ فَقَالَ فِي الذَّمِّ يَبِيعُ الْخِمَارَ مِنَ الْمُسْلِمِ : تَرَأَى الْخِمَارَ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَيُتْرَعُ الثَّمَنُ مِنْ يَدِ الذَّمِّ عَقُوبَةً لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْخِمَارَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . فَعَلَّ هَذَا يَحْجُوزُ أَنْ يَقَالَ : تَجُوزُ الْعُقُوبَةُ فِي الْمَالِ . وَقَدْ أَرَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْتًا شَيْبَ بِمَاءٍ .

السابعة - أجمع العلماء على أن الغنَّاءَ أَنْ يَرَدَّ جَمِيعُ مَا غَلَّ إِلَى صَاحِبِ الْمَقَامِيسِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَ النَّاسُ إِنْ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهِيَ تَوْبَةٌ لَهُ ، وَخَرَجَ عَنْ ذَنْبِهِ .

(١) في نهاية ابن الأثير : « قال الحارثي نطق الزاوي في لفظ الرواية ، إِنَّمَا هُوَ وَشَطْرُ مَالِهِ شَطْرَيْنِ ، أَيْ يَجْعَلُ مَالَهُ شَطْرَيْنِ ، وَيُخَيِّرُ عَلَيْهِ الْمَصْدَقَ فَيَأْخُذُ الْمَصْدَقَ مِنْ خَيْرِ التَّصَدِيقِ بِتَوْبَةٍ مِنْهُ الزَّكَاةُ فَمَا مَا لَا ظِلَّ لَهُ فَلَا » . وَعَزْمَةٌ : حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ وَوَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِهِ .

وَأَخْلَقُوا نَهْيًا يَنْسَلُ بِهَا إِذَا اتَّقَى أَهْلَ الْعُسْكَرِ لَمْ يَصِلْ ، إِلَيْهِ ؛ فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَدْفَعُ إِلَى الْإِمَامِ نَحْصَهُ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِ . هَذَا مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَالتَّوْرِيِّ ؛ وَرَوَى عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَمَعَاوِيَةَ وَالحَسَنِ الْبَصْرِيِّ . وَهُوَ يُسَبِّحُ مَذْهَبَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا يَرَيَانِ أَنْ يُتَصَدَّقَ بِالْمَالِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ صَاحِبُهُ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ لَهُ الصَّدَقَةُ بِمَا لَمْ يَغْرِهِ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : فَهَذَا عِنْدِي فِيمَا يُمْكِنُ وَجُودُ صَاحِبِهِ وَالْوَصُولُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ . وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَكْرَهُ الصَّدَقَةَ حِينَئِذٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ أَجْمَعُوا فِي اللَّفْظِ عَلَى جَوَازِ الصَّدَقَةِ بِهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَانْقِطَاعِ صَاحِبِهَا ، وَجَعَلُوهُ إِذَا جَاءَ نَحْوًا مِنَ الْأَجْرِ وَالضَّيَّانِ ، وَكَذَلِكَ الْمَغْضُوبِ . وَبِإِثْنِهِ التَّوْفِيقُ . وَفِي تَحْرِيمِ الْقُلُولِ دَلِيلٌ عَلَى أَشْتِرَاقِ الْعَامَّةِ فِي الْفَتْمَةِ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَأْثِرَ بِشَيْءٍ مِنْهَا دُونَ الْآخَرِ ؛ فَمَنْ عَصَبَ شَيْئًا مِنْهَا أَذْبَ أَنْفَاقًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

الثامنة - وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً أَوْ سَرَقَ نِسَابًا فَأَخْلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ؛ فَرَأَى جَمَاعَةٌ أَنَّهُ لَا قُطْعَ عَلَيْهِ .

التاسعة - وَمِنَ الْقُلُولِ هَذَا يَالِ الْهَالِ ، وَحُكْمُهُ فِي الْفَضِيحَةِ فِي الْآخِرَةِ حُكْمُ الْغَالِ . رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يَقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّثْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ ، بَغَاءُ فَقَالَ : هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي . فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَبْرِ خَفِذَ اللَّهُ وَأَمْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ : « مَا بِالْغَامِلِ نَبْعُهُ فَيَجِيئُ فَيَقُولُ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي أَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ أَوْ أَبِيهِ فَيَنْظُرَ أَبْهَدِيهِمْ أَمْ لَا . لَا يَأْتِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا فَرَفَأَهُ أَوْ بَقْرَةً فَلَهَا خُورٌ أَوْ شَا تَبِيرٌ » - ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُقْرَتَهُ يُطْبِعُهُ ثُمَّ قَالَ : - اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ أَلَّهُمْ هَلْ بَلَّغْتُ «

(١) ابن التَّيْبَةِ (يَضُمُّ فَسْكَونَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ التَّيْبَةِ الصَّعْدَانِيُّ ، وَالثَّيْبَةُ أُمُّهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ الْإِلَامَ وَالْمَنَامَ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْأَثْبِيَّةِ بِالْمُزْمَةِ ، وَقَدْ بَعْضُ بَعْضٍ فَتَنْقِصُ كَهْمَزِيَّةً . (عَنْ شَرْحِ الْقَامُوسِ وَفَرَحِ الْمَوَاحِبِ) .
(٢) الْبِيَادُ (يَضُمُّ الْيَاءَ) : صَوْتُ الْغَنَمِ وَالْحَزِيِّ . بَعَثَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ تَبِيرًا بِالسَّكْرِ وَالْفَتْحَ بِمَادَارٍ بِالضَّمِّ .
(٣) الْغَفْرَةُ (يَضُمُّ فَسْكَونَ) : يَأْخُذُ لَيْسَ بِالضَّمِّ الشَّدِيدِ ، وَلَكِنْ كَوْنُ غَفَرِ الْأَرْضِ وَهُوَ رَجَبُهَا .

وروى أبو داود عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من آسَمَعَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا مَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ". وروى أيضا عن أبي مسعود الأنصاري قال: يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيا ثم قال: "انطلق أبا مسعود ولا أُنْفِيكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَأْتِي عَلَى ظَهْرِكَ بَعِيرٌ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ لَهُ رَغَاءٌ قَدْ غَلَّتْهُ". قال: إِذَا لَا أَكْرَهَكَ". وقد قِيدَ هذه الأحاديث ما رواه أبو داود أيضا عن المُتَوَدِّ بْنِ شَدَادَةَ: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "من كان لنا عاملا فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا". قال قال أبو بكر: أخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من آتَخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ أَوْ سَارِقٌ". والله أعلم.

العاشرة — ومن الغُلُولِ حبس الكتب عن أصحابها، ويدخل غيرها في معناها. قال الزُّهْرِيُّ: إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ. فقيل له: وما غُلُولُ الْكُتُبِ؟ قال: حبسها عن أصحابها. وقد قيل في تأويل قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ» أن يكتم شيئا من الوحي رغبة أو رهبة أو مداينة. وذلك أنهم كانوا يكرهون ما في القرآن من عيب دينهم وسب آلهتهم، فسألوه أن يطوي ذلك؛ فأنزل الله هذه الآية؛ فآله محمد بن بشار. وما بدأنا به قول الجمهور. الحادية عشرة — قوله تعالى: «ثُمَّ نَوَيْتُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَتَبْتُ وَهْمٌ لَا يُظْمَنُونَ» تقدم القول فيه.

قوله تعالى: أَفَرَأَيْتَ أَتَّبَعَ رِضْوَانًا لَّهِ كُنْ بَاءً بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا أُوَلِّهِ بِهِمْ وَإِنَّهُمْ لَمُتَّيْنٌ مِّنْهُمُ الْعَصِيرُ ﴿٢٦﴾ هُمُ دَرَجَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ قوله تعالى: «أَفَرَأَيْتَ أَتَّبَعَ رِضْوَانًا لَّهِ» يريد بترك الغُلُولِ والصبر على الجهاد. «كُنْ بَاءً بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ» يريد بكفر أو غُلُول أو تول عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحرب. «وَمَا أُوَلِّهِ بِهِمْ» أى متوآه النار، أى إن لم يتب أو يغف الله عنه. «وَيُؤْتِي الْعَصِيرُ» أى المراجعة. وقري

رِضْوَانٌ بِكسر الزاء وصحبا كالعديان. ثم قال تعالى: «ثُمَّ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ» أى ليس من آتَج رِضْوَانُ اللَّهِ كَنَّى بَاءً بِسَخَطٍ مِنْهُ. قيل: «هَمْ دَرَجَاتٌ» مُفَاوَنَةٌ، أى هم مختلفوا المنازل عند الله؛ فليمن آتَج رِضْوَانُهُ الْكَرَامَةُ وَالْثَوَابُ الْعَظِيمُ، وَلَيْنَ بَاءً بِسَخَطٍ مِنْهُ الْمَهَانَةُ وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ. ومعنى «ثُمَّ دَرَجَاتٌ» أى دَوُو دَرَجَاتٍ. أو على دَرَجَاتٍ، أو فى دَرَجَاتٍ، أو لَمْ دَرَجَاتٍ. وأهل النار أيضا دَوُو دَرَجَاتٍ؛ كما قال: «وَجِدْتَهُ فِي تَحْمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتَهُ إِلَى تَحْضَاخٍ». فالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ؛ ثم الْمُؤْمِنُونَ يَخْتَلِفُونَ أَيْضًا، فبَعْضُهُمْ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْ بَعْضٍ، وكذلك الْكَافِرُونَ. والدَّرَجَةُ الزَّوْبَةُ، ومنه الدَّرَجُ؛ لأنه يَطْوَى رُتْبَةً بَعْدَ رُتْبَةٍ. والأشهر في منازل جهنم دَرَكَاتٌ؛ كما قال: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» فلمن لم يغل دَرَجَاتٍ فِي الْجَنَّةِ، وَلَيْنَ غَلَّ دَرَكَاتٌ فِي النَّارِ. قال أبو عبيدة: جهنم أدراكٌ، أى منازل؛ يقال لكل منزل منها: دَرَكٌ وَدَرَكٌ. والدَّرَكُ إِلَى أَسْفَلٍ، والدَّرَجُ إِلَى أَعْلَى.

قوله تعالى: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَزَكَرَاتِهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٨﴾

يَنَّ الله تعالى عظيم منته عليهم ببعثه محمدا صلى الله عليه وسلم. والمعنى في المنة فيه أقوال: منها أن يكون معنى «مِنَ أَنْفُسِهِمْ» أى بشر مثلهم. فلما أظهر البراهين وهو بشر مثلهم علم أن ذلك من عند الله. وقيل: «مِنَ أَنْفُسِهِمْ» منهم. فشرّفوا به صلى الله عليه وسلم، فكانت تلك المنة. وقيل: «مِنَ أَنْفُسِهِمْ» يعرفوا حاله ولا يخفى عليهم طريقته. وإذا كان محله فيهم هذا كانوا أحق بأن يقاتلوا عنه ولا ينزموادونه. وقري في الشواذ «مِنَ أَنْفُسِهِمْ» (فتح الفاء) يعنى من أشرفهم؛ لأنه من بنى هاشم، وبنو هاشم أفضل من قريش، وقريش أفضل من العرب، والعرب أفضل من غيرهم. ثم قيل: انظر المؤمنين عام ومعناه خاص

ماك . والأول أصح؛ لقوله عليه السلام في حديث الأئمة الزائبة "فليعما ولوبضغيف" وقوله عليه السلام لعمر "لا تبعه" يعني الفرس -- وأرأه الله ما كنهه بذرهم واحداً -- وقوله عليه السلام: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" وقوله عليه السلام: "لا يسع حاضراً لياؤ" وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة - قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَايُسَ مِنْكُمْ﴾ أي عن رضاء، إلا أنها جاءت من الفاعلة إذ التجارة من اثنين . واختلف العلماء في التراضي؛ فقالت طائفة: تمامه وجرمه بائعاً أو البان بعد عقدة البيع، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه: اختر؛ فيقول: قد اخترت، وذلك بعد العقدة أيضاً فينجزم أيضاً وإن لم يتفرقا؛ قاله جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وابن عيينة وإسحاق وغيرهم . قال الأوزاعي: هما بالخيار ما لم يتفرقا؛ إلا ببوعا ثلاثة: بيع السلطان المغانم، والشركة في الميراث، والشركة في التجارة؛ فثنا صافته في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . قال: وحده الفرقة أن يتواري كل واحد منهما عن صاحبه؛ وهو قول أهل الشام . وقال الليث: التفريق أن يقوم أحدهما .

وكان أحمد بن حنبل يقول: هما بالخيار أبداً ما لم يتفرقا بأبدانهما، وسواء قالوا اخترا أو لم يقولوا حتى يتفرقا بأبدانهما من مكانهما؛ وقاله الشافعي أيضاً . وهو الصحيح في هذا الباب لأحاديث الواردة في ذلك . وهو مروى عن ابن عمر وأبي رزرة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة: تمام البيع هو أن يعقد البيع بالألسنة فينجزم العقد بذلك ويرتفع الخيار . قال محمد بن الحسن: معنى قوله في الحديث "الييمان بالخيار ما لم يتفرقا" أن البائع إذا قال قد بعتك فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت؛ وهو قول أبي حنيفة، ونقض مذهب مالك أيضاً، حكاه ابن خزيمة . وقيل: ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» . احتج

(١) الحاضر: القيم في المدن والقرى . والبادي: القيم بالبادية . والتمنى: أنه إن أتى البدرى البلدة وسعفت يده شاع إلى يده رخيماً؛ فيقول له الحضري: ارتكبه عدو لأغالي في يده . فهذا الصنيع عظيم لما فيه من الإضرار . ثمير . والراجح إذا جرى مع المسألة منقذ . ورسول ابن عباس عن معنى الحديث فقال: لا يكون له سحار . (من ابن الأثير) .

الرابعة - اعلم أن كل معاوضة تجارة على أي وجه كانت العوض، إلا أن قول: «بالباطل» أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعاً من ربا أو بعهالة أو بتدبير عوض فاسد كالخنزير والحزير وغير ذلك . ونخرج منها أيضاً كل عقد جائز لا عوض فيه؛ كالقرض والصنعة والهبة لا للثواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذا من طريق متفق عليهما . ونخرج منها أيضاً دعاء أخيك إليك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» فكان الرجل يتخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية؛ فنسخ ذلك بالآخر الأخرى التي في «النور»؛ فيقال: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ» إلى قوله «أَشْتَاتًا»؛ فكان الرجل الذي يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول: إني لأجتنع أن أكل منه - والتجتنع التحرج - ويقول: المسكين أحق به مني . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وأمر طعام أهل الكلاب .

الخامسة - لو اشترت من السوق شيئاً؛ فقال لك صاحبه قبل الشراء: دعه وث في حل؛ فلا تأكل منه، لأن إذهبه بالأكل لأجل الشراء، فربما لا يقع بينكما شراء بكذا ذلك الأكل شبهة، ولكن لو وصف لك صفة فأشتريته فلم تجده على تلك الصفة فانت بالخيار .

السادسة - والجمهور على جواز الفتن في التجارة؛ مثل أن يبيع رجل باقوتة بدينار وهي تساوي مائة فذلك جائز، وأن المالك الصحيح المالك جائز له أن يبيع ماله الكثير باليسير، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك، كما تجوز الهبة لو عرف واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك؛ فقال قوم: عرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو إذا كان رشيداً حراً بالغاً . وقالت فرقة: الفتن إذا تجاوز الثلث مردود، وإنما أيجب المتقارب المتعارف في التجارات، وأما المتفاحش الفادح فلا؛ وقاله ابن وهب من أصحابه .

الكشاف
عن حفت بن غوث امير التتار
وعيون الأديب في مآثره النابيل

وهو تفسير القرآن الكريم : للإمام محمود بن عمر بن غوث
المتوفى سنة ٥٢٨ هـ

وبهذه أربعة كتب :

- الأول : الألفاظ . للإمام أحمد بن المير الاسكندر .
- الثاني : الألفاظ في تخريج أماني الكشاف : لمعالي ابن حجر العسقلاني .
- الثالث : حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف .
- الرابع : مشاهد الألفاظ على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المذكور .

رَبِّهِ وَمُطَبَّأً وَصَحَّحَ

مصطفى صبيح أحمد

خادم السنة المحمدية

الطبعة الأولى

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

١٣٦٥ - ١٩٤٦

مكرر بعد ختمه

الحمد لله العلي المالك

٩

الفنوني علي بن هيب الإمام مالك

رضي الله عنه

بإيت

سلالة سيد قريش

أبي عبد الله الشيخ محمد أحمد عlish

المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ

وبهات:

تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام

للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم

ابن محمد بن فرحون المالك المدني

المتوفى سنة ٧٩٩ هـ

الطبعة الأخيرة

١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م

حرا كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا عدلا كان أو فاسدا أو ما حال أدها فمن شرط جواز شهادته بن جميع خمسة أوصاف هي عرا عن واحد منها لم تجز شهادته وهي الباطل والعقل والحرية والإسلام والعدالة زاد ابن رشد والمرموق واختلف في الرشد زاد ابن رشد وأن يكون من أهل النطق والسلامة من النطق (فرغ) فلو بلغ خمس عشرة سنة ولم يجز وكان عدلا فقال ابن زهير يجوز شهادته وفي رواية أبي زيد عن ابن القاسم لا تقبل شهادة ابن خمس عشرة سنة إلا أن يجزى أو يبلغ ثمان عشرة سنة من مفيد الشك (م) وبنو كساب آداب الشهادة في القصص تبيين بها عن بن معمر بن حبيب الجوهري قال: إذا أمرت أن تفتد نفسك شهادة وقد كان عدلا في أهل (٢١٦) الذمة قيل إن يسلم قبلت شهادة ولم ينجح إلى تجديد تعديل بخلاف الصحيح

إذ يبلغ فلا تقبل شهادته عليه من جهة أخرى وكل ما جاء فهو مشترك بينهم وفي حاشية ابن عابدين على الدر المختار حتى يعدل بعينه وخه. وقال المازري قال أبو حنيفة محتجنا بذهب في كونه يكتفي بظاهر الإسلام في العدلة إذا أسلم الكافر وشهد بنور إسلامه قبلت شهادته تعديلا على مجرد الإسلام قلنا لم يول في هذا لأقبل بقبول شهادته على مجرد الإسلام لكن على العلم بأنه لم يعض وإن يسلم فيجب إسلامه في الآفاق فصار عند الإسلام كمن قطع ببطارته ولم ير ابن القصار قبول شهادته بل ذهب إلى توقف عن قبولها حتى يعلم ما يدومته بعد إسلامه لجواز أن يكون مصرا بقلبه على معصية أو اعتقاد فاسد فلو قيد في كتاب آداب الشهادة بكونه كان عدلا قبل إسلامه فاما البلوغ فلأن التكليف شرط في الأمر

عليه من جهة أخرى وكل ما جاء فهو مشترك بينهم وفي حاشية ابن عابدين على الدر المختار حتى يعدل بعينه وخه. وقال المازري قال أبو حنيفة محتجنا بذهب في كونه يكتفي بظاهر الإسلام في العدلة إذا أسلم الكافر وشهد بنور إسلامه قبلت شهادته تعديلا على مجرد الإسلام قلنا لم يول في هذا لأقبل بقبول شهادته على مجرد الإسلام لكن على العلم بأنه لم يعض وإن يسلم فيجب إسلامه في الآفاق فصار عند الإسلام كمن قطع ببطارته ولم ير ابن القصار قبول شهادته بل ذهب إلى توقف عن قبولها حتى يعلم ما يدومته بعد إسلامه لجواز أن يكون مصرا بقلبه على معصية أو اعتقاد فاسد فلو قيد في كتاب آداب الشهادة بكونه كان عدلا قبل إسلامه فاما البلوغ فلأن التكليف شرط في الأمر

والنهي فلذلك اشترط البلوغ واستثنى من ذلك شهادة الصبيان على شروط يأتي ذكرها وكذلك انقل شرط في التكليف واشترط الحرية لقواهر آيات من القرآن العظيم بطول ذكر الاستدلال منها وفي القدمات منها ما فيه كفاية وأما اشتراط الإسلام فنقله تعالى من تزويج من الشهداء وكذا في غير مرضي وأما بعده فقال ابن رشد اختلف في حد العدلة والرضا الذي يجزى به شهادة الشاهد اختلفا كثيرا وأحسن ما قيل في ذلك عندى أنه الشاهد الذي يجنب الكبار ويتري الصغار على أن لا يصغره على إطلاقه لأن كل ما هي الله تعالى به فهو كبيرة وإلحاقه لما صغر به بإضافته إلى الكفاية لابن رشد والعدلة دية وأربعة أنفس تحت علم ثلاثة أنفس وأربعة أنفس تحت علم ثلاثة أنفس وأربعة أنفس تحت علم ثلاثة أنفس

وقال ابن شماس المراد به الاعتدال والاستواء في الأحوال الدنيوية وذلك أن يكون ظاهر الأمانة عفيفا عن الحرام متوقفا عما لم يهدأ من الرب مأموفا الرضا والغضب قال بعض أصحابنا ليست العدلة أن يحض الرجل الطاعة حتى لا نشوب ما معه ينفذ ذلك معتدرا إلا في أدولياء والصديقين ولكن من كانت أكرحاله الطاعة وهي الغالب من أحواله وهو محتب للكرحاله يحافظ على ترك الصغار فهو العدل وأما المرموق فقال ابن رشد لا تقبل شهادة من يحتفظ على مروءته قال ابن عريزا ليس المراد بالمرموق نظافة الثوب ولا فراهة الثوب بل بركة الكبر والسنن العارة وإنما المراد به الصنن والسلم والخير وحفظ السنن يجب حشاشه والبر والسنن لا تكون من الذماعة والتشش وكثرة الخيرات وتجنب السخف والارتفاع عن كل خلق (٢١٧) روى عن أبي بكر بن علقم

زنى مفتي الشافعية بمكة المشرفة ورئيس مدرسى المسجد الحرام :
بسم الله الرحمن الرحيم
مسائل الالتزام
(سئل) شيخنا رحمته الله تعالى عن رجل التزم ديناً على زوجته بعد وفاتها جهلا منه بعد زومه له ولا شدد عليه انطاب قال الرب الدين لا شيء لك على وامتنع من دفعه له فهل يعدل بالجهل ولا يلزمه شيء ؟ وبنوع رب الدين تركه أفيدوا الجواب :
فاجاب بمانته الحمد لله من التزم شيئا لا يلزمه الاعتداله أن يلزمه جهلا منه علم أنه لا يلزمه يلزمه بعد أن خلف أن التزم ذلك بجهله وأول علمه بالتزامه أن دعوى الجهل في هذه المسئلة بعيدة وانقضاءها تعام وتزوير فلا يفتني صاعوا الله أعلم قال الإمام الحطاب رحمه الله تعالى في كتابه تحرير الكلام في مسائل الالتزام بعد الخطبة ما نصه ورتبته على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة المقابلة في بيان معنى الالتزام وبيان أركانه وشروطه وكل من فاقول مدلول الالتزام لغة التزام الشخص نفسه ما لم يكن له الله وهو بهذا المعنى شامل للبيع والإجارة والوكالة وسائر العقود وأما في عرف الفقهاء فهو التزام الشخص نفسه شيئا من المعروف ما عدا أوجه ما عدا كل شيء فهو بمعنى الوجبة وقد يطلق في عرف على ما هو أخص من ذلك وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام وهو الغالب في عرف الناس اليوم . وأركان الالتزام أربعة أركان الحبة المتمتزة بكسر الزاي والمتمتزة له ولتمتزه به والصيغة فيشترط في كل ركن منها ما يشترط في الحبة كما نكحك على ذلك مسائلهم فما الركن الأول وهو الالتزام فيشترط فيه أن يكون أهلا للبرع وهو المكاتب الذي لا حجر عليه وليس بكرة فلا يلزم التزام الجور عليه كالسفيه المأذون أم في التجارة والمكاتب والمعق وبعضه ومن أحاط الدين بماله والمكره زوجة والمرضى في زاده الثالث من بين في الباب الثالث أن من أنواع الالتزام ما يكون من باب المعارضة فيشترط في المتمتزه فيه ألبه المعارضة فقط وذلك الرشد وعدم الكراهة وأما الركن الثاني وهو المتمتزه له فهو من يرضع أن ذلك أو يملك الناس الانضمام به كالساجد والفقار وأما الركن الثالث وهو المتمتزه به فهو كل ما يقع عليه وسواء كان فيه غرر أم لا لأننا كما من باب المعارضة فيشترط فيه انتفاء الغرر كما سيأتي وأما الركن الرابع وهو الصيغة فهي

(٢١٨) فتح العلى - أول - القول - وهي على قسمين متعاطا ومتاع على جهة يعنى أنه يمنع من قبول الشهادة مع بقاء العدالة القسم الأول يتم تعداده ويعتد حصره ولكن تذكر منه ما يفتقر لكل وصف أو فعل مقصد للامانة أو للرعة أو لها كنعاطي فعل القاحلة وما أشبهها من الكبار والأصراع على الصغيرة يصيرها كبيرة ذمة أنه ينقطع شيئا من عبدة المسلمين قال البيهقي في وثقته ذلك جرحه إن كان انقطاعه عن معرفة وقصد وإن كان لا يفيق ولا يضر بالبارئ وظاهر قول غيره أنه لا يفيق إلا أن يضر ويمنع من معرفة انتهى وظاهر كلام ابن سهل ونقله عن أصح أن ذلك لا يمنع إذا كانت الطريق وسعدا. ومنه أن يدعى علم القضاء بالشجرم قال أبو عبد الله

على هذه المسئلة مستوفى ومن جملته أن المنهج إذا كان ثابتا بالذعر وجل مرقبان لتجزم واختلافها في الطلوع والغروب لا تأثيرا
في شيء مما يثبت في العلم أن الله عز وجل هو الخالق المثلث كله لأنه جمعا أدلة على ما يفعله الله عز وجل فحكم هذا أن يجرع
اعتقاده ويؤيد عليه أبدا حتى يكتف عنه ويرجع عن اعتقاده ويتوب عنه لأن ذلك بدعة يخرجهم فقط بإمامته وشهادته على
ما قلناه صحت في توازنه من كتاب الشهادة والجل المسألة أن يصدق في شيء مما يقول ولا يصح أن يجمع قلب مؤمن تصديقه
من قول شاعره في قوله من في السوات والأرض تنجب إلا من تولى به على علم تنجب الظاهر على غيره أحد إلا أن يرضى من
رسول وغير ذلك من الآيات (٢١١) والأحاديث : ومنه سماع الثبيان عند ابن القاسم وأثبت وقال ابن عبد الحكم

من سمع صوت العبدان
وحضرهما لم تجز شهادته
وإن لم يكن معها تبليد
إلا أن يحضرها في عرس
أو صبيح فلا أبلغ به رد
الشهادة إن لم يكن معها
تبليد ليس الضنيح كغيره
فإن كان مكرها على
كل حال قال ابن عبد
الحكم ومن سمع رجلا
يقضي لم أورد بشهادته
إلا أن يكون مدهنا
وذكرت شهادة المعنى
والغنية إذا عرفوا بذلك
وكذلك شهادة من يغشى
أو يغشونه أو
أكثر سماع الثبيان
(قائلة) في حكم السماع
من الرحلة للإمام الخطيب
العلامة أبي عبد الله بن
رشيد قال كل الحافظ
أبو الفضل محمد بن ظاهر
المندسي المحدث الصوفي
قال وأخبرني أبو محمد
الشريف أبي علي محمد بن

نفاذ ما يقوم مقامه من إشارة أو نحوها تدل على إلزام الشخص نفسه بالالتزام . واعلم أن الالتزام
إذا لم يجرع على وجهه العارفة فلا يتم إلا بالحيازة وببطل بالموت ونقص قلبها كافي سائر التبرعات
وسباني التنبه على ذلك وينقسم الالتزام إلى أربعة أقسام لأنه إما على أو غيره معلق والمعلق إما معاني
على فعل الملتزم بكسر الزاي أو فعل الملتزم له بفتح الزاي أو غير ذلك فاختصر الكلام به
في أربعة أبواب وأما القاعدة في ذكر مسائل إسقاط الحق قبل وجوبه ومسائل الشروط المخالفة
لمقتضى العقد .
(فصل في الالتزام الذي ليس بمعنى) وهو إلزام الشخص نفسه شيئا من المعروف من غير تعليق
على شيء . فدخل في ذلك الصدقة والخبة والخس والعارية والعمرى والعروة والمنحة والأرفاق
والإحجام والإسكان والنزول إذا كان غير معلق والفيان والالتزام بالعلمي الأصح أي بانطواء الالتزام
والفرق بين هذه الحالات إتمامها أو عدم اعتبارها اعتبره الفقهاء في كل باب فخصوا الصدقة والخبة
بذلك القاب وجعلوا الأولى فيما كان لتصدق الثواب من الله تعالى خاصة والثاني فيما كان لتصدق
ثواب من المخلوق أو لوجود المعنى تصدقة أو قرابة ونحو ذلك وخصوا الخس وما به دوالي الإسكان
بإعطاء المذمة فإن كان ذلك على تبليد فهو الخس وإن كان ذلك مذهبية المعنى فهو العمرى
وإن كان محدودا بمدة أو غير محدود فهو العارية فإن كان ذلك في عذر أطلق عليه الإسكان وإن
كان في عذر آخر عليه العروة وإن كان في عذر آخر أطلق عليه المنحة وإن كان في خدمة عبد
أطلق عليه الإحجام وإن كان في مذهب متعلق بالعقار أطلق عليه الأرفاق وخصوا الفيان بالالتزام الدين
لمن هو له أو الالتزام إحضار من هو عليه لمن هو له وخصوا النذر بالالتزام طاعة الله تعالى بنية
القربة والالتزام الأصح بما كان بانطواء الالتزام كما تقدم ونحوه البعده لأنه لا الالتزام فيها الوسياني
الكلام على ما يقضي به منه وما لا يقضي إن شاء الله تعالى وهذا التصرف يقضي به على الملتزم ما لم ينقل
أو يمت أو يجرع مرض الموت إن كان الملتزم لا يفتح الزاي . وينالوا على في القضاء بخلاف الأعلى
القول بأن الحق لا التزام بالقول وهو خلاف المعروف من المذهب بل نقل ابن رشد الاتفاق على
لزوم الحق بالقول وإن كان الملتزم له غير معين فسباني الكلام عليه في فصل مستقل بعد هذا قال
ابن عرفة والمعرف لزوم الحق بنقضها : ابن زرقون قال المازي للواب الرجوع في جبهة قول
حوزها عند جماعة وفي قوله شاذة عندنا وحكاها الطحاوي عن مالك وحكاها ابن خزيمة عندنا
مالك . ابن عرفة تقدم في الخس نقل ابن رشد الاتفاق على هذا حكم مطلق المعنى ولا التزام نوع

أحد من في موسى الهاشمي عن الصالح فقل ما نرى ما أقول فيه غير أني حضرت بدار شيخنا أبي الحسن منها
عبد العزيز بن الحارث التميمي شيخ الحنابلة سبعين سنة وثلاثين في دعوة عامة لأصحابه حضرها الشيخ أبو بكر الأبهري شيخ المالكية
وأبو القاسم الداركي شيخ الشافعية وأبي بكر الباقلي شيخ الطراف وإمام وقته وأبو الحسن طاهر بن الحسين شيخ أصحاب
الحديث وأبو الحسن بن سمعون شيخ الوفا والزهاد وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ المتكلمين فقال أبو علي لو سقط سقف على دواة
لم يكن بالعارف أحد يقضي في ناله شيئا واحدا منهم وحضر معهم أبو عبد الله غلام بابا وكان يقرأ القرآن بصوت حسن وروى ما قال شيئا
فقال له قال شيئا فقال له سمعته :
نحطت أظفاري على خطمك .
سألت عنه لا تأذرك

انزفرتك في من غير غشهم فإن حبلك قد ضاع في الناس فكان قولي لمن أدى رسالته قتي لأمشي على العيين والرامن
قال أبو علي بعد ما رأيت هذا لا يمكن أن أتقي في هذه المسألة لا بجرع ولا بإحاطة . ومنه نسخة إذا عرفت بذلك . ومنه شهادة الشاعر الذي
يخرج من عاؤه وهو من معتاد كان لا يهجو من منه ولا يؤذي أحدا بلسانه ولا يخضعن أعطاه فأرى أن تنقل شهادته إن كان عدلا
وحكي ابن رشد عن ابن زوب إن كان الشاعر يكذب في شعره لم تجز شهادته قالوا وأوصف الشاعر النساء والخمر بما يجوز فلا
يقبح وقال ابن العربي في عرفة الأحمدي في شرح الترمذي لأبأس بإشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإن كانت فيه الخمر
مدحها بدمائها الخبيث من طبيب رائحة وحسن وول واستدل بما في قصيدة تعجب بن زهير (٢١٢)

منها بل ربما كان أقوى من حجية دلالة لفظ الالتزام على الإيجاب والإعطاء فالملك في كتاب
الحالة من المدونة وإن أئبد رجل على نفسه أنه ضامن بما قضى به فلا نيل فلان أو قال أنا
كفيل بما فلان وما خضران أو غائبان أو أحدهما غائب لزمه ما أوجب على نفسه من الكفالة
والضامن لأن ذلك معروف والمعروف من أوجب على نفسه لزمه وقال في كتاب المديان ومن
ضمن لرجل ماله على ميت تجب له فقد لزمه ذلك لأن المعروف إذا شهد به على نفسه لزمه اه .
قلت وذكر الإضمار ليس شرطا في اللزوم إنما خرج الغالب كما يظهر مذكر قبله وما سباني
والله تعالى أعلم قل في آخر سماع أشهب من كتاب العارية قال أشهب سمعت ماسكا يسئل عن
رجل قال ليبيع به ولا تقتض عليك فقال له قال له قولنا يجرع ثم أر له ذلك ورأته لازما قال
ابن رشد وهذا كقولنا أنه إذا قال له قبل البيع به ولا تقتض عليك باز . لأنه في قوله يع ولا تقتض
عليك به والتضامن على فهذا أمر قد أوجب على نفسه والمعروف على مذهب مالك وجميع
أحدهم لا يلزم من أوجب على نفسه ما يمت أو ينقل سواء قال له الذي قبل أن يصدق أو بعد ما انتقل
أن يقول له قبل أن يصدق الضامن به ولا تقتض عليك فلا يجوز ذلك لأنه بدعة بيع وسلف اه
وهذه المسألة من مسائل التزام المعاني على الالتزام له الذي له منفعة فهو من مسائل
التبع السادس من الأب الفات وسباني الكلام عليها إن شاء الله تعالى هناك مع ذكر الفروع
المتعلقة بها . وقال ابن عرفة في كتاب العارية : والوفاء بها لازم لأنها معروف فمما لزم نفسه
معروفا لزمه اه وقد يقاد إلى أنهم أن لهم الذي ذكره ابن عرفة عن المدونة في كتاب العارية
وليس هو فيه وإنما المذكور في المدونة المتقدم في كتاب الحالة وكتاب المديان وقد اغتر بذلك
بعض طلبة العلم فثبت النظم المذكور لكتاب العارية من المدونة وليس هو فيه (مسألة) من
الزوم الإنفاق على شخص مدة معينة أو مدد حياة المتفق أو المتفق عليه حتى يقدم زيد أو إلى أجل
مجهول لزمه ما لم ينقل أو يمت لأنه قد تقدم في كلام ابن رشد أن العروم على ما مال مالك
وأصحابه لازم لمن أوجب على نفسه ما ينقل أو يمت وقال في كتاب الشركة من المدونة في مسألة
تعدى أحد الشريكين في ودعية عنده إلى علم شريكه بالبعدا ورضى بالتجارة بها فلهما الربح
والضمان عليهما وإن لم يلم فالربح للمتعدى والضمان عليه وقال غيره رضى الشريك وعمل معه
فإنه له أجر مثله وأضمانه وإن رضى لم يعمل معه لأنهم متعاونان عليه لا يوجب الرضا دون بسط
إليه ضمانا ولا يوجب الإلزام وجه قول الرجل للرجل لكتنفت ما أربح في هذه الساعة فله طلبة بذلك

خلاف أن التتابع بها ليس بمرحوق إن كان عالما فكذا فيكون ذلك (مسألة) ولا بأس أن يرض الرجل الدنانير والدراهم على البتة ونسائه قاله
ابن القاسم وابن زهير إن اتفقا في البيان والتحصيل في تمام إن التزم في كتاب الصرف في رسم شك في طرفة يوم وتأخير العشاء من لا يجوز
من ذلك ما يكره ويمنع ومنه ما ينقض عليه من ذلك ويختلف فيه : ومنه اعتقاد البعده كالمعزلة والأباضية والفردية قال حسنون
لا يجوز شهادة أهل البعد على كل حال وسباني الكلام على شهادته في القضاء شهادة غير المدول الضرورة . ومنه النكاح : ومنه أن
يترك الجمعة ثلاث مرات وتباليات من غير عذر وقيل إذا تركها مرة واحدة من غير عذر سقطت شهادته قال ابن القاسم إلا أن يكون من
البرزخ في الصالح ومن لا يهتم فهو أعلم بنفسه قال ذلك فيمن تركها ثلاث مرات وقال المازي اختلف المذهب في التبرج بترك

المزيلة لمصلحة الزوج الذي عليه الثمن والنفقة وانه يجوز ان يكون باعها من المذنب غيره ذلك من الاحتمالات
ومع قيام الاحتمال لا بد من اليقين : (مسألة) قال ابن رشد وبين النفقة متوجبة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم
أو على الأحماس أو على المساكين أو على كل وجه من وجوهنا وعلى بيت المال وعلى من استعنى شيئا من الحيوان لا يملك الحكم
إلا بها . (فرع) وفي مفيد الحكم ما قلناه من الأحكام ما يجزى قال أجمع من علمت من أصحابنا أنك أنه لا يملك لمشتق غير الورع
واعتد حجة إلا بعد عينه والى بعض من أصحابنا لا يملك من الورع ولا يملك من غيره . (مسألة) وفي المشتق
على أبت أنه مانع ولا وحب . (٢٧)

ملك جميعهم يعني الورثة
باق عليه إلى حين بينهم
وهذه التهمة في اليقين
تكون على البت :
(مسألة) إذا ادعى رجل
بلين على بيت وأقام عليه
البينة فإن كان ورثة كبارا
ولم يدعوا فعلى الذين من
مورثهم ولا من أنفسهم
ففي كتاب ابن شعبان
لا يلزم رب الدين يمين
بخلاف ما كونوا صغارا
فلا يلزم من اليقين وأظهر ما في
التوراد خلافة ذلك بعض
الشيخ لا بد من اليدين
مخافة طرد دين وأورث
آخر :
(مسألة) وفي بيع المحكام
اختلف فيمن استحق
شيئا من الرباع أو الأصول
هل عليه يمين أم لا والذي
ذهب إليه مالك رحمه الله
وجرى عليه العمل أن
لا يمين على مشتق ذلك
ووجهه ما دل أن الرباع
ما جرت العادة بكتب
الرواق فيها عند انتقال الملك عليها والإعلان بالشهادة فيها فإذا لم يكن عند المذنب
عليه شيء من العقود والمكاتب وقامت البينة لمطالب قريب حجهوا كفتي بالبينة عن أخلاقه بخلاف سائر المشتقات التي يفتنى
وجه انتفاؤه وبقي حرص الناس على المطاعة في كتاب الرواق فيها فتوجهت اليدين لذلك وقال ابن وهب وإن القاسم في كتاب
لا يستحق من امتية لا بد من يمين من استحق شيئا من ذلك أنه ما يباع وأوجب كلعروض والحيوان وانفقوا في غير الأصول أنه
لا يفتنى . استحق شيئا من ذلك يمين خالف قال ابن سبيل وقال ابن كاذبة ليس على من أقام بينة في أرض أو جحر أو أوسعة يمين
إلا أن يدعى الذي ذلك في يديه أمرا يفتنى بصاحبه أنه قد فعله فحلفت ما فعله وأخذه حقه وهذه قول ثالثة :

(تنبيه) قال بعض المتأخرين هذا إذا استحققت من يد غير غاصب وأما إن استحققت من يد غاصب فلا يمين على مستحقه إذا
ثبت ملكه له . (مسألة) قال ابن سبيل وإذا شهد رجل شاهدان على دين لا يملك حلفه أن لا يملك له أباه اقتضى من ذلك شيئا وإن
كان شيئا معينا فاستحققت به شاهدان حلف أنه ما يملك أن يملك له وأوجب ولا يخرج من يده بوجه من وجوه الملك واليمين في ذلك
على من يظن به على ذلك ولا يمين على من لا يظن به وذلك وصبره من نكاح من تارة من اليدين منهم سقط من الدين حصته
فقط قال في رواية يحيى بن عبد الله الذي عليه من ابن يونس من قوله واليمين في ذلك . (تنبيه) قال ابن سبيل ولا يكتفى الورثة
أن يزيلوا في يمينهم أن الشيء المشتق كان في ملك مورثهم لأن البينة قد (٢٧٥)

في أول رسم من سماع يحيى من كتاب الصدقات والخيات في المرأة تنفع عن زوجها مهرها على
أن يلب لها منزله أو يتصدق عليها أن ذلك لازم :
(الثاني) إذا قال المأتم بكسر التاء إن أعطيتني عبدك فلانا فلك عدتي كذا وكذا فقال له
الآخر قد أعطيتك ذلك أو قد فعلت أو نحو ذلك ما يدل على العطاء فإن أجابه الآخر بما يدل
على قبول ذلك فقد كرم ولم واحد منهما ما التزم به بالقول الصادر منه وإن لم يحصل قرض قال ابن
الحاجب وليس له الرجوع والثواب بعد تعيينه وإن لم يقض في قول الأول لا أرضى وإنما أوردت
اختيارك هل ترضى أم لا فإن كان في مجلس واحد فأظهر أنه بخلاف بهما أراد الاختيار ولم يرد
بنياب الالتزام فإن حلف ولازم كما قال في كتاب الغرر من المدونة فيمن أوقف سلعة للسر
فقال له رجل بكذا فقال قد رخصت فقال لا أرضى فإنه جلت أنسامه على إعجاب النبي
ويرى فإن لم يخف لزمه البيع وكذا قال ابن أبي ذين : من أوقف شيئا فباعه أنا أبيعك هذه السلعة بكذا
فقال المشتري اشتريتها بكذا فقال لا أرضى أو قال المشتري أنا اشتري منك سلعة بكذا
فقال البائع قد بعك فقال المشتري لا أرضى أو قال المشتري أنا اشتري منك سلعة بكذا
التمزم بالمال ثم قال له قد رخصت فأظهر أنه لا يلزم له ما التزم به وأنه لا يمين عليه إلا أن يكون
ألف في التزم به بلفظ يقضي التزم ولو انقضى المجلس كذره متى أعطيتني هذا فلك كذا وكذا أو
أي وقت أو نحو ذلك ولم أتف في جميع هذا على نص فليأمله والله أعلم :
(الثالث) إذا قلنا إن ذلك لازم بالقول فمستلزم له الامتناع من التسليم حتى يسلم له ما التزم
به التزمه كالتسليم ولا يمين أن يدخل في ذلك الامتناع الذي في حبة الثواب لأنه حيث صرح
بأنه صار حكمة حكم البيع على أن مذهب المدونة أن للواهب المنع من قبض الحبة حتى
يقبض الثواب خلافا لابن المواز :
(الرابع) إذا قال إن أعطيتني عبدك أو سلعتك فلك على أن أرضيك فذلك جائز لأنه يجوز
وجه الثواب اشتراط الثواب دون تعيينه كقول عبدك فلك هذا على أن تثبني فإن أعطاه ما وصى
به فلا إشكال وإن قال لا أرضى بهذا فالظاهر أنه ينظر في ذلك الشيء الذي أعطاه فإن كان دون
قيمة سلعة فلا يلزمه قبوله وإن كان قدر قيمة سلعة أو أكثر ما يقول الناس أن فيه إرضاء
له فيلزمه قبوله وقد تقدم في فصل العدة شيء من هذا وأما ما وجدناه من أن يسلم له ما التزم به
(الحامس) إذا قال له إن عني سلعتك بكذا فلك عدتي كذا وكذا أو قد التزم لك كذا وكذا

التياع إذا بعد يمينه لا احتمال أن يكون أصل السماع من شاهد واحد والشاهد واحد لا بد منه من اليقين : (فصل) ومن ذلك أيضا
إذا جمل الزوج لزوجته إن غاب عنها أكثر من سنة مثلا فمهرها وادعاه أو شهد على ذلك وغاب وأرادت الأخذ بشرطه عند الأجل
وأثبتت عند الحاكم التزوج والتمية واتصالها والشرط بذلك فلا بد أن تغاير أنها ما تزكع بإجماع يدها وأنه غاب أكثر من المدة
التي شرطها وهذه يمين استبراء ومن ذلك إذا قامت بينة للزوم الجهر الحال بأنه معدم فلا بد من يمينه أنه ليس له مال ظاهر
ولا باطن وإن وجد المال يمين حقه عاجلا لا آجلا البينة التي الظاهر ولعله غيب مالا من ذلك المراد تدعى على زوجها
الغائب النفقة وتقيم البينة باليات الزوجية والنية واتصالها وأنهم ما علموه تركه فانفقت فلا بد من يمينها على ما هو مذكور في الفصل

في أول رسم من سماع يحيى من كتاب الصدقات والخيات في المرأة تنفع عن زوجها مهرها على
أن يلب لها منزله أو يتصدق عليها أن ذلك لازم :
(الثاني) إذا قال المأتم بكسر التاء إن أعطيتني عبدك فلانا فلك عدتي كذا وكذا فقال له
الآخر قد أعطيتك ذلك أو قد فعلت أو نحو ذلك ما يدل على العطاء فإن أجابه الآخر بما يدل
على قبول ذلك فقد كرم ولم واحد منهما ما التزم به بالقول الصادر منه وإن لم يحصل قرض قال ابن
الحاجب وليس له الرجوع والثواب بعد تعيينه وإن لم يقض في قول الأول لا أرضى وإنما أوردت
اختيارك هل ترضى أم لا فإن كان في مجلس واحد فأظهر أنه بخلاف بهما أراد الاختيار ولم يرد
بنياب الالتزام فإن حلف ولازم كما قال في كتاب الغرر من المدونة فيمن أوقف سلعة للسر
فقال له رجل بكذا فقال قد رخصت فقال لا أرضى فإنه جلت أنسامه على إعجاب النبي
ويرى فإن لم يخف لزمه البيع وكذا قال ابن أبي ذين : من أوقف شيئا فباعه أنا أبيعك هذه السلعة بكذا
فقال المشتري اشتريتها بكذا فقال لا أرضى أو قال المشتري أنا اشتري منك سلعة بكذا
فقال البائع قد بعك فقال المشتري لا أرضى أو قال المشتري أنا اشتري منك سلعة بكذا
التمزم بالمال ثم قال له قد رخصت فأظهر أنه لا يلزم له ما التزم به وأنه لا يمين عليه إلا أن يكون
ألف في التزم به بلفظ يقضي التزم ولو انقضى المجلس كذره متى أعطيتني هذا فلك كذا وكذا أو
أي وقت أو نحو ذلك ولم أتف في جميع هذا على نص فليأمله والله أعلم :
(الثالث) إذا قلنا إن ذلك لازم بالقول فمستلزم له الامتناع من التسليم حتى يسلم له ما التزم
به التزمه كالتسليم ولا يمين أن يدخل في ذلك الامتناع الذي في حبة الثواب لأنه حيث صرح
بأنه صار حكمة حكم البيع على أن مذهب المدونة أن للواهب المنع من قبض الحبة حتى
يقبض الثواب خلافا لابن المواز :
(الرابع) إذا قال إن أعطيتني عبدك أو سلعتك فلك على أن أرضيك فذلك جائز لأنه يجوز
وجه الثواب اشتراط الثواب دون تعيينه كقول عبدك فلك هذا على أن تثبني فإن أعطاه ما وصى
به فلا إشكال وإن قال لا أرضى بهذا فالظاهر أنه ينظر في ذلك الشيء الذي أعطاه فإن كان دون
قيمة سلعة فلا يلزمه قبوله وإن كان قدر قيمة سلعة أو أكثر ما يقول الناس أن فيه إرضاء
له فيلزمه قبوله وقد تقدم في فصل العدة شيء من هذا وأما ما وجدناه من أن يسلم له ما التزم به
(الحامس) إذا قال له إن عني سلعتك بكذا فلك عدتي كذا وكذا أو قد التزم لك كذا وكذا

أصحابنا من المكاحمة الله كان سبب أن يخرج بيت السلم لشمار الذي يبيع الخمر قبل له فأنشروا إلى بيع تخمر من المسلمين قال
فإن تقدم فيه فإنه فأنشروا على يده بالبار وحديث النبي أن تخمر الخمر رضى الله عنه حرقت بيت وروشد الخمر
لأنه كان يبيع الخمر وقال له (١٦٥) أنت قوبسك ولست بروشد. (مسألة) ومن الخمر قال ابن عمر من

كان عنده وثقة لرجل
بإيات حق فمرددها إليه
متعبا عليه بعبدها حتى
انقصر الرجل أومات ولا
شيء عنده فإنه يفسده
وأين من هذا في التعدي

والإتلاف لو تعدى
على وثيقة رجل قطعها أو
أفسدها قلقت الحق
بقطعها فإنه يضمن ما فيها
ويضمن أيضا من كانت
عنده شهادة بأحد حتى
أرجل فلم يشهد حتى
تفت منه وكذلك لو مر
رجل بإسان معه صيد
وهو مختار إلى سكن

بأن يبيها الصيد ومع
المرسكين فلم يقطعها له
حتى مات الصيدين فضمن
للمر خلاف وكذلك لو
ترك المراساة بغير حراسة
وتخوها حتى مات في
القبان قولان وهذه
قاعدة تحتها فروغ كثيرة.

(مسألة) وفي أحكام ابن
سهل في امرأة اشتكت
عند القاضي من رجل
كرت أنه أخذ لها صبي
وغربه عنها فأقر الرجل
بتغريب الصبي وادعى
أما المرأة وأنه تزوجها
بقرضة والذم على عند
قاضي قرطبة وصدقه المرأة ولم يثبت التناكح عند القاضي وألت المرأة إنما فعل ذلك بالصبي لتبيح
له نفسها بلا نفقة بقرضها ولأنه لم يزوجها عليه إلى أن يحضر الصبي ويخشي القاضي أن يتركه فيفسد المرأة
الزنا والخروج مما أحب للمساعدة لعل ما أراد بسبب شفتها على وأذا حبس القاضي إلى التفتاه والناورين بذلك

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب المقرض
لأخذ الدرهم كلها وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

(ما قولكم) في رجل أقرض آخر دراهم ثم أنكر المقرض فأقام عليه المقرض بینه فصالحه
على إسقاط البعض وتأخير البعض أجل معلوم فلما حل الأجل رجع المقرض إلى الإنكار فهل

إذا قامت عليه البينة وأراد المقرض الرجوع عن الصلح وأخذ جميع الدرهم الشهود بها الإيجاب
لذلك وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب المقرض
لأخذ الدرهم كلها وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

(ما قولكم) في رجل أقرض آخر دراهم ثم أنكر المقرض فأقام عليه المقرض بینه فصالحه
على إسقاط البعض وتأخير البعض أجل معلوم فلما حل الأجل رجع المقرض إلى الإنكار فهل

إذا قامت عليه البينة وأراد المقرض الرجوع عن الصلح وأخذ جميع الدرهم الشهود بها الإيجاب
لذلك وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب المقرض
لأخذ الدرهم كلها وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

(ما قولكم) في رجل أقرض آخر دراهم ثم أنكر المقرض فأقام عليه المقرض بینه فصالحه
على إسقاط البعض وتأخير البعض أجل معلوم فلما حل الأجل رجع المقرض إلى الإنكار فهل

إذا قامت عليه البينة وأراد المقرض الرجوع عن الصلح وأخذ جميع الدرهم الشهود بها الإيجاب
لذلك وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب المقرض
لأخذ الدرهم كلها وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

(ما قولكم) في رجل أقرض آخر دراهم ثم أنكر المقرض فأقام عليه المقرض بینه فصالحه
على إسقاط البعض وتأخير البعض أجل معلوم فلما حل الأجل رجع المقرض إلى الإنكار فهل

إذا قامت عليه البينة وأراد المقرض الرجوع عن الصلح وأخذ جميع الدرهم الشهود بها الإيجاب
لذلك وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

وجاءه بان الشد يد عليه بالسجن صواب ورشد قاله ابن أبيه ومحمد بن وليد وأيوب بن سليمان قال القاضي ابن سهل لست
شعري ما أتيت مع القاضي ومع الفقهاء من كتبهم أعانت كجهنم عنده بيدهما وعن أبي الوليد الشهور لأيهما ذكرنا أن السامع
بشرية ولم يثبت عند القاضي فكان ينبغي الكشف عن ذلك فإن كان له (١٦٥)

سبب اختياره في هذه الظنوية المنفعة من جمع الدعوى والبيات وتعمل بالوثائق فإن التجميع
رجح صالح الوارث من التركة إن حضر كلها أو لم يزد صالحه على إرثه من الحاضر وقرب

بينة على المرض كالخسوف والاف في بين الزوج وغيره ولو لم يجمع وصرف لم ينعصم في دينار حيث
صالح أحدنا فدين عثمان بن عفان نقل الدرهم أو قيمة المقرض عن صرفه لامن غيرها إلا يعرض

به إذا أضاف إلى الضمان مرة وحضرت أو ذهب عن دراهم وعرض وعكسه كالبائع والصرف
رجح إن اجتمع في دينار وإن كان في التركة دين فبقيته الصالح عنه بشرط فيه شرطه السابقة

نحو والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
(ما قولكم) في رجل مات عن ابن وبنت وأولاد إن وقبل القسمة مات الابن عن بنت وأخته

مذكورة فتركتها للقاضي فقوم التركة بدرهم وحسب ما مضى الأخت من التركة وأعطاها
في غيرها فدان من طين أبيها وكذبها به وثيقة ثم أراد الأولاد أن يأخذوا الثمن من عهدهم

بعض الدرهم لها فمدعين أن البنت لاحق لأن في الطين فهل لأجباب إن ذلك وهل أخذ الأخت
حين أتت أفيدوا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب إن ذلك
مستحقا فقوم شيئا من تركته جدهم وتركته عهدهم وقدمه لاحق للبنت في الطين كلام باطل متى

عرف فاسد مخالفت قواعد الشريعة وموافق لما كان عليه الجاهلية من عدم تورث البنت
والمعدل بهم إن كان الثمن الذي أخذته بنت الأول التي هي أخت الثاني فالدخل حقها من

طين لأخذ شراها فالدخل الثالث عن حقها منه بما تستحقه من باقي التركة والأفوه صلح ببعض
حق وجهه للبنت ولا تخفك أنها تستحق ثلثي التركة لأن ذامن تركه أبيها الثلث ومن تركه أختها

أخف ونصف الثلثين الثلث والقسمة سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
(ما قولكم) في رجل مات أبوه وهو صغير وقد كان مع أخيه في معيشة واحدة مشهورين

بأنهم وبن مع عمه كذلك حتى بلغ فقال له عمه المال الذي بيدي كله في جديده بعد موت
أبوك لم يترك شيئا فإن صدقتي على ذلك بخضر فالتاس أعطيتكم أربعة آلاف قرش ولا

فلا أعطيتكم شيئا فأشهد ابن الأخ سرا بينة على أنه يصدق عمه بيوته من تركه أبيه ويشهد على
نفسه بذلك وليس ما زلما لذلك وإنما بفعله ليتوصل إلى أخذ الثمن المذكور لأخيه الجاهل به وعجزه

مرغبه عنه وأنه متى تمكن منها خاصه ثم صدقه وأبواه وأشهد بذلك على نفسه فهل تنفعه تلك
بينة ويمكن من خاصته متى أمكنه ولا ينفعه منها التصديق والإبراء والإشهاد.

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم فتنقه تلك
بينة ويمكن من خاصته متى أمكنه ولا ينفعه منها التصديق والإبراء والإشهاد عليه أقال الخمرشي

خاصة من ادعى على شخص بشيء معلوم فأفكره وأشهد سرا إن بينة غالبة بيدة البينة وأبواه
صالح لأجل بد غيبة بيته وأنه إن قدمت قدامه وأحال أنه لم يعلن بالإشهاد عند الحاكم

مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر
مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر

مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر
مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر

مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر
مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر

مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر
مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر

مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر
مصادم لم قدمت بيته فإقامة القيام بها وينتقض الصلح كمن أشهد وأعلن ثم قال والفق الناصر

غير المسمين فيه فلا ينبغي أن يقول شاهد على إقرارهما بما نسب إليهما لأن تلك شهادة بالتصديق بما قالوا إقرارهما بالشارع التي
مكتوبين وإنما يقول في حقه أنهما المسميان في هذا الكتاب ونسبهما من رفاق عهده ويحمل أنه لا بد فهما فيجب أن يقول
شاهد على المسمين أو التذكيرون لتكون شهادة مفسرة فإن أتى بما تقدم ذكره فالحاكم أن يفسره عن المسمين على ما فرما
١١٤٢ في ربيع من سنة شاهد (فصل) قال لا يجب حجت الماخذون بقول من كتب على كتابا بغير علمه عليه شهودا
ثم ادعى أن كتابه حلق قد ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه فإن كانوا جميع ما به
حافظين لأنه يثبت أن يكون (٢٣٤) قد انتفى حقه ودفعه للمدعيان فجاه وقد أكتفى اليوم كثير من الناس بحج
كتب الحق من البراءة منها

(فرع) وأما إعطاء الرجل زوجته أو أم ولد له شيئا على أن لا يتزوج فوجزئ وكذا عكسها ولا
يتمتعان من الزواج ولكن يرجع عليهما بما أخذتا قال في كتاب الرضايا من المدونة من أسند وصيته
إلى أم ولد على أن لا يتزوج جاز ذلك فإن تزوجت عزلت وكذلك لو أوصى لها بألف درهم على أن
لا يتزوج فأخذتها فإن تزوجت أخذت من مال أبي الحسن وكذلك لو أوصى لزوجته على أن لا تتزوج
جاز ذلك ابن يونس كان جاز أن تعطى المرأة زوجها ما لا على أن يتزوج عاينها لو أن ذلك حال لا
له إلا أنها معها أنفسهما من الانتفاع بالنكاح لا تنفعهما بالمال فإن رجعا عزلت ذلك حال لا
يأخذوا قوله عزلت قال عياض : فيسقط أيضا إذا بالمعد بخلاف الحنفية فلا تسقط حضانتها
إلا بالدخول اهـ

(فرع) قال عبد الحق ولو أوصى له أم ولد بعرض على أن لا يتزوج فباعتها أو هبته ثم تزوجت
فقد أوصى ما ويرجع عليها بقيته وقال بعض شيوخنا إذا باعته فليس عليها إلا الثمن قال ولو ضاع
العرض باهر من الله تعالى لم تقضه ابن الحسن هنا إذا ماقت البيعة على الضاع :
(فرع) إذا طابت الخلقة نفقة للمهاجر أبيه فدعى أبو الوليد أن أباه التزم بنفقة الولد فكانت
الزوجة تنفق على ولدك حتى يثبت لك مقدمه على أبي فدعى أيوب بن سالم بن محمد بن وليد
وعبيد الله بأنه ينفق على ولده إلى أن ينظر بينه وبين جد الصبي ذكره ابن سبيل

(فصل) قلت قد تقدم هذا الإلزام المطلق يقضي به على الملتزم ما لم يقبل أو تمت أو يرض وهذا
إذا حصل من من هذه الأمور قبل حوزة التزم ما لم يقبل أو تمت أو يرض وهذا
في دار مدونة فسكنه أباه ثم مات الملتزم ثم توالى السكنى لأن الحوزة قد حصلت قال البرزقي في مسائله عن
توالى ابن الخياط بين زوج أبوه التزم بصله لأمه المدعة منه ثم هرقه فمات ثم تقدم أرباب
الدين يطالبون بدينهم وذهبوا لبيع الدار وابطال السكنى أنه إذا حاز الزوج السكنى بالتمتع قبل الدين
وجبت له ولا يتابع الدار حتى تنقضي مدة العصمة يموت أو طلق

(فصل) يصح التزم المجهول كالتقدم للإشارة إلى من الكلام على الأركان لأنه نوع من جهة
المجهول وجهة المجهول صحيحة قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب من كتاب القراض ولو
شرط الربيع لغيره ما جاز قال ابن عبد السلام : وهل بينهما الوفاء بذلك إن كان المشرط معينا
فأصل المذهب أن يأنزله الوفاء به ويقضى به على الملتزم إن امتنع وأما إن كان غير معين كسلكين
فالمشهور أنه لا يقضى به إن امتنع وعلى ما في الموازنة ينبغي أن يقضى خليل والمشهور مذهب

تشهد عليه حتى تقومه مقاسد الكتاب ثم يقول لمشرط مثل ذلك وتشهد
على إقراره أنه تسلم ما اشترى وإن استثنى شيء من البيع أو اشترط عليه عيب نبه على ذلك : (فصل) وإذا ثبت بكتاب
إجارة عقار فقتله هل هو قاتل أو قاتل فقد كتب في مدة إجارة الوقت أكثر ما يجوز : (فصل) وإن دعيت إلى الشهادة
في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحصلت لك ربة تريد زواجا فأسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجات وأسمها
ونسبها وتظر النسب بينهما في الكتاب ولا تفتق شهدة بكأه على وجه ذلك عندك : (فصل) تجب أن تشهد بوجوب
غائب بتعريف من عرفك فقد يكون بقله ذلك بلاغا غير وثوق به فقهة ثم قد قدم فكأن نصيحة وتجيب أن تعرف بصحة

المدونة

عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول (فصل) إذا سئل عما لا ذكره قتل ما ذكره ولا تفتل ما كان ذلك إنك قد نذر كقول
نذر كرت لو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خافت ما : أولاً وإن أمسكت عن الشهادة كنت ما نذرت فاضبط
هذا المعنى فإنه نافي عن أشياء كثيرة (فصل) تجب الشهادة على شاهد من لم يرض عنه فربما جعلت شاهدك على ما نذرت تعديلا
منك له : (فصل) في أحكام كاتب الرثائق وينبغي أن يكون فيه من الأوصاف ما ذكره وهو أن يكون حسن الكتابة قليل الالحاح
عنايا لا يؤمر بتسرية سائر ما يسمع من الناس من الحساب والتكتم رغبة متحلياً بالأمانة سكا طرق الديانة والعدالة دخلا في سلك
تفضله ما يبا على تجميع العلماء الأجلاء فهي صناعة جليلة شريفة وضاعة (٢٣٥)

المدونة لأنها باشر شرط المتواضعان عند ما علمها ثلث الربح للمساكين جاز ذلك ولأحبها
الرجوع فيه ولا ينبغي بذلك عليهما اهـ كلام التوضيح قال أبو الحسن في شرح مسألة كتاب القراض
هذا كمن نذر لمساكين ما لا أوجع ذلك في يمين وبني إذا كانوا غير معينين وأما لو كانوا معينين
لقضي اهـ وطلبه ما تقدم من كتاب الشركة من المدونة أن الرجل إذا قال للرجل لك نصف الأربع
في هذه السعة زمة ذلك وله طلبه بذلك ما لم ينسأ أو يمت :

(فرع) قال في كتاب القراض من المدونة إن لم يغل العامل المال حتى تمام ربه عن العمل
فتمد له ففجره في فلهما عليه والربح له قال ابن يونس عن ابن حبيب إن بقرانه اشترى قراضا
فأرجع للقراض ولا ينفق ذلك عنه حكم الضمان قال في التوضيح لأن العامل التزم بأجره الما لنصيبه
من الربح فيأمره الوفاء به قال وقال ابن عبد السلام وفي ذلك نظر لا يحتاج أن يقول لم يغل العامل
ذلك إلا على شرط عدم الضمان قلت وقول ابن حبيب في مسألة القراض خلاف مذهب المدونة كما
مشى عليه الشيخ خليل في خصمه وصاحب الضمان :

(فرع) قال البرزقي في مسائل الأقضية في نفع التزم لأخيه وأخته مثل ما التزم فما أخ رابع
قطع دعواه عنهما من ميراث بينهما ولم يكن الرابع بين لأخ جميع ما التزم فله علم بذلك
ذهب إلى أنه لا يقصد إلا الشيء معينة لا غير فأتى ابن أبي عيسى وأكره أنه يأنه لا يلزم إلا النص
وفسر وقال ابن خالط الذي اعتقده أنه يأنه ما التزم أخوه اهـ قلت إن كان الأخ التزم ولا
ذكر لأخيه بعض أشياء مما التزمه وأفوهه أن ذلك جميع ما التزم فذلك لا يمكن أنه لا يلزم الملتزم فأتوا
الإمامين له وكذا إن دل سياق الكلام والربط على التزم أشياء معينة ثم ذكرها أمهات اجنبية
من ذلك وإن كان الأمر على خلاف ذلك فافترقا وقال ابن خالط وأهله ما التزمه جميع التزم
أخوه فأنه والله أعلم :

(فرع) ويقر من هذا ما وقع في ردم من من سماع من القام من كتاب الإيمان بالطلاق
قال مثل ما ت من رجل فان رجل أحلف ويحلف مثل يمينك فحلف باليمين والطلاق فكذلك ذلك
قال بعد إذا ذكره كانه ذلك له وإن سميت لزمه ذلك يمين له لمحمد بن رشيد قوله إن ذلك له
وإذا نكره مكانه معناه ادعى أنه ظن أنه لم يخلع بالطلاق لمجرد إلا ذلك على ما في ردم سافت
من سماع عيسى وعلى ما حكى ابن حبيب في الواضحة ويكون عليه التين في ذلك على ما حكاه ابن
حبيب وهذا أيضا إذا كانت للطلاق وجوب كان حلف الما يمين كان حلف والعقل على

وإن كان لا يقع اسمه بزيادة فابا يكتب لأن مثل هذا يلزم الناس وجوه الشرع والقضاء وبهمهم تحريف المسائل توجه الإشهاد فكثيرا
ما يأتى الناس اليوم يستفتون في نوازل من المعاملات الربوية والمشاركة الفاسدة والأكلية الفاسقة ونحو ذلك مما لا يجوز فذا
صرهم عن ذلك أهل الديانة أنوا إلى مثل هؤلاء فحرفوا أنفاقا وتحيلوا بالعبارة التي ظاهرها الجواز وهي مشتملة على صريح
النقد فصاروا يطولون لا كثير من الناس على التجاوز حدود الإسلام وتلاعب في طريق الحرام وسيعمل الظنون على مغلب
بشبهير : (فصل) قال ابن المنصف وإذا رأى السلطان من النظر للمسلمين قصر الوثائق على إنسان بعينه أو اثنين لكون ذلك
الرجل يوثق به في دينه ومعرفته ونظره في الوثائق وللغرض في مشكل النوازل وتقصير غيره من إدراك الحقائق فذلك سائق

أموال الناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء المسلمين وأموالهم والأخلاق على أسرارهم وأحوالهم وحراسة المملوك والإطاعة على أمرهم وعبادتهم

هذه الصناعة لإنبال أحد ذلك ولا يسلك هذه المسالك وفي التنبيه لأن المناصب ولا ينبغي أن ينصب لكتنا الوثائق إلا للعلماء المدعول كما قال مالك رحمه الله

لا يكتب الكتاب بين الناس إلا عاين ما عدل في نفسه ما مومن على ما يكتبه لقوله تعالى : وليكتب بينكم

كتاب بالعدل وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يفتل على قته الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن من

الانصباب لذلك لإفلاس على الناس كثيرا من معاملهم وكذلك إن كان عالما بوجود الكتابة إلا أنه منهم في دينه فلا ينبغي تمكينه من ذلك

غير المسمين فيه فلا ينبغي أن يقول أشهد على إقرارهما بما نسب إليهما لأن ذلك شهادة التصديق على إقرارهما بالإشارة إلى الشئ
مكتوبين وإنما يشترط في حقه أنهما المسمين في هذا الكتاب ونسبهما من قبله ويحتمل أنه لا يعرفهما فيجب أن يقول
أشهد على المسمين أو أنذكروني لتكون شهادة مقصرة فإن أتى بما تقدم ذكره فلا حرج أن ينسبهم عن المشاء وعليهما فيما
كانا فيهم وفيه عندنا شاهد (فصل) قال ابن حبيب سمعت ابن الجاحظ يقول من كتب على رجل كتابا يخجله أو يشبه عليه شيئا
ثم ادعى أن كتاب خلق قد خضع وأساء له وأن يشهدوا له بما حققوا من ذلك فلا يشهدوا على حرفه ثم أنزلوا جميع ما فيه
حافظين لأنه يخاف أن يكون (٢٣٤) قد انتفى حقه ودفعه للمدين فحده وقد اكتم اليوم كثير من الناس محمو

كسب الحق من البراءة منها
والأشهاد عليها فإن جهلوا
وقاموا بشهادتهم لم يسع
الحاكم إلا قتلها وإتقال
تدهود عليها أتم بيته
برامته وبما تدفع به
الشهادة وقال معترف
فهم أن يشهدوا وإنما
الكتب تذكره قوله مالك
وقال الأصمغري قال ابن حبيب
وهذا أحب إلي أن كان
الدعي مأثوما وإن كان
غير مأثوم فقول ابن
الجاحظ أحب إلي
(فصل) وإذا طاب مثلك
ذكر معاني قبض الخن
في أداء الشهادة فأنزهم
بأحضار الخن وزنه وتقدم
وتسليمه حتى يكون موافقا
لما ذكر في الكتاب فإذا
صح لك ذلك قال مالك
وقد قرئ عليك هذا
الكتاب ووافقت له ما فيه
وأشهد عليك بجميع
ما فيه وهذا إذا كان متيقضا
بهم ما كتب عليه وإلا فلا

(فرع) وأما إضفاء الرجل زوجته أو أم ولد له شيئا على أن لا تزوج فوجز وأكده حكمولا
بمعناه من الزواج ولكن يرجع عليها بما أخذت قال في كتب الوصايا من المدة ومن أسند وصيته
إلى أم ولد له على أن لا تزوج جاز ذلك فإن تزوجت عزلت وكذلك لو أوصى لها بألف درهم على أن
لا تزوج فأخذتها فإن تزوجت أخذت منها قال أبو الحسن وكذلك لو أوصى لزوجته على أن لا تزوج
جاز ذلك ابن يونس كاجاز أن تعطي المأزج زوجها ما على أن لا تزوج عليها وإن كان ذلك خلا
ذلك إلا أنها معها أنفسهم من الاتفاق بالزواج لا تنفصا عما قبله فإن رجعا عن ذلك رجعا عليها
بما أخذت قوله عزلت قال عباس فيسقط إضفاءها بالبعد بخلاف الحفنة فلا تسقط حفانتها
إلا بالخلع أو لا

(فرع) قال عبد الحنو ولو أوصى لأمو له بعرض على أن لا تزوج فباعته أو هبته ثم تزوجت
فقلها ما ضر ويرجع عليها ببيعته وقال بعض شيوخنا إذا باعته فليس عليها إلا الخن قال ولو ضاع
العرض باهر من الله تعالى لم تقضه أبو الحسن هذا إذا ما قامت البيعة على الفداء
(فرع) إذا طابت المعلقة فنفقه للدمان أبيه فدعى أبو الوليد أن يباذله ثم بقتله للولد فقلت
الزوجة أنت على ولدك حتى يثبت لك ما تدعيه على أبي ذؤيب بن سائب بن محمد بن وليد
وعبد الله بأنه ينقل على ولد له إلى أن ينظر بينه وبين جد الصبي ذكروا أبي سليل
(فصل) قد تقدم أن هذا الالتزام لما يقضى به على الملتزم مالم يكره أو يرض وهذا
إذ حلف شي من هذه الأمور قبل حوزة ذنبي ما يلزم به كافي الخبة فإن التزم شخص شخص السكي
في دار مدة فأسكنه إياها ثم الملتزم لم يبال السكي لأن الحوزة قد حصل قال البرزلي في مسائله عن
لو أنزل ابن الحاجب في زوج ابنته الملتزم لصهرها لاسكان مدة العدة ثم هجره ثم مات فقام أرباب
الدين يطالبون بدينهم وذويها لبيع الدار وإبطال السكنى أنه إذا حاز الزوج السكنى بالفعل قبل الدين
وجب له ولا نفع الدار حتى تنقضي مدة العدة يموت أو طلقا

(فصل) يصح التزام الجوهل كما تقدمت الإشارة إلى الكلام على الأركان لأنه نوع من جهة
الجوهل ووجه الجوهل صحيحة قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب من كتاب القراض ولو
شرط الربيع لغيره ما جاز قال ابن عبد السلام وهل يؤزمها الرقاة بذلك أن كان المشرط له معينا
دخل المذهب أنه يلزم الوفاء به ويقضى به على الملتزم إن امتنع وأما إن كان غير معين كسلكين
فالمشهور أنه لا يقضى به إن امتنع وعلى ما في الموازنة ينبغي أن يقضى خليل والمشهور مذهب
المدة
تشهد عليه حتى تنتهه مقاصد الكتب ثم تقول لا تشرط مثل ذلك وتشهد
على إقراره بأنه لا يشرط وإن استثنى شيء من البيع أو اشترط عليه عيب نهته على ذلك (فصل) وإذا أثبت بكتاب
إجارة فدار فقتله هل هو وقت أو طاق فقد كتب في مدة الإجارة أكثر مما يجوز (فصل) وإن دعيت إلى الشهادة
في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحصلت لك ربة فربذوها فأسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوج وما سمعها
ونسبها ونظر النسب بينهما في الكتاب ولا تفتق شهادتك بأنه وحى بصدق ذلك عندك (فصل) تجنب أن تشهد بعير
هائب بعريف من عرفك فقد يكون بلغه ذلك بلا عار ولو قري به فادعته ثم يقدم فكون القضية تجنب أن تعرف بصحة

معرفك به العام ومن لا يضبط ما يقول (فصل) إذا سئل عما لا تذكره دقل أو ذكره لا تقل ما كان ذلك إنك قد تتركه فقول
تذكره ولو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خالفت ما: أو لا وإن أسكتك عن الشهادة كنت مأثوما فاضبط
هذا المعنى فإنه نافع في أشياء كثيرة (فصل) تجنب الشهادة على شهادة من لم يصح عدله فربما جعلت شهادتك على شهادته تعدل
منك له (فصل) في أحكام كاتب الرثائق وينبغي أن يكون فيه من الأوصاف ما ذكره وهو أن يكون حسن الكتابة قليل الالحن
هذا فيهم والشرعية سار تاييها بين من الحمار والتمم الشرعيتها بالأمانة سالكا عارقا الميانة والعدالة داخل في ذلك
تفضله ما شأنا على نصح العلماء الأجلة فهي صناعة جليلة شريفة وبضاعة (٢٣٥)

المدة لأنها لا يشترط المتدواض عند ما ملها لك الربيع لمساكين جاز ذلك ولا حيلما
الرجوع فيه ولا ينقض بذلك عليهما أه كلام التوضيح قال أبو الحسن في شرح مسألة كتاب القراض
هذا كن نذر لمساكين مالا أو جعل ذلك في عيّن وبني إذا كانوا غير معينين وأما لو كانوا معينين
لفضي أه ومثله ما تقدم عن كتاب الشركة من المدة أن الرجل إذا قال للرجل لك نصف المربع
في هذه السعة لزمه ذلك وله عليه بذلك ما لم ينسأ أو يمت

(فرع) قال في كتاب القراض من المدة إن لم يفعل العامل المال حتى تنهيه ربه عن العمل
تعدى فحجره وفلن عليه والربيع له قايين يونس عن ابن حبيب لأن بقرانه اشترى القراض
فأرجع للقراض ولا يدفع ذلك عنه حكم النضار قال في التوضيح لأن العامل أجزأه المال نصيبه
من الربح فبازمه الوفاء به قال وقال ابن عبد السلام وفي ذلك نظر لا حرج أن يقول لم يأتزم العامل
ذلك إلا على شرط عدم الضمان قلت وقول ابن حبيب في مسألة القراض خلاف مذهب المدة كما
مضى عليه الشيخ خليل في مختصره وصاحب الشامل

(فرع) قال البرزلي في مسائل الأفضية في نكاح التزم لأخيه وأخته مثل ما تقدم فما أعرج رابع
في قطع دعواه عنهما من ميراث بينهما ولم يكن الرابع بين الأخ جميع ما تقدم فلهما بذلك
ذهب إلى أنه لا يقصد إلا الشيء معينة لا غير فأتى ابن أبي عيسى وأكره أصحابه بانه لا يلزم إلا نص
وفرر وقال ابن خالف الذي اعتقده أنه يلزم ما تقدم أخوه أه قلت إن كان الأخ الملتزم أولا
ذكر لأخيه بعض أشياء مما التزمه وأوفيه ذلك أن جميع ما التزم فلا يشك أن لا يلزم الملتزم فأتى
الإمامين له وكذا إن دل سياق الكلام البسيط على التزام أشياء معينة ثم ذكرها أو أضافها لغيره
من ذلك وإن كان الأمر على خلاف ذلك وتظاهر إقاله ابن خالف وأنه يلزمه جميع التزمه
أخوه فتم الله أعلم

(فرع) ويقرب من هذا ما وقع في ردم سن من سماع ابن القاسم من كتاب الأيمان بالطلاق
قال سئل مالك عن رجل أنزل رجل أحلف وبني مثل بيتك فحلفت بالخنزير والخنزير فأنك ذلك
قال بعد أن أنكره مكانه لذلك وإن كنت لزمه ذلك فبين أن عهدهن رددوه إن ذلك له
إذا أنكر مكانه معاداة ادعى أنه ظن أنه لم يخلع بالشهادة فمرد إلا ذلك على ما تقدم سأل
من سماع عيسى وعلى ما حكى ابن حبيب في الواضحة ويكون عليه بين في ذلك على ما حكاه ابن
حبيب وهذا إذا كانت للحالف زوجة إن كان حالف الطلاق أو عيدين كان حالف والعق على

وإن كان لا يبيع به بتهادة فإي يكتب لأن مثل هذا يبيع الناس وجوه الثور والفساد ولهم محرم المسائل لوجه الإسم ادعكيرا
ما بين الناس اليوم يستفتون في فرائض من المعاملات الربوية والمشاركة القاسدة والأشكة الفسوخة ونحو ذلك مما لا يجوز فإذا
صره من عند أهل الديانة أتوا إلى مثل هؤلاء فمروا بآثارها وتحيلوا على العبارة التي ظاهرها الجواز وهي مشتملة على صريح
النسب ففصلوا وأصلوا وتملا بكثير من الناس على الباطل بحدود الإسلام والاختلاص في طريق الحرام وسيعمل الذين ظلموا على منقلب
ينقلبون (فصل) قايان المانصاف وإذا رأى السلطان من النظر لاسلمين قصر الرثائق على إنسان عينه أو اثنين يكون ذلك
الرجل يوثق به في دينه ومعه ونظره في الرثائق ولنفوذ في مشكل التوازل وأقصو غيره من إدراكك الخلق فذلك سائت

أمر الناس على القوانين
الشرعية وحفظ دماء
للمسلمين وأموالهم والأطراف
على أسرارهم وأحوالهم
وعجالة الملوك والأطراف
على أمرهم وعيالهم وبغير
هذه الصناعة لا ينال أحد
ذلك ولا يسلك هذا السبيل
وفي التنبه لأن المناصب
ولا ينبغي أن ينصب لكذا
والرثائق إلى العلماء المحدثين
كما قال مالك رحمه الله
لا يكتب الكتاب بين الناس
إلا عارف به عاقل في نفسه
مأمون على ما يكتبه لقلبه
تعالى : وليكتب بينكم
كتاب ذمكم وأمان
لا يمن وجوه الكتابة
ولا يفتق على وجه الوثيقة
فلا ينبغي أن يمكن من
الانتصاب لذلك إلا ليعرف
على الناس كثيرا من
معاملاتهم وكذلك إن
كان على وجوده الكتابة
إلا أنه منهم في دينه فلا
ينبغي تحمكه من ذلك

وغيره (تنبيه) فإن يد في هذه الأمور شاهد واحد أحدث حكماً آخر، فإن كان الزمان مقرباً أبداً شاعداً آخر وأجير الاتي مهادوناً فكان أحدهما مستحقاً لمخلف لشهوده مع شاهد أو مأمور به عليه فإن كنت المرأة تخاف في الزمان أو في الموضع عليه منها تخاف والمشهور أن الشاهد الواحد لا يجب مينا على واحد منها فإن شدد على الشكاح وجعل وأمر أن يثبت، ليس يقبل الحد ولا يكفل الشكاح من تنبيه الحكماء لا بالنصاف وأدعى للحد أو بالاعتق فإن قام أحدهما شاعداً حلف السيد فإن نكل قيل بعق عليه وقيل بسجن حتى يخلف وقيل بخلى من السجن إذا ظالم والظلم منه، وأما إن شهد بقض الحمد شاهد واحد ونكل (٢٦٦) : الأولاء من القسامة فإن الإيمان رُرد على القاتل فإن حلف وبري واختلف

ثبت الدية بشاهد اثنين اقسامه وبشاهد ونكول المدعي عليهم من التوبة . (صل) قال في الامام
 لتبى الحكام وكل من أقر من هؤلاء بالحق المشهود به عليه سبب طول السجن أخذ باقراره ولم يكن السجن في حقه اكراه
 لانه سجن بغير خلاف الإكراه ظاهرا ، وأما الخلاق فان أدامت المرأة شاهدتها بالطلاق وأنكر الزوج خلعه وخلونه بينهما
 وإن نكل سجن حتى يخلت أو يطول أمره وظال في ذلك سنة وقيل بسجن أياخي يضاف أو بياخي وقيل فطلق عليه فقام
 أربعة أشهر لمشاينته بالإيلاء ، أو الشرب بقدر في المدة إنشده رجل على آخر أنه شرب خمر انكلك الشاهد وأبى السرة فان كان
 لهما بطلان لم يعاقب الشاهد عدلا كان أو غير عدل وإن لم يكن . خامن بطلان عوقوبان كان غير عدل وإن كان عدلا فلا دية له .

شاهد - دل او شاهد و امراتان دل سرق المدهي مثل الشيء المدهي فيه من غير تعيين لذلك الشيء المدهي فيه أنه شيء منه ويوجب توقيفه ، قال مالك فيمن شهد له قومه أنهم سرقوا ، هل سرقه ، هل ماله يدهي ، هل يدين ذلك إليه إذا وضع قومه وإن لم تكن شهادة قاطعة بئني أنه يمكن من دفعه إليه لتشديد بيئته له عنه فإذا صح ذلك حكم له به من التقييد ، وأما القذف ، فثبت المأثرة عليه وبها فإن نكل فهل يحد في القذف أو يسجن أبدا حتى يجلت أو يخرج بعد سنة ثلاث :

(مسألة - وفي التثنية لاين المناصير واختص في شاهد التواضع على التبرك بالمال من غلب دل بحاف التبرك معه لثبت التبرك المؤبد عليه ، ورد عليه وبها فإن نكل فهل يحد في القذف أو يسجن أبدا حتى يجلت أو يخرج بعد سنة ثلاث :

التبرك يكون للفرق بين دل بحاف التبرك معه لثبت التبرك المؤبد عليه ، ورد عليه وبها فإن نكل فهل يحد في القذف أو يسجن أبدا حتى يجلت أو يخرج بعد سنة ثلاث :

التبرك لا يكون له إلا أن يتعلق بذلك (٣٦٧)

التبرك لا يكون له إلا أن يتعلق بذلك

[illegible][illegible]

الوفائق فيها عند انتقال الملك عليها والإعلان بالاشهاد فيها وأذا لم يكن عند المصطفى
عليه شيء من العقود والمنكاتب وقامت البينة لمطالب قوبت حجته وأكتفى بالبدية عن أخلاء بخلاف سائر القمولات التي يخفى
وجه انتفاؤها ويقط حصر الناس على الشاحة في كتاب الوفاق فيها فخرجت البينة لذلك وقال ابن وهب وابن القمام في كتاب
لاستحقاق من العتبة لأب من بني من استحق ذلك أم المأبرع وأبو بكر بن وهب والخبز والحقنوا في غير الأصول له
لا يقضى لاستحقاقها من ذلك في خلاف قلاب ابن سولي وابن كنانة ليس من أم أم بنت في أرض أوجبان أو سلمة بنت
إبراهيم الذي ذلك في يديه أبرأ يقضى بصاحبه أنه قد فعله فيحلب فامنه وأخذه حقه وهذه قوته فائدة

السباع إلا بعد هين لا حال أن يكون أصل السباع من شاة واحد والشاء واحد لا بد منه من النبيذ
إذا جعل الزوج لزوجته إنجاب عنها أكثر من ستة مثلاً فأمرها به أو لشهد على ذلك وغاب وأرادت
وثبت عند الحاكم الزوجية والصفاء وانقضت بذلك فلا بد أن تحلف أنها تركت الجماع، وإذا
وحي شرطها وذهب بين استبراء ومن ذلك إذا قامت بينة لغير الحمل والبراءة منه معدوم فلا بد من
إبطال وإن وجد ما لا يزيل عنه عجلان إلا البينة إنما شهدت على الظاهر والحال فلا بد من الإلزام
بالعلم والبرهان في هذه المسألة، والبرهان أن صحة البينة الصالحة على ما علمت من خلافها فلا بد من العلم

أشكر هذا على بعض
القضاء لما فعاه لا ينبغي
لحاكم أن يحكم إلا أن
لا يده فبنيته ألقاها
في هذه الزبانية وسبها
(سأله) وفي الظن من
شبهه ما شاهد على خط
غريمه بما ادّعى عليه
والغريم جاهد فلا حكم
للمجرد جحد فلا حكم
تخافه حتى ينفذ هو
وذا حالت أو حق وما
أقضيت شيئا ما كتب
به بخلافه فحق حقه
(تقديم) من أن أنبأه على
حاضر بغير خلافه
ينبأه على إثبات خلافه
على ما أفادته حتى
يدعى المطلوب أنه دفعه
إليه أو دفعه دافع من
وكل أو غيره فحينئذ
يخلف فإلى المدة .
(فصل) وما يحكم فيه
بالتيمع بالشاهد من قوله
المبايع قل أن عمر
لا يفي لأحد . شهادة

التي قرأها في يومه شاهدان على الشاهد المعزى على الشاهد والمراتب إذا استوفى المعدلة فانه الشاهد وقال ابن القاسم لا يقدر
ثم رجع ابن القاسم لكون الشاهد قال ابن القاسم ولو كان الشاهد عدل من كل واحد منهما حكم به مع الخين وقدم على الشاهدين
وقال ابن الجاشور ومطرف لا يقدر ولو كان أحد أهل زمانه هو أقرس لأن بعض أهل المذهب لا يرى البيعتين مع الشاهد
الثلاث اشكال إحدى البيعتين على زيادة تاريخ المتقدم أو سبق مثل أنه شهد بيعة أنه ملكه سنة ست وتسعين
الأخرى لا تخرجه أنه ملكه عند سنتين فقدم السابقة وأما سبب ذلك فأن تذكر إحدى البيعتين بسبب المصلحة فتأخر أو زاعة
وتكون شهادة البيعة الأخرى (٣١٠) مطلقة لا تذكر سوى غير ذلك فإنه يرجع من ذكر السبب

الوارث في المرض أو بعد الموت وهذا إذا لم ينفذها فإن نفذها ثم ادعى الجاهل لم يذكر ابن رشد
في رسم أوصى من سماه عيسى من كتاب الفيات ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يرجع فيها أنفذ وإن علم
أنه جهل أو لوجه ظاهر قول ابن القاسم في آخر كتاب الوصايا من الموتى في الأبن الذي في عيال
الرجل فأنه في مرضه في الوصية من ثلث ماله ثم نفذ بعد موته أنه ليس له أن يرجع ظاهره وإن
كان جاهلا بظن به ذلك والثاني أنه يرجع إن كان يشبه ما ادعاه من الجهل مع بيته وهو قوله
في هذه الرواية قال وهي بمن تهمه إلا أن ينفذوا عليه أنه أنفذها بعد العلم بأنه لا يلزمه وقيل بغير
بين . والثالث أنه ليس له أن يرجع إلا أن يعلم أنه جهل ذلك أه الشيخ خليل في خصمه ولزم إجازة
توارث في مرض من يصح بعده إلا للبين غير بكونه في نفقته أو دينه أو سببها إلا أن يخاف
من جهل ماله أنه جهل أن له الراد لا يصح ولو كلفه وهو بمن تهمه
الذي إذا قلنا لا يلزم إذن من في عياله ونحوه فهل يخاف ذكر في التبرع في الأبن الكبير
إذا كان في عيال أبيه أنه خلفت أنه إذا أجاز خيفة منه أن يصح فيقطع عنه معروفه وقال في
الشامل وفي الأبن الكبير في عياله قولان وعلى الرجوع بخلاف ما أجاز لا خوف منه أه وحكم
غير الأبن كذلك والله أعلم
الثالث : إذا أجاز الورثة الوصية بعد موت المرحوم فلا خلاف أن ذلك إذا كان الخبز
ماتك لا ماله والله أعلم

(المسألة الثالثة) من ترك إرثه لشخص في حياة ذلك الشخص أو وجهه شخص آخر فقد
تقدم ماله الموازية فيمن قال الإرث من فلان صدقة عليك وفلان صحيح فإن ذلك يلزمه وقال
في رسم الشجرة من سماه ابن القاسم من كتاب الوصايا وسئل عن رجل حضرته الوفاة فاستوصب
المراتب له ميراثها منه ففعلها ووهبها له ذلك فلم يقض فيه بشيء ثم مات فلن تراه قال أه
ثم إن من مردود عليها وابعاد حتى أن يفعل الرجل مثل هذا البطل أمرته أن تهب لميراثها
ابن رشد هذا مثل ما قلناه في الموطأ وهو بين لأن الغرض إذا هو أن يصرفه عن ميراثه
سواهما وغيرهما إذا لاحت حاجة له إلى ميراثها منه سوى ذلك فإذا لم يقض فيه بشيء حتى مات كان
مردودا عليها بخلاف ما لو استأذن ورثته أن يوصي ببعض ورثته أو بشيء أكثر من ثلثه ففعل
في ذلك لم ينفذ حتى مات لم يلزم بها أنفذ له فيه شيء . وقد مضى في رسم الخلق من سماه عيسى
من كتاب الوصايا القول مسوق في هذه الوارث ميراثه في مرض المورث أو في حياته أو نص
عبد السلام

(فرع) وإذا شهدت بيعة رجل أن فلانا أقر خصمه منذ كذا الشيء المنزاع .
فوقه فانه يقتضى له الشهادة به ويثبت به الشهادة وإن لم تنقل الشهادة ولا يلزم خروج ذلك عن ماله إلى الأبن إذا كان الأقارب
منصبه نفعيا بيان صحة ما يدعى بعد ذلك بشراء من الشهود له أو بغير ذلك من أسباب الأمانة (فرع) وكذا قول أحد
الخصمين كان هذا الشيء المنزاع قبل ملكا لأحد من الخصمين ففعل إقراره منه خصمه فيحكم بإقراره ويستدعي حب حكم الأقارب
كالفرع السابق (فرع) وكذلك لو شهد شاهدان أن أحد الخصمين الشراء من الآخر فقد حصل زوال ملك الشاهد عن ملكه ولا نه
(فرع) وأرشد شاهدان أنه كان في بلد بعينه أسلم لم يأخذ من شهد له بذلك لأن كونه في بلد لا يدل على أنه ملكه ولا نه

التمسك له في الرسم المذكور ولا أعرف نص خلاف في أن هذه الوارث لم ير في مرض المورث
جائزة وهو بين من قول ابن القاسم في هذه الرواية ونص ماني رسم الأفضية والحسين من سماه
أصبح من كتاب الصدقات والحيات لأنه قال فيه إن ذلك يلزمه إلا أن يقول كنت أظنه يسيرا لأعلم
أنه يبلغ هذا القدر وشبه ذلك من قوله فيبحث عن ذلك ولا يلزمه ومثل ذلك في الموطأ لأنه قال
فيه إن الميت إذا قال لبعض ورثته إن فلانا لأحد من ورثته صديق ففعل الميت أن تهب لميراثك
أعضاده إذاه أن ذلك جائز إذا سمع له الميت إذا لم يبق بين أن تهب أحد الورثة ميراثه إلا أنه سواء من
الورثة أو لأجني من الناس والأبن أن يسميه له الميت أن لا يسميه له وماني تقدمه من سماه عيسى
من كتاب الصدقات والحيات بمثل ما قلنا على ما ذكره إذا مرثاه من الناس من ذنب إلى
أن حبة الوارث لم ير في مرض المورث لا يجوز لأه ماله ذلك مدخل ماني الموتى أن
المرثى إذا استأذن بعض ورثته في أن يوصي في حياته بأحد الورثة لم يملكه ذلك الحكم بل حكم المالك
تبرع في المرض وإنما كان له التحجير على مورثه إذا رفع عنه التحجير بالآذن له أن يملك
بكن ماله للمال قال إن ذلك بقوم أبدا من قول مالك في الموطأ إن الوارث إذا وحب مورثه
في مرضه ميراثه منه قال قيل أن يقتضي فيه أنه يرجع إليه لأن ميراثه لو أجاز ميراثه لكان له لا يكون له منه
الإبراء منه قال فسلك التحجير له حبه من أجل أنه لم يتردد عليه ماله ذلك لا يجوز لغيره ليس
ذلك بصحيح والفرق بينه وبين غيره أنه إذا وحب مورثه فقد علم أن التصديق ذلك إنما هو ليرفع
التحجير عنه في أن يصرفه إلى من أحب من الورثة إذ لا يحتاج هو إلى حبة إذا صح ولا ينتفع
بها إن مات فإذا لم يقض فيها بشيء حتى مات رجعت إلى الوارث وإذا وحب ميراثه فقد ملكه
بأخيه وأوجه يادو لا يقال إن ذلك لا يجوز من أجل أنه وحب ماله يملكه بعدلانه لم يثبت له لأن ورثته في وجه
يشترط ملكه له بموت مورثه كما قال ابن مالك فلا يجوز وأه وإن ملكته فهو له فلا خلاف في وجه
القبض بين صحة المورث ومرفوع في حبة الوارث لم ير أنه ورثته والفرق بين المرض والصحة في
ذلك استحسان وتحصل على هذا في المسألة ثلاثة أقوال الأول ما قلناه من أن الورث لا يملكه
وقال في أول رسم من سماه عيسى من كتاب الوصايا قال عيسى وسئل ابن القاسم عن رجل صالح
ملك أمره تصدق على هذا في المسألة ثلاثة أقوال الأول ما قلناه من أن الورث لا يملكه
هذا ولا أفضى به عليه وهو أعلم لأنه أمر لا يدرى قدره ولا يمكن دينارا بل لا يدرى ما هو
وهرأه قال محمد بن رشد قوله لا أرى أن يجوز معناه لا يرى أن يكون هذا عليه : أي لا يلزمه

قولا قال ابن أبي زيد ودوا أخيه وقيل قول الزائر منهما وهو المشهور وقيل القول قول النبي وينظر التسام الكبير
(مسألة) إذا أقر الوصي أنه قبض من الغرامة ما عليه وضاع صدق وإن لم تقدم له بيعة على الداع لكونه قائما مقام أبيه في الخشعة
والأمانة (مسألة) وإذا أقر الأب أنه قبض النقد من صدقات ابنته من الزوج وأدعى ثلثه فروى أصبح عن ابن القاسم أن الأب
صدقت وإن كان قبضه بغير معانة البيعة . يبرأ الزوج ويدخل زوجته وكذا الوصي قال ابن العار وغيره ويلزم الأب الأب أي لمن
الزوج في تجهيز زوجته (مسألة) إذا ادعى المبرأ أنه وصى زوجته فاقول قوله مع عينة وقيل بغير عينة قال مالك في الواضحة
وقد ينظر التسام البكر والأول هو المشهور (مسألة) إذا ادعت المرأة أنها ولدت هذا الولد فاقول قولها بخلاف الأمانة

مسحوق له بوضع يده عليه (فرع) ولو شهد شاهدان أن أحد الخصمين غلب الآخر على ماني يديه فانه حكم على هذا الغلب
بأن يرد إلى الغالب عليه ويكون هذا المردود إليه صاحب يده وهو أعم من الملك ولا يشهدون أنه ملك (فرع) ولو شهد
بإعاده بالملك وشهدت الأخرى بالخروج قدمت بيعة الملك لأن الملك أقوى والخروج قد يكون تهرب ملك فيضى بيعة الملك وإن
كان تاريخه بالخروج متقدما (فرع) وتقدم البيعة التفتة على المستحقة ومثلا أن تشهد بيعة أن هذه الدار أريد بها منذ مدة ولا
يعلمون ما خرجت من ملكه إلى الآن وتقدم البيعة الأخرى أن هذا الشراء منه بعد ذلك فالبينة الثالثة حلت والاشارة
لم تعلم فلا تعارض بين البيعتين (فصل) وإذا لم يمكن الترجيح بين البيعتين (٣١١) سقطنا وبقي المدعى فيه يبد
حائزة مع عينة فأن كان
يبد غيرها قليل بين
بيده وقيل يقسم بين
مقيمي البيعتين لأصناف
الحائز أو لغيره من يده
لأحدهما بغيره بغيره
بالقرعة :
الزب الخامس والعشرون
في انقضاء بقول المدعى
لرجحانه بالموافقة
لأحد أو لغيره بغيره
أو غير ذلك من وجوه
الترجيح
وذكر في هذا الباب بقية
يسيرة على وجه المثال :
(مسألة) يقبل قول امرأة
في الإصافة إذا علمت بخلافه
اقتداء وبحكم عليه
بالصدق وإن كان منكرا
بطلان لأن قوله قول
مرقة يد العرف وتعادة
أن الرجل لا يشارك المرأة
حتى يصل إلى حالها بغيرها
عنه أم لا ولا يشارك في خلفة
الزبارة بخلاف قول التول

الشراب حكم بالعرف مع البين فإن أشكل فالقول قول الواهب مع بينه (مسألة) لو باع الوكيل السلعة وقال بذلك امرأتى
وقول ربها إنما أمرتك برضاها فالقول قول رب السلعة فانت أو أختك (مسألة) لو اشترى المأمور السلعة بعشرين فقال
أكثر مائتيك إلا عشرة فالقول قوله مع بينه وبغير الوكيل العشرة لرب السلعة هذا هو المشهور (مسألة) وكذلك لو باع
السلعة عشرة وقال أكثر مائتيك إلا اثني عشر فالقول قول الأمر مع بينه وإن نكل فليس إلا العشرة ولا يخلت
المأمور وقيل بخلاف فإن نكل غرم (مسألة) إذا اختلف الزوجان في عدد الصداق بعد ابتداء القول قول
فزوج مع بينه فإن اختلفا (٣١٤) لأنها مكنته من نفسها فصارت مدعية عليه وهو مقرها بدين فالقول قوله

مع بينه وإن نكل
فالقول قولها مع بينها هكذا
هو المشهور :
(مسألة) إذا ادعت
المرأة أن زوجها جنونا
وأكرهه فالقول قوله
وعليا البينة :
(مسألة) إذا ادعى المشتري
الإقالة فأقر له البائع
بذلك وزعم أنه أقاله على
أن يرد عليه أقل من الثمن
الذي دفع إليه فلا يقبل
قوله إلا بالبينة وعلى المشتري
البين أن يثبت أنه أقاله إلا بمثل
اليمين :
(مسألة) لو قال من
بيده الدار أعزتي بك
الدار أو قال ربها بل بعدها
فالقول قول المدعى العارية
مع بينه :
(مسألة) إذا تداعى
رجلان في عقد البيع
كل كان أو لم يكن فالقول
قول المدعى عليه البيع
أو الشراء ولا يمين على
المدعى عليه إن كانت السلعة بيد صاحبه :
(مسألة) إذا أشهد البائع

المدعى
يقضي الثمن ثم قال إنما فعلت ذلك فقة للبائع لم يقل منه والمشتري مدعى عليه فإن طالب بين المبتاع على دفع الثمن لم يكن له
ذلك :
(فرع) إذا شهد البائع على نفسه بأن لقنان قد ذمه كذا من ثمن كذا ثم قام بعد ذلك بطلب المبيع فهو
مدع وإنشأه بذلك فمضت التقضي عرفا والبائع مدعى عليه فالقول قوله المشهور والشاهد أن القول قول المبتاع حرام بالأصل
لأنه تكون عادة فبيع إليها وعلى المشهور فوطالب المشتري بين البائع فحكم ابن حبيب عن مالك وأصحابه في البين إلا
أن يأتي بما يدل على صحة قوله أو يثبت البائع فيحلف :
(مسألة) وإذا ادعى البائع أنه وجد الدرهم في يومه فإن

أمرته
أمرته
أمرته

زيد عليه أنها طيبة فالبائع مدع والمشتري مدعى عليه فليس للبائع تحليف المبتاع لإقراره بقضائه المبتاع طيبة جيادا وإن
سقط هذا من المذهب حلف له المشتري ثم إن قال المانع ما علمتها من دراهم حلف لقد فعلت لجيادا على علمي وما علمت
هذه من دراهم فإن حقت أنها ليست من دراهم حلفت على البت فأنزله العين على البائع حلفت على البت أنها دراهم وما أعلمها
بدراهم ولا يعلمها إلا أن كانت الدرهم ليدفعها مالها وإما دفعها وكيه ردت على الوكيل فأنزرها الوكيل لثمت الموكل
أنكرها أم لا لا يثبت وإن لم يعرفها الوكيل وبها حلف الموكل أنه ما يعرفها من دراهم وما أعلمها لجيادا على علمي وبها
يردها إن حلف الأمر ما يعرفها من دراهم وما أعلمها لإيجادا على علمي وتسقط (٣١٥) دعوى الردع بعد البين

المرأة في مرضه أن تضع عنه مهرها أو تصدق عليه بشيء من ماله ففعل ثم أقرت بموته أو
بعد أن صح الرجوع فيه هل ترضى لها ذلك بمنزلة البت قال ابن أقدام ليس له ذلك ولا يعجزني
ذلك فالحاج أو مات قضى فيه بشيء أو لم يقض ولو است صدقات الدين في هذه منزلة الموارث
وهذا هو الأصل في ما ذهب إليه وهو قول مالك قال محمد بن رشد لا اختلاف أن ما ذهب إليه المرأة أزواجها من
مالها أو من صدقات عليه في مرضه أو في صحته لازم لها وليس لها الرجوع في شيء منه في حياته
ولا بعد موته إلا أن يكون أكرهها على ذلك بالإحالة والتهديد مال ما قاله ابن أقدام فيقول
والله لئن لم تفعل ذلك لأضيق عليك ولا أدعك ثقي أحلك ولا ياترك على ما قاله ابن القاسم
فرم أخذ بشرط خرا من مباح ابن أقدام من كتاب الدعوى والصلح وما أشبه ذلك فلا
يلزم لأن إكراه الرجل أمرته لا يكره على إتيائه في المدة وقوله لا يجزي ذلك لفظه يجوز
ولا يسوغ له ذلك وقد يبرهن بالمكروه من الحرام وأما إذا أخذ في مرضه أن تب لميرها
ما يخلقه أو بعده فلا يلزمها ذلك وخا أن ترجع فيه إذا مات قضى فيه بشيء أو لم يقض خلاف
الابن البائس عن أبيه يسأله أن يهب له ميراثه ما يخلقه أو من بعضه فهذا إن قضى فيه بشيء لزمه
ولم يكن له أن يرجع عنه اهـ

(المسألة الرابعة) إذا وهبت الزوجة بومها فميراثها أو لزوجها أو أسقطت حقها من القسم
فلهما الرجوع متى شامت قال في آخر كتاب الشكك الثاني من المدة وإذا رخصت امرأة بترك
أبيها والأمة عايتها على أن لا يطلعاها جاز وهذا الرجوع متى شامت فإذا عدل أو طلق اهـ قال
للخبي وسواء كانت الحبة مقيدة بوقت أو لأبد لأن ذلك ما ندمركا فيه الغيرة ولا تقتدر على
الوفاء بما وهبت إلا أن يكون اليوم واليومين :

(تنبيهات : الأولى) ظاهر كلام الشيخ أبي الحسن الصغير أن ما ذكره النخعي من استثناء
اليوم واليومين نقض للمدة وهو ظاهر كلام ابن عبد السلام والشيخ خليل في التوضيح قال
ابن الحاجب بعد أن ذكر هبتها لقهرتها وزوجها الرجوع متى شامت ابن عبد السلام يعني
في زمنين معا سواء وهبت لقهرتها أو لزوجها فأما لأن ذلك ما لا تدفعه عليه عادة ولهذا
لو هبت اليوم واليومين لما كان لها الرجوع اهـ ونحوه في التوضيح فإنه ذكر كلام النخعي
وسكت عنه وظاهر كلامه في مختصره الإطلاق فإنه قال ولها الرجوع : وقال في الشامل : ولها
الرجوع متى شامت. وقال ابن عرفة : بعد أن ذكر كلام النخعي قلت فظاهره الإطلاق اهـ قلت

الثبوت بناءً على ما مر به من الوجود التي يقع بها التلوث والتلطيف في الدماء وهي كثيرة ومع كبريتها لا يتوصل بها إلى التمكن
من الدماء لعظم خطرها ووقوع قدورها فوجب الإعراض عنها إلا أن فيها قوة لأجل ما حدثت به من الفرائض الحاملة
على صدق مدعيه ولذلك اختلف العلماء في تعيين ما يقبل من ذلك عند مالك رضي الله تعالى عنه أن الثوب هو الشاهد الأول
على معارضة القتل ووجه ذلك أنه يقوى جهة المدينين ولا تأثير في نقل اليمين إلى جهة المدعين وأخذ ابن القاسم بما قاله مالك
ورافقه ابن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن الواز عن ابن القاسم أن شهادة المراتين لو توجب القسامة ولا يوجب
ذلك شهادة امرأة واحدة وروى ابن المواز وأشباهه ما يثبت من ذلك أنه يقع من الشاهد غير المدعى مع أنه قال ابن المواز عن أشبه ولم

الموكل أو يمين الوكيل في
خلاف واختار بعض
الشيخ أن له أن يبدأ
بمن شاء منهما :
(فرع) ودعوى النقص
أيضا كذلك إن تقيد على
البائع أنه قبضها ثمة لم
يخل له المشتري ولو
دفع له ذلك على الصديق
فبيني أن يكون يقول
قول البائع :
(فرع) لو قام لم يثبت
شاهد بحق ورأته أخسر
لا يجهل ولا يفهمه فقال
سكتون يخالف المطالب
وغيراً فإن سكت غرم
ومسائل هذا البائع يخرج
ذكرها عن المقصود وقد
استقصيت منه جملة نافية
وأوفيتها بنألف ترجمته
ببروق الأنوار الموضحة
أنواع طريق الدعوى :
(الطلب الدائن والعشرون
في القضاء بشهادة الأثرت
وإيمان القسامه)

أن المتطلب لا يجب توقيه عليها (٣٧٠) قبل ثبوتها ولا الاعتذار إليه. (تبيين) وفي الوثائق المذكورة خمسة أشياء لا بد

من تاليفها بالآيات وهي :
كل استعارة متضمنة في
أي شيء مكالوم في متضمن
بأنواع الاستعارة فـ
الصالح والباطل الاستعارة
والطلاق لأجل الخفة
والحمل وتصدقها أنها
خاضت ثلاث حضن في
خسوة أربعين يوماً وعهدة
الريق لأجل العبر
كذلك بيع الحيوان
وموت الميت لأجل إوارث
مات قبله .
(تبيين) ما ذكره في العهدة
هو قول سمون وقيل
ابتدأها من أول النهار
المستقبل وفي النبطية في
مسائل الصدق وتأجيل
المعسر به قول ابن مالك
القرطبي في أحكامه ولا تعد
اليوم الذي يكتب فيه
الأجل ولا تحسب كما
لا تحسب باليوم الذي يكتب
فيه العهدة وهو ملغى .
(تبيين) وفي وثائق ابن
القائم الجزري ويجب أن
يذكر من شروط الاستعارة
والشرط والتسليم وأقسام
في قول ابن الماجشون
أربعة شروط :
(الربا السادر بالثلثون
في القضاء بشهادة التوسم)
ووي الترمذي الحكيم
في نوادر الأصول عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال إن شهاددا
يعرفون الناس بالتوسم و التوسم مأخوذ من التوسم وهو التأثير بمعدية في جلد

وأحضره ما لم يقبضه منه قوله في الملوحة :
(الثاني) ما لا يفسد العقد ويلزم الوفاء به كما إذا شرط أن الربيع لأحدنا أو لغيره كما تقدم
في الباب الأول وكان إذا شرط أحدنا من الآخر زكاة أو ربع فانه جائز وما دونه حتى لا يكثر من
من حصة من شرط عليه وإن لم يجب فانه تكون للمعسر زيادة على حصته والله أعلم .
(فرع) الشروط في الوقف على ثلاثة أقسام :
(الأول) ما يفسد به الوقف كشرط النظر لنفسه أو تخصيصه بين دون البنات .
(ثاني) ما لا يفسد الوقف به ولا يلزم الوفاء به كما إذا شرط الوقف عمارة ما خرج من
الوقف على المستحقين للوقت فان الشرط يطل ويعمل من غلته وكذا إذا شرط الوفاء أن
لا يبرأ وبصلاح الوقف ونفخته .
(الثالث) ما لا يفسد الوقف ولا يلزم الوفاء به وهو كثير مبسوط في كتب الوقف :
(فرع) الشروط في الحبة على أربعة أقسام :
(الأول) ما تنفسد به الحبة كشرط أن لا تأخذ من الوهاب :
(الثاني) ما يغير الوهاب في إقامته فتصح الحبة أو التمسك به فينبطل :
(الثالث) ما لا يفسدها ولا يلزم الوفاء به :
(الرابع) ما لا يفسدها ويلزم الوفاء به : واختلف فيمن وهب لرجل حبة أو تصدق على رجل
بصدقة على أنه لا يبيع ولا يجب عليه على حدة أقوال ذكرها ابن رشد في رسم إن خرجت من صنع
عيسى من كتاب الصدقات والحيات الأول أن الحبة والصدقة لا يجوز إلا أن يباع الوهاب أو المستصغر
أن يطل الشرط ويصح الصدقة أو ثبوتها فان مات الوهاب أو المستصغر أو الموهوب له أو المستصغر
عليه بطلت الصدقة أو الحبة وهو ظاهر قول مالك في هذه الرواية ومثله قول ابن تمام في الثاني
يتصدق على الرجل بالشيء على أنه إن باعه فهو أحق به يريد بشئ أو بغيره ممن قال ليست هذه
الصدقة بشئ موطنه قول ابن القائم في الذي يتصدق بعد علم أنه يخدمه يومين في كل جمعة أنها
ليست بصدقة إنما هي المتصدق فاقية على هذا القول على الرد ما لم يجزها ويغضها بترك الشرط .
وقول الثاني أن الوهاب غير بين أن يسترد هبته أو يترك الشرط وورثته بعده ما لم ينقض أمره
بموت الموهوب فيكون ميراثه فاقية والصدقة على هذا القول على الإجازة ما لم يرد الوهاب
أو ورثته بعده في ثبوتها بانقضاء أمدا للشرط وهو موت الموهوب له الذي حصر عليه الحبة والبيع
طول حياته وهو قول أصح بعد هذا من جماعة : والقول الثالث أن الشرط باطل والحقبة جائزة
وهذا القول يأتي على ما في المدونة في الذي حبس الدار على ولده وشرط أن ما احتاجت إليه من
ميراثها عليهم أن الدار تكون حبسا ولا يلزمهم ما شرط عليهم وتكون ميراثها من غناها وقد قال
ابن المراز إن ذلك إذا حبس الحبس وفات ميراث الحبس . وأما قيل ذلك فريد إلا أن يسلط الشيء
حبسه شرطه وتأويله بعدل في الغنم صحيح في المعنى إلا إذا جعل للحبس حدا في شرطه وجب
أن يترك وورثته ميراثه فيه . والقول الرابع أن الشرط عامل والحبة مائية فتكون الصدقة بيد
المتصدق عليه بمنزلة الحبس لا يبيع ولا يجب حتى يموت فإذا مات ورثته على سبيل الميراث وهو
قول عيسى بن دينار في هذه الرواية وقول مطرف في الواضحة وهو أظهر الأقوال وأولها بالاصواب
لأن الرجل له أن يفعل في ماله ما يشاء إنشاء بطله للموهوب له أبدا أو للمتصدق عليه من الآن وإن
شاء أعطاه ما لمع طول حياته وجعل الميراث بعد موته له يقضى منه دينه وورثته على ما له

في ذلك

التي تكون علامة يستدل بها قال ابن حبيب في الواضحة قال في مطرف وابن (٣٧١) المجنون في القواطر والرفاق

تبرأ بها من القري والمذنبين
فوقع بينهم نكاح عند
حكم كثر ربة والمدينة التي
حاربا بها أو غيرها فإن
مالها وجميع أصحابها
أجازوا شهادة من شهد
منهم لبعض على بعض
من جمعة ذلك السفر وجرته
تلك المرافعة وإن لم يعرف
بعدها ولا نسخة إلا على
التوسم لهم بالحربة والعدالة
وذلك فها وقع بينهم من
المعادلات في ذلك السفر
خصة من الأخلاف
والأكرية والبيع
والأشربة كما توافم أهل
بلد واحد أو من أهل
بلدان حتى كان الشهود
عليه والشهود من أهل
القربة أو المدينة التي
اختصه فيها ومعرفة
من غيرها إذا كان ممن
جمعة إياهم ذلك السفر
وكذلك يجوز شهادة
بعضهم بعض على كريب
في كل إمامارة وفيه
وعليه في ذلك السفر فلا
وإنما أجازت شهادة التوسم
على وجه الاعتذار من
ما أجازت شهادة النساء
وحدثن بها فلا يحضره
الرجال ومثل ما أجازت
شهادة الصبيان بينهم في
الجرعات فلا يجوز

قلت من تعرض أن يستعمل الانتفاع بما ربه ويرى أثر هبته عليه : والقول الخامس قول
سمون يكون ذلك حبسا للموهوب له أو للمتصدق عليه بما شرط من أن لا يبيع ولا يجب فإذا
مات المتصدق عليه على هذا القول رجع ذلك مرجع الأحياء على الخلاف فيه وقول سمون
هذا معارض لقوله في تزويله في الذي يتصدق على رجل بعد علم أن لا يبيعه ولا يجب منه ومنه
الأقوال كلها تدل على أنه لا يجوز سمون هذا أه قتل بشئ أو بغيره ممن قال ليست هذه
إذ باعه بشئ أو بغيره ممن قال لا يجوز سمون هذا أه قتل بشئ أو بغيره ممن قال ليست هذه
وهو ظاهر وكذلك مسألة نوازل سمون أعني من وهب لرجل حبة أو تصدق عليه على أن
لا يبيعه ولا يجب منه قوله بهما السنة يصح فيه ما شاء تجرى فيها الأقوال الأربعة ولا تجرى فيها
قول سمون إنها حبس ومثل مسألة يرسم الكراء والأفضية من صنع أصغر فيمن يتصدق على
رجل بعد ما شرط عليه أن يخدمه يومين في كل جمعة قال ابن القائم فيها ليست بصدقة قال ابن
رشد إن غارأي أن الشرط يفسد الصدقة لأنه لما شرط من خدمته يومين كل جمعة فقد حصر عليه
التصرف في صدقة السفرها والوطء فإن كانت أمدا لتفوت فصار كمن يتصدق بصدقة وشرط
على المتصدق عليه أن لا يبيع ولا يهب : ألا ترى أنه إذا كان الحبس لا يبيع ولا يهب جاز فيه هذا
الشرط على ما في صنع ابن زيد وأجاز ابن كنانة هذا الشرط في الحبس والصدقة وقال إنه لا يفسد
الصدقة بل يشهد : والمخى عندي فيها ذهب إليه أنه إذا شريكا معه في ربة العبد بما استنى
لنفسه من خدمته ولذلك أجازوه في الصدقة والحبس أه فأشار إلى أنها كالمسألة الأولى تجرى فيها
الأربعة : قلت وأظهر الأقوال الجارية على هذه البنية صحة ذب الصدقة وبطلان
الشرط لأنه شرط خلاف مقتضى العقد ما لم يمتنع من التجديد : ألا ترى أنه لا يجوز له وطء امرأة ظاهر
بطلان الشرط وقال في كتاب الحبة من المدونة ومن وهب لرجل حبة على أن لا يبيع ولا يجب لم
يجز إلا أن يكون سببا أو صغيرا في شرط ذلك أو فجزا من شرط ذلك عليه بعد زوال الولاية
لم يجز كان ولد الوهاب أو أجنبيا أه فكل على الحكم ابتداء ولم يبين الحكم بعد الوقوع قال
أبو الحسن الصائغ انظر بماذا يفر الكتاب والأقرب أن يكون من مافي العتية أنه يغير الوهاب
فإن بطلها والإلتفات أه والقول الذي اختاره ابن رشد اختاره اللخمي أيضا ووجهه بما وجهه
به ابن رشد ولا شك أن له رجعا من النظر ظاهرا لكن أظهر عندى بطلان الشرط وصحة
العقد كما تقدم والله أعلم :

(تبيين) قال المذلل قوله في المدونة في المسألة السابقة إلا أن يكون سببا أو صغيرا قال أبو عمران

انظر ما معناه والنفية والصغير لا يجوز بيعهما ولا جنتهما بشرط أم لا قال قال أبو عمران له

أراد أن لا يبيع عليه إذا استأجر إلى التفتة لأن لوليه بيع عرضه للتفتة بشرط أن لا يبيع ويبيع

غيره ما إن وجد ذلك فاقبض الحبة جائزة وهي كالحبس الممن ومن وهب حبة لسيه أو بغير

وشرط أن تكون يده مظالة عليه وأنه لا ينظر لوصيه بها فقد ذلك الشرط أه قلت في هذا نظر

لأنه شرط لا يجوز لأن إضاعة المال لا يجوز وإضلاق اليد للغير على المال إضاعة له فقامله :

والدواب بطلان الشرط والله أعلم :

(فرع) قال ابن القائم في رسم الجواب من صنع عيسى من الكتاب المذكور فيمن يتصدق

بجاربه على رجل على أن يتخذها ماله لا يملك له وطؤها على الشرط وإن وطأها فهي له حملت

أول حمل ولا يبيع عليه قال ابن رشد يعني لا يجوز له وطؤها حتى يوفى المتصدق إما أنسلط

شهادة التوسم في كل حق كان ابنا في دعواهم قبل سفرهم بالإلمعة وبالعائلة فان حكم على الكري بما شهدوا به عليه

في بقية ما عنيه فلا ولا
 تجوز في العتار وشبهه
 شهادة الخمر والبن
 ذلك في ذمته فإن حدث
 لعمال أخذته وإن يبيع
 عتاره بسبب غرامها فما
 عليه يدينهم سواء
 فدلس لهم دخل المشهود
 له معهم في ذلك بيقية
 حقه لأنه يبيع بغير سببه
 قال ابن الجاشنوب ولا
 يمكن المشهود عليه من
 تجريح هؤلاء الشهود
 لأنهم إنما أجزوا على
 الترمذ فليس فيهم جرحه
 إلا أن يبرهن خلافه
 فيقيم حكمه كما يشاءونهم
 بغير خط يد أو جلد
 في ظاهر فليثبت في ترمذه
 فإن ظهر له أنه تارك
 الزينة ولا أمانة لهم قول
 ولوشهد شاهد وامرأة
 أو غير عدول ترمذ فيهم
 أن هؤلاء الذين قبارا
 بالتورم كانوا عبيدا أو
 مسخوطين فإن كان قبل
 الحكم ثبت في ذلك وإن
 كان بعد الحكم بهم فلا
 يرد شيء من ذلك لأن
 يشهد عدلان إنما كانا
 عبيدين أو مسخوطين
 قال ولا يثبت بعضهم على
 بعض في سرقة ولا زنا
 ولا غضب ولا نكاح ولا
 مشاعة وإنما أجزيت
 في المال في السفر الضرورة
 قال ابن القيس في أحكام القرآن وحكي ابن حبيب ذلك يعني شهادة

شرطه أو استرد الجارية فإن مات قبل أن يباع فخرج على القولين : أحدا
 أن روثه يتزاول منزله في ذلك فيخبرون في إسقاط الشرط أو رد الجارية لم تفت بالروء
 من مذنب ابن القاسم وعندنا أصح إنما تفت بالرجل : والآخر أن البعثة تظلم إذا مات
 قبل أن تفت الجارية بوطء أو حمل على اختلاف قول ابن القاسم وأصح فالصدقة على القول
 الأول على الإجازة حتى ترد وعلى القول الثاني على الرد حتى تجاز ويخرج في المسألة قول
 ثالث وهو أن تجوز الصدقة وبطل الشرط على مسألة الحبس يعني بشرط الترمذ على الحبس
 عليهم اه ونقل الحكي قول ابن القاسم وأصح ثم قال ولو أضافها المعطى يمتن أو تدبير أو بيع
 أزمه قيمتها لأنها فانت من غير ما أعطيت له اه . قال ومن تصدق على ولده الكبير بصدقة على
 أنه لا يرث منه شيئا فالصدقة باطلة إن كانا بشرط أصل الصدقة وإن كان بعد الصدقة وإن قرب
 الصدقة على صغير فقال أصح هي بمنزلة الصدقة على الكبير واختاره ابن حبيب . وقال ابن
 الجاشنوب الصدقة ضحية والشرط باطل على ما لم يعط طرف وابن الجاشنوب وأصح : واختلف إذا قربت
 كان الشرط مع الصدقة أو في فروها في التبرمين فالصدقة باطلة وإن تباعد ذلك فالصدقة ماضية
 والشرط باطل وهذا أنسب الأقوال وبالله التوفيق قلت . أما بطلان الصدقة إذا كان الشرط
 في أصل عقد ما فظاهر لأنها معارضة بمحرلة فتأمل والله أعلم :
 (فرع) قال البخاري : إن قال إن مات أنت رجعت العبد إلي وإن مات أنا قبل كان ذلك فإنه
 يرضى على ما شرط وكانت العتية قد تضمنت عري ووصية فإن مات المعطى قبل ردت إلى المعطى
 لأنها عري وإن مات المعطى قبل كانت في قلته . قال ابن القاسم في العتية وسواء جيزت العتية
 أو لم تجز لأن الوصايا وسائر ما يخرج من الثالث لا تحتاج إلى حوز . قال أصح : وليس اه أن
 يتوعدا عن حالها يريد أنه أوجب الوصية كالدير ١ وإن قال أحبك العبد عن إن مات أنا
 قبل رجعت العبد إلي وإن مات قبل قبل كان لورثتك كان على ما شرط . وقال المغيرة في كتاب
 المتدين فيمن وهب أمة واشترط لنفسه كره ولد فانه فهو حلال جائز وقد يهب الرجل الحائط
 ويشترط تحرقه يريد اشتراط القرة السنة والسنتين ولا يجوز فيها كبر ويجوز في الولد وإن طالت
 السنون لأن المقصود منها المنافع والخدمة وهي للموهر له . والولد تبع ليس بمعتق وقد
 يكون أو لا يكون اه والله أعلم :

ما نقله

ما نقله ابن فروج في تهرته في الباب الرابع من القسم الأول عن الطرطوشي أن العبد باطل
 والشرط باطل سواء قرب الشرط عقد الولاية أو تقدم ثم وقع العقد . قال وقال أهل العراق
 تصدع الولاية بطل بشرط . دللنا أن هذا الشرط منافق للتضييق العقد لأن العقد تنقضي أن
 يحكم بأشئ في ما هو الحق عنده وهذا الشرط قد حصر عليه فافطر ذلك .
 (تنبيه) قال ابن فروج وكلام الشيخ أبو بكر الطرطوشي في القاضي المجتهد ولم يتعرض
 للقاضي المقلد في زماننا وسبب الكلام على ذلك اه . قلت لأن الشرط الذي عنده منافق للتضييق

العقد بصريح في حق المقلد من مقتضيات العقد والله أعلم .
 (فرع) قال في المدونة في كتاب العتق الثاني من قال لعبد أنت حر الساعة مثلا وعليك مائة
 دينار إلى أجل كذا قال مالك وأصحابه وبيع الساعة وبيع المائة حب أم كره . وقال ابن
 القاسم حوز حر أو يبيع بشئ . وقاله ابن أبي حبيب . وقال في التواد ومن كتاب ابن المراز
 ومن قال لعبد أنت حر وعليك ألف درهم لم يرض العبد فذلك عليه وإن كره . قاله مالك
 وابن القاسم وأصحابه وابن وهب وعبد الملك وأصحابهم . قال ابن القاسم وذكر عن ابن
 المذنب أنه حر لا شيء عليه وهو أحب إلى ابن القاسم قال أصح بجذله أصلا وليس بشيء
 ولم يخالف فيه قول مالك وأصحابه وأهل المدينة . وقاله ابن شهاب فإنه باع من نفسه وكراره
 فذلك لازم كما يروجه كرهه ويترجمه كرهها كالعبد وكذا إن يترجمه ذلك من غير حرية فلم يرد
 الحرية إلا أخيرا اه قال ابن يونس ووجه قول ابن تميم أنه لا يكون حر مائة : إن هذا من باب الاستعانة
 كما لو أعتق على أن يخدمه بعد العتق سنة أو حر لا شيء عليه اه وقال في كتاب المكاتب من
 المدونة وإن كرهه على خدمة شهر جار عتقك أو على سنة حتى يخدم شهرا . وقال ابن القاسم
 إن عجل عنه على خدمة شهر بعد العتق فالخدمة باطلة وهو حر وإن أعتقه بعد الخدمة أزمته العبد
 الخدمة مالك وكل خدمه بشرطها السيد بعد أداء الكتابة فهي باطلة وإن شرط في الكتابة فأدى
 بعد قبل تخدمها سقطت اه وقال أبو الحسن الصغير قوله جازع أشبه وكذا يجوز عتق
 أراه القاسم ويسأله عما أراد هل تعجيل العتق أم لا قال ابن يونس قال ابن القاسم يسأله هل
 أراد تعجيل العتق أو تأخيره بعد الخدمة وأصح يرى أن العتق مؤخر بعد الخدمة كما هو مؤخر
 بعد أداء الكتابة إلا أن بشرط تعجيل العتق قبل الخدمة فلا يجوز عتقه بعتق مكاتبه وسقطت
 الخدمة ثم قال وكل خدمة بشرطها السيد بمادة الكتابة فباطل الشيء لأن ما يبعثه بعد الخدمة
 من غيا القوي فهو كمن أعتق بعض عبده فيستمر عليه . قوله فأدى العتق قبل تخدمها سقطت قال ابن
 المراز كل ما بشرط السيد في الكتابة من خدمة بدن أو عمل مدة فأدى الكتابة يوثق ذلك العمل
 أو بعضه فانه ساقط ولا يؤدي لذلك عوضا لأن خدمة بدنه بيقية من رقة فإذا دخلت الحرية
 رقبته سقط كل رقب منته وكذا من بطل عتق عبد لم يجز أن يعجل عليه خدمة بشرطها لأن
 خدمته بيقية من رقة فلما كان من أعتق بعض عبده يستكمل عليه بيقية حتى لا يفي شيء من
 الرقب فلهذا كل خدمة قديمة على كل مكاتب بطل سببه متفق فهي ساقطة لا لذلك بيقية من رقة اه
 وفي نوازل سمعت من كتاب الولاء . فمن أعتق أم أو شرط عليها إرضاع صبي أمهارة والشرط
 ساقط لأنه لا يجوز أن يعتق عبدا وبشرط عليه خدمته ولكن بعتقها وبشرط عليها دنانير ثم
 يسأرها فإذا انقضت إجارتها قاضها . قال ابن رشد وهذا كمال إن لا يجوز للرجل أن يعتق
 عبده وبشرط عليه خدمة بعد العتق قاله في المدونة وغيره اه ويجوز أن يعتقه وبشرط عليه

من مذهبنا أن الشهادة ليست بشرط في صحة العقد . روي أشهب عن مالك أنه شرط قال أبو إبراهيم الحنفي الطر وعاب الترهيب فتم بسنة
 ما نقله

ما نقله

دون أن تعرف عدلهم
 انهي ويمكن الجمع
 بينهما أن الذي رآه ابن
 القاسم في الغريب حيث
 لا يكون ضرورة مثل
 شهادتهم في الحضر ،
 والله أعلم .

(الباب السابع
 والثلثون : في القضاء
 يشهد دأباد والشهادات
 التي يصحح فيها بعضا)
 قال القاضي منذر بن سعيد
 في غريب المدونة الأبداد
 بدالين . وهما من وهم
 المتفرون واحدهم بد
 مثل مد من اليد وهو
 مأخوذ من قولهم بد
 المشعل باليد لأن الشهود
 شهودا في ذلك متفرقين
 واحد هاهنا وآخر في
 موضع آخر وواحد يرم
 وواحد خدنا وواحد على
 معنى وواحد على معنى
 آخر :

(فرع) وفي الترهيب
 قال يحيى بن سعيد يجوز
 شهادة الأبداد في الشك
 والعق . قال القاضي
 عياض وهو أن لا يتمتع
 الشهود على إظهار الولي
 والتاكيحين ، بل إنما
 عقد والفرق أو أن كل
 واحد لصاحبه شهيد من
 لقيت هكذا فسر في
 الغنصر وهما الشهود

ما نقله

حلفان تخيف قد كانوا أسرا وجن من المسلمين وكان النبي يجر به وهو محبوس فيقول يا محمد بن أبي سلمة قال لو كنت قلت ذلك
وأنت تعلمه لم أكن أفصح ففداوا البرجلين من المسلمين وكان ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما أجلى يهود بني النضير من المدينة
على أن هم ما حدثت الإبل من (١٣٦) أمواهم غير الخنفة والسلاح كان لأبي حنيفة مريض به هناك ثور أقرأه

وإما فعل ذلك بكائنات لأن الكثر كان عنده وصاحب الكثر كان من بني قريظة فزّل معهم في غزوة الأحزاب وحده القف
 ذكره ابن هشام وغيره من أصحاب السيرة من ذلك أنما وقعت قضية الافك وتكلم الناس بها انتشار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على بن أبي طالب وزيد بن حارثة رضي الله عنهما فقال زيد أفك (١٣٧) يارسول الله لا تعلم إلا بخروجه

(١٨ - فتح العلى - ثان) الضحاك بن خافضة من ظهر البيت فأسكرته ورجله واقحم أصحابه فأفترقوا من ذلك ما روى في جامع الخلاص أنه حبس رجلا في تهمة دم يروما وليلة وفى سنن أبي داود أنه حبس في تهمة وفى رواية أنه حبس رجلا لتهمة ساعة من نهار وفى المتق اللباجي في باب انقطع في السرقة أنه حلى الله عليه وسلم حبس رجلا أهمله المروقي

المدعى إذا اكتشف لاحكام انه مبط في دعواه فإنه يؤيده وأقل ذلك الحسب ليندفع بذلك أهل الباطل والعدو عن ذلك فإن في شهادة السماع في الأحكام والمذهب من بلع بوجه نكلا شديدا وتشتل عليه بواحدة بينة وكذا إذا اتفق أحد الخصمين صاحبه نكلا وأدب وإن (١٤٤)

أحد بما لم يكن ولم يأت دليل على غير ذلك في القرض الأول وسوكت والثاني يبرح صاحب الثلث على من الثلثين بأجرة السدس عند تساويهما في العمل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم . وفي مسائل سيدى على الأجهورى ما نصه وسئل عن رجلين اشتركا في بقرة لأحدهما ورعياها للآخر واقفا على أن صاحب الربع يموتها دائما وكذا يحصل فيها لبن يأخذ نصفه في غير ملكه منها وفي نظير ما ينفقه عليها وللشريك الآخر نصف اللبن ولا نفقة عليه فهل ذلك ثم لا وما الحكم في ذلك إذا حصل ما ذكر وإذا سكن رجل في دار مدة وله شركاء أعرضوا عنه مدة ولم يؤجروها له ولا سألوه في الخروج منها فهل لهم مطالبة عليه بأجرة المدة الماضية أم لا وإذا كان رجلا شريكين في قجمل أو بقرة وصار أحدهما يموت ذلك مدة من الزمان بغير إذن شريكه فهل له الرجوع على شريكه ما أنفق على حصته والحال أنه لم يأذن له في النفقة في هذه البقرة أو هذا الجمل أم لا شيء له وإذا قل له الرجوع فهل القول قوله فيما أنفق أم يقول قول شريكه فأجاب الأجهورى جعل نصف اللبن لصاحب الربع في نظير نفقته وفي ملكه وإن فرق وزلرجع صاحب الثلاثة الأرباع على صاحب الربع بعوض ربع لبنه ويرجع صاحب الربع عليه بما أنفق زائدا عن حصته لأن النفقة على الشريك على قدر حصصهم والغلة كذلك وللشركاء في الدار مطالبة الشريك بأجرة المدة الماضية حيث لم يتم قبضة على مساحتهم له وذلك وللشريك أن يرجع على شريكه بما جنى عليه من النفقة على البقرة وأجروها حيث لم يتم قبضة على ثمره بذلك والقول قوله في قدر النفقة فيما يشيه بينهما والله سبحانه وتعالى أعلم . (ماقولكم) في شخص اشتركا في بئمة واشترط أن تكون تحت يد أحدهما ولا لكافة لما أصلا أو إذا كان عام كذا شيء معين ولا تعيين لحد زمن كنفتهما فهل يعمل بهذا لشرط إذا وقع بعد عقد الشركة أفيقوا الجواب .

وأجاب عنه شيخ مشايخي خاتمة الخفقين أبو محمد الأمير بما نصه : الحمد لله غنهما من عمل ولين وما ينشأ منه إن كانت بينهما حسب الأضياع فلا بأس بهذا الشرط لأنه تبرع محض ولو التزم الكلفة الرجوع عنها في المستقبل لأن ذلك بالنظر المستقبل عدلا لا يترتب له الزم له به . وفي من وإن كان (١) من المالك الكلفة نخس بالة فهو شرط فاسد للجهالة في العاونة والكلفة عليهما والغلة بينهما على حسب نصيب ثلث والله تعالى أعلم .

(ماقولكم) في رجلين مشتركين في ضاحونة فغلب أحدهما على الآخر ووضع يده عليها وصار يستغنيا ويمنع شريكه من منافعها فها عن غير نحو سنين فهل للشريك المتدبرع من الاستغلال مطالبة الشريك المستغل بما غنصه من الغلة الماضية حيث استزى عليها بغيره جده شرعى أفيقوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لشرك المكنوع من الغلة الرجوع على شريكه المستغل بما غنصه من غلة السنن الماضية في الصورة المذكورة والله أعلم . وفي نوازل الأجهورى سأل شيخنا الزرقاني عن رجلين بينهما دار حنون أو منزل فسكن أحدهما بالصلح وقادما حنون رجلا من صالحى حيرانه (١) قوله وما مضى ثم وإن كان كذلك بالأصل بالذمة وأملته ثم بالذمة المتداية ولجبر .

من بين يديه وقال استبرأ على نفسك ولا تلعن على شركاءه ولا بد من هذا كراهة في الوسائط وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودوا القضاء بين ذوى الأرحام حتى يفضحوا إن فصل القضاء ورث الضعفاء وأما كونه يفسخ في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد والنكاذب فعدله أنه يؤيدهما على ذلك وأما

كونه يسمع شهادات المتدبرع من القاضي يسمعها أيضا في مواطن عديدة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة التورم وباب القضاء بشهادة غير العدل . وأما كونه يخلط الشهود إذا ارباب يهدم فعدله فاض القضاء بشهادة الجارة بقر دابة حلفت شهودا في تركه بالله تعالى أنهما شهودا به لحن دروي عن ابن وضاح أنه (١٤٥) قال أرى لفساد الزمان أن

يتمددة دون الآخر فأراد الآخر إخراجهم السكن بقره . يمكن فادع على الجارية على الخرج أم لا . وأجاب الأمير على أن يسكن شريكه قدر ما يمكن وإذا كانت سكه المدة الماضية بغير إذن شريكه فله حصة أجرة التملك في المدة الماضية وأما بالنظر إلى المستقبل فإن رضى أحدهما أن يؤجر للآخر كلام ولا أكرى عليهما والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ماقولكم) في ثلاثة إخوة مشتركين في عتار وغيره ورثوه عن أبيهم وانفرد أحدهم بالتصرف فيما ذكر وزوج بأربع نسوة بغير إثنين في عصبته الآن واحدة ادعى أن لها طوقا وخزما صرفهما في الدار وكتب لها في نظير ذلك بعض الطين المشترك بينه وبين أخويه فهل لها الرجوع عليه بما تزوج به النسوة وما كسبه للزوج من الطين أفيقوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأخويه بحاسبتهم بما تزوج به بالنسوة من المال المشترك بينهم ما كسبه للزوج من الطين ولا يسرى عليهم إقراره بالطرق والخراج لما لا يملكه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ماقولكم) في أخوين اكتسبا مالا في حياة والدهما وعجز عن الكسب وحج أحدهما بعائلته من هذا المال في حياته والدهما وحج الآخر بعد موته بإذن أخيه ورضاء ما يملك من هذا المال ومات عن أولاد فأراد عنهم الحجاب في حياة والدهما الرجوع عليهم بما غنصه من الدراهم التي أنفقها أبوه في حجة فعله لأجباب لذلك أفيقوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجباب لذلك لغيره لأخيه بما غنصه مما أنفق في حجة حيث ثبت أنه ورضاء والبرع بالمجهول صحيح عندنا والله سبحانه وتعالى أعلم . (ماقولكم) في أربعة إخوة اكتسبوا مالا في حياة أبيهم وكل على حدة ثم بعد مدة أراد أبوه جمعهم فخطأوا أموالهم وفيهم واحد عاجز لا يكتب وكبيراً وثيقة بأن المال بينهم على السوية وأن من أراد العزلة لا شيء له فهل إذا أراد أحدهما العزلة لا شيء له عملا بالشرط أوله ماله ويلقى الشرط أفيقوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إذا أراد أحدهم العزلة فله ما حصته من الربح إن كان ثمة إن كانت الأموال التي خطأها مسوية فذلك وإلا تخاسبوا فزله زيادة عمل ربح أجرتها ومن أخذا قل من حصته من الربح ربح إياها والشرط المذكور باطل فسد الشركة وموجب لفسخها لو اطلع عليها قبل العمل بما كتب في الوثيقة من المسوية في المال إن لم تكن الأموال مسوية في الواقع قال الخريفي في شرح قول المختصر ونفسد بشرط تفاوت ولكل أجر عمله يعني أن الشركة تنفسد إذا تم بشرط تفاوت في الربح كما لو أخرج أحدهما عشرين مثلاً والآخر عشرة وشرطا التساوي في الربح والعاد فإن وقع ذلك وغر عليه قبل العمل فإن عقد الشركة يفسخ وبعد العمل ينقسم الربح على قدر المالين فيرجع صاحب العشرين بأصل الربح وهو سدسه ويترفع من صاحب العشرة إن كان قبضه ليكلاً لثلاثة ويرجع صاحب

شيتا من ذلك فينفذ وليس ذلك للقضاء . الثالث تعجل حبس التورم للإستبراء أموال الكسب ومدة شهر أو حسب ما يراه خلاف القضاء . الرابع يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهوم ضرب زير لأضرب حد ليدقق فإذا أثر وهو مقربوب اعتبر حده فإن ضرب ليقرب لم يعتبر إقراره تحت القرب أو ليدقق الدعوى فتقوى أو لا يكون

(١٩ - فتح اللى - ثان) شيتا من ذلك فينفذ وليس ذلك للقضاء . الثالث تعجل حبس التورم للإستبراء أموال الكسب ومدة شهر أو حسب ما يراه خلاف القضاء . الرابع يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهوم ضرب زير لأضرب حد ليدقق فإذا أثر وهو مقربوب اعتبر حده فإن ضرب ليقرب لم يعتبر إقراره تحت القرب أو ليدقق الدعوى فتقوى أو لا يكون

إنما يكون مدنيون أسياهماء وتحققوا فيعلم ذلك القاضي وموضع ولاية التولي المنع من التصاد في الأرض وقع أهل الشر
واعدون ودلت لايم إلا بالعبودية وهم بين المدعويين بالإجرام خلاف ولاية الحكم فإن موضوعها يتضمن الحقوقي ولايتها
فكل أول أمر يفعل ماليه فوض (١٥٨) انتهى من كلام ابن قيم الجزيرة الخليل وهذا الذي نقله عن الشافعية هو
كلامه

التوبة من أحد نصيبه من مير ترص الزواجة قبل وفاء الدين وصرحه على ترص الزواجة وتبر
ثبت أن الدين بسبب أرض الزواجة والله سبحانه وتعالى أعلم وصل الله على سيدنا محمد وآله
وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
مسائل الحرج

(ماقولكم) في صغر لوالده له ولا وصي وله عتار ووكل رجلا صالحا عادلا من جماعة
المسلمين قايه لأجل معاشه فهل إذا رشد الصبي لا كلام له أم كيف الحال ؟ أفيدوا الجواب
فأجبت بمناصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إذا رشد الصبي فله
النظر في إضفاء هذا البيع ورد إن كان العتار عظيم القيمة بالنسبة لما في الصغير ورد بالنظر في المشتري
إن أنفق ثمنه لا بد له منه ولا فلاحه عليه منه ويذهب المشتري إليه بثمنه لتد به في قبض البيع
ولا ولا عبدة يتبرك الصبي ورضاه ولا يجوز لأحد أن يبيع على صبي إلا الأب أو وصي أو حاكم إن شهد عليه
وإن كان العتار قارفة القيمة بالنسبة لوالده فلا يبيع ولزم فلا كلام له قال الأبري عن مالك ومن هلك
وترك بين وقهم صغير لم يول عليه فيأخذ الكبار في دين على أبيهم من ماله ثم باع الصبي فأنكر
الدين ولم يثبت فإن الصغير يأخذ ما بيع عليه لأنه لو ملكه يبيع المشتري الكبار بالنظر لتعليمهم
في قبض البيع لهم إذ لا يجوز لأحد أن يبيع على صغير إلا الأب أو وصي أو حاكم إن شهد عليه
برضاه يوم البيع فلا شيء عليه لأن رضا ليس رضا وشفه قال ابن تيمية إن يسلون وذكر قبله
مناصه فإن باع الحاضن مائة كثر ما ذكر يعني عشرين دينار أو ما جاز به العمل أو لغرض حاجة
فبيع لم ينفذ وفي مؤلف ابن إيايه كل من باع على يده من أخ أو ولي غير وصي من غير نفقة
وكسوة فلا يجوز عليه وهو بالخيار بين أن يأخذ ما بيع عليه أو قبله يوم البيع أو الثمن الذي
وقع به البيع فأت أو يثبت وكذلك إن طلبت به بالثمن فضلا وأبنت له كذلك فالبيع غير في ذلك
إلا أن يجد سلعة فيأخذها إن شاء وإن كان ما يكال أو يوزن رد المثل انتهى ونقل المدي أول
باب التبرك أن تركيل الصبي ونحوه غير باطل اتفاقا فإن قلت ليست هذه النصوص في مثل التازلة
قلت نعم لأن يؤخذ منها الحكم الذي ذكرته فما ألا ترى قولنا مشروطي الشغل على لا يجوز
لأحد أن يبيع على صغير إلا الأب أو وصي أو حاكم إن شهد عليه فإنه لو كان مالا لرد له فلهذا البيع
على أن نواز الزل الرزق له أو نصف في نحو التازلة ونقصه قال في نواز أصيب في الكبريت يبيع بعض رخصه
ونقصه على نفسها أو ينفقه بعض أقاربها إن كان مثل العتار الصالح ود البيع وإن حسب الثمن فما لا بد
من حسب ذلك المشتري فقلت على إحدى روايتي أن القاصر في ذلك وإن كان مالا لرد له فلهذا البيع
ابن العتار قيمة العشرين درهما فلو نها أو فرقها يبيع مثل بيع الحاضن إن أخذت عن بعض
الفتن عشرة دنانير ونحوها من اتافه انتهى فحصة من حمل بيع الكبريت ونحوها أو بعض أقاربها
بنفقة كبيع الحاضن الذي جرى فيه العمل في البسبر والرد في الكبريت في شخصه وغيره ونحو
الحجوع على أن الكافل تصرف بسبره وأظهر للبدن له فيختلف انتهى ونسب حادثة وتعال أهل

والضرب فليس له الحكم فيها كبرها من الحكومات
القديم الثالث أن يكون المذموم مجهول الحال والوالي لا يعرفه ببر ولا يجوز إذا ادعى عليه تهمة فلهذا نجيب حتى يكتشف
حاله إذا حكمه عند عداة علماء الإيمان والمخصوص عند أكثر الأمة أنه يحبه القاضي والوالي وهو مخصوص بالملك وأصحابه

(مسألة) قال ابن حبيب سألت مطرفا عن رجل سرق متاعه فأنه به رجلا من جيرانه أو رجلا غريبا لا يعرف حاله أترى الإمام
يدينه حتى يسأله ويدين حاله قال نعم أترى ذلك على الإمام أو أي أن لا يظلم أحدا لأن البيع صل الله عليه وسلم حبيب
رجلا أتهمه المروقي منه بسرة وقد صحبه في السفر قال ابن حبيب وقد قاله (١٥٩) ابن الماجشون وأصعب وابن

داود الكوفي فربما لا أترى له ولا يجرى به الإمام ولا الولي في حركه معه ذلك مدة قبل
بلوغهم وبعد وترتبت عليهم غرامات فدفعوها من ذلك والآن أرادوا الانفصال عن أبيهم
ومناصته في الأموال والأطيان فهل يجابون لذلك ؟ وإذا قلتم لا فيلزم بأبهم أن يدينهم ما عليهم
من الغرامة أولا أفيدوا الجواب :

فأجبت بمناصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله : نعم لا يجابون لقامته
أبيهم في أمواله وأطيانه بل جميع أمواله وأطيانه له وحده ثم ينظر لأداة أهل بلدهم فإن كانت
جارية بالمساعة بين الرجل ومن يكتسب معه من أولاده في التكتسب والنفقة حمل الجيب
على التبرع فهو متبرع بما أنفق عليهم وما غرمه عنهم وهم مبرعون بعمالهم فلا يرجع عليهم
بشيء مما أنفق عليهم ولا ما غرمه عنهم ولا يرجعون عليه بشيء من أجر عملهم وإن كانت جارية
بالمساعة والحسبة فيما ذكر أصحابهم بما أنفق عليهم وما غرمه عنهم بعد بلوغهم وقد رتبهم على
التكسب وحاسبوا وأجر عملهم ينظر أهل المعرفة فإن تساوى فلا يرجع له عليهم ولا لهم عليه وإن زاد
أحد مخرج من له الزيادة بما كان كما أتى بذلك شيخ مشايخي خاتمة تحقن أبو محمد الأعمى وقد
سأل عن الرجل يشتكب مع بعض أولاده ثم يموت الرجل هل يخص بالتكسب بشيء من التركة
ونصف الجواب إعادة محكمة في ذلك فإن كان العرف في ذلك مبنيا على المسافة بين الرجل ومن
يكتسب معه فهو من ناحية التبرع في معاونة الأب فلا يخص بعد من الأب بشيء ولا يحاسب
بشخص تكسبه ينظر أهل المعرفة انتهى وله أيضا رضى الله تعالى عنه مناصه من تكسبه بعد
أولاده وإنما للأب فله المال وإن لم يتبرع الأولاد بالمال فليس لهم أجر عملهم وتكسبهم ينتفعهم
إن كانت ه وأما الغرامة فما كان مكتوبا بأبهم الأب في الدين أو فليس له أن يعمل منه
شيئا على الأولاد وما كان باسم أحد الأولاد فليس له أن يجعل شيئا منه على غيره وينبغي أن يثبت
أن يدعوه بالصلح ويذكر للأب أنه لا غنى له عن معين فأولاد أولى من غيره ولأولادهم لا بد أن
يعرفوا أنه لأب أو ولي أو مودد للشفقة عليهم وبأمرهم بطاوعته وبأمر الجميع بطرح كلام الدعوة
فإنه كثيران السفينة إن وسقت أكثر ورثت وإن خلت أكثر من خديها ورثت وإن غرقت
نظت للبر أو سفينة أخرى والله أعلم . قال الشيخ السدي رحمه الله في الحجة في رخصته المدعى
ماحصله لو عمل أو لا دخل في ماله معه أو وحده ونشأن عملهم غلة كانت الغلة للأب وللأب ليس للأولاد
لأجرة عملهم يدفعه لهم بعد محاسبته ينتفعهم وزواجهم إن كان زوجهم وأنما نفقت أجرة ذلك
رجع عليهم بالبال إن لم يكن تبرع لهم بما ذكر من النفقة والزواج وهذا إن لم يكن الأولاد
يبنوا لأبيهم أولا إن ما حصل من الغلة ثم أو بينهم وإلا عمل ما دخلوا عليه اه

(ماقولكم) في رجل خلف ثلاثة أولاد وزوجهم وخلف كل واحد ولدا فأت أحد الأولاد
عن ابنه وزوجته وأبى فهل إذا أرادت الزوجة أخذ ميراثها والحال أن زوجها ليس له مال
بشخص به متميز عن مال أبيه لا يكون لها عند أبيه شيء أم وكيف الحال أفيدوا الجواب :
فأجبت بمناصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله : نعم لا شيء لها
أو أحتاجها جيل بين الغاصب وبين ذلك كه ووقف ذلك للمدعي فيه وقبل للمدعي عليه أبرز القام داره فما عينه الغاصب من
ذلك وحلف عليه أخذه الشهود له وإن أبي من البين حلف الشهود له على أن يقطعه ويجوز من ذلك وما يأخذ وإن أبي
أن يبرز شيئا للدفع وبسته أخذت الدار من يده حتى يقر بشيء ويحلف عليه وقاله مطرف وروى يحيى عن ابن القدر

أو أحتاجها جيل بين الغاصب وبين ذلك كه ووقف ذلك للمدعي فيه وقبل للمدعي عليه أبرز القام داره فما عينه الغاصب من
ذلك وحلف عليه أخذه الشهود له وإن أبي من البين حلف الشهود له على أن يقطعه ويجوز من ذلك وما يأخذ وإن أبي
أن يبرز شيئا للدفع وبسته أخذت الدار من يده حتى يقر بشيء ويحلف عليه وقاله مطرف وروى يحيى عن ابن القدر

(ماقبلکم)

القدم الثالث أن يكون المنيح مجهول الحال والوالى لا يعرفه به ولا ينفجر إذا ادعى عليه هبة فهذا نجس حتى يتكشف حاله هذا حكمه عند عامة علماء الإسلام والمنصوص عنه أكثر الأئمة أنه يحبه القاضي والوالى وهو منصوص ثالث أصحها

أَوْ تَأْتِيهِمَا حِيلٌ بَيْنَ الْغَاصِبِ وَبَيْنَ ذَلِكَ وَوَقْتُ ذَلِكَ لِلْمُدْعَى فِيهِ وَقِيلَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ أَرَأَيْتَ الْقَامُ دَارُهُ فَإِنِ اعْتَبَرَ الْغَاصِبُ ذَلِكَ وَحَلَفَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ وَإِنْ أَمِنَ مِنَ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمَشْهُودُ لَهُ عَلَى أَنْ يَنْطَهَ وَيُخَوِّزَ مِنْ ذَلِكَ وَبِأَخْذِهِ وَإِنْ أَمِنَ الْغَاصِبُ أَنْ يَبْرُزَ شَيْئًا لِلْمُدْعَى وَمِنَ اخْتِذَ الدَّارَ مِنْ يَدِهِ حِينَ يَبْرُزُ. وَخَلَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «مُطَرِّفٌ وَرَوَى عَمِّي عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ

أَوْ تَأْتِيهِمَا حِيلٌ بَيْنَ الْغَاصِبِ وَبَيْنَ ذَلِكَ وَوَقْتُ ذَلِكَ لِلْمُدْعَى فِيهِ وَقِيلَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ أَرَأَيْتَ الْقَامُ دَارُهُ فَإِنِ اعْتَبَرَ الْغَاصِبُ ذَلِكَ وَحَلَفَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ وَإِنْ أَمِنَ مِنَ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمَشْهُودُ لَهُ عَلَى أَنْ يَنْطَهَ وَيُخَوِّزَ مِنْ ذَلِكَ وَبِأَخْذِهِ وَإِنْ أَمِنَ الْغَاصِبُ أَنْ يَبْرُزَ شَيْئًا لِلْمُدْعَى وَمِنَ اخْتِذَ الدَّارَ مِنْ يَدِهِ حِينَ يَبْرُزُ. وَخَلَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «مُطَرِّفٌ وَرَوَى عَمِّي عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ

يَكْفُ الشُّهُودَ عَلَيْهِ حِجَابٌ مَا شَهِدُوا فِيهِ أَنَّهُ غَضِبَ فَإِنْ حَازَ شَيْئًا لَهُ إِنْ حُفِّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلشُّهُودِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ حَازَ شَيْئًا لَافْتَرَاهُ لَا تَنْتَهِى الشُّهُودُ عَلَى عَشَائِدِ الشُّبُهَاتِ وَإِنْ حَازَ حُجْرًا وَهِيَ خَالِيَةٌ فَهُوَ مُظَاهِمٌ أَمَّا أَنْ يُخْبَأَ عَلَيْهِ قَالَ أَحَدُنَا سَعِيدٌ أَخَذَنِي وَقَدْ حَضَرْتُ الْقَتَا (١٦٠) بِذَلِكَ وَرَوَى أَصْبَغُ عَنْ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَسُدُّ عَلَى الْغَضَبِ وَبُخْسٍ وَيُقْبِسُ

عليه غار شفا حاتم
عليه وبينك لا تفرق
استجاب لي الإجابة عن
الحياز فأسر على الإبرك
فزوجته منه ولا فلا شيء
لها كما تقدم والله تعالى أعلم.

(ماقولكم) في تبرع الصحيح في زمن الرباه هل هو لازم أم لا ؟
 حلف اعم بعبس شيا
 برى ووقفندتم المشاة
 فأجيب بانه : الخدم تقوى الصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، تبرع الصحيح
 في زمن الرباه إذا ذهب ثلث الناس كتبرع المريض عند الرشد في فرد منه مائة أو في الثلث وعند
 أن يهدى قاضي الجماعة بئس لازم في الجميع كتبرع الصحيح في غير زمن الرباه ، قاله الأجهوري
 والله سبحانه وتعالى أعلم .

خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ
جَمِيعَهَا إِذْ حَاطَهَا بِكَوْكَبِهِ
حَتَّى قَرَّرَ لَهَا مَقَامَهَا

وقد قل مالك في غير
 فاجبت بانه: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله: إن كان العلم ابتغاء
 لنفسه كما هو اظاهر من بقائه تحت يده تعقب ابتغائه وان كان يملن المال على الاراد وإن
 كان لغيره لم يتعقب والقول في قدر انما يقع في شوبه حلف قائل الخمين وكره لوصي أيضا
 الشراء من الزكاة وتجب الاقبالي وقف على عمر في التسوق وقول والقول شقق أشبهه يميني
 قدر الثقة قال وما ينبغي انبه له أن علم الله ذكر معد في تمام العلم بلغة وشيخنا جميع فركة
 أبيه والواجب أن يسلمه خصاخصه موقوف تصغيره بعد تمت به إلى العلم وعورده بعد خصوص
 اذا كان عفيفا بعد العلم الا ان كان لا يعلم الا بالعلم وهو بالعلم وهو حلتدوا

بالعادة فيجب عليه حفظ نصيب كل واحد إلى بلوغه ورشده فينك الحجر عنه وبسمله له
والله سبحانه وتعالى اعلم:

أراد أحد الأولاد أن ينزل في معبته وحده وطلب أن يأخذ شيئاً مما تحت يده إليه من المواشي
فها لإعجاب لذلك أفندوا الجواب :

فأجبت ناضحة: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لأجواب لذلك فإن
كان أصل المثل للأب فأما ولناؤه للأب ثم إن كانت عادية بلدهم تبرع الأولاد بالعمل مع
الأب فلا شيء للأولاد على أبهم ولا فإنهم أجرة مثلهم عليه ولهم عدايتهم بفنقهم بعد
وعدهم وقدرتهم على الكسب كقوله والله سبحانه وتعالى أعلم .

(مألولك) في رجل توفي عن زوجين وابن قاصروا وخ داموسين فوجاه الأخ
الزوجين إلى قبته وأعطى كل واحدة منها جاموسة في نظير صداقه فالت جاموسة إحداهما

حدوده علی حوزہ فان لم تکن بیۃ فالغنی علیہ الحق بأرضہ .
(مسألة) لو أقر العاصب أنه غصبه ديناراً حكم بدينار جيد وأذن من يتصدق بالدينار أن كان فيه نفود مختلفة أزمه بدينار من أصل الأصناف شاء ويحلف إن ادعى الطالب عليه أعلى منه وكذلك في الدرهم فان كانت دراهم البلد رديئة كلها أو نائفة کم

لِوَمْنَهَا (١) (مسألة) ولو قال غصبته درهم ثم كانت رديته لم يصدق قال محمد إذا قبض المالك
على قبض الخلع والنفق والحجر والبيع واللعن دون حجر الوش لأن قبض الإقرار بذلك ولا قبض
(مسألة) رجل على رجل أنضر به وأنه أنفس عليه زوجته وأن زوجته (١٦٦)

تبر. مكنت حامسة الأخ. بمدقة نلقه صار لنا. معردقها إذ ينه الابن وأراد الرجوع
فعلك اجاموسة ودفع صادق من أخذتها من العم على هذا الوجه تناب لذلك أم كيف الحال ؟
أبدوا الجواب :

فأجاب أبو محمد الأمير بقوله: الحمد لله صرح علم الزنابان العادة إذا جرت بتصرف الأخ
الكبير لابن أخيه القاصر بغير منزلة الوصي فحيث صادف فعله الصواب بأن كانت قيمة الجائزومة
بشعر الصداق وقت دفعها معنى ذلك وليس للابن رد فيه والله سبحانه وتعالى أعلم .

(أقول) فيمن زال عقله بجنون أو جُذِبَ وعليه حق لأدمى جبل ذاك فهل يسقط عنه ويتعين على مستحقته مسامحته أم له المطالبة .

على مستحقته مساعته وله المطالبة به بما إن كان الحق ماليا أقام القاضى على مال من زائل عقله فنيا
بفسر فله فيه يرضى عنه منه حقوق الآدميين بالوجه الشرعى وإن كان بذنيا كخصاص وخذ
فإن آخر حتى يعود له عقله فيقام عليه فإن أسس من عود له لم يمت ونحوه أخذت الذمة من ماله

وسقط عنه حد القذف قال الخطاب: فرغ فإن قتل المخون في حال إفاقة اقتصر منه قتاله في المدونة
وبغيرها قال في التوضيح ويقتصر منه في حال إفاقة ابن المراز فإن أبس من إفاقة كانت الدابة
عنه في ماله وقال المغيرة يملأ إلى أولياء المقتول بقتلانه إن شاءوا قال ولو ارتدتم جن لم تقتله حتى

يُضَحِّى لَآئِي أَفْرَا الْخُدُودِ بِالشَّيْثَاتِ وَلَا فُوتَ هَذَا فِي حَقِّهِ النَّاسُ الْهَاجِمُونَ وَارَى أَنْ يَكُونَ الْحَيَاةُ
لِأَرْبَابِ الْمُعْتَمَلِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا هَذَا الْمُجْتَنِبِينَ وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ إِنْ كَانَ لَهُمَالْوَإِلَّا بَعَدُوا بِهِ
نَهْيًا . وَقَالَ فِي الشَّامِلِ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ إِفْقَادِهِ فَبَيْلُ الْقَتْلِ أَوْ تَوَخُّدُ الدِّيَةِ مِنْ مَالِهِ وَالْوَإِلَّا نَقَلَ

سبحانه وتعالى أعلم وحلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(«أقول لكم) فيا يقع عندنا من أكل شركاء البني في التورع وغير شركائهم من أكلهم ضيافة ومن تصديق منها ومن استعالي دواهم ومن أكل الضياف والذين منها إذا كان عادة آبائهم وكان

كِرْ ذَاتِ مَعَ عَدَمِ وَحْيٍ شَرْعِيٍّ وَهَلْ إِذَا وَقَّ ذَلِكَ يَكُونُ كِبِيرَةً أَمْ كَيْفَ الْخَالِ :
فَأُجِبَتْ بِمَا نَفَسَ : الْحَقْدَةُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ لَشُرَكَاءِ الْأَيَّامِ
وَالْأَنْبِيَاءِ الْأَكْلُ مِنْ أَمْرِهِمْ خِيَافَةً وَلَا التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَلَا اسْتِعْلَاؤُهَا بِهِمْ وَلَا يَجُوزُ تَلْفِيفُ

ولأن اثر الأكل منها ولو كان عادة آبائهم وإذ اوقى شئ من ذلك يكون كبيرة تنجب الثوبة منها
وغرم مثل المأكول أو المصدق به أو قيمته إلا ما أكل في وسعة نفقة عياله وحسن وعرض بالمعروف
في حياته إذا كان للبيت وصى إليه قال الله تعالى وإن الذين يأكلون أموال البنيان ظالمًا

قوله والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :
(أو أقر لكم) في رجل مات أبوه ولم يوص عليه أحد أو بقي كذلك حتى صار كهلا وهو يتفق
عز نفسه من ماله بالمعروف شرعا وبما عارض المصالحه ثم قام عليه بعض عشرته وأرادوا أن يردوا

(٢١ - فتح العلى - ثان) صاحب البيت وشهدت البيعة أنهم سمعوا
رسول الله ، ادعاك إلى خدم بيتي الذى بقره كذا وكذا وأخذ خشبة وعتبة فقال الهادم أبوك أذن لي في
(١) قوله لزمه منها ، فه حذف الفاعل ، وانظر ما هو اه :

معل إن كان له قوة التنفيذ في إمة نحن على المدعى عليه ولا أشهد للطالب بما حكم له به على المطالب . وصفة تنفيذ الأقرار
والقضايا : أن مرجع التقاضي فلان فلا يجوز أن يأن له عليه وقاله كذا عليه . وجه المناقشة أو موجهة
شبهه بذلك فلا بد من أن يكون في وصفة تنفيذ المثل : قال فلان بن فلان في مجلس القاضي لمنازعة فلان حين تروعه كذا أنه قبله
من وجه كذا . قال أن المثل الذي بعده هو ملكه أعرف ما يقول بأخيه الملك كذا على ولأثر أو لا يتابع أو يملكه كذا قال ابن
سهل واختار بعض مبرخي أن يكتب كتابا قضى قال في مجلس نظر القاضي . لأن بن فلان قضى الجدة بموضع لد فلان بن
فلان إذ وقفه فلان بن فلان على كذا (١٦٠) وكذا فأكثر ما دعاه وذلك في تاريخ كذا ثم يقع الشهود وشهادتهم ويعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الزكاة

تطلق شرعا هل الإخراج وهل الخرج ، وعرفوا ابن هرقة بالمعنى الأول فقال الزكاة
مصدرا لإخراج جزء من المال شرط وجوبه لمستحق بلوغ المال نصا وبالجملة في الثاني وقال وساجز من
المال شرط وجوبه لمستحق بلوغ المال نصا وأورد عليه من قال إذا بلغ مالي عشرين ديناراً فعل
الله بذلك كماله من الله شرط من الفقد على هذا الدينار أنه جزء من المال الخ . وأجيب بأن الشروط المذكورة
أسباب شرعية فهذا سبب لاشترط قال البيهقي وفيه نظر لأن الضوابط أن النصاب سبب الزكاة
أيضا لاشترط وتعتبر ابن هرقة عنه بالشروط فسامع أنه في ضوء الشرع قد تكثفت الأجواب بأن
المراد الشرط الثاني يعني يجعل الشرع بالإيجاب المكلف على نفسه اهـ .
(ما قولكم) في معنى قديم الزكاة هل هو الذي لا يملك قوت عامه وهل يعتبر قوت عامه زيادة
على ما يباع على النفس من كتب وفصل منزول وثياب وغير ذلك أو كيف الحال أقولوا الجواب .
فأجيب بما جاء من الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم فقير الزكاة
هو الذي لا يملك قوت عامه ويعتبر قوت العامر الداعل ما يتركه نفس وأما ما يباع على النفس فيدخل
في قوت العام فإن كان يكفيه فيه فهو غني لا يعطى من الزكاة بوصف الفقر قال في الفتاوى ومن
له دار أو خادم لا فضل في ثمنها من سواها أعطى من الزكاة وإن كان فيها فضل لم يعط قال أبو
الحسن قوله فيها فضل يريد فضلا بينه لو باعها واشترى غيرها ثم قال والغنى المرامي العين
وعروض التجارة أو فضلا بينه عن القنية فإن كانت له دار وخادم لا فضلا فيها لو كان فيها
فضلة بغيره أعطى الزكاة وإن كانت فضلة بينه لم يعط له في التوارد قال مالك لأبأس من
يعطى من الزكاة له في السكن والخادم إلا أن تكون كثيرة الثمن فيها أفضل اهـ وفي ابن يونس عن المدونة
قال عمر بن عبد العزيز لأبأس أن يعطى منها من له الدار والخادم والفارس . أبو الحسن عن المدونة
الشيوخ هذا في بلد يحتاج للفارس اهـ وقال أبو الحسن هل يعطى معها الفقة إذا كانت له كتب
شيخنا الإمام يقول إن كانت فيه قابلية بالجداد أو كثرت كتب جدها وإن لم تكن قابلية لا يعطى

الجزري ولا يسمع الحاكم من بينه المدعى حتى تثبت المقالة عنده قال ابن سهل وهذه المقالات المتقدمة منها
عند القاضي هي التي فتحت بها الخصومات وتسمى بمواضر لما لزوما من هذا الاسم عند علماء المتقدمين وهو مأخوذ من حضور
الخصمين بين يدي القاضي . واختلف في ما ظن الذي يقتضيه : من تلك النصوص قال أن كتابا هـ هو القاضي قال حـ في
فلان بن فلان لا يملك الصلح عنده كذا ثم عاتب نفسه وذكر ما جاء من يديه وهذا إن كان القاضي فيها فمما لا يكتب حضري
وإن ذكر أنه فلان فلان فلا بد من ذكر أن فلان بن فلان وإن كان يعرف أحدهما به على الآخر وإن عره به أمجد قال عمر بن
لهم ثم يكتب القاضي اسمه في الآخر ويعطى يكتب قال القاضي فلان بن فلان يملك كذا حضري فلان وأما إن كتب عنه كنية

القاضي على أمثالهم قال
أبو القاسم الجزري وإن
ثبت قلت قرر فلان
منازعة فلان على المال
الذي بيده من ابن صار
إليه وبأى وجه ملكه
فأجابه فلان بكذا شهد
عليهما بذلك كماله من
سجدته وتحققه بالخاس
المذكور وعرفهما بخال
صحة جرح زائر ولا يملك
بنظير هذا المعنى لا يختلف
وجوده وكثره قال ابن
هشام في مفيد الأحكام
قال ابن زعيم وشأن
النازعة في التدين الخلع
على المقالات والشهادات
وأن يؤرخها ويشهدوا
المدول عليها برؤفورها
عند أنفسهم أو من يثبوت
به . وفي الوثائق المجموعة
ومن فوائد التفتيد الإقرار
والثقل أنه قد يمكن أن
يقر المدعى عليه بدعوى
المدعى فيستغنى عن
الإثبات . قال أبو القاسم

كما فسفته تقدم (مسألة) فإن ادعى المطلوب القضاء بعد أن أقر أو أنكر الطالب فله المطالب تحليفه وإن ادعى حاضرة أو أجل في إحضارها
بقية يومه إلى بعد وزجه في تعاقبه بقدر ما يريد ومن أو حمل فإن لم يأت واحد منهما أو سلب الطالب . يمكن منه ولوران
بالبينة بدعواه لا يثبت له . وقد استمر علف خصمه لم تستمع بيانه إن كان عالما به على الرواية المشهورة (مسألة) ولو كان خصامه على
الكل قتال . كذا . أنه مخالف ابن خلدون في الكمال ما عاربه أمته وأخذ الحق . لأن كان موكده قريبا فيكتب إليه فيحلف وقال
ابن القاسم أن الكل ولو ينظر صاحب الحق وسأل يبين ذلك في باب القضاء بينة الموكل وبين الموكل (مسألة) وإن ادعى
الغريم قضاء وكان قد تقدم منه إنكار الحق وثبت الحق عليه بالبينة فلا تستمع دعواه (١٦١) ولو أن بالبينة أنه أكفها قاله

منها شيئا إلا أن تكون كنية على قدر فهمه خاصة فتأني وهذا كله على القول بجواز بيعها وعلى
المنع فهي كادهم وعلى مذنب المدونة من الكراهة فقال بعض المغاربة لا تمتنع من أخذ الزكاة
ولا تباع عليه الدين لأنه مكروه والشرع لا يجبر على مكروه وفي شرح الرسالة للجزولي وإذا كانت
عنده كتب هل يعطى أو يتابع عليه فإن كانت كتب التاريخ يتابع عليه وإن كانت للطلب نظر فإن
كان في البليد طب غره بيعت عليه ولا يعطى من الزكاة وإن كان في البليد طب غره فلا يتابع
عليه ويعطى من الزكاة وإن كانت للفق نظر فإن كان من ترجى إمامته أعطى من الزكاة ولا يتابع
عليه وإن كان من لرجى إمامته يتابع على القول بجواز بيعها وعلى القول بالبيع لا يتابع ويعطى
من الزكاة اهـ والله أعلم .

(ما قولكم) في رجل شارك جماعة في عشرة من الجمال وله النصف فيها كلها فهل تلقى
الأنصاف التي له ويرى كم كيف الحال في ثلاثة أخوة في مائة واحدة شهم أربعة عشر جملا على
السوية وليس لأحد منهم منفردة شيء . فهل لأزكاة عليهم أم كيف الحال أقولوا الجواب :
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم تلقى الأنصاف التي له
ويرى وجوبها في الموطأ قال مالك إذا كانت لرجن قطع أموال متفرقة أو شركة في أموال متفرقة
لا يبلغ مال كل شريك منهم أو قطعة ما تجب فيه الزكاة وكانت إذا جمع بعض ذلك إلى بعض يبلغ
ما تجب فيه الزكاة فإنه يجمعها ويؤدى زكاتها كلها اهـ وقال ابن هرقة الشريكان لا يخطيبلغ
ولا تراد بينهما وقال في الفخيرة قمانصه في كتاب الزكاة الثاني والشركة في كل حب تركي أو غير
أورب أو في ذؤعب أو ماشية فليس على من لم يبلغ حظه . فهو في النخل والزرع والكرم بمقدار
الزكاة زكاة اهـ ونحوه في الثمر والشامل فكلام أجمع وضوءه الشروع مخالفت النقل ولا زكاة
على الأخوة في الأربعة عشر جملا بعد ما بلغ حظ واحد منهم النصاب كاعلمت من النصوص المتقدمة
والله أعلم . وسئل شيخنا أبو يحيى عن الحب المسمى في البلطربلس المغرب يشقه وهو مفتاح سدحر
ويسعى بالحجاز للفتة هل هو ما تجب فيه الزكاة ويشمله اسم الفتة : فأجاب بقوله : الحب
المسمى عندكم بالبينة لا تفرقه في بلادنا فيقال عنه من رآه من علمائكم فإن لم يكن عندكم منهم
أحد فظن عمل من مضى واتبع الآثار فالك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ولا يأتى
آخر هذه الامة بأفضل مما كان عليه أولا أبدا والذي أقوله أنه يجب كان قوت بلادكم وبنات
في الحجاز فلا تملك في وجوب الزكاة فيه ولا توفى في الخصص وشرعنا من هذا النوع التي تجب

(٢١) فتح العلى - أول - (فصل) فإن كنت الدعوى في مقار فقال ابن رشد الدعوى على المال فيها أدركنا وأقنى
به شيئا فيها فلعلنا أن ادعى عقارا يد غيره زعم أنه صار إليه عن وروته عنه أن المطالب لا يستل عن شيء . ثبت
الطالب هو متورث الذي ادعى أنه ورث آثاره وقت ذلك وقت المطالب حينئذ على الإقرار والإنكار خاصة
ولم يستل من ابن خلدون إلا أنكره وقال المال مالى وأنت ملكي ودعواؤه بائنا كني . وبذلك ولم يارمها أكثر من ذلك وكانت
الطالب إثبات الملك الذي زعم أنه ورثه وإثبات موته ورثته فإن ثبت ذلك على ما يجب من صحته وطا شرط المطالب حينئذ من أين
صار إليه وكف الجواب عن ذلك قال ادعى أنه صار إليه من غيره موث الطالب الذي ثبت له الملك لا يفتنه إليه ولا يفتنه إثباته إن أنه

أقسام مجزؤ : (مسألة) ومن قال لرجل فلان برعم أنك وإن وجهه على ذلك باليدية أن لا تقاتل ذلك فإنه مجزؤ
و شامتا فليعلم أحد جميعا وإن قال ذلك مجزؤ فلا حد عليه وأحد على الأول وإن لم يبرح به أنه فاحد على الآخر
خاص به وإن كان مجزؤ وإن (٢٦٦) جاءه على وجه الرسالة فقال إن فلانا أرسلني إليك بثلث دينار أو مجزؤ
معه في كتاب أو غير أنه

من أن يجسوت في دين أو ألقه أو تحبسه بالله المذكور وتكره بدنه فيم لا يبرح شيء منها فإن
ولو طارت ضرور فذكره ما يفتي في عاينها وميثوقه فلا يبرح على إذا كانت لا تقدر بغيرها
لا تقدر بغيرها من الصدقة فهو مائة أنها إذا أضرت بغيرها من الصدقة فإن أقرضها أو أجازها بالإصلاح
يقيم بإزالة الضرر عنه واستدلاله على ذلك بمسألة الربع الخرب الذي أذابه بعضه أحل باقيه بقدره
عدم الخلاف في مسأله ربع الحرب لأن الاستدلال على الحكم بمسألة أخرى ينقض عدم الخلاف
في المسألة المستدل بها فمثل والله أعلم ، وفي أحكام ابن سهل السكري عن ابن زوب أنه سئل
عن دار تحبسه هدم من تحت يده فقتله منها وباع نفسه فأمر بإخراجها منها وتسعيرها عليه
قال له الشافعي إنه لا يبيع منها شيء على يده من تحت يده لأنه شديد له معقلا يرى أن ياء
من النفس بعضه يفتن من تحت يده ببيان الخس ويدخل باقي النقص في البيع للموقوف
عليه قال له جماعة من أهل الخراسان أو ليس هذا من بيع الخبيث ؟ فقال ليس هذا من
الخبيث هذا إصلاح له انتهى والمسبحانه وتعالى أعلم وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم
الرسالة المباركة للشيخ الحبيب محمد المكي رحمه الله تعالى رحمة واسعة وتعالى
والمسلمين آمين .

غير هذا . (دالة) وقال
مقرن وابن الماجشون

وإن عبد الحكم وأصعب
في الرجل يقول من شهد
في فؤاد ابن القاطعة فشهد
عليه رجل فعلى قاتل
ذلك الحد وكذلك لو قال
من دخل المسجد فهو
ابن القاطعة كان عليه الحد
ولو قال من رآني فهو
ابن القاطعة فرماه رجل لم
يكن عليه حد لأن هذا
تعهد . (مسألة) قال أصعب
قال ابن القاسم حضرت
مالكاً ومسل عن رجل
قال لرجل إن كنت من
العرب فأنت ابن القاطعة
فطلب المقتول البيعة
أنه من العرب فلم يجدها

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الذي روي ابن زوب
وإن عبد بن عيسى عن مالك أنه لا يدخل فيه ورجحه ابن رشد في القواعد ، وانظر عليه خليل في
التحصيل ، وأبو الحسن شارح المودعة يدخل ونقاه ابن غازي في فتاواه ، فلهذا عقبه هذا هو
الشهور والله تعالى أعلم وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم .
(ما قولكم) فيمن مات عن ابن زوب وشهد وصيه وبنت وشهيدة متزوجة فادعى الرشيدان
أباهما جميعاً سائيه عليهما وأنه حوزة النجس لنفسه وأخيه وأخته إنيتهما . أنكرت
البيته ذلك فهل يبطال التحجيس في نصيبها لعدم حوزها إياها في حياة أبيها لعدم حوزة أبيها
هذا لكونها لم تتركه عليه .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الذي روي ابن زوب
على فرض ثبوته في مرض موته فهو باطل لأن موته لورثته في الغرض على طلقه في الباطل أو لم
وأمره بمرض موته والله سبحانه وتعالى أعلم وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم .
(ما قولكم) في أخوين مشركين في عقار وقف كل منهما حصته منه على نفسه ثم على أولاده
وأولاد أولادهما إذا انقضى عليهم ثم على عقارهم على أولادهم إلى انقراضهم ثم على عقارهم
كذلك ثم على جوات خير عبيدنا كبايعهم على قراء المسلمين وكبايع ذلك في كتاب واحد ونص
في إنشاء الوفاق المذكوران أعلاه وفيهما هذا سوية من تاريخه أدناه على نفسها أياً
حياتها بغيره كل منهما بحصته من ذلك سكنى وإسكاناً وأغرة واستغلا بساتن وجوه الأفاعات

فقال مالك أرى أن يفرق قبل ذلك سبعين جلدة قال ابن القاسم وأرى السبعين كثيراً ولكن الحسن الشريفة
أولاً وسبعين وكذلك كل من قال لرجل إن كنت فعلى كذا وكذا أو إن كان كذا وكذا فأنت ابن القاطعة فإنه إن ثبت ذلك أنه
قال إنه كذلك ضرب الحد وإن لم يثبت ضرب نحو الذي ذكرنا . (مسألة) قال ابن حبيب سمعت أصعب يقول حضرت ابن القاسم

قال له وجل إن رجلاً قال لي كنت من العرب فقلت له من قال لي إن كنت من العرب فهو ابن القاطعة فقال له إن القاسم إن
في البيعة أنك من العرب ضرب مو الجدل فيه وإن كنت من العرب وضربت أنت أبشاً له الحد لأنك قد فقهه فقال له الرجل إنني لم
أجد أن أردت الناس كأنه إنما جابته فقال له ابن القاسم إنما جابته وتقول لم (٢٦٧) أرد ليس بذلك الحد

لكن صالحه (مسألة)
ومن ابن الماجشون عن
رجل قال لرجل إن كنت
قلت ما ذكرت فأنت ابن
القاطعة قال إن كانت له
بيعة فإنه قاله عليه الحد
وإن لم تكن له بيعة فله
الأدب لأنه رقت (مسألة)
قال ابن حبيب وسمعت
مطرفاً وابن الماجشون
يقولان قال مالك في المرأة
يقع زوجها على جارية
ويبرع منها وبهبتها أو
باعتها إلهاد وتكره المرأة
ذلك وتقول إنما واقعها
زنا ثم تعرف أنها وبهبتها
أو باعها إياه أنه لا حد
عليها ولا عليه (مسألة)
وعن مالك فيمن قال
رجل يا بنتي إن كنت
فيه من التوضيع أو
عدي الله أو لئن أكلام
شيء ما أحف بالزاد غير
ما فيه بقصد فدمع عقب
وإن كان الرجل من ذلك
بربها لا يبري فيه شيء من
ذلك حد قاتل ذلك :
(مسألة) قال ابن القاسم
فيمن قال لرجل ياولد
تخيلت ضرب الحد ولا
تعلم الخبيث في هذا إلا أن
قال لرجل ياولد الخبيثة
كان عليه الحد إلا أن

خبرية الوثيقة أبداً ما عاش وأداما ما بقي من غير ما سألته في ذلك وقوله ما روي عن يده عن
يكن ولا مدافع مدة حياته ثم من بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وتقال على أولاده ذكورا
وإنا بالسوية بينهم ثم من بعد كل فعل أولادهم على أولادهم على أولادهم على أولادهم
عن عن فريهم وتسليمهم وعقبتهم بعد طبقة ثم بعد انقراضهم يكون ذلك وقاعل عقار
في بيعة ذكورا وإنا بالسوية انتهى المقصود منهم انقراض نسل أحدهما وعقارهم وفي من
كل الآخر بات أهل نصير حصته من انقراض نسله وقاعل عقارهم مع وجود بنت أخيه المذكورة
أيضا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم صارت حصته
من انقراض نسله وقاعل عقارهم ولا تمنع من ذلك وجود بنت أخيه فإنه لم يحبس حصته على أولاد
له وإنما حصتها على أولاده وأولاد أولاده وتسليمهم وعقبتهم إلى انقراضهم ثم على عقارهم
وإذا دخل أولاد أحدهما ونسله في حصته الآخر فإذا انقراض نسل أحدهما انتقلت حصته لعقار
به وجود نسل أخيه وهذا ظاهر في غاية الظهور فلا يشك فيه وأما قوله فإن انقراضوا جميعاً
فهم فهو في كل حصته باقراً لها غايه الأمر أن الكتب انقصر على ذكره مرة واحدة
اختصاراً والتكال على وضوح جريته في كل حصته باقراً لها جميعه المقتضى في كتاب واحد
تخفيف المحصول وتوابعه وهذا ظاهر غايه الظهور والله الموفق له على الأمور وقد حكمت القاضي
حتى بصحة الوقت المذكور .

بسم الله الرحمن الرحيم
مسائل الحية والصدقة

(ما قولكم) في طوائف ترهه تروى الأوقاف الإبراهيمية في خدمة فريح سيدنا إسحاق عليه
علاءه والسلام وبعضهم يقول هذه الخدمة من قديم الزمان نصف السنة وبعضهم يقول إنما
وبعضهم يقول الدين الباقي وسنم لأمر كذا مدة طويلة تزيد على مائة سنة بلا مانع من
شعورهم ثم ادعى الآن إحدى الطائفتين من المؤمنين للنسب أن هم مثل المأصحاب النصف من
وشقيقة ومطابقين بأنهم وجدوا في تقريرهم أن معلوم وظرفهم وخلافتهم مساو لمعلوم خدمة تروى
نصف وليس في التقارير ما يدل على تساوي في الخدمة وفيها المساواة في المعلوم . فأجابهم
صاحب النصف بأن الأمر الربيع موكب إلى رأى المثلوقه أن يفر جماعة في خدمة من طويل
تدوم قليل وأخرى في خدمة من قصير فمعلوم كثير بحسب الإصابة التي تظهر له فهل لأخيرة
تعليم المذكور وتؤمن من المنفعة خصوصاً بوجهها بإثارة فتنة عظيمة بين سائر القرويين
في خدمة بقية أضرحة الأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام للمشركين على هذا النمط مع سكوت
جميع واستمرارهم على ما كان عليه سلفهم في قديم الزمان أيقدا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله وعلاءه والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا يخفى أن التنازع في
هذه المسألة إنما هو في التدور ونسختها والحدابا وحديثها فاجعل قصد الشخص التبرع به منها

من بالله أنه لم يرد الزنا وإما في حبيته في فعلها أو خفيها وبشكل تكالوا موعدا ولو تكن عن البيعت حبس وكذلك من قال
في التنازع بالإن القاطعة بخلافه ما أراد فذا قال حلف أبرئ من الحد وإن تكحل حلفاً فقال حال حبسه ومضى على
نكول من إليه من أدب أدبا موجه ولم يكن عليه حد قال ابن حبيب وسمعت ابن الماجشون يقول في قوله يا ابن الحبيثة أو يا ابن القاطعة

او المتجرعة إذا نسي ان يفت حذره يقول . (تتبعه) قال فضل لم يذكر ابن القاسم في الخطأ له الحبس في قوله يا ابن القاسم
 ويا ابن المتجرعة إذا سكن عن ابن كذا ذكر في قوله يا ابن الخبيثة وكذا لم يذكر الحبس أيضا في قوله يا فاجر وباسفاس وباعوث
 إلا الخلف وإن نكل أدب (٣٦٨) (مسألة) وإذا قال رجل لرجل يمايون وهو يلعب في الأعراس ويغني ويضرب
 بالبحر رفق فلا يثوب
 منهم أن يكون مأبونا فلا
 يخرج القاتل ذلك من
 الحد إلا أن يخنق ما قال.
 (فرغ) أما لو قال لرجل
 يا فاجر وهو مشهور في
 القمار معروف أو بإسار في
 وهو قد أخذ في السرقة فغير
 مروا منهم أو حبس فيها
 فلا شيء على قاتل ذلك .
 (فصل) في عقوبة الملقوف
 وما يشبه ذلك (مسألة) قال
 أصعب سمعت ابن القاسم
 يقول لا يجوز عقوب أحد
 عن أحد بعد أن يبلغ الإمام
 إلا أن يتيه والذي يريد
 ستره قد نال ذلك إذا عزم
 الملقوف أنه يريد ستره
 فقد لا يبلغ الإمام لم يثوب
 الإمام ذلك حتى يسأل عنه
 سرا فإن خشي أن يثبت
 القاذف ذلك عليه أجاز
 عقوبه وإن أمّن ذلك عليه
 لم يجز عقوبه قال ابن القاسم
 سواء كان ذلك في نفسه أو
 أبيه بعد موته قال أصعب
 ولا يسقط الحد إذا بدو
 الملقوف إذا أراد ستره
 إلا أن لا يخفى خبايا من بيته
 قد عرفت أو خاطفة قد
 حضرت إقامة الحد عليه
 بأنه أمّل أحدا فغير ذات
 زوج أو ما يشبه ذلك فأما والده وأهله وقيل وقال فلا يصلح الحد بذلك وقد بين
 بالمر شظون السوء وهو ما يرى وأما الرجل يلقب ابنه فرقه إلى السلطان وإن عقوبه جائز وإن أراد ستره لم يجره
 كان له الحد لله يقول وكذلك عقوب والده عن ولده في القذف جائز وإن لم يرد ستره قاله ابن الماجشون وكذا يجوز

عن جده لأبيه وإن باع الإمام ولا يجوز ذلك في جده لأنه قاله ابن القاسم وأشب لأن الحد للأب يثوب الأب من المثنى (تتبعه)
 وإن الماجشون مع مداراة السر لا يكون منه يوقع ما قبله فيه فيجوز ولا يكلف ذكره لأن ذكره عار على من ذكره فلا
 يضار إلى ذكره وعقوبه مقبول إذا كان من يثبته عليه موافقا لما قبل فيه (٣٦٩) فأما القاضل الجائر بالذات
 فلا شيء عنه لأنه ليس
 ممن يثاب ويغفر ستره
 نفسه (مسألة) في الملقوف
 يريد أن يكتب على القاذف
 كتابا بذلك يقوم به عليه
 متى شاء قال أصعب ذلك
 على ذلك جاز وكذا
 قال مالك قال قال ذلك بعد
 أن رفعه إلى السلطان فقال
 أصعب سمعت ابن القاسم
 يقول ليس ذلك وكذا
 ذلك عليه كعقوبه عنه
 ولا يجوز عقوبه عنه بعد
 بلوغه السلطان . (فرغ)
 قال أصعب ولو خفت
 الملقوف أن يثوب عليه
 الذي ثبت له فأراد أن يكتب
 بذلك كتابا عليه كان حائرا
 (فصل) قال أصعب سمعت
 ابن القاسم يقول في الرجل
 يذف بهوه يشوبه يقوم
 رجل بعده ليس ذلك له
 وإن كان من قره جلا
 الوالد أو أبيه أو جلا
 ولكن لو كان السلطان
 هو الذي سمعه شاهد بين
 عدلين حد هو وإن كان
 الملقوف غائبا .
 (فصل) قال عبد الملك
 وابن حبيب يعني أن يكون
 إقامة الحد علانية وغير
 سر ليعتاق الناس عدما
 حرم الله عليهم والعمل في قول مالك وأهل المدينة أن يرق بده السوط وأن يضرب القرب والرجع ولا يضرب إلا الظهر فقط
 وقت غيره على الظهر والكفوف دون غيرها وفي مذهب الحكم قال سحنون وإذا جهل السلطان فغضب المخدوم على غير الظهر
 فلا يجزئ من الحد ولا شيء على السلطان في مثل هذا إنما لا يعقل فيه قال ابن حبيب والغضب في الحدود كلها سواء في الإجماع

فمنهم يحملون فيه على عهدهم الماضية بينهم وبين أسلافهم فما أفتى به الإمام إن عرفوه عن بعد
 ولا يعتبر الخطأ المذكور وتعمون من المعارضة ومن أراقتة وفتح باب الشر والمراج والمعام
 بين سائر الطوائف المقررة في خدمة بقية الأضرحة للآباء الكرام عليهم من ربه أفضل الصلاة
 وأزكى السلام . قال البرزنجي في آخر مسائل الحق والصدقة: وسألت شيخنا الإمام يعني ابن مرة
 عما يأتي إلى الموقن في الفتن والصدقة ويوعدون به مثل أن يقول إن بلغت كذا فليسلمي فلان كذا
 ما يصنع به فأجاب: بأنه ينظر إلى قصد المتصدق فإن قصد نفع الميت تصدق به حيث شاء وإن
 قصد الفقراء الذين يكونون عنده فليدفع ذلك إليهم وإن لم يكن له قصد فليست عادة ذلك الموضع
 في تقديم الصدقة على ذلك الشيء وكذلك إذا اختلف ذرية ذلك الرجل في باقي إليه من هذين
 فينظر قصد الآخر فإن لم يكن له قصد حمل على العادة في إعطاء ذلك للفقراء أو لهم وللأولاد
 انتهى نقله الخطاط ، والخدمة مثل الذرية والله أعلم .
 (ما قولكم) في رجل صنع عرسا فوقه له رجل أدب قمحة حبة ثواب بعد سنين
 الثوب الثواب فهل يقضى على الموهوب له بدفع الثواب للزواج وإذا قمت نعم وقمت ثوب
 في هذه المازلة العرض أو الدنانير وكان الأرب في زمن دفعه للموهوب يساوي أربعين قرش
 مثلا وفي زمن طلب الثواب يساوي ستين مثلا فإذا يكون العمل أقيدا الجواب .
 فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم يقضى على الموهوب
 بدفع الثواب لأهله إن شرط أو اعتد به وتعتبر القيمة يوم الدفع لا يوم الطلب كذا في الخرشية وغيره
 فيزوم الموهوب له في المال أربعون قرشا أو عرض يساويه واعتدت إثباته لأنها قيمة الأرب
 يوم دفعه قال ابن الخطاط ما هدى من الكباش وغيرها عند العرس فإنه يقضى للطلب بالثوب
 عليه لعرفه وأن الفاجر منه قد عدا على أنه يهديه منها إذا كان له عرس ونزلت عندنا فتصلى بذلك
 وحاسبه بما أكل عنده في ذلك الفدية من قيمة ذلك نفقه ابن سلمون واستفيد من قوله إذا كان له
 عرس أنه يلزم الزواج الضرب حتى يحدث له عرس ونحوه في البرزنجي وظاهر كلام الثاني أنه
 لا يلزم الصبر إليه إن جرى به العرف وتبعه الأجهوري والخرشي ونصه وأما الموهوب له
 فلا يلزم أن يدفع الثواب إلا أن تقوت بيده بزيادة أو نقص فقامه قيمة يوم قبض ثوبه
 ولو أوجب الرجوع بقيمة شيء معجلا ولا يلزم أن يصبر إلى أن يتجدد له عرس انتهى بصرف
 ابن عرفة: ما يطعن عن أبي بكر ابن عبد الرحمن لو قال له المعطي لأعطيك إلا أن يحدث فأن
 عرس وهو شأن الناس فله الرجوع بقيمة ما هدى معجلا والله أعلم .
 (ما قولكم) فيمن دفع آخر نفوقا في فرج ثم طالبه به فهل يجب لذلك معجلا ولا يجوز
 التخيير حتى يحدث له فرج أقيدا الجواب .
 فأجبت بأنه يجب لذلك معجلا لأن النقص المذكور في الجواب قبله والله أعلم وصل الله على
 سيدنا محمد وآله وسلم :
 (ما قولكم) في امرأة فقت عن ابن زوجها حبا ذهابا ونفقة فقال الزوج ما حمل منك
 أنته

أو الفاجرة إذا إن تخلف حده بقوله (تنبيه) قال فضل لم يذكر ابن القاسم في الخبر أن الخبث في قوله بالإن ههنا
وبأن الفاجر إذا عني عن النبي كما ذكر في قوله بالإن الخبيثة وكذا لم يذكر الخبث أيضا في قوله بالفاجر ويقاسقوا بائعوت
إلا الخلف وإن نكل أدب (٢٦٨) (مسألة) وإذا قال رجل لرجل يأبؤون وهو بائع في لأمره ويبقى ويغير

فإنهم يحافظون فيه على عادتهم الماضية بينهم وبين أسلافهم كما أتى به الإمام ابن عرقون بعد
ولا يعتبر العمل المذكور ويحتجون من المعارضة ومن الإزالة فتحت باب الشر والمراجحة الخصام
بين سائر الطوائف المقررة في خدمة بقية الأضرحة للأئمة الكرام عليهم من ربه أفضل الصلاة
وأزكى السلام . قال البرزني في آخر مسائل الحقبة والصدقة : وسألت شيخنا الإمام يعني ابن مرة
عما يأتي إلى الموتى من الفتح والصدقة ويوردون به مثل أن يقول إن بلغت كذا فليصدق فلان كذا
أبصحت به فأجاب : بأنه ينظر إلى قصد المتصدق فإن قصد نفع الميت تصدق به حيث شاء وإن
قصد الفقراء الذين يكونون عنده المديف ذلك إليهم وإن لم يكن له قصد فينظر عادة ذلك الموضع
في قصد الصدقة على ذلك الشيخ وكذلك إذا خلف ذرية ذلك الرجل فيؤتي إليه من الفتح
فينظر قصد الآتي : فإن لم يكن له قصد حمل على العادة في إعطاء ذلك الفقراء أو عدمه وإلا فليصدق
بشيء نقله الخبث : وتضمنة مثل الذرية والله أعلم .

(ماقولكم) في رجل صنع عرسا فوهم له رجل أردب قمحة ثواب لم يعد بعد من طلب
الثواب الثواب فهل يقبض على الموهوب له بدين الثواب للوهاب وإذا قدم نعم وقبض ثوابه
في هذه النازلة العرس أو الثنائير وكان الأردب في زمن دفعه للموهوب يساوي أربعين قرشا
مثلا وفي زمن طلب الثواب يساوي ستين مثلا فإذا يكون العمل أقيدا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ثم يقبض على الموهوب
لمديف الثواب ثواب إن بشر أو اعتد وتعتبر القيمة يوم الدفع لا يوم الطلب كما في الخبرين وغيره
فيازم الموهوب له في الثنائير أربعين قرشا أو عرس يساويها واعتدت إثباتها قيمة الأردب
يوم دفعه قال ابن العطار ما هدي من النكاح وغيرها عند العرس فإنه يقبض للطلب بالنكاح
عليه لعرف وأن الفاجر منه قد عده أنه هديه مثله إذا كان له عرس ونزلت عندنا فتقضى له بذلك
وحاسب بما أكل عنده في ذلك الصنيع من قيمة ذلك نقله ابن سلмон واستفيد من قوله إذا كان له
عرس أنه يلزم الوهاب الصبر حتى يحدث له عرس ونحوه في البرزني وظاهر كلام الثنائير أنه
لا يلزم الصبر إليه إن جرى به العرف وتبعه الأجهوري والخريشي ونصه وأما الموهوب له
فلا يلزمه أن يدفع الثواب إلا أن تقوت يده بزيادة أو نقص فلتأزم القيمة يوم قبض أفيه
وأنه يرجع بقيمة شيء معجلا ولا يلزم أن يعبر إلى أن يتجدد له عرس انتهى بصرف
ابن عرفة : المبني عن أبي بكر ابن عبد الرحمن لو قال له المصطفى لأعطيك إلا أن يحدث لك
عرس وهو شأن الناس فله الرجوع بقيمة هديه معجلا والله أعلم .

(ماقولكم) فيمن دفع لآخر نقودا في فرح ثم طاله به فهل يجاب لذلك معجلا ولا يلزمه
التخبر حتى يحدث له فرح أقيدا الجواب .
فأجبت : بأنه يجاب لذلك معجلا لبعض المذكور في الجواب قبله والله أعلم وصل الله على
سيدنا محمد وآله وسلم :
(ماقولكم) في أم أو فؤوت عن ابن زوج وتركته حيا ذهابا أو فؤوت فقال الزوج الحلى ملك

زوج أو ما شئت فأما بالذرية والتميم وقبل وقال فلا يطل الحد بذلك وقد نقل
بالمره طون السوء وهو ما يرى . وأما الرجل يقبض ابنه فيفرقه إلى السلطان فإن عوفه جائز وإن أراد ستره أو لم يرده كذلك
كان ما للرحمة الله يقول وكذلك عوف والد عن ولده في القذف جائز وإن لم يرده ستره قال ابن الماجشون وكذلك يجوز عوفه

على جده لأبيه وإن باع الإمام ولا يجوز ذلك في جده لأنه قاله ابن القاسم وأثبت لأن الجد للأب بدل (تنبيه)
وبأن الماجشون متى مداواة الستر أن يكون مثله يورع ما قبل فيه ويجوز ولا يكف ذكره لأن ذكره عار على من ذكره فلا
يجزئ ذكره وعوفه مقبول إذا كان من غنى عليه موافقة ما قبل فيه (٢٦٩) فأما القاضل المعروف بالهاتف

فلا يجوز عوفه لأن ليس
من يداوى بعفوسه عن
نفسه (مسألة) في القذوف
يريد أن يكذب على القاذف
كتابته بكذب بقوله عليه
من شاء قال أصح ذلك
له وذلك جائز وكذلك
قال مالك قال مالك بعد

أن رفعه إلى السلطان فقال
أصبح سمعت ابن القاسم
يقول ليس ذلك له كتابة
ذلك عليه كعفوه عنه
ولا يجوز عوفه عنه بعد
بلوغه السلطان . (فرع)
قال أصبح ولو خلف
القذوف أن لا يصح حقه
النقض لئلا يفرأه أركب
بذلك كذا عليه كان جائزا
(فصل) قال أصبح سمعت
ابن القاسم يقول في الرجل
يقذف رجلا فوهم ثوبا ويقره
رجل يحده ليس ذلك له
وإن كان من قرأته إلا
الولد في أبيه أو في أمه
ولكن لو كان السلطان
هو الذي سمع شاهدتين
على من حد هو وإن كان
القذوف غالبا .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا يجوز للمعتل أن يأخذ
بإذاعه حراما وكان باقيا عنه لم يقضه الغاصب بتحويله إجماعا لإلغائه ورواه مالك إن علمه
والصدق به عنه إن لم يعلمه ولا لم يحرمه بالأصل بعد موافقة إلا بدينه المتصدق على الفقراء ولا فرق
في قسم الأول بين عطايا الفقراء وغيرهم وأما القسم الثاني فهو في غير الخلفاء والعلم بالقذوف
ذم في صرف الأموال باجتماعهم أما الخاء أو من أخبهم فغضاياهم يجوز قبوذا عند جميع
السلط والخلف قال في الصيحة ونسب البيه عن علي غلبا كونه حراما والأفروع إن استند
بذلك حرام إذا لم يستند له أما إذا وسعظ بصاحبه قال شرح ابن كزري قال في الإحياء أعلم
أن كل من قد يملك ما شاء أو هدية أو أردت أن تفرقه منه أو تهيب فليس عليك أن تفتش عنه
وتسأل وتقول هذا ما لا يتحقق له فلا تأخذ به فتش عنه وليس لك أن تترك البحث فتأخذ كل
ما يبين تحريمه بل السؤال واجب مرة وحرام مرة متدوب مرة ومكره مرة فلابد من تنصيره
وقول الثاني فهو أنه مظنة السؤال في مواقع التوبة ومنازله إما أن يتعلق بالمالك أو يتعلق
بصاحب المال ثم أطال القول في بيان ذلك وتنصيره على عاده ونخص ذلك بالأردب من فقال الناس
في حقه سنة أقسام : أحدها أن يكون مجهولا فكأن من أخذه والحد الحذر ليس بواجب بل هو محط
الروع . الثاني أن تعرفه بالصلاح فكل منه ولا تنوع فالروع : وسوسة فإن أدى إلى الأذى والاعراض
فهو مصيبة وحرام ما فيه من الأذى وسوسة الظن بالرجل الصالح . الثالث أن تعرفه بالهم والربا حتى
خشت أن كل ماله أو أكثره حرام كالسلاطين الظلم وغيرهم فاهم حرام . الرابع أن تعرف أن
أكثره ماله غلاو ولكن لا تخلف عن حرام رجل له ثمن أو قوامير وهو مع ذلك في عمل السلطان قال
الأخذ بالأغلب لكن تركه من الروع المهم . الخامس أن يكون مجهولا عندك لكن ترى عليه علامة
الظلم كالقبية والقنطرة وحيث الأثر والظلمة فبذلك علامة ظهروا توجب الحد فلا تأكل من
ماله إلا بعد التنفيس . السادس أن ترى عليه علامة التنس لعلامة الظلم كطول الثياب وانقسام
شعر الرأس فزعا ورويته بشم غيره أو ينظر إلى امرأة فان علمت بالمال ورواها أو تجارة لم يرجع
ماله بذلك وإن كان أمره به ولا عندك فهذا فينظر لأن علامة التنس أضعت دلالة من علامة
الظلم ولكن الظاهر أن لا يرجع لأن ظاهر الإسلام يدل على ذلك إلا أنه أظهر من دلالة هذه العلامة

حرم الله عليهم والعمل في قول مالك وأهل المدينة أن يرق بهد الوسط وأن يضرب القرب والوجع ولا يضرب إلا الظهر فقط
وقال غيره على الظهر والكتفين دون غيرهما في مائة الحكم قال سحر بن سحر وإن جعل السلطان الضرب على غير الظهر
فلا يجزئ من الحد ولا شيء على السلطان أن مثل هذا لأنه لا ماعتل فيه قال ابن حبيب والضرب في الحدود كله سواء في الإجماع

أو «فاجرة» إذا أتى الخاف حدويه تقول: (تنبه) قال فضل لم يذكر ابن القمام: الخاف له الحبس في قوله يائز الخاف: يابوناب الفاجرة إذا نكل عن اليمين كما ذكر في قوله يائز الخاف: وكذا لم يذكر الحبس أيضاً في قوله يافاجر ويافاسق ويابوناب إلا الحلفت وإن نكل أدب (٢٦٨) (مسألة) وإذا قال رجل لرجل يابوناب وهو يلعب في الأعراس ويغني ويضرب

زوج أو ما شبه ذلك فاما بالزواج والتمه وقيل وقال فلا يصل الحذف الجذع وقيل بضم
الراء طنون السوء وهو ما يبرىء وأما الرجل ينفذ ابنه فيرفعه إلى السلطان فإن غنوه جائز وإن أراد ستره أو لم يرده كنف
كان ماله حرمه الله وقول كنفك الغنوة العن ولده في الغنص جائز وإن لم يرده ستره قاله ابن الماجشون وكذلك يجوز غنوه

فلجده لايه وان بلغ الإمام ولا يجوز ذلك في جده لانه قاله ابن القاسم واشبه لأن الجد للأب بدل الأب من المقتضى (نفيه)
والذين المجنون معنى ملاقاته البستر ان يكون مثله يوافق مائيل فيه فيجوز ولا يثبت ذكره لأن ذكره مارعى لا ذكره فلا
ضرر إلى ذكره وعنده مقبول إذا كان ممن يخشى عليه موقعة مائيل فيه (٢٦٩) فأما الفاضل المعروف بالذفاف
فلا يجوز عنه لأنه ليس

حرم الله عليهم، والعمل في قول مالك وأهل المدينة أن يرفع يده بالسوط، وأن يضرب نفساً أربعين، أو يقصر، أو يفسق، وقال غيره: على الظاهر والسكتين دون غيرهما، وفي الحديث الحكم: قال سحنون: وإذا جعل السلطان ضرباً لخصودك على غير أن، فلا تجزي عنك الحد أو شيء على السلطان، مثل هذا لأنه لما اعتقل فيه قال ابن حبيب: والضرب بالحدود كله أسوأ، إلا أن

إلا أن القربى الحرام أشد ذلك قال ابن حبيب وحديث ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال لما جئت
 أبوبكره أمرت أنه بشاة فذبحت ثم جئت جلداء على ظهره قال إبراهيم فكان: أي يقول: إذا ما أكله إلا أن ضرب بشاة. وقال
 أي يرى أن ضرب الحد شديد (٢٧٠) قال ابن حبيب وحديث ابن المغيرة عن الثوري عن جابر الجعفي قال أنشد
 يضر من ضربا دون ضرب
 السوط بالسرط دون
 سوط الرجال ولا يحدون
 ولا يحدون حتى وجوههم
 النساء يضرين فعبودا
 والرجال قياما. قال ابن
 الحجاب والحدود كلها
 بسوط وضرب معتدلين
 قاعدا غير مربوط على
 العين على الظهر والكف
 دون غيرها ويجرد
 الرجال ويترك على المرأة
 ما بقيا واستحسن أن
 تجلد المرأة في قفة وفي
 مختصر الرواضة في غير
 موضع آخر قال أصبغ
 وينبغي للقاضي أن يضرب
 الناس في الحدود كلها
 أن يضرهم قودا وبامر
 الجلال أن لا يرفع يده
 بالسوط جدا ولا يحدونها
 جدا ولكن وسطا من
 ذلك وضرب شبع
 والشاب في الحدود كلها
 سواء في الإجماع وإذا قصر
 الناس في جرائمهم دعى
 بطبق وبقب يقتضيه لهم
 وأجرته على المقتض
 ويستحب للسلطان أن
 يختار رجلا عدلا لإقامة
 الحدود على أهلها عارفا

بوجوده ذلك ما تعالى في ذلك من حق ذكره الزنا في فقد على بن أبي طالب بقم الحدود لأي
 بكر وعمر في خلافتها ولا تقام الحدود إلا بالسوط ولا تكون بالدرة في مفيد الحكام ولا يجرى فيها التعذيب ولا الدرة ولا
 الشتم المكان بالسوط في الدمة وإنما كدرة عمر رضي الله عنه لأدب إذا حضرت الحدود فرب السوط طال ابن رشد في بيان

وفي سماع أبي زيد أنه إن ضرب في الزنا بالدرية ظهره أجزأه أقوال ما هو بالين قال ولا يحد بالسوط إذا أتت بالدرية فقد كن
 من الدرة ما هو أوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان إلا أن تكون الدرة لطيفة لا تؤلم ولا توجع فبعد الحد بالسوط
 قال الزناني ولا يحد بالدرة فكان ضربته قبلها بل يفرق عليه القربى إذ في ذلك (٢٧١) واحدة قال وقيل يفرق على سائر
 لأشك فيها على ما شرط مالك لأجاء الخلق على قبول العطاء من الخلفاء من يرضى منهم ومن
 لا يرضى وجعل ما يدخل بيوت الأموال بالأمر المستقيم والذي يظلمونه قليل في كثير يعلم بطل أحد
 من أهل العلم أنكسر أخذ العطاء من زمن معاوية إلى اليوم وأما قولك في القضاة فليهم أجرا
 للمسلمين فليهم أجرهم من بيت مال المسلمين. وأما ما ذكر عن ابن عمر فقد سمعت عن ابن زياد
 يذكر ذلك عن ابن عمر ويذعه انتهى كلام العينية قال الحافظ ابن رشد قول سحنون قبول
 الجواز من المال المضروب على أيديهم جرحه تسقط العدة لصحيح ومعه ابن إدريس وأذاك
 من المال على الجباية لأنهم إنما جعل لهم قبض الأموال وتحصيلها دون وضعها في وجوهها
 وموضعها بالاجتهاد في ذلك وأما الأمر الذي فرض فيه الخليفة أو خليفة الخليفة قبض الأموال
 وجبايتها وتصريفها باجتهادهم في وجوهها وموضعها كالخجاج وشبهه من الأمر المنقوض إليهم
 في الأمور قبض الجواز منهم كقبضها من الخلفاء فإن صح أخذ ابن عمر جواز الخجاج فهذا
 بجوه وأما القضاة والحكام والأجناد فليهم أن يأخذوا أرزاقهم من المال المضروب على أيديهم
 على الذين فرض عليهم النظر في ذلك وضرب على أيديهم فأي سوا ذلك من إعطاه مال الله
 يروونه بوجوهها وقدرى عن مالك أنه قال لا يأخذ الجواز الخلفاء أما جواز الخلفاء فقها
 شئ من الله وأما أخذ الأموال كالمواضعة في اليوم وإن الخليفة أخذ أرزاقهم في جميعها فليهم ولم يتحقق
 ذلك فذلك قال إن أخذ الجواز منهم شئ من الله إن مكروه فتركه أحسن ولو تحقق التفويض
 لم يكن لمكرهه وجه كما أنه لو تحقق أنه لم يأخذهم في إعطائه المال باجتهادهم لم لم يعمل عليه عملا
 لم يكن لتسوية أخذ الجواز منهم وجه فإذا كان الخبي حلالا وعدل في القسمة فالتقى أهل العلم
 على جواز أخذ الجواز منه وإذا كان الخبي حلالا لم يعدل في القسمة فيه فبهم من أجاز أخذ الجواز
 منهم الأكثر ومنهم من كرهه حتى يعدل في القسمة فيه وإن كان الخبي يشو به حلال وحرام
 فبهم من كرهه أخذ الجواز منهم الأكثر ومنهم من أجازوه وإن كان الغالب عليه الحرام فله
 حكم الحرام وإن كان الغالب عليه الحلال فله حكم الحلال وفيه كراهة ضعيفة وإن كان يجبي الحلال
 والحرام فمن أخذ ما يملكه من حرام حكم الخبي الحرام فبهم حصل القول في هذه المسئلة والله أعلم
 كلام ابن رشد في البيان بنقل سيدي أحمد أبيت قال وإياه ينقل أكثر المتأخرين ويرون أنه
 تفصيل المذهب في هذا النزع، قال في المنزع التنبيل لابن مرقوق وقال ابن شهاب: أم من كان من
 أهل المال قبل العمل فلا بأس بقبول جافته ثم يملك بئمن أنها من الحرام ومن لم يكن له شيء قبل
 تعدل لا قبل من وجوه الجواز الخلفاء لأشك أن أحدا قال وروى عن مالك أنه قال لا يعمل من جواز
 الخلفاء إلا ما كان قدر حق من أجزائه ومن جامع ابن يونس ومختصر الشيخ أبي محمد قال
 مالك من قول أهل المدينة أن من بيده مال حرام فاشترى به دارا أو ثوبا من غير أن يكرهه على
 نبي أحد فلا بأس أن يشتري أنت فلا دار أو ثوب، والذي اشتراه بالمال الحرام أو قال الإمام
 بن رشد أو جاز قبول هذا المشتري به. ابن سحنون وابن حبيب قال ابن حبيب وكذلك هؤلاء
 نعم ما أشتروه في الأسواق فهدوه لرجل جاز له يهدى له قال ابن رشد وجهه هذا كله أن الحرام

غرض تطريق الخيف لتسليم الشاهر السلاح لقلب فان أعطى ولا قال عليه في الحضر أو خارج المصر قال ابن التميمي
 وشبه وقد يكون محاربا ولا يخرج بغير سبيل وقد فعل الخارئين من التخلص وأخذ المال بكراهة ويكون الواحد محاربا وفي
 تعينة والموازية إن من خرج فقتل السبيل بغير مال فهو محارب مثل أن يقول لا أفع هؤلاء يخرجون إلى الشام أو إلى مصر أو إلى

الآن القرب في الحذر أشد ذلك قال ابن حبيب وحديثي ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال لما عند
 أبي بكر أوت أمه بشاة فذبحت ثم جاء بها على فخذه قال إبراهيم وكان أبي يقول ما دلك إلا من ضرب شدة بدنا وكان
 أبي يرى أن ضرب أحد شديد (٢٧٠) قال ابن حبيب وحديثي ابن العبرة عن الثوري عن جابر الجعفي قال التمس
 بغير من ضرب بادن ضرب
 تزججان بسوط دون
 سوط الرجال ولا يحدون
 ولا يحدون وتقي وجوههم
 قال الثوري وبلغني أن
 التمس بغير من قسموا
 والرجال قايما . قال ابن
 الحجاب والحدود كلها
 بسوط وضرب معتدلين
 قاعدة غير مربوط على
 البدين على الظهر والكفوين
 دون غيرهما وبغير
 الرجال وبترك على المرأة
 ما فيها . واستحسن أن
 يمول المرأة في قفة وفي
 خصر الواضحة في غير
 موضع آخر قال أصبغ
 ويبقى التقاضي إذا ضرب
 الناس في الحدود كلها
 أن يقصرهم بقودا ويأمر
 الجلود أن لا يرفع يده
 بالسوط جدا ولا يخففها
 جدا ولكن وسطا .
 ذلك وضرب الشيخ
 والشاب في الحدود كلها
 سواء في الإجماع وإذا انتصر
 الناس في جراحاتهم دعى
 بطبيب وراق يقصص لهم
 وأجرته على المتقص له
 ويستحب للسلطان أن
 يختار رجلا عدلا لإقامة
 الحدود على أهلها عارفا

بوجه ذلك لما تعال على ذلك من حق ذكره الزنا في فقد كان على بن أبي طالب يقيم الحدود لأبي
 بكر وعمر في خلافها ولا إقام الحدود إلا بالسوط ولا تكون بالدر وفي عهد الحكام ولا يجزئ فيها التقديب ولا الدرة ولا
 البسك إلا بالسوط قال في المدونة وإنما كانت دهر مرضي الله للأدب فإذا حضرت الحدود قرب السوط قال ابن رشد في البيان

في ساج ابن زيدا أنه لا يدرى في الزنا بالدر وفي شهر أفعال وما هو بالين قال ولا يعاد الحد بالسوط إنما أقيم بالدره فقد يكون
 من الدر ما هو أجمع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان إلا أن تكون الدر طليقة لا توم ولا توجع فيعاد الحد بالسوط
 في الزنا ولا يمتد بغيره . يمكن صرة قباها بال يفرق عليه القصر في ذلك (٢٧١) وأحواله قالوا قبل في حق علي سائر
 أفعاله إلا الوجه والفرج
 وهو خلاف ما قدمناه
 قال ولا يسطط بالأبدني
 وبالأرجل ولا يحد بها ولا
 تربط يدها بل ترك له
 يدفع بها عن نفسه هذا
 في الحدود وما العقوبات
 والتعزيرات أعظم منها
 فهو كما تقدم في الحدود
 يباحض بها ضرب صاحبه
 على ثيابه وفوق رأسه
 وربما كانت تجس دون
 ضرب كما سألني ذكره
 ابن شامة قال ويكره
 السوط الذي يجلده به
 مستوطا لا يجدي ولا خلتقا
 ويكون قد قطعت ثمرته
 ونمرة السوط عقدة في
 طرقه قاله الجوهري .
 (فصل في الحراية
 عقوبة المخاربين وقطاع
 الطريق والمغربين)
 والطريق فعل يقصده
 أخذ المال على وجه يتبدل
 معه الاستغاثة عادة
 كاشهار السلاح والحقن
 وسن السكاران لأخا . المال
 وإن تقبل عبدا أو ذاعل
 ما مودع إن قل فهو عارب
 وفي المتن قال التقاضي
 أبو محمد المخارب هو

لا شك فيها على الشرط ما لك لأجاء الخلق على قبول العطاء من الخلفاء من يرضى منهم ومن
 لا يرضى وجعل ما يدخل بيت الأموال بالأمر المستقيم والذي يظلمونه قليل في كثير ولم يعلم أحد
 من أهل العلم أنكر أخذ العطاء من زمن معاوية إلى اليوم وإنما قولك في القضاة فاتهم أجراه
 للمسلمين فاتهم أجراه بيت مال المسلمين . وأما ما ذكر عن ابن عمر فقد سمعت علي بن زياد
 يذكر ذلك عن ابن عمر ويدفعه انتهى كلام الغيبة قال الحافظ ابن رشد قول سحنون قبول
 لجواز من العال المضروب على أيديهم جرحة تسقط العدالة صحيح ومعناه بيننا بقضائك ذلك
 من العال على الجباية لأنهم إنما جعل لهم قبض الأموال وتحصيلها دون وضعها في وجوها
 ومواضعها بالاجتهاد في ذلك الأمر الذي فرضهم الخليفة أو خليفة الخليفة قبض الأموال
 وجبايتها وتصريفها باجتهادهم في وجوها ومواضعها كالحجاج وشبههم من الأماة المفوض إليهم
 في الأمور قبض الجواز منهم كقبضها من الخلفاء فإن صح أخذ ابن عمر جواز الحجاج فهذا
 وجهه وأما التقضاة والحكام والأجناد فلهم أن يأخذوا الرزق منهم من العال المضروب على أيديهم
 غنى الذين فرض إليهم النظر في ذلك وضرب على أيديهم فيما سوى ذلك من إعطاء مال الله لمن
 يرثه بوجه اجتهادهم وقدره عن مالك أنه قال لا بأس بجواز الرزق من الخلفاء أما جواز الرزق من
 ذلك فذلك قال ابن رشد الجواز منهم شيئا يدر أنه مكروه فتركه أحسن ولو تحقق التنويض
 بينكم للكرامة وجها أنه لو تحقق أنكم لم تأخذوا من إعطاء المال باجتهادهم لم لم يعمل عليه عملا
 فيكون التسويغ أخذ الجواز منهم وجه فإذا كان الجبي حلالا وعدل في القسمة فالتقاضي أهل العلم
 جوا عن أخذ الجواز منهم وهذا كان الجبي حلالا لم يعدل في القسمة فيه فهم من أجاز أخذ الجواز
 منهم هو الأكرهون ومنهم من كرهه حتى يعدل في القسمة فيه وإن كان الجبي يشو به حلال وحرام
 فحكمهم كرهه أخذ الجواز منهم وهو الأكرهون ومنهم من أجازوه وإن كان الغالب عليه الحرام فله
 حكم الحرام وإن كان الغالب عليه الحلال فحكمه كالحلال وفيه كراهة ضعيفة وإن كان بجبي الحلال
 كلام ابن رشد في الباب ينقل سيدي أحمد أفتت قال وإياه ينقل أكثر المتأخرين ويرون أنه
 تخصيل المذهب في هذا الفرع . قال في المنزع النبيل لابن زروق وقال في شعبان أما من كان من
 العال المال قبل العمل فلا بأس بقبول جائزته ما لم يبين أنها من الحرام ومن لم يكن له شيء قبل
 العمل فلا يقبل منه وجواز الخلفاء لا شك أنهم أحلال قال وروي عن مالك أنه قال لا حيل من جوائز
 الخلفاء إلا ما كان قد حرم من أجبه أو من جامع ابن يونس وتخصر الشيخ أبي محمد قال
 مالك من أول المدينة أن من بيده مال حرام فاشترى به دارا أو ثوبا من غير أن يكره على
 بيع أحد الثياب أن يشتري أنس ثوبا أو ثوبا من الذي اشتراه بالمال الحرام أه قال الإمام
 ابن رشد وأجاز قبول الماشترى به . ابن سحنون وابن حبيب قال ابن حبيب وكذلك هؤلاء
 نعم ما مشروته في الأسواق وأهدوهم رجل جاز لمهدي له قال ابن رشد وجه ذلك أن الحرام

قاطع الطريق الخفيف لتبديل الشاهر السلاح بالناب أنطى . وإلا فالت عليه كن في الحضر أو خارج انصر قال ابن أكرم
 نوشوب وقد يكون عاردا وإن خرج بغير سبيل وفعل المخاربين من التلصص وأخذ المال مكابرة ويكون الواحد عاردا وفي
 العتية والموازية إن من خرج لقطع السبيل بغرام فهو عارب مثل أن يقول لا أع ذولا . يخرجون إلى الشام أو إلى مصر أو إلى

فانه قد عارب وكذلك كل من حمل سلاح على الناس او اخافه ليدفعه الى الفلاة ولا يلاذئ فهو عارب قاله ابن القاسم رحمه الله
 في الشبهة أو إسحق قاطع الطريق أحد المتأخرين من الروم (مسألة) هل إن أقامه قاتل الفلاة بأرض من الحراية مثل أن يقاتل روم
 أو صيبا فيدخله موضعاً (٢٧٢) فيأخذ ما به فهو الحراية (مسألة) ومن عرض له ليعلى فيه بالروم
 ونزعه فلا يذنب عليه في ذلك (مسألة) نعم قد يؤخذ به في الروم وفي بلاد العرب والخراسان من كان من
 من أهل الإسلام يهدد باللايدري من حلال كسبه أو من حرام فإنه لا يحرم قبله لمن أسخطه به
 أن لا يعلم محرماً عليه قال ويحرم هذا قالت الأئمة من الصحابة والتابعين ومن تركه فأنكره
 في ذلك طريق الزور وتحت الشبهات لأن الحرام لا يكون إلا بينا غير مشكوك ونحو هذا
 أبو عمر في محمديه قال عرفنا أن جواز السلطان أحب إلى من صلات الإخوان لأنهم لا يمتنعون إلا في
 تمتن وكانت هدايا الخلفاء تأتي ابن عمر وابن عباس قال الحسن لا يرد عطاءه إلا الأخن من أمره
 وهذا لا يلهي في الحرام بعينه انتهى نقل المواق في شرح الإرشاد المصنف حكى لنا الشيخ أبو
 عبد الله القزويني رحمه الله تعالى أن السلطان أبي الحسن المبري دعا قضاة وقته في ليلته وكان أهل
 علم ودين فكان فيهم من قال أنا حاتم ومنهم من أكل وقل ومنهم من أكل الثلاث كالسبع
 فقط ومنهم من شرب لأك بكه ومنهم من قال هاتوا من طعام الأمير على وجه البركة قال ما
 سألتهم الشيخ أظنه أبا إبراهيم الأخرج عن ذلك قال الأول طعام شربة تستر منه بالصوم كما ورد
 وقال الثاني كسب كل مقدار ما تصدق لأهله من الأرباب المياثر كالعاصب وقال الثالث
 القول بأن الغلات للعاصب إذ الخراج بالحقان وقال الرابع طعام مستهلك تريت القيمة في
 مستهلكه فحل تناوله وقد مكنته من فعله قال وقال الخامس طعام مستهلك للمساكين قدرت على
 استخلاصه فاستخلصه وأوصاه إلى أربابه وكان تصدق بمائة قال المصنف هذا آخر ما بالبر
 لجمعة بين النفق والزور وما عده الزور هو صريح الله وما يراه والجملة والاسان فيه بقصد الله
 في وقت الاشياء ومن لم يكن له يصير دفعه بالتحفظ ما أمكن وقد جزم بعض العلماء بتحريم
 الظلمة وأشكره الذين بنى على ذلك ولا يصح العمل بالزور في دين الله أن يكون
 غير ما هو حكمه كان خبراً انتهى سيدى أحمد أفتى قال في النصيحة وهذا من الجليل ما شاع
 تقدم في كلام الأئمة والخبرين في التقيد بما إذا لم يثبت أن المأخوذ من الحرام أهله سبحانه وتعالى أمه
 (ما قولكم) في رجل له ثلث بيت تركه وأقام في بلد آخر مدة ثم رجع له فوجد
 أخاه ساكنة فيه فسكن معها فيه ووجهها واستمر ساكناً معها حتى مات فأراد وأراد
 إخراجها وأخذ الثلث المهرج ما فهل له ذلك أفيدوا الجواب :
 فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، نعم ذلك حرام
 نزل اثبات المهرج بعد أخيه وقبله والواجب لسكناهما ما فأكثركا في المختصر وشروطه
 سامون. وإن روى وقال ولو مهرجاً أو مهرجاً زوج زوجته الدار فأسكتته فما حتى مات بط
 أخيه إلا أن تزك قد تزكها بزوجه عاها عما أو عاها من ففصح ما انتهى وقال ابن سلوم :
 رجع المصدق إلى دار الصدقة باسكان أو إيجار أو أكثره أو غير ذلك فسدت الصدقة ولا كسبه
 المصدق عليه قد حازها قبل ذلك أقل من سنة وكذلك إن كسبه له المصدق عليه كتاباً بالبركة
 السكي أو الأمانة لم يعبر به بعد صدق فهو أيضاً بمنزلة الوكيل أو موهي بائنه إلا أن يكون
 أو طريداً فأما فهو كالأجر لا يضر ذلك الصدقة فإن كان ذلك الرجوع بالبركة في ذلك
 جملة فقدرنا الفظة (١)

وإن ما قدمه فقد أروا بعض الطريقين في تزك شواهد أهل الرقة عليهم بعضهم وإن أعرفوا بالحراية
 وإن كان المنع لأهل الرقة التزم من أبيهم وكان المنع في أهل الرقة فإن ادعى كل واحد منهم شيئاً لم
 (١) قوله فقد أروا الفظة : كذا بالأصل وحرر اه :

فإن شيئاً تحالفاً واتحاداً وإن فكلاً اتفاداً وإن فكلاً اتفاداً كان للأخر وإن بقي شيء لا يدعيه أحد وقت
 من كان أحدهما من أهل الرقة والآخر من غيرهم كان من هو من أهل الرقة دون الآخر وبطلت إن أتى الآخر بشبهة
 من أحد غيرين ومعهم مال بعد اقتران الرقة ولم يعلموا قاضي (٢٧٣) المال رجلان تحالفاً وكان بينهما
 رهن من كسب كسب سائ
 منهم قالوا لعمد إن كلاً
 لم يكره لما فيه شيء
 وشكها في هذه المسألة
 بخلاف التي قبلها لأن
 أولئك كانوا أهل المال
 والرقة حاضرون وهذا
 يمكن أن يكون لهبرها
 ومن ضرب رجلاً بها
 لأخذ ماله فأتى
 يقتل وإن لم يرد فله لأنه
 من الحراية ولو لم يكن
 لأخذ ماله كمن ألداده
 بينهما ورقة نصص
 أو الغنوة المالك (مسألة)
 ومن العتية في بيع
 أشبهت عن مالك فبين
 إلى رجلاً لا فاسم السون
 فأتوا قال ما أردت فقلهم
 وإما أردت أخذ ماله
 وإما أعطاني السون
 رجل وقال إنه سكر فقال
 مالك يقتل قاتل كذا
 محذوراً قال ما أردت فقلهم
 ولا أخذ أموالهم وإما
 هو سون ولا شيء فيه
 إلا أنه ما تاراً أخذت
 أموالهم قال لا شيء عليه
 غير رد المال (رفع)
 قال مالك في المزاينة
 والمعلن والمستخفي من
 الخابرين سواء إذا أخذ
 المال والرجار والنساء والأحرار والعبيد والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء
 وإذا أخذ السارق المتاع إلا فطلب رب المال المتاع منه فأكبره فهو محارب (مسألة) ولو نزل رجل رجلاً من مقام
 مقامه فأتى عليه فكتفه ونزع منه الطعام ونزع ثوبه فقال هذا يشبه الخواب يريد أن يغلب على أخذ المال

٢٧٤ - فخرج النلي - فإن
 وإذا أخذ السارق المتاع إلا فطلب رب المال المتاع منه فأكبره فهو محارب (مسألة) ولو نزل رجل رجلاً من مقام
 مقامه فأتى عليه فكتفه ونزع منه الطعام ونزع ثوبه فقال هذا يشبه الخواب يريد أن يغلب على أخذ المال

(١) قوله فقد أزالوا الفضة : كذا بالأصل وحرر له :

١٣ - (فتح الباری - ثانی) المال والرجال والنساء والأحرار والعبيد: والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء به
 وإذا أخذ السارق الشيء للإفطار قلب رب المال الشيء منه فكافره فهو عارط (مساءة) ولولي رجل رجلا معه طعام
 فمضاهما فأنى عليه فكفنه ونزع منه الطعام ونزع ثوبه فقال هذا بيته المحارب يريد أنه مغالب على أخذ المال

(١) قوله فقد أزالوا الفضة : كذا بالأصل وحرر له :

تصعبه على طريق الذم أوعيت في جهته العزوة بدخف من السلام أوبشى ما أجرى من البلاء والخلة عليه أوغمه بشىء من العوارض أنثوية أبجأزدة ونهودة لديه قتل وفنا كنهه إجماع من العلماء وثمة الثغرى من لادن الصحابة وضوا الله عليهم إلى لهم جوا (مسألة) (٢٨٦) ولوشهدا شهادتين أحدهما عدلًا من رجلا نسب إلى صلى الله عليه وسلم فإن يراه من الأدب لمح

بأمر والده البالغ فهل لانه الكعبة تخليصا فليس ناولد إخراج والده من البيت ولا منعه من التصرف فيه أفيدوا الجواب .

(فصل فيمن سب أزواجه)
 قال ابن عباس: كان أبو بكر (عليه السلام) يبايعة أهله أوصافاً وبسب وكذلك المرأة وقد كن من أهلها
 كبيراً في الناس فليس بشيء انتهى ويقولون: تبرز إلى زوجك فاعتب فليس بشيء انتهى والأخير في التوليذ
 والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
 (مناقبه) فبين وجهت لها أمها في صحتها ما يخصها من تركه زوجها وصداقها الذي في
 ذمته قبل طلاقه فبين وجهته من داره اشتراطه وجذته في الحيازة ثم ماتت أمها قال الخليل
 قول الأبيات الخفية

(ماقولكم) فبمن ادعى أن جده كتب له وهو صحيح سالم وثيقة بأنه أعطاه من ماله قراراً ولم يبينها ولم يفرضها ولم يسامها له حتى مات فهل تبطل حجة حيث كان المدعى بالمال وقت الكتابة :

(ماوراء) فبين و هبت لأن فيها بيتا ساكنا فيه أبوه بلا أخوة وهي صبيحة والبهوت
له صغير واستمر الأب ساكنا فيه كذلك إلى وفاتها فهل تكون مكانه حيازة لأبته ولا يتصل
الحقة بمولاه ولا يكون لموارث الوفاة ما حقه فيه من الحقة .

يُحَدِّثُهُمْ أَمَّا بَيْنَ زَيْنَةَ وَأُمِّ مَسْلُومَةَ حَدَّ عِنْدَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَمَلِيِّ وَآلِهِ كَيْدَافُ الْجَاعَةِ كَلِمَةً لِنَدْلُ
 أَعْلَى عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَمَنْ قُفِّ أَمَّا هُوَ وَهِيَ كَأَنَّ رَجُلًا حَدَّثَ الشَّرِيَّةَ لِأَنَّ سَبَّهَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ بَنِي وَلَدِ هَذَا السَّعْمَانِيِّ سَيَا قَامَ
 يَنْبَغِي لَهُ وَالْقَائِنُ قَامَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ كَانَ عَلَى الْإِمَامِ يَقُولُ قِيَامَهُ قَالَ (٢٨٧) وَلَيْسَ هَذَا كَحَقِّقِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ

(ماقولكم) في حبة المريض وصديقه وسائر تبرعائه هل تحتاج لحيازة قبل موته كتبرعات
تدفع أم لا :
حليته والاخراجها كسائر
الصحة بنحو الحد المفترى

فقدما بهما إلى كربلاء فمضى إليهما على حور وأعلن الإسهام الذي بينهم فقاما على في المنزلة
 في صدقة أوجهة أوحسب أو عطية بنله المريض لرجل بعته أو ألكما سكين أو آخر خرج من يد هدي
 في ذلك ما كان من قبله أو صاباه انتهى ولأن الحوز في مرض المتبع غير معتبر فلو كعده فلا
 منى لأشترط وأيضاً وكذا في حجر المرض أن تبرع المريض فلو كان في بلد أو في بلدان
 تحت من ثلث ،له يوم التفتيح فاصرح في عدم الشراء أهله أو الله سبحانه وتعالى أعلم صلى
 على سيدنا محمد وآله وسلم

فاجتبا نفعه . والحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ثم لا يمكن الواهب
 تذكر من الرجوع إلى جهة ويخبر على رغب بدفعها وتسليمها للموهد له قال في المجموع وشرحه
 الواهب التقدير وحيزت اقية عن وابها حوزا عليه ان لا تزومو له بالقول فعمل انه
 لا يضطرط في حوزها عنه اذنه انتهى

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، فإن المكن الموهوب
 له إنما للوهاب فليس له الرجوع إلى الحب ويجوز على رفع يده عن الأشتار وتسليمه الموهوب
 الخرج معاً ، والله الذي لا اله الا هو ، لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

عن أبي معمر الضبي أنه لا يدل على الله ولا حجة فيه لرسوله ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حجة ولا مخالفة في كفرها بهذا القول وكذلك بكفرها وإنكارها أن يكون فاسر معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم حجة له أو في خلق السموات والأرض بل على الله سبحانه خلفهم الإجماع والنقل المتوارع الذي صلى الله عليه وسلم واحتج به بهذا كله وتصریح القرآن .

فنه هذا محارب وكذلك كل من حمل السلاح على الناس أو اخافهم للبر أو ذل ولا يزال فهو محارب وقيل القاسم رحمه الله (مسألة) قال الشيخ أبو إسماعيل قاطع الطريق أقبح القتال من الزور (مسألة) قال القاسم قيل الغزاة يضافن الحاربة قال من يقاتل رجلاً أو صبياً فيقتله حتى يبدله موضعاً (٢٧٢) فيأخذ اسمه فهو كالخاربة (مسألة) ومن عرض للعص ليعقبه من الغزاة

(١) قوله قد أزالوا النضة : كذا بالأصل وحرر له :

وإن قناع الثمان شفا نوالها وانقسام وإن نكلا انقسام وإن نكل أحد كذا الآخر وإن نى شىء لأبدي أحد وقت
وإن نزع الثمان أحدهما من أهل الزحف والآخرة غيرهم كان من هو من رزقته دون الآخر ويحلف إن الآخر شبهة
وإن أخذ الحارون ومهم مال بعد إغراق الرقعة ولم يعلموا قاضي (٢٧٣) المال رجلان تحالفا وكان بينهما

(٣٥ - فتح البعل - ثمان) المال والزجاج والنساء والآحار والابيد، ولشيمون وأهل النعمة في ذلك سواء. وإذا أخذ السارق المتاع ليلا فقلب رب المال المتاع من فكره فهو عارِب. (٣٦) ولولي رجل رجلا معه طعام من طعاما فاني عليه نكته ونزع من الطعام ونزع ثوبه فقال هذا يسهل الخراب يريد أنه مغالب على أخذ المال

مجاورة وصفته صفته الحاروب : (فرغ) وقد تقدم أن الحاروب في النصر وغير النصر سواء وهو قول ابن القمام وأشهب وفر أبو عمدا لا يكون حاربا إلا بقطعه في الصحراء والبرية الثانية عن البلد وقال عبد الملك بن الجاشون لا يكونون حاربين في القرية لأبهم لا يؤذون إلا (٢٧٤) الواحد والمستضعف وليس في القرى حرابة . (مسألة) ويستحق الحاروب بشر

الملك لا ير يستحق بأخذ المال الكبير . (مسألة) قال ابن الموار لا يختلف ذلك وأصحابه في إجازة قتل الحاربين وأن من قتلوه فهو خير قتل ومن قتل منهم فهو شر قتل قال مالك ويشاهد الله تعالى ثلاثا فإن عاجله قتله وقال عبد الملك لا يدعوه وليبره إلى قتله قال مالك وابن القمام وأشهب جوادهم من أفضل الجهاد وأعظم أجرا قال مالك في أعراب

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم خرج لعماير مانيوه وهو حسن ما كسبه وإن كان مائة أخرجه له عشرون لأنها هبة أو صدقة على معلن معلقة على الاكتساب وقد حصل فثبت بحصوله ووجبت عليهم وإن أبوا فحق عليهم الهبة المذكورة في لبيل المعلن الذي استناده صاحب المختصر من نقي القضاء حيث قال وإن قال داري صدقة يسير مطلقا أو غيرها ولم يعين لم يقض بغير خلاف المعلن قال الشيرخني المراد باليمن المأثم ما في حرجه وصدقة أتى مائته موقد به التشديد والتغليظ كأن يقول لزوجته مثلا إن دخلت دار فلا فادري صدقة على الفقراء أو على زيد أو لم يذكر زيد ولا لفقراء وأما إن كان قاصدا بالزكاة فلهما وتغيره لا يقضي عليه وكذلك إذا كان الزكاة به من معين يقضي عليه لأنه محمول على نصا واختير وأما إن قال إن شئ الله مريضى فدارى صدقة فإنه يلزم لأن هذا ليس من اليمن من قال أعدوى والحاصل أن القضاء لا بد فيه من أمرين أن يكون الشخص الموهوب له أو لنفسه عليه أو الخيس عليه معينا وأن يكون ذلك وجه القرية وهو المراد بعدم اليمن ومنى التي وحسب تنفيذ غير قضاء والالتزام إن كان معين يقضى به وتغير معين لا يقضى به وإنما فلا يقضى مطلقا كإذا قال إن شئ الله دفع درهم أو بذر أو لفقراء وأما الوعد فإن حصل فيه ثوبه قضى به وإلا فلا ولو قال إن شئ الله مريضى فزيد كذا فهو نذر لا يقضى به كذا كتب به في الشيخ ولغيره أنه يقضى به بولنا قال الشيرخني في شرحه وأما إن قال إن شئ الله مريضى فدارى صدقة فإنه يلزم لأن هذا ليس من اليمن انتهى وفي ابن سلون قال ابن الحاج في مسأله إذا كانت الصدقة والدية في عين معينين أو لغير معينين فذلك سواء وإن جبر عليها وإن كانت في غير معين فإن كانت لمعينين فلا خلاف أنه جبر على دفعها وإن كانوا غير معينين كالرضى ونحوهم فم قولان في حبس المدونة وفي إقياب منها انتهى . (في نوازل ابن هلال سؤال عن امرأة تصدقت على أخيها بنصيبها من أصل كان بينها وبينه أو بشيء من ماله وبعد ذلك قامت الأخت أو وارثها في ذلك على الأخ وأرادت أو أراد وارثها الرجوع للصدقة وزعمت أو زعم وارثها أنهم قد صدقت بسبيل القرية لله تعالى ولا فعلة عن طيب نفس وإنما فعلته بسبب الخياء وخوفهم من التعارض فجمع أحباها إن لم تفعل فقل تصح هذه ذميمة الواقعة على الحالة المذكورة أولا حوله المحقق إن كانت عادتهم أن من طابت من أخت أو بنت حظها عريت وقطع جهار عريت بذلك ولم يؤخذ بيدها عند ثبوت نكاح زوجها أو من غيره وكانت صدقة بطلب من الأخ فالصدقة

عنه ولا يقاتل وقال سحران لا يعطى شيئا وإن قل ولا يقاتل لأنه أقل طعامهم وقال عبد الله لا يعطى النصوص شيئا وإن قل وهذا في المدد المناصب فم الراعى للغيرهم وأما من دى أنه لا قوم له بهم ولا عداة فهو كالأسير وعسى أن يعذر فيما يعظمهم إن شاء الله تعالى : (مسألة) ولا يجوز

غريب (٢٧٥) إذا سأل الإمام خلاف المذرك ولا يجوز للإمام أن يؤمن بالحزب ويؤله على ذلك ولا أناله على ذلك وعلى ذلك وإنما امتنع لغزوة لادن ولالة واده ابن سحران عن عبد الملك (فرغ) وإذا امتنع الحاروب بنفسه حتى نفى الإمام فأخذ على ذلك قال ابن الموار قيل يتم له ذلك وقيل ليس له (٢٧٥)

وهو أنه أصبح سواء امتنع في حبس أو مركب أو عجل فرس سواء أتمه السلطان أو غيره قال لأن حق الله تعالى لا يزول إلا بالثبوت قبل أن يندثر عليه .

(مسألة) وإذا فرغ من نصص فقد روى أصح إن كان قتل أحدا لا يفتق وإن لم يكن قتل أحدا فما أحب أن يتبع يقتل وقال سحران يثبتون وإن بلغوا بركه ما دوى عنه أنه يتبع منهزم ويقتلون مقبلين ويردونه ومنهم من يولس هروهم توبة وإنما التفتيف (مسألة) فإن لم يستحق هزيمتهم وخيف كرتهم دفت على جريحهم وإن استحق اخذهم فخرجهم

أسير والحكم بينهم إلى الامام وفي الموار (٢٧٥) القمام لا يجوز على جريحهم والمبره سحران (مسألة) وإذا أخذ النصوص قبل الثبوت لزمهم الحد وهو القتل والصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والحبس والأصل في ذلك قوله تعالى إنما جزاء الذين يمارون الله ورسوله

يعمون في الأرض فسادا الآية قال ابن الموار وابن سحران عن مالك إن ذلك على اختيار وهو تغيير متعلق بأجره الإمام تصرف إلى نظره بشورة التقهات بما يراه للمصلحة والذب للنفس وليس ذلك على هوى الامام ولكن على الجاهل وأذابت (١) قوله : ولا يجوز أن يؤمن بالحزب الخ ، كذا بالأصل اه

عنه ولا يقاتل وقال سحران لا يعطى شيئا وإن قل ولا يقاتل لأنه أقل طعامهم وقال عبد الله لا يعطى النصوص شيئا وإن قل وهذا في المدد المناصب فم الراعى للغيرهم وأما من دى أنه لا قوم له بهم ولا عداة فهو كالأسير وعسى أن يعذر فيما يعظمهم إن شاء الله تعالى : (مسألة) ولا يجوز

اتبع في عهده ما يؤمن الناس كالسارق ينفذ في السرقة له. الثالثون القادم: الشهب (مسألة) وبقبل شهادة الدين قطع عليهم الطريق والنصوص أنهم قد فعلوا عليهم الطريق قاله. الثالثون القادم: رواية أبيه لأنه من حدود الله تعالى وتقبل شهادة بعضهم لبعض بما أخذوا له ولا قبل شهادة نفسه (٢٨٠) ولا يابيه وتقبل شهادته: هذا قول أبيه لأنه قبل والخبر لا ينافي القصاص إلا لا غير

فيه ولو شهد عليه بذلك شأب شيبخ أبو يحيى رحمه الله تعالى رحمه واحدة بما نصه: الحمد لله إذا شهد الرجل على أخيه أولاد ولدته اليتم المحجور له صحت شهادته ولم يضر ما رواه تاجت بد الوهاب لأنه هو الذي حوز له وسواء صرف أهله إليهم أولا والبيع الواقع منه قبل رشد اليتم وعلمه بيع فضول، فإذا رشد اليتم وعرفه الخبيخ إما أن يجيز البيع ويرجع بالثمن على جده أو على تركه، وإما أن يرده ويأخذ ثمنه ويرجع المشتري الثمن على من دفعه له فقهر عليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(ماقولكم) في امرأة وهبت لبيت من بناتها شيئا وماتت أمها قبل حوز أخيه فهل تطل لعدم الحوز وإن ادعت البنت أنها كانت أرشد أخواتها وأنها التي كانت تنقضي لأموالها حوزها؟ أجابوا الجواب:

فأجاب شيخ شيخنا أحمد الدردير رضي الله عنه تعالى بما نصه: الحمد لله حيث ماتت الأم قبل أن تحوز البنت أخيه فاقية باطنة وترجع ميراثا ولو كانت البنت أرشد أخواتها ونقضت حوائج أمها وكونها كذلك لا يصحح لها أخيه من غير حوز والله أعلم. وأجاب بنحوه شمس الدين محمد الحفناوي الشافعي رضي الله تعالى عنه: وأجاب الشيخ عمر الشاذلي المالكي بقوله الحمد لله حيث ماتت الأم قبل حياز البنت لثمنه بطلت وصارت ميراثا ولا عبرة بموت البنت أنها أرشد وأنها كانت تنقضي حوائج أمها والله سبحانه وتعالى أعلم.

(ماقولكم) في رجل أعطى أولاده جميع ماله ثم توفي أحد الأولاد عن زوجة حامل فأرادت أخذ صداقها من البيت ومثلها فادعى ذلك الرجل أنه رجع فيها أعطاه قبل موته أب بست سنوات وأقام بيته فشهدت برجوعه في النخل ففتوا هل إذا ثبتت لأن المخوف قطع ثمر النخل وأخذته فهل بعد ذلك حيازة وهل إذا قال ذلك الرجل إذا وضعت زوجة ابني ولد الله حصة أبيه في النخل وضعت ولدا فهل يعمل بذلك أفيدوا الجواب:

فأجاب الشيخ الدردير رضي الله تعالى عنه بقوله: الحمد لله حيث ثبت بالبيعة أن الرجل رجع فيها أعطاه ولو لدفع ماله كان ذلك الشيء المعطى لمسكا لأب حيث كان قد أوفى له لم ينكح أو يدين لأجل تلك المعطية قبل رجوع الأب والألا رجوع له وحيث وضعت زوجة لابن ولد الله كانت حصة أبيه لمسكا له عمل يقول الأب والله سبحانه وتعالى أعلم. (وأجاب) الشيخ عبد الباق الشافعي رحمه الله تعالى بقوله: الحمد لله شهدت البيعة برجوعه فيه في حياته الميت فقدر جاز إلى ملكه وماله تشهد برجوعه فيه في حياته تكون حصة الميت فيه ميراثه ينقض صدق زوجته وغيره ويقسم باقي على الزوجة والأولاد والأب فغيره على المعارض والله أعلم وهو موافق لقواعد المذهب. (وسئل الشيخ الدردير رضي الله تعالى عنه) عن رجل ملك غنارا وموالي وله أولاد كبار وعليه عليهم ديون فأسقطهم في الغنار والموالي أولاده وسماهم بينهم صحيحا باعتار أو حاز كل واحد منهم ما أعطاه وله حيازة شرعية وجها الأب الذي نال التي عليه على أولاده فكل من أخذ قسطا من ماله ما جاءه الأب عليه من الدين وأشهد

عنها القريين لأن أباهم رضي الله عنه فقل ما من الزك وكان بعضهم منه شحاة لهم البقاء وبهمهم بها التناوب وقالوا إنهم وجدوا في النسخ وأخطبوا بخدا فقامت صلاته عليه وسلم وأولوا أولاده إن ختم من أموالهم صدقة تظهرهم وتزكهم به ما وصل عليه إن صلواته سكن فيه لا يثنى ذلك من غيرهم دليل على قيام غيره في ذلك الله وأما على رضى الله

عنها القريين لأن أباهم رضي الله عنه فقل ما من الزك وكان بعضهم منه شحاة لهم البقاء وبهمهم بها التناوب وقالوا إنهم وجدوا في النسخ وأخطبوا بخدا فقامت صلاته عليه وسلم وأولوا أولاده إن ختم من أموالهم صدقة تظهرهم وتزكهم به ما وصل عليه إن صلواته سكن فيه لا يثنى ذلك من غيرهم دليل على قيام غيره في ذلك الله وأما على رضى الله

في أهل الشام وأهل البصرة لأنهم أبو الدخول في طائفة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعامة تفتك البقية من كل عن وعن من قبله أهل الشام وقاتل أهل البصرة وهم يملكون وبلادهم للعدل خاصة في قتال القريين جميعا. التي قال الكذا من غير والتجريح والتفريق والرمي بالمتجنيين وإن كان فيهم النساء والذرية (٢٨١) ولكن بعد أن يدعوهم إلى

الدخول في جماعة الإسلام أبي بن أمية لا يرجع عليهم منها أحدهم ثم إنه بعد ذلك أمار الرجوع عليهم فويل مع من المرسى لا يمكن من الرجوع أفيدوا الجواب (فأجاب بقوله) الحمد لله حيث كان إسقاط الأب حقه والمعارض والمواشي لأولاده في مقابلة وفاء ما عليه من الدين للمع من الرجوع له وعلى في الأمر منه من تعرض لأولاده والله أعلم وأقر الشيخ محمد العقاد المالكي وأجاب أيضا الشيخ محمد بسوق رحمه الله تعالى بقوله الحمد لله حيث كان إسقاط الأب حقه في الأرض والغنار والمواشي لأولاده في مقابلة ما جعله عليهم وفاء دينه المدين كان ذلك في المعنى يعلمهم ويحتفظ لأولادهم بعد ذلك لا يمكن من الرجوع على أولادهم على الحاكم زجره ومنعه من معارضة أولاده فقهر عنه والله أعلم وأقر الشيخ محمد الطحطاوي المالكي والشيخ عبد الباق الشافعي (وسئل الجادوي رحمه الله تعالى) عن إسقاطه لآخر حقه في فدان وشرط عليه دفع خراجها وهو مكتوب في الدفتر نصف فدان فهل يملك بالشرط ولا يملك لأنه آخر مع عدم علمه بذلك الشرط (فأجاب بقوله) الحمد لله حيث شرط على الفدان وزرع كان عليه خراجها والله أعلم ووافق الدردير. (وسئل شيخنا أبو يحيى حمد الله تعالى عن رجل وهب لولده الصغير بعض نخيل وما زال حيا في تلك النخل ويصرف فيها بحدب اشترى حتى مات الوهاب قبل بلوغه له فطالبه ببيع النخل وطلبه عليه جلد النخل حتى بد رجل شيخ بلده فأراد أخذه منه فادعى أنه أشترى لها من أبيه في حالته فهل قبل صداق الأخذ أو لا النخل فقهر أم لا أفيدوا الجواب. (فأجاب بقوله) الحمد لله إذا وهب الله لولده

صغير شيئا يعرف بعينه كالنخل قام الأشهاد بالخبرة مقام الحوز ولم يضر بقاء الموهوب تحت يد الوهاب ودعوى واضع اليد أن الوهاب قد باع له إن كانت بالبيعة فلا عبرة بها وإن أوفى بيته من البيع كان يبايها فصوليا فلا يملك نفسه وأخذ النخل من موضع اليد ويرجع المشتري بثمنه على التركة ما شهد بيته بأن الأب قد كان رجع في هبته قبل البيع ولا معنى للبيع ولا كلام للولد والله أعلم. (وسئل سيدى أحمد الدردير رحمه الله تعالى) عن ذي فريخ نر على حاضره دراهم فوقع حجر رجل منهم دراهم أكثر من غيره فهل يخص بها عن الحاضرين. (فأجاب بقوله) الحمد لله يخص الذي سقط في حجره الدراهم الزائدة بها والله أعلم.

(ماقولكم) في امرأة تبرعت لابن أخيها بدار وحازها وأصلح فيها ببناء ثم مات فأرادت بركة الرجوع فهل لا يكون لها الرجوع وتكون الدار لورثة ابن الأخ أفيدوا الجواب: فاجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لا يكون لها رجوع في الدار التي تبرعت بها لابن أخيها وتكون لورثته إن كانت المأزقة شديدة من زوجة ومن زوج ومقتضا قدرتها ما إذا أقل ولبيك عليها من عبط لأن الثمن يازم المتبرع بالقول وانعاصر أخيه من خصوصيات الأب والأم كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم.

(ماقولكم) في رجل له دار ثمانون ذراعا ونخلة وبيراط من حاحون وهو مقيم في بلد آخر فباع لبيع ما ذكره نفسه شيخ البلد على أن يهب نصف ما ذكره لأولاده وأخرى له على أن يملكه من ثلثيهم ففهم نصف ما ذكره فهل إذا تمكن من الرجوع في تلك أخيه له ذلك ولو حازها هل يكونه

(٣٦) فتح البلى - ثان - وأما المبدعة فالدفع أن من أظهر بدعته بسبب أن بدعته التي خرج بسببها لم يزل يفتها وإذا كان الحكم أن يستبقت وإن لم يخرج على الإمام فأجرى إخراجها والله أعلم. (فصل في حكم الردة والعيادة بالله تعالى الله حسن الخاتمة) وهي الكفر بعد الإسلام قال ابن الحارثي وتكون يصريح ويلفظ ينقبض

(٣٦) فتح البلى - ثان - وأما المبدعة فالدفع أن من أظهر بدعته بسبب أن بدعته التي خرج بسببها لم يزل يفتها وإذا كان الحكم أن يستبقت وإن لم يخرج على الإمام فأجرى إخراجها والله أعلم. (فصل في حكم الردة والعيادة بالله تعالى الله حسن الخاتمة) وهي الكفر بعد الإسلام قال ابن الحارثي وتكون يصريح ويلفظ ينقبض

بمنصبه على خرق الدم أو غيبته العزوة بدخف من السلام أو يثني ، ما جرى من البلاء ، والخوة عليه أو غيبته
من الترائس البصرية الجائزة ، وقد دله قبل فل وهذا كله لإيجاز من العناء ، وأتمه الفتوى من لندن الصحابة ورواها
الله عليهم أي لم جرا . (أسامة) (٢٨٦) ولوشهدا هذان أحدهما عند أن وجلسا النبي صلى الله عليه وسلم

فهي هبة بواب باضاء محلول بظنه عيا فيه ولاه فسخ دن في دن ففسخ ورجع بما
 اتفق عليها ورجع بما أثاره له والله أعلم ووصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال في
 المحققين والأجوز دفع صدقاتها عن أي بقى ما بها في السفر لزاد فقضى لأنه فسخ دن في دن
 إن كان دفع الصدقات وجوباً للثقة إن دفع . وأجبت نعم إن ضبطت بل على أي يخرج
 منها انتهى .

(ماثواكم) في ذى الشرى حرية وبناها بيتا من ماله وسكنها بغياله وأمنعت وكتب حجتها باسم والده البالغ فهل لآلئنا الكتابة تمليكنا فليس لولد إخراج والده من البيت ولا منعه من التصرف فيه أئيدوا الجواب . .

فاجتنبنا : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم الاعمال كلها
 تلك الفيلس الذي ولد في ابراج الدمام التي لا تمنع من ان تصير فيقال ان مسلمون قالوا يزيد
 واما قول الرجل في شيء يعرف هذا كرم ولدى او دابة ولدى فيليس بنى ولا يستحق
 من شيئا فليس يدرك ان كبريا الا لله يا هود قد اوصد قلبه وبكره وقد نكس هذا
 كبرا في الناس فليس بنى انتهى ونحوه فبرز في ذلك الغضب بنى الاخير في قوله والزوج
 وسيدنا محمد وعالي آله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(مايول) بين وحدث هذا معها في صحتها مايقصه من ركة زوجها وصادفها الذي
 دمه قبل قهر ركة وحسن من داره اشترتها منه وجدت في الحيازة ثم ماتت أمها قبل الحيازة
 فيول لايتصل الفبة .

فحيث قامته : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إذ أوجدت له هوب
 هذا في الحياة قبل موت أوابه وماتت الوافقة قبلها لاضلال امة نزلنا نجد في الحياة منزلها
 وربة الارث ماورثه وصحبه وإن جناه اغتفر الجول في افة وإن نازع الورة البت في ذلك
 الاخير وتصدق عليه وإلزامها من التركة : في الجموع الإعطاء لأوصالوج المعنى هبة
 وللخبرة وأصدق وإن في جهون في قرأنا فيها في الفسحة كالجدي في أنى الحوز النهى وانفسهانه
 وتعلم أعلم وصل الله على سيدنا محمد وآله وسل :

(ماقولكم) فمعن ادعى ان حده كتب له وهو صحيح سالم وثيقة بأنه أعطاه من ماله
فراوض ولم يبينها ولم يفرضها ولم يسمها له حتى مات فهل تبطل هبة حيث كان المدعى بالغا
وقت الكتابة

فأنجبت مانصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم تبذل اقية على فرض ثبوتها بموت واهبها قبل حوزها عنه في الصورة المذكورة قال في الترمذ وأيضاً لما منع قبله النبي والله سبحانه وتعالى أعز وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

له صغير واستمر الأب ساكنا فيه فكذلك ابني وفاتها فعمل تكون سكنا حيازة لابنه ولا تبطل
خدة يتوهم ولا يكون لوارث الواهة موارسته في الهبة :

بِأَنِّي هَلَّ عَلَيَّ وَهَلَمَّ وَهَكَى أَبُو بَعْدَنِ أَنَّ زَيْدَ عَنَ حَنْظَلَةَ قَالَ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغُثَّانُ
عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ عَنْهُمْ أَتَوْهُمُ كَمَا عَمِلَ خِلَالَةَ وَكَذَلِكَ قِيلَ مِنْ شَمِّهِمْ أَنَّ هَذِهِ أَسْكَالُ الشَّكَاةِ الشَّدِيدِ وَرَوَى عَنْ
أَبِي بَكْرٍ جُلُودَهُ مِنْ مَبْعَاثَةٍ قَتْلًا قَتِيلًا لَمْ يَقَالْ مِنْ رَأَاهُ أَفْزَدَ خَالَفَ الْقُرْآنَ (مُسَالَمَةً) وَفِي كِتَابِ أَرْبَعِ شَهَابِينَ قَالَ

وأحد منهم أمينة زانية وأمه مسلمة أحد عتبه بعض أصحابنا حين جدا أموحدا الأمه لاجعاً بكاذب الجرائع في كلمة لفضل
 في له غير ذوالق ومن قلظ أم أحدكم هي كافر وحده القيرة لأنه سب له وإن كان أحد من ولد هذا الصحابي حيا قام
 فيجب له والإفعلن قام به من المسلمين كان على الإمام قبول قيامه قال (٢٨٧) وليس هذا كحقوق غير الصحابة

فأجابه: الحمد لله الصلاة والسلام على سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، نعم سكتي الآن بلا حجة، حياز لأتبه الصغير في تغطيل الحجة بعبارة الواجبة لئليس لولها ما عارضها الزوج بـ لفي الحجة قال الخنصر وشرحه لعبد الباقر صرح حوزة محمد بهيبد له غير من أخذه واستمع له فمضوا في وجه حوزها، أمطافا علما بأجله أم لا فتدما إلى الحجة أو استحبابها لئليس لها حازا، لأنفسها وليس حوزها أن يقولوا لا يجوز العوموب ولأمالوقدت الحجة علما بأجله فالحج لئليس له في المنفذ ولا يأتى لأخذها وإلإارة ولا شك في صحة حوزها له حيثلذان رضاءالحوز له واعترض في قول المصنف متذلقا بأن مذهب الملونة أنه لا بد من علمها ورضاهما انتهى .

الصحیح أملا : (ماقولکم) فی حبة الریض وصدقته و سائر تدعائه هل تحتاج لجزاء قبل موته کثیر عات حبیبو و احرارم کسار

فأجاب بما مضى : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله . وأما ما سأل عنه فقلت :
 قال : موته لأنها كالوصية في الخروج من البيت قال الباقى : وأما المرض فتبرعته نافذة من الثالث
 (فقل) ومن أناسب إلى
 آله الشى صلى الله عليه وسلم

وذكر صدقة أوجه أرحم أب أو عطية بئله المريض لرجل يعينه أولاً ما سكين فلم يخرج من يده حتى مات ذليلاً نافعاً من لئنه كما صاباً انتهى ولأن الحوز في مرض التبرع غير معتبر فهو كمنه فلا يبي الاشتراكوا وأيضاً ذكروا في حجر المرض أن تبرع المريض توقف إن لم يؤمن به فإنه ماتت من ثلث ، ولعلهم التفتيح فهذا صريح في عدم اشتراطه فيها أنه سبحانه وتعالى أعلم صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(فصل) ومن استخف
بالمزور أو بشيء منه أو
جحد أو حرقا منه أو
ما قولكم في رجل ذهب لآخر ربع دار وقبل الموهوب له الهبة المذكورة وكتب على
واهب وثيقة بها ولم يحصل له مانع من قلس أو موت أو جنون أو مرض وأراد الرجوع فيها
فها لأعكن منه عجز على تسليمها للموهوب له :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ثم لا يمكن الزواهب
لذلك كره من الزوج في فيه ويجوز على رفع يده عنها وتسابعها الموهوب له قال في المجموع وشرحه
مواهب القدير وحيزت الحبة عن واهبها حوزا جبراً عليه **■** حتى لا يزوجه له بالقول فلم أنه
لا يشترط في حوزها عن إذنه فيه انتهى.

عل عادته قبل ههنا ثم أراد الرجوع فيها فلما أحكم :

(وأنزل لكم) فبين وهب لآخر أشجارا مقيمة واستمر مع الوهاب حائرا لها بتصرف فيها أهل العلم بإيجاع وكذلك من غير ههنا منه أو زاد

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله - إنا بيننا واليهود
له إنا الرأب فليس له الرجوع إلى القبة ويحجر على رقبته بدء من الأشجار وتسليمه للموهوب
له ونحوه كما أن ملك الرأب ودخلها في ملك الموهوب له بمجرد قوله وهبت كما تقدم والله
سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ما قولكم) فيمن كاف أرضه باسم ولده فهل ملكها الولد أو لا والوالد انصرف فيها بوجه ولا جزء كقول هشام

أقرضني ومعمّر الصبغى أنه لا يدل على الله ولا حاجة فيه لرسوله ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم ولا عاقبة في كفرها بهذا القول وكذلك بكفرها وأنكارها أن يكون في سائر معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم حجة له أو في خلق السموات والأرض دليل على الله سبحانه وتعالى الإجماع والنقل المتوارعن الذي صلى الله عليه وسلم باحتجاجه بهذا كله وتعرض القرآن ٩٠

جميع المال لان الذي اخذ المال اعترف بهم وقال محمد بن عبد الحكيم لاري عا. ثل واحد منهم إلا ما اخذوا اياهم رحمه الله تعالى هذا لان الشهابي المذكور فرق بينه وبين القتل وسوى بينهما في القصاص في أن كل واحد منهم يؤخذ بجميع ما خلى أصحابه (فصل) وفي أحكام بن سهل (٢٧٨) فبين تعدي على دار فكسر بابها وفرب صاحب الدار والتهب ما فيها وروقت

في ذلك فتوى رعت إلى أن يذهب كذا وكذا فإما مات أو بوليت أو لم يصبها دعوت أن الأشهاد عليها إنما كان حياء وشجلا من الناس ونصفه الحكم في ذلك أن يؤدى الشهود شهادة على ما فهموا من حال الأم من خجلها وعدم مقبب نفسها وتختلف على أنها لم قصد غمارة ذمتها أو لا تعلق شيء من النحلة بما انتهى الغرض منه فلهذا إن هلا وصاحب الميعاد في الزل النكاح والذي في نوازل الوصا والأحكام الماخرج عن القاضي الزياتي أنه ليس بعذر وذلك أنه قال في مسألة محجور وقع منه إيهاء بعد موت وصيه ثم ادعى الأكره فأنصه فان أراد السائل بلفظ الأكره ما كان يمتدحي الحياء فلا عقول في ذلك اه. وكذا في الدور عن سبيدي سعيد العتيقي فبين سلمت لأخيه في ميراث ثم أنكرت وادعت أن سكرتها عليه مدعونة وهو بنصر كان حياء وثبت التسليم منها بالباع القاضي قال سبيدي سعيد المذكور وقال لا يثبت كتمان حياء أخيه لا ينفقه اه. اللهم إلا أن يقال إن هاتين النازلتين إنما جازعوا في الحياء لا بدليل فلهذا لم يثبت خلاف ما قبله فبين ما يصدق دعوى الأكره بسبب الحياء فلا خلاف إذا نعت وجب خلاف مصرح به في تقييد كتمان قبيده ولا يستحسن إلا أن أنه الذي قيد منه ونقص الذي في غاية أن زيد إذا أدخل الرجل على زوجته جازع من الناس لتضع عنه صدقها وأدركها لحياءه وأخضعه فوجب له صدقها فلها الرجوع. وفي أسئلة تقياسي لارجع ولا بد لها في الحياء والحشمة انتهى. الثاني لم أو أن الأخت إذا قامت لرد ما وهبت لأخيها تخلف أو لا تخلف وظاهر التصريح بانه أنه لا يمين عليها إذا علم أن النساء لا يقدرن على طلب خدوتهم عادة وأهل ذاهم المعنى فسفر ما يمين ويبدل للملك من مقتضى سبيدي عبد القادر القاضي في نوازه عن الأثرين سبي أن حية البودى باضة مردودة لما غلب وقضا أمن مقهور ومغلوبات قال انظر كيف علم ذلك بالشعر والعلم وكان ذلك قام مقام البينة الشاهدة على الدعوى اه. قلت إذا كان الحكم سقوف اليمين عن البينة التي قام القشور مقامها هي البينة القاضية إذا لم قام مقام البينة السابعة لو جوت عليها يمين ولا يمين في نازلة أن لب النافقة ما في مسألة حية نساء البودى من القشور أتى بيمين الرجوع وقام مقام البينة الشاهدة بما فهموا من حال المرأة وأنه أعلم. ثم هذا الذي توفقه في حية نساء البودى من توجه اليمين وسقوطها إنما هو فبين صدر منها أخيه ثم ادعت موجب عدم إروها وأدعى عليها حية وأنكرت ثم تحقق الدعوى وأما إن لم يكن إلا مجرد أنكرت عن قريب أو تركه بغير فعل وحين قامت بيمينه يمينان الغلة بها بأن تكون ذمتها فلا يمين عليها ولا قول لؤثرين سبي في مسألة إذا بد بعض الورثة باستغلال الأصول الخفية في حضور أو أثار الأخر وسكونه وهي المسألة السادسة عشر من مسائل أبي العباس الخالدي ما حاشه أن سكونت أو لا يستطع وحققوا ما عليه اليمين وأن سكونه لم يكن حية قال وهذا إن قطع عليه بدعى حية لأن المشهور ترجع اليه في دعوى المأذون وأما إن أنه فقط فلا تزوجه عليه اليمين اتفاقا لأنها دعوى حية في تزوجه قاله الواحد الثالث تقدم في جواب الشيخ أبي الحسن الصغير أنه إذا بيع نصيب المرأة علمت به سكت عند سكونها فأنتم متعاهدا من وقت ومن الموانع التي لا يسقط معها الحق وإن أعلم أن تكون ذمتها نصيبها القريب على الوجه الذي لا تراه الحية فيه ثم تراه يبيع ويخجل وإن ذمتها غير

في ذلك فتوى رعت إلى أن يذهب كذا وكذا فإما مات أو بوليت أو لم يصبها دعوت أن الأشهاد عليها إنما كان حياء وشجلا من الناس ونصفه الحكم في ذلك أن يؤدى الشهود شهادة على ما فهموا من حال الأم من خجلها وعدم مقبب نفسها وتختلف على أنها لم قصد غمارة ذمتها أو لا تعلق شيء من النحلة بما انتهى الغرض منه فلهذا إن هلا وصاحب الميعاد في الزل النكاح والذي في نوازل الوصا والأحكام الماخرج عن القاضي الزياتي أنه ليس بعذر وذلك أنه قال في مسألة محجور وقع منه إيهاء بعد موت وصيه ثم ادعى الأكره فأنصه فان أراد السائل بلفظ الأكره ما كان يمتدحي الحياء فلا عقول في ذلك اه. وكذا في الدور عن سبيدي سعيد العتيقي فبين سلمت لأخيه في ميراث ثم أنكرت وادعت أن سكرتها عليه مدعونة وهو بنصر كان حياء وثبت التسليم منها بالباع القاضي قال سبيدي سعيد المذكور وقال لا يثبت كتمان حياء أخيه لا ينفقه اه. اللهم إلا أن يقال إن هاتين النازلتين إنما جازعوا في الحياء لا بدليل فلهذا لم يثبت خلاف ما قبله فبين ما يصدق دعوى الأكره بسبب الحياء فلا خلاف إذا نعت وجب خلاف مصرح به في تقييد كتمان قبيده ولا يستحسن إلا أن أنه الذي قيد منه ونقص الذي في غاية أن زيد إذا أدخل الرجل على زوجته جازع من الناس لتضع عنه صدقها وأدركها لحياءه وأخضعه فوجب له صدقها فلها الرجوع. وفي أسئلة تقياسي لارجع ولا بد لها في الحياء والحشمة انتهى. الثاني لم أو أن الأخت إذا قامت لرد ما وهبت لأخيها تخلف أو لا تخلف وظاهر التصريح بانه أنه لا يمين عليها إذا علم أن النساء لا يقدرن على طلب خدوتهم عادة وأهل ذاهم المعنى فسفر ما يمين ويبدل للملك من مقتضى سبيدي عبد القادر القاضي في نوازه عن الأثرين سبي أن حية البودى باضة مردودة لما غلب وقضا أمن مقهور ومغلوبات قال انظر كيف علم ذلك بالشعر والعلم وكان ذلك قام مقام البينة الشاهدة على الدعوى اه. قلت إذا كان الحكم سقوف اليمين عن البينة التي قام القشور مقامها هي البينة القاضية إذا لم قام مقام البينة السابعة لو جوت عليها يمين ولا يمين في نازلة أن لب النافقة ما في مسألة حية نساء البودى من القشور أتى بيمين الرجوع وقام مقام البينة الشاهدة بما فهموا من حال المرأة وأنه أعلم. ثم هذا الذي توفقه في حية نساء البودى من توجه اليمين وسقوطها إنما هو فبين صدر منها أخيه ثم ادعت موجب عدم إروها وأدعى عليها حية وأنكرت ثم تحقق الدعوى وأما إن لم يكن إلا مجرد أنكرت عن قريب أو تركه بغير فعل وحين قامت بيمينه يمينان الغلة بها بأن تكون ذمتها فلا يمين عليها ولا قول لؤثرين سبي في مسألة إذا بد بعض الورثة باستغلال الأصول الخفية في حضور أو أثار الأخر وسكونه وهي المسألة السادسة عشر من مسائل أبي العباس الخالدي ما حاشه أن سكونت أو لا يستطع وحققوا ما عليه اليمين وأن سكونه لم يكن حية قال وهذا إن قطع عليه بدعى حية لأن المشهور ترجع اليه في دعوى المأذون وأما إن أنه فقط فلا تزوجه عليه اليمين اتفاقا لأنها دعوى حية في تزوجه قاله الواحد الثالث تقدم في جواب الشيخ أبي الحسن الصغير أنه إذا بيع نصيب المرأة علمت به سكت عند سكونها فأنتم متعاهدا من وقت ومن الموانع التي لا يسقط معها الحق وإن أعلم أن تكون ذمتها نصيبها القريب على الوجه الذي لا تراه الحية فيه ثم تراه يبيع ويخجل وإن ذمتها غير

على المذكور وعليهم بغيره ما أتوا من الدار وهو ثابت بينه وقال ابن حبيب في كتاب الأحكام لازمة سألت مطرفا وابن الماجشون عن القوم يفرقون على منزل الرجل فعدون عليه والناس يظنون إليه فيشبهون ويذهبون بما كان فيه من مال أو ثياب أو طعم أو أدب ذلك غير أن الشهود لا يشهدون على معاينة المأذونين به إلا أنهم يشهدون على غارتهم

والشبههم فقال في مطرف أرى أن خلف المغار عليه على ما ادعى مما يشبه أن يكون له وإن مثله تملكه مما لا يستنكر ويصدق فيه وإن ابن الماجشون لأرى أن يبطي بشرة رتيبه وإن ادعى ما يشبهه حتى يثبت بيمينه بدعواه فسألت عن ذلك أصبغ بن الفرج وأخبرني عن ابن القاسم بمثل قول ابن الماجشون واحتج بقول مالك في (٢٧٩) منتهى الضرر بخضرة شهود

لازمة وأن لما التيام من الشتر تسكت الملك ويبدل ما ذكرته أن سبيدي أبي الحسن السبكي من عن تصدقت وهي بكر معلقة على أخواتها بلزمتها فتزوجت ثم قامت بمطوف فأجاب القبول لتأقته أن سكونها المدلة المذكورة إنما كان لأنها لم تلعن ذمة البكر المهمة غير لازمة خا إلى يوم التيام أو إلى ما تملك فيه من الزمان من وقت علمها بالحكم إلى وقت قيامها بحجة شتمها مع يمينها في قطع الحق لأن مدعية الجلول فيه لم تأجله غالب ولا يبره إلا أنها لا تقفه وقاعدته أن مدعى الجلول لا يجله أبناء جنته غالبا فالقول قوله في جهله. الرابع يؤخذ من عدم زوجية المرأة قريبا أن الانقضاء وجبه واستغلا قبل قيامها حرام لا لعل وسكونها حرام لا لبرعه في ذلك ولا يجهل بها بينه وبين الله تعالى ولذا قال ابن ألبودق قال الفقهاء إذا طلبت من المصدق فهم من حاله أنه أعطاها حياء وخجلا لا عن طيب النفس لأنها لا تفل لتصدق عليه انتهى ملخصا من شرح الجسماني على العمليات : (ماقولكم) في رجل تبرع بالأولاد ابنه يئزه من داره ولم تزل تحت بدو رجوع في تبرعه والحالة هذه لم قبله الرجوع أولا أقيدا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، ليس للجد الرجوع في تبرع به للأولاد ابنة ولو استمر تحت يده سواء قصد به ثواب الآخرة أو وجه الأولاد وإن أئق عليه قبل المانع جبر على تبرعها له لأن الأنية والصدقة تملكها الموهوب له ولا تصدق عليه بغير جبر ولو ادعت امرأة أخيه أنها لثاب ذمية وأبشر وطوكذا الرجوع في الصدقة بالقبض وهذا إن بشرط الجدا رجوع في مال أو لا علم بشرطه فإن الجميع وجبت الجدا رجوعا ثم قال في جواب السؤال الثاني لا يشترط لفظ الانقضاء على التحقيق جازع الأولاد ذكر أو أنى غنيا أو فقيرا صغرا أو كبيرا كالألم ذى الأب ولو فقرا أو مجنونا لأن ينظر أئمه على المذهب ولا يزعمه الأرب به وجهه الله تعالى ومنه صلة الرحم ولو يأنظ الحية لا يشترط وإن من أجني وفات التزعم بغير القتل وحوالة السوق كدسان صنعة لها بالوبوط واليب وبكفي في أكبر مجرد الانقضاء وبلا مائة بمرض الوهاب أو الموهوب إلا أن يزول أو يوب فيه وأما التعامل فيمنع ولو زان وكره ملك الصدقة بغير إيث قال في توضيح ظاهر المذهب ولو تداولها الأهل لا يسبق الترخيص للمرة وكذا تعمري وما تتسامح فيه القشور من شرب الخبث من ماله ولا ينفق بغيره ولو كان الخبث بالنفع ولو زشيدا على أشهر القولين فإن كان محجورا لغيره محرر وجاز اتفاق على أب افقر من صدقته وتقوم رقية تصدق بها على كصغير أرق القيم لضرورة لكون نفس الأب عقلت بالجارية أو بخدمة العبد انتهى باختصار قال الدعوى ومثل الأب الأم في الاتفاق والتفريق والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ماقولكم) في رجل وهب لولد ولده بنتا نصف فبأطرق طاحون واستمر الولد في حضانه جدته حتى مات فبقي الولد مملعا في كفاة الأباني حتى رشد وعلم بالحيلة فقام سريعا يريد أخذها فوجدتها في حيازة رجل مدع اشتراها من الجدة فهل لا يثبت لغيره البائع وله لإعها من أضع اليد فورا أم أقيدا الجواب : .

لأقوة (فرع) قول ابن حبيب في والى أهدت على بعض أهل فيغير عليهم وينهب أولاهم فطلب من مائة مائة من المغنين هكذا قول لم جميعهم يعني أصبغ ومطرفا وابن الماجشون (مسألة) قال أبو الوليد الباجي رحمه الله وإذا أقيم على الحرب خد الحاربة قتل أو قطع أو نزل لم يبيع من الأموال بشيء ما جناه في حال عدمه وكذلك إن أبر بعد ذلك وإذا تاب قبل أن يقدر عليه

والشبههم فقال في مطرف أرى أن خلف المغار عليه على ما ادعى مما يشبه أن يكون له وإن مثله تملكه مما لا يستنكر ويصدق فيه وإن ابن الماجشون لأرى أن يبطي بشرة رتيبه وإن ادعى ما يشبهه حتى يثبت بيمينه بدعواه فسألت عن ذلك أصبغ بن الفرج وأخبرني عن ابن القاسم بمثل قول ابن الماجشون واحتج بقول مالك في (٢٧٩) منتهى الضرر بخضرة شهود لازمة وأن لما التيام من الشتر تسكت الملك ويبدل ما ذكرته أن سبيدي أبي الحسن السبكي من عن تصدقت وهي بكر معلقة على أخواتها بلزمتها فتزوجت ثم قامت بمطوف فأجاب القبول لتأقته أن سكونها المدلة المذكورة إنما كان لأنها لم تلعن ذمة البكر المهمة غير لازمة خا إلى يوم التيام أو إلى ما تملك فيه من الزمان من وقت علمها بالحكم إلى وقت قيامها بحجة شتمها مع يمينها في قطع الحق لأن مدعية الجلول فيه لم تأجله غالب ولا يبره إلا أنها لا تقفه وقاعدته أن مدعى الجلول لا يجله أبناء جنته غالبا فالقول قوله في جهله. الرابع يؤخذ من عدم زوجية المرأة قريبا أن الانقضاء وجبه واستغلا قبل قيامها حرام لا لعل وسكونها حرام لا لبرعه في ذلك ولا يجهل بها بينه وبين الله تعالى ولذا قال ابن ألبودق قال الفقهاء إذا طلبت من المصدق فهم من حاله أنه أعطاها حياء وخجلا لا عن طيب النفس لأنها لا تفل لتصدق عليه انتهى ملخصا من شرح الجسماني على العمليات : (ماقولكم) في رجل تبرع بالأولاد ابنه يئزه من داره ولم تزل تحت بدو رجوع في تبرعه والحالة هذه لم قبله الرجوع أولا أقيدا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، ليس للجد الرجوع في تبرع به للأولاد ابنة ولو استمر تحت يده سواء قصد به ثواب الآخرة أو وجه الأولاد وإن أئق عليه قبل المانع جبر على تبرعها له لأن الأنية والصدقة تملكها الموهوب له ولا تصدق عليه بغير جبر ولو ادعت امرأة أخيه أنها لثاب ذمية وأبشر وطوكذا الرجوع في الصدقة بالقبض وهذا إن بشرط الجدا رجوع في مال أو لا علم بشرطه فإن الجميع وجبت الجدا رجوعا ثم قال في جواب السؤال الثاني لا يشترط لفظ الانقضاء على التحقيق جازع الأولاد ذكر أو أنى غنيا أو فقيرا صغرا أو كبيرا كالألم ذى الأب ولو فقرا أو مجنونا لأن ينظر أئمه على المذهب ولا يزعمه الأرب به وجهه الله تعالى ومنه صلة الرحم ولو يأنظ الحية لا يشترط وإن من أجني وفات التزعم بغير القتل وحوالة السوق كدسان صنعة لها بالوبوط واليب وبكفي في أكبر مجرد الانقضاء وبلا مائة بمرض الوهاب أو الموهوب إلا أن يزول أو يوب فيه وأما التعامل فيمنع ولو زان وكره ملك الصدقة بغير إيث قال في توضيح ظاهر المذهب ولو تداولها الأهل لا يسبق الترخيص للمرة وكذا تعمري وما تتسامح فيه القشور من شرب الخبث من ماله ولا ينفق بغيره ولو كان الخبث بالنفع ولو زشيدا على أشهر القولين فإن كان محجورا لغيره محرر وجاز اتفاق على أب افقر من صدقته وتقوم رقية تصدق بها على كصغير أرق القيم لضرورة لكون نفس الأب عقلت بالجارية أو بخدمة العبد انتهى باختصار قال الدعوى ومثل الأب الأم في الاتفاق والتفريق والله سبحانه وتعالى أعلم .

انفع في عدوه باعمال الناس كالسارق بقطع السرقة له، الخاف من الناس، الشوب (مسألة) وفيها شدة الذين قطع عليهم الطريق
والنصوص انهم قطعوا عليهم الطريق قائم الشرب والقتال، الشوب أو لا شوب، عند مدونة في وقتها شدة بعضهم بعض
بما أخذوا لولا قبل بانه نفسه (٢٨٠) ولا يابون في شدة اهل البيت لا في الحرة ولا في النصارى (اصح ما ذكره)

فمن أهل الشام وأهل البصرة لأهم أبو الدخول في طاعته وقد قال صلى الله عليه وسلم لعبداء تنقلوا اللغة الباغيو كان مع علي رضي
الله عنه أهل الشام وفاتل أهل الثمروان وهم ثورون ولعالم العدل خاصة في قال الثوريين جميعا ما في قال الكفار من
نير والخربر والتغريق والزمرى بالمحبيين وإن كان فيهم النساء والفردية (٢٨١) ولكن بعد أن يدعوه إلى

جميع المال لان احدى احدى خاتمتهم في يومهم وقال محمد بن عبد الحكم لا يرى على كل واحد منهم الا ما اخذوا بالاجر . ح .
فهذه في الشهود . وروى في بينة القتل وسرى بينهما في القام . وان كل واحد منهم يؤخذ بجميع ما حصى اصابه
(فصل في أحكام من سأل (٢٧٨) فيمن تعدى على دار فذكر بابها وضرب صاحب الدار والباب وانها وقفت
في ذلك فدى . وقت لا

بأنهم كذا وكذا فإمام الأب وضرب لا م ينصفها دعوت أن الأشهاد عليها إنما كان حياء وخجولا
من الناس ونفسه الحكي في ذلك أن يؤدى الشهود شهادتهم على ما فهموا من حال الأيم من خجلها
وعنده منيب نفسها وتوخت في أهلها فقد عمار ذمتها ولا تعلق شيء من التلعة بماذا انتهى الترض
منه فله أن يخلو وصاحب المعاري في وجع التسامح والذي في نوازل الوصايا وأحكام المجاهر عن
الخصى البري أن له ليس بعذر وذلك أنه قال في مسألة مجبور وقع منه إيذاء بعد موثوصيه
ثم ادعى الأكره ما فاضه أن أزاله بل يلفظ الأكره ما كان يمنه في الحياء فلا عذر له في ذلك
أه . وكذا في الدور عن سيدى سعيد العقباني فيمن سلمت لأخيه في ميراث ثم أسكرت وادعت
أن أسكرتها عليه مدعوتة وهو يعرف كان حياء وثبت التسامح منها والدماء القاشي قال سيدى
سعيد المذكور قولا فإسكت حياء من أخيه لا ينفعها إلا الله إلا أن يقال إن هاتين التاليتين
إغنا في دعوى الحياء بلا دليل فلماذا أثبت خلاف ما قبله فيه ما يصدق دعوى الأكره فيسب الحياء
فلا خلاف إذا نعت وجب الخلاف مصرحاً به في تنقيح كسب قبيته ولا يستحق الأكره الذي
قيدته ونفسه التي في غاية أن زيد إذا أدخل الرجل على زوجته جماعة من الناس لتنع عن
صدقها وأدركها خبايا خشية فثبت له صدقها فيها الرجوع . وفي مسألة القاشي لا ترجع ولا يرد
خاف في الحياء والخشعة انتهى . الثاني لم أر أن الأخ إذا قامت لرد ما وهبت لأخيه أنفقت أو
أنفقت وظهر التصريح السابقة أنه لا يمين عليها إذا علم أن النساء لا يقدرن على طلب حذوفهن
عادة فلو هذا المعنى في سقوط يمينه ويبدل لذلك ما نقله سيدى عبد القادر القاشي في نوازل عن
الواتشربى أنه هبة نساء البوايد باطله مردودة لما غلب فيها من مقهورات ومغلوبات عن
التزكيت على ذلك بالنشر والعلم وكان ذلك قام مقام البيعة الشاهدة على الدعوى . قلت إذا
كان حكمه سقوط يمينه عنها فالبينة التي قام القشو مقامها هي البيعة الشافعة إذ لو قام مقام البيعة
السابعة لم يوجب عليه يمين ولا يمين في نازلة ابن لب السابقة ما في مسألة هبة نساء البوايد من
القشر أي بين الزوجين قيام البيعة الشاهدة بما فهموا من حال المرأة والله أعلم . ثم هذا الذي
نوفقه في حق حياء البوايد من توجهه يمين وسقوطها إنما هو فيمن صدر منها آفة ثم ادعت
موجب علمه لمز . وما أودعى عنها هبة وأسكت مع تحقق الدعوى وأما إن لم يكن إلا لاجر والتسكوت عن
قريبه أو تركه ينعاه وحدث آفة بيمينه يمين الغنة لهما بأن تكونت به من عليهما وإذا قال
أو تترى في مسألة أقدمه بعض الزوجة باستلال الأصول الخفة في حضور الوأثر الآخر وسكون
وهي المسألة السادسة عشر من مسائل أبي العباس الخالدي ما حاضله أن سكوت الزوات لا يستل
حقه ونقص ما عليه يمين وأن سكوتها لم يكن هبة قال وهذا إن قطع عليه بدعوى هبة لأن المشهور
توجه البينة في دعوى المعروف وأما إن هبته فقط فلا توجهه عليه يمين اتفاقاً لأنها دعوى هبة
في تزوج قاله واحد الثالث تقدم في جواب الشيخ أبي الحسن الصغير أنه إذا بيع نصيب المرأة وعلمت
به وسكت عسكو كثره لم يمتنع أن يمينه من الزواني التي لا يسقط معها الحق والله أعلم أن
سكونت به نصيبه القريب يباع على الوجه الذي لا تفرقها آفة فيه ثم تراه يبيع ويحجل أن يدينه غير
على المذهب وعليهم بغير ما فهموا من الدار وهو ما يجب بيانه وقال ابن حبيب في كتاب لأحكام
مسألة منصرفا وان الماشجود عن يقوم بغيره على منزل الرجل يمدون عليه والناس ينظرون إليه فيتهربون ويدهبون
كان فيه من مال أو باب أو فم أو شيء غيره أن الشهود ولا يشهدون على معابة . المذهبون به إلا أنهم يشهدون على غيرهم

ولهم فقال لم يعرف أرى أن خلف الغار عليه على ما ادعى مما يشبه أن يكون له وإن مثله كما لا يستكر ويفسده فيه
ول ابن الماشجود لا يرى أن يعطى بقوله وتبينه وإن ادعى ما يشبه حتى يفي بينه بدعواه فسألت عن ذلك أصح من الفرج
وعبرني عن ابن القاسم بقل قول ابن الماشجود واحتج بقول مالك في (٢٧٩) منيب الضرر بخضرة شهود
ثم انظر في كتابه

لزمه وإن ما تقضى على المشتري فسكت كذلك ويبدل ما ذكره ابن سيدى أبا الحسن الصغير
على من فسدت وهي بكر مهمل على أحوالها بلزمتا فتزوجت قامت بدليل فجاب القول
لنفاضة أن سكوتها المدة المذكورة إنما كان لأنها لم تزل هبة البكر المهمله غير لازمة لها إلى يوم
تتيم أو إلى ما مدت فيه من الزمان من وقت علمها بالحكم إلى وقت قيامها بحجة فيها مع يمينها
وقفت الحق لأن مدعية الجلول فيه لم يتجمله غلا ولا يعرف إلا أهل الفتوة وقاعدتهم أن مدعى جلول
ما يجعله أبناء جنسه غالباً فالقول قوله في حجه . الرابع يؤخذ من عدم لزوم هبة المرأة قريبا أن
لا ينعى بما وهبه واستغله قبل قيامها حرام لا يخل وسكونها حياء لا يسلو له ذلك ولا ينجيه
في بينه وبين الله تعالى ولذا قال ابن لب وقد قال الفتوة في الصدقة إذا طلبت من المتصدق وفيهم
من حياء أنه أعفاه حياء وخجلا لا عن طلب النفس فلما لا يخل للمتصدق عليه انتهى
. خلاص من شرح السليمان على العليات :
(ما قولكم) رجل تزوج لأولاد ابنه بجزء من داره لم يزل تحت بدو رجوع في تبرعه وبالحالة
دعه فهل له الرجوع أولا أقيدا الجواب :
فوجب ما نصه : المحذور والصدقة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . ليس للرجوع
في تبرعه به الأولاد ابنه ولو استمر تحت بدو سواء قصد به ثواب الآخرة أو وجه الأولاد وإن
تبرع عليه بلع المانع جبر على تبرعه ما لم يأنفذه والصدقة تملكها الموهوب له ولا ينفذ عليه
تبرعه فادعوا ولا يعتذر الخبايا بغيره لأن مدعى الرجوع في الصدقة لا يثبت له وجه إذا
بشرط الحد الرجوع في أو لا يعتذر بغير صدقة في التهمع وحيزت القبة حياء لزمه بالقول ثم قال
والأب تبرع الهبة ولا يشرط لفظ الاعتذار على التحقيق حاز الأولاد ذكر أو أنى غنيا أو فقرا
صبر أو كبر أو كمال من ذى الأب ولو فقرا أو مجنونا لأن بطلان يمينه على المذهب لا ينعى ما أريد
به وجه الله تعالى ومنه صلة الرحم ولو باقظ الهبة لا يشرط وإن من أجنبي وفات التبرع بغير النقل
وحدة السرق كسباً صنعة لها بالبوطة واليبيب ويكنى في البر كرجاء الانقضاء وبطلان الموهوب
لزم أولاً للموهوب إلا أن يزول أو يهب فيه وأما التعامل فيمنع ولو زال وكره ملك الصدقة
من تبرع قال في التوضيح ظاهر المذهب ولو تولد لها أو لا تسبى الترخيص في البرية وكذا
عمري وما تتسامع في نفوس من شرب الخمس من ماله ولا ينفق بغيره ولو لم يعط المعلن بالفتح
ولو زشيدا على أظهر القولين فإن كان مجبوراً لغرمه حرمه جواز اتفاق باب اقتصر من صدقته
في تبرع وفيه تصدق بها على كصغيره أرفع القيم للضرورة لكون نفس الأب علفت بالحاربة
وخدمة العبد انتهى باختصار قال العدوى ومثل الأب الأم في الاتفاق والتتيمم والله سبحانه
يعلى أعلم .
(ما قولكم) رجل وهب لولد ولده بنتاً نصف قراطين طاحون واسم الولد حفصانة
جده حتى مات فبقي الولد يمهلاً في كفالة الأجداد حتى رشد وعلم بالحبة فقام صريعا يريد
أخذ قرضها في حيازة رجل مدع اشتراها عن ابنه ثم قال الجدة فهل لا يظن الهبة والبيع
وله زعمها من واضع اليد قرضاً عنه أقيدا الجواب :
جمله (فرع) قال ابن حبيب في والى ابديته على بعض أهله فيغير عليهم وينتبه أموالهم خدامه ما تدين في المغنين فكذلك
قال في جميعهم يعني أصح وبطرفا وابن الماشجود (مسألة) قال أبو الوليد الباجي رحمه الله وإذا أقيم على الحرب خد الخربة
منه أو قطع أو نقي لم يتبع من الأموال بشيء ما جناه في حال عدمه وكذلك إن أيسر منه ذلك وإذا تاب قبل أن يقدر عليه

ولهم فقال لم يعرف أرى أن خلف الغار عليه على ما ادعى مما يشبه أن يكون له وإن مثله كما لا يستكر ويفسده فيه
ول ابن الماشجود لا يرى أن يعطى بقوله وتبينه وإن ادعى ما يشبه حتى يفي بينه بدعواه فسألت عن ذلك أصح من الفرج
وعبرني عن ابن القاسم بقل قول ابن الماشجود واحتج بقول مالك في (٢٧٩) منيب الضرر بخضرة شهود
ثم انظر في كتابه
فأول ما يعرفه الشهود قال
مالك القول قول المشتبه
مع يمينه . قال ابن حبيب
وقول مطرف في ذلك أحب
إلى وأقول وقوله ابن
كنازة القام الحق أن يجعل
عليه . (مسألة) قال ابن
حبيب قلت لمطرف فان
أخذ أحد من هؤلاء المغنين
أيضاً ما أغاروا عليه
إذا شهدت بيته أو حلفت
الغار عليه فيه بغيره قال
بعضهم ذلك من أخذ
منهم لأن بعضهم قوى
بعض . قال ابن حبيب
قال مطرف ، وكذلك
الخصوص المحاربون
اللتاؤون الطريق من أخذ
منهم فمن جميع ما أخذوا
ولو أخذوا جميعاً أخذوا
السارق والغريبون جميعاً
وهم أغنياء أخذ من كل
واحد منهم ما يبرونه قال
ابن الماشجود وأصنع
في ضياء ذلك مثل قول
مطرف قال ابن حبيب
وحد هؤلاء المغنين في
العقوبة كحد المحاربين
إذا شهروا السلاح عليه
وعلموه بكابرة على وجه

تفتصبه على طريق الدم أوعيت في جهته العزيرة بدخف من السلام أوبشى ما جرى من البلاء والخلة عليه أوعده بشيء من الموارض البشرية الجائرة والمهودة فذهب إليه فقل له وهذا كمال إجماع من العلماء وأمة الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم إلى علم جبرائيل (مسألة ٢٨٦) ولوشهد شاهدان أحدهما عدلًا من رجلايى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يلزمه الأدب الوجع

ففى حبه ثواب باطاة للجلول ببقائه فيها ولأنه فسخ دين في دين ففسخ ورجع بما أنفقه عليها وترجع بما أثارته منه والله أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال في المجموع والجمهور دفع صدقاتها على أن ينفق عليها في السفر لزيادة نفقته لأنه فسخ دين في دين إن كان . وآخر الصادق وجهالة النفقة إن دفعت . أقبضت نعم إن ضيعت بل حتى أن يخرج معها انتهى .

(ماقولكم) في ذى اشترى خربة وبنائها بيتا من ماله وسكنها بعياله وأمنعه وكسب حجبنا باسم والده البالغ فهل لانه لكتابة تحليك فليس لاولد إخراج والده من البيت ولا منعه من التصرف فيه أقبولوا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لانه لكتابة تحليك فليس لاولد إخراج والده من البيت ولا منعه من التصرف فيه قال ابن سلوم قال ابن زبيد وأما قول الرجل في شيء يعرفه هذا كرم ولدى فليس بشيء ولا يستحق منه شيء ولا ينصفه كان أو كبير إلا بالإشهاد به أو صدقة أو بيع وكذلك المرأة وقد يكون هذا كثيرا في الناس فليس بشيء انتهى ونحوه ليزيد زاعق فليس بشيء . الأخير في التولود والزوج والله سبحانه وتعالى أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيمن ورث ما فيها في صحتها ما يخصها من تركه زوجها وصدقاتها الذي فيه قبل قسم تركه وحصة من داره اشترت منه وجدت في الحيازة ثم ماتت أمها قبل الميراث فهل لا تطل الحبة .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم إذا وجدت الموهوب لها في الحيازة قبل موت الوأبة وماتت الوأبة قبلها لا تطل الحبة تزيلا لجد في الحيازة مزلتها وهبة الوأرة ماله وصحيحة وإن جهاه لاغتفار الجلول في الحبة فإن نازع الورثة البنت في ذلك لا يجاوزون وتأخذ البنت الحبة وإزائها من التركة . في المجموع الإعطاء بلا عوض لوجه المعطى به وللآخرة صدقة وإن في مجهول ثم قال شيئا في الصدقة كالجدة في أي في الحوزة انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيمن ادعى أن جدته كسبت له وهو صحيح سالم وثيقة بأنه أعدها من ماله فربط ولم يبينها ولم يفرضها ولم يسلمها له حتى مات فهل تطل حبة حيث كان المسمى بالها وقت الكتابة .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم تطل الحبة على فرض ثبوتها بموت وادها قبل حوزها عنه في الصورة المذكورة قال في المجموع وأبطال ما نفع قبله انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيمن وهبت لابن ثقتها بيتا ساكنة فيه أبوه بلا أجره وهي صحيحة والموهوب له صغير واستمر الأب ساكنة في كذا إلى وفاتها فهل تكون سكناه حيازة لابنه ولا تطل الحبة بموتها ولا يكون لوارث الوأبة ما رزقته في الحبة .

سب النبي صلى الله عليه وسلم وحكى أبو محمد بن أبي زيد عن سجنون من قال في أبي بكر وعمر وعثمان وأجبت وعلى رضوان الله عليهم أنهم كانوا على خلافة وكفر ثنائيا ومن ثم غيروه من الصحابة بمثل هذا نكل النكال الشديد وروى عن مالك من سب أبابكر جلد ومن سب عائشة قتل فقبل لم يقل من قال من رماها قد خالف القرآن (مسألة) وفي كتاب ابن شعبان قال

وأخذ منهم أنما بن زانية وأمه سلمة حد عنه بعض أصحابنا حدن حدوا لولا أنهما كذا ذاف الجرعة في كنهه لفضل من على غيره قال ومن ذاف أم أحمد وهي كاذبة حد الزانية لأنه سب . وإن كان أحد من ولد هذا الصبيان حيا قام فيجب له ولا لغيره قام به من المسلمين كان على الإمام قبول قيامه قال (٢٨٧) وليس هذا كحقن في غير الصحابة

وأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . نعم سكن الأب لأجرة حيازة لابنه الصغير فلم تطل الحبة بموت الوأبة فليس لوارثها معارضة الموهوب له في الحبة قال في المختصر ومشرقه لعبد الباقي ووصح حوزة محمد بن مسيبه لعير من أخدعه واستمر للموهوب يصبح حوزها . أمه مطلقا علما بالحبة أم لا تقدا على الحبة أو صاحبها لأتينا إما حازرا لأخسهما وليس لما أن يقول لا يجوز للموهوب له وأما لو تقدمت الحبة عليها فالحق للموهوب له في النفقة فلا يأتى إحداهم ولا إغارة ولا شك في صحة حوزها له حيث كان وضيا بالحوز له واغترض في تول المصنف مطلقا بأن مذهب المدونة أنه لا بد من علمهما ورضاها انتهى .

(ماقولكم) في حبة المريض وصدقة وسائر تبرعاته هل تحتاج لحيازة قبل موته كتبرعات تصحب أم لا .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . لا تحتاج لحوزته إن موته لأتينا كالوصية في الخروج من الثلث قال البيهقي وأما المريض فتبرعاته نافذة من الثلث مطلقا لا يهدأ لم فلا يتوقف مضي تبرعه على حوز ولا على الإشهاد الذي يقوم . فإما ماله في المدونة ترك صدقة أو هبة أو وجب أو عطية بته المريض لرجل بعينه أو لولد ساكن في دار يخرج من يده حتى مات فإشهاد الله . ثم إن كره صاياه انتهى ولأن الحوز في مرض التبرع غير معتبر فهو كعدمه فلا يمتنى لا شرطه وأيضاً ذكرنا في حيز المرض أن تبرعات المريض توقف إن لم يؤمن ماله فإن مات مات من ثلث . أمه يوم التشفيد فهذا صريح في عدم اشتراطه في إقراره الله سبحانه وتعالى أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) في رجل وهب لآخر ربع دار وقيل الموهوب له الحبة المذكورة وكسب على ربح وبقية بها ولم يحصل له مانع من فليس يؤموت أو جنون أو مرض وأراد الرجوع فيها فهل لا يمكن منه ويحجر على تسليمها للموهوب له .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لا يمكن الرجوع فيه كونه الرجوع في حبه ويحجر على ربحه بعدتها وتسليمها للموهوب له قال في المجموع ومشرقه . مواب التقدير وحيزت الحبة عن واهبها حوزا جبراً عليه إن أتى لزوجها له بالقول فعمل أنه لا يشترط في حوزها عنه إذنه فيه انتهى .

(ماقولكم) فيمن وهب لآخر أشجاراً معينة واستمر مع الوأبة حازراً لها بتصرف فيها على عادته فهل يثبتها ثم أراد الرجوع فيها فما الحكم .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . إن لم يكن الموهوب لها بيتاً لأواب فليس له الرجوع في الحبة ويحجر على ربحه بعد عن الأشجار وتسليمها للموهوب له . أخرجهما عن ذلك الوأبة ودخولها في ملك الموهوب له بمجرد قوله له هبت كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيمن كاف أبوه ولده فهل ملكها الولد أو لوالده أو لا تصرف فيها بوجه

عنصرى ومعم الصبيرى أنه لا يدل على الله ولا حجة فيه لرسوله لا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم ولا عاقبة في كفرها بعدا غول وكذلك بكفرها وإنكارها أن يكون في سائر معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم حجة له أو في خلق السموات والأرض فذلك على الله سبحانه خلفه الإجماع والنقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتجنا به بهذا كله وتصريح القرآن به .

كتاب تصدرة الحكم في أصول الاقضية ومناهج
 الاحكام تأليف الشيخ الامام العلامة الكامل الملقب منذر
 المؤلفين رحمه الله تعالى وحيد عصره وفريد دهره
 برهان الدين أبي الزواء ابراهيم ابن الامام العلامة
 شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون
 البصري المالكي رحمه الله
 تعالى ونفعنا به والمسلمين
 آمين آمين

(وهي من كتاب العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من العقود والاحكام)
 (تأليف الشيخ الفقيه أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن سامون الكنتاني)
 (رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين)

(الطبعة الاولى)
 (بالمطبعة العامة الشرفية بمصر النجدة سنة ١٣٠١ هجرية)
 (على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية)

دار الكتب العلمية
 بيروت - لبنان

فقال: نور الحكمة والنار البهية إياك والخديعة فانها ذريعة للشوق وقال: عمن عداك والباس إياهم لأن إخوانهم الذين كانوا يفرقون خادمهم قبل الولاية وقد كانوا عن الطعاب رضى الله عندهم إخوانه و قيل لا يسوغ لغيرهم منهم ذكره المازرى وأجاز أوسيب بخلافه غير ان خصمه إذا كان حديقاً وكافها أوفى رويلاً يحسن إقبالها إلى من روى وحسن ولا ينحون عن مآلك رضى الله تعالى عنك لا يفتش لأعداء ولا لعالمين صدقوا وبطلوا أهل عمله لا يفتش لأعداء ولا لعالمين صدقوا وبطلوا لا يفتش لمن آمن أن يأكل من ذك ولا يأكل السام الإمن وأسن الله وقدر الله عيباً لم يفتش له من كرمه الخديعة قبل السام والسكر والنفاء والعالم وجباة المال وهذا (٣٠) قول الله ومن يهمل أهل العلم والسنه وكان الذي صلى على عليه وسلم يقبل

اعتقدوا العظيم والخالق لأن كان الفضل ما يتعين عليه ودرجات إلى غائب الرق من بيت المال لا يخفى له أخذ
فأما ومن بعد الحكمه قال أصبه ولا ينبغي أن يأخذوا من إيمان الخدم من الجزية أو من عسور أهل القدمة (مسئله) وكذلك
الشيء لا يجوز لهم أخذ من أحد الخدم من ماله من الخصومة بينهما (مسئله) وفي الضرر لا ينعى على ابن عبيثون أجاز
بعضه إعطاء الرشوة فإنما خلف العمل على نفسه وذكر القاضي عسقلاني (مسئله) قال ابن عبد الغفور وأهل البيت من غير حاد
فأجاز له قبوله ومضى إلى إيجاز العون على خصمه أو في ما يتعارض عند رجاؤه فضاء حاجته على خلاف العمل ولا يباح
قبولها وهي رشوة لأخذها وكذلك لا يجوز عند خصال أهلها إليه جميعاً (أو لأحد إلى جزا كل واحد منهما) أن ينفذ في حقه

أعدوا حرا كذا أن يمن بجمع منه ويؤلف عنده فليلأله ألقه نعمانوا لأم أحدهم أو ممنوا أن لا يعكثا
اعتكأا من مفيد الحاكاه ومنه ألقه ليخضر وتلقا ألقه أن الشكر تاحدث ثمن شاء أكل وإنشاء لمبا أكل وال
لألق المسارعة إلى الإجابة للدعوة والتماع بذلك مائة رخصة ليعتصرون وأخلاق القبية عند الواعاء ل
أشبهى المسارعة إلى أناس نجيب الدعوة العامة وإن كانت وتلقا أو ضحاها لآخر فلما ألقى يدعو عن عام
إنما دعى خاص وكان ذلك ألقه . وقال حين نجيب الدعوة العامة من الخفاف فوتره عن الدعوة
في الله وخاتمة أنه ألقى قرابة وكرهه والله لأهل الفضل أن (٣١) يبيو



فانه لا يقضى بين الناس في
اولى له اليوم ترك الأكل
المصروف في انتبطة قال
ثم تغير فرح العاجب وكنهه
عامه أحسن إلا ان يكون الأخ
من دعاهم ومنها أنه بلغني

55

[illegible][illegible][illegible]

هو وكيله ألبتيم، منه بالعناية به وببقي التزم من ذلك الإلزام شأنه وقل شغفه والكلام فيه . قال
أشهب إلا أن يكون ما مله النظر فلا بأس به . قال مطرف وابن الماجنون وأصح ما ينبغي
بالباع والإبتياع لنفسه قال أشهب أو لغيره على وجه العناية منه ولا بأس به بذلك في مجلس القضاء
لنفسه ولغيره وفي مختلفه الواضحة قال أشهب إذا اشترى الإمام العدل من رجل أو باعه مخملاً أو أمات فان
الخذل أو التزلف فحدا . ومنها لا يأنى له أن يفتي أحد من الرعي بالذنوب ولا يحدل أحد من دونه عن
الخذل أو التزلف فحدا . ومنها لا يأنى له أن يفتي أحد من الرعي بالذنوب ولا يحدل أحد من دونه عن

حسن بشرط ذكره، ونظر للمسلمين انفساً. لا تسفحة لثام الرجل وتكثيرها بما ينال من الاجرة او لاجل الموثق نفسه ان يال من السلطان قصر الموثق عليه، وان افان اهلاً لمهتها إذا فقد الاستعداد من قوة انفسه فإن قفل ذلك رغب في فهي جرحه فحقه قلع من عدائه وفي احكام ابن رسول الاكثر انه اذا دخل اقله اذ طالب بالانجوز، ولا لاجل ولا ومن ذلك فإماتته غير جائزة وشهد اندس تفتة، لا بد من ذلك احتساباً فإن الله تعالى لا يضيع أجر الحسنيين (فصل في العا والارثة في الاحكام المحبة الاحاديث موسى بن الحارثي، في الشافعي فيما يتعلق بالموثق، الاختلاف قواعد مذنب، في جرحه ان قال واذا كذب الموثق كتاباً بدأ به اليه بل ذكر لقب (٣٣٦) اقر واسمه وامر أبيه وجده وقد تقدم أن ذكر الجد استحسنه بعض

تفسير حسين الخا ويحضر بذكر التخصيص مما يمكن الزيادة فيه الحاشية عشر نصير
خمس وعشرين والسبعين تسعين فإن لم يذكر الكاتب التخصيص من المبلغ فبقي التهود أن يذكر المبلغ في شهادته
يدخل عليه الشك لوطاً في الكتاب تغيير وتبدل وإن وقع في كتاب إصلاح أو إلحاق به عليه وعلى غيره في الكتاب وتغييره
أن له يمكن أسرار المكتوب جميعها لئلا يالحق في آخر السطر ما يفسد بعض أحكام المكتوب أو يفسده كله فلو كان كاتبه
مدلاً وجدل السطر في الوقت المذكور وفي أول السطر الذي يليه، وكان آخر السطر فرجة أمكن أن يالحق فيها لنفسه
تزيد فيسطر الوقت وما يشاء ذلك أنه اتفق أنه بق في آخر السطر فرجة لتسع الكلمة التي يريد كتابتها السطر وكثرة حروفها

فأبى بذلك القزجة بغير أن تلك الكلمة التي وقف عليها أوكيب فيها صرح أوصاداً لمدروسة دائرة مفتوحة ونحو ذلك ما يخطر
بذلك القزجة ولا يخطر إلا بها بمختلف المكروب والترك فرجق السطر الأخير كتب فيها إحدى الله والحمد لله مستحضراً
تذكر الله تعالى أو يأمر أول شاهد يقع خطي المكروب أن يكتب في ذلك القزج أو أن يكتب في فرقات أو أصال عليه
على كل واحد كتابه عدداً صالحاً في ذلك المكروب. بعضهم يكتب عدد أسطر المكروب برئاناً للمكروب نسخ ذكرها وذكر
عنها وأهل منطق وهذا من عليه ابن سهل وابن الأندلس وغيرهما (فصل) وإذا حضرت مع الموشج والرمز أو أديا

زوج لم يكسب لها ذلك الحق الزوج في ذلك وإن لم يعلم حالها سأل عن حالها ولم يخبرها زوجها أم لا (فصل) وإذا كتب عند استحلال
 فان كان غائبا فالتكاح مالم يكسب ذلك الإذن فإنه إن كان العاقبة حقيقيا أو شاميا (فصل) وإذا حضر رجل
 بمفرده أو مع امرأة وذكر أنها زوجته وأنه يفصل خالها وليس معها كتاب نكاح يدل على الزوجية أو أراد كتابة الطلاق في ورقة
 مجردة فليحضر من بعض الناس يجعل ذلك دبرة ولست زوجة له بل يريد بكتابة الطلاق في آخر خبر عند شيوعه أو رجعها ويكون
 ورقة الطلاق تقرأ عنه فيمنعني التحرز في ذلك (فصل) وقد تقدم بما يتوهمه الشاعل أنه لا يشهد على من لا يعرف أو لا يعلم معرفة
 اسمه وعينه ونسبه فكذلك ينبغي للموقوف الآخر أن منه قد يقصر إلى الموقوف بل يدعى باسمه كذا ويأمنه أن يكسب عليه ما يورث

قال ابن القيم في أحكام القرآن في قوله تعالى: «فإن أرادوا فصلاً عن مرضهم ما وفشوا» فلا جناح عليهم. دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام بغالب الظنون وروى عن قتادة قال: كان الرضاع واجباً في الحرلين وكان يحرم الفطام قبله ثم أباح أقل

ابن عمه ، ثم لا فقال هو
 وثالث من بني عمه وهو
 بنو أمية قال : فاستأمر
 بذلك قال إنما شئت
 اعتقاداً قال : إنك لا تأمن
 ما وقد روى ابن التميمي
 فيمن سأل ابن كبري عن منزله
 قال هو باليمن حتى قال له
 ذلك الآية في آفة الله
 لا يقع في ذلك إلا أن يكون
 حازباً ذلك ولما عن أخصدة
 والحارثة بينة قيل له ولو
 كانت صغيرة فليس لها
 شيء قد يعرض بها يريد
 بعدد (مسألة) وفي رواية
 ابن عباسي ومن سئل عن
 شيء فقال هو لثلاث لم يدره
 هذا إلا في خلاف الإذن
 قال وهبته وإن بعته من
 دون فإنه بمنزلة الزاني
 ما إن يفرشني من مقيمته
 كالميتة ما يفرش حكمة الله
 يسطل إلا أن يخاله القفر
 له مثل إلا يقول له عندى
 أنت من ممن خر أبو خزير
 وقال إن شاس لا يلازمه
 شيء إلا يقول المنزلة
 بل من ممن فر يازم
 من عين القالب :

من هذه الملة بهذه الآية: وفي مقيد الأحكام قال مالك إن الله وسع على هذه الأمة بالاجتهاد وذقني شهادة السماع (مسألة) من ذلك امرأة المفقود في المعترك يتلوم لها الإمام بالاجتهاد فيها قرب من الديار بعد انصراف من انصرف وانهرام من انهرم فمعتد وتزوج وروى بعد سنة وروى ستة فيها العدة. (فرع) والحرني إذا قدم (٤٥) ع

في مسألة القرمص الحبيب (تنبية) فإذا قرر هذا فيلغى الأعماد على ما يوجد من بيوت الربط والدارس من الأحجار المكشورة
 عليها الوقتية وتلخص شروطها إذا كانت تلك الأحجار قد عُدَّت واشتهر ذلك وقد تقدم في باب القضاء بالعرف والمادة أنه
 يقبل قول منولى نظر الوقت في (١٣٦) مصرفه إذا لم يوجد كتاب الوقت وذكر أن العادة جرت بصرف غلته

في الوجوه التي يذكرها وكذلك في مسألة مقبل الخيام وفي مسأله من كان تحت يد حبيب وأقرانه حبيب وذكر أن مصرفه في وجوه عينها فإن ذلك كله يقبل ويعمل عليه إذا لم يوجد كتاب الوقت ولم يعارضه ما عارض فلذلك ينبغي الإبقاء على الأحجار المتحقق أنها قديمة ما يعارضها ما عارض (فرع) لو بنى الموقوف عليه في الوقت أو أصح فيه شيئا وسكت عنه حتى مات فإنما تحكم بوقتية سواء كان كثيرا أو بسيطا وهو قول مالك رحمه الله وفرق بعضهم بين الكبير والتبيل وقال ابن القاسم هو لورثته لم يرم ما قاله. وإن غن ابن القاسم أيضا أنه حبيب انظر ابن رشد في شرح ابن الحجاب لأن سكوته عن ذكر ذلك والوجه بالأدلة وأما بالحبس والله أعلم : (مسألة) ومن هذا الباب التقليد القبله قال الشيخ أبو بكر الطرطوشي في كتابه مقابلة الخلاف حكم اقتضى أبو الحسين بن القصار قال مذهب مالك رحمه الله إذا دخل رجل بلدا خرابا لأحدنا وقد مضى وقت الصلاة فإن كان من أهل الإجماع أو لم تخف دلائل القبلة رجح إلى اجتهاده ولم يفت إلى ذلك الحارث بن خثيف عليه الدلائل أو لم يكن من أهل الإجماع وكانت القرية للمسلمين صلى إلى تلك الحارث بن خثيف

قول المختصر ورد ويبنى حكمه إذا فات سواء ظهر الحمل أو علمه ولم أر فيه نصا بخصوصه لسوى الأسياس المذكورين في السور التي عرفت من المدونة ما يندفع به بالقبية ونصه ولم يثبت إذا كان ذلك يعني اطلاع المشتري على عيب قد مضى في البيع فاسد قال من أجمع وأرى إن أقام البينة أنه ابتاعه بيعا حرما ونقضه ولم يفت بخواله سوف حكم فيه الصحيح وإن فات جملته التقاضى عليه بقيته ويتراد أن التقاضى متى انقضى انتهى وفي البرزق ابن عبيدوس ما يندفع به بالقبية أيضا ونصه المختصر وما صادفني منه فهذا إذا فات غنى بالقبية انتهى ومعلوم صدق الثمن على الثمن إذا فرق بينهما إجماعا اعتباريا وأن الفساد هنا في الثمن من جهة غره فان قلنا لول المختصر فان فات معنى الخلف فيه بالثمن بقيد غنى بالثمن إذا فات قلت لا يندفع ذلك لتبديد الأجهوري ما ذكره بقول الملب قال أما الملب فيمضي إذا فات بقيته من قبضه ولو خلفا فلا بد الثمن الذي جملته في إتمامه أو اعتقاد سلامته من العيب ذكره عند قوله ثم قضى أن أثبت عهده الخ وقبته تلامذته ونقله عبد الباقي عنه أيضا وأعادته بعد قوله وقوما يتقوم الملب يوم ضمنه المشتري ونقل العدوي بقضه أيضا في هذا المخل والقول الثاني وينصرف على أنه للملك المختلف فيه لا يزال إن المثال لا يخصص أنا نقول هذا مقيد عنده بما إذا كان المدموم معلوما ولا يخصص نقله الخرش في كبره فتحصل أن البيع بشرط الحمل لاستزادة الثمن على مذهب المدونة ينسخ مع القيام وغنى بالقبية مع الثقات وهو حق الحقيقة فسخ إلا أنه لما فات البيع قامت قيمته فقامه وسواء ظهر الحمل أو علمه هذا هو التحقيق وقد علم ما في قول العلامة العدوي لا يلزم من لزوم القيمة في بيع الأجنة لزوما في مسألة المصنف لأن فيها خلافا والمادة أن المخلت فيه ينفق بالثمن انتهى وما في قول العلامة الأمير وليس لنا من يفضل بين القيمة إذا عديم والتمن إذا وجد وأن كلامنا إنما قال بحسب ما ظهر له وقد كنت انتفيت أنها لعدم قوتي على نص اقتضائي في المراجعة على النظر في شراح المختصر ونحوها عند مسألة البيع بشرط الحمل واستظهرت كلام العدوي لاستزادة لظاهر كلام المختصر ولما فتح الله تعالى من فضله على بما رأيت رجعت عن جميع ما قلته في تلك الفتوى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب : (ما قولكم) فيما باع بعيرا وسلمه للمشتري فلما طلع به إلى الخلاه شرد منه وضاع فهل إذا ثبت شروده قديما يلزم الإبطال أو المشتري : فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده رسول الله إذا ثبت شروده قديما عند البائع وباعه من غير بيان ضمنه البائع فيجب عليه رد الثمن للمشتري قال في المجموع وإن هلك به المبيع بمبيع انتدليس أو ببيعار زمة رجع بالبائع انتهى : (ما قولكم) فيما يقع بين الناس عيب البضاعة التي توزن في طرف من إسقاط وزن الطرف تحريا وإسقاط قدر من الوزن أيضا في نظير ما يوجد في المبيع دون غلته فهل يجوز ذلك أم كيف الحال : فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم يجوز ذلك لأنه

بلاد المسلمين أن مساجدهم وآثارهم لا تخفى وأن قبيلهم وأحبارهم على ما توجهه الشريعة وإذا كانت حارث بن خثيف ينادى بالمسلمين العامة في المساجد التي تكثر فيها الصلاة وتكثر ويوم أن إماما للمسلمين بناها فان كان العالم والعاقل (١) يصلون إلى تلك القبلة لا يحتاجون في ذلك إلى اجتهاد لأن من المعلوم أنها لم تكن إلا بعد (٢٧) اجتهاد في ذلك وأما المساجد التي تجرى هذا الجرى فإن

لأنه من الغرر البير المنقصر الحاجة وقوى نواز البرزق وسئل عز الدين عن بيع سلمة بظهره فان وزن السلمة مع الظرف لم يسقط للظرف وزنا يترافى عليه البائع والمشتري إلا أنه يعرف أن وزن الظرف دون ذلك وتقدر أن البائع يسلم المشتري في الزن الذي يقول بفتح هذا البيع إلا. فأجاب بأن شاء ما في الظرف إذا رآه المتعاقدان أو رأيا أو عودجه وكان الظرف متناسب الأجزاء في الرقة أو الشخانة جائز وإن لم يشترط المساحة بين الزنين بل يقع ذلك بحكم البيع فلا بأس به واجتباة أولى . قلت ومثله البوزم يقع في بلادنا في بيع الزيت وقطع الحرة بوزن معلوم بحسب كبرها وصغرها وبيع الرودك وقطع طرفه وبيع الثين وقطع طرفه بوزن معلوم وبيع الطفال وغيره ما يقتصر للظرف وقطع وزنه بضمن معلوم وبيع الزبد في البلاد الشرقية وطرح وزن القرن وبعض ما يعرض له من التحديق ليعملوا فيه من الدغل وزنا معلوما لكل رطل أو قطار فان هذا أو شبهه جائز إذا شهدت العادة أنه لا يخلل إلا يسير في وزنه لأنه من الغرر البير المضاف إلى البيع فانه معتبر للحصى أيا ما كان بيع الزيت والسمن في الزن على أن الزن داخل في الوزن والبيع قال لأن الناس قد عرفوا وزنها وكان في التلال إنما على المتعارف مثل الزنق لا بأس بما قال الشيخ أمر التلال واحد والزنق مختلف فرق التخل أكتف وأوزن والحصى دونه هو أكتف من زق الأثني قلت ومنهم من عكس وغراب في هذا ما أشار إليه من أن ينظر إلى غلط الظرف وقبته ف يرجع الخلاف في أنه خلاف في شهادة القاضي أو علمه صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : (ما قولكم) فيما شتر مشترك بين اثنين حدث له داء الدور والجزاؤون يتبعن قرشا فلم يرضى الشريكان وغابا فجاء الجزاؤون بوجه أحد الشريكين وقالوا لها إن لم يبيش الزور والامات عجلنا فوكلت رجلا أجنيا لياصمهم بالقدر المذكور فلما حضر الشريكان بن غير زوج الموكلة وقال هو بمشامة قرش فهل يلزم الوكيل ما زاد أو الجزاؤون أو المرأة ؟

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم يلزم تمام القيمة إن زادت على الثمن الجزاؤون لأنهم خدعوا المرأة وغروها مع علمهم أن الملك لغيرها وأنها ووكيلها فضولي قال العدوي ضيان مبيع الفضولي من المشتري حيث أجاز ربه البيع وإن زاده كان منه إلا أن يكون المشتري علما بالتدعي فبقي أن يجري عليه أحكام العصاب والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم : (ما قولكم) فيما شترى جاموسة بشرط الحمل وأن يرد هاكل عيب يظهر فخرجت أم أو لادها قرب ولادها فهل هو عيب يثبت له الرد به أو البيع فاسد بشرط الحمل وإذا ردت فعلى من مؤنوا ولم غلثا ؟ أفيدوا الجواب : فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كانت العادة حاكمة بأنه عيب فهو عيب يثبت له الرد به إن ثبت قدمه بشهادة أهل المعرفة وإقرار البائع أو بينة على حصوره عند قرب ولادة سابقة والبيع فاسد بشرط الحمل لاستزادة الثمن فان قام المشتري بغيره

عز الدين لا أقول أنها أبواب دورهم ودير دار رجل إليها ليس لها إلا الحائط در داره وكيف قد مضى الزينة ملبس هذا الحائط وكيف فتاخرت من هذه الدار التي ليس لها إلا هذا الكتيبة وبشرم معنى والثبات لا يغير في شيء من زمان وأراد صاحب الدار (١) قوله فان كان العالم والعاقل الخ سقط هنا جواب الشرط فليجرب اه .

أو كافر أو مسلم وكافر على أمة في طهر واحد فجاءت بولد ستة أشهر فصاعدا من واه الثاني وأدعيه جميعا ادعى أول ولد القافة
فمن أخوه وبه كان أبنا له والأمة أم ولده وكذلك دعي السيد في طهر واحد به أنه المرافعة (تنبيه) قوله له فجاءت به تسعة أشهر
فصاعدا ليس على إطلاقه قال (١١٠) صاحب الإملاء على جواب التقييد عن أن يزيد عبد الرحمن الزنما إذا

أنت به الأقل من ستة
شهر فأول ولد يكون على
كبر حال وتكليف إذا أنت
به تسعة أشهر أنه لتناق
إذ يشترط الأول والثاني
الإلمنة إلى تسعة وما
زمن ذلك فهو الثاني
لأن غالب على المرأة إذا
حملت تضع لتسعة أشهر
وما زاد على ذلك فهو
نادر وذلك لاحتمال له في
بقي لأن يكون الثاني
(فرع) وعلى القول بأنه
يصح إلحاقه بها حتى
يبلغ فيوالب من شاء منها
ولو قال ولد الأول واحد
منهما كان ذلك وكان
أبنا لها جميعا برئانه
بنصف أبوة وبرئانه
بنصف بنوة وقال غير
ابن القاسم ليس له أن
لا يولي أو أحدا منهما ولا
يزول العيب بشبهة
الولد ويكون على ذلك
واحد ونصف نفقة وكسوة
(مسألة) فإن كان الوطآن
حرم أحدها مسلم
والآخر نصراني فإن الخلقة
القافة بالنسبة لم تكن
الأمة أم ولده ورغم
نصف قيمته للكارفران
أخفته الكافر لحقه وكان

على دينه ونسب إليه وكانت الأمة أم ولده ورغم نصف
قيمتها للمسلم فإن كانت كافرة أقرت عبده وإن كانت مسلمة عشت عليه ، فإن أخفته به جميعه كانت أمه أم ولده
ومتعت الساعة عليه جميعا والولد لم يقر حتى يبلغ فيوالب من شاء منها فأنشأ إلى المملوكين ولده على دينه وإن والى الكافر كان

ولده وحكم به الإسلام لذلك الذي خلق فيه. (مسألة) فلو ادعاه ثلاثة نفر لم يكن لأحد منهم في قول أكثر العلماء من خصية
(مسألة) قال الشيباني لو وجد القافة فإنه يوقف أن يكبر فيوالب من شاء منهما ومتعتا مدة التوقيف عليها فإذا والى أحدهما
رجع عليه الآخر بما أشق ذكره في باب المهددة : (الباب السبعون في القضاة (١١١) بما يظهر من قرآن الأحوال

المدعى في حوائج الخرشى عن الإمام ابن رشد أن الرافع لنفاض مندوب وحقق الباني أن تضعيف
كلامه لم ينفذ إنما هو في الإشهاد وأما الرافع لنفاض فلا بد منه إن أراد بتعجيل الرد على العيب وهو مراد
المدعى فلا بد من ذلك بل في وجوبه ونحوه للشيخ المدعى لأن بعض شيوعه لا يخلو عنك أن الباني في
هذه النازلة غير مدلس وقد نقل المبيع عن يده وصار في رد وكفنة تضمن للمدعى آخر العيب عند
الحصن وخبره في عتد ابن يونس ومن وافقه المدعى لم يغير الرد على الباني لأنه قد باع الجارية على ملك
نفسه فلا يلزم الرافع لنفاض على المصنف بل يستحب فقط البائع محمول على عدم استدلال . قال
الحطاب تنبيه قال في المصنفات البائع محمول على عدم التخليص حتى يثبت ذلك عليه أو يقر به على نفسه
اه وقال في المدة وإن ادعى يعني المشتري أن البائع قد كذب أو أنكروا حلفه ولو قال البائع علمت
العيب وأسيت حين البيع حلفه أنه نسيه اه قال في القدمات فإن أنكروا أن يكون علم أو ادعى
أنه نسي حلف على ذلك اه ولا يخفى أن ثبوت التخليص لا يكتفي فيه أمر أو لم سلمة وتكون
الدعوى حيث المدعى عليه في هذه النازلة اتفاقا ومحكمة المصنف من الخلاف هل يدعى حيث المدعى
فيه أو عليه مخصوص بالقرار وأما غيره فالمدعى حيث تعلق الطالب بالمطلوب فلا وحدا كما
نص عليه الحطاب وغرو في باب القضاء ولا يكتفي المشتري بإحضار نسائه يشهدن له في البلد الذي أراد
فيه البيع في سفره ولا في غيره اه علمت أن الإشهاد بالعيب لا يشترط في منع دعوى المشتري ولا
تضمن البائع في هذه المسألة بل في الاكتفاء بين قولان قال الشيخ عبد الباقى في الاكتفاء بشهادة
رأى عن مابداخل جسد الجارية غير الفرج والبشر وغيره نظر الرافع في قولان وأما ما يفرجها
فأمر أن أن نحو في الثاني وفي الحطاب نقلا عن ابن عرفة أن الحمل يثبت بشهادة النساء واقتصر
على ذلك وهو بعيد اعتاده وقد نسب الثاني لظاهر قول مالك والقول بالبرع يعني شق التخصيص
لحسنه على أن الحمل قد يعلم برؤية ما فوق السر من البطن وهو ظاهره على كل حال نقيل شهادة
الرجل في هذه المسألة لأن الحمل ليس من عيوب الفرج ولا فرق بين العدول وغيره وإن كان العيب
حاضرا وإلا فلا بد من العدول قال في المختصر وقيل للتدبر غير عدول ولو مشركين قال الخرخشي
يعني أن المتبايعين إذا اتفقا على عيب المبيع فإنه يقبل في معرفته غير العدول وإن مشركين ولو تيسرت
العدول لأن طريقه الغير بشرط السلامة من جرحه والكذب والواحد منهم من أو المسلمين كاف إذا
أرسلهم القاضي ليحققوا على العيب وكان العيب حاضرا أم إن كان العيب ميتا أو غائبا أو واقف
البائع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك أنه لا يثبت إلا بعدئذ من أهل المعرفة قاله عبد الملك
في الميت والعائب وحلوله في إيقاف المباح انتهى ومعلوم أن إسقاط حلال الجارية حصران والرضا
بغضال والجارية هنا غالبة فلا تقبل شدة من تسبب في إسقاط حلالها أو رضيه ونقبيل شهادة
غيرهم من الرجال للنساء والعدول والعيب إذا كان ظاهرا لغير التامثل لا يقيم للمدعى به على المصنف
كما قاله العلامة المدعى والشيخ الأبرار دأ على الخرخشي وعبد الباقي ويصدق المشتري في دعوى عدم
رؤية العيب حال الشراء ولا يمين عليه إلا إذا ادعى البائع أنه أراه برأهه قال في المختصر ولم
يختلف مشر ادعيت رويته إلا بدعوى الإرواء ولا الرضا إلا بدعوى غير ذكر الخرخشي أن مثل

علامة صدقهم قرن الله تعالى هذه العلامة تعارضا وهي سلامة التخصيص من التزوير إذ لا يمكن أقرام الذهب ليوسف
وهو لايس التخصيص ويلم التخصيص وأجمعوا على أن يتعذر استدلال على كذبهم بصفة التخصيص فاستدل الفقهاء بهذه الآية في
الامارات في مسائل كثيرة في التيقه وقال تعالى وشهد من أهلها إن كان قبضه قد من قبل فصدقت وهو من الساذجين

فتح الشاة إلى الكنيف ويجري فيها العنبرة فمنه اهل الزنقة فقال ليس لهم منه إلا أن يدعوا الكنيف فيكشف عن دعوهم
فأما إن لم يدعوه فهو لصاحب الدار هذه الرسوم والآثار التي تدل على أنه لصاحب هذه الدار (فرع) وإذا أحدث على جاره
باب أو كوة وثبت ضرر ذلك (١٢٨) فإن الباب يعلق خلفا حصينا وتعلق منه العتبة لئلا تكون حجة عند قدام

الزمان وكذلك ذكر باقي
الشكوة إذا سئل أنه يعلق
منها العتبة العليا لئلا
يكون حججه غير عائد
إليه ولا يكون غلقه
إلا بالحجارة والظوب وقوله
اعتب حتى لا يشك فيه
أو رتاب أنه باب (فرع)
وقال ابن أبي ريد في
التواضع: قال أشبه إذا
تداعى جدارا متصلا لئلا
أحدما وعليه جثوج

للآخر فهو من اتصل
ببنائه ولصاحب الجذوع
وضع جذوعه لأنه حوزة
ويبقى بالجدار لمن عليه
غزوة الأربعة وللآخر
يتوضع جذوعه وإن كان
لأحدهما عشر خشبات
عليه ولا يربط ولا غير
ذلك فهو بينهما نصفان
لا على عدد الخشب رتيق
خشباتها مجالها وإن
انكسرت خشبة أحدهما
ردها مثل ما كانت ولا
يجعل لكل واحد منهما
ما تحت خشبته
(فرع) ولو كانت عقدة
لأحدهما في ثلاثة مواضع
وللآخر في موضع قسم
بينهما على حدد العقود
وإن لم يعقد لأحدهما

وللآخر عليه خشب معقود يعقد البناء أو مقبوة فتعد البناء بموجب ملك
الحائط لأنه في العادة إنما يكون للمالك وقيل لأبويه في المقبوة نظرا لأنها طارئة على الحائط. (مسألة) والشكوى كمنع البني
بموجب الملك وكوي الضرة المعقودة لا دليل فيها. (فرع) قال ابن عبد الحكم إذا لم يكن لأحدهما عقد وللآخر عليه خشب

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان لا يفتنى
الإلحاح كخصي المز أوله ولشعة أخرى يسيرة كخصي الضأن فلا يجوز بيعه بطعام لأجل أنه
طعام حكما فيلزم بيع طعام بطعام لأجل وهو نساء قال في المختصر أو بما لا يتطول حياته أو لا منفعته فيه
إلا اللحم أو ثلث تلا يجوز أن يطعام لأجل كخصي ضأن قال الخرشي في شرحه ولا يجوز بيع
ملا تطول حياته أو لا منفعته فيه إلا اللحم أو قلت بطعام من قبح وغيره لأجل لأنه طعام مثله
نسبة انتهى وإن كان يفتنى لمنفعة كثيرة غير لحمه كخصي البقر ينصرف جاز فيه ذلك لأنه ليس

طعاما حكما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
(ما قولكم) في رجل باع لآخر قطارا بين شمن معلوم ولم ينزلها له وقال المشتري لبايع دعها
عندك حتى أرسل لك ثم أرسل له فسلمها لرسوله بلا وزن ثم ادعى المشتري أن وزنها نقص
وأكثر البايع النقص فما الحكم ؟

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان صدقك في
وزنها وتركها عندك أمانة فعليك بمن بأنك لم تنقصها شيئا فانحلفت بمن أن لا يملك الإتمام
وإن كان لم يعقدك فيه وأخذها ليزنها فعليه بمن بوجود النقص ويلزمك الإتمام وإن نكل فلا
يلزمك قال في المختصر وحلفت مدع عدم دفع ردي، فاقصص قال الشراح إن كان القبض على
التصديق وإلا فالقول للمدفع له بيمينه واللفظ عام وإن فرضوه في دفع الدرهم والله أعلم ،
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ما قولكم) فيمن اشترى نصف بهيمة صغيرة بشمن معلوم بشرط أن يربها ويكفلها وفعل
ذلك سنة ثم ردها البايع في الشمن لبقائه على المشتري فهل هذه الشركة فاسدة والمشتري الرجوع
بعض

بعض
وللآخر عليه خشب معقود يعقد البناء أو مقبوة فتعد البناء بموجب ملك
الحائط لأنه في العادة إنما يكون للمالك وقيل لأبويه في المقبوة نظرا لأنها طارئة على الحائط. (مسألة) والشكوى كمنع البني
بموجب الملك وكوي الضرة المعقودة لا دليل فيها. (فرع) قال ابن عبد الحكم إذا لم يكن لأحدهما عقد وللآخر عليه خشب

ولو واحدة فهو له وإن لم يكن إلا كوي مقبودة أو جيت الملك. (فتية) قال القرافي المدرك في هذه الفتاوى كتبها شواهد العادات
فمن ثبت عند عادة فقربها وإذا اختلفت العوائد في الأعيان والأصهار وجب اختلاف هذه الأحكام فإن قاعدة المجمع عليها
أن كل حكم من على عادة إذا تغيرت العادة تغير الحكم. (مسألة) وفي أحكام (١٢٩) ابن سهل قال في كتاب الوديعة

في ما يبيع من قول ابن
وهب فيمن أودع رجلا
دنانير وعهد إليه بها أن
لا يبيعها إلا إلى من أتى
بأمانة أعلم بها لم يبيع
عليها فاقترع رجل يثبت
الأمانة فدل عليه إله المال
ومات المودع وب المال
فقال وولته المودع ما صنعت
بما اتفقت صنعت به الذي
أمرني أبوكم ليس على أن
أخبركم بما أمرني به أنه
خلف لقد فعل به الذي
أمره في المال لم يتعد
إلى غيره وبيرأ أن يبيع
وسألت عنه ابن القاسم
فقال مثله والمثني أنه
صدقوه في الأمانة وأن
أباهم أمره بذلك فذلك
خلف قول (١) ما أمره
وبري وأما لو كذبوه في
دعواه كرهوا فطلبوا منهم
لكأن ذلك خم. (مسألة)

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله هذه الشركة فاسدة
بأنها خال عن شرط على الشمن ما فيه من الجهل وقد علم المشتري النقص بالأكثر من الشمن الذي
فدعا عليه القدية فلو أن الشمن مال كذا الشمن يبيعه الرجوع على البايع بعرض نصف
الشكوة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .
(ما قولكم) فيمن اشترى عبدا فكش عنه أياما قليلة ثم أخذ العبد بعض مال المشتري
وهرب به ونقص المشتري على العبد فلم يجده وشهدت له بيته بأن العبد هرب من بانه مرارا
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم له الرجوع عليه

به إذا هرب عبيد في الرقيق يستحق المشتري ردده على بانه كما تقدم قال الخرشي مثلا نقول
نخصر وبما عدا السلامة منه كالإباق في شرح قوله كمالا كمن في الدائيس فإذا سرق المبيع
قطعت يده أو أبق فذلك فيه فإن كان البايع دلس بياقه أو سرقه ثقل على ركه فلا شيء على
المشتري من ذلك ويرجع يبيع ثمنه وإن كان غير مدرك من المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ما قولكم) في رجل باع لآخر قطارا بين شمن معلوم ولم ينزلها له وقال المشتري لبايع دعها
عندك حتى أرسل لك ثم أرسل له فسلمها لرسوله بلا وزن ثم ادعى المشتري أن وزنها نقص
وأكثر البايع النقص فما الحكم ؟

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله هذه الشركة فاسدة
بأنها خال عن شرط على الشمن ما فيه من الجهل وقد علم المشتري النقص بالأكثر من الشمن الذي
فدعا عليه القدية فلو أن الشمن مال كذا الشمن يبيعه الرجوع على البايع بعرض نصف
الشكوة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .
(ما قولكم) فيمن اشترى عبدا فكش عنه أياما قليلة ثم أخذ العبد بعض مال المشتري
وهرب به ونقص المشتري على العبد فلم يجده وشهدت له بيته بأن العبد هرب من بانه مرارا
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم له الرجوع عليه

به إذا هرب عبيد في الرقيق يستحق المشتري ردده على بانه كما تقدم قال الخرشي مثلا نقول
نخصر وبما عدا السلامة منه كالإباق في شرح قوله كمالا كمن في الدائيس فإذا سرق المبيع
قطعت يده أو أبق فذلك فيه فإن كان البايع دلس بياقه أو سرقه ثقل على ركه فلا شيء على
المشتري من ذلك ويرجع يبيع ثمنه وإن كان غير مدرك من المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ما قولكم) فيمن اشترى عبدا فكش عنه أياما قليلة ثم أخذ العبد بعض مال المشتري
وهرب به ونقص المشتري على العبد فلم يجده وشهدت له بيته بأن العبد هرب من بانه مرارا
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم له الرجوع عليه
به إذا هرب عبيد في الرقيق يستحق المشتري ردده على بانه كما تقدم قال الخرشي مثلا نقول
نخصر وبما عدا السلامة منه كالإباق في شرح قوله كمالا كمن في الدائيس فإذا سرق المبيع
قطعت يده أو أبق فذلك فيه فإن كان البايع دلس بياقه أو سرقه ثقل على ركه فلا شيء على
المشتري من ذلك ويرجع يبيع ثمنه وإن كان غير مدرك من المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ما قولكم) فيمن اشترى عبدا فكش عنه أياما قليلة ثم أخذ العبد بعض مال المشتري
وهرب به ونقص المشتري على العبد فلم يجده وشهدت له بيته بأن العبد هرب من بانه مرارا
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم له الرجوع عليه
به إذا هرب عبيد في الرقيق يستحق المشتري ردده على بانه كما تقدم قال الخرشي مثلا نقول
نخصر وبما عدا السلامة منه كالإباق في شرح قوله كمالا كمن في الدائيس فإذا سرق المبيع
قطعت يده أو أبق فذلك فيه فإن كان البايع دلس بياقه أو سرقه ثقل على ركه فلا شيء على
المشتري من ذلك ويرجع يبيع ثمنه وإن كان غير مدرك من المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(١٧ - فتح البلى - ثان) أن به ولا معرفته بصحة ما جاء به وشهادته بصدقه قال محمد بن المراز والذي جاءه
كتاب وإن عرف خطه وأمارته لا يصدق إليه ودية الغالب لا حق له عليه وقال ابن عبدوس إن دفعها إلى الرسول لم اجتمع
(١) قوله حلف مثل كذا بالأصل وله حلف على فعل أو على أن يفعل فمثل اه

النباتية في شرح الهداية

الأبي محمد محمود بن أحمد الغنوي

تصحيح

المؤلف محمد بن محمد بن أبي نصر الأندلسي الزمفوري

دار الفكر

وعلى ذلك انعقد الإجماع . وتصح بالإيجاب

وأما حديث ابن عمرو رضى الله عنهم فرواه الحكم في كتاب علوم الحديث فقال سمعت أبا زكريا أغصري قال سمعت أبا عبد الله البوشنجي ثنا يحيى بن بكير عن ضام بن إسحاق عن أبي قبيل الله قري عن عبد الله بن عمرو أن النبي عليه السلام قال تهادوا تحابوا . وأما حديث ابن عمر رضى الله عنهم فرواه ابن القاسم الأصبهاني في كتاب الترهيب والترهيب أن حديث إبراهيم بن إسحاق الراشدي ثنا محمد بن داود عن عبد الجبار عن أبيه عن العوام بن حوشب عن شهر بن حوشب عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ تهادوا تحابوا .

وأما حديث الحسن بن الحسن بن فضال عن فرواه البغاري في معجمه الأوسط ثنا محمد بن يحيى بن محمد بن السكن ثنا رجاء بن سميد ثنا عروة بن الزيد ثنا الشنبري حاتم المطار عن عبد الله بن العباس عن القاسم بن محمد بن بكر عن عائشة قالت ، قال رسول الله ﷺ تهادوا تحابوا . وما جروا نورثوا أولادكم مجداً وأقبلوا الكرام عثراتهم ، وأخرجهم مالك في الموطأ مسلاً عن عطاء الخراساني قال قال رسول الله ﷺ تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا يذهب الشحناء .

قوله تهادوا يفتح الدال وسكون الواو لأنه ضعيف خطاب للجماعة من التهادي ، وأصل تهادي لأنك تقول تهاد تهادياً تهادوا قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار تهادوا كما في مادة تعالوا أصل تعالوا . قال الله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾ ٢٤ آل عمران . قوله تحابوا بتشديد الياء المضمومة وهو أيضاً خطاب للجماعة ، وأصل تحابوا ، ولكن سقطت التثنية لأنه جواب للأمر ، وأصل تحابوا ، لأنه من التحاب من الهبة ، أدغمت الياء في الياء . وقال الحكم تحابوا إما بتشديد الياء من الحب ، وإما بالتخفيف من الهابة ، قلت ترجيح الأول الذي هو المشهور ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن صفية بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع أو قال وداع قال سمعت رسول الله ﷺ يقول تهادوا تريدوا في القلب حباً .

(وعلى ذلك) أى كون الهبة مشروعة (انعقد الإجماع) أى إجماع الأمة .

(وتصح) أى الهبة (بالإيجاب) كقوله وهبت ونحوه ، هذا بمجرد في حق الواهب

كتاب الهبة

الهبة عقد مشروع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا ،

(كتاب الهبة)

وجه المناسبة بين آيتين من حيث أن كل منهما مشتمل على التملك ، إلا أن العارية مفردة والهبة مركبة ، لأن في العارية تملك المنفعة فقط ، وفي الهبة تملك العين مع المنفعة وأخبة في اللغة مصدر من وهب يهب ، وأصلها وهب^(١) لأنه يمثل الفاء كالمدة أصلها وعدة ، فلما حذفت الواو تبعاً لثمة عوضاً عنها الهاء ، فقبل هبة زعدة ومعناها إبطال الشيء للغير بما ينفعه ، سواء كانت مالا أو غير مال ، يقال وهبت له مالا وهب الله فلاناً ولداً صالحاً ، ويقال وهبه مالا أيضاً ولا يقال وهب منه ، ويسمى الموهوب هبة وموهبة ، والجمع هبات ومواهب وانته منه إذا قبله ، واستوجهه إذا طلب الهبة ، وفي الشرع هي تملك لمال بلا عوض .

(والهبة عقد مشروع لقوله عليه السلام تهادوا تحابوا) هذا الحديث رواه عن الصحابة أبو هريرة وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم أجمعين .

أما حديث أبي هريرة فرواه البغاري في كتاب المفرد في الآداب حديثاً عمرو بن خالد ثنا ضام بن إسحاق سمعت موسى بن وردان عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال تهادوا تحابوا . وأخرجه النسائي في كتاب الكنى عن أبي الحسين محمد بن بكير الحضرمي عن ضام بن إسحاق به ، وكذلك رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وأبي عدى في السكامل وأعله بضمهم وقال إن أحاديثه لا يروى غيره .

(١) هكذا في الأصل وربما أراد به وهبه كافي القاموس المحيط الجزء الأول ، اهـ مصححه .

والقبول والقبض . أما الإيجاب والقبول فلا نه عقد ، والعقد ينعد بالإيجاب والقبول والقبض لا بد منه لثبوت الملك . وقال مالك رحمه ، ثبت الملك فيه قبل القبض اعتباراً بالبيع ، وعلى هذا الخلاف الصادق .

(والقبول) كقوله قبلت (والقبض) بالجر ، أي بالقبض فلا يتم في حق الموهوب له إلا بالقبول والقبض كما باقي ، لأنه عقد تبرع قيم بالتسرع ، ولكن لا يملكه الموهوب له إلا بالقبول والقبض ، وغرة ذلك فيمن حلف لا يبيع فوهب ولم يقبل الموهوب له يحنث . وعند زفر لا يحنث بلا قبول وقبض كما في البيع . فلا يتم ، أو حلف على أن لا يبيع فلا يوفيه ولم يقبل يرد في يمينه عنداً .

(أما الإيجاب والقبول فلا نه عقد) أي فلان الهبة عقد نحو سائر العقود ، وذكر الضمير باعتبار انعقد . والمعقد ينعد بالإيجاب والقبول (لأن تمام العقد به) والقبض لا بد منه لثبوت الملك (وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر الفقهاء والتابعين ، إلا أن أحمد يقول إن كانت الهبة عيناً تصح بدون القبض في الأصح ، وفي المكمل والموزون لا يصح بدون القبض .

(وقال مالك ثبت الملك فيه قبل القبض اعتباراً بالبيع) لأنه عقد لازم يقبل الملك فلم يتوقف على القبض كالبيع ، ولأنه إزالة ملك بغير عوض فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقف ، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم وابن أبي ليلى في كتاب التفريع لأصحاب مالك وفيمن وهب شيئاً من ماله لزمه دفعه إلى الموهوب له إذا طالبه به ، فإن أبى ذلك حكم به عليه إذا أقر أو قامت عليه البينة ، وإن أنكر الهبة حلف عليها وبرى منها ، وإن نكل عن البيعة حلف الموهوب له وأخذها منه ، وإن مات الواهب قبل دفعه إلى الموهوب له فلا شيء له إذا كان قد أمكنه أخذها ففرط فيها ، وإن مات الموهوب له قبل قبضها قام ورثته مقامه في مطالبة الواهب بيمينه انتهى . وقال الحرق من أصحاب أحمد لا تصح الهبة والصدقة فيما يكال ويوزن إلا بقبضه ، ويصح في غير ذلك بغير قبض إذا قبل كما يصح في البيع . (وعلى هذا الخلاف الصدقة) فمندا يشترط فيها القبض خلافاً لملك رحمه .

ولنا قوله عليه السلام لا تجوز الهبة إلا مقبوضة ، والمراد نفي الملك ،

(ولنا قوله عليه السلام لا تجوز الهبة إلا مقبوضة) حديث حديث مالك لا أصل له . والعجب من الكوفي حيث يقول قيل هذا الحديث غير مرفوع ، بل قول علي وعمر رضي الله عنهما ولم يبين ذلك ، وليس كذلك بل هذا الذي ذكره المصنف قول إبراهيم النخعي روى عبد الرزاق في مصنفه وقال الخبره سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال لا تجوز الهبة حتى تقبض والصدقة تجوز قبل أن تقبض . وأما قول عمر رضي الله عنه فمروا برواه البيهقي من حديث يزيد بن زريع ناسعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن أبي سريسة قال سمعت من الخطاب رضي الله عنه لا يحل . يروى ما لم يقبض .

والأحسن أن يستدل على اشتراط القبض في هبة بما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن وهب أنه قال مالك ويونس وغيرهما أن ابن شهاب أخبرهم عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أنكر رضي الله عنه أنها جذاذ عشرين وسقاً من مال الدنيا ، فما حضرته الوفاة قال والله بئس ما من الناس أحد أحب إلي غني بعدي منك ولا أعز علي فقراً بعدي منك ، إلا أني كنت محلتك من مالي جذاذ عشرين وسقاً ، فلو كنت سببته واحترزته كان لك ذلك ، وإنما هو لأخوالك وأختاك فاقسموه على كتاب الله عز وجل . (١) الحديث ، وكذا رواه الطحاوي في شرح الآثار وقال حدثنا يونس أخبرنا ابن وهب أن مالكاً حدث ... إلى آخره ، فهذا ادل دليل على اشتراط القبض وبه استدلل في المبسوط وأصحاب الشافعي في كتبهم .

قوله لهما ، أي وهب لهما ، والجذاذ بكسر الجيم من جذذت الشيء أجذبه بالضم جداً قطعت ، وروى جاذ عشرين وسقاً . قال الخطابي الجاذ بمعنى المجدوذ فاعل بمعنى مفعول والوسق ستون صاعاً . والغاية بالغبي المعجمة وبعد الألف باء موحدة محقة وهو موضع مشهور بالمدينة ، وفي رواية من ماله بالعالية وهو أيضاً موضع بالمدينة .

(والمراد نفي الملك) أي المراد من قوله عليه السلام لا تجوز الهبة إلا مقبوضة عدم

(١) الحديث ورد في الأصل ناقص بعض الكلمات ، وقد اتقنا من كتاب بداية المجتهد ونهاية المنتصد من أول كتاب الهبات ، أنه مصححه .

وكذا يتعقد بقوله أصعنتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك ، وأعمرتك هذا الشيء ، وحملتك على هذه الدابة إذا نوى بالمثل الحبة .
أما الأول فلأن الإطعام إذا أضيف إلى ما يطعم عنه يراد به تمليك العين ، بخلاف ما إذا قال أصعنتك هذه الأرض حيث يكون عارية ، لأن عيناها لا يطعم فيكون المراد أكل غلتها . وأما الثاني فلأن حرف اللام للتمليك .

وكذا يتعقد بقوله أصعنتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك ، وأعمرتك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة إذا نوى بالمثل الحبة ، ثلاثة تنعقد بها الحبة مطلقاً والرابع وهو حملتك لا تنعقد بالنسبة إلى ما يعين الآلة .
(أما الأول) يعني قوله أصعنتك هذا الطعام (فلأن الإطعام إذا أضيف إلى ما يطعم عنه ، يراد به تمليك العين) بغير عوض ، فيكون حبة (بخلاف ما إذا قال أطعمتك هذه الأرض ، حيث يكون عارية لأن عيناها لا يطعم) أي لأن الأرض والتذكير باعتبار المذكور ، وفي بعض النسخ لأن عيناها وهو الأصوب ، فيكون المعنى أطعمتك ما يحصل منها ، فكان تمليكاً لمنفعة الأرض دون عيناها (فيكون المراد أكل غلتها) أي إذا كانت كذلك يكون من قوله أكل غلة الأرض وهو ربعها . وقال الأوزاعي رحمه الله ولنا في تقرير صاحب الهداية نظر لأنه قال إن الإطعام إذا أضيف إلى ما يطعم عنه يراد به تمليك العين ، فلم هذا ينبغي أن يكون المراد من الإطعام في الكفارة التمليك إلا الإحابة كما هو مذهب الخصم ، لأن المراد من الإطعام إطعام الطعام ، والطعام يؤكل عنه ، فكان الإطعام في الآية منافياً إلى ما يطعم عنه فافهم ، قلت لا نسلم أنه أضيف إلى ما يؤكل عنه بل هو مضاف إلى عشرة مأكنين ، فافهم .

(وأما الثاني) يعني قوله جعلت هذا الثوب لك (فلأن حرف اللام للتمليك) فكان معناه ملكت هذا الثوب لك ، ألا ترى أن في التمليك ببدل لا فرق بين لفظ الجمل والتمليك ، فكذا في التمليك بغير بدل ، وكسوتك هذا الثوب بمعناه لأنه لتمليك العين

وأما الثالث فلتقوله عليه السلام فمن أضر عمرى فبني العمرى ولورثته من بعده ، وكذا إذا قال جعلت هذه الدار لك عمرى لما قلناه .
وأما الرابع فلأن الحمل هو الإركاب حقيقة فيكون عارية ، لكنه يحتمل الحبة بقول حمل الأمير فلاناً على فرس ويراد به التمليك فيحمل عليه عند فقهه . ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون حبة ، لأنه يراد به التملك . قال الله تعالى ﴿ أو كسوتهم ﴾ ،

قال الله تعالى ﴿ أو كسوتهم ﴾ والكتفاً ولا تنادى إلا بتمليك الثوب .
(وأما الثالث) يعني قوله وأعمرتك هذا الشيء (فلتقوله بضم عمرى فبني العمرى ولورثته من بعده) هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه قال ، قال رسول الله ﷺ من أضر رجلاً عمرى له ولورثته فقد قطع . قوله حق فيها وهي لمن أضر وأبقه .
(وكذا إذا قال جعلت هذه الدار لك عمرى) يقال أضرته دارى أو أرضاً أو إبلاً إذا أعطيته إياها وقلت هي لك عمرى أو عمرك ، فإذا مات رجعت إلي ، والعمرى اسم (لا قلناه) أشار به إلى قوله فلأن حرف اللام للتمليك .

(وأما الرابع) يعني قوله وحملتك على هذه الدابة (فلأن حمل هو الإركاب حقيقة فيكون عارية) قيل كيف يستقيم هذا القول وقد قال في العارية إن حملتك والتمليك العين قلت قدر هذا النظر هناك ، وتجوز الجواب أن قوله ما هنا حقيقة بالنظر إلى الوضع ، وقوله هناك لتمليك العسين ، يعني في العرف والاستعمال ، ولكن الحقيقة ما هجرت بالعرف فيصير كأنه مشترك (لكنه يحتمل الحبة ، يقال حمل الأمير فلاناً على فرس) أى ملكه إياها ، وهو معنى قوله (ويراد به التمليك فيحمل عليه) أى على التمليك (عند نيته) فإذا نوى ما يحتمل لفظه وقب تشديد عليه فيعتبر نيته .

(ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون حبة) هذا من مسائل المبسوط ذكره تقريباً على مسألة القدوري رحمه الله (لأنه يراد به التملك ، قال الله تعالى ﴿ أو كسوتهم ﴾) فإن

ويقال كسى الأمير فلاناً ثوباً ، أي ملكه منه . ولو قال منحتك هذه الجارية كانت عارية لما رويتم من قبل . ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية لأن العارية محكمة في تملك المنفعة والهبة تحتلها وتحتل تملك العين فيحمل المحتل على المحكم . ولنا إذا قال عمرى سكنى أو نخلى السكنى

المعنى ، تملك العين لا تملك المنفعة (ويقال كسى الأمير فلاناً ثوباً ، أى ملكه منه) أى من فلان (ولو قال منحتك هذه الجارية كانت عارية لما رويتم من قبل) أراد به ما ذكره من قوله فإنه المنفعة مردودة ، ولكن إذا نوى التملك ثبت ، لأنه محتمل كلامه . (ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية) وهذا من مسائل الجامع الصغير ، وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يقول هذا لك هبة سكنى ودفعها إليه قال هذه عارية . وإن قال هي لك هبة تسكنها فهي هبة ، وإن قال هي لك سكن هبة فهي سكنى ، انتهى ، ونصب الهبة في الموضعين على الحال والتميزين لما في قوله داري لك من الإيهام (لأن العارية محكمة في تملك المنفعة والهبة تحتلها) أى محتمل المنفع (وتحتمل تملك العين ، فيحمل المحتل على المحكم) يعني صار المحكم قابضاً على المحتل ، فكانه قال سكنى داري لك فيكون عارية ، لأن العارية محكمة .

فإن قلت من أين نقول أنها حكم ، قلت لانها لا تحتمل تملك الرقبة لأنه خرج تفسير الأول الكلام فيعتبر به حكم أول الكلام . قالت الشراح كان حق الكلام ان يقول لأن السكنى حكم في تملك المنفعة ، وكذا ذكره في المبسوط حيث قال لأن السكنى حكم وأحبب بأن السكنى لا يحتمل إلا العارية فاطلق عليه اسم العارية . (وكذا إذا قال عمرى سكنى أو نخلى سكنى) بضم النون وسكون الحاء وهي

أو سكنى صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة لما قدمناه . ولو قال هبة تسكنها فهي هبة ، لأن قوله تسكنها مشورة وليس بتفسير له ، وهو تنبيه على المقصود . بخلاف قوله هبة سكنى ، لأنه تفسير له . قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم إلا بحوزة مقسومة

العطية (أو سكنى صدقة) لأن قال داري لك سكنى صدقة (أو صدقة عارية) بأن قال داري لك صدقة ، أو عارية هبة لما قدمناه ، فاحتل على المحكم .

(ولو قال هبة تسكنى فهي هبة) ذكر في المبسوط . ولو قال داري لك هبة تسكنها ، أو قال عمرى لتسكنها وسلمها إليه فهي هبة (لأن قوله هبة تسكنها مشورة) يفتح الميم ونصب الشين بمنى الشورى ، وهي استخراج رأي على غالب الظن (وليس بتفسير له) لأن المقسم لا يصلح تفسير كلامه (وهو تنبيه على المقصود) بأن قال ملكك الدار عمرة ليسكنها وهو معلوم ، وإن لم يذكره فلا يتغير به حكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعام تأكله وهذا الثوب تلبسه ، فإن شاء قبل مشورته وفعل ما قال ، وإن شاء لم يقبل .

(بخلاف قوله هبة سكنى لأنه تفسير له) لأن قوله سكنى اسم فجاز أن يكون تفسير الاسم آخر ، فيتغير به أول الكلام كما في الاستثناء والشرط فيكون عارية .

(قال) أى القدوري رحمه الله (ولا يجوز الهبة فيما يقسم إلا بحوزة) أى مفرغة عن املاك الواعب ، حتى لا تصلح هبة الثمر على الشجر والزرع في الارض يمتدحون الشجر والارض ، وكذلك العكس عندنا (مقسومة) احتراز به من المشاع ، قيل في الفرق بين ما يقسم وبين ما لا يقسم كل شيء بضره التبعيض ويوجب نقصاناً في مالته ، فإنه لا يحتمل القسمة كالدرهم والدنانير فهبة بعضه جائز بلا خلاف . وقيل كل ما ينفوت بالقسمة منفعة أصلاً كالعبد أو جنس منفعة كالسهم والرجى فهو لا يحتمل القسمة .

وقيل كل مشترك بين اثنين لو طلب أحدهما قسمة ، وإلى الآخر فالقاضي لا يجبره على القسمة ، وهو مما لا يحتمل القسمة ، ثم الشيوع المصارف للهبة فيما يحتمل القسمة مفرد

وهبة المشاع ليسا لا ينقسم جائزة. وقال الشافعي يجوز في الوجهين :

لا الطائري ، حتى لو وهب شيئاً فرجع في بعضه تصح الهبة ، والمعبرة في الشروع وقت القبض لا وقت العقد ، حتى لو وهب مشاعاً وسلم مقسوماً يجوز ، وكذا لو وهب نصف الدار ولم يسلم ثم وهب النصف الآخر سلمه جازت الهبة أو وهب ثراً في ثل أو زرعاً في أرض ، ثم سلم بعد ذلك مفرزاً يجوز ، كذا في الذخيرة وغيره فعمل ما هذا أن معنى قوله لا يجوز الهبة فيما يقسم إلا مجزأة مقسومة لا تثبت الملك فيه لا يجوز مقسومة ، لأن الهبة في نفسها أنها بقية تقع جائزة ، ولكن غير مثبتة بعدت . قبل نسمة مفرزاً نظير نظيره البيع بشرط الخيار .

وفي الحافظ قال عا وذرحهم الله هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يتم ، وبغيد الملك قبل القسمة . وقال الشافعي (روح) إنها ثمة وبعض أصحابنا رحمهم الله قالوا إنها فاسدة والأصح ما قلناه كالهبة قبل القبض ، ولا يقال إنها فاسدة بل غير ثمة ، كذا هذا . واجمعوا على أن هبة المشاع لا يحتمل القسمة كالهدية والدابة ثمة ، كذا قال علماء الدين رحمه الله العالم في طريقة الخلاف . وقال في الطريقة البرهانية ، قال علماؤنا رحمهم الله وهبة المشاع فيما يحتمل القسمة بغيد الملك والتخلية . وقال شيخ الإسلام أبو بكر رحمه الله المعروف بخزاهر زاده في مبسوطه قال علماؤنا إذا وهب مشاعاً يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان وهب في الأجنبي أو من شريكه . وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز من الأجنبي ومن الشريك ، وقال ابن أبي ليلى رحمه الله إن وهب من الأجنبي لم يجز ، وإن وهب من الشريك جاز واجمعوا على أنه إذا وهب مالا يحتمل القسمة فإنه يجوز .

(وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة) معناه هبة المشاع لا يحتمل القسمة جائزة ، لأن المشاع غير مقسوم ، فيكون المعنى ظاهراً وهبت التنصيب الغير مقسوم فيها هو غير مقسوم ، وذلك مستنكر ودفعه بما ذكرنا ، فافهم .

(وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز في الوجهين) أي فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتمل وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله . وفي الروضة يجوز هبة المشاع سواء المنقسم وغيره سواء وهبة للشريك أو غيره ، ويجوز هبة الأرض المزروعة مع زرعها وعكسه . وفي الجواهر

لأنه عقد تملك فيصح في المشاع وغيره كالبيع بالبرعة ، وهذا لأن المشاع قابل لحكمه وهو الملك ، فيكون محلاً له ، وكونه تبرعاً لا يبطله الشروع كالقرض والرخصة ولذا أتى القبض منصوص عليه في الهبة

لمالكية ولا ينتعق والشروع ، وإن كان قبل القسمة وتصح هبة المجهول والابق والكاتب ، وفي فتاوى الحنفية وتصح هبة المشاع ، إن تعذر قسمة ، وبصح من الشريك وغيره سواء كان ما ينقل ويشترى أو لم يكن أو سواء كان ما ينقسم أو مما لا يأتي قسمة كالشئ في القسمة والدابة والجريرة والشريك (لأنه عقد تملك فيصح في المشاع كالبيع بالبرعة من الصحيح والقاسد والنصف والسلم) وغيره (فإن الشروع لا يمنع تمام القبض في هذه سيرة بالإجماع .

(وهذا) أي جوازه (لأن المشاع قابل لحكمه) أي حكم عقد الهبة (وهو الملك) يكون محلاً له (كالبيع والإرث وكل ما هو قابل لحكمه عند بصلاح أن يكون محلاً له ، لأن المحلية غير الغالبية أو لازم من لوازمها ، فكان العقد صادراً من أهله مضافاً إلى محله ، ولا مانع أنه فكان جائزاً (وكونه تبرعاً لا يبطله الشروع) جواب عن سؤال مقدر تقديره أنه يقدل البيع لا يقتصر إلى القبض ، بخلاف الهبة فإنه عقد تبرع ويحتاج إلى القبض ، فلو قلنا يجوز في المشاع يلزم في ضيقه وجوب ضمان القسمة وهو لم يتبرع به ، فأجاب بقوله وكونه أي وكون الهبة والتذكير باعتبار الوهب أو المذكور تبرعاً لا يبطله الشروع ، يعني لم يبعد ذلك مطلقاً في التبرعات .

(كالقرض) بأن دفع الف درهم إلى رجل على أن يكون نصفه قرضاً يعمل في النصف الآخر شركة ، فإنه يجوز مع أن القبض شرطاً لوقوع الملك في القرض ، ثم لا يشترط القسمة (والرخصة) بأن أوصى لرجلين بألف درهم فإن ذلك صحيح ، فدل على أن الشروع لا يبطل التبرع حتى يكون مانعاً .

(ولذا أن القبض منصوص عليه في الهبة) أراد به ما ذكره من قوله عليه السلام

فيشترط كماله ، والمشااع لا يقبله إلا بضم غيره إليه ، وذلك غير
موهوب ، ولأن في تجويزه إزامه شيئاً لم يلزمه وهو القسمة ، ولهذا
امتنع جوازه قبل القبض كيلا يلزمه التسليم . بخلاف ما لا يقسم ،
لأن القبض القاصر هو الممكن فيكتفى به ، ولأنه لا يلزمه مؤنة

لا تجوز الهبة إلا بقرينة وفيه نظر ، لأنه قد تقدم أن هذا الحديث لا أصل له ولم يثبت
عن النبي ﷺ في اشتراط القبض في الهبة شيء ، ولو ثبت اشتراط قبضه فقبض كل شيء
بحسبه (فيشترط كماله) أي كمال القبض ، لأن انتقص عليه بدل على الاعتناء بوجوده ،
حتى لو استقبل الخطيب لا تجوز صلاته لأنه من البيت بالنسبة ، وهذا لأن الثابت من وجه
دون وجه لا يكون شيئاً ، طلقاً ، وبدون الإطلاق لا يثبت (والمشااع لا يقبل) أي
القبض (إلا بضم غيره إليه) الموهوب إلى الموهوب (وذلك) أي الغير (غير موهوب)
وغير ممتاز عن الموهوب ، فصارت الحيازة ناقصة فلا ينتهض لإفادة الملك .
(ولأن في تجويزه) عقد الهبة في المشااع (الإزامه) أي إزام الواهب (شيئاً لم يلزمه
وهو القسمة) لأن لو ملكه قبل القسمة لطالبه بالقسمة ، فبصير عقد التبرع موجباً
خيمان القاسمة عليه وهو خلاف موضع التبرع .

فإن قيل هذا ضرر مرضي ، لأن إقدامه على هبة المشااع يدل على الإزام ضرر القسمة
والصائر من الضرر ما لم يكن مرضياً ، أجيب بأن المرضي منه ليس القسمة ولا ما
يستلزمها لجواز أن يكون راضياً بالملك المشااع ، وهو ليس بقسمة ولا يستلزمها ، قيل هذه
العلة غير مطردة ، لأنهم قالوا لا تجوز الهبة من الشربك وليس ثمة ضرر القسمة ، وكذلك
قال أبو حنيفة رحمه الله لا تجوز هبة واحدة من اثنين وليس فيه ضرر القسمة ، قلت وجود
العلة تراخي في جنس الحكم لا في كل صوره .

(ولهذا) أي ولأن تجويز هذا العقد إزام ما لم يلزم (امتنع جوازه) أي جواز
ثبوت الملك (قبل القبض كيلا يلزمه التسليم) وهو لا يتحقق بدون مؤنة القسمة (بخلاف
ما لا يقسم ، لأن القبض الظاهر هو الممكن فيكتفى به) ضرورة (ولأنه لا يلزمه مؤنة

القسمة والمباياة تلزمه ، فمما لم يتبرع فيه وهو المنفعة والهبة لاقت العين
والوصية ليس من شرطها القبض ، وكذا البيع الصحيح والبيع
الفاسد فالقبض فيها غير منصوص عليه ،

القسمة (وقد قيل أن هذا الذي ذكره كنه مرتب على اشتراط كمال القبض ، وفي اشتراط
أصله نظر ، فكيف باشتراط كماله ، والصحيح جواز هبة المشااع ورهنه وإجازته ووقفه
كما يشور به ، وترفعه والوصية به ، ولا زال الناس على ذلك ولو لم يرد في رده كتاب ولا
سنة ولا إجماع ، فإن طلب الموهوب له القسمة والإزام بها الواجب فهو كما إذا ألزم بها
البائع وقد باع حصة عما يملكه ، فكان أن ذلك لا ينفع من صحة البيع وإن كان فيه
إلزام به لا يلتزمه ، فكذلك لا ينفع من صحة هبة .

(والمباياة تلزمه) هذا جواب سؤال يرد علينا ، تقديره أن يقال ينبغي أن لا يجوز
فيها لا تحتل القسمة ، لأنه يلزم المباياة ، وفي إجماعها إلزام ما لم يلتزم . وتقدير الجواب أن
المباياة تلزمه (فيما لم يتبرع به وهو المنفعة والهبة لاقت العين) فلم يكن ذلك زمناً في
عين ما تبرع ، بل هذه من ضرورات الانتفاع يملكه .

ولقائل أن يقول إلزام ما لم يلتزم الواهب بعقد الهبة إن كان مانعاً عن جوازها وجد
وإن حصصتم بعودة إلى ما تبرع به كان عكساً . والجواب بتعصيصه بذلك وبدفع
التحكم بأن في عوده إلى ذلك إلزام زيادة عين هي أجرة القسمة على العين الموهوبة بإخراجها
عن ملكه وليس في غيره ذلك ، لأن المباياة لا تحتاج إليها ولا يلزم ما إذا أثلث الواهب
الموهوب بعد التسليم فإنه يضمن قيمته للموهوب له ، وفي ذلك إلزام زيادة عين على ما
تبرع به ، لأن ذلك بالإتلاف لا بعقد التبرع

(والوصية ليس من شرطها القبض) هذا جواب عن قوله كالقرض ما لو صيته . تقريره
أن الشيوخ مانع فيما يكون القبض من شرطه لعدم تحققه في المشااع والوصية ليست كذلك
(وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والصرف والسلم فالقبض فيها) يعني وكذا حكم
البيع ... إلى آخره ، أراد به وإن كان القبض فيها شرطاً للملك ، ولكنه (غير منصوص

ولأنه عقود ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة ، والقرض تبرع
من روجه وعقد ضمان من وجه ، فشرطنا القبض القاصر دون القسمة
عملاً بالشبهين على أن القبض غير منصوص عليه فيه . ولو وهب من
شريكه لا يجوز ، لأن الحكم يدار على نفس الشيوع .

عليه (فلا يصح فيه) . قالوا : لا يكره أن يكون روجه على الثبوت الملك ابتداء ،
وفي الصرف لمقاله في ملكه فليس فيها نحن فيه . وكذا الحرام في اسم ، فبان اشتراط
قبض رأس المال للاحتراز وهو التسمية بالنسيئة ، وكذا فسرهُ ابو عبد القاسم بن سلام
رحمه الله ، وروى الحديث أيضاً وقال حدثني زيد بن الحباب عن موسى بن عبيد عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى عنه .

(ولأنها) أي وثان الأشياء المذكورة (عقود ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة) يعني
تناسب تعلق ضمان القسمة بها ، بخلاف الهبة (والقرض تبرع) هذا من تنمة الجواب عن
قوله كالقرض والنوصية أي القرض تبرع (من وجه) بدليله أنه لا يصح من الصبي
والعبد (وعقد ضمان من وجه) فإن المستقرض مضمون بالمثل (فشرطنا القبض القاصر)
أي إذا كان كذلك فلشبهة التبرع شرطنا العقد كما في الهبة والشبهة بعقد الضمان لم
يشترط القسمة ، وهو معنى قوله (دون القسمة) كما في البيع ، فاكتمى فيه بالقبض
القاصر (عملاً بالشبهين) وهما شبه التبرع وشبه المال ، وانتصاب عملاً على التعليل أي
لأجل العمل بالشبهين (على أن القبض غير منصوص عليه فيه) أي في القرض لبراعى
وجوده على أكمل الجهات .

(ولو وهب من شريكه لا يجوز لأن الحكم يدار على نفس الشيوع) هذا جواب
سؤال يقال من جهة الخصم ، تقريره أن يقال عدم جواز الهبة في المشاع لا يخلو من أحد
الأمرين ، أما أن يكون دائراً على نفس الشيوع أو على لازم المطالبة بالقسمة إن قلتم بالأول
يطل بالمشاع الذي لا ينقسم . وإن قلتم بالثاني يطل بما إذا وهب نصيبه من شريكه فإنه
لا يجوز عندكم ، مع أنه ليس فيه لزوم المطالبة بالقسمة .

قال ومن وهب شقصاً مشاعاً فالحبة فاسدة لما ذكرنا ، فإن قسمه وسلمه
جاز ، لأن تمامه بالقبض ، وعنده لا شيوع . قال ولو وهب دقيقاً في
حنطة أو دهنًا في سمس فالحبة فاسدة ، فإن طحن وسلمه لم يجز ،
وكذا السنن في اللبن ، لأن الموهوب معدوم ،

وتقرير الجواب أن الحكم سلق بنفس الشيوع في محل يتصور فيه المطالبة بالقسمة ،
تأنيث الشيوع مقام المطالبة بالقسمة ، لكن في الموضع الذي يتصور فيه القسمة وهيئة
نصيبه من شريكه من هذا القبيل ، فأقيم الشيوع فيه مقامها . وقال السكاكي رحمه الله
هذا في الحقيقة جواب عن قول ابن أبي ليلى رحمه الله ، فإن عدمه حبة المشاع فيها يحتمل
القسمة يجوز من الشريك لعدم استحقاق ضمان القسمة ، قلت حصة يفيده ، وإن كان له
روجه ، لأن هذا الكلام من تنمة الجواب فيما أورد الخصم علينا على ما لا ينفي .

(قال) أي القدوري رحمه الله (ومن وهب شقصاً) بكسر الشين المعجمة وسكون
الثاقف ، أي نصيباً (مشاعاً ، فالحبة فاسدة) معناه لا يثبت الملك قبل تسليمه مفرزاً
لأن الهبة في نفسها جائزة على ما قررناه عن قريب (لما ذكرنا) من أن الهبة فيما يقسم
لا يجوز إلا محرزة مقسومة (فإن قسمه) أي فإن قسم المشاع وأفرز نصيبه (وسلمه)
إلى الموهوب له (جاز) أي يثبت الملك حينئذ ، ثم في الهبة الفاسدة لو قبضه مشاعاً
فهلك عند الموهوب له ، ذكر ابن رستم أنه يضمن ولا يفيد الملك وبه أخذ الطحاوي .
وقال عصام يفيد الملك ولا يكون مضمونه في يده ، وبه أخذ بعض المشايخ ، كذا في
فتاوى قاضي خان (لأنه تمامه بالقبض وعنده) أي عند القبض (لا شيوع) فلا فساد .

(قال) أي القدوري (ولو وهب دقيقاً في حنطة أو دهنًا في سمس فالحبة فاسدة)
الأصل هنا أن المحل إذا كان معدوماً حالة العقد لم يتقدم إلا بالتجديد ، بخلاف ما إذا
كان مشاعاً فإنه بعد الإفراز لا يحتاج إلى التجديد على ما يجيء الآن (فإن طحن) الحنطة
(وسلمه) الدقيق (لم يجز) ، وكذا السنن في اللبن ، لأن الموهوب معدوم) يعني ليس
بوجود بالفعل ، وإنما يحدث بالطحن والعصر ولا معتبر بكونه موجوداً بالقوة ، لأن عامة

ولهذا لو استخرجه الغاصب يملكه ، والمعدوم ليس بمحل للملك
فوقع العقد باطلاً فلا يتعقد إلا بالتجديد ، بخلاف ما تقدم .
لأن المشاع محل للتملك ، وهبة اللبن في الضرع والصوف
على ظهر الغنم والزرع والنخل في الأرض ، والتمر في النخيل
بنزلة المشاع ،

استكانت كذلك ، ولا تنس موجودة ، وهذا يخرج الجراب عن القيل ينبغي أن يجوز
بيع الدهن بالسهم مطلقاً بلا اشتراط أن يكون الدهن الصافي أكثر ما في السهم .
(ولهذا) أي ولكون الموهوب معدوماً (لو استخرجه الغاصب) بأن غصب سهما
فاستخرج دهنه فإنه (يملكه) لأنه وقت الغصب لم يكن موجوداً ، فلم يرد عليه الغصب
(والمعدوم ليس بمحل للملك ، فوقع العقد باطلاً فلا يتعقد إلا بالتجديد) أي بتجديد
العقد (بخلاف ما تقدم) وهو المشاع ، فإنه لا يحتاج فيه إلى تجديد العقد (لأن المشاع
محل للتملك) لكونه موجوداً وقت العقد ، ويتصور القبض منه ، لكن لا على سبيل
الكمال ، وهذا يصح بيعه بالإجماع والمنع فيه لمعنى في غيره وهو المعجز عن التسليم ، فإذا
زال المانع انقلب جائزاً ..

وقال الكرخي رحمه الله في غنصره ولو وهب رجل لرجل ما في بطن جاريته أو مافي
غنمه أو ما في ضرعها ، أو وهب له سمناً من لبن قبل أن يسلى ، أو زبد منه قبل أن
يمخض أو دهناً من سمن قبل أن يمصر أو زيتاً من زيتون أو دقيقاً من حنطة وسلطه على
قبضه عند الولادة أو عند استخراج ذلك ، فإن ذلك لا يجوز ولا يشبه هذا الدين
بيبه ويسلطه على قبضه ، لأن الدين الذي في ذمة الغريم لم يجوز بيعه منه وهبة له وغير
ذلك مما ذكرنا لا يجوز هذا فيه ، انتهى .

(وهبة اللبن في الضرع ، والصوف على ظهر الغنم والزرع والنخل في الأرض والتمر
في النخيل بنزلة المشاع) يعني لا يجوز كما في المشاع ، وعند الثلاثة يجوز ، ثم عنده إذا
حلب اللبن وجز الصوف وسله وقبضه الموهوب له جاز استحساناً كما في المشاع إذا وهبه

لأن امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض كالشاع . قال وإذا
كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وإن لم يجدد فيه قبضاً ،
لأن العين في قبضه والقبض هو الشرط ،

وسله ، وكذا لو قطع الشمر والزرع وسلبها (لأن امتناع الجواز للاتصال) أي بملك
الواهب لا لكون هذه الأشياء معدومة بدليل أن الصرف على أخضر النعم واللبن في الزرع
محل للتملك ، حتى يجوز الصنع عليه عند أي وصف رحه الله ، ويتصل بعدم استحقاق
والأصل في حسن هذه المسائل أن استغلال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام القبض ،
والقبض الناقص يمنع صحة الهبة ، فعلى هذا إذا وهب داراً فيها متاع الواهب أو جراباً
أو جرة لقي فيها طعام الواهب ذببة فاسدة ، ولا يعتبر بالشغل وقت العقد إذا وقّع
التسليم فارغاً صغرت أو يعتبر الإذن بالقبض بعد التفريغ ، ولا يكفي قوله سمته إليك
مع الشغل ، فلو وهب ما في الدار وما في الجراب أو الجوالق من الطعام فالحبة ثمة ، لأن
الموهوب هنا شاغل لملك الواهب وليس بشغل بملكه ، وقيام اليد على التبع لا يوجب
قيام اليد على الأصل ، بخلاف المسألة الأولى ، ونظير ما لو وهب بشارية وعليها حل
فوهبها دون حلها وسلبها فالحبة ثمة ، وكذا الدابة وعليها سرج أو لحام ، أو وهب
السرج أو اللجام دون الدابة (وذلك) أي الاتصال (يمنع القبض كالشاع) ففي الشائع
يمنع ، فكذلك في الاتصال .

(قال) أي القدوري (وإذا كانت العين في يد الموهوب له) بأن كانت وديعة أو
عارية أو نحوها (ملكها بالهبة وإن لم يجدد فيه قبضاً ، لأن العين في قبضه والقبض هو
الشرط) وهو موجود الأصل في ذلك أن تجانس القبضين يجوز نيابة أحدهما عن الآخر ،
وتقاربهما يجوز نيابة إلا على عن الأدنى دون المكس ، فإن كان الشيء وديعة في يد
شخص أو عارية فوهبه إياه لا يحتاج إلى تجديد قبض ، لأن كلام القبضين ليس قبض ضمان
فكانا مجانسين . ولو كان بيده مفصوباً ببيع فاسد فوهبه إياه لم يحتاج إلى تجديده لأن
الأول أقوى فينبوب عن الضميف ، لأن في الأعلى ما في الأدنى وزيادة فوجد القبض

بخلاف ما إذا باعه منه ، لأن القبض في البيع مضمون فلا
يتوب عنه قبض الأمانة ، أما قبض الهبة غير مضمون فينوب عنه .
وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد ، لأنه في
قبض الأب فينوب عن قبض الهبة .

الاحتاج إليه وزيادة شيء . ولو كانت ودیعة فباعه منه فإنه يحتاج إلى قبض ، لأن قبض
الأمانة ضعيف فلا ينوب عن قبض الضمان هذا الذي ذكره في الذخيرة وغيره .

وذكر ابن نصر في شرحه لو كان مضموناً في يده أو بالمثل بغيره كالتبضع والرهون
لا ينوب عن قبض الواهب الهبة ، ولا بد من تجديد القبض . ولو كان مضموناً في يد
القيمة أو بالمثل كالتبضع على سقم الشراء والمقصوب فوجب له ثبت الملك ولا يحتاج إلى
تجديد القبض لوجود أصل القبض وزيادة فإن قلت ما معنى تجديد القبض . قلت هو أن
ينتهي إلى موضع فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها .

(بخلاف ما إذا باعه منه ، لأن القبض في البيع مضمون فلا ينوب عنه قبض الأمانة
أما قبض الهبة غير مضمون ، فينوب عنه) أي يتوب قبض الأمانة عن غير المضمون وهو
الهبة ، وقد مر مستوفى .

(وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد) أي بمجرد العقد ، وهذا
من مسائل القدروري (لأنه) أي لأن الذي وهبه (في قبض الأب فينوب عن قبض الهبة)
فلا يحتاج إلى قبض آخر ولا بشرط فيه الإشهاد إلا أن فيه احتياطاً للتحرز عن وجود
الورثة بعد موته ، أو جعود بعد إدراك الولد . وقال عبد البر أجمع الفقهاء على أن هبة
الأب لابنه الصغير في مجرد لا يحتاج إلى قبض جديد ، أما هل يحتاج إلى القبول لابنه
الصغير فقال الشافعي والقاضي الحنبلي لا بد أن يقول بعد قوله وهبته له قبله ، وظاهر
مذهب أحد لا يحتاج إلى هذا كقولنا . وقال مالك لو وهب بهال لا يعرف عينه
كالأثمان لم يجز إلا أن يضمها على يد غيره ويشهد عليه ، وعند القاضي لا فرق بين
الأثمان وغيرها .

ولا فرق بين ما إذا كان في يده أو في يد مودعه ، لأن يده كيده
بخلاف ما إذا كانت مرهوناً أو مقصوباً أو مبيعاً فإسداً ، لأنه
في يد غيره أو في ملك غيره ، والصدقة في هذا مثل الهبة وكذا إذا
وهبت له أمه وهو في عيالها والأب ميت ولا وصي له ، وكذلك

(ولا فرق بين ما إذا كان في يده أو في يد مودعه ، لأن يده كيده) أي لأن يد
المودع كيد المودع والكسر حكماً فيمكن أن يجعل قابضاً بولده باليد التي هي قائمة
بقيام يده .

فإن قلت لو وهب الوديعه من المودع يحوز ، فلو كانت يده كيده لم يكن قابضاً لنفسه
قلت يده كيده ما دام عاملاً له وذلك قبل الهبة ، وأما بعدما فهو عامل لنفسه .

(بخلاف ما إذا كان) أي الموهوب للابن (مرهوناً أو مقصوباً أو مبيعاً فإسداً)
لأن في يد غيره (أي غير الأب فلا ينوب قبض المرتن والغاصب عن قبض الهبة للولد
(أو في ملك غيره) أي الذخيرة أرسل غلامه في حاجة ثم بعد الإرسال وهبه صحت الهبة
لأنه في يده حكماً ، فلو لم يرجع حتى مات الأب فهو للولد ولا يصير ميراثاً ، وكذا لو
وهب عبداً إبقاء من ابنه الصغير ، فما دام متردداً في دار الاسلام تجوز الهبة والأب قابض
له بنفس الهبة . وفي فتاوى أبي الليث وهب لابنه الصغير داراً مشغولة بمشاع الواهب جاز ،
وفي المنتقى عن محمد لو وهب داره لابنه وفيها ساكن بأجر لا يحوز ، ولو كان بغير أجر
يجوز ، لأن في الأول يتبع قبض غيره فيمنع تمام الهبة بخلاف الثاني (والصدقة في هذا
مثل الهبة) أراد أن الصدقة في الحكم المذكور كعكس الهبة فيها إذا تصدق على ابنه الصغير
ملكها الابن بعقد الصدقة ، فلو تصدق عليه بما عند مودعه جاز ، بخلاف ما إذا تصدق
بما في يد المرتن والغاصب والمشتري بالشراء الفاسد ، والتعليل هو التعليل .

(وكذا إذا وهبت له أمه وهو) أي والحال أنه (في عيالها والأب ميت ولا وصي له)
هاتان الجملتان أيضاً حال ، قيد بقوله في عيالها ليكون لها عليه نوع ولاية ، قيد بجوت
الأب وعدم الوصي لأن عند وجودهما ليس لها ولاية القبض (وكذا كل من يعوله) يعني

كل من يعوله . وإن وهب له أجنبي هبة تمت بقبض الأب ، لأنه
يملك عليه الدائر بين النافع والضائر ، فأولى أن يملك النافع . وإن
وهب لليتيم هبة فقبضها له وليه وهو وصي الأب أو جد اليتيم

كل من يعول الصغير إذا قبض الهبة له يصبح كالأخ والعلم والأجنبي ، وعند الثلاثة إذا
وهب للصبي غير الأب من الأب لئلا يمتد إلى غيره ، فله قبضه له فيكون الإيجاع
منه والقبول والقبض من غيره كما في البيع .

(وقال ابن قدامة في المغني والصحيح عني أن الأب وغيره في هذا سواء ، قيل
أطلق جواز قبض هؤلاء ولكن ذكر في الأيضاح ويختصر الكرخي أن ولاية القبض هؤلاء
إذا لم يوجد واحد من الأربعة وهو الأب ووصيه ، والجد أبو الأب بعد الأب ووصيه .
فأما مع وجود واحد منهم فلا ، سواء كان الصبي في عيار القبايض أو لم يكن ، وسواء
كان ذا رحم محرم منه أو أجنبياً ، لأنه ليس هؤلاء ولاية التصرف في ماله ، فقيام ولاية
من يملك التصرف في المال يمنع ثبوت حق القبض له ، فإذا لم يبق واحد منهم جاز قبض
من كان الصبي في عياله لثبوت نوع ولاية لا حينئذ . ألا ترى أنه يؤدبه ويسلمه في
الصنائع ، فقيام هذا القدر يطلق حق قبض الهبة لكونه من باب المنفعة .

قلت هذا ليس هذا باطلاً ، وإنما هو اقتصر في التقيد ، وذلك لأن قوله وكذا كل من
يعوله عطف على قوله وكذا إذا وهبت له أمه وهو مقيد بقوله والأب ميت ولا وصي له ،
فيكون هذا في المعطوف أيضاً ، لكنه اقتصر على ذكر الجد ووصيه للعلم بأن الجد الصحيح
مثل الأب في أكثر الأحكام ، ووصيه كوصي الأب .

(وإن وهب له) أي للصغير (أجنبي هبة تمت بقبض الأب ، لأنه يملك عليه الأمر
الدائر بين المنافع والضائر ، فأولى أن يملك المنافع) الضائر فاعل من ضار بغير
والضير والضرر ، وهو لفة من الضرر . وفي بعض النسخ الضار بتشديد الواو ،
وكلاهما واحد .

(وإن وهب لليتيم هبة فقبضها له وليه وهو) أي وليه (وصي الأب أو جد اليتيم

أو وصيه جاز ، لأن هؤلاء ولاية عليه لقيامهم مقام الأب . وإن
كان في حجر أمه فقبضها له جائز لأن لها الولاية أيضاً يرجع إلى
حفظه وحفظ ماله ، وهذا من باب لا يبقى إلا بالمال ، فلا بد من
ولاية تحصيل وهو من أهله .

أو وصية الجد جاز ، لأن هؤلاء ولاية عليه لقيامهم مقام الأب وإن كان (أي اليتيم) في
حجر أمه) أي كنفها وتربيتها (فقبضها له) أي قبض الهبة لليتيم (جائز لأن لها
الولاية فيما يرجع إلى حفظه وحفظ ماله ، وهذا من باب) أي قبض الهبة له من باب
الحفظ (لأنه لا يبقى إلا بالمال) أي لأن حفظ اليتيم لا يبقى بدونه إلا بقوت وملبوس
(فلا بد من ولاية التحصيل) فلا بد أن يكون بسبيل من التحصيل في حقه ، وصار
ذلك من ضروراته . وكذا إذا كان في حجر أجنبي يريه ، لأن له عليه يدأ مشيرة .
ألا ترى أنه لا يتمكن أجنبي آخر أن يزعمه بأنه يملك ما يتمحض نفعاً في حقه ، لأنه
صار كخلف ، والخلف يعمل عمل الأصل عند عدم الأصل . وإن قبض التصبي الهبة
بنفسه جاز ، معناه إذا كان عاقلاً ، لأنه نافع في حقه (وهو من أهله) أي الصبي من
أهل التصرف يتمحض نفعاً له .

وفي المبسوط هذا جواب الاستحسان وهو قولنا ، أما في القياس لا يجوز قبضه
بنفسه وإن كان عاقلاً ، وهو قول الشافعي . وفي رواية عن أحمد إن قبضه بإذن لولي
صح ، وعنه كقولنا .

فإن قيل عقل الصبي إما أن يكون معتبراً أولاً ، فإن كان الثاني وجب أن لا يصح
قبضه ، وإن كان الأول وجب أن لا يجوز اعتبار الخلف مع وجود أهليته . فالجواب
أن عقله فيما نحن فيه من تحصيل ما هو نفع معتبر لتوفير المنفعة عليه ، وفي اعتبار
الخلف توفيرها أيضاً لأنه يفتتح به باب آخر ، فتحصلها كان جائزاً نظراً له ، وهذا لم
يعتبر في التردد بين النفع والضر لباب المضرة عليه ، لأن عقله قبل البلوغ ناقص فلا يتم
به النظر في عواقب الأمور ، فلا بد من قيده برأي الولي .

وفيما وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها لها بعد الزفاف لتفويض الأب أمورها إليه دلالة . بخلاف ما قبل الزفاف ويملكه مع حضرة الأب . بخلاف الأم وكل من يعولها غيرها حيث لا يملكونها إلا بعد موت الأب أو عيبة منقطعة في الصحيح ، لأن تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفويض الأب ، ومع حضوره لا ضرورة .

(وفيه وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها لها بعد الزفاف) بكسر الزاي مصدر من زفت العروس إلى زوجها . أي منيتها (لتفويض الأب أمورها إليه دلالة) حيث زفها إليه وهي صغيرة وأقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها وقبض الهبة من حفظ المال ، لكن لا يبطل بذلك دلالة الأب حتى لو قبضها جاز . وذكر المصنف الزفاف في الإيضاح والدخول . وفي الدخيرة شرط قبض الزوج على زوجة الصغيرة أن يكون يجمع مثلها حتى لو لم يجمع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها عند بعض اصحابنا ، والصحيح أنه إذا كان يعولها صح قبضه عليها ، يجمع مثلها أو لا مذكرها . ولو أدركت لم يميز قبض الزوج ولأب ، لأنها صادرت ولاية نفسها حين باتت عاقلة كذا في المبسوط .

(بخلاف ما قبل الزفاف) لأنه قبل الزفاف لا يكون عليها بل مستحقه (ويملكه) أي يملك الزوج قبض الهبة (مع حضرة الأب) احتراز به عما ذكر في الإيضاح أن قبض الزوج لها إنما يجوز إذا لم يكن الأب حياً (بخلاف الأم وكل من يعولها غيرها) أي غير الأم (حيث لا يملكونها) أي قبض الهبة لها (إلا بعد موت الأب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح) قيل الصحيح متعلق بقوله ويملكه مع حضرة الأب . قال صاحب النهاية وإنما قلت هذا لأن في قوله بخلاف الأم وكل من يعولها غيرها حيث لا يملكونه إلا بعد الموت ، أو غيبته غيبة منقطعة ليست رواية أخرى حتى يقع عوله في الصحيح احترازاً عنها . قلت كان حق الترتيب في التركيب أن يقول ويملكه مع حضرة الأب في الصحيح ، بخلاف الأم وعبارته لا تخلو عن الأهم (لأن تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفويض الأب ، ومع حضوره لا ضرورة) احتراز بقوله لا بتفويض الأب عن تصرف الزوج لما ذكرنا أن ولاية الزوج

قال وإذا وهب اثنان من واحد داراً جاز لهما سلبها جملة وهو قد قبضها جملة فلا شيع وإن وهبها واحد من اثنين لا يجوز عند أبي حنيفة . وقالوا يصح لأن هذه هبة الجملة منهما ، إذ التملك واحد فلا يتحقق الشيع ، كما إذا رهن من رجلين داراً . وله أن هذه هبة النصف من كل واحد منهما . ولهذا لو كانت الهبة نيماً لا يقسم فتقبل أحدهما صح . ولأن الملك يثبت لكل واحد منهما في النصف

بتدريسه أمورها دلالة إليه ، أما قبض غير الأب عليه إنما يصلح للضرورة ، ولا ضرورة عند حضور من له ولاية .

(قال) أي التدويري رحمه الله (وإذا وهب اثنان من واحد داراً جاز ، لأنها سلبها جملة وهو قد قبضها جملة فلا شيع) لأن المائع هو الشيع عند القبض وقد اتفق . وتبين صاحب الاجناس عن الأصل إذا وهب رجلان داراً من رجل جاز في قولهم . ولو وهب رجل من رجلين داراً لم يميز في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد جاز في الرهن من رجلين جاز قولهم جميعاً ، وكذلك في الإجارة من رجلين جاز .

(وإن وهبها واحد من اثنين لا يجوز عند أبي حنيفة وقالوا يصح ، لأن هذه هبة الجملة منهما ، إذ التملك واحد فلا يتحقق الشيع ، كما إذا رهن من رجلين داراً) فإنه يجوز فالحبة أولى ، لأن تأشير الشيع في الرهن أكثر منه في الهبة ، حتى لا يجوز الرهن في مشاع لا يحتمل القسمة دون الهبة ، وبه قالت الثلاثة .

(وله) أي ولأبي حنيفة (أن هذه هبة النصف من كل واحد منهما) وهذا يثبت الملك في النصف هذا ، وفي النصف هذا بالإجماع (ولهذا) أي ولأجل كون هذه هبة النصف من كل منهما (لو كانت الهبة فيها لا يقسم فتقبل أحدهما صح) فصار كالو وهب النصف لكل واحد منهما بقدر على حده (ولأن الملك يثبت لكل واحد منهما في النصف) هذا استدلال ثان ، والفرق بين الاستدلالين أن الأول من جانب التملك ، وهذا من جانب الملك ، فإذا ثبت الملك لكل واحد منهما في النصف (فيكون التملك كذلك)

فيكون التملك كذلك، لانه حكمه على هذا الاعتبار يتحقق الشيوع بخلاف الرهن، لان حكمه الحبس ويثبت لكل واحد منهما كاملاً فلا شيوع، ولهذا لو قضى دين أحدهما لا يسترد شيئاً من الرهن. وفي الجامع الصغير إذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم أو وهبها لهما جاز. ولو تصدق بها على غنيين أو وهبها لهما لم يجوز.

أى كذلك يكون لكل واحد منهما الثلث (لأن حكمه) أى لأن التملك حكم الملك فإذا ثبت الملك مشاعاً ثبت التملك كذلك لأنه حكمه الحكم ثبت بقدر دليله (وعلى هذا الاعتبار) أى الاعتبار المذكور، وهو ثبت الشيوع في التملك بثبوت الملك مشاعاً (يتحقق الشيوع) فنفس الهبة.

فإن قلت التملك يحصل بالتسليم، ولا شيوع فيه دون القبض، والملك يتعلق بالقبض لبقى الضمان عن المتبرع، فوجب أن يعتبر جانبه وهو التسليم لا جانب القبض. قلت التسليم لأجانب القبض. قلت التسليم إنما يعتبر إذا حصل به التمكن من القبض على سبيل الكمال، ولأنه طريق للقبض، فإذا لم يتمكن هو من القبض بصفة الكمال يعتبر التسليم.

(بخلاف الرهن) جواب استشهاده (لأن حكمه الحبس ويثبت لكل واحد منهما) أى من المرتين (كلاً) نصب على الحال من الضمير الذي في ثبت، أى كاملاً، فإذا كان حكمه الحبس (فلا شيوع فيه ولهذا) توضيح لما ذكره (لو قضى) أى المراهن (دين) أحدهما لا يسترد شيئاً من الرهن (لأن حكمه الحبس فيتصور أن يكون ملك الحبس ثابتاً لكل واحد على الكمال إذ لا تضايق في الحبس، بخلاف ملك العين، فإنه لا يتصور لكل واحد على الكمال).

(وفي الجامع الصغير) إنما ذكر رواية الجامع الصغير لبيان ما وقع من الاختلاف بينهما وبين رواية الميسر (إذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم أو وهبها لهما جاز، ولو تصدق بها على غنيين أو وهبها لهما لم يجوز) عند أبي حنيفة. حاصل هذا أن أبا حنيفة

وقال يجوز للغنيين أيضاً جعل كل واحد منهما مجازاً عن الآخر، والصلاحية ثابتة، لأن كل واحد منهما تملك بغير بدل. وفرق بين الهبة والصدقة في الحكم في الجامع وفي الأصل سوى فقال وكذلك الصدقة لأن الشيوع مانع في الفصلين لتوقفهما على القبض. ووجه الفرق على هذه الرواية أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد وأهبة يراد بها وجه الغني وهما اثنان.

رضي الله عنه جعل الهبة مجازاً عن الصدقة إذا صادفت الفقير والصدقة مجازاً عن الهبة إذا صادفت الغني لوجود الجواز إذ كل منهما تملك بغير بدل.

(وإذا يجوز للغنيين أيضاً) كما يجوز للفقيرين مطلقاً فكذلك يجوز للغنيين مطلقاً (جعل) أى، أى حنيفة رحمه الله (كل واحد منهما مجازاً عن الآخر، والصلاحية ثابتة لأن كل واحد منهما) أى من الهبة والصدقة (تملك بغير بدل) فإذا كان كل منهما تملك بلا بدل يجوز استعارة أحدهما عن الآخر لوجود العلاقة (وفرق) أى أبو حنيفة رحمه الله (بين الصدقة والهبة في الحكم) حيث جواز الصدقة والهبة في الحكم (في الجامع) حيث جواز الصدقة على الفقيرين ولم يجوز الهبة على الغنيين.

(وفي الأصل) أى الميسر (سوى) أى الحكم (فقال وكذلك الصائقة) أى لا يجوز الصدقة على رجلين عنده لا يجوز الهبة، وهذا كما ترى لم يفرق بين الهبة والصدقة في منع الشيوع فيها عن الجواز، وعمل بقوله (لأن الشيوع مانع في الفصلين لتوقفهما) أى لتوقف الهبة والصدقة (على القبض) والشيوع يمنع القبض على الكمال.

(ووجه الفرق) أى بين الهبة من اثنين حيث لا يجوز عند أبي حنيفة، وبين الصدقة على اثنين حيث يجوز (على هذه الرواية) أى رواية الجامع الصغير (أن الصدقة يراد بها وجه، الله تعالى وهو واحد) لا شريك له فيقع جميع العين لله تعالى على الخالص، فلا شيوع فيها، وإنما يصير الفقير نيابة عن الله تعالى بحكم الرزق المودع، فصار كالهبة إذا رقت الواحد وقبضها اثنان بحكم الرقالة عن الموهوب له (الهبة يراد بها وجه الغني وهما اثنان)

وقيل هذا هو الصحيح والمراد بالمذكور في الاصل الصدقة على غنيين .
ولو وهب لرجلين داراً لاحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها لم يجز عند
أبي حنيفة وأبي يوسف «رح» . وقال محمد «رح» ، يجوز . ولو قال
لاحدهما نصفها وللآخر نصفها عن أبي يوسف «رح» ، فيه روايتان .
فأبو حنيفة «رح» ، مر على أهله ، وكذا محمد «رح» .

لأن فرض المسألة فيه (وقيل هذا هو الصحيح) أي المذكور في الجامع السني من جواز
الصدقة على فقيرين هو الصحيح ، فإذا كان هذا هو الصحيح محتاج ما ذكر في الأصل إلى
التأويل ، أشار إليه بقوله (والمراد بالمذكور في الاصل الصدقة على غنيين) فيكون
مجاز الهبة والجنون ما ذكرناه قبل هذا التأويل لا مخالفة بين الروايتين ، فلا يحتاج
إلى الفرق .
(ولو وهب لرجلين داراً لاحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها لم يجز عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله . وقال محمد يجوز) وبه قالت الثلاثة التفصيل في الهبة إذا كان ابتداء لم
يجز بلا خلاف ، سواء كان التفصيل بالصاد المهمة بالتفصيل كقوله وهبت ثلثي الآخر أو
بالتساوي كقوله للشخص وهبت لك نصفه وآخر كذلك لم يذكره في الكتاب وإن
كان بعد الإجمال لم يجز عند أبي حنيفة سواء متفاضلاً أو متساوياً بناء على أصله ، وجاز
عند محمد مطلقاً بناء على أصله . وفرق أبو يوسف بين المساواة المفاضلة ، ففي المفاضلة لم
يجوز . وفي المساواة جوز في رواية ، أشار إليها بقوله (ولو قال لاحدهما نصفها وللآخر
نصفها عن أبي يوسف فيه روايتان) هذا ظاهر كلام المصنف . وجعل السفناني هذا
أعني قوله ولو قال إلى آخره تفضيلاً ابتدائياً . ونقل عن عامة النسخ من الذخيرة
والإيضاح وغيرهما أنه لم يجوز بلا خلاف وليس بظاهر ، لأن المصنف عطف على التفضيل
بعيد الإجمال فالظاهر أنه ليس ابتدائياً .

(فأبو حنيفة «رح» ، مر على أصله وكذا محمد) أي وكذا محمد مر على أصله ، لأن
هذه هبة واحد من رجلين نص على التفاضل أو التساوي أولاً ، ألا ترى أن في البيع من

والفرق ما بين يوسف أن بالتخصيص على الأبعاض يظهر أن قصده
ثبوت الملك في البعض فيتحقق الشيوع ، ولهذا لا يجوز إذا رهن
من رجلين ونص على الأبعاض .

رجلين يجعل بيماً واحداً منهما نص على التفاضل أولاً فكذا هذا (والفرق ما بين يوسف أن
بالتخصيص على الأبعاض يظهر أن قصده ثبوت الملك في البعض فيتحقق الشيوع) هذا
دليل على صورة التفصيل المهمة بالتفصيل ، وعلى ضرورة التساوي على رواية عدم الجزاء .
وأما رواية الجزاء فليكون غير مدعولة عن أصله وهو أصل محمد «رح» ، فليست محتاجة
إلى الدليل ، وبهذا التوجيه يظهر خطأ ما قاله السفناني أن في قوله إن بالتخصيص على
الأبعاض يظهر أن قصد ثبوت الملك في البعض نوع إخلال حيث لا يعلم بما ذكر موضع
خلال من الأبعاض وما ليس فيه خلافاً من الأبعاض فإنه لو نص على الأبعاض بالتخصيص
بعد الإجمال كما في قوله وهبت لك الدار لهذا نصفها ، ولهذا نصفها جاز ، وإنما لا يجوز
عند التخصيص على الأبعاض بالتخصيص إذا لم يتقدمه الإجمال ، وجهه ظهور خله أنه إنما
يستدل على ما عدل فيه عن أصله ، والمذكور في الكتاب يدل عليه ، وأما صورة الجواز
فليست بحاجة إلى الدليل لجريانها على أصله .

(ولهذا) توضيح لدلالة التخصيص على الأبعاض على تحقيق الشيوع في الهبة بالتخصيص
على الأبعاض في الرهن ، فقال وهذا (لا يجوز إذا رهن من رجلين ونص على الأبعاض) فإن
قال رهنكها هذا الشيء على أن يكون النصف رهناً عند هذا ، والنصف الآخر عند هذا
كان فاسداً لأن بالتفصيل ينفرد العقد ، فكذا هاهنا ، أما إذا نص على التناصف فقد
أمكن تصحيح العقد يجعل هذا مجازاً عن موجب العقد ، لأن مطلق العقد يقتضيه ، فلا
يكون حاله التفصيل مخالفاً لحالة الإجمال فيصير التفصيل لغواً فلا يختلف العقد ، فلم
يعتبر شيوعاً في العقد ، بخلاف ما إذا نص على التفاتر في العقد حيث يفسد العقد ، لأن
التفصيل يخالف الإجمال فيجب اعتباره فيفرد العقد .

وفي الأسرار وكلام محمد وضع لأن افتراق الملك في الهبة ثابت بنفس العقد هاهنا
ولا يثبت بالتفصيل التفاضل في التصيب والمطل الهبة نفس الشيوع لا شيوع متفاوتة .

قال الكاكي وتأخير دليل محمد رحمه الله في المبسوط دليل على اختياره قول محمد رحمه الله وفي نوادر ابن رستم عن محمد «رح» لو دفع درهمين فقال أحدهما لك هبة والآخر يكون عندك ودية فضاعاً جميعاً يضمن درهماً ، وهو في الآخر أمين ، وإنما ضمن الدرهم الهبة لأنه أخذ على فساد ، لأن الهبة كانت غير مقسومة ، وهكذا نقل في الأجتناس من النوادر وهذا يشعر بأن الهبة السادسة مضمونة لا يملكها الموهوب له . ألا ترى إلى ما ذكر في المضاربة الكبيرة . وتو دفع ألف درهم إلى رجل وقال نصفه هبة ونصفه مضاربة لم يعز الهبة لأنه مشاع . ولو ملك عند الشائش ضمن النصف وهو خمسة درهم .

وقال الولوالجي في فتاواه رجل معه درهتان قال رجل آخر لك درهم منهما فالمسألة على وجهين إن كانا مستويين لا تجوز الهبة ، وإن كانا مختلفين تجوز والفرق في الآل تناول الهبة أحدهما وهو مجهول . وفي الثاني تناول قدر درهم منهما مشاع لا يَحْتَمِلُ القسمة . وقال فيها أيضاً رجل وهب لرجلين درهماً صحيحاً تكللوا فيه ، قال بهضم لا يجوز لأن تنصيف الدرهم لا يضر ، فكان مشاعاً يَحْتَمِلُ القسمة ، والصحيح أنه يجوز لأن الدرهم الصحيح لا يكسر عادة ، فكان مشاعاً لا يَحْتَمِلُ القسمة .

وفي التقريب للقدوري قدوري ابن سماعة عن أبي يوسف فيمن قال لرجلين وهبت منكما هذا الدار لهذا نصفها صحت الهبة ولو قال وهبتك منك نصف هذه الدار ومن الآخر نصفها لم تصح الهبة لأن في الأول أوقع العقد صفقة ، ثم فسر فقضى الصفقة في القسمة . وفي الثاني فرق أحد الإيجابين عن الآخر ، وفي التنف هبة رجل من رجلين على أربعة أوجه ، أحدهما : أن يكون العقد مختلفاً ، والقبض مختلفاً . ثانياً أن يكون العقد ممماً والقبض مختلفاً وكلاهما لا يجوز . وثالثها : أن يكون العقد مختلفاً والقبض ممماً ورابعاً : أن يكون كلاهما ممماً فإن يقولاً قبلناها وقبضناها فيها لا يجوز عند أبي حنيفة خلافاً لها ، وهبة العين الواحدة لاثنتين من اثنين لا يجوز عنده خلافاً لها . ولو كان من واحد لثلاثة جاز عنده خلافاً لها . قال صاحب المجتبى وفيه نظر . ولو وهب لابن بنيه صغير وكبير لا يجوز بالاتفاق لتفرق القبض .

باب ما يصح رجوعه وما لا يصح

قال وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها . وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في الهبة إلا الوالد فيما يب لولده ،

(باب ما يصح رجوعه وما لا يصح)

لما كانت الهبة غير لازمة حتى صح الرجوع فيها احتاج إلى بيان مواضع الرجوع بعقد باب عليها .

(وقال وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها) أي في الهبة ، والمراد الموهوب لأن الرجوع إنما يكون في حق الأعيان دون الأقوال لصحة الرجوع ، فيؤدي الأول أن يكون لأجنبي وهو ما هنا من لم يكن ذا رحم محرم فخرج منه من كان ذا رحم وليس بمحرم كبنّي الأعمام والأخوال ومن كان محرمًا ليس بذّي رحم كالأخ الرضاعي ، الثاني : أن يكون قد سلّمها إليه لأنه قبل التسليم يجوز مطلقاً ، الثالث : أن لا يقترن بشيء من مواقع الرجوع ولعله لم ينسب على القديين الآخرين اعتياداً على أنه يفهم ذلك في أثناء كلامه . (وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد فيما يب لولده) وبقوله قال مالك وأحمد في ظاهر مذهبه ، وفي هبة الوالد لولده عن أحمد في رواية لا يرجع . وعن مالك إذا رغب راغب في مواصلة الولد بسبب المال الموهوب بأن زوج لأجله أو جهز لابنته لا رجوع فيه . وكذا إذا انتفع الولد به ، وفي غير ذلك له الرجوع . وللشافعي في غير الأب من الأصول قولان ، أحدهما لا رجوع لأن الخبر ورد في الأب ، وأصحهما أنهم كالأب . وعن مالك لا رجوع لهم سوى الأم . وقال أحمد لا رجوع لها أيضاً فأما غير الأصول من الأقارب والأعم وسائر الأقارب كالأجنبي .

قال الكاكي وتأخير دليل محمد رحمه الله في المبسوط دليل على اختياره قول محمد رحمه الله وفي نوادر ابن رستم عن محمد « رح » لو دفع درهمين فقد أحدهما لك هبة ، والآخر يكون عندك ودية فضاعا جميعاً يضمن درهما ، وهو في الآخر أمين ، وإنما ضمن الدرهم الهبة لأنه أخذ على فساد ، لأن الهبة كانت غير مقسومة ، وهكذا نقل في الاجناس من النوادر وهذا يشعر بأن الهبة الفاسدة مضمونة لا يملكها الموهوب له . ألا ترى إل ما ذكر في المضاربة الكبيرة . رزق دفع ألف درهم إلى رجل رقت نصفه هبة ونصفه شراكة لم يجوز الهبة لأنه مشاع ، ولو هلك عند القابض حصه النصف وهو حصه درهم .

وقال الولوالجي في فتاواه رجل معه درهمان قال رجل آخر لك درهم منها فالسنة على وجهين إن كانا مستويين لا تجوز الهبة ، وإن كانا مختلفين تجوز والفرق في الال تناولت الهبة أحدهما وهو مجهول . وفي الثاني تناولت قدر درهم منهما مشاع لا يحمّل القسمة . وقال نيه أيضاً رجل وهب لرجلين درهماً سعيحاً تكلوا فيه ، قال بعضهم لا يجوز لأن تنصيب الدرهم لا يضر ، فكان مشاعاً يحمّل القسمة ، والصحيح أنه يجوز لأن الدرهم الصحيح لا يكسر عادة ، فكان مشاعاً لا يحمّل القسمة .

وفي التقريب للقدوري قدوري ابن جماعة عن أبي يوسف فيمن قال لرجلين وهبت منكما هذا الدار لهذا نصفها صحت الهبة ولو قال وهبتك منك نصف هذه الدار ومن الآخر نصفها لم تصح الهبة لأن في الأول أوقع العقد صفقة ، ثم فسر فقضى الصفقة في القسمة . وفي الثاني فرق أحد الإيجابين عن الآخر ، وفي النصف هبة رجل من رجلين على أربعة أوجه ، أحدها : أن يكون العقد مختلفاً ، والقبض مختلفاً . ثانياً أن يكون العقد معاً والقبض مختلفاً وكلاهما لا يجوز . وثالثها : أن يكون العقد مختلفاً والقبض متساوياً . ورابعاً : أن يكون كلاهما معاً فإن بقولا قبلناها وقبضناها فيها لا يجوز عند أبي حنيفة خلافاً لها ، وهبة العين الواحدة لاثنتين من اثنتين لا يجوز عنده خلافاً لها . ولو كان من واحد ثلاثة جاز عنده خلافاً لها . قال صاحب المجتبى وفيه نظر . ولو وهب لابن بـ صغير وكبير لا يجوز بالاتفاق لتفرق القبض .

باب ما يصح رجوعه وما لا يصح

قال وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها . وقال الشافعي لا يرجع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في الهبة إلا الوالد فيما يهب لولده ،

(باب ما يصح رجوعه وما لا يصح)

لما كانت الهبة غير لازمة حتى صح الرجوع فيها احتاج إلى بيان مواقع الرجوع بقصد باب عظمها .

(وقال وإذا وهب هبة لأجنبي فله الرجوع فيها) أي في الهبة ، والمراد الموهوب لأن الرجوع إنما يكون في حق الأعيان دون الأقوال لصحة الرجوع ، فيؤدي الأول أن يكون لأجنبي وهو هاتئنا من لم يكن ذا رحم محرم فخرج منه من كان ذا رحم وليس بمحرم كبنى الأعمام والأخوال ومن كان محرمًا ليس بذى رحم كالأخ الرضاعي ، الثاني : أن يكون قد سلمها إليه لأن قبل التسليم يجوز مطلقاً ، الثالث : أن لا يفتقر بشيء من مواقع الرجوع ولعله لم يشبه على القيد الأخيرين اعتداداً على أنه يفهم ذلك في أثناء كلامه .

(وقال الشافعي لا يرجع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد فيما يهب لولده) ويقول قال مالك وأحمد في ظاهر مذهبه ، وفي هبة الوالد لولده عن أحمد في رواية لا يرجع . وعن مالك إذا رغب راغب في مواصلة الولد بسبب المال الموهوب بأن زوج لأجله أو جهز لابنته لا يرجع فيه . وكذا إذا انتفع الولد به ، وفي غير ذلك له الرجوع . وللشافعي في غير الأب من الأصول قولان ، أحدهما لا يرجع لأن الخبر ورد في الأب ، وأصحهما أنهم كالأب . وعن مالك لا يرجع لهم سوى الأم . وقال أحمد لا يرجع لها أيضاً فأما غير الأصول من الأقارب كالأخ والعمة وسائر الأقارب كالأجنبي .

ولأن الرجوع بضاد التملك والعقد لا يقتضي ما يضافه ، بخلاف
هبة الوالد لولده على أصله لأنه لم يتم التملك لكونه جزء له .

وقال ابن الجلاب المالكي في كتاب التفريع ركن من وهب هبة فليس فيها رجعة
إلا للوالدين خاصة ، فإنهما الرجعة فيما وهباه لولدهما ما لم يتدانا أو يتزوج ، فإن تدن
أو تزوج لم يكن للوالدين في الهبة رجعة ، فإن تغيرت أجرة عند الولد فليس للوالد فيها
رجعة ، وإن باع الوالد وأخذ ثمنه لم يكن للوالد الرجعة إلى الثمن فيها سبيل . ونبي
وتجيز الشافعية ولا رجوع فيها إلا للوالد فيما يهب لولده ، ونبي معناه الولد والجسد وكل
أصل . وقيل إنه يختص بالآب وإن تصدق الآب عليه لفقره ففي الرجوع خلاف ، وثالث
المردوب أو زال ملك الشئ فأتى الرجوع ولا يثبت طلب القيمة ، وقال الحزني لا يحمل
لواهب أن يرجع في هبة وله أن يرجع في هديته ، وإن بقيت عليها إلا الآب .

وأما الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن
طابوس عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال لا يعمل لرجل أن
أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يعطى
الوصية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل فإذا شبع فأنم عاد في قبته . قال السرمدي
رحم الله حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال
حديث صحيح الإسناد ، ورواه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني
في سننه .

(ولأن الرجوع بضاد التملك ، والعقد لا يقتضي ما يضافه) فوجب أن يلزم كالبيع
(بخلاف هبة الوالد لولده على أصله) أي على أصل الشافعي ، فإن من أصله أن الآب
حق الملك في مال ابنه ، لأنه جزء فالتملك منه كالتملك من نفسه من وجه . وقوله
بخلاف ... إلى آخره جواب عما يقال فهذه العلة موجودة في هبة الوالد للولد ، وتقديره
إياك نسلم ذلك (لأنه لم يتم التملك لكونه جزء له) لأن الولد كسبه أو بعض فلم يتم
التملك كما في الزكاة .

ولنا قوله عليه السلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها

(ولنا قوله عليه السلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها) قال الأترابي فيه نظر ، لأن
من كلام علي رضي الله عنه لا من كلام النبي ﷺ وقد مر ذكره ، وأشار به إلى ما ذكره
قبل هذا . وحديث الضحاوي عن سليمان بن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن جابر
الجعفي قال سمعت القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبيز عن علي قال الواهب
أحق بهبته ما لم يهب منها .

وحديث الكرخي في مختصره قال حدثنا المذاري قال حدثنا يسى قال حدثنا
شريك عن جابر عن الحسن بن الحسن عن ابن أبيز عن علي رضي الله عنه قال الرجل أحق بهبته
ما لم يهب منها ، قلت كيف يقول الأترابي فيه نظر ، فكأنه لم يطلع على كتب القوم .
وهذا الحديث قد رواه أبو هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، أما حديث
أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه في الأحكام عن إبراهيم بن اسماعيل بن جهم بن حارثة عن
عروة بن دينار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الرجل أحق بهبته ما لم يهب منها .
وأخرجه الدارقطني في سننه وابن أبي شيبة في مصنفه .

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه فله طريقان ، أحدهما عند الطبراني في معجمه
حدثنا محمد بن أبي شيبة حدثني أبي قال وجدت في كتاب أبي عن ابن أبي عن عطاء عن
ابن عباس قال ، قال رسول الله ﷺ من وهب هبة فهو أحق بهبته ما لم يهب منها ، فإن
رجع في هبته فهو كالذي بقي . ثم يأكل فيه . الطريق الثاني عند الدارقطني في سننه عن
إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنها
عن النبي ﷺ قال من وهب هبة فارتجس فيها فهو أحق بها ما لم يهب منها ، ولكنه
كالكلب يعود في قبته .

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه فرواه الحاكم في المستدرك حدثنا أبو أحمد بن خادم
ابن أبي عروة حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت سالم بن
عبد الله يحدث عن ابن عمر رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال من وهب هبة فهو أحق بها
ما لم يهب منها ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إلا أن يكون الحمل

أي لم يعرض ، ولأن المقصود بالتعبد^(١) هو التعويض العادة ،
فثبت ولاية الفسخ عند فواته ، إذ العقد يقبله .

فيه على شيخنا ، ورواه الدارقطني في سننه .

فإن قيل قد قال البيهقي غلط في قوله وإسناد حديث أبي هريرة أليق ، إلا أن
فيه إبراهيم بن اسماعيل وهو ضعيف عند أهل الحديث فلا يبعد منه الغلط والصحيح
رواية سليمان بن عيسى عن جرير بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر فوجع الحديث إلى
عمر رضي الله عنه قوله وقال ابن القفطان في طريق الطبراني رحمه الله يصل إلى العزمي إلا
على إسناده كذاب وهو إبراهيم بن أبي بكر الأسدي ، نزل الحديث منه . قال حديث
ابن عمر صحيح مرفوعاً ، وفي روايته ندرت ، كذلك قال عبد الحق في الأحكام وصححه
ابن حزم ، وكذلك قال الحاكم كما ذكر ، وقد توبع رواية كما أخرجه الدارقطني عن اسماعيل
الصغار عن علي بن سهل عن عبيد الله فلا حمل على شيخ الحاكم ، ولا نسلم للبيهقي أنه وهم ،
بل يحمل على أنه لم يعبده في إسناده لا يقال يجوز أن يكون المراد به قبل التسليم فلا
يكون حجة ، لأن ذلك لا يصح ، لأن قوله أحق يدل على أن لغيره حقاً فيها ولا حق
لغيره قبل التسليم . ولأنه لو كان كذلك بخلاف قوله ما لم يشب منها عن الفائدة إذ هو
أحق قبله وإن شرط العوض .

(أي ما لم يعرض) هذا ليس من الحديث ، بل هو تفسير لقوله ما لم يشب وهو على
صفة المجهول من الإثابة وهو التعويض ، وأصله من الثوب وهو الرجوع . يقال تاب
الرجل يشوب ثوباً وثوباً .

(ولأن المقصود بالعقد هو التعويض للعادة فثبت ولاية الفسخ عند فواته) أي فوات
المقصود (إذ العقد يقبله) أي الفسخ ، قبل فيه نظر ، لأن المقاصد ألهيات مختلفة ، فقد
يكون المقصود مكافأة الموهوب عن إحسانه ، وقد يكون الحاصل على الهبة مجرد
الهبة ، وقد يكون المقصود نزع المودة أو النفع بالبدن أو بالجاء ، وتسمى رشوة أو

(١) بالهبة - هامش .

والمراد بمسا روي نفي استبداد الرجوع وإثباته للوالد فإنه يتسكه
للحاجة ، وذلك يسمى رجوعاً ،

العرض الذي وليس المقصد منه محصر في التعويض بل قال ، حتى يقال أنه إذا لم يشب من الهبة
بل قال ، والتعويض غير مشروط أنه يجوز الرجوع فيها ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المقصود
غالباً هو العرض المالي ، أشار إليه بقوله العادة بمعنى عادة الناس غالباً من هباتهم التعويض
بل قال ، ولهذا يقال - (الرجوع فرج) - وقد ثبت بالشرع ، قال شيخنا تهاددا
تخيلاً ، والمعروف كشرط ، والتفاهل يقتضي وجود الفعل من الجانبين .

فإن قيل يشكل على هذا ما إذا وهب لغير ذي رحم محرم ، فإن له أن يرجع على
قول أبي حنيفة ومع أنه ليس من أهل التعويض . وكذا في هبة التخيير قلت هو من أهل
أن يعرض بشأنه التي توجد منه ومن أهل أن يعرض بكسبه عند إذن الولي . وأما
أذية التخيير فمباركة عن الصدقة ، وقال صاحب العناية لأن العادة الظاهرة أن الإنسان
يسرى إلى من فرق ليصونه بجانبه وإلى من دونه ليخدعه وإلى من يساويه يعرضه قلت
فعل هذا ليس له الرجوع إلا في الثلث ومع هذا له الرجوع في الكل ما لم يعرض .

(والمراد بما روي) أراد به الحديث الذي احتج به الشافعي وهو على صيغة المجهول
ويجوز صيغة المعلوم بأن يكون الشافعي قاطعه ، وأشار بهذا الكلام إلى الجواب عن هذا
الحديث ، تقريره أن المراد به (نفي استبداد الرجوع) أي عدم استقلال الواهب
بالرجوع من غير قضاء ولا رضا إلا الوالد إذا احتاج إلى ذلك ، فإنه ينفرد بالأخذ
لحاجته بلا قضاء ولا رضى ، وهو معنى قوله (وابتاته) أي إثبات الرجوع (للولد فإنه
يتسكه، للحاجة) أي يتسكك الرجوع عند حاجته من غير مانع لما ذكرنا (وذلك يسمى
رجوعاً) أراد أن رجوع الوالد عند الحاجة إنما يسمى رجوعاً باعتبار الظاهر وإن لم
يكن رجوعاً في الحكم ، قيل فيه نظر لأن النبي ﷺ استثنى الوالد ولم يعيد جواز
رجوعه فيها وهب لولدها حاجة فيجب إجزاؤه على إطلاقه ، ويحصل الفرق بين اخذ
من مال ولد ورجوعه فيها وهب إياه .

(١) هكذا رسم الكلام في الأصل ، اهـ مصححه .

وقوله في الكتاب فله الرجوع لبيان الحكم ، أما الكراهة فلازمة
لقوله عليه السلام العائد في هبته كالعائد في قبته ، وهذا لاستقباحه

وتأويل آخر أن المراد لا يعلى الرجوع ديانة ومروءة ، وهذا جاء في أكثر الروايات
بلفظ لا يعلى ، فكان بمنزلة قوله لا يعلى لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت
شبعان وجاره جنبه طوي . أي لا يلبق ذلك ديانة ومروءة . وإن كان جائزاً في الحكم
إذا لم يكن عليه حق واجب ، وهكذا يشترط لا يلبق الرجوع ديانة ، مائة ،
بحون مكروهاً .

(وقوله في كتاب) أي قول القدوري في كتابه (فله الرجوع لبيان الحكم ، أما
الكراهة) أي في الرجوع (فلازمة لقوله عليه السلام العائد في هبته كالعائد في قبته) وهذا
الحديث أخرجه الجماعة إلا الترمذي عن قتادة عن سميد بن السبب عن ابن عباس عن
النبي عليه السلام قال العائد في هبته كالعائد في قبته ، زاد أبو داود قال قتادة . لا نعلم
القي الآخر . وأما في بعض نسخ الهداية العائد في هبته كالكلب يعود في قبته ، وهو
كذلك في غالب كتب أصحابنا . وهكذا أخرجه البخاري ومسلم عن طاووس عن
ابن عباس أن النبي عليه السلام قال العائد في هبته كالكلب يعود في قبته .

(وهذا) أي تشبيه النبي عليه السلام (لاستقباحه) واستقذاره لا في حرمة الرجوع
كما زعم الشافعي ، ألا ترى أنه قال في رواية أخرى كالكلب يعود في قبته ، وفعل
الكلب يوصف بالقبح لا بالحرمة وبه نقول أنه يستقبح . قيل قد استدل المصنف على
كراهة الرجوع بهذا الحديث الصحيح ، ثم يشترطون في جوازه الرضى والقضاء ، ولذا
كان الرجوع بالرضى فلا كلام فيه ، ولا إشكال ، وأما إذا كان بالقضاء فكيف يسوغ
للقاضي الإعانة على مثل هذه المعصية ، وكيف يكون إعانة على المعصية التي هي معصية
أخرى منتجة للجواز . وإذا كان الرجوع قبل القضاء غير جائز فبعد كذلك ، لأن قضاء
القاضي لا يعلل الحرام ولا يعرّم الحلال . وإنما قضاء القاضي إعانة لصاحب الحق على
وصوله إلى حقه ، فإذا كان الرجوع في الهبة لا يعلى لا يصير بالقضاء حلالاً ، والقاضي
غير مشرع .

ثم للرجوع موضع ذكر ينسب فقد رأينا أن يعرض عنها حصول المقصود
أو يزيد زيادة متصلة

وقد اعترف المصنف بعد ذلك بأن في الأصل الرجوع في الهبة فكيف يسوغ للقاضي
الإقدام على أموره ضعيف مكروه . ولا يقال أن اشتراط القضاء ليرفع الخلاف ، لأن
القضاء في مسائل الخلاف إنما يشترطه المخالف في ثبوت الحكم .

(ثم لا يخرج موانع ذكر بعضها) أي ذكر القدوري بعض الموانع قبيل الموانع سبقه
جميع الناقض في قوله موانع الرجوع في فضل الهبة بسبب : حرر ، دفع خرق ، نكاح
زيادة ، وإلهم موت الزوج . والعلم العوض . وحكم الخرج عن ملك الموهوب .
والزاني الزوجية . والغافل القرابة وإهاء هلاك الموهوب . وذكر شيخ الإسلام المعروف
بخواهر زيادة في مسائله أن موانع تسعة . وذلك لأن الموت على قسمين ، موت الرهب
وموت الموهوب له . والتبع التغير من جنس إلى جنس .

(فقال) أي القدوري (إلا أن يعرض عنها) أي إلا أن يعرض الموهوب له الواهب
عن الهبة (لحصول المقصود) لأن مقصوده كان التبرع وقد حصل ، قال أصحابنا إن
العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد ، وأما إذا عرضه بعد العقد لا يسقط
الرجوع لأنه غير مستحق على الموهوب له ، وإنما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع
فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك إذا شرطت في العقد ، لأنه يوجب أن يصير حكم العقد
حكم البيع وتعلق به الشفعة ويرد بالعيب ، فدل ذلك أنه قد صار عوضاً عنها . وذكر في
التحفة فأما العوض المتأخر عن العقد فهو إسقاط الرجوع ، ولا يصير في معنى المعاوضة
لا ابتداء ولا انتهاء (أو يزيد) أي العيبين الموهوبة (زيادة متصلة) كالفرس والبناء
والسمن ، وبه قال أحمد . وفي رواية أخرى لا يمنع الرجوع في هبة الوالد لولده .

قال الشافعي لا تمتنع هذه من الرجوع في موضع الرجوع . وفي الروضة إن كانت الزيادة
متصلة كالولد والنكسب رجع في الأصل وبقيت الزيادة للتبعية ، ولو كان الموهوب ثوباً
فضم إليه رجع في الثوب والابن شريك في الصبغ ولو قصره أو كان حنطة فطعنهما
أو غزلاً فنسجه فإن لم تزد قيمته رجع ولا شيء لابن وإن زادت .

مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية



قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقيه الفقيه إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

ومساعدته ابنه محمد وفقهما الله

طبع بأمر

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سعود بن عبد العزيز آل سعود

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٣٨١ هـ

التي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح . سأل بعض اليهود — وهو سعية عم حبي بن أخطب — عن كثر مال حبي بن أخطب . فقال : أذهبته الثغقات والحروب . فقال : « العبد قريب . والمال أكثر من ذلك » فدفع النبي صلى الله عليه وسلم سعية إلى الزبير . فسه بعذاب . فقال : قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا . فذهبوا فظافوا . فوجدوا المسك في الخربة . وهذا الرجل كان نضياً . والذي لا تحل عقوبته إلا بحق . وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك . يعاقب على ترك الواجب .

وما أخذته العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق . فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم : كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل . قال أبو سعيد الخدري . رضي الله عنه : هدايا العمال غلول . وروى إبراهيم الحربي — في كتاب الهدايا — عن ابن عباس رضي الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هدايا الأمراء غلول » وفي الصحيحين عن أبي حميد الساعدي . رضي الله عنه . قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد : يقال له ابن التثبية . على الصدقة . فلما قدم . قال : هذا لكم . وهذا أهدي إلي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما

ولانا الله : فيقول : هذا لكم . وهذا أهدي إلي ؟ فهلا جالس في بيت أیه . أو بيت أمه . فينظر أیهدي إليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً . إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة : إن كان بغيراً له رغاء . أو بقرة لها خوار . أو شاة تيعر . ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه : ثم قل : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ ثلاثاً » .

وكذلك محابة الولاة في المعاملة من المباينة . والمؤاجرة والمضاربة . والمساقاة والمزارعة . ونحو ذلك هو من نوع الهدية . ولهذا شاطر عمر ابن الخطاب . رضي الله عنه . من عماله من كان له فضل ودين . لا ينهم بخيانة . وإنما شاطروهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محابة وغيرها . وكان الأمر يقتضي ذلك : لأنه كان إمام عدل . يقسم بالسوية .

فلما تغير الإمام والبيعة . كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه . ويترك ما حرم عليه . ولا يحرم عليه ما أباح الله له .

وقد يتنلى الناس من الولاية بمن يتمتع من الهدية ونحوها : ليمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم . ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم

التي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل خيبر على الصفر والبيض
والسلاح . سأل بعض اليهود — وهو سعية عم حبي بن أخطب —
عن كز مال حبي بن أخطب . فقال : أذهبته النفقات والحروب . فقال :
« العهد قريب . والمال أكثر من ذلك » فدفع النبي صلى الله عليه
وسلم سعية إلى الزبير ، فسهه بعداب . فقال : قد رأيت حياً
يطوف في خربة ههنا ، فذهبوا فطافوا ، فوجدوا المسك في الخربة .
وهذا الرجل كان ذمياً ، والذمي لا تحل عقوبته إلا بحق ؛ وكذلك كل
من كنتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك . يعاقب على
ترك الواجب .

وما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق ، فلولي الأمر
العادل استخراجه منهم ؛ كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل . قال أبو
سعيد الخدري ، رضي الله عنه : هدايا العمال غلول . وروى إبراهيم
الحري — في كتاب الهدايا — عن ابن عباس رضي الله عنهما . أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هدايا الأمراء غلول » وفي
الصحيحين عن أبي حميد الساعدي ، رضي الله عنه ، قال : استعمل
النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد ؛ يقال له ابن اللثية .
على الصدقة ، فلما قدم ، قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي . فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما

ولانا الله : فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي ؟ فهلا جلس في بيت
أبيه ، أو بيت أمه . فينظر أيهدى إليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا
يأخذ منه شيئاً ، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة ؛ إن كان
بعيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر . ثم رفع بدبه حتى
رأينا عفرتي إبطيه ؛ ثم قال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ! اللهم
هل بلغت ؟ ثلاثاً . »

وكذلك محابة الولاة في المعاملة من المباينة ، والمؤاجرة والمضاربة .
والمساقاة والمزارعة ، ونحو ذلك هو من نوع الهدية ؛ ولهذا شاطر عمر
ابن الخطاب ، رضي الله عنه ، من عماله من كان له فضل ودين ، لا
يتهم بخيانة ؛ وإنما شاطرم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من
محابة وغيرها . وكان الأمر يقتضي ذلك ؛ لأنه كان إمام عدل ،
يقسم بالسوية .

فلما تغير الامام والرعية ، كان الواجب على كل إنسان ان يفعل
من الواجب ما يقدر عليه ، ويترك ما حرم عليه ، ولا يحرم عليه ما
أباح الله له .

وقد يتلى الناس من الولاة من يتبع من الهدية ونحوها ؛ ليشتمك
بذلك من استيفاء المظالم منهم ، ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم

التي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح . سأل بعض اليهود — وهو سعية عم حبي بن أخطب — عن كنز مال حبي بن أخطب . فقال : أذهبته النفقات والحروب . فقال : « العهد قريب ، والمال أكثر من ذلك » فدفع النبي صلى الله عليه وسلم سعية إلى الزبير ، فسهه بعداب . فقال : قد رأيت حياً يطوف في خربة هنا ، فذهبوا فطافوا ، فوجدوا المسك في الخربة . وهذا الرجل كان ذمياً ، والذي لا تحل عقوبته إلا بحق ؛ وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك ، يعاقب على ترك الواجب .

وما أخذ العال وغيره من مال المسلمين بغير حق ، فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم : كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل . قال ابو سعيد الخدري ، رضي الله عنه : هدايا العال غلول . وروى إبراهيم الحربي — في كتاب الهدايا — عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هدايا الأمراء غلول » وفي الصحيحين عن ابي حميد الساعدي ، رضي الله عنه ، قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد ؛ يقال له ابن اللثية . على الصدقة . فلما قدم ، قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما

ولانا الله : فيقول : هذا لكم . وهذا أهدي إلي : فهلا جالس في بيت ابيه ، او بيت أمه . فينظر أهدي اليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً . إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ؛ إن كان بغيراً له رغاء ، او بقرة لها خوار ، او شاة تيعر . ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ؛ ثم قال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ! اللهم هل بلغت ؟ ثلاثاً » .

وكذلك محابة الولاة في المعاملة من المباشرة ، والمؤاجرة والمضاربة . والمساقاة والمزارعة ، ونحو ذلك هو من نوع الهدية ؛ ولهذا شاطر عمر ابن الخطاب ، رضي الله عنه ، من عماله من كان له فضل ودين ، لا يتهم بخيانة ؛ وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محابة وغيرها ، وكان الأمر يقتضي ذلك ؛ لأنه كان إمام عدل ، يقسم بالسوية .

فلما تغير الامام والرعية ، كان الواجب على كل إنسان ان يفعل من الواجب ما يقدر عليه . ويترك ما حرم عليه . ولا يحرم عليه ما أباح الله له .

وقد يبئلى الناس من الولاة بمن يمتنع من الهدية ونحوها ؛ لتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم . ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم

فيكون من أخذ منهم عوضاً على كف ظم وقضاء حاجة مباحة أحب إليهم من هذا ؛ فإن الأول قد باع آخره بدنياه غيره ، وأخسر الناس صفقة . من باع آخره بدنياه غيره ؛ وإنما الواجب كف الظم عنهم بحسب القدرة . وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها : من تبلغ ذي السلطان حاجاتهم ، وتعريفه بأمورهم ، ودلالته على مصالحهم ، وصرفه عن مفاسدهم ؛ بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة . كما يفعل ذوو الاغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم .

ففي حديث هند بن أبي هالة . رضي الله عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انه كان يقول : « أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها ؛ فانه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ؛ ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام » وقد روى الامام احمد ، وابو داود في سننه ، عن أبي أمامة الباهلي . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شفع لأخيه شفاعاً ، فأهدى له عليها هدية فقبلها ، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » وروى إبراهيم الحلي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : السحت أن يطلب الحاجة للرجل ، فتقضى له ، فيهدى اليه هدية ، فيقبلها . وروى أيضاً عن مسروق : أنه كلم ابن زياد في مظلمة فردها ، فأهدى له صاحبها وصيفاً ، فرده عليه ، وقال : سمعت ابن مسعود يقول : من

رد عن مسلم مظلمة ، فرزأه عليها قليلاً أو كثيراً ، فهو سحت ؛ فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم . قال : ذلك كفر .

فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يخص به هو وذووه . فلا ينبغي إعانة واحد منها ، إذ كل منها ظالم ، كلص سرق من لص . وكالطائفتين المقتلتين على عصية وورثة ؛ ولا يحل للرجل ان يكون عوناً على ظم ؛ فان التعاون نوعان :

الأول : تعاون على البر والتقوى : من الجهاد وإقامة الحدود . واستيفاء الحقوق ، وإعطاء المستحقين ؛ فهذا مما أمر الله به ورسوله . ومن أمسك عنه خشية ان يكون من أعوان الظلمة فقد ترك فرضاً على الأعيان ، او على الكفاية ؛ متوهماً انه متورع . وما أكثر ما يشبهه الجبن والفشل بالورع ؛ إذ كل منها كف وإمساك .

والثاني : تعاون على الاتم والعدوان ، كإعانة على دم معصوم ، أو أخذ مال معصوم ، أو ضرب من لا يستحق الضرب . ونحو ذلك ؛ فهذا الذي حرمه الله ورسوله .

نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق . وقد تعذر ردها إلى أصحابها ، ككثير من الأموال السلطانية ؛ فالإعانة على صرف هذه

فيكون من أخذ منهم عوضاً على كلف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب اليهم من هذا ؛ فإن الأول قد باع آخرته بدنياه غيره ، وأخسر الناس صفقة . من باع آخرته بدنياه غيره ؛ وإنما الواجب كلف الظلم عنهم بحسب القدرة . وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها : من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم . وتعريفه بأمرهم . ودلالته على مصالحهم . وصرفه عن مفسدهم ؛ بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة . كما يفعل ذنوا الاغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم .

ففي حديث هند بن ابى هالة ، رضي الله عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انه كان يقول : « أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها ؛ فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ؛ ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام » وقد روى الامام احمد ، وابو داود في سننه ، عن ابى أمامة الباهلي ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شفع لأخيه شفاعاً ، فأهدى له عليها هدبة فقبلها . فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » وروى إبراهيم الحري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : السحت أن يطلب الحاجة للرجل ، فتقضى له ، فيهدى إليه هدبة ، فيقبلها . وروى أيضاً عن مسروق : أنه كلم ابن زياد في مظلمة فردها ، فأهدى له صاحبها وصيفاً ، فرده عليه . وقال : سمعت ابن مسعود يقول : من

رد عن مسلم مظلمة ، فرزأه عليها قليلاً او كثيراً . فهو سحت : فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم . قال : ذلك كفر .

فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العال ما يريد أن يختص به هو وذووه . فلا ينبغي إعانة واحد منها . إذ كل منها ظالم . كلص سرق من لص ، وكالطائفتين المقتلتين على عصية وورثاسة ؛ ولا يحل للرجل ان يكون عوناً على ظلم ؛ فإن التعاون نوعان :

الأول : تعاون على البر والتقوى : من الجهاد وإقامة الحدود . واستيفاء الحقوق ، وإعطاء المستحقين ؛ فهذا مما أمر الله به ورسوله . ومن أمسك عنه خشية ان يكون من أعوان الظلمة فقد ترك فرضاً على الأعيان ، او على الكفاية ؛ متوهماً انه متورع . وما اكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع ؛ إذ كل منها كف وإمساك .

والثاني : تعاون على الإثم والعدوان . كالإعانة على دم معصوم ، أو أخذ مال معصوم ، أو ضرب من لا يستحق الضرب . ونحو ذلك ؛ فهذا الذي حرمه الله ورسوله .

نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق ، وقد تعذر ردها إلى أصحابها ، فكثير من الأموال السلطانية ؛ فالإعانة على صرف هذه

وينتفع المظى بمقار الآخر مدة مقام الدراهم في ذمته . فاذا أعاد الدراهم
إليه أعاد إليه العقار . فهذا حرام بلاريب . وهذا دراهم بدراهم مثلها .
ومنفعة الدار . وهو الربا البين . وقد اتفق العلماء على ان القرض متى
اشترط زيادة على قرضه . كان ذلك حراما . وكذلك اذا تواطأ على ذلك
في أصح قولي العلماء . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال : « لا يخل سلف وبيع . ولا شرطان في بيع . ولا ربح مالم
يضمن . ولا بيع مال ليس عندك » حرم النبي صلى الله عليه وسلم
الجمع بين السلف والبيع : لأنه اذا أقرضه . وباعه : حابه في البيع لاجل
القرض . وكذلك اذا أقرضه . وباعه . وما يظهره من بيع الأمانة الذي
يتفقون فيه على أنه اذا جاءه بالثمن أعاد إليه المبيع . هو باطل باتفاق
الأئمة سواء شرطه في العقد . او تواطأ عليه قبل العقد . على أصح قولي
العلماء . والواجب في مثل هذا ان يعاد العقار الى ربه . والمال الى ربه .
ويعز كل من الشخصين ان كانا علما بالتحريم . والقرض الذي يجر
منفعة قد ثبت النهي عنه من غير واحد من الصحابة الذين ذكرهم
السائل وغيرهم : كعبد الله بن سلام . وانس بن مالك . وروى
ذلك مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم . رواه ابن ماجه وغيره .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن سلام : « انك بأرض . الربا
فيها فاش . فاذا اقترض رجلا قرضا فاهدى لك حل ثبن . او حل

قت . فاحسبه له من قرضه » وقال رجل لابن عباس : انى أقرضت
سما كأ عشرين درهما . فاهدى لي سمكة . فقومتها ثلاثة عشر درهما .
فقال لا تاخذ منه الا سبعة دراهم . وحديث البكر حديث صحيح .

فاذا وفاء المقرض خيرا من قرضه سلا مواطأة جاز ذلك . وان
وفاء اكثر من قرضه : ففيه قولان للعلماء . وذلك لأن هذا زيادة بعد
وفاء القرض : بخلاف ما اذا أهدى إليه قبل الوفاء . فانه إذا لم يحسبه
من القرض كان القرض باقيا في ذمته . على ان يأخذه مع الهدية .
والهدية انما كانت بسبب القرض . وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله . فيقول :
هذا لكم وهذا اهدي إلي . أفلا قصد في بيت أبيه . أو أمه . فينظر
أيهدي إليه ؟ أم لا ؟ » .

فبين ان الهدية اذا كانت بسبب ألحقت به : فلهذا كان المأثور
عن الصحابة وجمهور الأئمة : ان الهدية قبل الوفاء تحسب لمصاحبها : بخلاف
زيادة الصفة في الوفاء .

وأما صورة : وهو ان يتواطأ على ان يتنازع منه العقار بثمن .
ثم يؤجره إياه الى مدة . واذا جاءه بالثمن أعاد إليه العقار . فهذا المقصود
ان المظى شيئا . أدى الاجرة مدة بقاء المال في ذمته . ولا فرق بين
أخذ للنفعة . وبين عوض للنفعة . الجميع حرام .

المُنْتَظَم

فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ

تَأْنِثُ

أَبِي النَّجَّاحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْجَوَازِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧ هـ

الاسلام بفقدك وعمره ببقائك فقد قال الشاعر في المعنى الذي ذكره .

يكي علينا ولا نكي على احد انا لأغلق اكبادا من الابل
فضحك المعتضد وعاد الى عادته ، قال ابو عبدالله الابل توصف بفاظ الاكباد
وقال ثعلب الناس في امر الابل على ضد هذا لأنهم يصفونها بالرقة والحنين .
وقال عبدالله بن المعتز يعزى المعتضد في هذه الجارية .

يا امام الهدى بنا لا بك الغم اقنيتنا وعشت سايبا
انت علمتنا على النعم الشكرو وعند المصائب التسايما
فاسل عما مضى فانت التي كانت سرور اصارت ثوبا عظيما
قد وضينا بان نوت وتغيا ان عندى في ذلك حظا جسيما
من يمت طائلا ليدك فقد أعطى نور اوماس ، وناكر يما

وللبتين خلفا من شعبان في هذه السنة قدم على المعتضد رسول عمرو بن الليث
بهذا يا وسال ولاية خراسان فوجه المعتضد عيسى النوشري مع الرسول و معه
خلع ولواء عقده له على خراسان فوصلوا اليه في رمضان وخلع عليه ونصب اللواء
في صحن داره ثلاثة ايام .

وفي شوال قدم الحسين بن عبدالله الجصاص ، من ضرر سولا لخارويه و معه
هذا يا من العين عشرين حملا على بغال ، وعشرة من الخدم ، وصند وثان فيها
طوائف ، وعشرون رجلا على عشرين نجيبا بالسروج الحلاة ومعهم جرارضة
وعليهم اقية الداياج والمناطق الحلاة ، وسبع عشرة دابة بسروج ولحم منها
خمسة بذهب والباقى بفضة ، وسبعة وثلاثون دابة بحلال ، وشهرة ، وخمسة اربل
وزرافة ، فخلع المعتضد على ابن الجصاص وعلى سبعة قهرمه وسمى ابن الجصاص
في ترويح ابنة خمارويه من على بن المعتضد فقال المعتضد اذا تزوجها اقترعها .
وحج بالناس (في هذه السنة هارون بن محمد الهاشمي وهي آخر حجة حجها وحج
بالناس ست عشرة سنة من سنة اربع وستين الى هذه السنة - ١) .

ذكر

(١) من تاريخ الطبري .

ذكر من توفي في هذه السنة من الاكابر

٢٦٦ - احمد المعتمد على الله امير المؤمنين

ابن المتوكل توفي ليلة الاثنين لحدى عشرة ليلة بقيت من رجب هذه السنة
الجمعة وكانت خلافته ثلاثة وعشرين سنة وثلاثة ايام .

٢٦٧ - احمد بن ابي خيثمة

ابن زهير بن حرب بن شداد ابوبكر نسائي الاصل ميم عفان بن مسلم وابا
هم وخلفا كثيرا وكان ثقة عالم متقنا حافظا . اخذ علم الحديث عن يحيى بن
معين واحمد بن حنبل وعلم النسب عن مصعب بن الزبير و ايام الناس عن ابي
الحسن المدائني والادب عن محمد بن سلام الجمحي ووصف تاريخا مستوفى كثير
اقوائد . روى عنه اليقوتى وابن حاعد وابن ابي داود وابن المنادي وتوفي
في جمادى الاولى من هذه السنة وهو ابن اربع وتسعين سنة .

٢٦٨ - ابراهيم بن عبد الرحيم بن عمرو

ابراهيم بن يعزب بن ابي دنوناسم محمد بن سابق وابا معمر الهذلي وغيرهما ،
روى عنه ابن حاعد وابو الحسين ابن المنادي وقال الدار قطني هو ثقة ،
اخبره القزاز اخبرنا ابوبكر الخطيب اخبرنا موسى بن عبد الواحد حدثنا محمد بن
الحسن قال قرئ على ابن المنادي وانا اسمع قال ابراهيم بن عبد الرحيم يحيى السنة
صدوق في الرواية كتب الناس عنه فاكثروا ، مات يوم الخميس لسبع خلون
من جمادى الاولى من هذه السنة .

٢٦٩ - جعفر بن محمد بن الحسين بن زياد

ابو الحسين الزعفراني من اهل الري قدم بغداد وحدث بها عن ابراهيم بن المنذر
انحرى وسريج بن يونس وغيرهما روى عنه ابن خلد وابن قانع وابوبكر
اشمعي قال الدار قطني هو ثقة صدوق توفي بالري في ربيع الاول من هذه السنة .

المتظم

١٦

ج-٦

بالعرف فدا لا للعير . فقلت اهل ذلك ومستحقه وكيف لا وهو ظل الله تعالى (الممدود-١) على بلاده . وخليفته المؤمن على عبادته . فكيف رأيت صاحبنا ، قلت رأيت غلاما حدثا معجبا قد استحوذ عليه (السفهاء-٢) واستبد بآرائهم (٣) يزعمون له الكذب فقلت . هل لك ان ترجع اليه بكتا في قبل لقاء امير المؤمنين ؟ قلت افعل فكنت اليه كذا لطيفا اجزلت فيه الموعظة ، وكتبت في آخره .

اقبل نصيحة ام قلبها وجع خوفا عليك واشفاقا وقل سدا واستعمل الفكر في قولي فانك ان فكرت القيت في قولي لك الرشد - ولا تنق برجال في قلوبهم ضغائن تبعث الشتان والحسد مثل النجاج حولاي يوتئهم حتى اذا امنوا اقيتهم اسدا ودادواك والاداء ممكنة واذا طيبك قد اتى اليك يدا اعط الخليفة ما رضى منك ولا تمنعه ما لا ولا اهلا ولا ولدا واردا خاشع ردا يكره له ردا من سوء لا تشمت به احدا قلة فاحذت الكتاب وصرت اليه فلما نظره فرى به الى ثم قال يا خا يشكر ما باراه النساء تتم الدول (٤) ولا يعقلهن لباس الملك ارجع الى صاحبك . فرجعت الى المعتضد فاخبرته الخبر فاخذ الكتاب فقرأه فأنجبه شعرها وغفلها ثم قال اني لأرجو ان اشفيها في كثير من القوم . فلما كان من فجع آمد ما كان ارسل الى المعتضد فقال هل عندك علم من تلك المرأة ؟ قلت لا ! قال فامض مع هذا الخادم فانك ستجدها في جملة نساها ، فضيبت فلما بصرت بي من بعيد اسفرت عن وجهها وجلت تقول .

رب الزمان ومصره وعناده كشف القناعا واذل بعد الغر من الصب والبطل الشجاعا ولكم نصحت فاطمة وكم صرخت بان اطاعا فسأني بنا المقدور (٥) إلا ان قسم او نباعا

(١) ليس في كرو (٢) من كرو (٣) كرو (٤) كرو (٥) كرو المقدار .

(٢)

يأيت

المتظم

١٧

ج-٦

يأيت شعري هل نرى ابدا لفرقتنا اجتماعا ثم بكت حتى علا صوتها وضربت يدها على الأخرى وقالت انا لله وانا اليه راجعون اكافي والله كمت اري ما انا فيه (١) ، فقلت لها ان امير المؤمنين وجدي اليك وما ذاك الالجيل رأ به فيك ، قلت فهل لك ان توصل لي رقة اليه ؟

نعم نعم افدعت الي رقة فيها مكتوب

قل للخليفة والامام المرتضى وابن الخلاف من قريش الأبطح علم الهدى ومناره وسراجك مفتاح كل عظمة لم تفتح بك أصلح الله البلاد واهلها بعد الفساد وطال ما لم تصالح فترجعت بك هضبة العرب التي لولاك بعد الله لم تترجح (٢) اعطاك ربك ما تحب فاعطه ما قد يحب وجد بغفو واصفح يا بهجة الدنيا وبدر ماوكها هب طاملى ومفسدى مصالح قال فصرت بها الى المعتضد فلما قرأها ضحك وقال قد نصحت لوقيل منها وأمر أن يحمل اليها خمسون الف درهم وخمسون نختا من الثياب ، وأمر أن يحمل مثل ذلك الى ابن عيسى .

ووردت في يوم الخميس لثان بقين من جمادى الآخرة هدية عمرو بن الليث من نيسابور وكان مبلغ المال الذي وجه به اربعة آلاف الف درهم وعشرين من الدواب بسروج ولحم بحلاة وما ثمة وعشرين (٣) دابة بجلال شهر ذكوة حسنة وطيبا (٤) ووزاة (٥) وطر فـه .

وفي هذه السنة عبر اسمعيل بن احمد نهر بلخ يريد عمرو بن الليث الصفا فظفر به وذلك ان اهل بلخ ملوه وضجروا (٦) منه و (٧) من زول اصحابه في منازلهم ومد يداه الى اموالهم وكان اصحاب عمر قد خرجوا يوما من بلخ لحمل عليهم اصحاب اسمعيل (فانز موا-١) فانهم عمر وناخذ وجيء به الى اسمعيل فقام اليه وقبل

(١) كرو- ما اري (٢) ص- ترجع (٣) كرو- وما ثمة وخمسين (٤) ص- وطيب

(٥) ليس في كرو (٦) من كرو

وسببها قبة ولا تكون القبة التركية الأتريش وعتقدم فوجه اسمعيل احد قواده
لقتلهم (فواقمهم - ١) وهم غارون قتل منهم خلقا (كثيرا - ١) واستباح
عسكرهم وانصرف المسلمون غائمين . وكان طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث
قد استولى على فارس بعد أن اسرجده عمرو بن الليث فأخذ المعتضد مولاه
بذرا لقتله فبعث طاهر الى اسمعيل يسأله انخوسط بينه وبين الخليفة ليقره على
بلاده ويقطعه على مال واهدى الى اسمعيل هدايا من جملة ثلاث عشرة
جوهره وزن كل جوهره ما بين سبعة مثاقيل الى العشرة بعضها احمر وبعضها
ازرق تقومت بمائة الف دينار فكتب اسمعيل الى المعتضد فشفع فيه وبخبره
بحال الهدية ويسأله (٢) في قبولها فأجاب له لو أخذ منك كل عامل لا مرام المؤمنين
امثال هذا لكان ما يسره . وشفعه (في طاهر - ٣) وتوفي اسمعيل في صفر هذه
السنة في خلافة المكتفي فلما بلغه تمثل المكتفي بقول ابي نواس .

ابن يخلف الدهر مثلهم ابدا
هيات هيات شأهم يحب

١٠٣ - الحسن بن علي بن شبيب

ابو علي العمري الخافظ . رحل في طاب العلم الى البصرة والكوفة والشام
ومصر وسع هدية وابن المديني ويحيى في خلق كثير . روى عنه ابن صاعد وابن
مخلد والنجاد والخلدي وكان من اوعية العلم وله حفظ وانهم وقال اندار قطنى
صدوق حافظ .

اخبره انقراز اخبره احمد بن علي بن ثابت قال قرأت على الحسن بن أبي بكر عن
احمد بن كامل القاضي قال مات ابو علي العمري في ليلة الجمعة لاحدى عشرة ليلة
بقيت من الحرم سنة خمس وتسعين ومائتين ودفن يوم الجمعة بعد صلاة العصر
على الطريق عند مقابر البرامكة باب البردان وكانت في الحديث وجمعه
وتصنيفه اماما ربانيا وقد شد أسنانه بالذهب . قال وقيل بلغ اثنتين وثمانين سنة
وكان قديما يكنى ابا (٤) القاسم ثم اكتفى بى على وقد كان ولّى القضاء للبرقي

(١) من كو (٢) كو - ويستأذنه (٣) من - كو (٤) كو - بأبي .

عل

على البصرة واعمالها وقيل له العمري بامه ام الحسن بنت ابي سفيان (١) صاحب
معبرين راشد .

١٠٤ - عبد الله بن الحسن بن احمد

ابن ابي شعيب واسم - شعيب عبد الله بن مسلم وكنية عبد الله ابو شعيب
(الاموي - ٢) الخراي مؤدب الخدث (ابن الخدث ابن الخدث - ٣) .
وللسنة ست ومائتين وستم جده واباه وعفان بن مسلم وابوخشمة . روى عنه
ابن مخلد والمحاملي وكان صدوق ثقة مأمونا توفي في ذي الحجة من هذه السنة
ببغداد وكان قد استوطنها .

١٠٥ - عبد الله (٤) بن محمد بن علي

ابن جعفر بن ميون بن الوزير ابو علي البخاري سمع آتية وعلي بن حجر روى عنه ابن
مخلد وابوبكر الشافعي وكان احداً ثمة اهل الحديث حفظا واتقان وثقة واكثارا
وله كتب مصنفه في التواريخ والعلل وتوفي بباج في هذه السنة .

١٠٦ - علي المكتفي بالله

ابن المعتضد بالله توفي ببغداد ليلة الأحد (مع المغرب - ٢) لاثنتي عشرة خلت
من ذي القعدة من هذه السنة . وقال الصولي توفي بين الظهر والعصر يوم السبت
١٠ هـ ثمان ودار محمد بن عبد الله بن طاهر وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة غير شهر وقيل
ابن ثلاث وثلاثين ويوم وكانت خلافته ست سنين وستة اشهر وتسعة عشر يوما
ولما احتضر قال له وزيره ادع بالنف ديار ففرقها في امهات اولادك
والمسلمون يجعلونك منها في حل لما وفرت عليهم من اموالهم ، فقال والله
لا فعلت ذلك حسبي ما احتقبت ولى عند صافي والدالية ستائة الف دينار جمعها
منذ كنت صبيا تفرق عليهم فانها تكفيهم وادخل عليه المتضاة والخواص

(١) في تاريخ بغداد - بنت سفيان بن ابي سفيان - ك (٢) من - كو (٣) ليس في كو

(٤) هكذا في تاريخ بغداد ووقع في الاصلين عبيد الله - ك .

جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائتين - (١) فإن الفلج ضربه فيها فأسكت
فاستخلف له ابنه محمد على عمله كله في يوم الخميس لاثني عشرة ليلة بقيت (٢) من
جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائتين وكان سر (٣) جملا واسع الاخلاق
ولم يكن له خشونة فاضطربت الامور بنظره وليست عليه في اكثر احواله
وكانت امور السلطان كلها قد اضطربت ولم يزل على خلافة ابيه الى سنة احدى
وثلاثمائة وتوفي .

ووردت في ربيع الاول هدايا القضاة احمد بن اسمعيل بن احمد من خراسان منها
مائة وعشرون غلاما على دوابهم ومعهم أسلحتهم وخمسون بازيا وخمسون
جملا عليها فخر الثياب ومن اشباهى خمسون، وخمسون رطلا من المسك .
وفي شعبان اخذ رجلا من باب محول يقال لاحدهم ابو كثيرة والاخر يعرف
بالشمري فذكر انهما اصحاب (٤) رجل يعرف بمحمد بن بشر يدعى الربوبية .
وورد الخبر في ذي القعدة بمسير الروم الى اللاذقية ، وان ربحا صفراء حارة
هبت بمحنة الموصلي في اول ذي الحجة فمات لشدة حرها جماعة .
وفي هذه السنة حج بالناس الفضل بن عبد الملك .

١٥ ذكر من توفي في هذه السنة من الاكابر

١٣٦ - ابراهيم بن داود بن يعقوب

ابو اسحاق الصيرفي ، حدث عن عيسى بن حماد وعبد الملك بن شعيب بن الليث
وغيرهما ولم يحدث الا مجلسا او مجلسين وكان ثقة وتوفي في جمادى الاولى من
هذه السنة .

١٣٧ - احمد بن محمد بن مسروق

٢٠ ابو العباس الطوسي ، حدث عن خلف بن هشام البزار وعلى بن المدبني وعلى بن
الجعد واحمد بن ابراهيم الدورقي والبرجلاني والزيبر بن بكار ، روى عنه

(١) من كوه - (٢) كوه - خلت - خطأ - ح - (٣) كوه - كرميا - (٤) كذا - ح

ابوعرو

ابوعرو بن المسك والخلدي وابوبكر الشافعي وغيرهم ، قال الدارقطني ليس
بالثوري باقي بالمعضلات ؛ اخبرنا عبد الرحمن بن محمد اخبرنا الخطيب (١) حدثنا عبد العزيز
ابن علي الوراق حدثنا علي بن عبد الله الهمداني حدثنا الخلدني قال حدثني احمد بن
محمد بن مسروق قال دخلت الى الري فقصت بابا موسى الدولابي وكان في ذلك
الوقت اشرف من يذكر فلقته وسماه عليه واقف عنده في منزله ثلاثة ايام
فلما اردت الخروج وقفت عليه لأودعه فبدأني (٢) وقال يا غلام ! الضيافة ثلاثة
ايام وما كان فوق ذلك فهو صدقة منك علي ! توفي ابن مسروق في صفر هذه
السنة وقيل سنة تسع وتسعين .

١٣٨ - احمد بن يحيى بن اسحاق

- ١٠ ابو الحسين الريوندي الملقب بالزندق (قال المؤلف بـ) وانما ذكرته ليعرف قدر
كفره فانه معتمد الملاحدة والزنادقة ؛ ويذكر أن إياه كان يهوديا واسلم هو فكان
بعض اليهود يقول للسلميين لا يسند عليكم هذا كتابكم كما اسديوه علينا التوراة ،
فعلم ابو الحسين اليهود وقال قولوا عن موسى انه قال لاني بعدى ؛ وانباة محمد بن
ابى طاهر البراز قال انباة علي بن الحسن التنوخي عن ابيه قال كان ابن الريوندي
يلزم الرافضة واهل الاحلاد فاذا عوتب قال انما اريد أن اعرف ماذا هم ثم
كاشف وناظر ؛ قال المصنف (٤) وقد كنت اسمع عنه بالعظام حتى رايت ماله يخطر
مثله على قلب ان يقوله عاقل ووقفت على كتبه (٥) فمنها كتاب نعت الحكمة ،
وكتاب قضيب الذهب ، وكتاب الزمرد ، وكتاب التاج ، وكتاب الدماغ ، وكتاب
الغريد ، وكتاب امامة الفضول . وقد نقض عليه هذه الكتب جماعة فاما كتاب
نعت الحكمة وكتاب قضيب الذهب وكتاب التاج وكتاب الزمرد والدماغ
فنقضها عليه ابو علي محمد بن عبد الوهاب الجاني ، وقد نقض عليه ايضا كتاب الزمرد
(١) كوه - احمد بن علي بن ثابت (٢) كوه - فبدأني (٣) من كوه - (٤) كوه - المؤلف
(٥) كوه - ووقفت الى كتبه .

١١١- محمد بن الحسن بن أحمد

ابن اسمعيل ابوالحسن السراج . سمع يوسف بن يعقوب القاضي وابا شعيب
الحراني وابا جعفر الحضرمي وغيرهم وكان شديد الاجتهاد في العبادة وكان
يشبه بابي يونس التقي صلى الله عليه وسلم حتى اقدم بكى حتى عمى ، وتوفي يوم عاشوراء في
هذه السنة .

سنة ٣٦٧

ثم دخلت سنة سبع وستين وثلاثمائة

فن الحوادث فيها انه ورد الخبر في سفر الى الكوفة بوفاء ابي يعقوب يوسف
ابن الحسن الجنابي الترمطي صاحب هجر فاعلقت اسواق الكوفة ثلاثة ايام .

١. وفي ربيع الاول زلزلت بغداد .

وفي ربيع الآخر عبر عن الدولة الى الجانب الغربي على جسر عقده ودخل الى
قطر بل وتفريق عنه ديلمته (١) ودخل اوائل اصحاب عضد الدولة ثم قول عضد
الدولة بالخيم في الشقيبي ونخرج الطائع متقياله وضربت القباب الزينة ودخل
البلد ثم خرج عضد الدولة ومع الطائع ليقا تل عن الدولة بخيار فلما اراد
الخروج دخل عليه ابو علي النازسي فقال له ، ما رأيك في محبته ؟ قال ، انا من رجال
الدعاء لا اللقاء فخر الله لك في عزيمته وانجح قصده في نهضته وجعل العافية
زاده والنظر تحياه واللائحة انصاره ثم انشد .

ودعته حيث لا تودعه نفس ولكنها تسير معه

ثم تولى وفي التوادة ضيق محل وفي الدموع سمع

٢. فقال عضد الدولة ، بارك الله فيك فاني اتى بطاعتك واتيقت صفاء طوبتك وقد
انشدنا بعض اشياخنا بفارس .

قلوا له ان سار جانب (٢) فبدلوه البعد بالقرب

والله اشطت نوى ظاعن سار من العين الى القلب

(١) ص - ديلمه (٢) ب - خياه - ص - احياه فدعا

فدعا له ابو علي وقال ائذن (١) مولانا في قتل هذين البيتين فاذن له فاستملاهما معه
لما خرج للقتال اتفقا فاخذ عن الدولة اسيرا وتل ثم ركب بعد ذلك عضد
الدولة الى دار الطائع لله في يوم الاحد لتسع خلون من جمادى الاولى ومعه
اصناف الجند والاشراف والقضاة والشهود والامان والوجوه فخلع عليه الخلع
السلطانية وتوجه بتاج مرصع بالجواهر وطوته وسوره وقلده سيفا وعقد له
لواثين بيده احدهما منفض على رسم الامراء والآخر مذهب على رسم ولاية
العهود ولم يعقد هذا اللواء الثاني لتيره قبله عن يجرى مجراه وتقبه تاج الملة
مطافا الى عضد الدولة وكتب له عهدا وقرئ العهد بحضرته ولم يجر العادة بذلك
وانما كانت اليهود تدفع الى الولاية بحضرة الخلفاء فاذا اخذه الرجل منهم قال
له هذا عهدى اليك فاعمل به وحمله على فرس بمركب ذهب وقاد بين يديه آخر
بمركب مثله فخرج وجلس في الطيار الى داره وجلس من التدبخل والتاج
على السرير للهناء وتقدم بالخراج عشرين الف درهم في الصدقات ففرقت على
سائر الملل وبعث اليه الطائع هدايا كثيرة طريفة فيمت هو بمحبة جمال وحمل
تحمين اتم الف دينار والف درهم ونحوها ثوب انواعا وثلاثين صينية
فضة فيها العنبر والمسك والنفاح .

٢. وفي شهر رمضان وردت المدود العظيمة بثمارا فقلعت سكر السهيلة وتناهت
زيادة دجلة حتى انتهت الى احدى وعشرين ذراعا وانتجرت بالزاهر من الجانب
الشرقي بقى غرق الدور والشوارع وانفجر بريق من الخندق غرق مقابر باب
النبين وقطعة ام جعفر ونخرج سكان الدور الشارعة على دجلة منها وغار الماء
من آبارها وبلايها وانهم الناس نفوسهم خوفا من غرق البلد كله ثم نقص الماء .
٢. وفي يوم الاحد سابع ذي القعدة كانت بغيراف زلزلة هدمت المنازل وانت
على ما فيها من الاموال وهلك بها اكثر من مائتي انسان .

وفي هذه السنة جرت لابي الحسين بن سيمون قصة عجيبة مع عضد الدولة اخبرنا
بها ابو الحسن علي بن العلاء في القتيبة قال حدثنا ابو بكر محمد بن عبد الباقي البراز قال

(١) ب - اياذن .

اطلاق ستين ديناراً النفقة من يصحبه من الغلمان والترم بعض القواد منها ثلاثة
 دينار ونصف فلما كان الليل من ليلة الاثنين سادس ربيع الاول خرج في نفر
 من غلمانته فضى الى عكبرا على وجه الخطرة فبادر الغلمان الى دار الملكة فنهوا
 ما فيها وكتب الاصفهساري عن قوسهم وعن فرق من الغلمان وطرح قوسهم
 كتابا الى الملك ابي كايجار فقلوه في خدمته وهناك واجتمع الكلمة على طاعته
 واستدعوا منه اغاذه من يدبر الامور ويحفظ نظام الجمهور واخرجوا بهار كايه
 قال هؤلاء الا تراك بكتيون ما لا يعقدون الوفاء به ويمدون ولا يصدقون
 فان كانوا عتقين في طاعتهم فليظهروا شعارنا وليخرجوا من عندهم ولا اقل
 من ان يخرجوا اليها منهم خمسة غلام ليكون توجها منهم فلما بالا غرار
 باقوال لا يعرف ما وراءها فلا الوجه ان يعلن القوم بالمدافعة وتقوم اما تحته
 الايام فانهم في كل يوم يضعفون وتدعهم الضرورة اليها فتأخذ الامر عفوا
 وترفع المال الذي نفقه والفرات الذي تركه وكان من وزراء ابي كايجار ابو منصور
 ابن فنة وكان فاضلا ومن آثره دار كتب وقفا على طلاب العلم جمع فيها تسعة
 عشر الف مجلد ما فيها الا اصل منسوب وفيها اربعة آلاف ورقة بخط بني مقله
 ثم اخذت الملكة وقطع عن جلال الدولة المدة حتى اخرج من ثيابه وآلاته
 الخفية وابعاه في الاسواق وخت داره من حاجب وفراش وبواب وصار
 اكثر الابواب مغلقة وقطع ضرب اظليل له في اكثر الايام لا تقطاع الطبايع
 وظهر العيارون وكثر الاستغف واسبست فرجند الأتراك ايديهم الى القصور
 ونشاور القواد في ان يخطب اليه كايجار فقال بعضهم لا يخطب لاحد
 حتى تستقر اموره معه وخرج الملك الى عكبرا وقصد حلبة كمال الدولة ابي
 سنان فاستقبله وقبل الارض بين يديه وقال له خزانتي واموالي وبلادي لك
 وانا اوسط بينك وبين جندك وزوجه ابنته ثم مضى اليه جماعة من الجند
 واعتذروا عما فعلوا واعيدت خطبة جلال الدولة في السابع عشر من ربيع الاول
 فقيمت في جامع المدينة وجمع لرضاها ولم تقم في جامع الخليفة ثم اقيمت فيه
 في الجمعة (٨)

في الجمعة الثالثة .

وفي يوم السبت الثامن عشر منه خرج ابو منصور بن طاس الحاجب وابو القاسم
 علي بن ابي عل وخادمان الى حضرة الملك بكتاب من الخليفة يتضمن
 الاستيحاء لبعده وجهته بالسلامة واسفار الامور عن الاستقامة ثم بعث
 الخليفة القاضي ابا الحسن الماوردي ومبشر الخادم الى الملك ابي كايجار الى
 الاهواز بكتاب قال الماوردي قد منا عليه تقيديا وازلنا دارا عامرة وحملت
 اليها ازال (١) كثيرة ثم استدعينا الى حضرته وقد فرشت دار الامارة بالقروش
 الجميلة ووقف الخواص والاصحاب على مراتبهم من جانبي سريره واقام الجند
 في المجلس والصحن صفين فاجتمعوا وقرأ في آخر الصفيين ستائة غلام
 دارية الزة الحسنة (٢) والاقية الملوثة لخدمتنا وسلمنا ووصلنا الكتاب وتردد
 من القول بين استخبار الاخبار وابتداء وجواب ما يتردد مثله وانصرفنا
 واقيمت الخطبة في يوم الجمعة السابعة ليوم الثلاثاء (ثم جرى الخوض فيما طلبوه
 من اللقب - م) واقر حوا ان يكون اللقب السلطان المعظم مالك الام
 قلت ، هذا لا يمكن لأن السلطان المعظم الخليفة وكذلك مالك الام ، فدلوا
 الى ملك الدولة فقلت ، ربما جاز واشرت ان يخدم الخليفة بالطاق ، فقالوا ،
 يكون ذلك بعد التلقيب ، فقلت الاولى بان يقدم ، ففعلوا وحلوا معي الى
 ديارسا بودية وثلاثين الف درهم قرعة وعشرة امناه كافور وال
 منقال عنبر والف منقال مسكا وثلاثة عشرين و عشرة اثواب خزاسوسيا
 ومائة ثوب ديا جيامر نفقة ومائة اخرى دونها وعشرين مناد عودا ووقع
 باقطاع وكيل الخدمة خمسة آلاف دينار مغرية من معاملات البصرة وان يسلم
 اليه ثلاثة آلاف قوسرة كل سنة ويجاز بغير مؤنة ولا ضريبة واقر عي
 الرؤساء ابو طاب ابن طالب بن ايوب بخمسة مائة دينار وعشرة آلاف درهم
 وعشرة ثواب دياجا وعدنا الى بغداد فرسم الى الخروج الى جلال الدولة
 واعلامه الحال فخرجت وتلظفت في اجراء حديث اللقب وماساه الملك فقل

(١) ص - الأتراك (٢) كذا (م) ليس في ص .

ودفن في الجانب الشرق من مقبرة باب أبرز.

٢٨٧- الحسين بن أبي زيد

أبو علي الدباغ واسم أبي زيد منصور وأصله من الصفد. سمع - فبان بن عيينة وأبا معاوية في آخرين أدوى عنه الباغندي وكان من انتقات ^{١٠} أخبرنا عبد الرحمن بن عبد القزاز أخبرنا أحمد بن علي بن ثابت قال أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم الذي قال سمعت أبا بكر محمد بن جعفر يقول سمعت أبا الحسن (١) السراج يقول سمعت الحسين بن أبي زيد يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قلت يا رسول الله ادع الله أن يمينا على الاسلام . فقال لي والسنه وجمع ابائمه وسبايته وحلق حلقة وقال ثلاث مرات والسنه والسنه والسنه . توفي في شوال هذه السنه .

٢٨٣- سعد بن محمد

ابن منصور أبو الحسن الجرجاني كان رئيسا في أيام والده في سنة عشر وأربعمائة فدرس الفقه وتخرج على يده جماعة وروى الحديث ووجه رسولا إلى محمود بن سبكتكين فخرج وعقد له مجلس النظر في جميع البلدان بنيسابور وهرات وغزنة وتقل ظملا باسترا باذ في رجب هذه السنه .

سنة - ٤٥٥

ثم دخلت سنة خمس وخمسين وأربعمائة

فمن الحوادث فيها أن السلطان وصل إلى أزم القفص فزم الخليفة على تلقيه فاستعفى فاعفى من ذلك فأخرج إليه الوزير أبو منصور (٢) فلما دخل العسكر تزلوا في دور الناس وأخرجوه ووافقوا أشباب الدور لبرد عظيم وكانوا يتعرون لحرم الناس حتى أن قوما من الأتراك صعدوا إلى جامات حمام ففتحوها وطلبوا النساء ثم تزلوا فاجتمعوا عليهن فأخذوا من أرادوا منهم وخرج

(١) تاريخ بغداد - أبا العباس (٢) كذا في الأصل وهو أبو نصر محمد بن محمد بن الباقات

الباقيات عرارة إلى الطريق واجتمع الناس وخالصوه من أيديهم فعولوا هذا بمائتين وجاء عميد الملك إلى دار الخلافة وخدم عن السلطان فأوصله الخليفة وخطبه بالجميل وأعطاه عدة أقطاع ثياب تشرافه وتردد الخطاب في قتل الجهة إلى دار المملوك وبعث السلطان إلى الجهة بخاتمه وكان ذهباً وعليه فص ماس وزنه درهان وبعث جيتين في مسلح (١) ولازم عميد الملك المطالبة بها حتى بات في الديوان فكان لما قاله الخليفة يا منصور بن محمد أنت كنت تذكر أن القرض في هذه الوصلة تشرف بها والذكر بالجميل وكذا قول لك اننا ما نمتنع من ذلك إلا خوفاً من المطالبة بالتسليم وبرى ما قد علمته ثم أخرجنا ابن المصلبان وقرر معكم قبل العقد ما أخذ به خطك وأنه ان كان يوماً ما يطلب له برؤية واجتماع كان ذلك في الدار العزيزة النبوية ولم يسم أخراج هذه الجهة من داراً فقال ١٠ عميد الملك هذا جميعه صحيح والسلطان مقيم عليه وعازم على الانتقال إلى هذه الدار العزيزة حسب ما استقر وهو يسأل أن يفرد بخواجه وغلباهه وخواصه فيها مواضع يسكنونها فما يمكنه بعدهم عنه فقطع بهذا الكلام إجماعاً ثم راجع وكرر أن ان استقر انتقالها إلى دار المملوك على أن لا يخرج من بغداد وأن تكون بها إذا سافر السلطان واحضر قاضي القضاة الدامغانى حتى استخلفه على الاجتهاد ١٠ في ذلك .

وحمل السلطان إلى الخليفة مائة ألف دينار ومائة وخمسين ألف درهم وأربعة آلاف ثوب فيها عشرة طميم كل ذلك منسوب إليه .

وفي ليلة الاثنين خامس عشر صفر زفت السيدة ابنة الخليفة إلى دار المملوك ونصب لها من دجلة إلى الدار سرادق وضربت البوقات والكوسات عند دخولها الدار جلست على سرير مجلس بالذهب ودخل السلطان إليها فقبل الأرض لها وخدمها وشكر الخليفة وخرج من غير أن يجلس ولا قامت له ولا كشفت برقعاً كان على وجهها ولا ابصرته وكان السلطان والحجاب ووجوه الأتراك يرتصون في محض الدار فرحاً وسروراً واقفاً لها مع إرسال خاتون وكانت (١) كذا .

السلجوقية وهو الذي بنى لهم الدولة وكان مدبراً حكماً يطلع على أفعال تسوءه .
فلا يؤخذ بها . ولقد كتب بعض خواصه سوء سيرته الى ابي كجار فرأى اللطفة
ولم يعاتبه وبعت اليه ملك الروم اموالاً كثيرة وقد ذكرنا فيها تقدم وذكرنا
أحواله على ترتيب تسنين وكيف رد القديم من حديقة عانة وقتل السياسي
وتزوج ابنة الخليفة . وتوفي بالري يوم الجمعة ثامن رمضان هذه السنة وكانت
ملكته ثلاثين سنة وعمره سبعين .

سنة - ٤٥٩

ثم دخلت سنة ست وخمسين وأربعمائة

فمن الحوادث فيها انه لما انسدت الأعراب في سواد بغداد واطرافها حملت العوام
السلاح لقتالهم وكان ذلك سبباً الى كثرة العيارات وانتشارهم في محرم
هذه السنة .

ووقع الأراجاف بان السلطان الب أرسلان محمد بن داود بن ميكائيل وارد الى
بغداد فقلت الأسعار ثم ورد الخبر ان السلطان الب أرسلان قبض على عميد الملك
ابي نصر منصور بن محمد بن الكندري في عشية يوم السبت السابع من المحرم
واخذ ماله ثم اقتد الى مرو والروذ واعتقل بها وخلع على وزيره نظام الملك
ابي علي الحسن بن اسحاق الطوسي في ذلك اليوم وروسلت السيدة ابنة الخليفة
في الحال بالاذن لها في المسير الى بغداد واقتد اليها خمسة آلاف دينار للنفقة فأتت
ان قبل قبض لها ان ترد قبلت ووصلت الى بغداد عشية يوم الاحد ثالث عشر
ربيع الآخر واجتمع الناس لمشاهدة دخولها فدخلت ليلاً وكان في صحبتها القاضي
ابوعمر ومحمد بن عبد الرحمن لحضرت النوبة وسأل القاضي القضاة الدامني
ان يكون جلوس هذا القاضي الوارد دونه فليجب وأمر أن يجلس على دروش بيت
النوبة بمجلس من المجلس فقام هذا القاضي لخطب خطبة وصف فيها الب أرسلان
وشكر وزيره نظام الملك ثم جلس وسلم الكتب الواصلة معه وكانت كتابين
الى الخليفة وكتاب الى الوزير فخر الدولة ابي نصر بن جيه نخرج الجواب
بتضمن

يتضمن شكر السلطان الب أرسلان والأعداد بخدمة في تسير السيدة وتقدم
الى الخطباء بإقامة الدعوة قليل في الدماء ألهم أوصلي السلطان المعظم عقد
الدولة وتاج الملة ابا شجاع الب أرسلان محمد بن داود نبعت عشرة آلاف
دينار وزادوا ما في ثوب ابريسمية انوا وحوالة على الناظر ببغداد بعشرة آلاف
اخرى وعشرة افراس وعشرة بغلات وتين للسلطان في امر عميد الملك وانه
لا تذكروا بقائه فانه غير ما مون ان يفسد فأمر بالمكاتبة الى مقدم (١) مرو والروذ
بقته وصلبه واقتد ثلاثة غلمان لذلك .

وبيعت في هذا الزمان دار بنهر طابق بثلاثة قرايط وبيعت دار بواسط بدرهم .
وفي ربيع الاول شاع ببغداد ان قوما من الأكراد خرجوا متصيدين فأروا في
البرية خيماً سوداً سمعوا فيها لطمأ شديداً وعويلاً كبيراً وقالوا يقول قد مات
سيدوك ملك الجن وأى بلد لم ينظم عليه ولم يبق له فيه ما تم تلغ اهلته واهلك اهل
نخرج النساء العواهر من حريم بغداد الى المقابر ليطمن ثلاثة ايام ويخترقن
نساءهم وينشرن شعورهن ويخرج رجال من السفساف يفعلون ذلك وفعل
هذان في واسط وخوزستان من البلاد وكان هذا فأن من الحق لم ينقل مثله .
ولما فرغت خلع السلطان سأل العميد ابو الحسن ان يجلس الخليفة جلوساً عاماً
لذلك فجلس يوم الخميس سابع جمادى الآخرة في البيت المستقبل بالتاج المشرف
على دجلة وواصل اليه الوزير فخر الملك وتقدم باصصال العميد والقاضي
ابي عمرو وقد خلا نشأتهما بتولية عقد الدولة واستدعى اللواتين فعد ما بيده .
وسلمت الخلع بحضرته وترتب للخروج بالجلس ابو الفوارس طراد اتريني
وابو محمد التميمي وموفق الخادم وكتب معهم الى السلطان كتاب بتوليته ولقب
العميد شيخ الدولة ثقة الحضرتين ولقب نظام الملك قوام الدين واندولة رضى
امير المؤمنين وهو يذكر في تلك البلاد بخواجا بزرگ .

وفي يوم الجمعة الثاني عشر من شعبان هجم قوم من اصحاب عبدالصمد على ابي علي
بن الوليد المدرس لمذهب المعتزلة فسبوه وشتموه لا متناعه من الصلاة في

بسم الله الرحمن الرحيم

سنة ٤٧٥

ثم دخلت سنة خمس وسبعين واربعمائة

فمن الحوادث فيها انه في يوم الثلاثاء حادى عشر صفر ورد بشير ان السلطان جلال الدولة اجاب الى ترويح ابنته من الخليفة وان نخر الدولة اخذ يده على ذلك وكان الخليفة قد تقدم الى الوزير نخر الدولة بالخروج الى اصبهان لذلك نخر ومعه الهدايا والالطاف بنحو من عشرين الف دينار فوصل الى اصبهان فخرج نظام الملك والأمراء لاستقباله واتفق ان توفى داود ابن السلطان وانزعج السلطان لذلك فلما انتفى الشهر خاطب نخر الدولة نظام الملك في هذا فقال ما استقر في هذا شيء فان رأيتم ان تجردوا الطلب من والدة الصبية ، فقيل له انت الذى تتولى هذا فضى اليها فقال ، ان امير المؤمنين راغب في ابتك قالت قد رغب الى في هذا ملك غزنة بابنه وغيره من الملوك وبذل كل واحد اربعمائة الف دينار فان اعطاني امير المؤمنين هذا القدر كان هواحب الى ، فقال لها ، رغبة امير المؤمنين لا تقابل بهذا ، وجرى في ذلك مراجعات انتهت الى تسليم خمسين الف دينار عن حق الرضاع وهذه عادة الأتراك عند الترويح ومائة الف دينار يكتب المهر ، فقيل لها ، ما في محبتنا مال معجل ونحن نحصلها هنا عشرة آلاف ونفد من بغداد اربعين الفا فوقع الرضا بهذا وشرح في تحصيل العشرة آلاف فلم يكن لها وجه وعرف السلطان ذلك فتقدم بتأخير له لينفذ الكل من بغداد ، وقالت خاتون ، اذا ملكت ابنتى بامير المؤمنين فاربداً يخرج الى امه وعمته وجدته ومن يجرى مجراها من اهل بيته والمحشمون من اهل دولته واحضر خواتين غزنة وسمرقند وخراسان ووجوه البلاد ويكون القصد بحضرهم ، فطلب الوزير نخر الدولة ان تعطيه يدها على ذلك لتنع الثقة فأعظم نظام الملك عندها ان تردا بغير قضاء حاجته فاذن السلطان في ذلك واعطى يده وكانت من خاتون اقترحات منها ان لا يبقى في دار الخليفة سرية ولا تهرمانة وان

وان يكون مقامه عندها .

ووصل في جمادى الآخرة مؤيد الملك الى بغداد فخرج الموكب لتلقيه الى النهر وان خرج اليه عميد الدولة فلقية في الحلبة وضربت له الدبابد والبوقات في وقت الفجر والمغرب والعشاء بازاء دار الخلافة فقتل ذلك وروسل حتى تركه .

- وفي يوم الاحد ساء شعبان وجدت امرأة مقتولة ملقاة في درب الدواب فاستدعى صاحب المعونة والحارس وامر بالاستكشاف عن هذا فقال بعض المجتازين ، ها هنا انسان اعرج يخبز القطائف يعرف هذه الامور ، فاستدعوه وتقدموا اليه بالبحث عن هذا فذكر ان بعض المالك الأتراك فعل هذا فاحضر الغلام فانكر وبهت الاعرج فقال بعض الرجال على المرأة آثار تين وذلك يدل على انها قتلت في موضع فيه تين فقيل له قتل الدور هناك فبدأ بدار الاعرج فرأى التين فنبش تحت الدرجة فوجد حلياً ودنانير كانت مع المرأة فبنت الاعرج وحل الى الوزير فاستخلاه ولطف به فأقر بأنه في حده الليلة جمع بين هذه المرأة وبين رجل وانما اخذت من الرجل قرايط وانها طلبها باجرته فقالت خذ ما تريد فوقع عليها فقتلها واخذ مامعها من الحلى والدنانير ورمى بها فسمع الشهود اقراوه بذلك فحبس وحضرت ابنة المرأة وطالبت بقتله فقتل في يوم السبت سادس رمضان بالحلبة ودفن هناك .

وفي شوال تكملت عمارة جامع القصر المتصل بدار الخلافة وبنى ما كان فيه خراباً واوسع وعمل له منبر جديد وقد كان فخر الدولة عمل فيه سقاية واجرى فيها الماء من داره في تقي تحت الارض وجعل لها فوارات فانفع الناس بذلك منفعة عظيمة .

وفي يوم الجمعة لخمس بقين من شوال عبر فاص من الاشعرية يقال له البكرى الى جامع المنصور ومعه الفضولى الشحنة والأتراك والعجم بالسلاح فوعظ وكان هذا البكرى فيه حدة وطيش وكان النظام قد اتفق ابن التشيرى فتلصاه الحذابة بالسب وكان له عرض فائق من هذا فأخذه النظام اليه وبعت اليهم هذا

سنة ١٠٠٠

ثم دخلت سنة عشر وخمسة

فمن الحوادث فيها انه وقت النار في حضائر الخطاب (١) ودكاكين الخطب التي على دجلة واكتت النار الاعواد الكبار وحذوع النخل وتطير الناس (٢) الى دروب باب المراتب فأحرق كذا تسبعا واحترقت الدور التي يدرب السلسلة والدور الشارعة على دجلة من جهتها دار نور الهدى أبي طالب الحسين بن محمد الزينبي ورباط بهروز الذي بناه للصوفية ودار الكتب التي بالنظامية إلا أن الكتب سلمت وحملها الفقهاء الى مكان يؤمن فيه من النار وهذا الحريق كان بين العشرين .

واقام السلطان طول السنة ينفذ وقد كان عادته المقام بباب همدان في زمان الصيف ، وإجري النهر البارح من نهر الجليل إليها ، ورحل الى النهران ونفذ الى الخليفة بغلة واربعة أرؤس خيل والقب دينار مغربية مثبته وخمسة امناه كانوا ومثلها مسكرا رابعين ثوبا سقلاطون وطلب من الخليفة شيئا من ملبوسه ولواحه وصحفه .

وفي جمادى الاولى من هذه السنة رتب القاضي ابو العباس الرطبي على باب النوبى الى جانب حاجب الباب وخلع عليه بعد ذلك خلعة جميلة .

وفيهما دخل امير الجيوش الى مكة فاهرا لاميها مذللا له ، قال ابن عقيل لم يكن لي امير الجيوش انه دخل الى مكة يخفق البنود وضرب الكوسات يذل السودان واميرهم قال وحكمه لي متبيحا بذلك ذاهلا عن حرمة المكان فسمعت منه متعجبا وشهد قاي انه آخر امره لتعاظم الكعبة عندي وقتل لا رجعت الى بيتي انظر الى جهل هذا الحبشي ولم ينبذ احد من كان معه من عالم بالشرع او بالسير وذكرته قولهم خلأت القصوى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل جيشا حابس القليل فلما اعطاهم ما ارادوا اطلقت ذقته ، وتصدىع المسجد عن انشاد ضالة حتى قبل لظاهبا الا وجدت فكيف يحشى يحشى . بدأ به معظما لنفسه .

(١) كذا (٢) كذا «له» «الشرار» او «النار» .

فلم يعد إليها واعتبه الله سبحانه النكال والاستعمال .

ذكر من توفي في هذه السنة من الاكابر

٣١١- ابراهيم بن احمد

- ابو الفضل الحنفي سمع ابا عبد الصمد شقيق (١) و ابا الحسين بن القورنزل الى دجلة ليتوضا فاحقه شبه الدواة (٢) فوق في الماء فأخرج فحمل الى بيته فمات ، قال شيخنا ابن ناصر كان رجلا صالحا مستورا كثير تلاوة القرآن محافظا على الجماعات وحضرت غسله فرأيت النور عليه فقبلت بين عينيه ، وتوفي في ليلة الثلاثاء عاشر ربيع الآخر من هذه السنة ودفن بمقبرة باب حرب .

٣١٢- احمد بن قريش

- ابن حسين ابو العباس سمع ابا طالب بن غيلان و ابا اسحاق البرمكي و ابا عبد الجومري و ابا الحسن القزويني وغيرهم وكان صحيح السماع حدثنا عنه اشيا خا وتوفي يوم الاحد حادي عشر رجب ودفن بباب حرب .

٣١٣- احمد بك (٣) الامير

- كان اقطاعه في كل سنة اربعة الف دينار وجند و خمسة الاف فارس . جاءه رجل ومعه قصة وهو يسكن ويتنحب ويشكو الظلم فسأله ان يوصل قصته الى السلطان فتناولها منه فضر به بسكين كانت معه فوثب عليه الامير فتركه تحت نجاه آخر فضر به الامير بسكين قطعها قطعا فجاه ثالث قتم الامير .

٣١٤- جاولي

صاحب فارس كانت له فيها حروب مع الكروانية وكان رجل الترك و رأسائهم

٣١٥- عبد الله بن يحيى

٢٠

ابن محمد بن بهلول ابو محمد المرتضى الاندلسي من اهل سر قسطة من بلاد (١) ص - الصيرفي (٢) كذا (٣) ص - احمد ك - وسماء ابن الأثير احمد بن وهو صاحب مراغة واذر بيجان

وسلبت الخلة الى بهروز والشحنة ايضا ، وافق انه سالت بنت سنجر التي كانت تدافع عن ديس ومرض محمود فاخذ ديس ولد اصغير المحمود فلم يعلم به حتى قرب من بغداد فدون الخليفة العساكر وخرج بهروز من الخلة هاربا قصدها ديس فدخلها في رمضان وبث بهروز كاتبه يعلم السلطان بجي ديس فوصلوا وهناك نظر الخادم قد بعث الى السلطان ليقيم من العزاء ويخلع عليه فلما سمع نظر بذلك دخل على السلطان وعظم الامر وقال له منعت امير المؤمنين ان يدون وسلطت عليه عدوه وكيف يكون الحال ؟ فبعث السلطان فاحضر قتل والاحمد بيكي وقال انها حتمت ديسا فلا اعرفه الامنكا ، فضمن الاحمد بيكي ذلك على نفسه ورحل يطلب العراق ، فبعث ديس الى الخليفة ، انك ان رضيت عنى رددت اضعاف ما نخذ من الأموال واكون المملوك ، قال الناس هذا لا يؤمن ، وباتوا تحت السلاح طول رمضان ، هذا وديس يجمع الأموال ويبيع الغلة ويقسط على القرى حتى انه حصل على ما قيل خمسمائة دينار (١) وانه قد دون عشرة آلاف فارس بعد أن وصل في ثمانية ، ثم أن الاحمد بيكي وصل الى بغداد يوم الخميس تاسع عشر شوال ودخل الى الخليفة وأعطاه يده فقبلها ثم خرج فغير قاصدا الى الخلة ، ووصل الخبر بأن السلطان قد وصل الى حلوان وجاءت العساكر وضاق الوقت على الحاج فأمر عليهم امير سار بهم في ثمانية عشر يوما فلقوا اشد ، فلما سمع ديس هذه الاخبار بعث الى السلطان رسالة وخمسة وخمسين ميرا عربية قد انتقاها وقد ثلثة يقال عليها صناديق مال ، وذكر بعض اصحاب ديس انه قد ائتمد للسلطان ان اصالح نوبته مع الخليفة ثلاثمائة حصان له وللخليفة منقلة بالذهب وما تقي الف دينار وان لم يرض عنه دخل البرية وانه قد اعد الجمل والروايا والدقيق ، فبلغه ان السلطان غير راض عنه في هذه النوبة فاخذ الصبي وخرج من الخلة لا يدري اين مقصده .

(١) كذا - ولعله خمسمائة الف دينار .

ثم خرج الوزير لاستقبال السلطان يوم الجمعة رابع ذى القعدة فلقبه بميسره وأعطاه فرسه ومركبه وكانت قيمته ثلاثين ألف دينار ، ثم مرض السلطان ووصل الخبر أن ديسا دخل البصرة وأخذ منها أموالا كثيرة وجميع دخل السلطان والخليفة فبعث السلطان اليه عشرة آلاف فارس ومتقدم بهم قتل ، فلما علم ديس جاء الى فواحي الكوفة ثم قصد البرية واتقطع خبره . وفي هذه السنة خنق رجل يقال له ابن ناصر قسه بجمل شده في السقف . وفيها قتل من كان يرى بمذهب الباطنية في دمشق وكان عددهم ستة آلاف ، وفيها وصل الافرنج الى باب دمشق فنفذ عبيد الوهاب الواعظ من دمشق ومعه جماعة من التجار وهوا بكسر المنبر فوعدا بأن ينفذ الى السلطان ذلك .

ذكر من توفي في هذه السنة من الاكابر

١١ - اسعد بن ابي نصر الميمني (١)

ابن افتتح تفقه على ابي المظفر السمعي وغيره وبرع في الفقه وفاق في النظر وتقدم عند العوام والسلاطين وحصل له مال كثير ودخل بغداد وفوض اليه التدريس في النظامية وعلق بها عنه جماعة تعلية الخلاف وادركه الموت بهمذان في هذه السنة فخى بعض من كان يخدمه من الفقهاء قال كنا معه في بيت وقد دنت وفاته فقال لنا اخرجوا فخرجنا فوقفنا على الباب وتسمعت نسمعته يلطم وجهه ويهيل وحسرتا على ما فرطت في جنب الله وجعل يبكي ويلطم وجهه ويردد هذه الكلمات حتى مات .

١٢ - حمزة بن هبة الله

ابن محمد بن الحسين (٢) بن داود بن علي بن عيسى بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب ابو الغنائم بن ابي البركات بن ابي (١) قد تقدم ضبطه قريبا ووقع في الاصل هنا « الميمني » خطأ - ح (٢) في كامل ابن الاثير في اواخر حوادث هذه السنة « الحسن »

الموافقات

في

اصول التربية

لشيخنا العظيم

رحمته الله تعالى

(وعليه شرح جليل)

لحرير دعاويه وكشف مرايه، وتخرج احاديثه، وتقد آرائه نقداً علنياً
يعتمد على النظر العقلي وعلى روح التشريع ونصوصه

بقلم

حضرة صاحب النفيسة الاستاذ الكبير شيخ علماء دمياط
الشيخ عبد الله دراز

وقد عني بقطعه وترقيمه ووضع تراجمه
الاستاذ محمد عبد الله دراز المدرس بقسم التخصص بالأزهر الشريف

يطلب من المكتبة التجارية الكريمة بأول شارع محمد علي بمصر

وهكذا لا يبرحها لغرض له فيها سوى الإضرار بها ، وقد جاء في قوله تعالى : (وَمَوْلَاهُمُ)
أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا - الى قوله : (الطَّلَاقُ مِرَّتَانِ) ان الطلاق
كان في أول الاسلام الى غير عدد ، فكان الرجل يرجع المرأة قبل أن تنقضي
عدها ، ثم يبرحها ، ثم يرجعها كذلك ففسدوا فنهلت : (الطَّلَاقُ مِرَّتَانِ) ، ونزل مع
ذلك : (وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ الْآيَةُ ! فَمِنْ كَانَ
يُبَازِلُ الْمَرْأَةَ حَتَّى يَنْقُضِيَ مِنْهُ ، وَهِيَ كَتُمِهَا حَيْضًا ، فَسَبَّ نَفْسًا (١) فَجَاءَتْ بِهَا
الْحُكْمُ لِأَجْلِهَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (مَنْ بَدَّلَ وَصْفَهُ بِوَصْفٍ آخَرَ أَوْ ذِينَ ، غَيْرِ مَضَارٍ)
يعني بالورثة ، بأن يوصي بأكثر من الثلث أو يوصي لوارث حتى لا على حرمان
بعض الورثة ، وقال تعالى (وَلَا تَكُلُوا مِمَّا إِسْرَافًا وَبِدَارًا (٢) أَنْ يَكْبَرُوا) وقوله
تعالى (وَلَا تَعْصُوهُمْ لِيَتَذَكَّرُوا بِمِثْلِهِمْ) يعص ما آتيتهم من الآيات ! إلى غير ذلك ، من
الآيات في هذا المعنى

الآيات في هذا المعنى
 ﴿ ومن الأحاديث ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ
 وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »^(١) ، فهذا نهى عن الاحتياط لإسقاط الواجب
 أو تقليده ، وقال ^(٢) : « لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّسَارَى سَيَحْلُوَنَ تَحَارِمُ
 اللَّهِ بِأَذَى الْحَيْلِ » وقال ^(٣) : « مَنْ أَدْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرْسَيْنِ وَقَدْ أَمِنَ ^(٤) أَنْ
 يُسْبِقَ فَهُوَ قَارٌ » وقال ^(٥) : « قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّعُومُ فَجَعَلُوهَا ^(٦) »

(١) أَيْ مِنْ إِسْقَاطِ حُكْمٍ أَوْ قَلْبِهِ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ بِفِعْلِ سَافَعَ أَوْ غَيْرِ سَافَعَ

(۲) اُی بنا علیٰ انہما مفعولان لا جملہ

(۳) تقدم (ج ۱ ص ۲۷۵)

(۴) ينظر تخریجہ

(٥) تقدم (ج ١ ص ٢٧٥)

(٥) تقدم (ج ١ ص ٢٧٥)
(٦) أي فهو عالم بأن الرهان على مسابقة ومع ذلك يدخل في صورة أن الأمر

محتمل كما هو الشأن في عمل المسابقة

(۷) تقدم (ج ۱ ص ۲۸۹)

(٨) أذابوها فصارن في صورة غير صورة الشحم، ولم يأكلوها هي بل أخذوا

أَتَمَّانَهَا فَانْتَفَعُوا بِهَا

وَابْعَثُوا أَسْكُوفًا ثُمَّ هُمْ^(١١) » ، وقال : « لَيْسَ بَيْنَ نَاسٍ مِنْ أُمَّيِ الْحَرِّ يُسَمُّوْنَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا ، يُعْرِفُ عَلَى رُؤُوسِهِم بِالْعَارِفِ وَالْمُعَمَّاتِ ، يَحْتَفِ^(١٢) اللَّهُ بِهِم الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَازِيرَ » و يروى موقوفا على ابن عباس ومرفوعا : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ حَسَمَةُ أَشْيَاءَ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ : يَسْتَحِلُّونَ الْحَزْرَ بِأَسَاءِ يُسَمُّونَهَا بِهَا ، وَالشُّحْتَ بِالْهَدْيَةِ ، وَنَقْلَ الرِّبَا بِرَبَاةٍ ، وَالزَّيْنُ بِالسَّكْحِ ، وَالرِّبَا بِالْبَيْعِ^(١٣) » ، وقال : « إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالذَّرَمِ^(١٤) ، رَجَعُوا قِيَمَةً ، وَاتَّبَعُوا أَذْيَابَ الْهَيْبَةِ ، وَتَوَكَّرُوا الْجَهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَمِلَ اللَّهُ بِهِم بِلَا مَفْلَا يَفُودُهُ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ^(١٥) » ، وقال : « لَعَنَ اللَّهُ الْحَالِلَ وَالْحَلَالَ لَهُ^(١٦) » وقال : « لَعَنَ اللَّهُ الرَّاكِبِيَّ وَالرَّائِي^(١٧) » ونهى عن هدية المديان فقال : « إِذَا أَوْقَضَ

(١) رواد ابن ماجه وابن حبان والثيراني في الكبير والبيهقي وإسناد حسن
(٢) انظره مع ما يقرر من أمن أمته صلى الله عليه وسلم من المسخ والحسف
وكنى أنه موثق، وإنما يشهد المؤلف بأثاله من باب الاستئناس وضمه إلى
النوى فيقوى. وقد ورد في المصاحب عن أنس في شأن البصرة (أنه يكون بها خفف
وقذف ورجم ومسح إلى قردة وخنازير. وقد أوصاه الله عليه وسلم أن يكون
بضواحيها لا في داخلها وأسواقها) فليكن باستكمال المقام. ومعروف أنهم يقولون
إن الأمان فيها عما بين يدي الساعة، فالتوفيق ميسور

(۳) تقدم (ج ۱ - ص ۲۹۰)

(٤) أى ضلوا بانفاتهاهما فى سبيل الله وقوله (وتأبىوا بالعينة) فسرت بأن يتبع الشئ بشئ لاجل ثم تشبیه نقدا بمن أكل، فالت المسألة الى نقد عاجل قليل فى نقد أجل كثير، وهو الربا بعينه، وذلك هو الواقع فى قصة زيد بن أرقم

(٥) رواه احمد بهذا اللفظ

(٦) (تقدم ج ١ - ص ٢٧٦)

(٧) رواه في الجامع الصغير بروايتين الأولى (لعن الله الراشي والمرشي في الحكم) عن أحمد والترمذي والحاكم عن أبي هريرة قال شارحه العريزي قال

أحدكم قرناً فهدى إليه أو حمله على الدابة ، فلا ير كبتها ولا يقبلها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك ^(١) ، وقال : « القتال لا يثبت » ^(٢) ، وجعل هدايا الأمراء غولاً ، ونهى ^(٣) عن البيع والسلف ، ^(٤) وقالت عائشة ^(٥) : أبلغني زيد بن أرقم أنه قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يقب ، والأحد في هذا التعر كبتها دائرة على أن التجلب في قلب الأحكام ظاهراً غير جائز وعليه عامة الأمة من الصحابة والتابعين

الشيخ : حديث صحيح — وقال المناوي في شرحه لنجام الصغير : ورواه الطبراني في الكبير عن أم سلمة قال قال الهيثمي ورجاله ثقات وقال المنذرى إسناده حسن . قال الترمذى : وفي الباب عن ابن عمر وعائشة . قال ابن حجر : وعبد الرحمن بن عوف وثوبان اه
أقول وهذه الرواية رواها صاحب التيسير وقال أخرجه أبو داود عن ابن عمرو . والترمذى عنه وعن أنى هريرة . قال مصححه قال في المتن في حديث ابن عمرو أخرجه الخصة إلا النسائي اه وقال الترمذى حسن صحيح
والرواية الثانية (لعم الله الراشئ والمرثئ والرائش الذي يمتئ بينهما) رواه أحمد عن ثوبان قال المناوي وكذا الطبراني والبخاري وثوبان قال المنذرى : فيه أبو الخطاب لا يعرف . وفي الهيثمي : فيه أبو الخطاب مجهول اه وبه يعرف أن جزم السخاوى بصحة سنده مجازة اه

(١) رواه في الجامع الصغير بلفظ (إذا أقرض أحدكم أخاه قرضاً فامدى إليه طبقاً فلا يقبله ، أو حمله على دابته فلا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك) عن سعيد بن منصور في سننه وابن ماجه والبيهقي عن أنس قال العزيرى وهو حديث صحيح

(٢) تقدم (ج ٢ - ص ٣٠٥)

(٣) لأنه تحيل على أكل أموال الناس بالباطل إذ أن اقتران البيع بالسلف يجعل الثمن أقل من ثمن المثل ، في مقابلة القرض الذي لا يكون إلا لله

(٤) تقدم (ج ١ - ص ٢٧٦)

(٥) تقدم (ج ١ ص ٢٩٦)

﴿المائة الثانية عشرة﴾ ^(١)

لما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك ، لأنه مقصود الشارع فيها كما تبين . فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل الشرعية فلا إشكال . وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة فالعمل غير صحيح غير مشروع : لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأفئسها . وإنما قصد بها أمور أخرى معانيها ، وفي المصالح التي شرعت لأجلها . فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع الشرعات

فنحن نعلم أن النطق بالشهادتين والصلاة وغيرها من العبادات إنما شرعت للتقرب بها إلى الله ، والرجوع إليه ، وإفراجه بالعبادة ، ومطابقة القلب للجوارح في الطاعة والالتزام ؛ فإذا عمل بذلك على قصد نيل حظ من حظوظ الدنيا من دفع أو نفع ، كالناطق بالشهادتين قاصداً لإحراز دمه وماله لا لغير ذلك ، أو المصلئ رثاء الناس ليحمد على ذلك أو يتأهل برتبة في الدنيا ، فهذا العمل ليس من المشروع في شيء ؛ لأن المصلحة التي شرع لأجلها لم تحصل ، بل المقصود به ضد تلك المصلحة .

وعلى هذا نقول في الزكاة مثلاً : إن المقصود بمشروعيتها رفع رذيلة الشح ومصلحة إرفاق المساكين ، وإحياء النفوس المعترسة التلف ؛ فمن وهب في آخر الحول ماله هروباً ^(٢) من وجوب الزكاة عليه ، ثم إذا كان في حول آخر أو قبل ذلك استوهبه ، فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإبداد له ، ورفع لمصلحة إرفاق المساكين . فنعلم أن صورة هذه الهبة ليست هي الهبة التي تدب الشرع إليها ؛ لأن الهبة إرفاق وإحسان للوهوب له ، وتوسيع عليه غنياً كان أو فقيراً ،

(١) تفصيل واف لما أجمل في المسألة قبلها

(٢) سيأتي له بلفظ (هرباً) وهو الصحيح لغة

أحدكم قرصاً فأهدى إليه أو حمله على الدابة ، فلا يركبها ولا يقبلها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك ^(١) ، وقال : «القاتل لا يبرئ» ^(٢) ، وجعل هدايا الأمراء غللاً ، ونهى ^(٣) عن البيع والسلف ، ^(٤) وقالت عائشة ^(٥) : أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يتب . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة كما دلت على أن التجبل في قلب الأحكام

ضاراً غير جائز

وعليه عامة الأمة من الصعبة والتابعين

الشيخ : حديث صحيح — وقال المتأخر في شرحه لمجامع الصغير : ورواه الطبراني في الكبير عن أم سلمة قال قال الهيثمي ورجاله ثقات وقال المنذرى إسناده حسن . قال الترمذى : وفي الباب عن ابن عمر وعائشة . قال ابن حجر : وعبد الرحمن بن عوف وثوبان اهـ

أقول وهذه الرواية رواها صاحب التيسير وقال أخرجه أبو داود عن ابن عمرو . والترمذى عنه وعن أبي هريرة . قال مصححه قال في المتن في حديث ابن عمرو أخرجه الخمسة إلا النسائي اهـ وقال الترمذى حسن صحيح والرواية الثانية (لعن الله الراشئ والمرثئ والرائئ الذي يمئئ بينهما) رواه احمد عن ثوبان قال المتأخر وكذا الطبراني والبيهقي عن ثوبان قال المنذرى : فيه أبو الخطاب لا يعرف . وفيه أبي الخطاب مجهول اهـ وبه يعرف أن جزم البخاري بصحة سنده مجازة اهـ

(١) رواه في الجامع الصغير بلفظ (إذا أقرض أحدكم أخاه قرصاً فأهدى إليه طبقاً فلا يقبله ، أو حمله على دابته فلا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك) عن سعيد بن منصور في سننه وابن ماجه والبيهقي عن أنس قال العزيمى وهو حديث صحيح

(٢) تقدم (ج ٢ - ص ٣٠٥)

(٣) لأنه تجبل على أكل أموال الناس بالباطل إذ أن اقتران البيع بالسلف يجعل الثمن أقل من ثمن المثل ، في مقابلة القرض الذى لا يكون إلا لله

(٤) تقدم (ج ١ - ص ٢٧٦)

(٥) تقدم (ج ١ ص ٢١٦)

﴿المائة الثانية عشرة﴾ ^(١)

لما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك ، لأنه مقصود الشارع فيها كالتبني . فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروعية فلا إشكال . وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة فالنقل غير صحيح وغير مشروع ؛ لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها ، وإنما قصد بها أمور أخرى معانيها ، وفي المصالح التي شرعت لأجلها . فالتبني عمل من ذلك على غير هذا الوجه فليس على وضع المشروعات

فنحن نعلم أن التعلق بالشهادتين والصلاة وغيرها من العبادات إنما شرعت للتقرب بها إلى الله ، وإرجوع إليه ، وإفراده بالعلم والاحلال ، ومطابقة القاب للجوارح في الطاعة والالتقياد ؛ فإذا عمل بذلك على قصد نيل حظ من حظوظ الدنيا من دفع أو نفع ، كالناتق بالشهادتين قصداً لإحراز دمه وماله لا لتغير ذلك ، أو المصلي رياء الناس ليحمد على ذلك أو ينال به رتبة في الدنيا ، فهذا العمل ليس من المشروع في شيء ؛ لأن المصلحة التي شرع لأجلها لم تحصل ، بل المقصود به ضد تلك المصلحة .

وعلى هذا نقول في الزكاة مثلاً : إن المقصود بمشروعيتها رفع رذيلة الشح ومصلحة إرفاق المساكين ، وإحياء النفوس المرمضة للتلف ؛ فمن وهب في آخر الحول ماله هروبا ^(٢) من وجوب الزكاة عليه ، ثم إذا كان في حول آخر أو قبل ذلك استوهبه ، فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإبداله ، ورفع لمصلحة إرفاق المساكين . فنعلم أن صورة هذه الهبة ليست هي الهبة التي تدب الشرع إليها ؛ لأن الهبة إرفاق وإحسان للموهوب ، وتوسيع عليه غنياً كان أو فقيراً ،

(١) تفصيل واف لما أجمل في المسألة قبلها

(٢) سيأتى له بلفظ (هرباً) وهو الصحيح لغة

أحدكم قرصاً فأهدى إليه أو حملة على الدابة ، فلا يقربها ولا يقبلها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك^(١) ، وقال : «القاتل لا يرث»^(٢) ، وجعل هدايا الأمراء غللاً ، ونهى^(٣) عن البيع والسلف^(٤) ، وقالت عائشة^(٥) : أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يقب . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة كلها دائرة على أن التحيل في قلب الأحكام ظاهراً غيراً .

وعليه عامة الأمة من الصداقة والتابعين

الشيخ : حديث صحيح — وقال المناوي في شرحه للجامع الصغير : ورواه الطبراني في الكبير عن أم سلمة قال قال النبي ورجاله ثقات وقال المنذرى إسناده حسن . قال الترمذى : وفي الباب عن ابن عمر وعائشة . قال ابن حجر : وعبد الرحمن بن عوف وثوبان اهـ

أقول وهذه الرواية رواها صاحب التيسير وقال أخرجه أبو داود عن ابن عمرو . والترمذى عنه وعن أبي هريرة . قال مصححه قال في المتن في حديث ابن عمرو أخرجه الحنفية إلا النسائي اهـ وقال الترمذى حسن صحيح

والرواية الثانية (لعن الله الراشئ والمرثئ والرائش الذي يمئى بينهما) رواه أحمد عن ثوبان قال المناوي وكذا الطبراني والبيهقي عن ثوبان قال المنذرى : فيه أبو الخطاب لا يعرف . والمهيشي : فيه أبو الخطاب مجهول اهـ وبه يعرف أن جزم البخاري بصحة سنده مجازفة اهـ

(١) رواه في الجامع الصغير باللفظ (إذا أقرض أحدكم أخاه قرصاً فأهدى إليه طبقاً فلا يقبله ، أو حمله على دابته فلا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك) عن سعيد بن منصور في سننه وابن ماجه والبيهقي عن أنس قال العزيرى وهو حديث صحيح

(٢) تقدم (ج ٢ - ص ٢٠٥)

(٣) لأنه تحيل على أكل أموال الناس بالباطل إذ أن اقتران البيع بالسلف يجعل الثمن أقل من ثمن المثل ، في مقابلة القرض الذي لا يكون إلا لله

(٤) تقدم (ج ١ - ص ٢٦٦)

(٥) تقدم (ج ١ ص ٢٦٦)

في المسألة الثانية عشرة^(١)

ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك ، لأنه مقصد الشارع فيها كالتين . فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل الشرعية فلا إشكال . وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة فالنقل غير صحيح وغير مشروع ؛ لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها ، وإنما قصد بها الأمر الآخر في مآلها ، وهي المصالح التي شرعت لأجلها . فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع المشروعات

فنحن نعلم أن النطق بالشهادتين والصلاة وغيرها من العبادات إنما شرعت للتقرب بها إلى الله ، والرجوع إليه ، وإفراده بالتعظيم والإجلال ، ومطابقة انقلاب الجوارح في الطاعة والافتقار ؛ فإذا عمل بذلك على قصد تيل حظ من حظوظ الدنيا من دفع أو نفع ، كالناطق بالشهادتين قصداً لإجراؤ دمه وماله لا لغير ذلك ، أو المصلئ رثاء الناس ليحمد على ذلك أو ينال به رتبة في الدنيا ، فهذا العمل ليس من المشروع في شيء ؛ لأن المصلحة التي شرع لأجلها لم تحصل ، بل المقصود به ضد تلك المصلحة .

وعلى هذا نقول في الزكاة مثلاً : إن المقصود بمشروعيتها رفع رذيلة الشح ومصلحة إرفاق المساكين ، وإحياء النفوس المعرضة للتلف ؛ فمن وهب في آخر الحول ماله هروباً^(٢) من وجوب الزكاة عليه ، ثم إذا كان في حوله آخر أو قبل ذلك استوهبه ، فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإمداده ، ورفع لمصلحة إرفاق المساكين . فنعلم أن صورة هذه الهبة ليست هي الهبة التي ندب الشرع إليها ؛ لأن الهبة إرفاق وإحسان للموهوب له ، وتوسيع عليه غنياً كان أو فقيراً ،

(١) تفصيل واف لما أجمل في المسألة قبلها

(٢) سيأتي له بلفظ (هرباً) وهو الصحيح لفة

الحكمة
كتب الدين
فاني

صحیح الترمذی

بشرح الامام ابن العربي المالکي

دار الألوک

طبع على نفقة
عبد الوہاب محمد النازي

الطبعة الأولى

سنة ١٣٥٠ هجرية - سنة ١٩٣١ ميلادية

المطبعة المصنعية بالازهر
ادارة محمد عبد اللطيف

الحاكم بين اثنين وهو غضبان **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح
وابوبكرة اسمه نفع

وسلم منه ثم قال ليراجع الحديث ولفظ البخاري فيه كتب ابوبكرة الزاهي
وهو يسجستان ألا تقضى بين اثنين وأنت غضبان حتى سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا يقضى حكم بين اثنين وهو غضبان (الاحكام) في لزوم
مسائل (الاولى) اتفق العلماء ان القاضي لا يقضى اذا ناله غضب أو جرح أو جوع
أو جرح ويجمع ذلك ما يشغل خاطره ويغسل بقطر النظر عليه ورأيه ومنا
قال الذي صلى الله عليه وسلم لا يصليان أحداكم وهو ضام بين وركب
لاجل ثقل حاجة الانسان في أحد القولين بين جنبيه وذلك ما يعقله ويقتضيه
عن المطلوب ويعقله (الثانية) ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم
بين الزبير وخصمه الانصاري بعد غضبه وقد بينا فيه معاني منها انه كان غضبا
يسيرا لا يشغله كما تقدم في حديث ابن عمر حين تعيط عليه ومنها انه كان الحكم
فلا يقضه الغضب ومنها وهو بدعي ان كل ما يخاف على الغاضب من الآفات
يؤمن عليه لأنه مؤيد معصوم (الثالثة) الفائدة في خصصة الغضب من
بين سائر النظائر التي ذكرناها أنه أعظمها بأسا وأكثرها تفويتا لفائدة
القلب من التحصيل للعلم فانه قطعة من النار وأعظم جند الشيطان ولها جلد
في الصحيح أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصني ولا تكثر قال له
لا تغضب وقد بينا في التبرير انه انما يخص له الغضب لأحد معنيين اما الذي سئل
الآن واما لأنه فهم من حاله ان الغالب عليه الحدة فأراد أن يكسر ثوره
بالوصية وهكذا كانت سيرته صلى الله عليه وسلم مع الوافدين عليه بنصف
باليات ما يعلم ملهم اليه كما قال لوفد عبد القيس حين سأله أمرهم

باب **ما جاء في هدايا الأئمة** . **عن** ابو كريب حدثنا
رواسمة عن داود بن يزيد الأودي عن المغيرة بن شبيب عن قيس بن

حازم عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
الين فلما سرت أرسل في أثرى فرددت فقال أنذري لم بعثت اليك
لاتصين شيئا بغير إذني فانه غلول ومن ذل بات بما غاب ثم أتت أمة

لهم فذكر لهم أصول الايمان ودعائم الاسلام واتبع ذلك في باب
شراي ما علم ويلهم اليه من الشرب في الاواني للسكر وان كان غيره
من المعاصي أعظم وذلك لأن المرء اذا كسر شيبوته في أحب الاشياء اليه
فان عليه غلبتها في الذي كانت لا تميل اليه

باب هدايا الأئمة

قيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى الين فلما سرت أرسل في أثرى فرددت اليه فقال
قدري لم بعث اليك لاتصين شيئا بغير إذني فانه غلول ومن يغفل بات بما غفل
مهم القيامة لهذا دعوتك فامض لعملك حسن غريب (الترجمة) باسانيدها قال
عيسى باب هدايا الأئمة ثم قال باب الرشوة ثم قال باب قبول الهدية
فخصي الترتيب أن يبدأ بالهدية مطلقا ثم بهدية الامراء ثم بالرشوة فانها هدية
سنة وعلى حال فأما قبول الهدية واجابة الدليمة فصحيح وأما لعن الله الراشي
المرتشي في الحكم وقال هو صحيح وأصح شيء في هذا الباب حديث أبي سلمة
عن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتش
وصحبح زاذيه أصحاب الغريب والرائش (غريبه) في أربعة ألفاظ الاول الغلول هي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ لَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّابِعُ
وَالْمُرْتَبِعُ ۖ قَالَ ابُو عَيْنَتَيْ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ فِي قَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَاجَابَةِ الدَّعْوَةِ . حَرْشُ لَوْ
بَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوَاحِدٍ
إِلَى كُرَاعٍ أَقْبَلْتُ وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ قَالَ وَفِي السَّبَابِ عَنْ عَلِيٍّ
وَعَائِشَةَ وَالْمُعِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَسَلْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حَبِيبَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَلْقَمَةَ ۖ قَالَ ابُو عَيْنَتَيْ حَدِيثٌ أَزْسُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وَيَكْفَى عَلَيْهَا وَكَانَ لِابْرِادِ الطَّيِّبِ خَرَجَ جَمِيعِهِ الصَّحِيحِ وَقَدْ اسْتَعْمَلَ عَلَى
الْصَّدَقَةِ ابْنُ الْقَيْسِ لِمَا قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي فَقَالَ لِمَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ
وَأُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَهْدَى لَهُ أَمْ لَا وَذَلِكَ وَانْهَ أَهْلُ لَانَهُ اسْتَكْبَرَ الْهَدِيَّةَ وَاسْتَشْرَفَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنَّهُ زَادَتْ عَلَى طَرِيقِ الْمَعْرِوفِ فَتَوَقَّعَ أَنْ يَكُونَ تَصْنَعًا
أَوْ اسْتِدْفَاعًا لِابْطَالٍ أَوْ لَجْلَبٍ مَالًا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدَّمَ مَعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ قَدْ عَلِمْتُ الَّذِي دَارَ
عَلَيْكَ فِي مَالِكَ وَقَدْ طَبِيعَ لَكَ الْهَدِيَّةَ وَلَمْ يَصِحْ سَنَدًا وَلَا مَعْنَى فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ بِمِلَى
وَجْهًا لَا يَخْتَصُّ بِهَا مَعَاذٌ وَعَلَى غَيْرِ وَجْهٍ لَا يَجُوزُ لِمَعَاذٍ وَذَلِكَ مِنْ هَدَايَا الْأَمْرَاءِ
مَرْبُوطٌ بِالْحَالِ مِنَ الْمَهْدَى وَالْوَالِي وَانْمَا هُوَ الْيَوْمَ لِدَفْعِ مَضْرَةِ لَانْحُلِّ فَتَجُوزُ
لِلْمَهْدَى وَلَا تَحُلُّ لِلْوَالِي الثَّالِثَةُ اجَابَةُ الدَّعْوَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ

باب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يَقْضَى لَهُ بَشْيٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يُخْلَهُ . حَرْشُ هَارُونَ بْنُ اسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ
بْنِ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

باب التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يَقْضَى لَهُ بَشْيٌ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ
ذَكَرَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ الْآخَرُ (الْإِسْنَادُ) الْحَدِيثُ مِنْ
صَحِيحِ الصَّحِيحِ وَإِنْ كَانَ يُوَثِّرُ عَنْ أَمْرَيْنِ وَرَجُلٍ حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَيْسَى
فِي عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ (عَرَبِيَّةٌ) اللَّحْنُ يَتَوَلَّى مَعْنَى مِنْهُ اللَّفْظُ وَمِنْهُ
الْفَتْحُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْقَصْدُ فِي الْمَهْدَى وَهُوَ الْفُطْنَةُ أَيْضًا وَالْبَصَرُ بِمُدَاخِلِ الْأُمُورِ
وَعَارِجًا وَسُوقَ الْقَوْلِ عَلَى السَّبِيلِ النَّافِعَةِ الْمَقْضِيَةِ إِلَى الْمُرَادِ مِنْ أَصُولِ ذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ
أَنْ يَكُونَ الْخُنْ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ (الْإِحْكَامُ)
فِي مَسَائِلِ (الْأَوَّلَى) قَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَذَلِكَ امْتِنَالًا لِقَوْلِ اللَّهِ فِيهِ لَا أَعْلَمُ
الْغَيْبَ وَانْمَا يَكُونُ عَمَلِي فِيكُمْ بِمَا يَظْهَرُ الْبَرِّ فِي أَنْوَالِكُمْ وَأَفْعَالِكُمْ كَقَوْلِهِ لَمْ
أُؤْمِنْ أَنْ أَتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ الرِّجَالِ (الثَّانِيَةُ) قَوْلُهُ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنْ
مَحْتَجًّا مِنْ بَعْضٍ وَلَحْنُ الْخُطَابِ فِي الْخِصَامِ لَا بَصَرَ لَهُ مِنْهَا وَمِنْ أَوَّلِ الْوُجُوهِ فِيهِ
الْإِحْتِيَالُ فِي قَلْبِ الْمُدْعَى مُتَكَرِّرًا وَالْمُنْكَرُ مُدْعِيًا ثُمَّ ضَبْطُ مَقَالَاتِ الْخِصَامِ النَّحْوِ
يَحْفَظُهَا تَنَاقُضُ قَوْلُهُ حَتَّى يَبْطُلَ قَوْلُهُ (الثَّالِثَةُ) فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِظَاهَرِ الْقَوْلِ لَا بِبَاطِنِ الْحَالِ فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِي
الظَّاهِرِ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ فِي الْبَاطِنِ فَإِنَّ ذَلِكَ وَهِيَ الرَّابِعَةُ مِنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ لَا يَحِلُّ
لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ حَلَالًا وَهَذَا مَالًا خِلَافَ فِيهِ فِي الْأُمُورِ وَالِدِمَامِ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ

شرح السنة

تأليف

الإمام الحرث المفسر الفقيه أبي محمد الحسين بن مسعود الهروي
(٤٣٦ - ٥١٦ هـ)

حقته وعلق عليه وخرج أحاديثه
شعيب الأرنؤوط

المكتب الإسلامي

هل الرعدة للنبي ﷺ

١٦٠٨ - أخبرنا أبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن ، ثنا أبو محمد عبد
الرحمن بن محمد بن محمد بن الولية ، ثنا أبو بكر العطار ، ثنا قطن بن إبراهيم
القيصري ، نا حفص بن عبد الله ، نا إبراهيم بن عثمان ، عن محمد بن زياد

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ^(١) سَأَلَ عَنْهُ أَهْدِيَهُ هُوَ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: 'كُلُوا وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ، ضَرَبَ بِيَدِهِ^(٢)، فَأَكَلَ مَعَهُمْ.

هذا حديث متفق على صحته ^(٣) أخرجه محمد ، عن إبراهيم بن المنذر ،

(۱) زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة ، عن محمد بن زياد « من غير أهله » .

(٢) أي : شرع في الأكل مسرعاً ، ومثله : ضرب في الأرض : إذا أسرع السير فيها .

(٣) البخاري ١٤٩/٥ في الهبة وفضلها والتحريض عليها : باب قبول الهدية ، ومسلم (١٠٧٧) في الزكاة : باب قبول النبي الهدية ، وروده الصدقة .

هذا حديث صحيح^(١) أخرجه محمد بن سعد، عن عيسى بن يونس .
قال أبو سليمان الخطابي : كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ، ولا يأخذ
لصدقة لينف ، وكان المعنى في ذلك أن الهدية إنما تُراد بها ثواب
الدنيا ، فكان النبي ﷺ يقبلها ، ويُسبب عليها فتزول الميتة . وأما
المستغنى فإراد بها ثواب الآخرة ، فلم يَكُنْ أن تكون يد أعلى من يده
في ذات الله ، وفي أمر الآخرة ، ولأن الصدقة أوسع الناس ، فصفاه
الله سبحانه وتعالى عنها ، وأبدلها بخمس النعمة والغي .

١٦١١ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق
المناشي ، أنا أبو مُصعب عن مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن
القاسم بن محمد

عن عائمة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان في بَرِيرَه
ثلاث سنين ، فكانت إحدى السنين الثلاثة أنها عتقت ،
فخبرت في زوجها ، وقال رسول الله ﷺ : « أُولَاهُ لِمَنْ
أَعْتَقَ ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ تَقُورُ بِلَحْمٍ ،
فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَإِدَامٌ مِنْ إِدَامِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً فِيهَا لَحْمٌ ؟ » قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

(١) الترمذي (١٩٥٤) في البر والصلة : باب ما جاء في قبول الهدية
والمكافأة عليها ، والبخاري ١٥٤/٥ في الهبة : باب المكافأة في الهبة .

وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَلَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةٍ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلِ الصَّدَقَةَ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ إِلَيْنَا هَدِيَّةٌ » .
هذا حديث متفق على صحته^(١) أخرجه محمد بن إسماعيل بن عبد الله ،
وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر ، عن أبيه ، كلاهما عن مالك .

١٦١٢ - أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالح ، أنا أبو الحسين علي بن محمد بن
عبد الله بن بشران ، أنا إسماعيل بن محمد الصفار ، نا أحمد بن منصور
الراءدي ، نا عبد الرزاق ، أنا معمر ، عن الزهري

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : جَاءَ مُلَاعِبٌ
الْأَسِنَّةَ^(٢) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَدِيَّةٍ ، فَقَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ

(١) « الموطأ » ٥٦٢/٢ في الطلاق : باب ما جاء في الخيار ، والبخاري
٣٥٥/٩ في الطلاق : باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، وفي النكاح : باب الحرة
تحت العبد ، وفي الأطمعة : باب الأدم ، ومسلم (١٥٠٤) (١٤) في العتق
باب إنما الولاء لمن أعتق . والبرمة : القدر مطلقاً ، وجمعها برم .

(٢) هو عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري أبو براء فارس
قيس ، وأحد أبطال العرب في الجاهلية ، وهو عم لبيد بن ربيعة الشاعر
الصحابي ، وقال عامر بن الطفيل : سمي ملأب الأسنة بقول أوس
ابن حجر :

وَلَا عَبَّ اطْرَافَ الْأَسِنَّةِ عَامِرٌ قَرَّاحٌ لَهُ حَظٌّ الْكُتَيْبَةِ اجْتَمَعَ
أدرك الإسلام ، وقدم على النبي صلى الله عليه وسلم يتبوك ، ولم
يُشَبَّ إسلامه كما حققه الحافظ في « الإصابة » ١٦/٤ ، ١٧

هذا حديث صحيح^(١) أخرجه محمد بن سعد، عن عيسى بن يونس.
قال أبو سليمان الخطابي: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية، ولا يأخذ الصدقة لنفسه، وكان المعنى في ذلك أن الهدية إنما يراد بها ثواب الدنيا، فكان النبي ﷺ يقبلها، ثم يبيعها بثمن يذهب بها ثواب الصدقة يراد بها ثواب الآخرة، فلم يجوز أن تكون لله أصل ثم يبيع في ذات الله، وفي أمر الآخرة، ولأن الصدقة أوسع الناس فضله، الله سبحانه وتعالى عنها، وأبطلها بحسب القيمة والقياس.

١٦١١ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي، أنا زاهر بن أحمد، أنا أبو إسحاق الهاشمي، أنا أبو مصعب عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد

عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان في بريرة ثلاث سنين، فكانت إحدى السنين الثلاثة أنها عتقت، فحبرت في زوجها، وقال رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»، ودخل رسول الله ﷺ والبرمة تفور بلحهم، فحرب إليه خبز وإدام من إدام البيت، فقال رسول الله ﷺ: «ألم أربمة فيها لحم؟»، قالوا: بلى يارسول الله،

(١) الترمذي (١٩٥٤) في البر والصلة: باب ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها، والبخاري ١٥٤/٥ في الهبة: باب المكافاة في الهبة.

ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة، فقال رسول الله ﷺ: «هو عليها صدقة»، وهو إلينا هدية.

هذا حديث متفق على صحته^(١) أخرجه محمد بن إسماعيل بن عبد الله، وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر، عن ابن وهب، كلاهما عن مالك.

١٦١٢ - أخبرنا أحمد بن عبد الله الصوفي، أنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا أحمد بن منصور الرمادي، نا عبد الرزاق، أنا معمر بن الزهرى

عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: جاء ملاعب الأسيئة^(٢) إلى رسول الله ﷺ بهدية، فعرض عليه النبي ﷺ

(١) «الموطأ» ٥٦٢/٢ في الطلاق: باب ما جاء في الخيار، والبخاري ٣٥٥/٩ في الطلاق: باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً، وفي النكاح: باب الحرة تحت العبد، وفي الاطعمة: باب الإدام، وسلم (١٥٠٤) (١٤) في العتق: باب إنما الولاء لمن أعتق. والبرمة: القدر مطلقاً، وجمعها برم.

(٢) هو عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري أبو براء فارس قيس، واحد أبطال العرب في الجاهلية، وهو عم لبيد بن ربيعة الشاعر الصحابي، وقال عامر بن الطفيل: سمي ملاعب الأسيئة بقول أوس ابن حجر:

ولا لعب أطراف الأسيئة عامر - فتراح له حظ الكتيبة اجتمع
أدرك الإسلام، وقدم على النبي صلى الله عليه وسلم بنبوك، ولم يثبت إسلامه كما حققه الحافظ في «الإصابة» ١٧/٤، ١٧.

الإسلام ، فَأَبَى أَنْ يُسَلِّمَ ، فَقَالَ ﷺ : زَانِي لَا أُقْبَلُ هَدِيَّةً مُشْرِكٍ ^(١) ،

وروي عن عياض بن حويل قال : أهديتُ نبي ﷺ ناقَةً ، فقال النبي ﷺ : أَسَلَمْتَ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : تِلْكَ مُبْتِئَةٌ عَنْ زَيْدٍ الْمُشْرِكِ ^(٢) ، يعني هداياهم .

يقال : زَبَذْتُ الرَّجُلَ ، أَرَيْدُهُ زَبْذًا ، إِذَا زَفَذْتُهُ ، وَوَهَبْتَهُ لَهُ ، وَالزَّبْذُ : الرَّفْدُ .

قال رحمه الله : وقد رُوِيَ أَنَّ كِسْرَى أَهْدَى نَبِيَّ ﷺ ، فَقَبِلَهُ ، وَأَنَّ الْمَلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ ، فَقَبِلَ مِنْهُمْ ^(٣) ، وَأَهْدَتْ الْيَهُودُ إِلَيْهِ شَاةً فَبَا تَمَّ ، فَأَكَلَ مِنْهَا .

وقد قيل : كَانَ يُرِيدُ هَدَايَاهُمْ ، ثُمَّ قَبِلَهَا ، فَصَارَ الْأَوَّلُ مَنْسُوخًا .

(١) رجاله ثقات ، لكنه مرسل ، وذكره الحافظ في « الفتح » ١٦٨/٥ عن مغازي موسى بن عقبة ، وأعله بالإرسال ، وقال : وقد وصله بعضهم عن الزهري ، ولا يصح .

(٢) أخرجه الطيالسي ٢٨٠/١ ، ومن طريقه أبو داود ٣٠٧٥ (٢) الخراج والإمارة والغيء : باب في الإمام يقبل هدايا المشركين ، وإسناده في السير : باب ما جاء في كراهية هدايا المشركين وإسناده حسن ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه ابن خزيمة وأخرجه الطيالسي أيضا من طريق آخر ورجاله ثقات . وعياض بن حمار أسلم بعد ذلك وحديثه في صحيح مسلم رقم (٢٨٦٥) ؛

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٧٦) في السير : باب ما جاء في قبول هدايا المشركين من حديث ثوير ، عن أبيه ، عن علي . وثوير هو ابن أبي فاختة ضعيف ، وفي صحيح مسلم (٢٠٧١) (١٨) عن علي رضي الله =

قال أبو عيسى : احتل أن يكون مُبْتِئٍ عَنْ هَدَايَاهُمْ بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ^(١) .

قال الخطابي : وفي زَادِ هَدِيَّتِهِ وَجْهَان ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَغِيْظَهُ بَرْدُ الْهَدِيَّةِ ، فَيَجْعَلُهُ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَالْآخَرُ : أَنْ لَهْدِيَّةٍ مَوْضِعًا مِنَ الْقَلْبِ . وَنَدَّ رُوِيَ « نَهَادُوا تَحَابُّوا » ^(٢) . وَلَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَّيْلَ بِقَلْبِهِ مِنَ الْمُشْرِكِ ، فَرَدَّ الْهَدِيَّةَ قَطْعًا بِسَبَبِ الْمَلِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ .

= عنه أن أكيدر دومة أهدى إلى نبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير ، فأعطاه عليًا ، فقال : « شققه خشنًا بين الغرائم » ودومة ، يضم الدال : مدينة يقرب ثوبك على عشر مراحل من المدينة ، وكان أكيدر ملكها وهو نصراني ، وأخذ أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في سرية ، فأمره وقتل أخاه حسان ، وأقدم به المدينة ، فصانحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزيرة وأطلقه . وفي البخاري ٢٧٣/٣ عن أبي حميد الساعدي ... قال ، وأهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بظلة بيضاء وكساء بردة ... ، وفي سنن الدارمي ٢٣٢/٢ من حديث عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس بن مالك أن ملك ذي يزن أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بغيراً أو ثلاث وثلاثين فاقعة فقبلها . وحديث إهداء اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم شاة الذي استشهد به المصنف هو في « الصحيح » ١٦٩/٥ من حديث أنس . (١) ذكر الحافظ القولين وضعفهما ، ونقل عن بعضهم بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالة والقبول في حق من يوجب بذلك تأنيسه ، وتأنيقه على الإسلام .

(٢) حديث حسن بشواهد أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٩٤) من حديث ضمام بن أسماعيل ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة ... وجود إسناد الحافظ العراقي ، وحسنه الحافظ بن حجر ، وله شاهد عند الحاكم في « علوم الحديث » ص ٨٠ من حديث عبدالله بن عمر ، وآخر عند الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » من حديث ابن عمر ، وثالث عند الطبراني في « الأوسط » من حديث عائشة . ورواه مالك في « الموطأ » ٩٠٨/٢ عن عطاء بن عبد الله الخراساني مرفوعاً بلفظ « تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب الشحناء » وهو مرسل .

الإسلام ، فَأَبَى أَنْ يُسَلِّمَ ، فَقَالَ ﷺ : « فَأَبَى لَأَتَقَبَّلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ »^(١) ،

وروي عن عياض بن حمار قال : أهديت للنبي ﷺ ناقةً ، فقال النبي ﷺ : « أئملت ؟ قلت : لا ، قال : « فإني سميت عن زبند الشركين »^(٢) يعني هدياتهم .

يقال : زبند الرجل ، أزبدته زبنداً ، إذا زبدته ، ووهبت له ، والزبد : الزبد .

قال رحمه الله : وقد روي أن كسرى أهدى للنبي ﷺ ، فقبله ، وأن الملوك أهدوا إليه ، فقبل منهم^(٣) ، وأهدت اليهود إليه شاة فيها سم ، فأكل منها .

وقد قيل : كان يرده هدياهم ، ثم قبلها ، فصار الأول منسوخاً .

(١) رجاله ثقات ، لكنه مرسل ، وذكره الحافظ في « الفتح » ١٦٨/٥ عن مفازي موسى بن عقبة ، وأعله بالإرسال ، وقال : وقد وصله بعضهم عن الزهري ، ولا يصح .

(٢) أخرجه الطيالسي ٢٨٠/١ ، ومن طريقه أبو داود (٣٠٧٥) في الخراج والإمارة والفتن : باب في الإمام يقبل هدايا المشركين ، وبترمذي (١٥٧٧) في السير : باب ما جاء في كراهية هدايا المشركين وإسناده حسن ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه ابن خزيمة وأخرجه الطيالسي أيضاً من طريق آخر ورجاله ثقات . وعياض بن حمار أسلم بعد ذلك وحديثه في صحيح مسلم رقم (٢٨٦٥) .

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٧٦) في السير : باب ما جاء في قبول هدايا المشركين من حديث ثوير ، عن أبيه ، عن علي . وثوير هو ابن أبي فاختة ضعيف ، وفي صحيح مسلم (٢٠٧١) (١٨٦) عن علي رضي الله

قال أبو عيسى : احتمال أن يكون مني عن هداياهم بعد ما كان يقبل منهم^(١) .

قال الخطابي : وفي ردّه هديته وجهان ، أحدهما : أن يغيظه ردّه الهدية ، فيحمله ذلك على الإسلام ، والآخر : أن الهدية موضعاً من القلب . وقد روي « تهاوتوا تحايروا »^(٢) . ولا يجوز على النبي ﷺ أن يقبل قبله .

المشركين ، فردة الهدية قطعاً بسبب آييل ، والله أعلم .

== عنه أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير ، فأعطاه علياً ، فقال : « شققه خضراً بين الفواطم » ودومة ، بضم الدال : مدينة تقرب تولد على عشر مراحل من المدينة . وكان أكيدر ملكاً وهو نصراني ، وقد أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في سرية ، فأصره وقتل أخاه حسان ، وقدم به المدينة ، فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه . وفي البخاري ٢٧٣/٢ عن أبي حميد الساعدي ... قال ، وأهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بقة بيضاء وكساء برده ... ، وفي سنن الدارمي ٢٢٢/٢ من حديث عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس بن مالك أن ملك ذي يزن أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حنة أخذها بثلاثة وثلاثين بغيراً أو ثلاث وثلاثين ناقة فقبلها . وحديث إهداء اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم شاة الذي استشهد به المصنف هو في « الصحيح » ١٦٩/٥ من حديث أنس . (١) ذكر الحافظ القولين وضعفهما ، ونقل عن بعضهم بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالة والقبول في حق من يوجب بذلك تأنيسه ، وتأنيفه على الإسلام .

(٢) حديث حسن بشواهد أخرجه البخاري في « الادب المفرد » (٥٩٤) من حديث ضمام بن اسماعيل ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة ... وجود إسناده الحافظ العراقي ، وحسنه الحافظ بن حجر ، وله شاهد عند الحاكم في « علوم الحديث » ص ٨٠ من حديث عبدالله بن عمر ، وآخر عند الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » من حديث ابن عمر ، وثالث عند الطبراني في « الأوسط » من حديث عائشة . ودرواه مالك في « الموطأ » ١٠٨/٢ عن عطاء بن عبد الله الخراساني مرفوعاً بلفظ « تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب الشحنة » وهو مرسل .

(تَحْسِيْمُهُمْ) الخامل أنباء من تتعفف تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إظهاراً [البقرة : ٢٧٣] فذلك الفقير .

ففي الحديث الخض على الصدقة ، وأن يتجرى وضعها في أهل التعفف دون الملحف الملح .

قال رحمه الله : قد أثبت الله سبحانه وتعالى للفقير والمسكين لكل واحد منها سبماً في الصدقات ، باختلاف الناس فيها ، فقال ابن عباس : المسكين الطوائف ، وقال مجاهد : وكسرة والزمري : المسكين الذي يسأل ، والفقير : الذي لا يسأل ، وقال قتادة : الفقير الذي به زمانة ، والمسكين : الصحيح المحتاج ، وقد قال الشافعي : الفقير من المال له ، ولا حيرة تقع منه مرفعاً ، زمناً كان أو غير زمن ، والمسكين : من له مال أو حرفة ولا تفقير ، سائلاً كان أو غير سائل ، فالمسكين عنده أحسن حالاً من الفقير ، لأن الله سبحانه وتعالى قال : (أَمَّا السَّائِلُ فَكَانَتْ مَسْكِينَ) [الكهف : ٨٠] أثبت لهم الملك مع اسم المسكنة .

وذهب أصحاب الرأي إلى أن الفقير أحسن حالاً من المسكين ، وقال بعضهم : الفقير الذي يجد القوت ، والمسكين الذي لا شيء له ، وقيل : الفقير : المحتاج ، قال الله سبحانه وتعالى : (أَسْأَلُ الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ) [فاطر : ١٥] ، أي : المحتاجين إليه ، والمسكين : الذي أذله الفقر وأسكنه ، أي : قلل حركته مفعيل من السكون . وقيل في قوله عز وجل : (أَمَّا السَّائِلُ فَكَانَتْ مَسْكِينَ) ، سئموا مساكين لأنهم وقيرة الملك عليهم ، وضعفهم عن الانتصار منه . ويقع اسم المسكين على كل من أذله شيء غير أن الصدقة لا تحل لمن لم تكن مسكنة من جهة الفقر .

(١) ضبط في الأصل بكسر السين ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وإبي عمرو والكسائي ، وقرا ابن عامر وعاصم وحزمة وإبو جعفر بفتح السين .
« زاد المسير » ٣٢٨/١

بـ

من تحمل الصدقة مع العافية

١٦٠٤ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، أنا أبو مئصب ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « لَا تَحْمِلْ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا لِحَسَةِ : لِغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِغَارِمٍ ، أَوْ رَبِّبٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ ، أَوْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ مَسْكِينٌ ، فَتَصِدَّقَ عَلَى الْمَسْكِينِ ، فَأَهْدَى الْمَسْكِينُ لِلْغَنِيِّ ، أَوْ لِغَارِمٍ عَلَيْهَا » (١) .

هكذا رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا ، ورواه معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ بعناه

قال رحمه الله : وليس في هذا الحديث ذكر ابن السبل ، وقد

(١) «الموطأ» ٢٦٨/١ في الزكاة : باب اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها ، ورواية معمر الموصولة اخرجها ابو داود (١٦٣٦) في الزكاة : باب من يجوز له اخذ الصدقة وهو غني ، وابن ماجه (١٨٤١) في الزكاة : باب من تجل له الصدقة ، وإسناده صحيح .

وأما الرقى : هي أن يجعلها الرجل على أن أيها مات أولاً ، كان الآخر منها ، فكل واحد منها يرقب موت صاحبه ، فاختلف أهل العلم في جوازها ، فذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ إلى أنها جائزة كالعمرى وإذا مات المدفوع إليه يورث عنه ، وشرط الرجوع باطل ، وهو قول الشافعي وأحمد ، وإسحاق ، ذهب قوم إلى أن الرقى غير جائزة ، وقيل إنها غريبة لا تزور ، وهو قول أصحاب الرأي ، وذكرنا مواضع الناس أخذت .

وفيه دليل على أن من وهب شيئاً ، وشرط فيه شرطاً فاسداً مثل أن شرط أن لا يبعه ، أو لا يهب ، أو إن كانت جارية أن لا يطأها ، وما أشبه ذلك أن الهبة صحيحة ، والشرط باطل .

ولو قال : جعلتها لك حياتي ، فلا يورث من المدفوع إليه ، وهي غريبة ، وقيل : باطلة .

وفي حديث العمرى دليل على أن ألفاظ العقود على عادات الناس . ولو قال : أخدمتك هذه الجارية ، قيل : هو هبة ، وقال بعضهم : غريبة ، وإن قال : كسوتك هذا الثوب ، هبة ، ولو قال : حملتك على هذا الفرس ، فجعله بعضهم كالعمرى ، وبعضهم غريبة يرجع بها .

باب

الرموع في الرية

٢٢٠٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي شريح ، أنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، نا علي بن الجعد ، أنا شعبة ، عن قتادة

سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ » .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه محمد بن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن مني ، عن محمد بن جعفر ، كلاهما عن شعبة .

٢٢٠١ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النعيمي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا أبو نعيم ، نا سفيان ، عن أيوب السخيتاني ، عن عكرمة

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوءِ » .
هنا حديث صحيح .

قال الإمام : الهبة لا يحصل بها الملك إلا بعد التسليم ، وإذا سلم ، فلا يحل له الرجوع إلا فيما يجب لولاه لتخصيص السنة .

(١) البخاري ١٦٠/٥ في الهبة : باب هبة الرجل لامراته ، والمرأة لزوجها ، وباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ومصدقته ، وفي الحيل : باب في الهبة والشفعة ، ومسلم (١٦٢٢) (٧) في الهبات : باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض ...

(٢) البخاري ٢٠٤/١٢ في الحيل : باب في الهبة والشفعة ومعنى قوله : « ليس لنا مثل السوء » أي : لا ينبغي لنا معاشرة المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أحسن الخيالات في أحسن أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى (للذين لا يؤمنوا بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى) .

وأما الرقي : هي أن يجعلها الرجل على أن يبذلها مات أولاً ، كان الآخر منها ، فكل واحد منها يرقب موت صاحبه ، فاختلف أهل العلم في جوازها ، فذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ إلى أنها جائزة كالعمرى وإن مات المدفوع إليه يورث عنه ، وشرط الرجوع باطل ، وهو قول الإمام أحمد ، وإسحاق ، وذهب قوم إلى أن الرقي غير جائزة ، وقيل إنها عارية لا يورث ، وهو قول أصحاب الرقي ، والأول موافق لظاهر الحديث .

وفيه دليل على أن من وهب شيئاً ، وشرط فيه شرطاً فاسداً مثل أن شرط أن لا يبيعه ، أو لا يهب ، أو إن كانت جارية أن لا يباعها ، وما أشبه ذلك أن الهبة صحيحة ، والشرط باطل .

ولو قال : جعلتها لك حياتي ، فلا يورث من المدفوع إليه ، وهي عارية ، وقيل : باطلة .

وفي حديث العمرى دليل على أن ألفاظ العقود على عادات الناس .

ولو قال : أخدمتك هذه الجارية ، قيل : هو هبة ، وقال بعضهم : عارية ، وإن قال : كسوتك هذا الثوب ، فبها ، ولو قال : حملتك على هذا الفرس ، فجعله بعضهم كالعمرى ، وبعضهم عارية يرجع بها .

بـ

الرجوع في الرية

٢٢٠٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد الملقبي ، أنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي شريح ، أنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، نا علي بن الجعد ، أنا شعبة ، عن قتادة

سيف بن سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : « أَلْعَائِدُ فِي بَيْتِهِ كَأَلْعَائِدِي فِي بَيْتِهِ » .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه محمد بن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن ثني ، عن محمد بن جعفر ، كلاهما عن شعبة .

٢٢٠١ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد الملقبي ، أنا محمد بن عبد الله الشعمي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسحاق ، نا أبو نعيم ، نا حفيان ، عن أيوب السخيتي ، عن عكرمة

عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : « أَلْعَائِدُ فِي بَيْتِهِ كَأَلْعَائِدِي فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ » (٢) .

هذا حديث صحيح .

قال الإمام : الهبة لا يحصل بها الملك إلا بعد التسليم ، وإن أسلم ، فلا يحل له الرجوع إلا فبا يجب لولده لتخصيص السنة .

(١) البخاري ١٦٠/٥ في الهبة : باب هبة الرجل لامرأته ، والمرأة لزوجها ، وباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وسدقته ، وفي الحيل : باب في الهبة والشفعة ، ومسلم (١٦٢٢) (٧) في الهبات : باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض

(٢) البخاري ٣٠٤/١٢ في الحيل : باب في الهبة والشفعة ومعنى قوله : « ليس لنا مثل السوء » أي : لا ينبغي لنا معاشرة المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أحسن الحيوانات في أحسن أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء وله مثل الأعلى) .

وأما الرقي : هي أن يجعل الرجل على أن أيتها مات أولاً ، كان الآخر منها ، فكل واحد منها يرقب موت صاحبه ، فاختلف أهل العلم في جوازها ، فذهب جماعة من أصحاب النبي ﷺ إلى أنها جائزة كالعمري وإذا مات المدفوع إليه يورث عنه ، وشرط الرجوع باطل ، وهو قول الشافعي وأحمد ، وإسحاق ، ونذهب قوم إلى أن الرقي غير جائزة ، قيل إنها غريبة لا تروى ، وهو قول أصحاب الرقي ، والأول موافق لمظاهر الحديث .

وفيه دليل على أن من وهب شيئاً ، وشرط فيه شرطاً فاسداً مثل أن شرط أن يبيععه ، أو لاجب ، أو إن كانت جارية أن لا يبطأ ، وما أشبه ذلك أن الهبة صحيحة ، والشرط باطل .
ولو قال : جعلتها لك حياتي ، فلا يورث من المدفوع إليه ، وهي غريبة ، وقيل : باطلة .

وفي حديث العمري دليل على أن ألفاظ العقود على عادات الناس ولو قال : أخذتلك هذه الجارية ، قيل : هو هبة ، وقال بعضهم : غريبة ، وإن قال : كسوتك هذا الثوب ، هبة ، ولو قال : حملتك على هذا الفرس ، فجعله بعضهم كالعمري ، وبعضهم غريبة يرجع بها .

باب

الرجوع في الهبة

٢٢٠٠ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي شريح ، أنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، نا علي بن الجعد ، أنا شعبة ، عن قتادة

تَمِيعَةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ » .

هذا حديث متفق على صحته (١) أخرجه محمد بن مسلم بن إبراهيم ، وشريح ، مسلم بن محمد بن شفي ، عن محمد بن جعفر ، كلاهما عن شعبة .

٢٢٠١ - أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله الشَّعْبِي ، أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسحاق ، نا أبو نعيم ، نا سفيان ، عن أبي الربيع السخستاني ، عن عكرمة

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ » (٢) .
هذا حديث صحيح .

قال الإمام : الهبة لا يحصل بها الملك إلا بعد التسليم ، وإذا سلم ، فلا مجال له الرجوع إلا فبايب لولده لتخصيص السنة .

(١) البخاري ١٦٠/٥ في الهبة : باب هبة الرجل لامراته ، والوراثة لزوجها ، وباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وفي الحيل : باب في الهبة والشفعة ، ومسلم (١٦٢٢) (٧) في الهبات : باب تحریم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض ...

(٢) البخاري ٣٠٤/١٢ في الحيل : باب في الهبة والشفعة ومعنى قوله : « ليس لنا مثل السوء » أي : لا ينبغي لنا معاشرة المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أحسن الحيوانات في أحسن أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى) .

وقال داود بن أبي هند ، عن الشعبي : قال : « فأشهد على قنبر غيبي » ثم قال : أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : « فلا إذا »^(١) .
وقال أبو حيان عن الشعبي : قال : فلا تشهدني إذا ، فإني لا أشهد على أجور^(٢) . والمراد من الجور : هو العدول عن التسوية .
قال الإمام : وفي هذا الحديث فوائد ، منها استحباب التسوية بين الأولاد في النحل وفي غيرها من أنواع البر حتى في القبل ، ذكورا كانوا أو إناثا حتى لا تعرض في قلب الفضول ما ينعته من بره .
ومنها : أنه لو نحل البعض وفضله ، يصح ، لقوله تعالى : « إن رجعتم ولو لم يصح لما احتاج إلى الرجوع .
واختلف أهل العلم في تنزيل بعض الأولاد على بعض في النحل ، فذهب قوم إلى أنه مكروه ، ولو فعل نفذ ، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، قال إبراهيم : كانوا يستحبون أن يعدلوا بين أولادهم حتى في القبل .
وزعم قوم إلى أنه لا يجوز التفضل ، ويجب التسوية بين الذكور والإناث ، ولو فضل ، لا ينفذ ، وهو قول طائوس ، وبه قال داود ، ولم يجوزهُ سُفيان الثوري .
وزعم قوم إلى أن التسوية بين الأولاد أن يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين ، فإين سوى بينها ، أو فضل بعض الذكور على بعض ، أو بعض الإناث على بعض ، لم ينفذ ، وبه قال شريح ، وهو قول أحمد^(٣)

(١) أخرجه مسلم (١٦٢٢) (١٧٠)

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٢) (١٤)

(٣) وله رواية تنص على أنه يجوز التفاضل إن كان له سبب كان يحتاج الولد لزماته ودنيته أو نحو ذلك دون الباقيين .

ب

الرموع في هبة الولد والتسوية بين الأولاد في النحل

٢٢٠٢ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي . أن زهير بن أحمد ، أن أبا إسحاق الفاشي ، أخبرنا أبو مصعب . عن ماث ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وعن محمد بن النعمان بن بشير جده أنه

عن النعمان بن بشير أنه قال : إن أباه أتى به رسول الله ﷺ ، فقال : إني نحلته أبني هذا بئلاما كان لي ، فقال رسول الله ﷺ : « أكل ولولك نحلته مثل هذا ، فقال : لا ، فقال رسول الله ﷺ : « فأرجعه » .

هذا حديث متفق على صحته^(١) . أخرجه محمد بن عبد الله بن يوسف وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى ، كلاهما عن مالك .

رواه حصين ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، وقال : فقال رسول الله ﷺ : فاتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم ، قال : فرجع فرد عطيته^(٢) .

(١) «الموطأ» ٢/٧٥١-٧٥٢ في الألفية : باب ما لا يجوز من النحل ، والبخاري ١٥٥/٥ - ١٥٦ في الهبة : باب الهبة للولد . وباب الإسهاد في الهبة ، وفي الشهادات : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، ومسلم (١٦٢٢) في الهبات : باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة .

(٢) أخرجه البخاري ١٥٧/٥ في الهبة : باب الإسهاد في الهبة ،

ومسلم (١٦٢٢) (١٢) .

وإسحاق ، واحتجوا بقوله يُزَكِّي : «إني لا أشهد على جور ، والجور مردود . ومن أجازه قال : إنه قيل عن بعضهم إلى بعض ، وعدول عن الطريق الأحسن ، والفعل الأفضل بدليل أنه قال : « فارجه » ، ولو لم يكن نافذا لما احتاج إلى الرجوع ^(١) ، وبدل عليه ما روينا أنه قال : « فاشهد على هذا غيري » ^(٢) ، ولو كانت باطلة لما جاز إشهد الغير عليها . وقد فضل أبو بكر عائشة بمجداد عشرين ومقاً محلها إياها دون سائر أولاده ^(٣) .

(١) قال المحقق : وفي «احتجاج بذلك نصر . والذي يظهر أن معنى قوله : « أرجعه » أي : لا تمض إليه المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الية .

(٢) قال ابن القيم في «تهذيب السنن» ١٩١/٥ : ١٩٣ بعد أن استوجب الفاعل الحديث من مظانها : وقوله : « لا أشهد على جور » والأمر برده ، وفي لفظ « سو بينهم » وفي لفظ « هذا جور » ، أشهد على هذا غيري » وهذا صريح في أن قوله : « أشهد على هذا غيري » ليس اذناً ، بل هو تهديد لتسميته إياه جوراً . وهذه كلها ألفاظ صريحة في التحريم والبطان من عشرة أوجه تؤخذ من الحديث . ومنها قوله : « أشهد على هذا غيري » فإن هذا ليس باذن قطعاً ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياذن في الجور وفيما لا يصلح وفي الباطل ، فانه قال : « إنسي لا أشهد إلا على حق » فدل على أن الذي فعله أبو النعمان لم يكن حقاً ، فهو باطل قطعاً فقولوه إذن : « أشهد على هذا غيري » حجة على التحريم ، كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم) وقوله صلى الله عليه وسلم « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » أي : الشهادة على هذا ليست من شأني ، ولا تنبغي لي ، وإنما هي من شأن من يشهد على الجور والباطل وما لا يصلح ، وهذا غايبة في الوضوح .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » ٧٥٢/٢ باسناده صحيح وسيدكره المصنف بشماه في ص ٣٠٢ .

وفضل عمر بن الخطاب عاصياً بشي أعصاه إليه ^(١) ، وفصل عبد الرحمن ابن عوف ولد لم كثر ^(٢) .

وفي الحديث دليل على أن الوالد إذا وهب لولده شيئاً ، وسلم إليه جاز لم الرجوع فيه ، وكذلك لأمهت والأجداد ، فأما غير الوالدین فلا رجوع لهم فيها وهبوا وسلموا ، قوله يُزَكِّي والعائد في شبه كعادته في قيته ، وهو قول الشافعي ، غير أن الأولى ألا يرجع إلا عن غرض ومقصود مثل أن يريد النسوة بين الأولاد ، أو إبدائه بدهو أنفع للولد ، وذهب قوله إلى أنه لا رجوع لم فيها وهب لولده ، ولا لأحد من ذوي عاومه ، ولا أن يرجع فيما وهب للأجانب ما لم يشب عليه ، يروى ذلك عن عمر ، وهو قول الثوري ، وأصحاب الرأي ، وجوز مالك الرجوع في الهبة على الإطلاق إذا لم يكن الموهوب قد تغير عن حاله ، وقالوا جميعاً : لا يرجع أحد الزوجين فيما وهب لصاحبه .

قال الزهري فيمن قال لامرأته : هي لي بعض صداقك أو كله ، ثم لم يمكث إلا يسيراً حتى طلقها فرجعت فيه ؟ قال : يؤد إليها إن كان خلعها ، وإن كانت أعطته عن طيب نفس لا خديعة فيه جاز ، قال الله سبحانه وتعالى : (فإن طيبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه) . [النساء : ٤] .

(١) نقله البيهقي ١٧٨/٦ عن الشافعي بدون سند .

(٢) أخرجه الطحاوي في « معاني الآثار » ٢٤٥/٢ ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً بين صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وبين عبد الرحمن .

واحتج من تجوز للأب الرجوع على الخصوص بما

٢٢٠٣ - أخبرنا عبد الإله بن محمد الكيساني ، أنا عبد العزيز ابن أحمد الخلا ، قالا : أنا أبو بكر الجيري ، أنا أبو العباس الأحم (ح) ، وأخبرنا أحمد بن عبد الله السلمي ، ومحمد بن أحمد العارفي ، قالا : أنا أبو بكر الجيري ، أنا أبو العباس الأحم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن الحسن بن مسلم عن طاووس أن النبي ﷺ قال : « لا تحيلوا أحب أن يرجع فيما وهب إلا الولد من ولده »^(١).

ورواه حسين المعلم عن عمرو بن شعيب ، عن طاووس ، عن ابن عمر وابن عباس ، عن النبي ﷺ^(٢) وكذلك رواه مسدد عن يزيد بن زريع عن حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن طاووس . قال الإمام رحمه الله : من وهب شيئاً بشرط الثواب ، فهو لازم ثم ذهب بعض أهل العلم إلى أنها معاوضة يثبت فيها أحكام المعاوضات من الرد بالعيب ، وخيار الثلاث ، وخيار المكان ، وحكم الرضا ، ويجب

(١) الشافعي ٢١٦/٢ مرسل ، ورواه عبد الرزاق في « المصنف » (١٦٥٤٣) من حديث ابن جريج - عن الحسن بن مسلم - عن طاووس كذلك ، وأخرجه البيهقي ١٧٩/٦ . ١٨٠ من طريق مسلم بن خالد - عن ابن جريج ، وقال : هذا منقطع .
(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٣٩) ، والترمذي (٢١٣٣) ، والنسائي ٢٦٥/٦ - وابن ماجه (٢٢٧٧) وإسناده حسن - وصححه الترمذي - وابن حبان (١١٤٨) ، والحاكم ٤٦/٢ ، وذكره الحافظ في « الفتح » ١٥٥/٥ ، وقال : رجاله ثقات ، وأخرجه النسائي ٢٦٤/٦ : ٢٦٥ ، وابن ماجه (٢٢٧٨) من طريق عامر الأحول - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

أن يكون الثواب معلوماً ، وقيل : ليس بمعاوضة لا يثبت فيه الرد بالعيب ولا خيار الثلاث ، ويجوز مع جهالة الثواب ، فإن لم يثبت رجوع ، ولو وهب شيئاً من مال الرضا لشيء بما يوافق في العلة لا يشترط التقاض في مجلس ، واختلفوا في أهية المظنة التي لم يشترط فيها الثواب ، فذهب غير واحد من الفقهاء إلى أنها تقتضي الثواب ، لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقول : « من وهب شيئاً فله »^(١).

وروي عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة أن أعرابياً أهدى رسول الله ﷺ بكرة ، فعوضه منها بست بكرات ، فسيط ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : « إن هؤلاء أهدى إلي ذقة » ، فعوضه منها بست بكرات ، فظلموا سخطاً ، لقد تمت أن لأقبل مدينة إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي أو تميمي^(٢) . ومنهم من جعل الناس في الهدايا على ثلاث طبقات : جهة الرجل من هو دونه ، فهو لإكرامه وإلطاف لا يقتضي الثواب ، وكذلك جهة النظر من النظر ، لأنه يقصد بها التودد والشعوب ، وأما جهة الأدنى من الأعلى فيقتضي الثواب ، لأن المعطي يقدم بها الرقة والثواب ، ثم قدر ذلك الثواب على العرف والعادة ، وقيل : قدر قيمة الموهوب ، وقيل : حتى

(١) أخرجه البخاري ١٥٤/٥ في الهبة : باب المكافاة بالهبة .
(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٣٧) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٥٩٦) ، والترمذي (٢٩٤٠) ، والنسائي ٢٧٩/٦ ، ٢٨٠ ، واللفظ للترمذي - وإسناده حسن - وصححه ابن حبان (١١٤٥) من طريق آخر ، وأخرج أحمد (٢٦٨٧) من حديث ابن عباس أن أعرابياً وهب للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة ، فأنابه عليها : قال : رضى ؟ قال : لا فزاده وقال : رضى ؟ قال : نعم . قال : « لقد تمت أن لا أهدى إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي » وصححه ابن حبان (١١٤٦) ، وذكره الهيثمي ١٤٨/٤ ، وزاد نسبته إلى البزار والطبراني . وقال : رجال أحمد رجال الصحيح .

يرضى الوهب ، كما روى أبو هريرة من هدية الأعرجي ، وظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب ، سواء وهب لظهيره أو لمن دونه أو فوقه .

وكل من أوجب الثواب إذا لم ينب ، كان لثواب الرجوع في هبته ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من وهب هبة رجم ، أو عصى وجه الصدقة ، فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى إذا أراد بها الثواب ، فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها .

وروي أن النبي ﷺ لقي امرأة تخرج من عند عائشة ومعها شيء تحمله فقال لها : وما هذا ، فقالت : أهديته لعائشة ، فابت أن تقبله مني ، فقال النبي ﷺ لعائشة حين دخل عليها : ألا قبليتي منها مرة واحدة ، قالت : يا رسول الله إنها محتاجة وهي كانت أحوج إليه مني ، قال : فها قبليتي وأعطيتها خيراً منه .

باب

قبض الموهوب

٢٢٠٤ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، نا أبو مصعب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير

عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : إن أبا بكر الصديق نخلها جاداً عشرين وسقاً من مالٍ بالغائب ، فلما حضرته

الوفاة ، قال : تَوَاهَبْ يَا بَنِيَّةُ مَا مِنْ تَسَاسٍ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنَى مِنْكَ بَعْدِي ، وَلَا أَسْرُ عَلَى فَقْرٍ مِنْكَ بَعْدِي ، وَإِنِّي كُنْتُ نَخْلُكَ جَاداً عَشْرِينَ وَسَقاً ، فَلَوْ كُنْتُ جِدَدَ بَنِي ، وَأَحَبُّ بَنِيهِ كَانَ لَكَ ، وَلَوْ لَمْ يَمُوتْ مَالٌ وَارِثٌ ، وَلَوْ لَمْ يَمُوتْ أَخَوَاكَ وَالْخَالَ ، فَأَتَيْتُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَاللَّهِ يَا أَبَتِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا ، لَتَرَكْتُهُ لِمَا هِيَ أَشْأَمُ ، فَمِنْ الْآخِرَى ؟ قَالَ : ذُو بَطْنٍ أَبْنَةُ خَارِجَةٍ أَرَاهَا جَارِيَةً (١) .

قوله : جاد عشرين وسقاً . يعني : ما يبعد منه في كل صرام عشرون وسقاً ، وفيه دليل على جواز تفضيل بعض الأولاد في النحلة على بعض ، وأن الهبة لا يحصل بها الملك ما لم يتصل بها القبض من الموهوب له ، وأن من وهب لوارثه شيئاً ، وكانت الهبة في الصحة ، والقبض في مرض موت الواهب ، كان كابتدائه العطية في المرض ، وتكون مردودة ، والهدية مندوب إليها ، ويحصل الملك فيها بعد وصولها إلى المهدى إليه ، فإن مات المهدى قبل وصولها إلى المهدى له ، كانت لوارث المهدى ، قال عبيدة : إن ماتا وقد فصلت الهدية في حياة المهدى له ، فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت ، فلورثة المهدى ، قال الحسن : هي لورثة المهدى له إذا قبضها الرسول .

(١) هو في «الموطأ» ٧٥٢/٢ وإسناده صحيح .

يرضى الواهب ، كما روى أبو هريرة من هبة الأعرابي ، وظاهر مذنب الشافعي رضي الله عنه أن الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب ، سواء وهب لظهيره أو لمن دونه أو فوقه .

وكل من أوجب الثواب إذا لم يقب ، كان الواهب الرجوع في ذنبه ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من وهب هبة لصحة رجم ، أو عل رجم ، الصدقة : فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى إنما أراد بها الثواب ، فهو على هبة يرجع فيها إن لم يرض منها .

وروي أن النبي ﷺ لقي امرأة تخرج من عند عائشة ومعها شيء تحمله فقال لها : (ما هذا) فقالت : أهديته لعائشة ، فأبت أن تقبله مني ، فقال النبي ﷺ لعائشة حين دخل عليها : (ألا قبلتيه منها) مرة واحدة ، قالت : يا رسول الله إنها محتاجة وهي كانت أخوج إليه مني ، قال : فملا قبلتيه وأعطيتها خيراً منه .

باب

قبض الموهوب

٢٢٠٤ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، نا أبو مصعب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير

عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : إن أبا بكر الصديق نحلها جاداً عشرين وسقاً من ماله بالغابة ، فلما حضرته

الوفاة ، قال : والله يا بنية ما بين الناس أحد أحب إليّ غنى منك بعدي ، ولا أسوأ عليّ فقراً منك بعدي ، وإني كنت تحسبك جاداً عشرين وسقاً ، فلما كنت جلدتيه ، وأسرنيته كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أخواك وأختاك ، فاقسموه على كتاب الله ، قالت عائشة : والله يا أبت لو كان كذا وكذا ، لتركته إنما هي أسماء ، فمن الأخرى ؟ قال : ذو بطن أبنة خارجة أراها جارية^(١) .

قوله : جاد عشرين وسقاً . يعني : ما يجد منه في كل صرام عشرون وسقاً ، وفيه دليل على سواز تفضيل بعض الأولاد في الشفعة على بعض ، وأن الهبة لا يحصل بها الملك ما لم يتصل بها القبض من الموهوب له ، وأن من وهب لوارثه شيئاً ، وكانت الهبة في الصحة ، والقبض في مرض موت الواهب ، كان كابتداء العطية في المرض ، وتكون مردودة ، والغنية مندوب إليها ، وبحصل الملك فيها بعد وصولها إلى المهدى إليه ، فإن مات المهدى قبل وصولها إلى المهدى له ، كانت لوارث المهدى ، قال عبيدة : إن ماتا وقد فصلت الغنية في حياة المهدى له ، فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت ، فلورثة المهدى ، قال الحسن : هي لورثة المهدى له إذا قبضا الرسول .

(١) هو في «الموطأ» ٧٥٢/٢ : وإسناده صحيح .

يرضى الوهاب ، كما روى أبو هريرة من هدية الأعرجي ، وظاهر مذنب الشافعي رضي الله عنه أن الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب ، سواء وهب لنظيره أو لمن دونه أو فوقه .

وكل من أوحى الثواب إذا لم يثب ، كان للهيب الرجوع في هبته ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من وهب هبة لصدقة رجم . وأصح وجه الصدقة ، فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى إذا أراد بها الثواب ، فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها .

وروي أن النبي ﷺ لقي امرأة تخرج من عند عائشة ومعها شيء تحمله فقال لها : ما هذا ، فقالت : أهديت عائشة ، فأبت أن تقبله مني ، فقال النبي ﷺ لعائشة حين دخل عليها : ألا قبلتيه منها مرة واحدة ، قالت : يا رسول الله إنها محتاجة وهي كانت أحوج إلي مني ، قال : فملا قلبه وأعطيتها خيراً منه .

باب

قبض الموهوب

٢٢٠٤ - أخبرنا أبو الحسن الشيرازي ، أنا زاهر بن أحمد ، أنا أبو إسحاق الهاشمي ، نا أبو مصعب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير

عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : إن أبا بكر الصديق نخلها جاد عشرين وسقاً من ماله بالغاية ، فلما حضرته

الوفاة ، قال : والله يا بنية ما بين الناس أحد أحب إليّ غنى منك بعدي ، ولا أكره عليّ فقراً منك بعدي ، وإنّي كنت نخلتك جاد عشرين وسقاً ، فلو كنت تجدني ، وأخبرتني كان لك ، وإنما هو اليوم مال وأرث ، وإنما هما أخواك وأختك ، فاقسموه على كتاب الله ، قالت عائشة : والله يا أبت لو كان كذا وكذا ، لتركته إنما هي أسماء ، فمن الأخرى ؟ قال : ذو بطن أبتة خارجة أراها جارية (١) .

قوله : جاد عشرين وسقاً . يعني : ما يجده منه في كل صرام عشرون وسقاً ، وفيه دليل على جواز تفضيل بعض الأولاد في النحلة على بعض ، وأن الهبة لا يحصل بها الملك ما لم يتصل بها القبض من الموهوب له ، وأن من وهب لوارثه شيئاً ، وكانت الهبة في الصحة ، والقبض في مرض موت الوهاب ، كان كابتداء العطية في المرض ، وتكون مردودة ، والهدية مندوب إليها ، ويحصل الملك فيها بعد وصولها إلى المهدى إليه ، فإن مات المهدى قبل وصولها إلى المهدى له ، كانت لوارث المهدى ، قال عبيدة : إن ماتا وقد فصلت الهدية في حياة المهدى له ، فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت ، فلورثة المهدى ، قال الحسن : هي لورثة المهدى له إذا قبض الرسول .

(١) هو في «الموطأ» ٧٥٢/٢ : وإسناده صحيح .

وَالصَّدَقَةُ يَلِكُنْهَا الْمُتَدَقُّ عَلَيْهِ بِالْقَبْضِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ بِلِسَانِهِ : قَبِلَتْ .
وَمَنْ وَهَبَ دِينَارًا لَهُ عَلَى آخِرِ أَوْ أَوَّلِهِ ، سَقَطَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ : قَبِلَتْ ،
وَمَنْ أَعْدَى إِلَيْهِ شَيْءً يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَكَاتِبَهُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ قَالَ : « مَنْ أَحْدَثَ لَكُمْ تَكَافُؤَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا
بِإِحْسَانِهِ ، فَأَدْعُوا لَهُ » (١) .

بِسْمِ

مَالِ الْيَتِيمِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ
إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ) [البقرة : ٢٢] وَقَالَ : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا
إِنْسَرَفَا وَبَدَارَا أَنْ يَكْبَرُوا) [النساء : ٦] أَيْ : مُبَادَرَةً ،
يَقُولُ : لَا تُبَادِرُوا بُلُوغَ الْيَتَامَى بِإِنْفَاقِ أَمْوَالِهِمْ ، وَقَالَ عَزَّ
وَجَلَّ : (وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) [النساء : ٦]
قَالَتْ عَائِشَةُ : أُنْزِلَتْ فِي وَلِيِّ الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ ،

(١) أخرجه أحمد (٥٣٦٥) و (٥٧٠٣) و (٥٧٤٣) و (٦١٠٦) ، وأبو
داود (٥١٠٦) ، والنسائي ٨٢/٥ بلفظ « من استعاض منكم بالله فاعيدوه ،
ومن سأل بالله فاعطوه ، ومن دعاكم فاجيبوه ، ومن صنع اليكم معروفًا
تكاثفوه ، فان لم تجدوا ما تكاففوه ، فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه »
وإسناده صحيح ، وصححه ابن حبان (٢٠٧١) ، والحاكم ٤١٢/١ ،
٤١٣ ، ووافقه الذهبي .

وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا يَأْكُلُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ (١)
وَيُرَوَّى عَنْهَا قَالَتْ : يَأْكُلُ الْوَصِيُّ بِقَدْرِ عِيَالِهِ ،
وَقِيلَ : يَأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ نَدْرًا مَا يَسُدُّ بِهِ خَشْيَةَ

٢٠٠ - أخبرنا محمد بن الحسن البزيعي كشافني ، أنه أبو سهل محمد
بن عمر السجزي . أن أبو سليمان الخطابي ، أنا أبو بكر بن داسة النخعي
ثالث داود السجستاني ، نا حميد بن مسعدة ، أن خالد بن الحارث حدثهم
نا حسين يعني المعلم ، عن مورو بن شعيب ، عن أبيه

عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ :
إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ ، وَلِي يَتِيمٌ ؟ قَالَ : فَقَالَ : « كُلْ
مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَمِّلٍ » (٢) .
قوله : غير متأمل ، أي : غير متخذ منه أصل مال ، وأئمة المشي :
أصله .

قال الإمام : الأب الفقيه يستحق الثقة في مال ولده ، صغيراً كان
أو كبيراً ، وليس هذا الحديث فيه ، لأن اليتيم اسم للصغير الذي
لا أب له ، إنما الحديث في ولي اليتيم الذي يقوم بصلاح أمره وماله ،

(١) أخرجه البخاري في « صحيحه » ١٨١/٨ ، ولفظه : أنها أنزلت في
مال اليتيم إذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بمعروف .
(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٧٢) ، والنسائي ٢٥٦/٦ ، وابن ماجه
(٢٧١٨) وإسناده حسن ، وقوله الحافظ في « الفتح » ١٨١/٨ .

ولولا الذي قد خفت من قطع كنهه لا بقيت في أمر التي غير طامئ
 إذا بدت الغابات في السبق لعلني فأنت ابن عبد الله أول سابق
 فأرسل خالد مولى له يشق به ليكشف حج له ويشف على حقيقة الامر
 فأثار بالصريح من أمر الغلام، فأحضر عمه وألزمه بتزويج الجارية من ابن
 عمه فاستنبح وقال ليس هو كذا، فقال: بلى والله إنه نفوق السمو
 إذ بذل يده عنها، ولئن لم تزوجه لأزوجهما، وأنت كرهه، فزوجها
 أبوهما وساق خالد ما رغبه من ماله وأمره بلزومه لينفقه فترمه، وكان
 التي يسى العاشق إلى أن مات.

(٨١)

وعن واقد بن محمد الواقدي قال : حدثنا أبي انه رفع رقعة الى المأمون
 يذكر فيها كثرة الدين وقلة صبره عليه فوقع المأمون على ظهر رقعته :
 « انك رجل اجتمع فيك خصمان سخاء وحياء ، فأما السخاء فهو الذي
 أطلق ما في يدك ، وأما الحياء فهو الذي يمنعك تبايعنا ما أنت فيه ، وقد
 أمرت لك بمائة ألف درهم ، فإن كنت قد أصبت فازدد في بسط يدك ،
 وإن لم أكن أصبت فجنابتك على نفسك . فأنت حديثي ، وكنت على
 قضاء الرشيد ، عن محمد بن اسحاق عن الزهري عن انس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال للزبير بن العوام : [يا زبير] اعلم أن أرزاق العباد بإزاء
 العرش ، يبعث الله تعالى الى كل عبد بقدر نفقته ، فمن كثر كثر له ومن

- ١٧٢ -

قل نلله ، وأنت اعلم^(١) . قال الواقي : فوائده لهذا كره المأمون
 إياي الحديث أحب الي من الجائزة . [ومن مثله ألف] .

(٨٢)

روى أن أبا طالب بن كنيز كان شيعياً فقال له رجل : بحق علي بن
 أبي طالب إلا ما وهدت لي تخيلك بوضع كذا . قال : قد فوات وحقه
 لأعطيتك ما يليها . وكان ذلك أخفاف ما طلب الرجل .

(٨٣)

ذكر^(٢) بعض الزناد أن معاوية بن أبي سفيان أهدى الى عبيد الله بن
 العباس ، وهو عنده بالشام ، من هذا البير حلالاً كثيرة ومسكاً
 وآنية من ذهب وفضة ، ووجهها مع حاجبه . فلما وضعها بين يديه نظر
 الى الحاجب وهو ينظر اليها فقال : هل في نفسك منها شيء ؟ قال : نعم
 والله أن في نفسي منها ما كان في نفس يعقوب من يوسف ، فنهض عبيد
 الله وقال : فشانك بها فهي لك . قال : جعلت فداك أخف أن يبلغ ذلك
 معاوية فيجد^(٣) علي . قال : فاختتمها بخاتمك وادفعها الى الخازن فذا حان
 خروجنا حملها اليك ليلاً . قال الحاجب : والله لهذا الحيلة في الكرم أكثر

(١) وكذلك في [ز] والاجر والله أعلم .

(٢) هذه القصة لم ترد في [ز]

(٣) بمحمد علي .

- ١٧٣ -

مجمع البحار

المعروف بجامع الكتب

نور جلال الدين السيوطي

١٤٩-١١١ هـ

١١٨٤-٥٦٧٠ « إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى ذِي قَرَابَةٍ
يُضَاعَفُ أَجْرُهَا مَرَّتَيْنِ » .

طب عن أبي أمامة ^(١) .

١١٨٥-٥٦٧١ « إِنَّ الصَّدَقَةَ يُبْتَغَى بِهَا وَجْهُ اللَّهِ
تَبَعِي ، وَالْهَيَاةُ يُبْتَغَى بِهَا وَجْهُ الرَّسُولِ وَفَضْلُ
الْحَاجَةِ ^(٢) » .

طب عن عبد الرحمن بن علقمة رضى الله عنه .

١١٨٦-٥٦٧٢ « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئَ عَنْ أَهْلِهَا
حَرَّ الْقُبُورِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَظِلُّ الْمُؤْمِنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّ
صَدَقَتِهِ ^(٣) » .

طب ، هب عن عقبة بن عامر رضى الله عنه .

(١) الحديث في الصغير برقم ٢٠٤٦ ورمز له بالضعف قال الهيثمي:
فيه عبدالله بن زحر وهو ضعيف - ونظ الطبراني « بضاعف » .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٢٠٥٠ ورمز له بالضعف وسبب الحديث
أن وفد ثقيف أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعهم هدية ، فقال :
ما هذه ؟ قالوا : صدقة فذكره ، فقال الوفد : بل هدية فقبلها منهم ، قيل :
وعبد الرحمن تابعي لا صحة له .

(٣) الحديث في الصغير برقم ٢٠٤٩ ورمز له بالضعف . قال الهيثمي
فيه ابن لهيعة والكلام فيه معروف :

٣٦-١٣٥٢٥: [« خذوا هدية أم سُبَيْلَةَ فَبَيَّ أَهْلُ
بَادِيَتِنَا وَنَحْنُ أَهْلُ حَاضِرَتِهَا ».

طب: عن أم سُبَيْلَةَ قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهِيَ ذَاتُ بَيْنٍ نَسَاءُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا وَقُلْنَ: إِنَّا لَا نَأْخُذُ هَدِيَّةَ
فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: « خذوا ..
وذكره » وَأَعْطَاهَا وَادَى كَذَا وَكَذَا فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ حَسَنَ بْنِ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْهُمْ فَأَعْطَاهَا
ذَوْدًا قَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْظٍ: فَرَأَيْتُ بَعْضَهَا ، قَالَ
أَبُو كَرِيبٍ: قُلْتُ لَزِيدَ بْنِ الْحُبَابِ: مَنْ أَعْطَاهَا ؟
قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَفِيهِ (عمرو
ابن قَيْظٍ) وَتَابِعِيُّهُ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ : قَالَ الْحَافِظُ
أَبُو الْحَسَنِ الْهَيْثَمِيُّ: وَلَمْ أَعْرِفْهُمْ ^(١)

(١) الحديث من هامش مرتضى . وهو في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٤٨
كتاب (البيوع) باب: ثواب الهدية والثناء والمكافأة ، بلفظ: عن أم سُبَيْلَةَ قَالَتْ:
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَدِيَّةً فَأَتَى نِسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا وَقُلْنَ: إِنَّا لَا نَأْخُذُ هَدِيَّةً ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: خذوا هدية أم سُبَيْلَةَ ، فَبَيَّ أَهْلُ بَادِيَتِنَا ، وَنَحْنُ أَهْلُ
حَاضِرَتِهَا وَأَعْطَاهَا وَادَى كَذَا وَكَذَا ، فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنَ بْنِ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْهُمْ فَأَعْطَاهَا ذَوْدًا : (والود من الإبل) : ما بين الثنتين إلى التسع
وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر . واللفظة مؤنثة لا واحد لها من لفظها كالنعم =

٣٧-١٣٥٢٦: « خُذْنِي قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بِبَيْتِكَ
وَبَيْنَهُنَّ ، الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ فَإِنَّهُنَّ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ :
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .
طب : عن أَبِي الدَّرْدَاءِ ^(١) .

٣٨-١٣٥٢٧: خُذُوا مَعَافِيَكُمْ عَنْهَا وَأَرْسِلُوهَا فَإِنَّهَا
مُعَوَّظَةٌ .

حب : عن عمران بن حصين أن امرأة ليمت

= وتقال عمرو بن قَيْظٍ: فَرَأَيْتُ بَعْضَهَا . قَالَ أَبُو كَرِيبٍ: قُلْتُ لَزِيدَ بْنِ
الْحُبَابِ: مَنْ أَعْطَاهَا ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رواه
الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِيهِ (عمرو بن قَيْظٍ) وَتَابِعُوهُ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ لَمْ أَعْرِفْهُمْ . ١ هـ
(وأم سُبَيْلَةَ) هِيَ الْأَسْلَمِيَّةُ تَرْجَمَتْهَا فِي أَسَدِ الْغَابَةِ رَقْمُ ٧٤٧٧ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ
فِي تَرْجُمَتِهَا وَقَالَ مُحَقِّقُهُ: انْظُرِ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٢ / ١٨٥ ،
وَالِاسْتِيعَابَ ٤ / ١٩٤٢ ، وَالْإِصَابَةَ ٤ / ٤٤٤ ، وَالتَّابِعُونَ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ رَوَوْا
الْحَدِيثَ هُم: سَلْيَانُ وَزُرْعَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَصِينِ ، وَأُمُّ سُبَيْلَةَ جَدَّتُهُمْ .

(١) الحديث في مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٩ ولفظه: عن أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « قُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . فَإِنَّ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ ،
وَهُنَّ يَحْطِطْنَ الْخَطَايَا كَمَا يَحْطِطُ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا ، وَهُنَّ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ ، وَفِي
رِوَايَةٍ « خُذْنِي قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بِبَيْتِكَ وَبَيْنَهُنَّ ، الْبَاقِيَاتُ » قَالَ الْهَيْثَمِيُّ . قُلْتُ:
رواه ابن ماجه باختصار ، انظر ، ابن ماجه ج ٢ ص ١٢٥١ كتاب الأدب -
ورواه الطَّبْرَانِيُّ فِي الْإِسْنَادَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا (عمر بن راشد البجلي) وقد وثق على
ضعفه ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ . ١ هـ

٢٠٦٥-٦٥٥١ : « إِنَّ رَبِّي خَيْرٌ مِنِّي سَبْعِينَ
أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ [عَفْوًا] ^(١) بِغَيْرِ حِسَابٍ ، وَبَيْنَ
الْخَبِيثَةِ عَنْدهُ . إِنَّ رَبِّي زَادَنِي ، يَتَّبِعُ كُلَّ أَلْفٍ
سَبْعُونَ أَلْفًا ، وَالْخَبِيثَةُ عَنْدهُ »

حل عن أبي أيوب .

٢٠٦٦-٦٥٥٢ : « إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَى الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ وَالْقَنِينِ ^(٢) وَالْكُوبَةِ » .

ق عن ابن عمر ، وابن أبي الدنيا في ذم الملاحى
ق عن قيس بن سعد بن عبادة .

٢٠٦٧-٦٥٥٣ : « إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَى الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ وَالْقَنِينِ وَالْغُبَيْرَاءِ . وَكُلُّ مُسْكِرٍ
حَرَامٌ » .

ق عن قيس بن سعد .

=رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح، والثانية عن أبي سعيد
الخلري وقال : رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد بن
كثير الجار، وهو متروك. وروى مثله أحمد في مسنده ج١ ص ٧١٨٤
وقال الشيخ شاکر : إسناده صحيح وذكر أن البخاري ومسلم والترمذي
رووه .

(١) ما بين القوسين من نسخة قوله .

(٢) القنين كسكين لعبة للاروم يتقامرون بها ، أو الطنبور من آلات
الطرب قاموس : وفي هامش مرتضى : العود .

٢٠٦٨-٦٥٥٤ : « إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ
اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ . فَلَيْسَ الْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
خ عن خولة ^(١) الأنصارية .

٢٠٦٩-٦٥٥٥ : « إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يُقَدِّمُ

أَحَدَهُمُ الْيَلَدِيَّةَ . فَتَعَوَّضُهُ مِنْهَا بِقَدَرٍ مَا عِنْدِي ، ثُمَّ
يَتَسَخَّطُهُ . فَيُضِلُّ بِتَسَخُّطٍ فِيهِ ، عَلَى . وَأَبْرَمَ اللَّهُ لَا أَقْبِلُ
بعد مُقَدِّمِي هَذَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ هَدِيَّةً ، إِلَّا مِنْ
قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ . أَوْ ثَقَفِيٍّ ، أَوْ دَوْسِيٍّ ^(٢) » .

ت عن أبي هريرة .

٢٠٧٠-٦٥٥٦ : « إِنَّ رَجُلًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ ،

وَلَا شُهَدَاءَ ، يَوْضَعُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنَابِرٌ مِنْ نُورٍ ،
وُجُوهُهُمْ مِنْ نُورٍ ، يُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْفَزَعِ ^(١)

(١) خولة هي زوجة حزة أو غيرها وليس لها في البخاري غير
هذا الحديث ، ولم يخرجها مسلم والحديث في الصغير برقم ٢٢٧٢ ورمز
لصحته ورواه البخاري في كتاب فرض الخمس باب « فإن الله نفعه »

(٢) دوسي يفتح الدال المهملة نسبة إلى دوس بن عدنان بطن كبير
من الأسد : اللباب لابن الأثير ج١ ص ٤٢٩ .

٢٠٦٥-٦٥٥١ : « إِنَّ رَبِّي خَيْرٌ نِي بَيْنَ سَبْعِينَ
أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ [عَفْوًا] ^(١) بِغَيْرِ حِسَابٍ . وَبَيْنَ
الْخَبِيثَةِ عَنْدَهُ ، إِنَّ رَبِّي زَادَنِي ، يَتَّبِعُ كُلَّ أَلْفٍ
سَبْعُونَ أَلْفًا ، وَالْخَبِيثَةُ عَنْدَهُ .
حَلَّى عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ .

٢٠٦٦-٦٥٥٢ : « إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَيَّ الشَّرَّ
وَالْمَيْسَرَ وَالْقَتِينَ ^(٢) وَالْكُوبَةَ » .

ق عن ابن عمر ، وابن أبي الدنيا في ذم الملاحى
ق عن قيس بن سعد بن عبادة .

٢٠٦٧-٦٥٥٣ : « إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ
وَالْمَيْسَرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَتِينَ وَالْغُبَيْرَاءَ . وَكُلُّ مُسْكِرٍ
جَرَامٌ » .

ق عن قيس بن سعد .

= رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ، والثانية عن أبي سعيد
الخدري وقال : رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد بن
كثير الجبار ، وهو متروك . وروى مثله أحمد في مسنده ج ١٢ ص ٧١٨
وقال الشيخ شاکر : إسناده صحيح وذكر أن البخاري ومسلم والترمذي
رووه .

(١) ما بين القوسين من نسخة قوله .

(٢) القتين كسكتين لعبة للاروم يتقامرون بها ، أو الطيبور من آلات
الطرب قاموس : وفي هامش مرتضى : العود .

٢٠٦٨-٦٥٥٤ : « إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ
اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ . فَلَهُمْ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
سج عن خولة ^(١) الأنصارية .

٢٠٦٩-٦٥٥٥ : « إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يُهْدَى
أَحَدُهُمُ الْيَدِيَّةَ . فَأَعْوَضَهُ مِنْهَا بِقَدَرٍ مَا عِنْدِي ، ثُمَّ
يَتَسَخَّطُهُ ، فَيُظَلُّ يَتَسَخَّطُ فِيهِ عَلَى ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَا أَقْبِلُ
بَعْدَ مُقَامِي هَذَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ هَدِيَّةً ، إِلَّا مِنْ
قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ ، أَوْ ثَقَفِيٍّ ، أَوْ دَوْسِيٍّ ^(٢) » .

ت عن أبي هريرة .

٢٠٧٠-٦٥٥٦ : « إِنَّ رَجُلًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ ،
وَلَا شُهَدَاءَ ، يَوْضَعُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنَابِرٌ مِنْ نُورٍ ،
وُجُوهُهُمْ مِنْ نُورٍ ، يُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْفَرْعِ » .

(١) خولة هي زوجة حزة أو غيرها وليس لها في البخاري غير
هذا الحديث ، ولم يخرجها مسلم والحديث في الصغير برقم ٢٢٧٢ ورمز
لصحته ورواه البخاري في كتاب فرض النمس باب « فإن لله غفصة »

(٢) دوسي بفتح الدال المهملة نسبة إلى دوس بن عدنان بطن كبير
من الأسد ، الباب لابن الأثير ج ١ ص ٤٢٩ .

أربعين عاماً حتى يتمنى أغنياء الكفار أنهم كانوا في الدنيا فقراء .

الدليمي عن أبي برزة ، وفيه نفع بين الحارث متروك :

٢٢٢٩-٢٢٣٠ : « إِنَّ فَلَانًا أَهْدَى إِلَى نَافَةِ ، وَهِيَ نَافَتِي أَعْرِفُهَا كَمَا أَعْرِفُ بَعْضَ أَهْلِي ، ذَمَبَتْ (منى) ^(١) يَوْمَ زُغَابَاتِ فَعَوْضَتِهِ وَنَهَا رِسًا ، بَكَرَات ، فَظَلَّ سَاخِطًا ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ قُرَيْشِي ، أَوْ أَنْصَارِي أَوْ ثَقَفِي أَوْ دَوْسِي » .

حم ت عن أبي هريرة .

٢٢٣٠-٢٢٣١ : « إِنَّ فَلَانًا مَأْسُورٌ بِدِينِهِ » .

ن عن سمرة .

٢٢٣١-٢٢٣٢ : « إِنَّ فَنَاءَ أُمَيٍّ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ » .

قط في الأفراد عن رجل من الصحابة ^(٢) .

(١) ما بين القوسين من هامش مرتضى ، وزغابات جمع زغابة وهي عين قرب المدينة - قاموس - والحديث أورده في الصغير مختصراً برقم ٢٣٠٨ ورمز له بالصحة :

(٢) الحديث في الصغير برقم ٢٣٠٧ ورمز له بالضعف :

٢٢٣٢-٢٢٣٣ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ قِيعَانًا فَكْثَرُوا غِرَاسَهَا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا غِرُوسُهَا ؟ قَالَ : سِبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ : وَاللَّهُ أَكْبَرُ » .

طب عن سلمان .

٢٢٣٣-٢٢٣٤ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً مُسْتَقِيلَةٌ ، عَلَى سَقِيٍّ وَاحِدَةٍ ، غُرُصٌ سَاقِهَا سِيرٌ سَبْعِينَ سَنَةً » .

طب عن سمرة .

٢٢٣٤-٢٢٣٥ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَغُرْفًا ، إِذَا كَانَ سَاكِئًا فِيهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا خَارِجُهَا ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا فِيهَا قِيلَ : لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ ، وَأَفْشَى السَّلَامَ ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا طَيِّبُ الْكَلَامِ ؟ قَالَ : سِبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ ، إِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهَا مُقَدَّمَاتٌ ، وَمُعَقَّبَاتٌ ، وَمُجَنَّبَاتٌ ، قِيلَ : فَمَا إِدَامَةُ الصِّيَامِ ؟ قَالَ : مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ (ثم

أربعين عاماً حتى يَمْنَى أَغْنِيَاءَ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ كَانُوا
فِي الدُّنْيَا فُقَرَاءَ .

الدليلى عن أبي برزة ، وفيه نُسِيعُ بن الحارث
مُتْرُوكٌ :

٢٢٢٩-٦٧١٥ : « إِنَّ فُلَانًا أَهْلَى إِلَى نَافَةِ :
وهي نَافِئِي أَعْرِفُهَا كَمَا أَعْرِفُ بَعْضَ أَهْلِي ، ذَمَبَتْ
(مني) " يوم زُغَابَاتٍ فَعَوَّضَهُ مِنْهَا بَسْتُ بَكَرَاتٍ ،
فَظَلَّ سَاجِطًا ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ
قُرَيْشِي ، أَوْ أَنْصَارِي أَوْ ثَقَفِي أَوْ دَوْسِي » .

حم ت عن أبي هريرة .

٢٢٣٠-٦٧١٦ : « إِنَّ فُلَانًا مَأْسُورٌ بِدِينِهِ » .

ن عن سمرة .

٢٢٣١-٦٧١٧ : « إِنَّ فَنَاءَ أُمَيٍّ بَعْضُهَا بَبْعُصٍ » .

قط في الأفراد عن رجل من الصحابة ^(١) .

(١) ما بين القوسين من هامش مرفوض ، وزغابات جمع زغابة وهي
عين قرب المدينة - قاموس - والحديث أورده في الصغير مختصراً برقم
٢٣٠٨ ورمزه له بالصحة :

(٢) الحديث في الصغير برقم ٢٣٠٧ ورمزه له بالضعف :

٢٢٣٢-٦٧١٨ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ قِيعَانًا فَأَكْثَرُوا
غِرَاسِمًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا غِرُسُهَا ؟ قَالَ :
سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » .

طب عن سلمان .

٢٢٣٣-٦٧١٩ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً مُسْتَقِيلَةٌ ،
عَلَى سَاقٍ وَاحِدَةٍ ، عَرَضُ سَاقِهَا سَبْعِينَ سَنَةً » .

طب عن سمرة .

٢٢٣٤-٦٧٢٠ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَغُرَفًا ، إِذَا كَانَ
سَاكِنُهَا فِيهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا خَارِجُهَا ، وَإِذَا خَرَجَ
مِنْهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا فِيهَا قِيلَ : لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ :
لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ ، وَأَقْشَى
السَّلَامَ ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
وَمَا طَيِّبُ الْكَلَامِ ؟ قَالَ : سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، إِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَلَهَا مُقَدَّمَاتٌ ، وَمُعَقَّبَاتٌ ، وَمُجَنَّبَاتٌ ، قِيلَ : فَمَا
إِدَامَةُ الصِّيَامِ ؟ قَالَ : مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ ثُمَّ

أربعين عاماً حتى يَمُنِّيَ أَغْنِيَاءَ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ كَانُوا
فِي الدُّنْيَا فُقَرَاءَ .

الدليمي عن أبي برزة ، وفيه نُصِّحُ بين الحارث
مُتْرُوكٌ :

٢٢٢٩-٦٧١٥ : « إِنَّ فَلَانًا أَهْدَى إِلَى نَافَةِ ،
وَهِيَ نَاقِيَةٌ أَعْرِفُهَا كَمَا أَعْرِفُ بَعْضَ أَهْلِي ، ذَمِّتْ
(مني) يَوْمَ زُعَابَاتٍ نَعَوْضُهُ مِنْهَا سِتَّ بَكَرَاتٍ ،
فَطَلَّ سَاحِطًا . فَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ
قُرَشِيٍّ ، أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ أَوْ دَوْسِيٍّ . »

حم ت عن أبي هريرة .

٢٢٣٠-٦٧١٦ : « إِنَّ فَلَانًا مَأْسُورٌ بِدَيْنِهِ . »

ن عن سمرة .

٢٢٣١-٦٧١٧ : « إِنَّ فَنَاءَ أُمَّتِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ . »

قط في الأفراد عن رجل من الصحابة (١) .

(١) ما بين القوسين من هامش مرتضى ، وزُعَابَاتٍ جمع زُعَابَةٍ وهي
عين قرب المدينة - قاموس - والحديث أورده في الصغير مختصراً برقم
٢٣٠٨ ورمزه بالصحة :

(٢) الحديث في الصغير برقم ٢٣٠٧ ورمزه بالضعف :

٢٢٣٢-٦٧١٨ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ قِيَعَانًا فَأَكْثَرُوا
غِرَاسَهَا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا غِرْسُهَا ؟ قَالَ :
سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . »

طب عن سليمان .

٢٢٣٣-٦٧١٩ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً مُسْتَقِيلَةٌ ،
عَلَى سَاقٍ وَاحِدَةٍ ، عَرَفْتُ سَاقَهَا سِيرَ سَبْعِينَ سَنَةً . »

طب عن سمرة .

٢٢٣٤-٦٧٢٠ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَعُرْفًا ، إِذَا كَانَ
سَاكِنُهَا فِيهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا خَارِجُهَا ، وَإِذَا خَرَجَ
مِنْهَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ مَا فِيهَا قِيلَ : لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ :
لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ ، وَأَفْشَى
السَّلَامَ ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
وَمَا طَيِّبُ الْكَلَامِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ ، إِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَلَهَا مُقَدَّمَاتٌ ، وَمُعَقَّبَاتٌ ، وَمُجَنَّبَاتٌ ، قِيلَ : فَمَا
إِدَامَةُ الصِّيَامِ ؟ قَالَ : مَنْ أَذْرَكَ رَمْضَانَ فَصَامَهُ (ثُمَّ

بلاء وتشريداً ، وتطريداً ، حتى يأتى قومٌ من قبل
المشرق معهم راياتٌ سودٌ ؛ فيسألون الخيرَ فلا يُعْطَوْنَهُ ،
فيقتاتلونَ فيُدْصَرُونَ ، فيعطونَ ما سألوا ، فلا يقبلونه
حتى يدْعُوها إلى رجلٍ من أهلِ بيتي يواطِئُهُ اسمه اسْمِي
وَأَسْمِي أَبِي ، اسْمِي ابْنِ ، فمِثْلُكَ الْإِصْرُ ، فيسألونها
قِسْطًا وعدلاً كما مَنُوها جُورًا وظُلْمًا ، فمن أَدْرَكَ
ذلكَ منكم ، أو من أعقابكم فليأتهم ولو حَبَوًّا على النَّجَسِ ؛
فإنَّها راياتٌ مُدْبِيَةٌ .

هـ^(١) كَ وَتَعَقَّبَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ .

(١) في سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٦٩ هـ ، باب خروج المهدي قال : عن
عبد الله قال : بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اغرورقت عيناه ،
وتغير لونه ، قال : فقلت : ما نزال نرى في وجهك شيئاً نكرهه ؟ فقال :
إنما أهل بيت وذكروا الحديث ، وقال شارحه : وفي الزوائد : إسناده ضعيف
وفي الزوائد : إسناده ضعيف بزياد بن أبي زياد الكوفي ، لكن لم ينفرد
بزياد بن أبي زياد عن إبراهيم ، فقد رواه الحاكم في المستدرک من طريق عمر
ابن قيس عن الحكم عن إبراهيم .

٣٠٠٤-٧٤٩٠ : « إِنَّا نَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ ، وَلَا نَأْكُلُ
الصَّدَقَةَ^(١) » .

ق عن سلمان .

٣٠٠٥-٧٤٩١ : « إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا
الصَّدَقَةُ^(٢) » .

ط ح م وابن خزيمة ع حب والبيهقي طب ض عن
السيد الحسن - ح م عن السيد الحسين ، ح م وابن
سعد بن في التاريخ والبيهقي والبارودي وابن قانع وابن
السكن والحاكم في الكنى طب ض عن أبي عميرة بن
رشيد بن مالك السعدي .

(١) الحديث له شواهد في الصحاح ، فقد جاء أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم « كان إذا أتى بطعام سأل عنه ، فإن قيل : هدية ، أكل منها ، وإن
قيل صدقة لم يأكل منها » : رواه الترمذي ومسلم ، انظر التاج الجامع للأصول
٣٢/٢ كتاب الزكاة ، وللسلمان رواية في مسند أحمد بلفظ « كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة » ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .
انظر مجمع الزوائد ٩٠/٣ كتاب الزكاة .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٢٥٢٩ ورمز لحسنه عن السيد الحسن قال :
كنت أمشي معه فرأى علي جرين من تمر الصدقة فأخذت ثمرة فالتقيها في
فأخذها بلعابها ، فقال بعض القوم : وما عليك لو تركتها ؟ فذكره ، قال
الهيثمي : رجال أحمد ثقات ، وقال في الفتح : إسناده قوي والبرق
الجيم وكسر الراء موضع التمر ، ومعنى : « فالتقيها في » : فالتقيها في
الجم

٨٠٨٢-٣٥٩٤ : [إِنِّي لَسْتُ أَرْضَى لَكُمْ مَا أَسْخَطُ

لِنَفْسِي

حل عن أبي جحيفة

٨٠٨٢-٣٥٩٥ : [إِنِّي أَبْعَثُ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ

فِيَأْتِي أَحَدَكُمْ ، نَيْتُولُ : وَاللَّهِ مَا تَعْدَيْتُ . وَلَا تَرَكْتُ
لِيَوْمٍ حَقًّا ، وَلَقَدْ أَهْدَى إِلَى فَقْبَابَتِ الْهَدْيَةِ ، أَلَا جَلَسَ
ذَلِكَ فِي حِفْشٍ أُمِّهِ فَيَنْظُرُ مَا هَذَا الَّذِي يُهْدَى لَهُ ؟
إِنِّي أَنَا أَنَا يَأْتِي أَحَدَكُمْ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ
أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا خُورٌ ، أَوْ شَاةٌ لَهَا بُقَارٌ . اللَّهُمَّ هَلْ بَادَعْتُ ؟

طب عن ابن عباس .

٨٠٨٤-٣٥٩٦ : [إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ

الْوَتْرُ

محمد بن نصر عن حابر .

(١) حفش - بالكسر - الدرج (وعاء المغازل شبه به بيت أمه في
صغره وقل الحفش : البيت الصغير الدليل القريب السمك سمى لضيقه ،
والحديث في مجمع الزوائد باب ما يخاف على العيال ٣-٨٦ كتاب الزكاة ،
وقال الميمني : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه إبراهيم بن إسماعيل
ابن أبي حنيفة وهو ضعيف .

٨٠٨٥-٣٥٩٧ : [إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنَّ

مُسَيِّنِي ذَا الْفِقَارِ انْكَسَرَتْ وَهِيَ مُصِيبَةٌ ، وَرَأَيْتُ بَقْرًا
تُذْبِحُ وَهِيَ مُصِيبَةٌ ، وَرَأَيْتُ عَلَى دِرْعِي وَهِيَ مَدِينَتُكُمْ
لَا يَصِلُونَ إِلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ يَوْمَ أَحَدٍ

طب عن ابن عباس .

٨٠٨٦-٣٥٩٨ : [إِنِّي نَيْتُكُمْ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ

وَإِنِّي كُنْتُ نَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَإِنِّي كُنْتُ
نَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَضْحَى ، أَلَا وَإِنَّ الْأَوْعِيَةَ لَا تَعْمَلُ
شَيْئًا وَلَا تُحَرِّمُهُ ، أَلَا وَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُرْقِي الْقُلُوبَ
أَلَا وَإِنِّي نَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَضْحَى ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا
مَا شِئْتُمْ

طب عن ابن عمر

(١) أورده مجمع الزوائد في باب غزوة أحد ٦-١٠٧ ، وقال
الميمني : رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه أبو شيبة إبراهيم بن
عثمان وهو متروك .

(٢) أورده مجمع الزوائد في باب جواز الأكل من الأضحية بعد ثلاث
٤-٢٧ . وقال الميمني : قلت له في الصحيح النهي عن لحم الأضحية والأوعية
من غير إذن في شيء من ذلك بعد ، رواه الطبراني في الكبير ، وفيه يزيد بن
أبان الرقائشي وفيه ضعف ، وقد وثق .

ص : « عن مكحول مرسلًا ^(١) »

١٢٨٧٠-٥٤٦ : « تَهَادُوا تَحَابُّوا » .

ق : عن أبي هريرة [قال ابن طاهر : وهو أصح ماورد في الباب مع الاختلاف عليه قال الحاكم : تحابوا إذا كان التشديد فمع المحبة ، وإن كان بالتخفيف فمن المحابة ويشهد للأول رواية « تزيد في القلب حُبًا » ^(٢)] .

١٢٨٧١-٥٤٧ : « تَهَادُوا تَزَادُوا حُبًّا ، وَهَاجَرُوا تَوَرَّثُوا أَبْنَاءَكُمْ مَجْدًا ، وَأَقْبِلُوا الْكِرَامَ عَثَرَاتِهِمْ » .

(١) مكحول ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٨٩ رقم ٥٠٩ وقال : مكحول الشامي أبو عبد الله ، ويقال : أبو أيوب ، وقال : روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مرسلًا : أي سقط من روايته الصحافي .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٣٣٧٣ لأبي يعلى عن أبي هريرة ، قال المناوي : قال ابن حجر تبعًا للحاكم : إن كان بالتشديد فمن المحبة ، وإن كان بالتخفيف فمن المحابة ، وقال : ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مخرجًا لأحد من الستة وإلا لما عدل عنه ، وليس كذلك ، فقد رواه الثنائي في الكنى ، وسليمان المحدثين في الأدب المفرد ، قال الزين العراقي : والسند جيد ، وقال ابن حجر : سنده حسن .

ومابن القوسين من هامش مرتضى والظاهرية :

الطبراني في الأوسط ، والعسكري في الأمثال : عن عائشة ^(١) .

١٢٨٧٢-٥٤٨ : « تَهَادُوا تَحَابُّوا ، وَتَصَافَحُوا يَذْهَبَ الْغُلُّ عَنْكُمْ » .
كر : عن أبي هريرة ^(٢) .

١٢٨٧٣-٥٤٩ : « تَهَادُوا : إِنَّ الْهَلْدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ ، وَالصَّدْرَ وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِيَجَارَتْهَا وَلَوْ شِقَّ فَرَسٌ شَاةً » .
حم ، ت وضعته : عن أبي هريرة ^(٣) .

(١) الحديث في الصغير برقم ٣٣٧٥ لابن عساكر في التاريخ ، زاد المناوي (والقضاة) سعن عائشة ، ورمز له السيوطي بالحسن ، وقال المناوي : قال ابن حجر : في إسناده نظر ، ثم نقل المناوي عن أبيه قوله : فيه المنى أبو حاتم لم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات . اهـ

(٢) الحديث في الصغير برقم ٣٣٧٤ ورمز له بالحسن : ومعنى (الغل) الحقد والشحناء .

(٣) الحديث في الصغير برقم ٣٣٧٧ ورمز له السيوطي بالضعف ، وقال المناوي نقلاً عن ابن حجر : في سنده أبو معشر المدني تفرد به : وهو ضعیف جدا اهـ :

(وحر الصدر) بفتحين : غله وحده (و) شق فرس شاة قطعة لحم بين ظلفي الشاة :

٥٥٥-١٢٨٧٩ : « تَهَادَوْا : فَإِنَّ الْهَدْيَةَ تَذْهَبُ
بِالسَّخِيمَةِ ، وَلَوْ دُعِيَتْ إِلَى كُرَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ ،
وَلَوْ أَهْدَى إِلَيَّ كُرَاعٌ أَوْ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ » .

ط : عن أبي معشر عن المقبري : عن أبي هريرة
مرفوعا ، السَّخِيمَةُ سواد القلب من الحقد ^(١) .

= ببرد حبرة يباع الناس وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم
يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص نقلاً : صحيح :
(و) الحبرة (بوزن عيشة ، وبُرد الحبرة بردٌ يماني :

(١) الحديث من هامش مرتضى وما في الطليال من مستند أبي هريرة -
ما روى سعيد بن أبي سعيد رقم ٢٣٣٣ بلفظ « حدثنا أبو داود قال : حدثنا
أبو معشر عن سعيد عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
تهادوا فإن الهدية تذهب وقر الصدر ولا تخفون جارة لخارتها ولو نصف
فرس شاة » .

وفي الجامع الصغير رقم ٣٣٧٨ من رواية الهيثمي في الشعب من حديث
محمد بن منده عن بكر بن بكار عن عائذ بن شريح عن أنس بن مالك ،
ومحمد بن منده أوردته الذهبي في الضعفاء وقال : قال أبو حاتم : لم يكن يصدوق
وبكر بن بكار هو التيس ، قال النسائي : غير ثقة ، وعائذ ، لم يره عن أنس
غيره ، وقد ضعف ، وفي اللسان عن مهران ، أنه كذاب ، وفي الميزان
عن أبي طاهر . عائذ ليس بشيء : وهذا الحديث : رواه الطبراني عن أنس
بلفظ « تهادوا فإن الهدية تسلب السخيمة وتورث » المودة فوالله (لو أهدى
إلى كراع لقبته ، ولو دعيت إلى ذراع لأجبت » قال الهيثمي : وفيه عائذ
ابن شريح ضعيف - و (السخيمة) الحقد والعداوة والبغضاء :

٥٥٦-١٢٨٨٠ : « تُوشِكُونَ أَنْ تَكُونُوا فِي النَّاسِ
كَالْبِلَحِ فِي الطَّعَامِ ، وَلَا يَمْلُحُ الطَّعَامُ إِلَّا بِالْبِلَحِ » .
طب ، ض : عن سمره ^(١) :

٥٥٧-١٢٨٨١ : « تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ ،
وَتَوَضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ ، وَلَا تَكُونُوا زِينِ جَبَابِرَةِ الْعُلَمَاءِ
فَيَنْزِلَ جَهْلُكُمْ عَلَيْكُمْ » .

أبو الشيخ في الشواب [والديلي من طريق
ابن السني] : عن أبي هريرة ^(٢) .

٥٥٨-١٢٨٨٢ : « تَوَحَّدُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى
وِيَاهِهِمْ » .

حم : عن عبد الله بن عمرو ^(٣) .

(١) الحديث في مجمع الزوائد ج ١٠ ص ١٨ في (فضائل الصحابة)
بلفظه ، وعزاه الهيثمي إلى البزار والطبراني ، وقال : إسناده الطبراني حسن :
(٢) الحديث في الصغير برقم ٣٣٨١ للخطيب في الجامع عن أبي هريرة
بلفظ « تواضعوا لمن تعلمون منه ، وتواضعوا لمن تعلمونه ، ولا تكونوا
جبابرة العلماء » ورمز له السيوطي بالضعف ، وقال المؤيد : قال الذهبي : رفعه
لا يصح ، وروى من قول عمر ، وهو الصحيح ٨١ [وما بين القوسين من
هامش مرتضى] :

(٣) الحديث جاء في متني الأخبار بشرحه نيل الأوطار ج ٤ ص ١٣٣
بلفظه المذكور برواية أحمد ، وقال الشوكاني في تعليقه على هذا الحديث :
الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص وفي =

١٣٥٢٥-٣٦ : [« خذوا هدية أم سُبُلَةَ فَبَيَّ أَهْلُ
بَادِيَتِنَا وَنَحْنُ أَهْلُ حَاضِرَتِهَا » .

طب : عن أم سُبُلَةَ قَالَتْ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَدِيَّةٍ فَأَبَيْنَ نِسَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَأْخُذْنَهَا وَقُلْنَ : إِنَّا لَا نَأْخُذُ هَدِيَّةً
فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : « خذوا ..
وذكره » وَأَعْطَاهَا وَادَى كَذَا وَكَذَا فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ

ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب منهم فَأَعْطَاهَا
ذُوْدًا قَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْطَى : فَرَأَيْتُ بَعْضَهَا ، قَالَ
أَبُو كَرِيبٍ : قُلْتُ لَزَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ : مِنْ أَعْطَاهَا ؟
قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَفِيهِ (عَمْرُو
ابن قَيْطَى) وَتَابِعِيُّوهُ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ : قَالَ الْحَافِظُ
أَبُو الْحَسَنِ الْهَيْثَمِيُّ : وَلَمْ أَعْرِفْهُمْ ^(١)]

(١) الحديث من هامش مرتضى . وهو في جميع الزوائد ج ٤ ص ١٤٨
كتاب (اليوبع) باب : ثواب الهدية والثناء والمكافأة ، بالنظر : عن أم سُبُلَةَ قَالَتْ :
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَدِيَّةٍ فَأَبَيْنَ نِسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذْنَهَا وَقُلْنَ : إِنَّا لَا نَأْخُذُ هَدِيَّةً ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : خذوا هدية أم سُبُلَةَ ، فَهِيَ أَهْلُ بَادِيَتِنَا ، وَنَحْنُ أَهْلُ
حَاضِرَتِهَا وَأَعْطَاهَا وَادَى كَذَا وَكَذَا ، فَاشْتَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْهُمْ فَأَعْطَاهَا ذُوْدًا ، وَ(الذود من الإبل) : مَا بَيْنَ الثَّنَيْنِ إِلَى التَّسْعِ
وَقِيلَ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ . وَالْفَلْظُ مُؤَنَّثٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهَا كَالْتَعَمُّ =

١٣٥٢٦-٣٧ : « خُذْنِي قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكَ
وَبَيْنِي ، الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ فَإِنَّهُنَّ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ :
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَانَّهُ أَكْرَمُ .
طب : عن أَبِي الدَّرْدَاءِ ^(١) .

١٣٥٢٧-٣٨ : خُذُوا مَتَاعَكُمْ عَنْهَا وَأَرْسِلُوهَا فَإِنَّهَا
مَلْعُونَةٌ .

حب : عن عمران بن حصين أَنَّ امْرَأَةً لَعَنَتْ

= وقال عمرو بن قَيْطَى : فَرَأَيْتُ بَعْضَهَا . قَالَ أَبُو كَرِيبٍ : قُلْتُ لَزَيْدِ بْنِ
الْحُبَابِ : مِنْ أَعْطَاهَا ؟ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَوَاهُ
الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِيهِ (عمرو بن قَيْطَى) وَتَابِعِيُّوهُ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ لَمْ أَعْرِفْهُمْ . ١٠ هـ
(وَأَم سُبُلَةَ) هِيَ الْأَسْلَمِيَّةُ تَرْجَمَتَهَا فِي أَسَدِ الْغَايَةِ رَقْمُ ٧٤٧٧ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ
فِي تَرْجَمَتِهَا وَقَالَ مُحَقِّقُهُ : انْظُرِ الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٢ / ١٨٥ ،
وَالِاسْتِعْيَابَ ٤ / ١٩٤٢ ، وَالْإِصَابَةَ ٤ / ٤٤٤ وَالتَّابِعُونَ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ رَوَوْا
الْحَدِيثَ هُمْ : سَلْمَانَ وَزُرْعَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَصَنِ ، وَأَم سُبُلَةَ جَدَّتْهُمْ .

(١) الحديث في جميع الزوائد ج ١٠ ص ٩ ، وَلَفْظُهُ : عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ
« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « قُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . فَإِنَّهُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ ،
وَهُنَّ مَحْطَطُنَ الْخَطَايَا كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا ، وَهُنَّ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ » ، وَفِي
رِوَايَةٍ « خُذْنِي قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنِي ، الْبَاقِيَاتُ » قَالَ الْهَيْثَمِيُّ . قُلْتُ :
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِاخْتِصَارٍ ، انْظُرْ ، ابْنُ مَاجَةَ ج ٢ ص ١٢٥١ كِتَابُ الْأَدَبِ -
وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا (عمر بن راشد البجلي) وَقَدْ وثقَ عَلَى
ضَعْفِهِ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ . ١٠ هـ

٨-١٠٨٨٤ : « الزكاة فنظرة الإسلام »

طب . هب عن أبي الدرداء . [طس ورجاله موثقون]^(١) .

= المذهبي وفي رواية أخرى خمسة وزاد الدرر ثم قال : ظاهر صنع المصنف أنه لاعلم فيه والأمر بخلافه فقد قال ابن حجر : فيه الغرور وهو موقوف . قال أبو زرعة عن عمر مرسل ، وعجب من المصنف كيف آثر هذه الرواية المظنون فيها على الحديث المتصل الثابت وهو خير الحاكم واليهي (لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة) ثم يقول واللائق في أحاديث الأحكام أن يتحرى منها ما تقوم به الحجة .

(١) الحديث من هامش مرتضى ومابن القوسين ساقط من التوثيق وجاء السند في الظاهرية هكذا : - طس . طب ورجاله موثقون : هب عن أبي الدرداء .

وهو في الصغير برقم ٤٥٨٩ برواية الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء ورمز له بالحسن .

قال المناوي : الحديث من رواية الطبراني في الكبير وكذا إسحاق في مسنده عن أبي الدرداء . قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، قال الهيثمي : رجاله موثقون إلا بقية فدلّ وقال المصنف في حاشية القاضي : سنده ضعيف ولم يوجهه بشيء ، وقال ابن الكمال ابن أبي شريف في تخريج الكشاف : فيه الضحك ابن حمزة وهو ضعيف هـ

٩-١٠٨٨٥ : « الزعيم غارم » [تمامه : والمحنة مردودة ، والدين مقضى ولا وصية لوارث] .

حم . د . ت . ن . هـ . عب عن أبي أمامة [ن وصحه حب]^(١) .

١٠-١٠٨٨٦ : « الزنى يورث المقتل » .

خ في تاريخه . عد . هب . ك في تاريخه والقضاعي عن ابن عمر^(٢) .

(١) مابن الأقواس زيادة من هامش مرتضى غير بقية النسخ وفي الظاهرية (حب) بدل (عب) ، وقد جاء في كتاب نصب الراية للزيلعي في كتاب الكفالة تعليقاً على حديث (الزعيم غارم) حديث أبي أمامة أخرجه أبو داود في أواخر البيوع والترمذي فيه وفي الوصايا ، عن اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول : - (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث لا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها . فقيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أموالنا . ثم قال : العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم) هـ :

(٢) الحديث في الصغير برقم ٤٥٩١ برواية القضاعي واليهي في الشعب عن ابن عمر ورمز له بالحسن . قال المناوي : عن رواية البيهقي في الشعب قال المنذري : فيه الماضي بن محمد عن رواية القضاعي ، قال العامري في شرحه : غريب ، وقال في الميزان : حديث منكر وإسناده فيه ضعف هـ .

١٠-١١٢٢١ : العارية مؤداة والمنحة مردودة^(١) .

هـ : عن أنس

١١-١١٢٢٢ : العارية مؤداة والمنحة مردودة ،

ومن وجد نعيجة مصراة فلا يحل له ميراثها حتى يرددها^(٢) .

حب . حب . ض عن أبي أمامة .

١٢-١١٢٢٣ : العارية مؤداة ، والمنحة مردودة ،

والدين مقضى^(٣) ، والزعم غارم .

عبط . حم . د . ت . حسن . هـ . والروائي ، طب .

قط . ق . حب . ض عن أبي أمامة . حم عن رجل

(١) الحديث في الصغير برقم ٥٦٥١ لابن ماجه عن أنس ورهز له السيوطي بالصحة ، وقال المناوي : قال الحافظ ابن حجر : وله في النساء طريقان من رواية غيره صحيح ابن حبان إحداهما ١ هـ .

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم « العارية مؤداة والمنحة مردودة » ورد في روايات أخرى منها الحديث السابق والحديث الآتي بعد ذلك مباشرة ، أما النعيجة المصراة في قوله صلى الله عليه وسلم « ومن وجد نعيجة مصراة » إلى آخر الحديث فقد وردت فيها وفي الإبل روايات مختلفة في جميع الزوائد في باب « بيع المصراة » من كتاب البيع ج ٤ ص ١٠٨ ، وفي مصنف عبد الرزاق ج ٨ ص ١٩٧ وغيرهما من المراجع .

(٣) في الظاهرية « والدين يقضى » ، والحديث في الصغير برقم ٥٦٥٢ لأحمد وأبي داود في البيع والترمذي وابن ماجه في الرضايا ، والضياء في =

١٣-١١٢٢٤ : « العايل بالحق على الصدقة كالغازي

في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته^(١) »

حم . وعبد بن حميد . د . ت . هـ . خ . وابن

خزيمة . طب . لك . ق . نس عن محمد بن أبيه عن رافع .

ابن خديج

= إنارة كالمهم عن أبي أمامة غير أن فيه : — والمنحة بدل قوله في الكبير « والمنحة » ، قال المناوي : قال الميشتي : رجال أحمد ثقات ، وقال ابن حجر فيه إسماعيل بن عياش رواه عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم وضعفه به ابن حزم ولم يصب ، وهو عند الترمذي في الرضايا أتم سياقا كلما ذكره في تخريج الرافعي لكنه جزم في تخريج الهداية بضعفه ١ هـ . انظر فيض القدير ج ٤ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ومجمع الزوائد ج ٤ ص ١٤٥ باب « في العارية » من كتاب « البيوع » .

في الظاهرية ومرضى ورد في نهاية السند (وورد من حديث ابن عمر بلفظ « العارية مؤداة » من غير زيادة ، رواه الزائر وفي سنده عبد الله ابن شبيب وهو ضعيف جدا) ١ هـ .

(١) والحديث في الصغير برقم ٥٦٦٠ لأحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه والحاكم في الزكاة عن رافع بن خديج ، وقد رمز له المصنف بالصحة غير أن المناوي قال : قال الترمذي : حسن ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي ، لكن عزاه ابن القطن لأبي داود وقال : فيه ابن إسحق عن عاصم والقول فيه كثير فالحديث لأجله حسن لا صحيح ١ هـ .

وقد جاء في الظاهرية ومرضى في السند (ت حسن) بدل (ت) ها ، كما جاء فيها (وعن محمود) يدل (محمد) هنا .

١٧٠-٩٤٢٠ : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ عُمْرَهُ مِنْ حَاجَةٍ
بَعَثَ اللَّهُ تَالِفًا يَتْلِفُهَا » .

طس عن معقل بن يسار .

١٧١-٩٤٢١ : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ
فَهُوَ لِأَوَّلِ بَيْعِهِمَا » .

٥ . عن سمرة بن جندب أو عتبة بن عامر .^(١)

١٧٢-٩٤٢٢ : « أَيُّمَا رَجُلٍ نَحَلَ ابْنَهُ نَحْلًا
فَبَانَ بِهِ الْإِبْنُ فَاحْتِاجَ الْأَبِ . فَلَا يَنْ أَحَقُّ بِهِ ، وَإِنْ
أُمُّ يَكُنْ بَانَ بِهِ الْإِبْنُ فَالْأَبُ أَحَقُّ بِهِ » .

(١) في مجمع الزوائد ٤ ص ١١١ باب بيع الدور والأراضي والنخيل
عن عبد الله بن يعلى الليثي ماضي البصرة (أن معقل بن يسار باع دارا
بمائة الف فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أيما رجل
باع عقره من غير حاجة بعث الله تالفا يتلفها) وقال الهيثمي رواه الطبراني
في الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم منهم عبد الله بن يعلى الليثي والحديث
من هامش مرتضى والحديثان بعده .

(٢) الحديث في ابن ماجه ٢ ص ١٠ باب إذا باع المحيزان فهو للأول
عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أو سمرة بن جندب
وقال شارحه الإمام السدي أي فالمبيع للمشتري الأول من المشتريين .

(٣) في التاموس : نخله أعطاه والنخل بالضم مهر المرأة والإسم
النخل بالضم والكسر وضم . وكبشري العطية وأخله ماء أعطاه ، ومالا خصه
بشيء منه نورشدين بن كريب مولى ابن عباس ضعفوه .

طس من حديث ابن عباس ، وفيه رشدين ابن
كريب وهو ضعيف .

١٧٣-٩٤٢٣ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ
زَوْجِهَا بِشَيْءٍ إِذْنُهُ لَمْ يَكُنْ كَأَنْ شَيْءٌ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ إِلَّا أَنْ تَكُنْ مِنْهَا زَوْجِهَا » .^(١)

الديلمي عن أنس .

١٧٤-٩٤٢٤ : « أَيُّمَا عَبْدٍ جَاءَتْهُ مَوْعِظَةٌ مِنَ اللَّهِ
فِي دِينِهِ فَيُؤْتِيهَا نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ » .^(٢)

(١) في مجمع الزوائد ٤ ص ٣١٣ باب حق الزوج على المرأة حديث
عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أن رجلا خرج وأمر امرأته
أن لا تخرج من بيتها وكان أبوها في أسفل الدار وكانت في أعلاه ففرض
أبوها فأرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال : أطيعي زوجك
فأتت أبوها فأرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أطيعي زوجك .
فأرسل إليها النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قد غفر لأبها بطاعتها لزوجها
وقال الهيثمي رواه النسخ في الأوسط وفيه عصمة بن التوكل وهو ضعيف .

(٢) يبايض في جميع الأصول وسيأتي الحديث قريبا بزيادة (فان
قبلها بشكر وإلا كانت حجة آمن الله عليه ليزداد بها إثما ويزداد الله عليه
بها سخطا) فارجع إليه وإلى الهامش والحديث بطوله في الصغير ،
برقم ٢٩٥٥ - ٢٩٣٣ ، فارجع ،

١٤-١١٢٢٥ : « الْعَامِلُ إِذَا اسْتَعْمَلَ فَأَخَذَ الْحَقَّ وَأَعْطَى الْحَقَّ لَمْ يَزَلْ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ ^(١) »

طب عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن جده
عبد الرحمن بن عوف

١٥-١١٢٢٦ : « الْعَامِلُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَامِلِ فِي قِيَّتِهِ إِلَّا الْوَالِدَ بَيْنَ وَلَدِهِ ^(٢) »

عب عن عكرمة مرسلًا

= والحديث أيضاً في جميع الزوائد عن رافع بن خديج مع اختلاف يسير جداً في بعض ألفاظه وقال عنه الهيثمي : رواه أحمد وفيه ابن إسحق وهو ثقة ولكنه مدلس وثقة رجاله رجال الصحيح ، كما أخرجه الحاكم في مستدركه وقال : صحيح ، وأقره الذهبي :

انظر فيض القدير ج ٤ ص ٣٧٢ ومجمع الزوائد ج ٣ ص ٨٤ وباب العمال على الصدقة وما لهم منها من كتاب الزكاة ، والمستدرك للحاكم باب العامل على الصدقة من كتاب الزكاة ج ١ ص ٤٠٦ ط الحديث :

(١) ذكره الهيثمي في جميع الزوائد في « باب العمال على الصدقة » من كتاب الزكاة عن عبد الرحمن بن عوف وقال : رواه الطبراني في الكبير وفيه ذؤيب بن عمارة ، قال الذهبي : ضعفه الدارقطني وغيره ولم يدره ، ١ هـ ، ومعنى أنه (لم يدر) أنه لم يترك روايته ، بل أخذ بها :

(٢) في مصنف عبد الرزاق طبع الهند ج ٩ ص ١١٠ عبد الرزاق عن إسماعيل عن خالد الحذاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْعَامِلُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ » =

١٦-١١٢٢٧ : « الْعَامِلُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَامِلِ فِي قِيَّتِهِ ^(١) »

ط . حم . خ . م . د . ن . هـ عن ابن عباس . هـ .
عن ابن عمر وابن النجار عن جابر ، خط عن أنس ،
قط في الأفراد عن أبي بكر ، الخرائطي في مساوي
الأخلاق عن جابر وعن أبي هريرة .

١٧-١١٢٢٨ : « الْعَامِلُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ ^(٢) »

خ . م . عن ابن عباس

= وقد ورد الحديث متفرقاً في روايات أخر ، فالفقرة الأولى منه وهي « العائد في هيبته كالعائد في قيته » ذكرها المؤلف في الحديث الثال ، كما ذكرها ابن تيمية في منتهى الأخبار عن ابن عباس بلفظ « العائد في هيبته كالعائد يعود في قيته » وقال : متفق عليه . والفقرة الثانية وهي « إلا الوالد من ولده » ذكر معناها ابن تيمية فيه أيضاً فقال : عن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع إلا الوالد فيأبى » ولده . الحديث « ثم قال : رواه الخمسة وصححه الرملى ١ هـ .

(١) الحديث في الصغير برقم ٥٦٥٠ لأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس .

(٢) هذا الحديث من هامش مرتضى . وقد ذكره ابن تيمية في كتابه منتهى الأخبار عن ابن عباس وقال : « متفق عليه » - ولفظه هناك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العائد في هيبته كالعائد يعود في قيته » وقال الشوكاني في شرحه « نيل الأوطار » : ج ٦ ص ٩ (كتاب الهبة والهبة) (باب التعديل بين الأولاد في العطية) : ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره « كالكلب يرجع في قيته » ١ هـ - وهذه الرواية هي الموافقة لما جاءه هنا في هامش مرتضى :

١٨-١١٢٢٩: «الْعَائِدَةُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى نَحْمُ يَعُودُ فِي قَيْبِهِ»^(١)

عن ابن عباس [عب عن طاووس مرسلًا وعن الحسن مرسلًا]

١٩-١١٢٣٠: «الْعِبَادَةُ فِي الْهَرَجِ كَبَحْرَةٍ إِلَى»
[ش. ح. م. ت. ه. حب عن معقل بن يسار .

(١) وفي الظاهرية قبل (ابن عباس) رمز «خ م» وما بين القوسين ساقط من الظاهرية ،

والحديث بلفظه المذكور في صحيح مسلم عن ابن عباس ، وبلفظ مختلف في روايات أخر عنه ، وكذلك في صحيح البخاري بالفاظ وروايات مختلفة عن ابن عباس أيضاً ،

انظر شرح صحيح مسلم للنووي - باب تحريم الرجوع في الصدقة والنية - من كتاب «التهذيب» ج ١١ ص ٦١٦ ط المطبعة المصرية سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م :

وفتح الباري - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هيبته وصدفته - من كتاب «التهذيب وفضلها» ج ٦ ص ١٦٢ - ١٦٣ ط الحلبي سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ م

(٢) والحديث في الصغير برقم ٥٦٦٢ لأحمد والترمذي وابن ماجه في الثخين عن معقل بن يسار ورمز له المصنف بالصحة : «والهرج» الفتن واختلاط الأمور :

(والتخريج في الظاهرية هكذا «ش - ح - ن - ه - حب عن معقل ابن يسار»)

٢٠-١١٢٣١: «الْعِبَادَةُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَالْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ، فَمَنْ أَحْيَا مِنْ مَوَاتِ الْأَرْضِ شَيْئًا فَبَوَّأَهُ ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»

ط والعسكري في الأمثال . ق عن عائشة^(١)

٢١-١١٢٣٢: «الْعِبَادَةُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَالْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ ، مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فَبَوَّأَهُ لَهَا وَمَنْ نَصَبَ مَاءً بَطْحَانَ فَهِيَ لَهَا»^(٢)

عب عن الحسين مرسلًا

(١) في الظاهرية ومرتضى ورد التخريج هكذا «ط والعسكري في الأمثال» - ق عن عائشة رضي الله عنها بسند ضعيف ، ورواه «د» من حديث سعيد بن زيد مسنداً على شرط الصحيح ، ورواه «ت» وقال : حسن غريب ورواه مالك في الموطأ مرسلًا ، وقال «قط» في غلله : إنه أصح : أ هـ
والحديث في الصغير برقم ٥٦٦١ للبيهقي عن عائشة ورمز له السيوطي بالحسن ، وقال المناوي : رمز المصنف لحسنه ولذا رواه عنها ابن الجارود ، والعسكري وغيرهما وضعفه بعضهم أ هـ :

وفي توضيح قوله صلى الله عليه وسلم «وليس لعرق ظالم حق» قال المناوي : روى بالإضافة وبالصفة والمعنى أن من غرس أرض غيره أو زرعه بغير إذنه فليس لغرسه وزوعه حق إبقاء ، بل للمالك الأرض أن يقطع عيانه ، وقيل معناه : أن من غرس في أرض أحيائها غيره أو زرعها لم يستحق به الأرض وهو أوفق للخ ،
(٢) انظر ما سبقه فهو بمعناه في جملة ، وبطحان يفتح الباء : اسم وادي بالمدنية ، وأكثرهم يصفون الباء ولعاه الاصح اهـ النهاية : ولعل المراد من نصب ماء بطحان حفر بئر عميق حتى يأتي الماء العذب فقد كان مأواه آجنا عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة : كما جاء في حديث البخاري عن عائشة رضي الله عنها حيث قالت في آخره : (فكان بطحان يجري نجالاً) نعى ماء آجنا . انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٧١

١١٦-١١٣٢٧ : « الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا ،
وَالرُّقْبَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَرْقَبَهَا ، وَالْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ
فِي قَيْئِهِ ^(١) » .

حم . ن . عن ابن عباس .

١١٧-١١٣٢٨ : « الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى سَبِيلُهُمَا
سَبِيلُ الْمِيرَاثِ ^(٢) » .

طب . عن زيد بن ثابت .

١١٨-١١٣٢٩ : « الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا
وَالرُّقْبَى لِمَنْ أَرْقَبَهَا ، سَبِيلُهُمَا سَبِيلُ الْمِيرَاثِ ^(٣) » .
طب . عن ابن الزبير .

(١) الحديث في الصغير برقم ٥٧٣١ ورمز لصحته .

(٢) الحديث في الصغير برقم ٥٧٣٢ ورمز لصحته ورواه عنه ابن
حبان باللفظ المذكور ماعدا الرقبي .

(٣) ورد بمجموع الزوائد ٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ . يتضمن معنى
الحديث عن عبد الله بن الزبير ولفظه : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم (أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عَمْرِي فِيهِ لَهُ وَلَقَبُهُ مِنْ بَعْدِهِ ، يَرِيدُ بِهَا مِنْ يَرِثُهُ
مِنْ عَقْبِهِ ، أَوْ أَرْقَبَ رَقْبِي فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْعُمَرَى) قال الهيثمي : رواه
الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ^١ . وجميع الأحاديث
الآتية واتى تتضمن معنى العمري والرقبي لا يخرج عما ذكر سابقا .

١١٩-١١٣٣٠ : « الْعُمَرَى لِلْمِيرَاثِ » .

عب . عن زيد بن ثابت .

١٢٠-١١٣٣١ : « الْعُمَرَى سَبِيلُ الْمِيرَاثِ » .

عب . عن طلوس مرسلا .

١٢١-١١٣٣٢ : « الْعُمَرَى جَائِزَةٌ » .

عب . عن قتادة عن الحسن أو غيره .

١٢٢-١١٣٣٣ : « الْعُمَرَى جَائِزَةٌ مَوْرُوثَةٌ » .

عب . عن ابن عباس .

١٢٣-١١٣٣٤ : « [الْعُمَرَى الَّذِي أَعْدَرَ اللَّهُ تَعَالَى

فِيهِ ابْنُ آدَمَ يَسْتَوِي سَنَةً ، يَعْنِي] أَوْ لَمْ تُعْمَرْكُمْ
مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ ^(١) » .

بز . والاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من حديث

أبي هريرة [.

(١) الحديث في الظاهرية وهامش مرتضى ، والآية من سورة فاطر

من الآية رقم - ٣٧ .

مطبوعات مجمع الملك فهد



تاريخ

تاريخ الميثاق

حكايا الله

وذكر فضائلها وتسمية من جعلها من لأماثل أو أجاز بنواحيها
من واديتها وأهلها

تتميم

الامام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي
المعروف بابن عساكر
٤٩٩ - ٥٧١ هـ

عثمان بن عفان

رضي الله عنه

تتميم

سكنة الشابي

أبو جحلي وخالد بن سارة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي رافع القهبي والحسن بن سعد مولى الحسن بن علي وعتبة - ويقال عتبة بن محمد بن الحارث وعتبة بن أم كلاب .

وولد بأرض الحبشة إذ كن أبوا مهاجرين بين يها . وكنت جواداً فندح .
سكن المدينة ، وقدم دمشق على معاوية بن أبي سفيان وزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان

أخبرنا أبو القاسم . أنه بن محمد بن عبد الواحد ، أنه صاحب حمد بن حمد ، أنه أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ، نا الحارث بن محمد بن أبي أسامة ومحمد بن غالب

ح وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل وأبو النضر عبد الله بن عبد الكريم . قالا : أنا أبو سعد الأديب ، أنا أبو عمرو بن حمدان

ح وأخبرنا أبو بكر قدامة بنت ناصر قلت : قري . عن إبراهيم بن منصور ، أنا أبو بكر بن النعمان

قالا : أنا أبو يعلى الوصلي ، نا محمد بن عوف - وأبو ابن حمدان ، ابن أبي عوف ، قالا : نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال :

رأيت أباي عليه السلام يأكل الرطب باليمن .

وأخبرنا أبو القاسم بن الحسين ، أنا أبو طالب بن غيلان ، أنا أبو بكر الشافعي ، نا أبو محمد عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز ، نا نعم بن حماد ، نا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله ابن جعفر قال :

رأيت رسول الله عليه السلام يأكل الرطب باليمن .

أخبرنا أبو القاسم بن السمري ، أنا أبو الحسين بن النضر ، أنا عيسى بن علي ، أنا عبد الله ابن محمد ، نا شيبان ، نا مهيدي بن ميمون ، نا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب بن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي عن عبد الله بن جعفر قال :

أراني رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يختلف في قنبر إلى حديثاً لا أحدث به أحد من الناس . قال : وكان أحب ما استتر [٢٦/ب] به رسول الله عليه السلام حاجته هدف أو حاشي ثقل (١) ، فدخل حاطب رجل من الأنصار فإذا جل ، فلما رأى النبي عليه السلام حن وذرفت عيناه ، فأنه النبي عليه السلام فصح ستراته

(١) إلى هذا في صحيح مسلم ٢٦٨/١ . وأحدث به في مسند أحمد ٢٠٤/١ . وأد الغاية ١٣٤/٣ خلاصه يسير .

[الجن الذي
الشكى إلى
الرسول]

وأنفوا ١١ فمكن . ثم قال : أمر رب هذا الجبل ، ابن هذا الجبل : فجه . فمن من لأحد قال : حر لي رسول الله ، قال : ألا تأتي الله في هذه البيعة التي منكك مذيرة . فإنه شكك لي أنك نجبه . والله عليه .

أخرجه مسلم عن شيبان .

أخبرنا أبو عبد الله ، أنه نا عبد العزيز الكوفي ، نا أبو القاسم . قام بن محمد ، نا أبو عبد الله الكندي ، نا أبو زرعة قال :

وقدم - يعني دمشق - عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وأخاه علي بن زيد بن معاوية وعبد الله بن مروان ، فمحدثني محمد بن أبي أسامة عن حمزة عن علي بن أبي حمزة .

أخبرنا أبو الحسن علي بن النضر ، نا عبد العزيز بن أحمد ، أنا أبو محمد بن أبي نصر ، نا أبو بصير ، نا أبو زرعة ، حدثني محمد بن أبي أسامة ، نا عمرو بن علي بن أبي أسامة قال :

وقد عبد الله بن جعفر بن أبي طالب إلى يزيد بن معاوية فمؤ له بأبي أسامة .

أخبرنا أبو القاسم بن السمري ، نا أبو الحسين بن النضر ، نا عيسى بن علي ، نا عبد الله بن محمد ، حدثني ابن الأديب . حدثني أبي عن ابن إسحاق قال :

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وأمه أسماء بنت عميس . قال : وقال محمد بن عمر :

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أبو جعفر الهاشمي . وأمه أسماء بنت عميس من بني مالك بن قنافة بن عامر بن ربيعة بن كشم بن أنزل ، هاجر بها جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة فولدت له هناك عبد الله وعوناً ومحمداً .

أخبرنا أبو الحسين بن الغراء ، نا أبو غالب وأبو عبد الله ابنه البشائر قالا : نا أبو جعفر بن النضر ، نا أبو طالب المختص ، نا أحمد بن سنان ، نا الزبير بن بكار قال :

وولد جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم : عبد الله ومحمداً وعوناً .

(١) كذا في الأصول . ورواه ما في مسند أحمد بلفظ بن وعفان . وفي أسامة الغاية : نسج رأته إلى مناهم وقريه .

(٢) في س : ع : « أنبيه » .

[وعند الزبير
ابن بكار]

أخبرني جعفر بن أحمد بن مهران ، نا الحسين بن أبيه ، نا أبو مسعود الثالث (١) ، نا ابن بن نسيب . قال :

ذكر لي لسان أبي عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قدّم على معاوية ، وكنت له منه وفادة في كل سنة يعطيه ألف ألف درهم ويقضي له مائة حاجة . فقال : بأمر الزميين أفتر عني عيني ، فإني إفا أخذته عليك . وأبسط أمري ببعده . يرمك ، ودعني وغداً فإنك غداً خير منك اليوم ، كما أنك اليوم خير منك . [من المسرح]

يهدئك يومك يهدئك يهدئك . وخير يومك يهدئك . يهدئك . ولا يهدئك من فداء حاجتنا وصلة أرحامنا حاجتنا إليك وشكنا عينا ، فإنه ليس كل حاجة تنفذ ، ولا كل يوم . وقد عودتنا من نفسك عادة . صارت لنا عليك فريضة إننا نقف بنا عدها رخيئاً بها ، وإن زدنا عليها حملنا زائدتها ، ونحن نأنت كذا الأختى قيس بن الشيمر . (٢) [من الكامل]

عودت كعدة عادة فاصبر لها . إغتر جلالها وروى رجاها . وأعلم أنك لا تقضي لك حاجة إلا قضينا لك مثلاً . ولا تقضي عتابك ، فوافقه إنه لن يجي منك الفتنة من الحرمان فكأنما جاءت من غيرك . يشك فيما الشاهد ، ويكذب بها الغائب ، وطالب لها أهل الرأي المخرج لك منها ، حتى يأسوا لك من العذر ما يجوز أحرمان . وكذلك يحضك الغالب وقدرك الجالب . فقال معاوية : حسبك لا يتبع بيت مالي لكذلك ، والله مالي قريش رجل . (٣) أحب أن يكون ابن هند منك . (٤) . ولكنني إذا ذكرت مكانك من علي ، ومكان

(١) في ب : د . أصيب . « في ع : « الفتات » . ولم ينسب له ترجمة فابتننا ما لتفت عليه س . د .

(٢) ابن الأثير : يقال : تم على الأمر ، وقسم عليه بإظهار الإذعام ، أي امتن . عليه . . النهاية واللسان : وهو .

(٣) الصحيح للبرقي شعر أبي بصير : من ٢٥ وفيه : قاله في مدح قيس بن معديكرب . وانظر مروج الذهب ٣١١ ، ١ . ومعجم البلدان .

(٤) في د : « ترجير » .

(٥) أراد : مالي قريش رجل أحب إلي أن يكون أخاي منك .

عني منك كالموت عني . [م . ب] ثم أدركني في فاني من قريش إلا عظمت عني . وذا أرواك إذا رجعت به . فقصت عني ، والغالب عني ذلك الأولين . في ربيعة : أحب دالتي والفرقة لا أشكر عظيمي ، وإنما ما عودتك . دورك . ما كنت في . ولم أن تقضي من حفي ما تقضي من حقي فني لا أكون على حال إلا ولا وفي يدي . (١) . أكثر في ربي . (٢) . ر . ب . فني فكيف أخل بالي . إفا يقب عني الدعة أشير حتى رجع بي بيت مالي . قد اعتقدت به أعيان . (٣) . أحسنه لا أعظمه . (٤) . وأجمع لأعمده . (٥) . وذا أرواك أشير سؤوداً منك بأخيه . وقد فدت عني . وقد تخلفت الحقوق في ليل ولك عودة ، والشعر بيني وبينك صرفاً . (٦) . فلا تقضي بيني وبينك ولا . (٧) . كذا عنيك . (٨) . يابن جعفر : قال : أنت أنت درهم . قال معاوية : بسد القضيته . (٩) . وأجرا . (١٠) . من قس ودرا . (١١) . فقصت قريش الزمان بين أعاء أنت أنت درهم ، فقلت : القليل . معاوية : لا يجمع . (١٢) . فقال معاوية : [من الطويل]

تقول قريش حين خيمت حلومها . نظن ابن هند غالباً لابن جعفر . فن لم يقضي أنت أنت يومه . وحاجته . (١٣) . ثم مؤخر . فقلت : دعوا لي لا أبا لأبكم . فما معكم يقضي . (١٤) . له غير أعور . أليس فتى البعلاء ما تكرونيه . وأول من أثنى بقوله خيلتهري ؟ وكان أبوه جعفر . ساد قومه . ولم يك في الحرب العوان مجدد . (١٥) . فذا أنت ألف فسكنوا لابن جعفر . كثير ولا أمه . (١٦) . لي بذكر . ولا تحسده . وقتوا كذمه . ولن تذكره كل من يقضي . (١٧) .

(١) الأثر : السكرة .

(٢) س . د : « شي » . وهو تصحيف .

(٣) في د : « س . د » . وفر الجود . وهو تصحيف . ودر الجود : كورة يفاوس .

أكثر . معنا : س .

(٤) في د : « س . د » . « يخن » .

(٥) في د : « س . د » . « فيش » . قلنا : وفي اللسان : « الأعور : الذي من كثر شؤ .

لم يستعين لنا من البيت .

(٦) كذا في س . د . أما في ب فقصو السكرة غير واضع في إجماعها . وقد استجمع عليها المعنى .

(٧) د : « د . د » . وما أمه .

أخبرنا أبو الحسن بن السمرقندي ، أنا أبو الحسين بن السمرقندي ، أنا أبو القاسم عيسى
الزبيدي ، أنا عبد الله بن محمد ، حدثني ابن هارون ، قال : سمعت ، قال : حدثني بن الحارث ، قال :
حدثني ، عن حماد .

أن رجلاً من أهل السواد ، كتب إلى جعفر في أن يكتب أمير المؤمنين علياً
في حديقته ، فكتبه فيها ، ففعلها له . فبعث إليه الصفحان أربعين ألفاً . فقالوا :
« ليس بها الصفحان » التي كانت له ، فقال الرسول : قل له : « إنا أهل بيت
« لا نبيع » نروقه .

أخبرنا أبو الحسن بن السمرقندي ، أنا أبو الحسين بن السمرقندي ، أنا أبو القاسم عيسى
الزبيدي ، أنا عبد الله بن محمد ، حدثني ابن هارون ، قال : سمعت ، قال : حدثني بن الحارث ، قال :
حدثني ، عن حماد .

أن رجلاً من الصفحان طالب إلى عبد الله بن جعفر في شفاعة له إلى سامان
فشفع له حتى استجيبا ، فبعث إليه الصفحان بأربعين ألف درهم على بطن فرسه .

أخبرنا أبو الحسين بن محمد ، أنا أبو الحسن بن محمد ، أنا أبو القاسم عيسى
الزبيدي ، أنا عبد الله بن محمد ، حدثني ابن هارون ، قال : سمعت ، قال : حدثني بن الحارث ، قال :
حدثني ، عن حماد .

طالب عبد الله بن جعفر لأن يزاد مورد حاجة إلى علي بن أبي طالب ففعلها
فقال : « هذه أربعون ألف درهم ، فإن لك مؤونة » قال : « إنا أهل بيت لا تأخذ
على المعروف شيئاً .

أخبرنا أبو بكر بن عبيد الله ، أنا (١) الحسن بن علي ، أنا أبو عمر بن حبيب ، أنا أحمد
ابن معروف ، أنا الحسين بن القاسم ، أنا محمد بن أحمد ، أنا محمد بن عمر ، أنا يحيى بن سعيد بن دينار قال :
[كان لا يسمي]

حجج معاوية ، فقتل في دار مروان بالدمية ، فطال عليه النهار يوماً ، وفرغ
من الثالثة قال : « يا غلام انظر من باب » هل ترى الحسن بن علي أو الحسين أو
عبد الله بن جعفر أو عبد الله بن أبي أحمد بن جاش ، فأدخله علي ، فخرج الغلام
فلم ير منهم أحداً ، وسأل عنهم ، فقال : « هم مجتمعون عند عبد الله بن جعفر
يتحدثون عنده ، فأنه وأخوه » فقال : « والله ما أنا إلا كأحدكم ولقد كنت أجامعهم
في مثل هذا ، فقام فأخذ عصاً ، فوكلها عليها . وقال : « سر يا غلام ، فخرج بين
(١) ابن الزبير .

(١) ابن الزبير .

يديه ، حتى دق عليه الباب ، قال : « يا أمير المؤمنين ، فدخل فأوسع له عبد الله
ابن جعفر عن صدر فراشه فجلس ، قال : « يا عبد الله بن جعفر ، قال : « يا بني
أمير المؤمنين من بيني فليدع » به . قال : « يا أمير المؤمنين ، قال : « يا عبد الله بن جعفر ،
قال : « يا بني بتفصيلة فيها أربع » فجلس . قال : « يا بني ، ثم قال عبد الله بن جعفر : « يا
يا غلام فزاد ، ثم قال : « يا غلام عذراً فزاد ، ثم قال : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام
يا غلام فزاد : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد
فليس اليوم إلى جعفر » ما سمعت إلا كثيراً . قال : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد
مضى يا أمير المؤمنين . قال : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد
عبد الله بن جعفر قد فزع ذلك اليوم كذا وكذا من شاة : « يا غلام فزاد عذراً ، فقال : « يا غلام فزاد
له : « فوافق ذلك مؤونة .

أخبرنا أبو سعيد محمد بن محمد بن أحمد بن علي ، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن علي ،
أخبرنا أبو سعيد محمد بن محمد بن أحمد بن علي ، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن علي ،

ح (٣) وأخبرنا أبو القاسم عيسى ، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن علي ،

قال : « أنا أبو عبد الرحمن السلمي قال : سمعت عبد بن أحمد - زاد (١) البيهقي : البغدادي
وقال : (هـ) يقول : سمعت الحسين بن سعيد يقول : سمعت عبد الله بن شبيب ، حدثني عيسى
ابن صالح ، نا طاهر بن صالح ، عن حماد بن عروة ، عن أبيه قال :
١٥

كتب رجل إلى عبد الله بن جعفر رقعة ، فحملها في ثوبين وسادها (٢) [٣٤] التي
يشكها عليها ، فقلب عبد الله السواد ، فبصر بالرقعة فقرأها ، فردها في موضعها ،
وجعل مكانها كتاباً فيه خمسة آلاف دينار ، فجاءه الرجل فدخل عليه ، فقال :
٢٥

(١) في بقية الأصول « القوي » ، « يعز القوي » ، والتثنية نسبة إلى « قو » بحذف
بنيانور الشبهة / ١٧٦

(٢) فوق التثنية في ب « ملحق » . وبعد : « يا غلام فزاد عذراً » . إلى «
(٣) إشارة التحويل في ب فقط .

(٤) قوي « زاد » في ب كذا « ملحق » . وبعد : « وقال » : « إلى »
(هـ) في ب « م » زاد البيهقي : « وقال : البغدادي » ، وسقطت فلا من « ع » ، والصداب
ما أنشأه فالدي زاده البيهقي هو « البغدادي » ، ثم انشأ في بقية الكلام .

(٦) الرساء والرساء : الغدا . « السان » : « ورد » .

عوتب عبد الله بن جعفر على السجدة ، فقال : يا هؤلاء ، إني عودتُ ان عادة وعودتي عادة وإني أخف إن قطعها قطعتي .

[حوار بينه وبين معاوية]

أخبرني أبو الحسن علي بن الحسن القزويني ، قال عبد العزيز بن أحمد ، قال أبو محمد بن أبي نصر ، قال أبو بصير ، قال أبو زرعة ، حدثني الحسن بن عبد العزيز الجبزي (١) ، قال أبو بصير ، حدثني إسماعيل بن معاوية قال : سمعت جونس بن ميسرة بن حنبل يقول : بلغ معاوية أن عبد الله بن جعفر أصابه حنظل (٢) وجرب (٣) ، هذا أو نحوه ، قال : فكتب إليه يبين من شعر (٤) [من الزائر]

كأنك امرؤٌ يحتاجه البلي ، يا زوره (٥) أنته من الغشوع (٦) يسلمه بسه ، وأبى تغربه من الأيام كأنه يهل الشروع (٧) وكتب إليه يبرئه بالحدود ويرثه فيه [٣٨] ، ويبرئه عن الشرف ويبرئه عليه ١٠ قال : فاجابه عبد الله بن جعفر : [من التوابل]

سلي الطريق المغمرة بالأم خالد ، إذا ما أتاني بين ناري وبحزري (٨) ألبسك وجبي ، لأنه أول الزوى وأبدل معروفي بهم (٩) دول منكري ؟ وقد اشتري عرضي بمالي وماعى ، أنوك إذا ما شبع العرض بشكري ؟ يؤذي إلي البيل إنيان ماجد كرمير ومالي سارج مال مغفور ١٥

(١) انصبت من القريب ٨٨ ، والأنايب ٢٥٧/٢ - ٢٦٠
(٢) الحنظل : الحاجة والفتق .
(٣) البليان من قسيمة شيوخ . ديوانه ٢٢١ - ٢٢٢ ، وانظر تحريجهما مع الشرح في حاشية الحق .
(٤) أغشى الله مغفوره : أي وجبه مغفوره .
(٥) الشروع : السؤال أو السألة .
(٦) التفتيل : الزيل العطار في الشروع : الشارعة في الماء .
(٧) الأنايب في الأنايب ١٣/٦٦ من قسيمة نسباً أبو الفرج إلى العجيز السلولي ، ونقل بلسان ابن حبيب أن يكون بعض أبياتها لعودة بن الرود ، والبليان الأولان في حاشية أبي قام ٢٦٨/٢ لعودة ، والبليان الأخير في ديوان عودة ٧٥ من قسيمة الشروعة : أي علي الترم ٢٥٠ وروايته :
يربع عني البيل أخفاف مجد كرمير ومالي سارجاً ، مال مغشور
(٨) فرق الفتحة ب ف ضبة ، ولعل ابن صاكر يريد أنها « فم » وفي الأغني « ده »

قال : فأنجب معاوية ، فكتب إليه به (١) . وبعث بأربعين ألف دينار عوناً له عمر بن عبد الله .

[من أقرانه وتلميذاته]

أخبرني أبو الحسن محمد بن أبي بكر الليثي ، قال أبو حمزة عمر بن أحمد الحنفية ، قال بشر بن أبي حسين البرقي ، قال الحسن بن علي بن سعيد الدارمي ، قال محمد بن عباد الراسبي ، قال أبو بصير الجبزي ، قال عبد الحميد بن جعفر ، قال : قال عبد الله بن جعفر ذي الجناحين : ليس أخوان الذي يعني بعد السألة ، لأن الذي يقول السائل من وجهه وكلامه ، فليس له يمين من الله ، ولما أخوان الذي يمينه بالعرف .

أخبرني أبو الحسن محمد بن أبي بكر الليثي ، قال أبو الحسن رشيد بن عيسى ، قال الحسن بن علي بن أحمد بن مروان ، قال عبد الرحمن بن محمد الحنفي ، قال محمد بن (٢) سلام الجهمي .

روى عبد الله بن جعفر الجاكس في درهم ، فقبل له : فمكس في درهم . وأنت تجود من المال بكما وكما ؟ فقال : ذلك مالي جملت به ، وهذا حقني خيلت به .

أخبرني أبو محمد : هبة الله بن أحمد الشركلي وعبد الكريم بن حمزة الدركيل وطاهر بن سهل الاسفراييني قتلوا ، قال أبو الحسن بن مكي ، قال أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأنجليبي ، قال محمد بن عبد الله بن سعيد البرقي قال : ١٥

ذكر بعض أهل العلم قال : أنشد عبد الله بن جعفر رضي الله عنه : [من الكامل] إن الضئيلة لا تكون صاعدة حتى يضابها طريق المتشعبة (٣) فقال : هذا رجل أراد أن يفتخيل الناس ، اعلموا المعروف مغراً ، فإن صادفت موضعاً فذاك ما أردت ، ولا رجوع إليك فكنيت أغله .

[أعرابي يدعوه]

أبانا أبو علي بن نهان ثم أخيراً أبو القفل بن ناصر أنا أحمد بن الحسن بن أحمد ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن غلذ ومحمد بن سعيد بن نهان ح وأخيراً أبو القاسم بن السمرقندي ، أنا أبو طاهر أحمد بن الحسن بن أحمد قالوا : أنا أبو علي بن شاذان ، أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم النوري ، أنا أبو القاسم أحمد بن يحيى النحوي قال : ٢٥

(١) الفتحة مستدركة في هامش ب وخاتماً : « صغ »
(٢) مستدرك ومحمد بن ، في هامش ب
(٣) لبنت في السند ، صنع ، (٥) .

سمعت أبا حنظلة من أهل المدينة يتحدثون : أن من وفد إلى يزيد بن معاوية
بند الله بن حنظلة معه ثمانية مائة ألف ، فأعطاه مائة ألف ، وأعطى بنيه كل واحد
لهم عشرة آلاف سوى كسبهم ، والحلابة ١١ ، فمما قدمه عبد الله بن حنظلة للمدينة
قاه الناس ، فقالوا : ما وراءك ؟ قال : أتيتكم من عند رجل ، والله لو لم أجد
بني بني هؤلاء لأجهدكم بهم ، فقلوا : فإنه بلغنا أنه أكرمك وأعطاك ، قال : قد
أعطيني وما قبلت ذلك منه ، إلا أن أفوتني به عليه . وحضض الناس بها بعده .

قال وهب في حديثه عن أجوريه : قال : فخرج أهل المدينة بجموع كثيرة
أهبطت لمير مثلها ، فلما رآهم أهل الشام هالوكه وكرهوا قتالهم ، فأمر مسلم بن
عقبة بسرير فوضع بين الصناديق ، ثم أمر مناديه : فقلوا عني أو قتلوا ، فشد الناس
لقتالهم ، فسمعوا التكبير خديف في جوف المدينة ، وألحجم عليهم بنو حارثة أهل
لشام وهم على الشرف فأنزمت الناس وندب الله بن حنظلة مئة ألف إلى بعض بنيه ،
يقطع قوماً ، فذهب إليه ، وما فتح عينيه رأى ما صنع أمر أكبر بنيه فقاتل حتى
أتل ، فلم يزل يقتلهم واحداً فواحداً حتى أتى على آخرهم ، ثم كسر جفن سيفه
فقاتل حتى قتل ١٢ .

أخبرنا أبو غالب الأزدي ، أنا أبو الحسين بن القتيبي ، أنا أبو الحسن محمد بن عبد
براهمة بن محمد النعمان ، أنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان ، أنا أبو بكر أحمد
بن محمد بن شبعة البزاز ، أنا أبو جعفر أحمد بن الحارث الجزار ، عن أبي الحسن علي بن
محمد المدايني . عن علي بن سالم وغيره :

أن عبد الله بن حنظلة كان بطورة يحقق رأسه من الناس ، فاستنزلون
حتى تناهوا : المزية ، فذهب عنه ستة الناس ، فقاتل حتى قتل ، وبويعه
٢٠ فقتلوا وهو يقول : كل نفس ذائقة الموت ، ولئن أوفون أجوركم يوم
القيامة (٣) .

أخبرنا أبو القاسم بن الحسين ، أنا أبو علي التراعي ، أنا أحمد بن جعفر ، نا عبد الله
بن أحمد ، حدثني أبي ، نا مؤمل ، نا وهيب ، نا عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، قال :

- (١) التحملان : ما يحمل عليه من الدواب في أفة خاصة
(٢) ذريح خليفة ٢٨٩/١ ، ٢٩١
(٣) آل عمران ١٨٥/٣

فبينما عبد الله بن يزيد يوم الحرة : فذاك ابن حنظلة يبايع الناس ، قال :
علامه يبايعهم ؟ فقلوا : على الموت ، قال : لا يبيع عليه أحد بعد رسول الله ﷺ .

أخبرنا أبو القاسم (١) بن السمرقندي ، أنا أبو الحسين (٢) بن النضر وأبو القاسم
ابن التيسري (٣) وأبو نصر الزيني

ح وأخبرنا أبو الفضل بن ناصر ، أنا أبو القاسم بن التيسري (٤)

قال : أنا أبو القاسم بن الفضل ، نا يحيى بن عبد بن صالح ، نا محمد بن يعقوب بن
عبد الوهاب الزبيري ، حدثني محمد بن فضيل ، عن عمرو بن يحيى ، نا يحيى ، عن عبد الله بن

أن عبد الله بن يزيد وهو ابن عبد الله بن يزيد ، قال له يوم الحرة : هذا ابن
حنظلة يبايع الناس ، قال : على ماذا ؟ فقلوا : على الموت ، فقال : لا يبيع عني
هذا أحد بعد [٧٥ ب] .

قال : عن أبي غالب بن البنا ، عن أبي عمير الجوهري ، أنا أبو عمر بن حبيب ، نا
أحمد بن معروف ، أنا الحسين بن القاسم ، نا محمد بن سعد (٢) ، نا محمد بن عمرو ، نا
إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة الغزوي ، عن أبيه ، قال :

وأنا ابن أبي ثعلب ، عن صالح بن أبي حسان ، قال :

وأنا سعيد بن محمد عن (٣) عمرو بن يحيى ، عن عباد بن تم ، عن عبد الله بن يزيد
وعن غيره (٤) أيضاً ، نا قد حدثني ، قلوا :

نا ولب أهل المدينة إلى الحرة ، فأخرجوا بني أمية عن المدينة وأظهروا عيب
يزيد بن معاوية وخلافه ، أجمعوا على عبد الله بن حنظلة فأصدوا أمرهم إليه ،
فبايعهم على الموت ، وقال : يا قوم ، أنفوا الله وحده لا شريك له ، فوالله ما خرجنا
على يزيد حتى خفشنا أن نرغم بالحادثة من الله ، وإن رجلاً ينكح الأمهات والبنات

(١-٢) استندرك ما بين الزعمين في ما مضى ب

(٢) طبقات ابن سعد ٦٦/٥

(٣) في الأصول ٥٠ ، نا وهو تصحيح صوابه ما ابتدأه من الطبقات ٦٥/٥ . وانظر

ترجمة عباد بن تم المازني : في التاريخ الكبير ٣٥/٦ ، والجرح والتعديل ١٠١/٢ ، نا

٢٥ والتبذير ٩٠/٥ ، وروجة عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني ، في :

التاريخ الكبير ٣٨٢/٦ ، والجرح والتعديل ١٠١/٢ ، والتبذير ١١٨/٨

(٤) كذا في الأصول ، وفي الطبقات : « غيرهم »

[الاصحح من
صحيح الترمذي]

[وقد أجاز]

أعطت عائشة الذي بشرها أن ابن الزبير لم يقتل عشرة آلاف درهم .

كذا قال : هارون بن عاترة ، وقال غيره : هارون بن إبراهيم البكري . وهو الصواب (١) :

أخبرناه أبو الحسن صفى بن عبد الله النجدي ، ذا نصري إبراهيم الزاهد ، ذا عبد الوهاب ابن الحسين بن عمر بن بزركان ، ذا أبو بكر محمد بن عبد الله بن خلف بن ينجيث (٢) ، ذا خلف ابن عمرو العسكري ، ذا عبد الله (٣) بن الزبير الحميدي ، ذا صفيان ، ذا هارون بن إبراهيم البكري - قال صفيان : وهو من ثقيف إلا أنه بزري - عن عبد الله بن عبيد بن عمير : أن عائشة أعطت الذي بشرها بأن ابن الزبير أنه حي ، عشرة آلاف درهم ، بشاوته .

أخبرناه أبو بكر محمد بن شعاع وأبو عبد الله بن أحمد ، فلا : ذا أبو منصور محمد بن أحمد بن علي .

١٠ ح وأخبرناه (٤) أبو بكر أيمن ، ذا أبو بكر محمد بن أحمد بن علي السماري .
ح وأذا أبو طاهر محمد بن أبي نصر بن أبي القاسم ، يعرف بابن جابر ، ذا عمرو بن بشار بن محمد بن عمار ، ذا إبراهيم بن عبد الله بن محمد ، ذا أبو الحسن أحمد بن السخري (٥) ، ذا الزبير بن بكارة ، حدثني محمد بن الفضل بن عثمان عن جدي عبد الله بن مصعب قال : أخبرني مولانا قد أدرك ابن الزبير قال :

بعث ابن الزبير إلى عائشة يوم الجمل : إني صالح ، فوجدت عائشة شكر الله عز وجل .

أخبرنا أبو الحسين بن القراء وأبو غالب وأبو عبد الله ابنا البتا قالوا : أنا أبو

== تعرف لصفيان بن عبيدة رواية عنه ، ومحيي بن عاصم في نهاية الخبر إلى الوجه الصحيح في السند ، انظر الجرح والتعديل ج ٤ ٢٤ / ٩٢ ، والتهذيب ١١ / ٩ ، والتتويج ٢٧٨

(١) انظر معتمد كلام ابن عساكر في التاريخ الكبير ٢٨ / ٢٢ ، إلا أن البخاري جاء ابن أبي إبراهيم ، والتهذيب ١١ / ٩٥

(٢) في م : « بحيث » ، ولا نقط في د ، وفي ع : « غث » و س : « بحث » . وهو محمد بن عبد الله بن خلف بن ينجيث . حدث عن خلف بن عمرو العسكري ، حدث عنه عبد الوهاب بن الحسين بن عمر بن بزركان ، تاريخ بغداد ٨ / ٤٦١ ، والشيخ ٨٣ ، والاسناد ٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٣٠ .

(٣) ليس لفظ الجلالة في م

(٤) في د : « وأنا »

(٥) في م ، د ، « الحرمي » ، وأبنا علي بن س ، ع ، ومشيخة ابن عساكر ١٧٠ ب

جعفر بن السمة ، ذا أبو طاهر المنكحش ، ذا أحمد بن سليمان ، ذا الزبير (١) بن بكارة ، ذا روحاني يعقوب بن محمد بن عيسى ، حماني محمد بن إبراهيم بن ثعلبة بن عبد الله بن حمير ، عن عبد الله بن مبيعة ، عن أبي أسود محمد بن عبد الرحمن بن وقر ، عن عروة بن الزبير ، قال :

لم يكن أحد أحب إلي عائشة ، بعد رسول الله ﷺ ، وبعد أبي بكر ، من عبد الله بن الزبير .

قال : أبو أسود ، حماني علي بن ياربي ، حماني عبيد بن مسعود ، عن هشام ابن عروة ، عن عروة بن الزبير ، قال :

انفتحت عائشة فدخل علي عبد الله والنضر ابنا الزبير وأنا ، فسلمنا عن خلف فشكت إلينا بكاء من علق لها ، قال : فغزاه (٢) عبد الله عن ذلك ، فجابهته على نحو قوله ، فمد لنا بالكلام فعاتبت له بالجواب ، فمدت ويدي . فإرأيت متجاوزين (٣) من الخلق أبلغ مني (٤) ، قال : ثم رفعت رأسه فنظر في وجهي ، فأنشئت « لبيك » فبكت ، ثم قالت : ما أحقني باني منك يا أبا الزبير ، إن نبيك علي فإعلم بعد رسول الله ﷺ وبعد نبيي أحداً نزل مني منزلك .

قال : وذا الزبير ، قال : وحدثني عتيق بن يعقوب عن (٥) عبيد الله بن النضر ، عن هشام بن عروة عن عروة قال :

ما سمعت أمي عائشة وأسرة تدعوان لأحد من الخلق دواعها لعبد الله بن الزبير .

أخبرنا أبو القاسم بن السرقندي ، أنا عمر بن عبيد الله بن عمر ، ذا أبو الحسين بن بشير ، ذا عثمان بن أحمد ، ذا حنبل بن إسحاق ، ذا الحميدي ، ذا صفيان ، قال : قال هشام بن عروة :

(١) ليست « ذا الزبير » في د

(٢) لم تنقط الراء في الأصول

(٣) الأصول وإليهم المعجمة

(٤) في الأصول : « منها »

(٥) أنه يأنشأ : إذا ترشح من نقل يحمده . للسان : « أنه »

(٦) د : « أوردى »

(٧) ع : « بن » ، وهو قد حذف ، وانظر الاسناد السابق

إجماع وعائشة
تخذه بدعاء
لا يعرفان به
لغيره

[من المكرمات
التي كان يعقدها]

فما أنا في ضل الحياة براغب
أفضل نهاري نهباً وتلتقي
إذا قيل قد سؤى عليها صفيحاً^(١)
لدى الليل روحي في المنام وروحها

فَقَالَ نَعَمْ . إِنَّا الْفَائِلُ . قَالَتْ : غُفِرَ اللَّهُ لَكَ وَلِقَوْمِكَ يَا أَخَا غَدْرَةٍ . وَلَا كُتِبَ عَلَيْكَ بِهَذَا الْكَلَامِ سِفْطَةٌ أَبَدًا . وَإِنَّ الْفَائِلَ (٢) : [مِنَ الْغِيلِ]

أَلَا لَيْتِي أَمْسَى أَمْسَى تَقْذُوفِي ثَلِيثَةً لَا يَخْفَى عَلَيَّ كَلَامُهُ (٥)
 قَالَتْ نَعَمْ أَسْتَخَالُ هَذَا قَالَتِ الْجَارِيَةُ تَقُولُ لَكَ سَيِّدَتِي أَرْضَيْتِ مِنَ الثَّمَنِ
 وَعِيشَتِي وَنَعِمْتُ بِأَنْ تَكُونِ أَمْسَى أَمْسَى إِنْ لَمْ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ كَلَامُ ثَلِيثَةٍ (٦) قَالَتْ نَعَمْ
 مَدْرَسَتِي وَخَيْرَتِ مَوْلَانِي بِمَا سَعَتِ مِنْ لَفْظِهِ فَلَمْ تَبْتَ إِلَّا سِيرًا حَتَّى خَرَجْتَ
 الْجَارِيَةُ وَمَعَ كَيْسٍ فِيهَا أَدْرَهَ وَشَدَّ فِيهِ أَصْفَافَ قَالَتِ تَقُولُ لَكَ سَيِّدَتِي أَقْطَعُ
 لَكَ هَذِهِ الثَّمَنِيَّةَ وَتَلْقَى هَذِهِ الْفَرَاخَ فَوَافَقَتْ قَالَتَا فَإِنَّ لَكَ عِنْدَ الْمَدَامَةِ وَبَرَّتِ
 لِقَاعُهُمَا وَتَلَقَّى

[illegible]

اجتمع في ضيافة سكيته بنت الحسين بن / علي بن أبي طالب . وهي تحت

مصعب بن الزبير، الفرزدق بن غالب، وجريير بن الحنفية، وكثير غزوة، ونسيب،
وجميل بن معمر، فمكثوا ثلاثاً، فأذنت لهم، فجلسوا حيث تراءوا ولا يبرأوا، وتسليع
كلامهم، فخرجت إليهم وصيفة قد روت الأحاديث والأشعار، فقالت: أياكم الفرزدق؟

فَقَالَ : هَـأَنَا ذَا . قَالَتْ : أَنْتِ الْقَائِلُ (٥) : [مِنْ تَطْيِيلِ]

هما دُثْنَانِي (٦) مِنْ ثَمَانِينَ قَامَةً كَمَا انْقَضَ بَارِ الْقَتْمِ (٧) الرِّيشَ كَسْرُهُ
فَلَا اسْتُوفَ رَجُلَايَ فِي الْأَرْضِ نَادَاتَا أَحِبُّي يُرْجَى أَمْ قَتِيلٌ نَحَازَرُهُ ؟

(١) العنبر : الحجارة الرقاق العراض . يريد حجارة قبرها .

(٢) انست في ايد يون ١٩٣٠، وتخریجه فيه.

(٣) في الأمارة وما يتلوها من أن العواصم ما أنتهت. وهو ما في المصنف.

(1) في الأغصان ١١:٥٦

(٥) ينظر ديوان التمدد رقم ٢٥٩٨، ص ١٦.

(٦١) في الأصل: «وأنشأت»

(١٠) في الأصل: «والأول»

قَسَتْ رَعْلًا (١) السَّيِّئَ لَا يَشْعُرُونَ بِهَا
 وَأَمَّا بَيْنَ قَدٍ وَغَلَا بِنَا (٢)
 وَأَسْبَحَتْ فِي بَقَرَةِ الْقَوْمِ (٣) وَأَسْبَحَتْ
 تَرَى لَهَا مَسْتَحْمِلًا وَقَدْ حَرَّتْ (٤)
 وَتَلَيْتُ (٥) فِي حَجَرٍ لَيْلَ الْبُغَاةِ
 وَأَحْمَرُ مِنْ سَاحِ تَبَقِ (٦) الْمُحْمَرِ
 مُعْتَمِلٌ ذُو سَيْبٍ شَنِيبٍ مُسْكِرٍ
 لَنَا بُرْتَاةٌ (٧) يَاشِي أُنَا شَاكِرٍ

قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ فَقَالَ لِي إِذَا سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ فَاذْكُرْهُ لِي وَبِشْرَاءٍ لَا تَشْرُتَ عَلَيَّ
لَسْتُ بِغَنِيٍّ خَلَعَ ثِيَابَهُ لَأَتَّخِذَ رَجُلًا مِثْلَكَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَوْلَانِهِ وَخَرَجَتْ
الْمَرْءَةُ الْكَبِيرَةُ فَتَوَلَّى خَالِدًا (٩) قَالَتْ إِنَّتَ الْفَقِيرُ (٩) (من الكامل)

جِئْتُ الْوَيَاةَ فَارْجَعِي لِي
بِرِّءَ تَحْرُجُ مِنْ مَقْبَرِ عَمَةٍ
لَوْسَتْ ذَاكَ فَكُنْ غَيْرَ بَرَاءَةٍ
بِحَبْلِ لَا يُلَافُ وَلَا يُؤَامُ

قَالَ نَعَمْ قَاتِلْ آلَ فِرْعَانَ بِمَا ظَلَمُوا رَبَّكَ وَاللَّهُ مَبْقِي الصُّلٰتِ

أَنْتَ عَنِيفٌ دَلِيلٌ مُّسْتَعِظٌ . خِدْعَةُ الْحَبَلِينَ ۚ الْبَيْتِ الْمَقْمُورِ ۚ وَالْخَيْلِ الْمَعْمُورِ ۚ وَالْأَنْعَامِ الْمَغْلُورِ ۚ وَالشِّتَاءِ الْمَمْلُورِ ۚ وَالْحَبْلِ الْمُثْمُورِ ۚ وَالْأَنْجَامِ الْمَطْمُورِ ۚ

ثم دخلت ابي مولانا، وخرجت فقلت: انكم كثير، فقال: هذا ما قال

قالت : أنت القتيل (١) : (من الطويل)

عَجِبْنِي يَا عَزَّ مِنْكَ خَلَّاقُ كَرَامٍ إِذَا غَدَّ الْخَلَّاقُ أَرْبَعُ

(١) في الديوان ، ، ارفعوا الأسباب ، وفي الخطبة ، ارفعوا الأمراء .

(٢) في الذوات ، ووليت .

(١) في الميثاق ...

(٢) في الأصل: «وكانوا يبيعون»

٣. (١) في الديوان ٠٠ وأسر من -

(د) في الديوان : ، تجليس : -

(٦) رواية اندیوان: «ويعبها بيث حصان».

(v) في الأصل واحد ثق • بر

(۸) سنطت : ۰ هـ

[illegible]

٢٥ (٩) المرفق ١١

شريف حين ردها بعد هدوء العين، وقد تجشمت إليك حول الليل (١)؛ ألا قلت
طرفتك صائدة القلوب فخرجنا نلقى قدائك فادخلني سلاماً
خذ هذه الخصاصة درهم فاستمن بها في سفرك، ثم انصرفت إلى مولاتها وقد
افحمنا وكل واحد من الباقين يتوق ما بهجله، ثم خرجت، قالت: أيكم الذي
يشوق (٢)؟

أنا حينما أبيت لبي أن حجرة ملا أنا والله (٣) فذكرنا
فبورك من بيت وضال بعينه ولا زلنا مطيلاً ونجده عسراً
هو البيت بيت الطال والفعل دائماً فأسعد ربّي جد من هو خدراً؟
به كل موشى الثرائين يربى أقول الخوامي ما ينظر (٤) بذكرنا
حس دلتني من ثرائين فمة كما لتف بذكرنا الرش كسراً
فلما استوت رجلاي بالأرض (٥) قالت: أحمى يرخي (٦) أد قتيل نحارة
فأدبعت في أهلي (٧) وأصبح قصرها مغسلة أماليه زوداكرة

فقال أبي، يعني الفرزدق، أنا قلته، قالت: ما وفقت، ولا أبيت، أم
أبيت (٨) بتعريفك من عودة عندك محمود؟ خذ هذه السحابة فاستمن بها، ثم
انصرفت إلى مولاتها، ثم عادت فقالت: أيكم الذي يقول (٩)؟ [من الإعراب]

فلولا أن يقال: صا نصيب لقلت: بنفسي لثنا الضعاف
بنفسى كل منهوم حشاها إذا طلعت فليس لها انتصار
فقال نصيب: أنا قلته، فقالت: انزلت وأحسنت وكزمت، إلا أنك صوبت إلى

(١) مصارع... هلا...

(٢) الأبيات الثلاثة الأخيرة ترتيبها... ١٠، ١١، ١٢ في ديوان الفرزدق (١٢٧٨) (مباركي).

(٣) قد خاف من عيبه داخل في الحمار وفي المصارع... والزهر... وانظر ص ١٦٠، ١٦١.

(٤) في س... بنفس... وفي المصارع... تيقن...

(٥) في المصارع... في الأرض...

(٦) كذا في... والديون وفي المصارع... زحى... وفي س... رحي...

(٧) في المصارع... فعل...

(٨) في الأصل... سكت... وما أثبت من المصارع...

(٩) تقدم البيتان في ص ١٦٦.

الضعف، وتركتم لمحضات رحمتها، خذ هذه السعدية درهم فاستمن بها، ثم انصرفت
إلى مولاتها، ثم عادت فقالت: أيكم الذي يقول (١)؟ [من عهيل]

ونحيتي يا عز منك حائق كرام إذا غدت الخلائق أرق
فلوكن حتى يفرح جاهد القبا ومك أسباب الهوى حين يطغى
وأنا لا يبري غرباً مسكته اشتد إلى لاناك ما ينشزع
ولكن إن رست غشت لابي لذلك، فله يرحمك الشجر مطغى
قال كبير: أنا قلته، قالت: عرفت وحسنت خذ هذه السعدية درهم

فاستمن بها، ثم انصرفت إلى مولاتها، وخرجت، فقالت: أيكم الذي يقول (٢)؟ [من عهيل]
لكل حديث بمنزل بشاعة وكل تشبيل بمنزل شبيه
يقولون: جاهد يا حبيب بغرة وأني جبهة عسيره من أرب
وأفضل أناسي وأفضل مشهدي إلا هيج من (٣) يوماً وفن قعروا

فقال جميل: أنا قلته، قالت: عرفت، وكزمت، وضعت، أدخل، فله دخلت
سكت، فقالت لي سكينة: أنت الذي جعلت تشبيلك شبيهاً، وحديثك بشاعة، وأفضل
أيامك يوم تنوب فيه عداً (٤) وتذاني، ولت تعد ذلك إلى قبج، خذ هذه الألف درهم،
وابسط لها الغش، أنت أفعروا.

قرأ بعض علي بن محمد بن إبراهيم الحناني: حدثنا فريجة عن أنساب: [قبرها بدمشق]

أن قبر سكينة بنت الحسين بدمشق، ولكن يضعفه أهل العد.

أخبرتنا أم الهدى، وطفة بنت محمد، قالت: أن أبو بكر بن المقرئ، أنا محمد [وهما] وصلنا
إلى جعفر، فابعد الله من سعد، أبو الغضل، قال: عليها بالمدنية.

شبهة في نضاح صلي على سكينة بنت الحسين بن علي، قدم لفضله، وهذا
كان بالمدنية.

(١) تقدمت الأبيات برواية مختلفة في ١١٣، ١١٤، وانظر ديوان كبير ١٠٤.

(٢) في المصارع... غرباً...

(٣) في الأصل... قال...

(٤) تقدم البيت الأول من الأبيات الثلاثة التالية في ص ١٦١، والأبيات من قصيدة طوية في ديوان جميل انظر

١٧، ١١.

(٥) في الأصل والحدائق... لي، وما تجيده من الديوان.

(٦) ليست للطفة في د

الله عليه وسلم. يدبر أموره. ويسبك دعاتهم. فإذا تقول لربك وقد مضى من
أهلك أكثره. ونعذب خيرة. وبقي أوله. إلى امرأة من بني ذكوان وثب ريدة
القمي^(١) إلى أبي سفيان عن ضمعي وثركي عن أبي فغيسيليه. وحال بيني
وبينها. وقتل من قارعه فيها من رجلي. فتيك مستمخرة. فإن أفضت وعاشت. وآلا
كلتك وزيداً إلى الله فمن يبعد ضلالي^(٢) عنك وعنده. والمنتصف بيننا وبينك ١٣
حكمه عن.

فَبَقِيَ مُعَاوِيَةُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا مُتَعَمِّدًا مِنْ كَلَامِهَا قَالِ مَا لِرَأْدِ لَعْنِ اللَّهِ رَأْدًا
قَوْلُهُ لَا يَزَالُ يَبْعَثُ عَلَى مَثَلِهِ مِنْ شَرِّهِ . وَغَيْرُ مَسْئُومَةٍ مِنْ شَرِّهِ .^{١١}
ثُمَّ أَمَرَ كَاتِبَهُ بِالْكَتَابِ إِلَى رَأْدِ رَأْيِهِ بِالْخُرُوجِ^{١٢} مِنْ حَتْمًا . وَإِلَى سَفَرِهِ مَضِيرًا
مُدَّحُوْرًا . ثُمَّ لَبَّيْ بِمَعَاوِيَةَ عَشْرَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ . وَغَجَبَ هُوَ وَجَعِيْعٌ مِنْ كُنْ حَوْلَهُ مِنْ
مَقَاتِلِهِ . وَبَلَّوْنِيَا حَتْمًا .

١٧٤ - مرآة درکت انصوبة ⑤

نہ ذکر

أخبرنا أبو الشيخ ناصر بن عبد الرحمن، ناظر بن مرقب، نا عبد الله بن محمد بن يوسف، نا عيسى بن عبد الله الموصلي، نا محمد بن سعد الحلي (١)، ناظر بن عبد الملك السجزي (٢)، نا عبد الرحمن بن محمد بن سلام، نا حجاج، نا حماد بن سماعة، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الله الحلي (عليه السلام) قال:

كان مغلوباً قد قال لكعب: إن سالك أهل العراق عن شيء، فلا تعظمه. قال: قرأ امرأة غريبة من أدراج السجدة بسبعة. قال: فقال: لصاحبه بني بركين دست حسن غداً، وأقبل جزءاً من الدنيا فاقبلوا حيلةً عنها ما كان من مهادها. فقال: بني ليبيت عن ذلك. قال: فقال: إن سالك عن شيء، ولست هذا شيء، حلت به اثنتي عشرة سنة. قال:

كان في بني سريش رجل عليل كثر له امرأة، وكان له من بني بني، وكانت
تضرب به، يشد زينة له ضربة، فذ فرغ دهر مع ألبابه فطعب، قال: فترى
بني ذات يوم في شر، فأخرجها وقد مات، قال: فأخذتها الصخر ثم سجنها
سجون، فلم يدخل منه هو وأصحابه، ثم تطيبت له فأصاب منها، قال: أين ابني؟
وقالت: في الصخر، فدخل، وأخذ بيد أحدها، قال: قد يا بني، ففاد، ثم أخذ بيد
الأخرى فقال: قد يا بني، قال: فلما خرج قالت له (٥) امرأة: أي (٦) امرأة أنا
عندك؟ قال: ما أعلم امرأة تكون أفضل منك! قالت: وإنيما كنا ماتا! قال: هي
شقيقة لكنتي (٧) بمصر.

• خيرها في الحديث ٨٨

٢. ("كذافي س، راجعتك، وفي د: "تجوي")

(۲) فردا، "سیخری"

(۳-۳) سلف و پینہد میں د

(۲) سفر اُپیت و شیرہ بسفرہ سفا کمد

(د) سقطت النفقة من س

(٢٩) فخر بن محمد بن أبي البراء

(٧) الشكبة قوة قلب. والله لشدة الشكبة إذا كان شدة النفس أنها أينا والشكبة العجزاء وموضع شكبة
شكبة شامة وشكبة فكان الله رد النبي الرفعة من أجرة مكافأة لها على شدة نفسها وسرها. وقد
وقعت في الأسرار شكبتها

(١) في البلاغات ، ، المدعى ، ، والمدعى ، المنه في نفسه ، وهو المدعى

(٢١) د. ، فلا يبيض ، . وقعت في س. ، ضلالي ، . تصحيف. الضلالة أم مضللك التي تطلقها عند الظلم

﴿١٣﴾ كَذًا. وَسَفَعْتُ . . . وَبَيْنَكُمْ . . . مِنْ س . . . وَفِي الْبَلَاغَاتِ . . . وَالْمَنْصَفُ لِي مِنْكُمْ . . .

١٥ في البلاغات . . . مخبرون فيها .

[illegible][illegible]

بَيِّنَاتُ الصَّنَائِعِ في ترتيب الشرائع

للمعلامة الفقيهه علامه الدين أبي بكر بن مسعود الكسائي الحنفي
المتوفى عام ٨٨٧ هـ

الناشر
زهكربا علي يوسف

مطبعة الامام ١٣ شارع محمد كريم بالقلمة بالقاهرة

وجه قوله ان الشياخ لا يمنع حكم التصرف وهو الملك ولا شرطه وهو القبض ، ولا يمنع جوازه كالمفروض

ولنا أن القبض شرط جواز الصدقة ، ومعنى القبض لا يتحقق في الشائع أو لا يتكامل فيه لما بينا في البية ، ولأن التصديق تبرع كالبية وتصحيحه في المشاع يصيرها عقد ضمان فينزل المذبح على ما بينا في البية

ولو وهب شيئا ينقسم من رجلين كالدار والدرهم والبناتير ونحوها وقبضاه لم يجز عند أبي حنيفة وجاز عند أبي يوسف ومحمد ، وأجمعوا على أنه لو وهب رجلان من واحد شيئا ينقسم وقبضه أنه يجوز ، فلو قبضه يعتبر الشيوع عند القبض وهما يعتبرانه عند العقد والقبض جميعا ، فلم يجوز أبو حنيفة هبة الواحد من اثنين لو جرد الشياخ وقت القبض ، وهما يجوزانها لأنه لم يوجد الشياخ في الخالين بل وجد أحدهما دون الآخر ، وجوزوا هبة الاثنين من واحد

أما أبو حنيفة رحمه الله فلم يدم الشيوع في وقت القبض ، وأما هبة فلا نعلمه في الخالين لأنه وجد عند العقد ولم يوجد عند القبض ، ومدار الخلاف بينهم على حرف وهو ان هبة الدار من رجلين تمليك كل الدار جملة أو تمليك من أحدهما والنصف من الآخر فند أن حنيفة تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر فيكون هبة المشاع فيما ينقسم كأنه أفرد تمليك كل نصف من كل واحد منهما بقصد على حدة وعند ما هي تمليك الكل منهما لا تمليك النصف من هذا والنصف من ذلك فلا يكون تمليك الشائع فيجوز

وجه قولها ان العمل بدوجب الصيغة هو الاصل ، وذلك فيما قلنا ، لأن قوله وهبت هذه الدار كلها هبة كل الدار جملة منهما لا هبة النصف من أحدهما والنصف من الآخر ، لأن ذلك توزيع وتفريق واللفظ لا يدل عليه ، ولا يجوز العدول عن موجب اللفظ لأنه الاضطرورة الصحة ، وفي العدول عن ظاهر الصيغة ههنا فساد العقد بسبب الشيوع فوجب العمل بظاهر الصيغة وهو تمليك الكل منهما وموجب التمليك منها ثبوت الملك لهما في الكل ، وأما ثبت الملك لكل واحد منهما في النصف عند الانقسام ضرورة المراجعة

واستوائهما في الاستحقاق ، إذ ليس كل واحد منهما أولى من الآخر لدخول كل واحد منهما في العقد على السواء كالآخرين في الميراث عند الاستواء في الدرجة ان الميراث يكون بينهما نصفين ، وإن كان سبب الاستحقاق في حق كل واحد منهما على الكل ، حتى لو انفرد أحدهما يستحق كل المال ، وإذا جاءت المراجعة مع المساواة في الاستحقاق ثبت عند انقسام الميراث في النصف ، وكذا الشفعان ثبت لكل واحد منهما أخذ نصف الدار بالشفعة الضرورية المراجعة والاستواء في الاستحقاق ، وإن كان السبب في حق كل واحد منهما صالحا لاثبات حق الشفعة في الكل ، حتى لو سلم أحدهما يكون لكل الآخر . وعلى هذا مسائل لم يكن الانقسام على الشائع ، موجب الصيغة بل لتضابق المحل ، لهذا جاز الرهن من رجلين فكان ذلك رهنا من كل واحد منهما على الكل ، إذ لو كان رهن النصف من هذا والنصف من ذلك لما جاز ، لأنه يكون رهن المشاع ، فلما لم يقضى الراهن دين أحدهما كان الآخر حبيس الكل دل ان ذلك رهن الكل من كل واحد منهما ، كذا هذا

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله ان هذا تمليك مضاف الى الشائع فلا يجوز كما اذا ملك نصف الدار من أحدهما والنصف من الآخر بعقد على سدة ، والدليل على أن هذا تمليك مضاف الى الشائع ان قوله وهبت هذه الدار منكأما أن يكون تمليك كل الدار من كل واحد منهما ، وأما أن يكون تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر . لاسبيل الى الاول ، لأن الدار الواحدة يستحيل أن تكون مملوكة لكل واحد منهما على التكمال والمحال لا يكون موجب العقد فتعين الثاني وهو أن يكون تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر ، فلما لم يملك كل منهما التصرف في كل الدار بل في نصفها .

ولو كان كل الدار مملوكة لكل واحد منهما ملك وكذا كل واحد منهما يملك مطالبة صاحبه بالتهاديه أو بالنقصة . وهذا آية ثبوت الملك له في النصف . وإذا كان هذا تمليك الدار لهما على التناصف كان تمليكا مضافا الى الشائع كأنه أفرد لكل واحد منهما العقد في النصف والشيوع يؤثر في القبض المعين

لأنه لو فسخ ، إيمان أن يفسخ على الأصل وحده ، وإما أن يفسخ على الأصل والزيادة جميعاً لا سبيل إلى الأول لتعذر الفصل ولا سبيل إلى الثاني لأن الزيادة لم تدخل تحت البيع لا أصلاً ولا تبعاً فلا تدخل تحت الفسخ .

وإن كان منفعة فإن كانت متولدة من الأصل كالرولك واللين والخمرة لا تدخل تحت البيع لأن يترد الأصل مع الزيادة ، لأن هذه الزيادة تابعة للأصل لسكونها متولدة منه .

والأصل مضمون الرد فكذا الزيادة كما في باب الغصب ، وكذا لو كانت الزيادة أمانة أو عقراً لأن الأرض بدل جزء فاقبت من الأصل حقيقة كالرولك من الأصل العقر بدل حاله حكمه الجزء . والعين فكأنه متولدة من العين ثم في فصل ثم إذا كانت الجارية في يد المشتري فإن نقصها الرولك وبالأولاد وفاء بالنقصان بجبر النقصان بالرولك عند أصحابنا الثلاثة خلافاً للوفاء كما في الغصب ، وستذكر المسئلة في كتاب الغصب إن شاء الله تعالى .

وإن نقصها الرولك استرددها البائع ولا شيء على البائع ، وإن نقصها وليس بالرد وفاء بالنقصان ردها مع ضمان النقصان كما في الغصب ، وإن هلك تولد فسخ الرد لا ضمان على المشتري بالزيادة كما في الغصب وعليه ضمان نقصان التولادة كما في الغصب .

وإن استهلك المشتري الزيادة ضمن كما في الغصب ، ولو هلك المبيع ولم يأت قيمة للبائع أن يسترد الزيادة ويضمن قيمة المبيع وقت القبض لأنهما كانا معاً في الرد إلا أنه تعذر استرداد المبيع لقوات المحل وصار مضمون تخلفه في الرد على حاله مضمون الرد كما كان .

وإن كانت الزيادة غير متولدة من الأصل كالحبة والصدقة والسكب فإنها لا تمنع الرد للبائع أن يسترد الأصل مع الزيادة ، لأن الأصل مضمون الرد ولو يفسخ العقد من الأصل فتبين أن الزيادة حصلت على ملكه إلا أنها لا تحتل بها لأنها لم تحدث في ضمانه بل في ضمان المشتري فكأن في معنى

رخ ماله يضمن . ولو هلكت هذه الزيادة في يد المشتري لا ضمان عليه لأن البيع بيعاً فاسداً مضمون بالقبض والقبض لم يرد على الزيادة لا أصلاً ولا تبعاً لما أصلاً لا تضمنها عند القبض . وإما تبعاً فلا لأنها ليست بتابعة حقيقة بل هي أصل بنفسها فملكته بسبب حتى حدة لا بسبب الأصل .

وإن استهلكها المشتري فملكته عند أبي حنيفة لا ضمان عليه ، وعندهما يضمن . وأصل المسئلة في الغصب أنه إذا استهلك الغاصب هذه الزيادة ، حل يضمن عقده لا يضمن وعندهما يضمن . ولذا ذكر المسئلة في كتاب الغصب إن شاء الله . ولو هلك المبيع وهذه الزيادة قائمة في يد المشتري تقرّر عليه ضمان قيمة المبيع والزيادة المشتري تقرّر ضمان القيمة بخلاف المالك كما في الغصب والقبض من الزيادة يذكّر في الغصب إن شاء الله تعالى .

هذا إذا زاد المبيع في يد المشتري شراء فاسداً . فأما إذا انتقص في يده فإن كان النقصان بأفة سبوية فإنه لا يمنع الاسترداد للبائع أن يأخذ به مع أرش النقصان ، لأن المبيع بيعاً فاسداً يضمن بالقبض كالمغصوب والقبض ورد عليه بجميع أجزائه فصار مضموناً بجميع أجزائه والأوصاف تضمن بالقبض وإن كانت لا تضمن بالعقد كما في قبض المغصوب .

وكذلك إذا كان النقصان بفعل المبيع لأن هذا والنقصان بأفة سبوية سواء وإن كان النقصان بفعل المشتري فكذلك لأنه لو انتقص بفعله كان مضموناً عليه فيصنعه أولى .

وإن كان بفعل أجنبي فالبايع بالخيار أن شاء أخذ الأرض من المشتري والمشتري يرجع به على الجاني وإن شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كما في الغصب ، لأنه لما أخذ قيمة النقصان من المشتري فقد تقرر ملكه في ذلك الجزء من وقت البيع فيه فتبين أن الجناية حصلت على ملكه مقرر له فيرجع عليه والأجنبي لم يملك فلا يرجع .

ولو قتل أجنبي فللبائع أن يضمن المشتري قيمته حالة القبض ولا سبيل له

على القاتل ويرجع المشتري على عاقلة القاتل بقيمته في ثلاث سنين ، فرق هذا بين البيع وبين القرض ، فإنه لو قتل المصوب في يد العاصب قاتل فالمالك بالخيار إن شاء ضمن العاصب قيمته حالة القرض والناصب يرجع على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وإن شاء ضمن عاقلة القاتل بقيمته في ثلاث سنين ولم لا يرجعون على العاصب .

ووجه انصراف أن المبيع من قبل مالك المشتري لأنه ملك المبيع بالقبض وتقرير ملكه فيه بالجناية لا على ملك البائع فلا يملك البائع قيمته ، بخلاف القرض فإن العاصب لا يملك المصوب إلا بتضمين المصوب منه إياه قبله لا ماله له فيه فكان القتل جناية على ملك المالك والقبض جناية على ملكه أيضاً فكان له خبر التضمين .

وإن كان النقصان بفعل البائع لا شيء على المشتري لأنه صار مسترداً بفعله حتى أنه لو هلك المبيع في يد المشتري ولم يوجد منه حبس على البائع يهلك على البائع وإن وجد منه حبس ثم هلك ينظر إن هلك من سرية جناية البائع لا ضمان على المشتري أيضاً لأنه صار مسترداً بفعله . وإن هلك لا من سرية جناية البائع فلي المشتري ضمانه لكن يطرح منه حصة النقصان بالجناية لأنه استرد ذلك القدر بمجانبته .

ولو قتل البائع لا ضمان على المشتري لأنه استرد به بالقتل ، وكذلك لو حفر البائع براءً فوق قبره ومات ، لأن ذلك في معنى القتل فيصير مسترداً ، واقف عز وجل أعلم .

ولو كان المبيع ثوباً فقطعه المشتري وخافه قبضاً أو بطنه وحشاه بطل حق الفسخ وتقرر عليه قيمته يوم القبض . والأصل في هذا أن المشتري إذا أحدث في المبيع صنعة أو أحدثه العاصب في المصوب لا يقطع حق المالك يطل حق الفسخ ويتقرر حقه في ضمان القيمة أو المثل . كما إذا كان المبيع قطناً ففزله أو غزلاً ففسجه أو حطته فطحنها أو سمها أو غلبها ففسده أو ساحة فبني عليها أو شاة فذبحها وشواها أو غلبها ونحو ذلك . وإنما كان كذلك لأن القبض

في البيع الفاسد كقبض العاصب . ألا ترى أن كل واحد منهما مضمون الرد حال قياده ومضمون القيمة أو المثل حال هلاكه . فكل ما يوجب انقطاع حق المالك هناك يوجب انقطاع حق البيع ثباتاً هنا

ولو كان المبيع ثوباً فصبغته المشتري بصبغ يزيد من الأحمر والأصفر ونحوهما . ذكر الكرخي أنه ينقطع حق البائع عنه إلى القيمة

وروى عن محمد أن البائع بالخيار إن شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه . وإن شاء ضمنه قيمته . وهو الصحيح . لأن القبض ينكح البيع الفاسد كقبض العاصب . ثم الجواب في العاصب يمكن أن المالك بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطى العاصب ما زاد الصبغ فيه . وإن شاء ضمنه قيمته . فكذلك هذا وإنه عز وجل أعلم .

وإن كان المبيع أرضاً فبني عليها بطل حق الفسخ عند أي حنيفة وعلى المشتري ضمان قيمتها وقت القبض وعندهما لا يبطل وينقض البناء .

وجه قولهما أن هذا القبض مدبر بقبض العاصب ثم هناك ينقض البناء . فكذلك هنا ، ولأن البناء ينقض بحق الشفعين بالإجماع وحق البائع فوق حق الشفعين ، بدليل أن الشفع لا يأخذ إلا بقضاء والبائع يأخذ بمن غير قضاء ولا رضا فلما نقض لحق الشفع فلحق البائع أولى

وجه قول أي حنيفة أنه لو ثبت البائع حق الاسترداد لكان لا يخلو إما أن يسترده مع البناء أو بدون البناء . لا سبيل إلى الثاني لأنه لا يمكن ولا سبيل إلى الأول لأن البناء من المشتري تصرف حصل بتسليط البائع وأنه يمنع النقص كصرف البيع والهبة ونحو ذلك بخلاف العصب والشفعة . لأن هناك لم يوجد التسليط على البناء ، وكذا لا يمنع أن نقض البيع والهبة

ومنها أن الثابت بالبيع الفاسد ملك مضمون بالقيمة أو المثل لا بالمسمى بخلاف البيع الصحيح لأن القيمة هي الموجب الأصلي في البياعات لأنها مثل المبيع في المالية . إلا أنه يدل عنها إلى المسمى إذا صحت التسمية ، فإذا لم تصح وجب المصير إلى الموجب الأصلي ، خصوصاً إذا كان الفساد من قبل المسمى ،

بدنات فجعلن يزدلفن اليه ، فقام عليه الصلاة والسلام فنحرن من يده الشريفة وقال : من شاء فليقطع وانصرف (١٧١) فقد أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبض بعد الاقتراق حيث أذن لهم بالقطع ، فدل على جواز القبض واعتباره بعد الاقتراق ، ولأن الأذن بقبض الواهب صريحا بمنزلة إذن البائع بقبض المبيع وذلك بعمل بعد الاقتراق . كذا هذا

وأما الدلالة فهي أن يقبض الموهوب له العين في المجلس ولا ينهاه الواهب فيجوز قبضه استحساناً ، والقياس أن لا يجوز كما لا يجوز بعد الاقتراق . وهو قول زفر ، وقد ذكرنا القياس والاستحسان في الزيادات

ولو قبض المشتري المبيع بيعاً جائزاً بمحضرة البائع قبل نقد الثمن لم يجر قبضه قياساً واستحساناً حتى كان له أن يسترد ، وفي البيع الفاسد اختلاف روايتي الكرخي والطحاوي رحمهما الله ذكرناهما في البيوع

وجه القياس ان القبض ركن في الهبة كالقبول فيها فلا يجوز من غير إذن كالقبول من باب البيع .

وجه الاستحسان أن الأذن بالقبض وجد من طريق الدلالة لأن الأقدام على إيجاب الهبة إذن بالقبض لأنه دليل قصد التملك ولا ثبوت لذلك إلا بالقبض فكان الأقدام على الإيجاب إذنا بالقبض دلالة ، والثابت دلالة كالتأب نصاً ، بخلاف ما بعد الاقتراق ، لأن الأقدام دلالة الأذن بالقبض في المجلس لا بعد الاقتراق ، ولأن القبض في باب الهبة شيئاً بالركن فينبه القبول في باب البيع ، وإيجاب البيع يكون إذناً بالقبول في المجلس لا بعد الاقتراق فكذا إيجاب الهبة يكون إذناً بالقبض لا بعد الاقتراق

ولو وهب شيئاً متصلاً بغيره بما لا تقع عليه الهبة كالنخل المعلق على الشجر دون الشجر أو الشجر دون الأرض أو حلية السيف دون السيف أو القفيز من الصبرة أو الصوف على ظهر الغنم وغير ذلك مما لا جواز للهبة فيه إلا بالفصل والقبض ففصل وقبض

فإن قبض بغير إذن الواهب لم يجر القبض ، سواء كان الفصل والقبض

بمحضرة الواهب أو بغير حضرته ، ولأن الجواز في المنفصل عند حضرة الواهب للإذن الثابت دلالة الإيجاب ولم يوجد هنا ، لأن الإيجاب لم يقع صحيحاً حين وجوده فلا يصح الاستدلال على الأذن بالقبض ، وأنت قبض يأذنه يجوز استحساناً والقياس أن لا يجوز ، وهو قول زفر بناء على أن العقد إذا وقع فاسداً من حين وجوده لا يحتمل الجواز عنده بحال لاستحالة انقلاب الفاسد جائزاً ، وعندنا يحتمل الجواز بإسقاط المفسد مقصوداً على الحال أو من حين وجود العقد بطريق البيان على اختلاف الطريقين اللذين ذكرناهما في كتاب البيع . وكذلك إذا وهب ديناً له على إنسان لآخر أنه ان قبض الموهوب له يأذن الواهب صريحا بجازه قبضه استحساناً ، والقياس أن لا يجوز ، وقد ذكرنا وجه القياس والاستحسان فيما تقدم ، وأن قبضه بمحضرة ولم ينه عن ذلك لا يجوز قياساً واستحساناً ، فرق بين العين والدين

وجه الفرق ان الجواز في هبة العين عند عدم التصريح بالأذن لكون الإيجاب فيها دلالة الأذن بالقبض لكون دلالة قصده تملك ما هو ملكه من الموهوب له وإيجاب الهبة في الدين لغير من عليه الدين لا تصح دلالة الأذن بقبضه ، لأن دلالة بواسطة دلالة قصد التملك ، وملك الدين من غير من عليه الدين لا يتحقق إلا بالتصريح بالأذن بالقبض ، لأنه إذا أذن له بالقبض صريحا قام قبضه مقام قبض الواهب فيصير بقبض العين قابضاً للواهب أولاً وبصير المقبوض ملكاً له أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه من الواهب فيصير الواهب على هذا التقدير الذي ذكرنا وأهبا ملك نفسه والموهوب له قابضاً ملك الواهب فصحت الهبة والقبض ، وإذا لم يصرح بالأذن بالقبض بقى المقبوض من المال متمتعاً على ملك من عليه فلم تصح الهبة فيه فلا يجوز قبض الموهوب له فهو الفرق بين الفصلين .

ومنها أن لا يكون الموهوب مشغولاً بما ليس بموهوب ، لأن معنى القبض وهو التملك من التصرف في المقبوض لا يتحقق مع الشغل ، وعلى هذا يخرج ما إذا وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه ، أو سلم الدار مع ما فيها

اشترىته بعد ما ضاع وأنا أرى أن المال عندي ، فإذا قد ضاع قبل ذلك فالقول قول المضارب ، لأن الأصل في كل من يشتري شيئاً أنه يعتبر مشترياً لنفسه ، ولأن الحال يشهد به أيضاً وهو هلاك المال ، فكان الظاهر شاهداً للمضارب فكان القول قوله .

وذكر محمد في المضاربة الكبيرة إذا اختلفا وقال رب المال ضاع قبل أن تشتري الجارية وإنما اشتريتها لنفسك ، وقال المضارب ضاع المال بعد ما اشتريتها وأنا أريد أن آخذك بالثمن ولا أعلم متى ضاع فالقول قول رب المال مع يمينته وعلى المضارب البينة أنه اشترى والمال عنده إذا ضاع بعد التمرام ، لأن رب المال يبنى الضمان عن نفسه والمضارب يدعى عليه الضمان ليرجع عليه بالثمن لأنه يدعى وقوع العقد له ورب المال ينكر ذلك فكان القول قوله ، ولأن الحال وهو الهلاك شهد لرب المال . فإن أقاما البينة فالبينة بينة المضارب لأنها تثبت الضمان فكانت أولى

وإذا انفسخت المضاربة ومال المضاربة ديون على الناس وامتنع عن التقاضي والقبض ، فإن كان في المال ربح أجبر على التقاضي والقبض ، وإن لم يكن فيه ربح لم يجبر عليهما وقيل له أحل رب المال بالمال على الغرماء ، لأنه إذا كان هناك ربح كان له فيه نصيب فيكون عمله عمل الأجير ، والأجير يجبر على العمل فيما التزم ، وإن لم يكن هناك ربح لم تسلم له منفعة فكان عمله عمل الوكيل فلا يجبر على اتمام العمل ، كما لا يجبر الوكيل على قبض الثمن ، غير أنه يؤمر المضارب أو الوكيل أن يحيل رب المال على الذي عليه الدين حتى يمكنه قبضه ، لأن حقوق العقد راجعة إلى الماعذ فلا تثبت ولاية القبض للأمر إلا بالحوالة من الماعذ فلو لمه أن يحيله بالمال حتى لا يتوى حقه

ولو ضمن الماعذ لرب المال هذا الدين الذي عليه لم يجز ضمانه ، لأن الماعذ قد جملة أميناً فلا يملك أن يجعل نفسه ضامناً فيها جملة الماعذ أميناً ولو مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيها خلف فإنه يعود ديناً فيها خلف المضارب ، وكذا المودع والمستعير والمستبضع وكل من كان المال في يده

أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فإنه يكون عليه ديناً في تركه لأنه صار بالنسبة لمستهلكا للرديمة ولا تصدق ورثته على الهلاك والتسليم إلى رب المال .

ولو عين الميت المال في حال حياته أو علم ذلك يكون ذلك أمانة في يد وصيه أو في يد وارثه كما كان في يده ويصدقون على الهلاك والدفع إلى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته ، والله عز وجل أعلم

كتاب الهبة

الكلام في هذا الكتاب في الأصل في ثلاثة مواضع : في بيان ركن الهبة وفي بيان شرائط الركن ، وفي بيان حكم الهبة .

أما ركن الهبة فهو الإيجاب من الواهب ، فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استحساناً ، والقياس أن يكون ركناً وهو قول زفر ، وفي قول قال القبض أيضاً ركن . فائدة هذا الاختلاف تظهر فيمن حلف لا يبيع هذا الشيء لفلان فوهبه منه فلم يقبل . أنه بحث استحساناً وعند زفر لا يبحث ما لم يقبل ، وفي قول ما لم يقبل ويقبض ، وأجمعوا على أنه إذا حلف لا يبيع هذا الشيء لفلان فباعه فلم يقبل أنه لا يبحث ، وعلى هذا الخلاف إذا قال رجل لآخر وهبت هذا الشيء منك فلم يقبل ، فقال المقر له لا بل قبلت فالقول قول المقر عندنا ، وعنده القول قول المقر له وأجمعوا على أنه لو قال بت هذا الشيء منك فلم يقبل ، فقال المقر له لا بل قبلت أن القول قول المقر له

وجه القياس أن الهبة تصرف شرعياً ، والتصرف الشرعي وجوده شرعاً باعتبارها وهو انعقاده في حق الحكم ، والحكم لا يثبت بنفس الإيجاب فلا يكون نفس الإيجاب هبة شرعاً ، لهذا أمكن الإيجاب بدون القبول تبعاً . كذا هذا وجه الاستحسان أن الهبة في اللغة عبارة عن مجرد إيجاب المالك من غير شرطية القبول ، وإنما القبول والقبض لثبوت حكمها لا لوجودها في نفسها ،

وقال محمد رحمه الله يجوز ، وعلى هذا جهة المكاتب والمأذون أنه لا يجوز
عندهما ، سواء كان بعوض أو بغير عوض ، وعنده يجوز بشرط العوض ،
والأصل عنده أن كل من لا يملك التبرع لا يملك الهبة لا بعوض ولا بغير
عوض ، والأصل عنده أن كل من يملك التبرع يملك الهبة بعوض
وجه قول محمد أن الهبة تملك فإذا شرط فيها العوض كانت تملك بعوض
وهذا تفسير السبع ، وإنما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلافها بعد اتفاق المعنى
كلفظ البيع مع لفظة التملك
وهو ، ولو أن الهبة بشرط العوض تقع تبرعا ابتداء ثم تغير فيما في الانتهاء ،
بدليل أنها تملك الملك قبل القبض ، ولو وقعت بيعا من حين وجودها لما توقفت
الملك فيه على القبض ، لأن البيع يفيد الملك بنفسه دل أنها وقعت تبرعا ابتداء
وهؤلاء لا يستكبرون التبرع فلم تصح الهبة حين وجودها فلا يتصور أن تغير
بيعا بعد ذلك ..

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع : منها أن يكون موجودا وقت الهبة
فلا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما يشر نخلة العام وما
تلد أغنامه السنة ونحو ذلك بخلاف الوصية ، والفرق أن الهبة تملك للحال
وتملك الموصي بماله ، والوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت والإضافة
لا تمنع جوازها . وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه
الشاة أو ما في ضرعها لا يجوز ، وإن ساعده على القبض عند الولادة والملك
لأنه لا وجه تصحيحه للحال لاختيال الوجود والعدم ، لأن انتفاخ البطن قد
يكون للحمل وقد يكون لداء في البطن وغيره ، وكذا انتفاخ الضرع قد يكون
باللبن وقد يكون بغيره فكان له خطر الوجود والعدم ولا سبيل لتصحيحه
بالإضافة إلى ما بعد زمان الحدوث ، لأن التملك بالهبة مما لا يحتمل الإضافة
إلى الوقت ففضل ، ولهذا لا يجوز بيعه ، بخلاف ما إذا وهب الدين من غير من
عليه الدين وساعده على القبض أنه يصبح استحسانا لأنه أمكن تصحيحه للحال
... ..

إن شاء الله تعالى . وكذلك لو وهب زيدا في لبن أو دهن أو سمن أو دقينا
في حنطة لا يجوز ، وإن ساعده على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم للحال فلم يوجد
على حكم العقد للحال فلم يتعد ولا سبيل إلى الإضافة إلى وقت الحدوث ففضل
أصلا ، بخلاف ما إذا وهب صرفا على ظهر الغنم وجزه وسله أنه يجوز ، لأن
الموهوب موجود مملوك للحال إلا أنه لم ينفذ للحال مانع ، وهو كون الموهوب
مشغولا بما ليس بدهب ، فإذا جزه فقد زال المانع لزوال الشغل فينفذ عند
وجود القبض كما لو وهب شقصا مشاعا ثم قسمه وسله

ومنها أن يكون مالا منقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالخمر والميتة
والدم وسيد الحرم والأحرام والخنزير وغير ذلك على ما ذكرنا في البيوع ولا
هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب لكونهم أحراراً
من وجه ، ولأنها لم يجر بيع هؤلاء ، ولا هبة ما ليس بمقوم كالخمر ، ولهذا
لم يجر بيعها .

ومنها أن يكون مملوكا في نفسه فلا تجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تملك ،
وتملك ما ليس بمملوك حال

ومنها أن يكون مملوكا للوهاب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة
تملك ما ليس بمملوك ، وإن شئت رددت هذا الشرط إلى الوهاب ، وكل
ذلك صحيح لأن المالك والمملوك من الإساءة الإضافية والعلاقة تتدور عليها
الإضافة هي المالك فيجوز رد هذا الشرط إلى الموهوب ، ويجوزرده إلى الوهاب
في صناعة الترتيب فافهم ، وسواء كان المملوك عينا أو دينا فتجوز هبة الدين
لن عليه الدين قياسا واستحسانا

وأما هبة الدين لغير من عليه الدين فجائز أيضا إذا أذن له بالقبض وقبضه
استحسانا ، والقياس أن لا يجوز وإن أذن له بالقبض

وجه القياس أن القبض شرط جواز الهبة وما في الذمة لا يحتمل القبض ،
بخلاف ما إذا وهب لمن عليه لأن الدين في ذمته وذمته في قبضه فكان الدين
في قبضه بواسطة قبض الذمة

من التصرف على ما مر، وقد خرج الجواب عن ما مر من موجب الصيغة
ثبوت الملك في كل الدار لكل واحد منهما على الكمال - ذكرنا أن هذا محال
والمحال لا يكون موجب العقد ولا العائد بمقتضى مقتضى محالاً أيضاً فكان
موجب العقد عليك منهما على التناصف، لأن محالاً أيضاً فكان
محالاً بموجب الصيغة من غير إحالة فكان أولى، بحسب أن الدار
الواحدة تصلح مرهونة عند كل واحد منهما لأن الزمير من الجنس واجتماعهما
على الجنس متصور بأن يجلسا معاً أو يضمهما جميعاً على عدل فتكون الدار
محبوسة كلها عند كل واحد منهما، وهذا مما لا يمكن حسنه في ملك فهو الفرق
وهذا في حنيضة رحمه الله: إذا وهب من رجلين فذهب وسلم إلى كل واحد
منهما جاز، لأن المانع هو الشروع عند القبض وقد علمنا هذا إذا وهب من
رجلين شيئاً ما يقسم، فإن كان ما لا يقسم جاز بالأجزاء ذكرنا فيما تقدم
ثم على أصلهما إذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار نصفها ولنذا نصفها
جاز، لأن قوله لنذا نصفها ونصفها خرج تفسيراً للحكم الثابت بالمقد،
أذ لا يمكن جملة تفسيراً لنفس المقد، لأن المقد يقع بملك الدار جملة منها
على ما بينا فجعل تفسيراً لحكمه فلا يرجب ذلك صحة في المقد
ولو قال وهبت لك نصفها ولنذا نصفها لم يجز ذلك لشروع دخل على نفس
للعقد فنع الجواز.

ولو قال وهبت لكما هذه الدار ثلثها لنذا وثلثها لغيري عند أبي يوسف
وجاز عند محمد.

وجه قول محمد أن المقد متى جاز لاثنتين يستوي فيه التناوي والتفاضل
كمقد البيع. وجه قول أبي يوسف أن الجواز استواء بطريق التفسير
للحكم الثابت بالمقد وذلك لا يوجب شيوعاً في الاستواء فضلاً أحد النصيبين
عن الآخر تعذر جملة تفسيراً، لأن مطلق المقد لا يحتل التفاضل فكان
تفضيل أحد النصيبين في معنى إفرااد العقد لكل واحد منهما فكان هبة المشاع

ولو رهن من رجلين لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه، أو نصفه لهذا ونصفه
لذلك على التفاضل والتناصف لا يجوز بالأجماع، بخلاف ما إذا أهم بأن قال
وهبت منكما أنه يجوز.

ولو وهب من فقيرين شيئاً ينقسم فلهية من فقيرين بمنزلة التصديق عليهما
لأن الهبة من الفقير صدقة لأنه ينبغي بها وجه الله تعالى، وسند كحكمها أن
شاء الله تعالى.

وعلى هذا يخرج هبة الشجر دون الثمر والتمر دون الشجر، والأرض دون
الزروع والزرع دون الأرض إنما غير جائزة، لأن المراد هبة متصل بما ليس
بموجب اتصال جزء بجزء فكان كهبه المشاع، ولو فضل وسلم جاز كفي هبة
المشاع، ولو تصدق بعشرة دراهم على رجلين فإن كانا غنيين لم يجز عند أبي حنيفة
ويجوز عندهما، لأن التصديق على الغني مينة في الحقيقة، والهبة من اثنين
لا تفوز وعندهما جائزة، وإن كانا فقيرين فعندهما يجوز كما يجوز في الهبة من
رجلين، وعن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في كتاب الهبة لا يجوز، وفي
الجامع الصغير يجوز.

وجه رواية كتاب الهبة أن الشباع كما يمنع جواز الهبة يمنع جواز الصدقة
على ما ذكرنا فيما تقدم، وههنا يتحقق الشيوع في القبض.

وجه رواية الجامع وهي الصحيحة أن معنى الشيوع في القبض لا يتحقق في
الصدقة على فقيرين، لأن المنصديق يقرب بالصدقة إلى الله عز وجل، ثم الفقير
يقبض من الله تعالى، قال الله تبارك وتعالى (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة
عن عباده ويأخذ الصدقات) وقال عليه الصلاة والسلام: الصدقة تقع في يد
الرحمن قبل أن تقع في يد الفقير (١٧٦٨) والله تعالى واحد لا شريك له فلا
يتحقق معنى الشيوع، كما لو تصدق على فقير واحد ثم وكل بقبضها وكيلين،
بخلاف التصديق على غنيين، لأن الصدقة على الغني يبتنى بها وجه الغنى فكانت
هدية لاسدقة، قال عليه الصلاة والسلام: الصدقة يبتنى بها وجه الله تعالى والدار
الآخرة، والهدية يبتنى بها وجه الرسول (١٧٦٩) وقضاء الحاجه والمهية دية

فيحقق معنى الشبوع في القبض وأنه مانع من الجواز عنده ومنها القبض وهو أن يكون الموهوب مقبوضاً ، وإن شئت رددت هذا الشرط إلى الموهوب له ، لأن القابض والمقبوض من الأسماء الإضافية والمعلقة التي تدور عليها الإضافة من الجانبين هي القبض فيصح رده إلى كل واحد منهما في صناعة الترتيب فتأمل والكلام في هذا الشرط في موضعين : في بيان أصل القبض أنه شرط أم لا ، وفي بيان شرائط صحة القبض

أما الأول فقد اختلف فيه ، قال عامة العلماء شرط والموهوب قبل القبض على مالك الواهب ينصرف فيه كيف شاء . وقال مالك رحمه الله ليس بشرط ويملك الموهوب له من غير قبض

وجه قوله أن هذا عقد تبرع بتملك العين فيفيد الملك قبل القبض كالوصية ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم وهو ما روينا أن سيدنا أبا بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما اعتبرا القسمة والقبض لجواز النجلى بحضرة الصحابة ، ولم ينقل أنه أنكر عليهما منكر فيكون إجماعاً

وروى عن سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا : لا يجوز الهبة إلا مقبوضة محوزة ، ولم يرد عن غيرهم خلافة ، ولأنها عقد تبرع فلو صحت بدون القبض لبث للموهوب له ولاية مطالبة الواهب بالتسليم فتصير عقد ضمان ، وهذا تغيير للمشروع ، بخلاف الرخصة لأنه ليس في إيجاب الملك فيها قبل القبض تغييرها عن موضعها ، إذ لا مطالبة قبل التبرع وهو الموصى لأنه ميت ، وكذلك القبض شرط جواز الصدقة لا يملك قبل القبض عند عامة العلماء .

وقال ابن أبي ليلى وغيره من أهل الكوفة ليس بشرط ويجوز الصدقة إذا أعلنت وإن لم تقبض ، ولا يجوز الهبة ولا النجلى إلا مقبوضة ، واحتجوا بها روى عن سيدنا عمر وسيدنا علي رضي الله عنهما قالوا : إذا أعلنت الصدقة جازت من غير شرط القبض

وإنا ابن آدم تقول مالي مالي وليس لك من مالك إلا ما أكلت فأذنت أو لبست فألبيت أو تصدقت فأبقيت (١٧٧٠) اعتبر الله سبحانه وتعالى الإضاء في الصدقة ، والامضاء هو التسليم دل أنه شرط

وروى عن سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر وابن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم أنهم قالوا : لا تتم الصدقة إلا بالقبض ، ولأن التصديق عقد تبرع فلا ينفذ الحكم بنفسه ككتابة . وما روى عن سيدنا عمر وسيدنا علي رضي الله عنهما بحمل على صدقة اللاب على ابنه الصغير ، وبه نقول لا حاجة هناك إلى القبض حملناه على هذا ترفيقاً بين الدلائل صيانة لها عن التناقض (والثاني) شرائط صحة القبض وأنواع :

منها أن يكون القبض بإذن المالك ، لأن الإذن بالقبض شرط لصحة القبض في باب البيع ، حتى لو قبض المشتري من غير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع حق الاسترداد فلأن يكون في اليه - أولى ، لأن البيع يصح بدون القبض واليه لا صحة لها بدون القبض ، فلما كان الإذن بالقبض شرطاً لصحته فيما لا يتوقف صحته على القبض فلأن يكون شرطاً فيها يتوقف صحته على القبض أولى ، ولأن القبض في باب اليه يشبه الركن ، وإن لم يكن ركناً على الحقيقة فيشبه القبول في باب البيع ، ولا يجوز القبول من غير إذن البائع ورضاه فلا يجوز القبض من غير إذن الواهب أيضاً ، والإذن نوعان : صريح ودلالة .

أما الصريح فنحو أن يقول : أقبض أو أذنت لك بالقبض أو رضيت ، وما يجري هذا الجرى فيجوز قبضه ، سواء قبضه بحضرة الواهب أو بغير حضرة استحسننا ، والقياس أن لا يجوز قبضه بعد الاقتراق عن المجلس . وهو قول زفر رحمه الله ، لأن القبض عنده ركن بمنزلة القبول على أحد قولي فلا يصح بعد الاقتراق عن المجلس كما لا يصح القبول عنده بعد الاقتراق وإن كان بإذن الواهب كالقبول في باب البيع

والدليل على أن وقوع التصرف هبة لا يقف على القبول ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: لا يجوز الهبة إلا بشرة واحدة بحرفة (١٧٥٨) أطلق اسم الهبة بدون القبض والقبض

وروى أن السائب بن جثامة أهدى إلى النبي عليه الصلاة والسلام حمار وحش وهو بالأبواء. وفي رواية يردان فرد النبي عليه الصلاة والسلام وقال: لولا إنا حرام وألا لقبنا (١٧٥٩) فقد أطلق الراوي اسم الإهداء بدون القبول والإهداء من ألفاظ الهبة

وروى أن سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه دعى سيدتنا عائشة رضي الله عنها في مرض موته فقال لها: إني كنت نخلتك جداد عشرين وسقاً من مالي بالعالية وإنك لم تكوني قبضتيه ولا حرزتيه، وإنما هو اليوم مال الوارث، أطلق الصديق رضي الله عنه اسم النخل بدون القبض. والدخل من ألفاظ الهبة فثبت أن الهبة في اللغة هبة عن نفس إيجاب المال

والأصل أن معنى التصرف الشرعي هو ما دل عليه اللفظ لغة بخلاف البيع فإنه اسم الإيجاب مع القبول، فلا يطلق اسم البيع لغة وشربه على أحدهما دون الآخر، فالمرجوح لا يتسم بالتصرف بسمه البيع، ولأن المقصود من الهبة هو اكتساب المصلحة والتنازل بإظهار الجود والسخاء، وهذا يحصل بدون القبول بخلاف البيع. وكذا القرض من الحلف هو منع النفس عن مباشرة المحلوف عليه وذلك هو الإيجاب لأنه فعل الواهب فيقدر على منع نفسه عنه. فأما القبول والقبض ففعل الموهوب له فلا يكون مقدور الواهب، والمالك محكوم شرعي ثبت جبراً من الله تعالى، شاء العبد أو أبي، فلا يتصور منع النفس عنه أيضاً، بخلاف البيع فإنه وإن منع نفسه عن فعله وهو الإيجاب، إلا أن الإيجاب هناك لا يصير تبعاً بدون القبول فشرط القبول ليصير تبعاً، فالإيجاب هو أن يقول الواهب وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هو لك أو أعطيتك أو نخلته أو أهديته إليك أو أعطيتك هذا الطعام أو حلتك على هذه الدابة ونحوي به الهبة.

أما قوله وهبت لك فسر في الباب، وقوله وملكته، يجري مجرى التصريح أيضاً، لأن تملك العين لجال من غير عوض هو تفسير الهبة، وكذا قوله جعلت هذا الشيء لك.

وقوله هو لك، لأن الإهمال المنافي إلى من هو أهل المال للتمليك فكان تملكك العين في الحال من غير عوض من الهبة، وكذا قوله أعطيتك، لأن العطية المنصاة إلى العين في عرف الناس هو تملكها لجال من غير عوض وهذا معنى الهبة، وكذا يستعمل الإعطاء استعمال الهبة، يقال أعطاك الله كذا ووهبك بمعنى، والسحة هي العطية، يقال فلان نخل ولده نخل أو أعطاه عطية وأهبة بمعنى العطية

وقوله أعطيتك هذا الطعام، في معنى أعطيتك، وقوله وحلتك على هذه الدابة، فإنه يحتمل الهبة ويحتمل العارية، فإنه روي أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما حل رجلاً على دابة ثم رآها يتباغ في السرق فأراد أن يشتريها فقال رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم: لا ترجع في صدقتك (١٧٦٠) فاحتمل تملك العين واحتمل تملك المنافع، فلا بد من النية للتعيين.

ولو قال منحتك هذا الشيء، أو قال هذا الشيء لك منحة، فهذا لا يحلوا إما أن يكون ذلك الشيء مما يمكن الانتفاع به من غير استهلاك، وإما أن يكون مما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه، فإن كان مما يمكن الانتفاع به من غير استهلاكه، كالدار والثوب والدابة والأرض، بأن قال هذه الدار لك منحة، أو هذا الثوب أو هذه الدابة أو هذه الأرض فغير عارية، لأن المنحة في الأصل عبارة عن هبة المنفعة أو مال حكم المنفعة، وقد أضيف إلى ما يمكن الانتفاع به من غير استهلاكه من السكنى والبر والركوب والزراعة. لأن منحة الأرض زراعتها فكان هذا تملك المنفعة من غير عوض، وهو تفسير الأمانة، وكذا إذا قال لأرض بيضاء هذه الأرض لك منحة، كان عارية، لأن عين الأرض مما لا يطعم وإنما يطعم ما يخرج منها، فكان طعمه الأرض

والدليل على أن وقوع التصرف حبة لا يقف على القبول ما روى عن النبي
عليه الصلاة والسلام أنه قال: لا تجز الحبة إلا مقبوضة به. (١٧٥٨) أما في
اسم الحبة بدون القبض والحيازة

وروى أن النصب بن حنيفة أهدى إلى النبي عليه الصلاة والسلام حمار
وحش وهو بالأبواء. وفي رواية يودان فردد النبي عليه الصلاة والسلام وقال:
لولا إنا حرام والا لقبيلنا (١٧٥٩) فقد أطلق الراوي اسم الإهداء بدون القبول
والإهداء من ألفاظ الحبة

وروى أن سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه دعى سيدتنا عائشة رضي الله
عنها في مرض موته فقال لها: إني كنت تحملك جدد عشرين وسقاً من مالي
بالعالية وإنك لم تكوني قبضتيه ولا حرزتيه، وإنما هو اليوم مال الوارث،
أطلق الصديق رضي الله عنه اسم التحل بدون القبض. والنحل من ألفاظ الحبة
ثبتت أن الحبة في اللغة هبارة عن نفس إيجاب المال

والأصل أن معنى التصرف الشرعي هو ما دل عليه اللفظ لغة بخلاف البيع
فإنه اسم الإيجاب مع القبول، فلا يطلق اسم البيع لغة وشريعته على أحدهما
دون الآخر، فلم يوجد لا يتسم التصرف بسمه البيع، ولأن المقصود من
الحبة هو اكتساب المدح والثناء بإظهار الجود والسخاء، وهذا يحصل بدون
القبول بخلاف البيع. وكذا الغرض من الحلف هو منع النفس عن مباشرة
الحلوف عليه وذلك هو الإيجاب لأنه فعل الواجب فيقدر على منع نفسه عنه.
فأما القبول والقبض ففعل المرهوب له فلا يكون مقدور الواجب، وللمالك
محكوم شرعي ثبت جبراً من الله تعالى، شاء البعد أو أبي، فلا يتصور منع
النفس عنه أيضاً، بخلاف البيع فإنه وإن منع نفسه عن فعله وهو الإيجاب،
إلا أن الإيجاب هناك لا يصير تبعاً بدون القبول فنشروط القبول ليصير تبعاً،
فالإيجاب هو أن يقول الواجب وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جملة
لك أو هو لك أو أعطيتك أو تحلته أو أهديته إليك أو أضعتك هذا الطعام أو
حلتك على هذه الدابة ونحوي به الحبة.

أما قوله وهبت لك نصريح في الباب، وقوله ملكتك، يجري مجرى
النصريح أيضاً، لأن تملك العين للحال من غير عوض هو تفسير الحبة، وكذا
قوله جعلت هذا الشيء لك.

وقوله هبت لك، لأن الإلام المضاف إلى من هو أهل لذلك للتمليك فكان
تمليك العين في الحال من غير عوض وهو معنى الحبة. وكذا قوله أعطيتك،
لأن العطية المشافهة إلى العين في عرف الناس هو تملكها لحال من غير عوض
وهذا معنى الحبة. وكذا يستعمل الإعطاء استعمال الحبة. يقال أعطاك الله كذا
ورغبك بعض، والناحة هي العطية. يقال فلان نحل ولله نحل أي أعطاه عطية
والحبة بمعنى العطية

وقوله أضعتك هذا الطعام، في معنى أعطيتك، وقوله حلتك على هذه
الدابة، فإنه يحتمل الحبة ويحتمل العارية، فإنه روى أن سيدنا عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حمل رجلاً على دابة ثم رأها تناع في السوق فأراد أن يشترها
فقال رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم: لا ترجع في
صدوقك (١٧٦٠) فاحتمل تملك العين واحتمل تملك المنافع، فلا بد من
النية للتعين.

ولو قال منحك هذا الشيء أو قال هذا الشيء لك منحة، فهذا لا يجز إلا
أن يكون ذلك الشيء مما يمكن الانتفاع به من غير استهلاك، وأما أن يكون مما
لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك، فإن كان مما يمكن الانتفاع به من غير
استهلاك، كالدار والثوب والدابة والأرض، بأن قال هذه الدار لك منحة،
أو هذا الثوب أو هذه الدابة أو هذه الأرض فهو عارية، لأن المنحة في
الأصل عبارة عن هبة المنفعة أو ما له حكم المنفعة، وقد أضيف إلى ما يمكن
الانتفاع به من غير استهلاك من السكنى واللبس والركوب والزراعة. لأن
منفعة الأرض زراعتها فكان هذا تملك المنفعة من غير عوض، وهو تفسير
الإعارة، وكذا إذا قال لأرض بضاعة هذه الأرض لك طمعه كان عارية،
لأن عين الأرض ما لا يطعم وإنما يطعم ما يخرج منها، فكان طمعه الأرض

وأما القسم الثالث فالوصية بأن أوصى لرجل بجارية واستثنى ما في بطنها ،
لأنه لما جعل الجارية وصية له واستثنى ما في بطنها فقد أتى ما في بطنها ميراثا
لورثته ، والميراث يجري فيما في البطن ، وهذا بخلاف ما إذا أوصى بجارية
لرجل واستثنى خدمتها وغلتها لورثته أنه أصبح الوصية ويصل الاستثناء ، لأن
الشفعة والخدمة لا يجري فيها الميراث بانفrazدهما بدون الأصل

ألا ترى أنه لو أوصى بخدشها وغلتها لإنسان ومات الموصى ثم مات الموصى
له بعد القبول لا تصير الغلة والخدمة ميراثا لورثة الموصى له ، بل تعود إلى
ورثة الموصى . وبمثل لو أوصى بما في بطن جاريته لإنسان ، والمسئلة بحالها
فإن الولد يصير ميراثا لورثة الموصى له ، وما افترقا إلا لما ذكرنا ، والله
عز وجل أعلم .

وان كانت القرينة منفعة بأن قال داري لك سكنى أو عمرى سكنى أو صدقة
سكنى أو هبة سكنى أو سكنى هبة ، أو هي لك عمرى عارية ودفعها إليه فهذا
كله عارية ، لأنه لما ذكر السكنى في قوله داري لك سكنى أو عمرى سكنى
أو صدقة سكنى دل على أنه أراد تمليك المنافع ، لأن قوله هذا لك ظاهره
وان كان تمليك العين لكنه يحتمل تمليك المنفعة ، لأن الإضافة إلى المستعير
والمستأجر منفعة عرفا وشرعا .

وقوله سكنى موضوع للمنفعة لا تستعمل إلا لها فكان محكما ، فجعل تفسيراً
للمحتمل وبيانا أنه أراد به تمليك المنفعة ، وتمليك المنفعة بغير عوض هو
تفسير الدار هبة ، وكذا قوله سكنى بعد ذكر الهبة يكون تفسير الهبة ، لأن قوله
هبة يحتمل هبة العين ويحتمل هبة المنافع ، فإذا قال سكنى فقد عين هبة المنافع
فكان بيانا أراد المتكلم أنه أراد هبة المنافع ، وهبة المنفعة تمليكها من غير
عوض وهو معنى العارية

وإذا قال سكنى هبة فمناها أن سكنى الدار هبة لك فكان هبة المنفعة
وهو تفسير العارية .

والله اعلم بالصواب

إليه فهو هبة لأنه ما قدر عليه بالسكنى لأنه لم يجعله نعتاً فيكون بياناً المحتل
بل وهب الدار منه ثم شاوره فيما يحل به ، والمشورة في ملك الغير باطلة
فتعلقت الهبة بالعين . وقوله تسكنها بمنزلة قوله تسكنها ، كما إذا قال وهبها لك
لتأجيرها ، ولو قال هي لك تسكنها كانت هبة أيضا ، لأن الإضافة بحرف
اللام إلى من هو أدل من التاميل ، وقوله تسكنها مشورة على ما بينا

فصل في

وأما الشرائط لأنواع . بعضها يرجع إلى نفس الركن ، وبعضها يرجع إلى
الواهب . وبعضها يرجع إلى الموهوب ، وبعضها يرجع إلى الموهوب له

أما الأول فهو أن لا يكون معلقا بما له خطر الوجود والدم من دخول
زيد وقدم خالد والرقى ونحو ذلك . ولا مضافا إلى وقت بأن يقول وهبت
هذا الشيء منك غدا أو رأس شهر كذا ، لأن الهبة تمليك الدين للحال وأنه
لا يحتمل التعليق بالخطر والإضافة إلى الوقت كالبيع

وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون ممن يملك التبرع لأن الهبة تبرع
فلا يملكها من لا يملك التبرع . فلا يجوز هبة العبي والمجنون لأنهم لا يملكون
التبرع لكونه ضررا محضا لا يقابله نفع دينوى ، فلا يملكها العبي والمجنون
كطلاق والعناق . وكذا الأب لا يملك هبة مال الصغير من غير شرط
العوض بلا خلاف لأن التبرع بمال الصغير قربان ماله لا على وجه الاحسن
ولأنه لا يقابله نفع دينوى ، وقد قال الله تعالى عز شأنه (ولا تقربوا مال اليتيم
إلا بالتي هي أحسن) ولأنه إذا لم يقابله عوض دينوى كان التبرع ضررا محضا
وترك المرحمة في حق الصغير فلا يدخل تحت ولاية الولي ، لقوله عليه الصلاة
والسلام : لا ضرر ولا إضرار في الإسلام (١٧٦٤) . وقوله عليه الصلاة
والسلام : من لا يرحم صغيرنا فليس منا (١٧٦٥) ولهذا لم يملك طلاق امرأته
واعتاق عبده وسائر التصرفات الضارة المحضة

وان شرط الأب العوض لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله

وقال محمد رحمه الله يجوز ، وعلى هذا ذهب المكاتب والمأذون انه لا يجوز عندهما . سواء كان بعوض أو بغير عوض ، وعنده يجوز بشرط العوض . والأصل عندهما أن كل من لا يملك التبرع لا يملك الهبة لا بعوض ولا بغير عوض ، والأصل عنده أن كل من يملك البيع يملك الهبة بعوض

وجه قول محمد أن الهبة تمليك فإذا شرط فيها العوض كانت تمليكا بعد من وهذا تفسير البيع ، وإنما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلافها بعد اتفاق المعنى كلفظ البيع مع لفظة التملك

ولهذا أن الهبة بشرط العوض تقع تبرعا ابتداء ثم تصير يميناً في الانتهاء . بدليل أنها تفيد الملك قبل القبض ، ولو وقعت يميناً من حين وجودها لما توفقت الملك فيه على القبض ، لأن البيع يفيد الملك بنفسه دل أنها وقعت تبرعا ابتداء وخوفاً لا يملك التبرع . فلم تصح الهبة حين وجودها فلا يتصور أن تصير يميناً بعد ذلك .

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع : منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما يشتر نخله العام وما تلد أغنامه السنة ونحو ذلك بخلاف الوصية ، والفرق أن الهبة تمليك للحال وتمليك المعدم محال . والوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت والإضافة لا تمنع جوازها . وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها لا يجوز ، وأن ساطه على القبض عند الولادة والحلب لأنه لا وجه لتصحيحه للحال لاحتمال الوجود وعدمه ، لأن انتفاخ البطن قد يكون للحمل وقد يكون لداة في البطن وغيره ، وكذا انتفاخ الضرع قد يكون باللبن وقد يكون بغيره فكان له خطر الوجود وعدمه ولا سبيل لتصحيحه بالإضافة إلى ما بعد زمان الحدوث ، لأن التملك بالهبة مما لا يحتمل الإضافة إلى الوقت فبطل ، ولهذا لا يجوز بيعه ، بخلاف ما إذا وهب الدين من غير من عليه الدين وساطه على القبض انه يصح استحساناً لأنه أسكن تصحيحه للحال لكون الموهوب موجوداً لملوك الحال مقدور القبض بطريقة على ما ذكره

إن شاء الله تعالى . وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو دهنًا في سمس أو دقيقاً في حنطة لا يجوز ، وأن ساطه على قبضه عند حدوثه لأنه معدم للحال فلم يوجد محل حكم العقد للحال فلم ينعقد ولا سبيل إلى الإضافة إلى وقت الحدوث فبطل أصلاً ، بخلاف ما إذا وهب صرفاً على ظهر النعم وجزءه وسله انه يجوز . لأن الموهوب موجود مملوك للحال إلا أنه لم ينفذ للمانع ، وهو كون الموهوب مشغولاً بما ليس بيد ربه . فذا جرد فقد زال المانع لزوال الشغل فينفذ عند وجود القبض كما لو رغب شقفاً مشاعاً ثم قسمه وسله

ومنها أن يكون مالا منتقوماً فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالخمر والميتة والدم ومصيد الحرم والأحرام والخنزير وغير ذلك على ما ذكرنا في البيوع ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمذنب المطلق والمكاتب لكنهم أحراراً من وجه . ولهذا لم يجوز بيع هؤلاء ، ولا هبة ما ليس بمنتقوم كالخمر ، ولهذا لم يجوز بيعها .

ومنها أن يكون مملوكاً في نفسه فلا تجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تمليك ، وتمليك ما ليس بمملوك محال

ومنها أن يكون مملوكاً للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تمليك ما ليس بمملوك ، وإن شئت رددت هذا الشرط إلى الواهب ، وكل ذلك صحيح لأن المالك والمملوك من الأسماء الإضافية والعلاقة التي تدور عليها الإضافة هي الملك فيجوز رد هذا الشرط إلى الموهوب ، ويجوز رده إلى الواهب في صناعة الترتيب فانهم ، وسواء كان المملوك عيناً أو ديناً فتجوز هبة الدين لمن عليه الدين قياساً واستحساناً

وأما هبة الدين لغير من عليه الدين فبما إذا أذن له بالقبض وقبضه استحساناً ، والقياس أن لا يجوز وأن أذن له بالقبض

وجه القياس أن القبض شرط جواز الهبة وما في الذمة لا يحتمل القبض ، بخلاف ما إذا وهب لمن عليه لأن الدين في ذمته وذمته في قبضه فكان الدين في قبضه بواسطة قبض الذمة

وقال محمد رحمه الله يجوز ، وعلى هذا دية المكاتب والمأذون أنه لا يجوز عندهما ، سواء كان بعوض أو بغير عوض ، وعنده يجوز بشرط العوض . والاصل عندهما أن كل من لا يملك التبرع لا يملك الهبة لا بغير عوض ولا بغير عوض . والاصل عنده أن كل من يملك الهبة يملك الهبة بعوض .

وجه قول محمد أن الهبة تمليك فإذا شرط فيها العوض كانت تمليكا بعوض وهذا تفسير البيع . وإنما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلافها بعد اتفاق المعنى كلفظ البيع مع لفظة التملك

ولها أن الهبة بشرط العوض تقع تبرعا ابتداء ثم تصير بيعا في الانتهاء ، بدليل أنها تنفذ الملك قبل القبض ، ولو وقعت بيعا من حين وجودها لما توقف الملك فيه على القبض ، لأن البيع ينفذ الملك بنفسه دل أنها وقعت تبرعا ابتداء وهذا لا يملك التبرع فلم تصح الهبة حين وجودها فلا يتصور أن تصير بيعا بعد ذلك .

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع : منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما يشر نخله العام وما تله أغنامه السنة ونحو ذلك بخلاف الوصية ، والفرق أن الهبة تمليك للحال وتمليك المهدوم محال . والوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت والإضافة لا تمنع جوازها . وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها لا يجوز ، وإن سلطه على القبض عند الولادة والحلب لأنه لا وجه لتصحيحه للحال لاحتمال الوجود والعدم ، لأن انتفاخ البطن قد يكون للحمل وقد يكون لداء في البطن وغيره ، وكذا انتفاخ الضرع قد يكون باللبن وقد يكون بغيره فكان له خطر الوجود والعدم ولا سبيل لتصحيحه بالاضافة إلى ما بعد زمان الحدوث ، لأن التملك بالهبة مما لا يحتمل الاضافة إلى الوقت قبض ، ولهذا لا يجوز بيعه ، بخلاف ما إذا وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على القبض أنه يصبح استحسانا لأنه لا يمكن تصحيحه للحال لكون الموهوب موجوداً مملوكاً للحال مقدور القبض بطريقه على ما سذكره

إن شاء الله تعالى . وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو دهنأ في سمس أو دقيقاً في حنطة لا يجوز ، وإن سلطه على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم للحال فلم يوجد محل حكم العقد للحال فلم يتعقد ولا سبيل إلى الاضافة إلى وقت الحدوث قبض أصلاً ، بخلاف ما إذا وهب صرفاً على ظهر الغنم وجزه وسله أنه يجوز ، لأن الموهوب موجود مملوك للحال إلا أنه لم يتعقد للحال لما نفع ، وهو كون الموهوب مشغولاً بما ليس بغيره ، فإذا جزه فقد زال المانع لزوال الشغل فينفذ عند وجود القبض كالو وهب شقصاً مشاعاً ثم قسمه وسله

ومنها أن يكون مالا متقوماً فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالخمر والميتة والدم وميتة الحرم والأحرام والخنزير وغير ذلك على ما ذكرنا في البيوع ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب لكنهم أحراراً من وجه ، ولهذا لم يجوز بيع هؤلاء ، ولا هبة ما ليس بمقوم كالخمر ، ولهذا لم يجوز بيعها .

ومنها أن يكون مملوكاً في نفسه فلا تجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تمليك ، وتمليك ما ليس بمملوك محال

ومنها أن يكون مملوكاً للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تمليك ما ليس بمملوك ، وإن شتم رددت هذا الشرط إلى الواهب ، وكل ذلك صحيح لأن المالك والمملوك من الأسماء الإضافية والعلاقة التي تدور عليها الإضافة هي الملك فيجوز رد هذا الشرط إلى الموهوب ، ويجوز رده إلى الواهب في صناعة الترتيب فافهم ، وسواء كان المملوك عينا أو ديناً فتجوز هبة الدين لمن عليه الدين قياساً واستحساناً

وأما هبة الدين لغير من عليه الدين فجائز أيضاً إذا أذن له بالقبض وقبضه استحساناً ، والقياس أن لا يجوز وأن أذن له بالقبض وجه القياس أن القبض شرط جواز الهبة وما في الذمة لا يحتمل القبض ، بخلاف ما إذا وهب لمن عليه لأن الدين في ذمته وذمته في قبضه فكان الدين في قبضه أسطحة ماله

وقال محمد رحمه الله يجوز ، وعلى هذا جهة المكاتب والمأذون انه لا يجوز
عندهما ، سواء كان بعوض أو بغير عوض ، وعنده يجوز بشرط العوض .
والأصل عندهما أن كل من لا يملك التبرع لا يملك الهبة لا بعوض ولا بغير
عوض ، والأصل عنده أن كل من يملك البيع يملك الهبة بعوض

وجه قول محمد أن الهبة تمليك فإذا شرط فيها العوض كانت تمليكا بعوض
وهذا تفسير البيع ، وإنما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلافها بعد اتفاق المعنى
كلفظ البيع مع لفظة التمليك

ولها أن الهبة بشرط العوض تقع تبرعا ابتداء ثم تعتبر بيعا في الانتهاء ،
بدلين أنها تفيد الملك قبل القبض ، ولو وقعت بيعا من حين وجودها لما توقف
الملك فيه على القبض ، لأن البيع يفيد الملك بنفسه دل أنها وقعت تبرعا ابتداء
وهؤلاء لا يملكون التبرع فلم تصح الهبة حين وجودها فلا يتصور أن تعتبر
بيعا بعد ذلك .

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع : منها أن يكون موجودا وقت الهبة
فلا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما يثمر نخلة العام وما
تلد أغنامه السنة ونحو ذلك بخلاف الوصية ، والفرق أن الهبة تمليك للحال
وتمليك المندوم محال . والوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت والاضافة
لا تمنع جوازها . وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه
الثاة أو ما في ضرعها لا يجوز ، وإن ساطه على القبض عند الولادة والحلب
لأنه لا وجه لتصحيحه للحال لاحتمال الوجود والعدم ، لأن انتفاخ البطن قد
يكون للحمل وقد يكون لداء في البطن وغيره ، وكذا انتفاخ الضرع قد يكون
باللبن وقد يكون بغيره فكان له خطر الوجود والعدم ولا سبيل لتصحيحه
بالاضافة إلى ما بعد زمان الحدوث ، لأن التمليك بالهبة مما لا يحتمل الاضافة
إلى الوقت فبطل ، ولهذا لا يجوز بيعه ، بخلاف ما إذا وهب الدين من غير من
عليه الدين وساطه على القبض انه يصح استحسانا لأنه لا يمكن تصحيحه للحال
لكون الموهوب موجودا مملوكا للحال مقدور القبض بطريقه على ما سلكه

إن شاء الله تعالى . وكذلك لو وهب زبدا في لبن أو دهنأ في سمسم أو دقيقا
في حنطة لا يجوز . وإن ساطه على قبضه عند حدوثه لأنه مندوم للحال فلم يوجد
على حكم العقد للحال فلم ينعقد ولا سبيل إلى الاضافة إلى وقت الحدوث فبطل
أصلا ، بخلاف ما إذا وهب صرفا على ظهر النعم وجزه وسلمه أنه يشرع . لأن
الموهوب موجود مملوك للحال إلا أنه لم ينفذ للحال مانع ، وهو كون الموهوب
مشغولا بما ليس بموهوب ، فإذا جزه فقد زال المانع لزوال الشغل لينفذ عند
وجود القبض كما لو وهب شقصا مشاعا ثم قسمه وسلمه

ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالحر والميتة
والدم ومسيد الحرم والأحرام والحزير وغير ذلك على ما ذكرنا في البيع ولا
هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب لكونهم أحرارا
من وجه ، ولهذا لم يجوز بيع هؤلاء ، ولا هبة ما ليس بمقوم كالحر ، ولهذا
لم يجوز بيعها .

ومنها أن يكون مملوكا في نفسه فلا تجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تمليك ،
وتمليك ما ليس بمملوك محال

ومنها أن يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال النهر بغير إذنه لاستحالة
تمليك ما ليس بمملوك ، وإن شئت رددت هذا الشرط إلى الواهب ، وكل
ذلك صحيح لأن المالك والمملوك من الأسماء الاضافية والعلاقة التي تدور عليها
الاضافة هي الملك فيجوز رد هذا الشرط إلى الموهوب ، ويجوز رده إلى الواهب
في صناعة الترتيب فافهم ، وسواء كان المملوك عينا أو دينا فتجوز هبة الدين
لمن عليه الدين قياسا واستحسانا

وأما هبة الدين لغير من عليه الدين فجائز أيضا إذا أذن له بالقبض وقبضه
استحسانا ، والقياس أن لا يجوز وإن أذن له بالقبض
وجه القياس أن القبض شرط جواز الهبة وما في الذمة لا يحتمل القبض ،
بخلاف ما إذا وهب لمن عليه لأن الدين في ذمته وذمته في قبضه فكان الدين
في قبضه بواسطة قبض الذمة

وقال محمد رحمه الله يجوز ، وعلى هذا هبة المكاتب والمأذون انه لا يجوز عندهما ، سواء كان بعوض أو بغير عوض ، وعنده يجوز بشرط العوض . والأصل عندهما أن كل من لا يملك التبرع لا يملك الهبة لا بعوض ولا بغير عوض ، والأصل عنده أن كل من يملك البيع يملك الهبة بعوض وجه قول محمد أن الهبة تمليك فإذا شرط فيها العوض كانت تمليكا بعوض وهذا تفسير البيع ، وإنما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلافها بعد اتفاق المذنبين كلفظ البيع مع لفظة التملك

ولهما أن الهبة بشرط العوض تقع تبرعا ابتداء ثم تصير بيعا في الانتهاء ، بدليل أنها تفيد الملك قبل القبض ، ولو وقعت بيعا من حين وجودها لما توقف الملك فيه على القبض ، لأن البيع يفيد الملك بنفسه دل أنها وقعت تبرعا ابتداء وهؤلاء لا يملكون التبرع فلم تصح الهبة حين وجودها فلا يتصور أن تصير بيعا بعد ذلك .

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع : منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما يثمر نخله العام وما تلد أغنامه السنة ونحو ذلك بخلاف الوصية ، والفرق أن الهبة تمليك للحال وتمليك المعدم محال ، والوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت والإضافة لا تمنع جوازها . وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها لا يجوز ، وإن سلطه على القبض عند الولادة والحلب لأنه لا وجه لتصحيحه للحال لاحتمال الوجود والعدم ، لأن انتفاخ البطن قد يكون للحمل وقد يكون لداء في البطن وغيره ، وكذا انتفاخ الضرع قد يكون باللبن وقد يكون بغيره فكان له خطر الوجود والعدم ولا سبيل لتصحيحه بالإضافة إلى ما بعد زمان الحدوث ، لأن التملك بالهبة مما لا يحتمل الإضافة إلى الوقت فبطل ، ولهذا لا يجوز بيعه . بخلاف ما إذا وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على القبض انه يصح استحساناً لأنه أمكن تصحيحه للحال لكون الموهوب موجوداً مملوكاً للحال مقدور القبض بطريقه على ما سذكره

إن شاء الله تعالى . وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو دهنًا في سمسم أو دقيقاً في حنطة لا يجوز ، وإن سلطه على قبضه عند حدوثه لأنه مدوم للحال فلم يوجد على حكم العقد للحال فلم ينمقد ولا سبيل إلى الإضافة إلى وقت الحدوث فبطل أصلاً ، بخلاف ما إذا وهب صوفاً على ظهر القنم وجزه وسله انه يجوز . لأن الموهوب موجود مملوك للحال إلا أنه لم ينفذ للحال مانع ، وهو كون الموهوب مشغولاً بما ليس بموهوب ، فإذا جزه فقد زال المانع لزوال الشغل فينفذ عند وجود القبض كما لو وهب شقصاً مشاعاً ثم قسمه وسله

ومنها أن يكون مالا متقوماً فلا يجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالخر والميتة والدم وصيد الحرم والاحرام والخزير وغير ذلك على ما ذكرنا في البيوع ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب لكونهم أحراراً من وجه ، ولهذا لم يجز بيع هؤلاء ، ولا هبة ما ليس بمتقوم كالخر ، ولهذا لم يجز بيعها .

ومنها أن يكون مملوكاً في نفسه فلا يجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تمليك ، وتمليك ما ليس بمملوك محال

ومنها أن يكون مملوكاً للواهب فلا يجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تمليك ما ليس بمملوك ، وإن شئت رددت هذا الشرط إلى الواهب ، وكل ذلك صحيح لأن المالك والمملوك من الاسماء الإضافية والعلاقة التي تدور عليها الإضافة هي الملك فيجوز رد هذا الشرط إلى الموهوب ، ويجوز رده إلى الواهب في صناعة الترتيب فافهم ، وسواء كان المملوك عيناً أو ديناً فتجوز هبة الدين لمن عليه الدين قياساً واستحساناً

وأما هبة الدين لغير من عليه الدين فجائز أيضاً إذا أذن له بالتقضي وقبضه استحساناً ، وانقياس أن لا يجوز وإن أذن له بالقبض

وجه القياس أن القبض شرط جواز الهبة وما في الذمة لا يحتمل القبض ، بخلاف ما إذا وهب لمن عليه لأن الدين في ذمته وذمته في قبضه فكان الدين في قبضه بواسطة قبض الذمة

وجه الاستحسان ان ما في الذمة مقدور التسليم والقبض ، ألا ترى ان المدين يجر على تسليمه ، الا أن قبضه بقبض الدين ، فإذا قبض العين قام قبضها مقام قبض عين ما في الذمة إلا أنه لا بد من الاذن بالقبض صريحاً ولا يكفي فيه بالقبض بمحضرة الواهب ، بخلاف هبة العين لما تذكره في موضعه

ومنها أن يكون محوذاً فلا يجوز هبة المشاع فيما يقسم ويجوز فيما لا يقسم كالعبد والحمام والدين ونحوها . وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ليس بشرط ويجوز هبة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم عنده . واحتج بظاهر قوله عز وجل (فذهب ما فرضتم إلا أن يعفون) ، وجب سبحانه وتعالى لنفس المفروض في الطلاق قبل الدخول إلا أن يوجد الخط من الزوجات عن التصرف من خير فصل بين العين والدين والمشاع والمقسم فيدل على جواز هبة المشاع في الجملة . وبما روى أن رسول الله ﷺ لما شدد في الغلول في الذنبة في بعض الغزوات فقام عليه الصلاة والسلام الى سنام بعير وأخذ منه وبرة ثم قال : أما اني لا يحل لي من غنيمتكم ولو بمنزل هذه البرة إلا الخس والخس مردود فيكم ردوا الخيط وانخيط فإن الغلول عار وشعار على صاحبه الى يوم القيامة (١٧٦٦) فجاء أعرابي بكبة من شعر فقال أخذتها لأصلح بها بردة بعيري يا رسول الله فقال : أما نصيبني فهو لك وسأملك الباقي (١٧٦٧) وهذا هبة المشاع فيما يقسم وروى أن رسول الله ﷺ نزل على أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه فظفر الى موضع المسجد فوجده بين أسعد بن زرارة وبين رجلين من قومه فاستباح أسعد نصيبها لبب الكل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى ذلك فوهب أسعد نصيبه من النبي عليه الصلاة والسلام فوهبها أيضاً نصيبها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قبل النبي عليه الصلاة والسلام الهبة في نصيب أسعد وقبل في نصيب الرجلين أيضاً ، ولو لم يكن جائزاً لما قبل ، لأن أدنى حال فعل النبي عليه الصلاة والسلام الجواز ، ولأن الشيع لا يمنع حكم هذا التصرف ولا شرطه لأن حكم الهبة الملك والشيع لا يمنع الملك

ألا ترى انه يجوز بيع المشاع وكذا هبة المشاع فيما لا يقسم وشرطه هو :

القبض والشيع لا يستلزم لأنه يحصل قابضاً للنصف المشاع بتخلف الكل وأنها جازت هبة المشاع فيما لا يقسم ، وإن كان القبض فيها شرعاً لثبوت الملك . كذا هذا

ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنه روى أن سيدنا أبا بكر رضي الله عنه قال في مرض موته أسيدتنا عشة رضي الله عنها : ان أحب الناس إلي غني أنت وأعزهم علي فقراً أنت ، وإن كنت تحبنيك جداد عشرين وسقاً من مالي بالعالية وإنك لا تذكرني قبضتيه ولا جسدتيه ، وإنما هو اليوم مال النوارث . اعتبر سيدنا الصديق رضي الله عنه القبض والقيمة في الهبة لثبوت الملك ، لأن الحياة في اللغة جمع الشيء المنفرد في حين ، وهذا معنى القسمة لأن الانصاف السابعة قبل القسمة كانت منفردة وانقسمت فجمع كل نصيب في حين

وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال : ما بال أحدكم ينجل ولده نجل لا يجوزها ولا يقسمها ، ويقول إن مت فهو له ، وإن مات رجعت إلى وأيم الله لا ينجل أحدكم ولده نجل لا يجوزها ولا يقسمها فيموت الاجلها ميراثاً لورثته ، والمراد من الحياة القبض هنا ، لأنه ذكرها بمقابلة القسمة حتى لا يؤدي الى التكرار ، أخرج الهبة من أن تكون موجبة لذلك بدون القبض والقسمة .

وروى عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال : من وهب ثلث كذا أو ربع كذا لا يجوز ما لم يقاسم ، وكل ذلك بمحض من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل انه أنكر عليهم منكر فيكون اجاباً . ولأن القبض شرط جواز هذا العقد والشيع يمنع من القبض ، لأن معنى القبض هو التمكن من التصرف في المقبوض ، والتصرف في النصف الشاع وحده لا يتصور ، فإن سكنى نصف الدار شائعاً ، وليس نصف الثوب شائعاً محال ولا يتمكن من التصرف فيه بالتصرف في الكل لأن المقدم لا يتناول الكل

وهكذا نقول في المشاع الذي لا يقسم ان معنى القبض هناك ما حد الله

وجه الاستحسان أن ما في الذمة مقدور التسليم والقبض ، ألا ترى أن المدون يجبر على تسليمه ، إلا أن قبضه بقبض الدين ، فإذا قبض الدين قام قبضها مقام قبض عين ما في الذمة إلا أنه لا بد من الإذن بالقبض صريحاً ولا يكفي فيه بالقبض جهره الواجب . بخلاف ذمة العبد لما ذكره في مرجعه

ومنها أن يكون مخوراً فلا يجوز ذمة المشاع فيما يقسم ويجوز فيما لا يقسم كالعبد والحمام والدين ونحوهما ، وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ليس بشرط ويجوز ذمة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم عنده . واحتج بظاهر قوله عز وجل (فصف ما فرضتم إلا أن يقرن) أوجب سبحانه وتعالى نصف المفروض في الطلاق قبل الدخول إلا أن يرجد الخط من الزوجات عن النصف من غير فصل بين العين والدين والمشاع والمقسم فيدل على جواز ذمة المشاع في الجملة . وبما روى أن رسول الله ﷺ أنه لما شدد في الغلول في الغنمة في بعض الغزوات فقام عليه الصلاة والسلام إلى ستام بعير وأخذ منه وبرة ثم قال : أما أني لا يحل لي من غنيمتكم ولو يمثل هذه الوبرة إلا الخس والخس مردود فيكم ردوا الخيط والخيط فإن الغلول عار وشار على صاحبه إلى يوم القيامة (١٧٦٦) فجاء أعرابي بكبة من شعر فقال أخذتموها لا صلح بها بردة بعيري يا رسول الله فقال : أما نصيب فهو لك وسأملك الباقي (١٧٦٧) وهذا ذمة المشاع فيما يقسم وروى أن رسول الله ﷺ نزل على أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه فغفر إلى موضع المسجد فوجده بين أسعد بن زرارة وبين رجلين من قومه فاستباح أسعد نصيبها أييب الكل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى ذلك فذهب أسعد نصيبه من النبي عليه الصلاة والسلام فذهب أيضاً نصيبهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قيل النبي عليه الصلاة والسلام أهبة في نصيب أسعد وقبل في نصيب الرجلين أيضاً ، ولو لم يكن جائزاً لما قيل ، لأن أدنى حال فعل النبي عليه الصلاة والسلام الجواز ، ولأن الشيع لا يمنع حكم هذا التصرف ولا شرطه لأن حكم الهبة الملك والشيع لا يمنع الملك

ألا ترى أنه يجوز بيع المشاع وكذا ذمة المشاع فيما لا يقسم وشرطه هو

القبض والشيع لا يمنع القبض لأنه يحصل قابضاً لنصف المشاع بتخليه الكل ولهذا جازت ذمة المشاع فيما لا يقسم ، وأن كان القبض فيها شرطاً لنبوت الملك . كذا هذا

ولما إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنه روى أن سيدنا أبا بكر رضي الله عنه قال في مرض من مرضه سيدتنا عائشة رضي الله عنها : إن أحب الناس إلي غني أنت وأعزهم علي فقرا أنت ، وإن كنت تحبنيك جدادا عشرين وسقاً من مالي بالعالية وإنك لم تذكرني قبضتيه ولا جديتيه ، وإنما هو اليوم مال الوارث . اعتبر سيدنا السديق رضي الله عنه القبض والقيمة في الهبة لنبوت الملك ، لأن الحياة في اللغة جمع الشيء . للفرق في حين ، وهذا معنى النصفة لأن الانصاف الشائعة قبل النصفة كانت متفرقة والنصفة تجمع كل نصيب في حين

وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال : ما بال أحدكم ينحل ولده نحلاً لا يجوزها ولا يقسمها ، ويقول إن مت فهو له ، وإن مات رجعت إلى وأيم الله لا ينحل أحدكم ولده نحلاً لا يجوزها ولا يقسمها يموت الاجلعتا ميراثاً لورثته ، والمراد من الحياة القبض هنا ، لأنه ذكرها بمقابلة القسمة حتى لا يؤدي إلى التكرار ، أخرج الهبة من أن تكون موجبة لذلك بدون القبض والقسمة .

وروى عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال : من وهب ثلث كذا أو ربع كذا لا يجوز ما لم يقاسم ، وكل ذلك بمحض من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه أنكر عليهم منكر فيكون اجماعاً . ولأن القبض شرط جواز هذا العقد والشيع يمنع من القبض ، لأن معنى القبض هو التمكن من التصرف في المقبوض ، والتصرف في النصف الشائع وحده لا يتصور ، فإن سكنى نصف الدار شائعاً ، وبس نصف الثوب شائعاً محال ولا يتمكن من التصرف فيه بالتصرف في الكل لأن العقد لم يتناول الكل

وممكننا نقول في المشاع الذي لا يقسم أن معنى القبض هناك لم يوجد لما قلنا

الا أن هناك ضرورة لأنه يحتاج الى هبة بعضه ، ولا حكم لله به بدون القبض
والشباع مانع من القبض الممكن للتصرف ، ولا سبيل إلى إزالة المانع بالقسمه
لعدم احتمال القسمه فست الضرورة الى الجواز ، واقامه صورة التخليه مقام
القبض الممكن من التصرف ، ولا ضرورة هنا لأن المحل محتمل للقسمه فيمكن
إزالة المانع من القبض الممكن بالقسمه . أو نقول الصحابة رضی الله عنهم
شرطوا القبض المطلق ، والمطلق يتصرف الى الكامل وقبض المشاع قبض
قاصر لوجوده من حيث الصورة دون المعنى على ما بينا ، الا انه اكتفى بالصورة
في المشاع الذي لا يحتمل القسمه للضرورة التي ذكرنا ، ولا ضرورة هنا فلزم
اعتبار الكمال في القبض ولا يوجد في المشاع ، ولأن الهبة عقد تبرع فلو
صححت في مشاع يحتمل القسمه اصاب عقد ضمان ، لأن الموهوب له يملك
مطالبة الواهب بالقسمه فيلزمه ضمان القسمه فيؤدي الى تغيير المشروع ، ولهذا
توقف المالك في الهبة على القبض ، لما أنه لو ملكه بنفس العقد ثبتت له ولاية
المطالبة بالتسليم فيؤدي الى ايجاب الضمان في عقد التبرع وفيه تغيير المشروع ،
كذا هذا بخلاف مشاع لا يحتمل القسمه ، لأن هناك لا يتصور ايجاب الضمان
على المتبرع لأن الضمان ضمان القسمه والمحل لا يحتمل القسمه فهو الفرق .

وأما الآية فلا حجة له فيها ، لأن المراد من المفروض الدين لا العين .
ألا ترى أنه قال (الا أن يعقون) والعفو اسقاط ، واسقاط الاعيان لا يعقل
وكذا الغالب في المهر أن يكون ديناً ، وهبة الدين من عليه الدين جائز لانه
اسقاط الدين عنه وانه جائز في المشاع

وأما حديث النكبة فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم وهب نصيبه منه
واستوهب البقية من أصحاب الحقوق فوهبوا وسلموا الكل جملة ، وفي الحديث
ما يدل عليه فإنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأسألكم الباقي ،
وما كان هو عليه الصلاة والسلام ليخلف في وعده ، وهبة المشاع على هذا
السبيل جائزة عندنا على أن ذلك كان هبة مشاع لا ينقسم من حيث المعنى لأن

كبة واحدة لو قسمت على الجمل الفقير لا يصيب كلا منهم الا نزر حقير لا ينفع
به فكان في معنى مشاع لا ينقسم

وأما حديث أسعد بن زرارة فحكاية حال محتمل أنه وهب نصيبه وشريكاه
وهما نصيبهما منه وسلموا الكل جملة ، وهذا جائز عندنا ويحتمل ان الانصاء
كانت مقسومة مفرزة ، ويجوز أن يقال في مثل هذا بينهم اذا كانت الجملة متصلة
بعضها ببعض كقربة بين جماعة انها تنصاف اليهم ، وان كانت أنصباؤهم مقسومة
واحتمل بخلافه فلا يكون حجة مع الاحتمال ، لأن حكاية الحال لا هيوم له .
ولو قسم ما وهب وأفرزه ثم سلمه الى الموهوب له جاز ، لأن هبة المشاع عندنا
منعقد موقوف فقاذه على القسمه والقبض بعد القسمه هو الصحيح ، اذ الشروع
لا يمنع ركن العقد ولا حكمه وهو المالك ولا سائر الشروط الا القبض الممكن
من التصرف ، فإذا قسم وقبض فقد زال المانع من النفاذ فينفذ ، وحديث
الصدوق رضي الله عنه لا يدل عليه ، فإنه قال لسيدتنا عائشة رضي الله عنها :
ان كنت تحملك جداد عشرين وسقا من مالى ، وكان ذلك هبة المشاع فيما ينقسم
لأن النحل من أفاط الهبة ، ولو لم يتعقد لما فعله الصدوق رضي الله عنه لأنه
ما كان ليعتد عقداً باطلا ، فدل قول الصدوق رضي الله عنه على انعقاد العقد
في نفسه وتوقف حكمه على القسمه والقبض ، وهو عين مذهبتنا ، والله أعلم
وكذلك لو وهب نصف داره من رجل ولم يسلم اليه ثم وهب منه النصف
الآخر وسلم اليه جملة جاز لما قلنا

ولو وهب منه نصف الدار وسلم اليه بنحليه الكل ثم وهب منه النصف
الآخر وسلم لم تجز اليه ، لأن كل واحد منهما هبة المشاع ، وهبة المشاع
فما ينقسم لا تنفذ الا بالقسمه والتسليم ، ويستوى فيه الجواب في هبة المشاع
بين أن يكون من أجب أو من شريك . كل ذلك يجوز لقول جماعة من الصحابة
رضي الله عنهم لا يجوز الهبة الا بمقبوضه محبوزه من غير فصل ، ولأن المانع
هو الشباع عند القبض وقد وجد ، وعلى هذا الخلاف صدقة المشاع فيما ينقسم
أنه لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله

وجه قوله ان الشياخ لا يمنع حكم التصرف وهو الملك ولا شرطه وهو القبض ، ولا يمنع جوازه كالمفروض

ولنا ان القبض شرط جواز الصدقة ، ومعنى القبض لا يتحقق في الشائع أو لا يتكامل فيه لما بينا في البه . ولأن التصديق تبرع كالبه وتصحيحه في المشاع بصيرها عقد ضمان فيغير المشروح على ما بينا في البه

ولو وهب شيئا ينقسم من رجلين كالدار والدرهم والدنانير ونحوها وقبضاه لم يجوز عند أبي حنيفة وجاز عند أبي يوسف ومحمد ، وأجمعوا على أنه لو وهب رجلان من واحد شيئا ينقسم وقبضه أنه يجوز ، فأبو حنيفة يعتبر الشيوخ عند القبض وهما بغيره عند العقد والقبض جميعا ، فلم يجوز أبو حنيفة به الواحد من اثنين لوجود الشياخ وقت القبض ، وهما جوازها لأنه لم يوجد الشياخ في الحالين بل وجد أحدهما دون الآخر ، وجوزوا به الاثنين من واحد

أما أبو حنيفة رحمه الله فلم يعدم الشيوخ في وقت القبض ، وأما هـ فلا نعماده في الخائين لأنه وجد عند العقد ولم يوجد عند القبض ، ومدار الخلاف بينهم على حرف وهو ان هـ الدار من رجلين تمليك كل الدار جملة أو تمليك من أحدهما والنصف من الآخر فندد في حنيفة تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر فيكون به المشاع فيه ينقسم كأنه أفرد تمليك كل نصف من كل واحد منهما بقدر على حدة وعند ما هي تمليك الكل منهما لا تمليك النصف من هذا والنصف من ذلك فلا يكون تمليك الشائع فيجوز

وجه قولها ان العمل بموجب الصيغة هو الاصل ، وذلك فيها قلنا ، لأن قوله وهبت هذه الدار كلها به كل الدار جملة منهما لا به النصف من أحدهما والنصف من الآخر ، لأن ذلك توزيع وتفريق واللفظ لا يدل عليه ، ولا يجوز العدول عن موجب اللفظ لأنه الا لضرورة الصحة ، وفي العدول عن ظاهر الصيغة منها فساد العقد بسبب الشيوخ فوجب العمل بظاهر الصيغة وهو تمليك الكل منهما وموجب التمليك منها ثبوت الملك لهما في الكل ، وانما يثبت الملك لكل واحد منهما في النصف عند الانقسام ضرورة المراجعة

واستوائهما في الاستحقاق ، إذ ليس كل واحد منهما أول من الآخر لدخول كل واحد منهما في العقد على السواء كالأخوين في الميراث عند الاستواء في الدرجة ان الميراث يكون بينهما نصفين ، وإن كان سبب الاستحقاق في حق كل واحد منهما على الكمال ، حتى لو انفرد أحدهما يستحق كل المال ، وإذا جاءت المراجعة مع المساواة في الاستحقاق ثبت عند انقسام الميراث في النصف . وكذا الشفيعان يثبت لكل واحد منهما أخذ نصف الدار بالشفعة لضرورة المراجعة والاستواء في الاستحقاق ، وإن كان السبب في حق كل واحد منهما صالحا لاثبات حق الشفعة في الكل ، حتى لو سلم أحدهما يكون الكل للآخر . وعلى هذا مسائل فلم يكن الانقسام على التناصف موجب الصيغة بل لتضيق المحل ، لهذا جاز الرهن من رجلين فكان ذلك رهنا من كل واحد منهما على الكمال ، اذ لو كان رهن النصف من هذا والنصف من ذلك لما جاز ، لأنه يكون رهن المشاع ، لهذا لو قضى الراهن دين أحدهما كان للآخر حجب الكل دل ان ذلك رهن الكل من كل واحد منهما ، كذا هذا

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله ان هذا تمليك مضاف الى الشائع فلا يجوز كاذما ملك نصف الدار من أحدهما والنصف من الآخر بعقد على حدة . والدليل على أن هذا تمليك مضاف الى الشائع ان قوله وهبت هذه الدار منك اما أن يكون تمليك كل الدار من كل واحد منهما ، واما أن يكون تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر . لاسبيل الى الاول ، لأن الدار الواحدة يستحيل أن تكون مملوكة لكل واحد منهما على الكمال والمحال لا يكون موجب العقد فتعين الثاني وهو أن يكون تمليك النصف من أحدهما والنصف من الآخر ، لهذا لم يملك كل منهما التصرف في كل الدار بل في نصفها .

ولو كان كل الدار مملوكة لكل واحد منهما الملك وكذا كل واحد منهما يملك مطالبة صاحبه بالتهاديه أو بالقسمة . وهذا آية ثبتت الملك له في النصف . وإذا كان هذا تمليك الدار لهما على التناصف كان تمليكا مضافا الى الشائع كأنه أفرد لكل واحد منهما العقد في النصف والشيوخ يؤثر في التبهر الممكن

صلة الزوجية تجري مجرى صلة القرابة التكامله بدليل انه يتعلق بها التوارث في جميع الاحوال فلا يدخلها حجب الحرمان ، والقرابة التكامله مانعة من الرجوع فكذا ما يجري مجراها .

الثالث : التوارث فلا رجوع في الهبة من الفقير بعد قبضها ، لأن الهبة من الفقير صدقة لأنه يطلب بها الثواب كالصدقة ، ولا رجوع في الصدقة على الفقير بعد قبضها لحصول الثواب الذي هو في معنى العوض بوعد الله تعالى ، وإن لم يكن عوضا في الحقيقة ، إذ العبد لا يستحق على مولاه عوضا .

ولو تصدق على غنى فالقياس أن يكون له حق الرجوع ، لأن التصديق على الغنى يطلب منه العوض عادة فكان هبة في الحقيقة فيوجب الرجوع ، إلا أنهم استحسنوا وقالوا ليس له أن يرجع لأن الثواب قد يطلب بالصدقة على الاغنياء ألا ترى أن من له نصاب تجب فيه الزكاة وله عيال لا يكفيه ما في يده في الصدقة عليه ثواب ، وإذا كان الثواب مطلوباً من ذلك في الجملة فإذا أتى بلفظة الصدقة دل انه أراد به الثواب وانه يمنع الرجوع لما بينا

وأما الشيع فقول لا يمنع الرجوع في الهبة فللراهب أن يرجع في نصف الهبة مشاعا ، وإن كان محتلا للقسمة بأن وهب داراً فباع الموهوب له نصفها مشاعا كان للراهب أن يرجع في الباقي ، وكذا لو لم يبيع نصفها وهي قائمة في يد الموهوب له فله أن يرجع في بعضها دون البعض بخلاف الهبة المستقلة انها لا تجوز في المشاع الذي يحتل القسمة لأن القبض شرط جواز العقد والشاع يحل في القبض الممكن من التصرف والرجوع فسخ والقبض ليس بشرط لجواز الفسخ فلا يكون الشيع مانعا من الرجوع

وأما بيان ماهية الرجوع وسكبه شرها فنقول وبالله التوفيق : لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاض فسخ ، واختلف في الرجوع فيها بالتراضى فمسائل أصحابنا تدل على انه فسخ أيضا كالرجوع بالتقضاء قائم قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي يحتل القسمة ، ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع التبايع وكذا لا تقف صحته على القبض

ولو كانت هبة مبتدأة لوقف صحته على القبض ، وكذا لو وهب لإنسان شيئا ووجه الموهوب له لآخر ثم رجع الثاني في هبته كان الأول أن يرجع . ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له حق الرجوع . فلهذا المسائل تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ ، وقال زفر انه هبة مبتدأة .

وجه قوله إن ملك الموهوب عاد إلى الواهب بتراضيهما فأنشبه الرد بالعيب فيعتبر عقداً جديداً في حق ثالث كالرد بالعيب بعد القبض . والدليل على انه هبة مبتدأة ما ذكر محمد في كتاب الهبة : إن الموهوب له إذا رد الهبة في مرض موته انها تكون من الثلث ، وهذا حكم الهبة المبتدأة

ولنا إن الواهب بالفسخ يستوفي حق نفسه ، واستيفاء الحق لا يتوقف على قضاء القاضى ، والدليل على انه مستوفى حق نفسه بالفسخ ان الهبة عقد جائز مرجح حق الفسخ فكان بالفسخ مستوفياً ثانياً له فلا يقف على القضاء بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء القاضى انه يعتبر بيعاً جديداً في حق ثالث ، لأنه لا حق للمشتري في الفسخ وانما حقه في صفة السلامة ، فإذا لم يسلم اختلف رضاه فيثبت حق الفسخ ضرورة فنوقف لزوم موجب الفسخ في حق ثالث على قضاء القاضى .

وأما ما ذكر محمد فن أصحابنا من التزم وقال هذا يدل على أن الرجوع بغير قضاء هبة مبتدأة . وما ذكرنا من المسائل يدل على انها فسخ فكان في المسئلة روايتان . ومنهم من قال هذا لا يدل على اختلاف الروايتين ، لأنه انما اعتبر الرد من الثلث ليكون المريض منهما في الرد في حق ورثته فكان فسخاً فيما بين الواهب والموهوب له هبة مبتدأة في حق الورثة ، وهذا ليس بمنع أن يكون للعقد الواحد حكمان مختلفان كالأقالة فإنها فسخ في حق العاقدين يصح جديداً في حق غيرهما . وإذا انفسخ العقد بالرجوع عاد الموهوب الى تقديم ملك الواهب ، وبما كان الواهب وإن لم يقبضه ، لأن القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود تقديم الملك . كالفسخ في باب البيع ، والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة

وهو الصحيح لما روى أن بشيراً أبا النعمان أتى بالنعمان إلى رسول الله ﷺ فقال إني نخأت ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ولدك نخأته مثل هذا ؟ فقال لا ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام فارجمه (١٧٧٢) ، وهذا إشارة إلى العدل بين الأولاد في النخلة وهو التسوية بينهم ولأن في التسوية تأليث القلوب ، والتفضيل يورث الوحشة بينهم فكانت التسوية أولى .

ولو نخل بعضاً وحرم بعضاً جاز من طريق الحكم ، لأنه تصرف في خالص ملكه لا حق لأحد فيه ، إلا أنه لا يكون عدلاً ، سواء كان المحروم فقيراً تقياً أو جاهلاً فاسقاً على قول المتقدمين من مشايخنا . وأما على قول المتأخرين منهم لا بأس أن يعطى المتأدبين والمتفهمين دون الفسقة الفجرة

(فصل)

وأما حكم الهبة بالكلام فيه في ثلاث مواضع : في بيان أصل الحكم . وفي بيان صفته ، وفي بيان ما يرفع الحكم .

أما أصل الحكم فهو ثبوت مالك الموهوب له في الموهوب من غير عوض ، لأن الهبة تمليك العين من غير عوض فكان حكمها ملك الموهوب من غير عوض وأما صفته فقد اختلف فيها ، قال أصحابنا هي ثبوت ملك غير لازم في الأصل وللواهب أن يرجع في هبته وإنما يثبت اللزوم ويمنع الرجوع بأسباب عارضة وقال الشافعي رحمه الله : الثابت بالهبة ملك لازم في الأصل ولا يثبت الرجوع إلا في هبة الولد عاصه ، وهي هبة الوالد لولده فنقول :

يقع الكلام في هذا الفصل في مواضع : في بيان ثبوت حق الرجوع في الهبة وفي بيان شرائط صحة الرجوع بعد ثبوت الحق ، وفي بيان العوارض المانعة من الرجوع ، وفي بيان ماهية الرجوع وحكمه شرعاً . أما ثبوت حق الرجوع فعق الرجوع في الهبة ثابت عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله . احتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يجل

لواهب أن يرجع في هبته إلا فيما يهب الوالد لولده (١٧٧٣) وهذا نص في مسألة هبة الاجنبي والوالد .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : العائد في هبته كالعاثد في قبته (١٧٧٤) والعود في النقي حرام كذا في الهبة . ولأن الأصل في العقود هو اللزوم والامتناع بعارض خلل في المقصود ولم يوجد ، لأن المقصود من الهبة اكتساب الصبب بإظهار الجود والسخاء لا طلب العوض ، فمن طلب منهما العوض فقد طلب من العقد ما لم يوضع له فلا يعتبر طلبه أصلاً

ولنا الكتاب والسنة وجماع الصحابة رضى الله عنهم . أما الكتاب العزيز فنقله تعالى (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) والتحية وإن كانت تستعمل في معان من السلام والتناء والهدية بالمال ، قال القائل تحييتهم بيض الولاء .

لكن الثالث تفسير مراد بقربة من نفس الآية الكريمة وهي قوله تعالى (أو ردوها) لأن الرد إنما يتحقق في الاعيان لا في الاعراض ، لأنه عبارة عن إعادة الشيء . وإذا لا يتصور في الاعراض ، والمشترك بين أحدهما وجوه بالدليل . وأما السنة فأروى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها (١٧٧٥) أى يعرض جعل عبه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يصل إليه العوض . وهذا نص في الباب .

وأما جماع الصحابة فإنه روى عن سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وعبد الله بن سيدنا عمر وأبي الدرداء وفصالة بن عبيد وغيرهم رضى الله عنهم أنهم قالوا مثل مذهبه ولم يرد عن غيرهم خلافاً فيكون اجماعاً . ولأن العوض المالى قد يكون مقصوداً من هبة الاجانب ، فإن الانسان قد يهب من الاجنبي إحساناً إليه وإنما عليه . وقد يهب له طمعاً في المكافأة والمجازاة عرفاً وعادة فالمرحب له مندوب الى ذلك شرعاً قال الله تبارك وتعالى (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) وقال عليه الصلاة والسلام : من اصطنع اليكم معروفًا فكافوه

فإن لم تجدوا ما نكفون به فادعوا له حتى يعلم انكم قد كفأتموه (١٧٧٦) وقال عليه الصلاة والسلام : تهادوا تحابوا (١٧٧٧) والتهادى تعافى من الهدية فيقتضى الفعل من اثنين ، وقد لا يحصل هذا المقصود من الأجني ، وفوات المقصود من عقد محتمل للفسخ يمنع لزومه كالبيع لأنه يعدم الرضا ، والرضا في هذا الباب كما هو شرط الصحة فهو شرط اللزوم كما في البيع إذا وجد المشتري بالبيع عيباً لم يلزمه العقد لعدم الرضا عند عدم حصول المقصود وهو السلامة .

كذا هذا .

وأما الحديث الأول فله تأويلان (أحدهما) انه محمول على الرجوع بغير قضاء ولا رضا ، وذلك لا يجوز عندنا إلا فيما وهب الوالد لولده فإنه يحل له أخذه من غير رضا الولد ولا قضاء القاضي إذا احتاج إليه للاتفاق على نفسه (الثاني) انه محمول على نفي الحل من حيث المروءة والخلف لا من حيث الحكم لأن نفي الحل يحتمل ذلك ، قال الله عز وجل في رسولنا عليه الصلاة والسلام (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج) قيل في بعض التأويلات لا يحل لك من حيث المروءة والخلف أن تزوج عليهن بعد ما اخترن أبائكم والدار الآخرة على الدنيا وما فيها من الزينة لا من حيث الحكم ، اذ كان يحل له التزوج بغيرهن وهذا تأويل الحديث ، والآخر أن المراد منه التشبيه من حيث ظاهر التبع مروءة وطبيعة لا شرعية .

ألا ترى انه قال عليه الصلاة والسلام في رواية أخرى : المائد في هبته كالكلب بقية ثم يورد في قبته (١٧٧٨) وفعل الكلب لا يوصف بالحرمة الشرعية لكنه يوصف بالنقص الطبيعي . كذا هذا

وقوله فيما بهبه الوالد لولده محمول على أخذ ما له منه عند الحاجة إليه ، لكنه ساء رجوعاً لتصوره بصورة الرجوع مجازاً . وإن لم يكن رجوعاً حقيقة على ما تذكره في تلك المسئلة ان شاء الله تعالى .

وأما شرائط الرجوع بعد ثبوت الحق حتى لا يصح بدون القضاء والرضا لأن الرجوع فسخ العقد بعد تمامه ، وفسخ العقد بعد تمامه يصح بدون القضاء

والرضا كالرد بالعيب في البيع بعد القبض . وأما العوارض المانعة من الرجوع فأنواع : منها هلاك الموهوب لأنه لا سبيل إلى الرجوع في الحال ، ولا سبيل إلى الرجوع في قيمته لأنها ليست بموهوبة لانعدام ورود النقد عليها

ومنها خروج الموهوب من ملك الواهب بأى سبب كان من الهبة والموت ونحوهما . لأن الملك يختلف بهذه الاشياء ، أما بالبيع والموت ونحوهما فظاهر ، وكذا بالموت ، لأن الثابت للوارث غير ما كان ثابثاً للميت . حقيقة لأن الملك عرض يتجدد في كل زمان ، الا أنه مع تجدد حقيقة المال يتجدد تقديره في حق المحل حتى يرد للوارث بالعيب ويرد عليه فيجب له المال بالخقيقة في حق المالك فاختلف المالك ، واختلاف المالكين بمنزلة اختلاف العتق . ثم لو وهب عينا لم يكن له أن يرجع في عين أخرى ، فكذا اذا هب ملكاً لم يكن له أن يفسخ ملكاً آخر ، بخلاف ما إذا وهب لعبد رجل هبه فعنها العبد أن للواهب أن يرجع فيها لأن الملك هناك لم يختلف لأن الهبة انقضت موجبة للملك للمولى ابتداءً فلا يختلف الملك ، وكذا المكاتب اذا وهب له هبة وقبضها فللواهب أن يرجع لما قلنا

وكذلك ان أعتق المكاتب لأن الملك الذي أوجبه بالهبة قد استقر بالعتق فكأنه وهب له بعد العتق ، فإن عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب أن يرجع عند أبي يوسف وعند محمد ليس له أن يرجع ، وهذا بناء على أن المكاتب اذا عجز عن أداء بدل الكتابة فالولى يملك اكسابه بحكم الملك الا انه يملكها ملكاً مبتدأً ، فعند أبو يوسف يملكها بحكم الملك الاول فلا يضاف الملك فكان له أن يرجع ، وعند محمد يملكها ملكاً مبتدأً فاختلف المالك مع الرجوع وجه قول محمد ان ملك الكسب للولى قد بطل بالكتابة لأن المكاتب صار أحمق ياكسابه بالكتابة فبطل ملك المولى بالكسب ، والاموال لا يمتثل العود فكان هذا ملكاً مبتدأً فيدفع الرجوع كذلك الوارث

وجه قول أبي يوسف ان سبب ثبوت ملك الكسب هو الهبة وملك الرقة قائم بدل الكتابة ، الا أنه امتنع ظهور ملك الكسب للمولى بالضرورة

صلة الزوجية تجري مجرى صلة القرابة الكاملة بدليل انه يتعلق بها التوارث في جميع الاحوال فلا يدخلها حجب الحرمان ، والقرابة الكاملة مانعة من الرجوع فكذا ما يجري مجراها .

الثالث : التوارث فلا رجوع في الهبة من الفقير بعد قبضها ، لأن الهبة من الفقير صدقة لأنه يطلب بها الثواب كالصدقة ، ولا رجوع في الصدقة على الفقير بعد قبضها لحصول الثواب الذي هو في معنى العوض بوعد الله تعالى ، وإن لم يكن عرضاً في الحقيقة ، إذ العبد لا يستحق على مولاه عرضاً

ولو تصدق على غنى فالقياس أن يكون له حق الرجوع ، لأن التصديق على الغنى يطلب منه العوض عادة فكان هبة في الحقيقة فيوجب الرجوع ، إلا أنهم استحسنوا وقالوا ليس له أن يرجع لأن الثواب قد يطلب بالصدقة على الأغنياء ألا ترى أن من له نصاب يجب فيه الزكاة وله عيال لا يكفيه ما في يده ففي الصدقة عليه ثواب ، وإذا كان الثواب مطلوباً من ذلك في الجله فإذا أتى بالهبة الصدقة دل انه أراد به الثواب وأنه يمنع الرجوع لما بينا

وأما الشيوع فنقول لا يمنع الرجوع في الهبة فللرأب أن يرجع في نصف الهبة مشاعاً ، وإن كان محتملاً للقسمه بأن وهب داراً فباع الموهوب له نصفها مشاعاً كان للرأب أن يرجع في الباقي ، وكذا لو لم يبع نصفها وهي قائمه في يد الموهوب له فله أن يرجع في بعضها دون البعض بخلاف الهبة المستقلة أنها لا تجوز في المشاع الذي يحتمل القسمه لأن القبض شرط جواز العقد والبيع بخلاف القبض الممكن من التصرف والرجوع ففسخ والقبض ليس بشرط لجواز الفسخ فلا يكون الشيوع مانعاً من الرجوع

وأما بيان ماهية الرجوع وحكمه شرعاً فنقول وبالله التوفيق : لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ ، واختلف في الرجوع فيها بالتراضى فسايل أصحابنا تدل على انه فسخ أيضاً كالرجوع بالقضاء فأنهم قالوا يرجع الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمه ، ولو كان هبة مبتدأة لم يرجع مع البيع وكذا لا تنق صحتة على القبض

ولو كانت هبة مبتدأة لوقفت صحتة على القبض ، وكذا لو وهب لإنسان شيئاً ووهبه الموهوب له لآخر ثم رجع الثاني في هبته كان للأول أن يرجع . ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له حق الرجوع . فهذه المسائل تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ ، وقال زفر انه هبة مبتدأة .

وجه قوله إن ملك الموهوب عاد إلى الواهب بتراضيهما فأشبه الرد بالعيب فيعتبر عقداً جديداً في حق ثالث كالرد بالعيب بعد القبض ، والدليل على انه هبة مبتدأة ما ذكر محمد في كتاب الهبة : إن الموهوب له إذا رد الهبة في مرض موته أنها تكون من الثلث ، وهذا حكم الهبة المبتدأة

ولنا إن الواهب بالفسخ يستوفي حق نفسه ، واستيفاء الحق لا يتوقف على قضاء القاضى ، والدليل على انه مستوفى حق نفسه بالفسخ أن الهبة عقد جائز موجب حق الفسخ فكان بالفسخ مستوفياً ثانياً له فلا يقف على القضاء بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء القاضى انه يعتبر بيعاً جديداً في حق ثالث ، لأنه لا حق للشترى في الفسخ وإنما حقه في صفة السلامة ، فإذا لم يسلم اختل رضاه فثبت حق الفسخ ضرورة فنوقف لزوم موجب الفسخ في حق ثالث على قضاء القاضى .

وأما ما ذكر محمد فمن أصحابنا من التزم وقال هذا يدل على أن الرجوع بغير قضاء هبة مبتدأة ، وما ذكرنا من المسائل يدل على انها فسخ فكان للثلاثة روايتان . ومنهم من قال هذا لا يدل على اختلاف الروايتين ، لأنه إنما اعتبر الرد من الثلث لكون المريض متمماً في الرد في حق ورثته فكان فسخاً فيما بين الواهب والموهوب له هبة مبتدأة في حق الورثة ، وهذا ليس بممنوع أن يكون للعقد الواحد حكمان مختلفان كالأقالة فإنها فسخ في حق الماعدين بيع جديد في حق غيرها . وإذا انفسخ العقد بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملك الواهب ، وبما كانه للرأب وإن لم يقبضه ، لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في عود قديم الملك . كالفسخ في باب البيع ، والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة

التوصل إلى المقصود من الكتابة في جانب المكاتب وهو شرف الحرية بأداء بدل الكتابة ، فإذا عجز زالت الضرورة وظهر ملك الكسب تبعاً لملك الرقبة فلم يكن هذا ملكاً مبتدأ .

ومنها موت الواهب لأن الوارث لم يوجب الملك للموهوب له فكيف يرجع في ملك لم يوجبه .

ومنها الزيادة في الموهوب زيادة متصلة فنقول : جملة الكلام في زيادة الهبة أنها لا تخلو إما أن كانت متصلة بالأصل وأما أن كانت منفصلة عنه ، فإن كانت متصلة بالأصل فإنها تمنع الرجوع ، سواء كانت الزيادة بفعل الموهوب له أو لا بفعله ، وسواء كانت متولدة أو غير متولدة ، نحو ما إذا كان الموهوب جارية هزيلة فسمت ، أو داراً فبنى فيها ، أو أرضاً ففرس فيها غرساً ، أو نصب دولاباً ، وغير ذلك إنما يستقي به وهو مثبت في الأرض مبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية ، فلبلا كان أو كثيراً ، أو كان الموهوب ثوباً فصبغه بعصفر أو زعفران أو قطعه قيصاً وخطاه أو جبة وحشاه أو قباء لأنه لا سبيل إلى الرجوع في الأصل مع الزيادة ، لأن الزيادة ليست بموهوبة إذ لم يرد عليها العقد فلا يجوز أن يرد عليها الفسخ ، ولا سبيل إلى الرجوع في الأصل بدون الزيادة لأنه غير ممكن فامتنع الرجوع أصلاً

وان صيغ الثوب يصغ لا يزيد فيه أو ينقصه فله أن يرجع ، لأن المانع من الرجوع هو الزيادة فإذا لم يزد الصيغ في القيمة التحقت الزيادة بالعدم ، وأما كانت الزيادة منفصلة فإنها لا تمنع الرجوع ، سواء كانت متولدة من الأصل كالولد واللبن والتمر أو غير متولدة كالأرض والعقر والكسب والغلة ، لأن هذه الزوائد لم يرد عليها العقد فلا يرد عليها الفسخ وإنما ورد على الأصل ويمكن فسخ العقد في الأصل دون الزيادة بخلاف المتصلة ، وبخلاف ولد المبيع أنه يمنع الرد بالديب ، لأن المانع هناك هو الربا ، لأنه يبقى الولد بعد رد الأثم بكل الثمن مبيناً مقصوداً لا يقابله عوض ، وهذا تفسير الربا

ومعنى الربا لا يتصور في الهبة لأن جريان الربا يختص بالمعاملات فجاء

أن يبقى الولد موهوباً مقصوداً ، بلا عوض بخلاف المبيع ، وكذا الزيادة في سمر لا تمنع الرجوع لأنه لا تعلق لها بالموهوب وإنما هي رغبة يحدثها الله تعالى في القلوب فلا تمنع الرجوع ، ولهذا لم تعتبر هذه الزيادة في أصول الشرع فلا تغير ضمان الرهن ولا النصب ولا تمنع الرد بالعيب

وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع لأن ذلك رجوع في بعض للموهوب وله أن يرجع في بعض للموهوب مع بقاءه بكاله ، فكذا إذا نقص ولا يضمّن الموهوب له النقصان لأن قبض الهبة ليس بقبض مضمون .

ومنها العوض لما روينا عن رسول الله ﷺ أنه قال : الواهب أحق بهبه ما لم ينس منها (١٧٧٩) أى بما لم يعوض ، ولأن التعويض دليل على أن مقصود الواهب هو الوصول إلى العوض ، فإذا وصل فقد حصل مقصوده فيمنع الرجوع ، وسواء قل العوض أو كثر ، لما روينا من الحديث من غير فصل . فنقول العوض نوعان : متأخر عن العقد ومشروط في العقد

أما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه يقع في موضعين : أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصورته الثاني عوضاً ، والثاني في بيان ماية هذا التعويض .

أما الأول فله شرائط ثلاثة : الأول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة ، نحو أن يقول هذا عوض من هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو تحلكت هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أتيتك وما يجري هذا المجرى ، لأن العوض اسم لما يقابل المعوض فلا بد من لفظ يدل على المقابلة ، حتى لو وهب لإنسان شيئاً وقبضه للموهوب له .

ثم إن المزهوب له أيضاً وهب شيئاً للواهب ولم يقل هذا عوض من هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضاً بل كان هبة مبتدأة ولكل واحد منهما حق الرجوع ، لأنه لم يجز الباقى مقابلاً بالأول لانعدام ما يدل على المقابلة فكانت هبة مبتدأة فثبت فيها الرجوع

والثاني أن لا يكون العرض في العقد مملوكا بذلك العقد . حتى لو عوض الموهوب له الواهب بالموهوب لا يصح ولا يكون عوضاً

وإن عوضه يبعض الموهوب عن باقيه فإن كان الموهوب على حاله التي وقع عليها العقد لم يكن عوضاً . لأن التبعيض يبعض الموهوب لا يكون مقصود الواهب عادة ، إذ لو كان ذلك مقصوده لأمسكه ولم يهبه فلم يحصل مقصوده بتبعيض بعض ما دخل تحت العقد فلا يطل حق الرجوع ، وإن كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيراً يمنع الرجوع فإن بعض الموهوب يكون عوضاً عن الباقي لأنه بالتغير صار بمنزلة عين أخرى فصلح عوضاً ، هذا إذا وهب شيئاً واحداً أو شيئين في عقد واحد ، فأما إذا وهب شيئين في عقدين فموضع أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه . قال أبو حنيفة عليه الرحمة يكون عوضاً ، وقال أبو يوسف لا يكون عوضاً

وجه قول أبي يوسف أن حق الرجوع ثابت في غير ما عوض لأنه موهوب وحق الرجوع في الهبة ثابت شرعاً فإذا عوض يقع عن الحق المستحق شرعاً فلا يقع موقع العوض . بخلاف ما إذا تغير الموهوب ففعل بعضه عوضاً عن الباقي أنه يجوز وكان مكاناً عوضاً ، لأن حق الرجوع قد بطل بالتغير فجاز أن يقع موقع العوض .

وجه قولهما إنهما ملكا بعقدين متباينين فجاز أن يجعل أحدهما عوضاً عن الآخر ، وهذا لأنه يجوز أن يكون مقصود الواهب من هبته الثانية عود الهبة الأولى ، لأن الإنسان قد يهب شيئاً ثم يبدو له الرجوع فصار الموهوب بأحد العقدين بمنزلة عين أخرى ، بخلاف ما إذا عوض بعض الموهوب عن الباقي وهو على حاله التي وقع عليها العقد ، لأن بعض الموهوب لا يكون مقصود الواهب ، فإن الإنسان لا يهب شيئاً ليس له بعضه عوضاً عن باقيه وقوله . حق الرجوع ثابت شرعاً ، نعم لكن الرجوع في الهبة ليس بواجب فلا يمنع وقوعه عن جهة أخرى ، كما لو باعه منه . ولو وهب له شيئاً وتصدق عليه بشيء . فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضاً بالاجماع على اختلاف الأصحاب

أما على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يشك ، لأنهما لو ملكا بعقدين متفقين لجاز أن يكون أحدهما عوضاً عن الآخر ، فعند اختلاف الدقدين أولى .

وأما على أصل أبي يوسف رحمه الله فلا ينشأ فيها حق الرجوع فوفقت موقع العوض .

والثالث سلامة العوض للواهب ، فإن لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضاً ، وله أن يرجع في الهبة لأن بالاستحقاق تبين أن التبعيض لم يصح فكأنه لم يعوض أصلاً ، فله أن يرجع أن كان الموهوب قائماً بعينه لم يهلك ولم يزد خيراً ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع ، فإن كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمه ، كما لو هلك أو استهلك قبل التبعيض ، وكذا إذا ازداد خيراً لم يضمه كما قبل التبعيض .

وإن استحق بعض العوض وبقي البعض فالباقي عوض عن كل الموهوب ، وإن شاء رد ما بقي من العوض ويرجع في كل الموهوب إن كان قائماً في يده ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع ، وهذا قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر يرجع في الهبة بقدر المستحق من العوض

وجه قوله أن معنى المعاوضة ثبت من الجانبين جميعاً ، فكأن الثاني عوض عن الأول فالأول يصير عوضاً عن الثاني ، ثم لو استحق بعض الهبة الأولى كان للموهوب له أن يرجع في بعض العوض ، فكذا إذا استحق بعض العوض كان للواهب أن يرجع في بعض الهبة تحقيقاً للمعاوضة .

ولنا إن الباقي يصلح عوضاً عن كل الهبة . ألا ترى أنه لو لم يعرضه إلا به في الابتداء كان عوضاً مانعاً عن الرجوع فكذا في الانتهاء بل أولى لأن البقاء أسهل . إلا أن الواهب أن يردده ويرجع في الهبة ، لأن الموهوب له فخره حيث عرضه لإسقاط الرجوع بشيء لم يسلم له فيئته الهبة

وأما سلامة العوض وهو الموهوب للموهوب له فشرطه لزوم التبعيض حتى لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيما عوض لأنه إنما عوض لسقط

حق الرجوع في الهبة ، فإذا استحق الموهوب تبين أن حق الرجوع لم يكن ثابتاً
فصار كمن صالح عن دين ثم تبين أنه لا دين عليه . وكذلك لو استحق نصف
الموهوب فلموهوب له أن يرجع في نصف العوض إن كان الموهوب مما يحتمل
القسمة لأنه إنما جعل عوضاً عن حق الرجوع في جميع الهبة فإذا لم يسلم له
بعضه يرجع في العوض بقدره ، سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد
في البدن أو نقص في البدن كان له أن يأخذ نصفه ونصف النقصان ، كذا روى
عن محمد في الاملاء . وإنما لم تمنع الزيادة عن الرجوع في العوض لأنه تبين
له أنه قبضه بغير حق فصار كالمقبوض بعقد فاسد فثبت الفسخ في الزوائد ،
وإن قال الموهوب له أرد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له
ذلك ، لأن العوض لم يكن مشروطاً في العقد بل هو متأخر عنه ، والعوض
المتأخر ليس بعوض عن الدين حقيقة بل هو لإسقاط الرجوع وقد حصل له
سقوط الرجوع فيما بقي من الهبة فلم يكن له أن يرجع في العوض ، فإن كان
العوض مستهلكاً ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له فيه
من العوض . وإن استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض .
كذا ذكر في الاصل من غير خلاف ، وهو إحدى روايتي بشر عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة رحمه الله . وروى بشر رواية أخرى عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة أنه لا يضمن شيئاً وهو قول أبي يوسف

وجه رواية الاصل أن القبض في العوض ما وقع مجاناً وإنما وقع مبطلاً
حق الرجوع في الاول ، فإن لم يسلم المقصود منه بقي القبض مضبوطاً ، فكما
يرجع بعينه لو كان قائماً يرجع بقيمته إذا ملك

وجه الرواية الاخرى أن العوض المتأخر عن العقد من حكم الهبة المتبدأة
حتى يشترط فيه شرائط الهبة من القبض والحيازة والموهوب غير مضمون
بالهلاك ، هذا إذا كان الموهوب أو العوض شيئاً لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه
فأما إذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض إن كان
هو المستحق ، وكذا تبطل الهبة إن كانت هي المستحقة ، فإذا بطل العوض

رجع في الهبة ، وإذا بطلت الهبة يرجع في العوض ، لأن بالاستحقاق تبين أن
الهبة أو التعويض وقع في مشاع يحتمل القسمة وذلك باطل

الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف من
أصحابنا ، يصح بما تصح به الهبة وبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها إلا في
إسقاط الرجوع على معنى أنه يثبت حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية
فأما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة لأنه تبرع بتعويض الدين للحال وهذا
معنى الهبة إلا أنه تبرع به بإسقاط حق الرجوع عن نفسه في الهبة الأولى فكانت
هبة مبتدأة مسقطاً لحق الرجوع في الهبة الأولى

ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيباً فاحتسب له أن يردده ويرجع في
العوض ، وكذلك الواهب إذا وجد بالعوض عيباً لم يكن له أن يرد العوض
ويرجع في الهبة ، لأن الرد بالنيب من خواص المعاوضات والعوض إذا لم يكن
مشروطاً في المقدم لم يكن عوضاً على الحقيقة بل كان هبة مبتدأة ولا يظهر معنى
العوض فيه إلا في إسقاط الرجوع خاصة ، فإذا قبض الواهب العوض فليس
لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه

أما الواهب فلأنه قد سلم له العوض عن الهبة وأنه يمنع الرجوع . وأما
الموهوب له فلأنه قد سلم له ما هو في معنى العوض في حقه وهو سقوط حق
الرجوع قيمته من الرجوع لقر له عليه الصلاة والسلام : الواهب أحق بعينه
ما لم يغب منها . وسواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير
أمره لم يكن للواهب أن يرجع في عيبه ولا للمعوض أن يرجع في العرض على
الواهب ولا على الموهوب له

أما الواهب فإنما لم يرجع في عيبه لأن الأجنبي إنما عوض بأمر الموهوب
له قام تعويضه مقام تبرعته بنفسه . ولو عوض بنفسه لم يرجع فكذا إذا
عوض الأجنبي بأمره ، وإن عوض بغير أمره فقد تبرع بإسقاط الحق عنه ،
والتبرع بإسقاط الحق عن الغير جائز ، كالأجنبي تبرع بمخالعة امرأة من زوجها .
وأما المعوض فإنه لا يرجع على الواهب لأن مقصوده من التعويض سلامة

والثاني أن لا يكون العرض في العقد مملوكا بذلك العقد ، حتى لو عوض الموهوب له الواهب بالموهوب لا يصح ولا يكون عوضاً

وإن عوضه ببعض الموهوب عن باقيه فإن كان الموهوب على حاله التي وقع عليها العقد لم يكن عوضاً . لأن التعويض ببعض للموهوب لا يكون مقصود الواهب عادة . إذ لو كان ذلك مقصوده لأمسكه ولم يهبه فلم يحصل مقصوده بتعويض بعض ما دخل تحت العقد فلا يبطل حق الرجوع ، وأن كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيراً يمنع الرجوع فإن بعض الموهوب يكون عوضاً عن الباقي لأنه بالتغير صار بمنزلة عين أخرى فصلح عوضاً ، هذا إذا وهب شيئاً واحداً أو شيئين في عقد واحد . فأما إذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه . قال أبو حنيفة عليه الرحمة يكون عوضاً . وقال أبو يوسف لا يكون عوضاً

وجه قول أبي يوسف أن حق الرجوع ثابت في غير ما عوض لأنه موهوب وحق الرجوع في الهبة ثابت شرعاً فإذا عوض يقع عن الحق المستحق شرعاً فلا يقع موقع العوض . بخلاف ما إذا تغير الموهوب ففعل بعضه عوضاً عن الباقي أنه يجوز وكان مكاناً عوضاً ، لأن حق الرجوع قد بطل بالتغير فجواز أن يقع موقع العوض .

وجه قولهما إنهما ملكا بعقدين متباينين فجواز أن يجعل أحدهما عوضاً عن الآخر ، وهذا لأنه يجوز أن يكون مقصود الواهب من هبته الثانية عود الهبة الأولى ، لأن الإنسان قد يهب شيئاً ثم يبدو له الرجوع فصار الموهوب بأحد العقدین بمنزلة عين أخرى ، بخلاف ما إذا عوض بعض الموهوب عن الباقي وهو على حاله التي وقع عليها العقد ، لأن بعض الموهوب لا يكون مقصود الواهب ، فإن الإنسان لا يهب شيئاً ليس له بعضه عوضاً عن باقيه وقوله وحق الرجوع ثابت شرعاً نعم لكن الرجوع في الهبة ليس بواجب فلا يمنع وقوعه عن جهة أخرى ، كما لو باعه منه . وأو وهب له شيئاً وتصديق عليه بشر . فدوذه الصدقة من الهبة كانت عوضاً بالإجماع على اختلاف الاصحابين

أما على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يشكل ، لأنهما لو ملكا بعقدين متفقين لجاز أن يكون أحدهما عوضاً عن الآخر ، فمقد اختلاف العقدين أولى .

وأما على أصل أبي يوسف رحمه الله فالآن الصدقة لا تثبت فيها حق الرجوع فوعدت موقع العوض .

والثالث سلامة العوض للواهب ، فإن لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضاً ، وله أن يرجع في الهبة لأن بالاستحقاق تبين أن التعويض لم يصح فكانه لم يعوض أصلاً ، فله أن يرجع أن كان الموهوب قائماً بعينه لم يهلك ولم يرد خيراً ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع ، فإن كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمنه ، كما لو هلك أو استهلك قبل التعويض ، وكذا إذا ازداد خيراً لم يضمن كما قبل التعويض .

وإن استحق بعض العوض وبقي البعض فالباقي عوض عن كل الموهوب ، وإن شاء رد ما بقي من العوض ويرجع في كل الموهوب أن كان قائماً في يده ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع ، وهذا قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر يرجع في الهبة بقدر المستحق من العوض

وجه قوله أن معنى المعاوضة ثبت من الجانبين جميعاً . فكأن الثاني عوض عن الأول فالاول يعبر عوضاً عن الثاني ، ثم لو استحق بعض الهبة الأولى كان للموهوب له أن يرجع في بعض العوض ، فكذا إذا استحق بعض العوض كان للواهب أن يرجع في بعض الهبة تحقيقاً للمعاوضة .

ولنا إن الباقي يصلح عوضاً عن كل الهبة . ألا ترى أنه لو لم يعرضه إلا به في الابتداء كان عوضاً مانعاً عن الرجوع فكذا في الانتهاء بل أولى لأن البقاء أسهل . إلا أن الواهب أن يرد ويرجع في الهبة ، لأن الموهوب له غره حيث عرضه لإسقاط الرجوع بشئ لم يسلم له فثبت له الخيار

وأما سلامة العوض وهو الموهوب للموهوب له ففرضه لزوم التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيها عوض لأنه إنما عوض لبسقط

حق الرجوع في الهبة ، فإذا استحق الموهوب تبين أن حق الرجوع له يكن ثابتاً فصار كمن صالح عن دين له تبين أنه لا دين عليه ، وكذلك لو استحق نصف الموهوب فلموهوب له أن يرجع في نصف العوض إن كان الموهوب مما يحتمل القسمة لأنه إنما جعل عوضاً عن حق الرجوع في جميع الهبة فإذا لم يسلم له بعضه يرجع في العوض بقدره ، سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البدن أو نقص في البدن كان له أن يأخذ نصفه ونصف النقصان ، كذا روى عن محمد في الاملاء ، وإنما لم تمنع الزيادة عن الرجوع في العوض لأنه تبين له أنه قبضه بغير حق فصار كالمقبوض بعقد فاسد فيثبت الفسخ في الزوائد ، وإن قال الموهوب له أرد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك ، لأن العوض لم يكن مشروطاً في العقد بل هو متأخر عنه ، والعوض المتأخر ليس بعوض عن العين حقيقة بل هو لإسقاط الرجوع وقد حصل له سقوط الرجوع فيما بقي من الهبة فلم يكن له أن يرجع في العوض ، فإن كان العوض مستهلكاً ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له فيه من العوض ، وإن استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض . كذا ذكر في الاصل من غير خلاف ، وهو إحدى روايتي بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله . وروى بشر رواية أخرى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يضمن شيئاً وهو قول أبي يوسف

وجه رواية الاصل أن القبض في العوض ما وقع مجاناً وإنما وقع مبطلاً حق الرجوع في الاول ، فإن لم يسلم المقصود منه بقى القبض معتمداً ، فكما يرجع بعينه لو كان قائماً يرجع بقيمته إذا هلك

وجه الرواية الاخرى أن العوض المتأخر عن العقد في حكم الهبة المتبدأة حتى يشترط فيه شرائط الهبة من القبض والحيازة والموهوب غير مضمون بالهلاك ، هذا إذا كان الموهوب أو العوض شيئاً لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فما إذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض إن كان هو المستحق ، وكذا تبطل الهبة إن كانت هي المستحقة ، فإذا بطل العوض

رجع في الهبة ، وإذا بطلت الهبة يرجع في العوض . لأن بالاستحقاق تبين أن الهبة أو التعويض وقع في مشاع يحتمل القسمة وذلك باطل
الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف من أصحابنا ، يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها إلا في إسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية فأما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة لأنه تبرع بتملك الدين للحال وهذا معنى الهبة إلا أنه تبرع به بإسقاط حق الرجوع عن نفسه في الهبة الأولى فكانت هبة مبتدأة مسقطاً لحق الرجوع في الهبة الأولى

ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيباً فاحتسماً لم يكن له أن يردّه ويرجع في العوض ، وكذلك الواهب إذا وجد بالعوض عيباً لم يكن له أن يردّ العوض ويرجع في الهبة ، لأن الرد بالنسب من خواص المعاوضات والعوض إذا لم يكن مشروطاً في العقد لم يكن عوضاً على الحقيقة بل كان هبة مبتدأة ولا يظهر معنى العوض فيه إلا في إسقاط الرجوع خاصة ، فإذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه

أما الواهب فلأنه قد سلم له العوض عن الهبة وأنه يمنع الرجوع . وأما الموهوب له فلأنه قد سلم له ما هو في معنى العوض في حقه وهو سقوط حق الرجوع فيمنعه من الرجوع لقوله عليه الصلاة والسلام : الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها . وسواء عرضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره لم يكن للواهب أن يرجع في هبته ولا للعوض أن يرجع في العرض على الواهب ولا على الموهوب له

أما الواهب فإنما لم يرجع في هبته لأن الأجنبي إنما عوض بأمر الموهوب له قام تعويضه مقام تعويضه بنفسه ، ولو عوض بنفسه لم يرجع فكذا إذا عوض الأجنبي بأمره ، وإن عوض بغير أمره فقد تبرع بإسقاط الحق عنه ، والتبرع بإسقاط الحق عن الغير جائز ، كالمو تبرع بمخالعة امرأة من زوجته . وأما الموهوب فإنه لا يرجع على الواهب لأن مقصوده من التعويض سلامة

الموهوب للموهوب له واسقاط حق التبرع . وقد سلم له ذلك ، وانما لم يرجع على الموهوب له

أما إذا كان بغير أمره فلا ترفع . بإسقاط الحق عنه فلا يملك أن يجعل ذلك مضمونا عليه

وأما إذا عرض بأمره لا يرجع عليه أيضاً إلا إذا قال له عرض هني على اني ضامن ، لأنه إذا أمره بالتعويض ولم يضمن له فقد أمره بما ليس بواجب عليه بل هو متبرع به فلم يوجب ذلك الضمان على الأمر إلا بشرط الضمان . وعلى هذا قالوا فيمن قال لغيره أطعم عن كفارة يميني أو أد زكاتي ففعل لا يرجع بذلك على الأمر إلا أن يقول له على اني ضامن ، لأنه أمره بما ليس بمضمون عليه . بخلاف ما إذا أمره بغيره بقضاء الدين ففعله أنه يرجع على الأمر وان لم يقل على اني ضامن نصاً ، لأن قضاء الدين مضمون على الأمر ، فإذا أمره به فقد ضمن له .

ولو عرض الموهوب له الواهب عن نصف الهبة كان عوضاً عن نصفها وكان للواهب أن يرجع في النصف الآخر ولا يرجع فيها عوض عنه ، لأن حق الرجوع في الهبة ما يتجزأ . ألا ترى أنه لو رجع في نصف الهبة ابتداء دون النصف جاز فيجاز أن يثبت حق الرجوع في النصف بدون النصف ، بخلاف العفو عن الفضاض والطلاق لأن ذلك مما لا يتجزأ فكان إسقاط الحق عن البعض إسقاطاً عن الكل .

وأما العروض المشروط في المفسد فإن قال وهبت لك هذا الشيء على أن تعوضني هذا الثوب فقد اختلف في ماهية هذا العقد ، قال أصحابنا الثلاثة رضى الله عنهم إن عقده عقد هبة وجوازه جواز بيع ، وربما عبروا أنه هبة ابتداء بيع انتهاء حتى لا يجوز في المشاع الذي ينقسم ، ولا يثبت الملك في كل واحد منهما قبل القبض ، ولكل واحد منهما أن يرجع في سلته ما لم يقبضاً وكذا إذا قبض أحدهما ولم يقبض الآخر فلكل واحد منهما أن يرجع ، القابض وغير القابض فيه سواء حتى يتقابضاً جميعاً . ولو تقابضاً كان ذلك بمنزلة البيع

يرد كل واحد منهما بالبيع وعدم الرؤية ويرجع في الاستحقاق . ونجس الشفعة إذا كان غير منقول

وقال زفر رحمه الله عقده عقد بيع وجوازه جواز بيع ابتداء وانتهاء وتثبت فيه أحكام البيع فلا يطل بالشروع . ويفيد الملك بنفسه من غير شريطة القبض ولا يملك الرجوع

وجه قوله إن معنى البيع موجود في هذا العقد ، لأن البيع تسليم المكين بمرض وقد وجد . إلا أنه اختلفت العبارة ، واختلافها لا يوجب اختلاف الحكم كلفظ البيع مع لفظ التملك

ولنا أنه وجد في هذا العقد لفظ الهبة ومعنى البيع فيعطى شبه المكين فيعتبر فيه القبض والحيازة عملاً بنسبة الهبة . وتثبت فيه حق الرد بالبيع وعدم الرؤية في حق الشفعة عملاً بنسبة البيع عملاً بالدليلين بقدر الامكان والله عز وجل أعلم ومنها ما هو في معنى العوض وهو ثلاثة أنواع :

الأول صلة الرحم المحرم فلا رجوع في الهبة لذى رحم محرم من الواهب وهذا عندنا . وقال الشافعي رحمه الله يرجع فيها عوض عنه ، لأن حق روبا عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : لا يخل الواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيها يهب لولده (١٨٨٠) وهذا نص في الباب

ولنا ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : الواهب أحق به ما يقبض منها (١٨٨١) أى لم يموض ، وصلة الرحم عوض معنى ، لأن التواصل سبب التناصر والتعاون في الدنيا فيكون وسيلة إلى استيفاء النصرة وسبب الثواب في الدار الآخرة فكان أقوى من المال . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : اتقوا الله وصلوا الأرحام فإنه أنبى لكم في الدنيا وخير لكم في الدار الآخرة (١٨٨٢) فدخل تحت النص

وروى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه قال : من وهب هبة لصله رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها . وهذا نص في الباب . والحديث مجهول على الصحيح من شرا الموهوب . لكنه جاء رجوعها مجازاً أنه وروى بهورة الرجوع ،

كما روي أن سيدنا عمر رضي الله عنه تصدق بفرس له على رجل ثم وجده يباع في السوق فأراد أن يشتريه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تعد في صدقك (١٨٨٣) وسيدنا عمر رضي الله عنه قصد الشراء لا العود في الصدقة ، لكن ساء عوداً لتصوره بصورة العود ، وهو نهى نذب ، لأن الموهوب له يستحق فيسأله في ثمنه فيصير كالراجِع في بعضه . والرجوع مكروه وهذا المعنى لا يوجد في هبة الوالد لولده ، لأن الوالد لا يستحق عن المضايقة في الثمن لاستيفاء الثمن لمبايعة بينهما عادة فلم يكره الشراء . حملناه على هذا توافقاً بين الدليلين صيانة لهما عن التناقض

ولو وهب لذي رحم محرم فله أن يرجع لقصور معنى الصلة في هذه القرابة فلا يكون في معنى العوض . وكذا إذا وهب لذي محرم لا رحمه له لانعدام معنى الصلة أصلاً .

ولو وهب لعبد ذي رحم ومولاه أجنبياً ، فلما ان كان المولى ذا رحم محرم من الوهاب والعبد أجنبياً ، وأما ان كان المولى والعبد جميعاً ذوى رحم من الوهاب ، فان كان العبد ذا رحم محرم من الوهاب والمولى أجنبياً فله أن يرجع بلا خلاف بين أصحابنا لأن حكم العقد يقع للمولى . وإنما الواقع للعبد صورة العقد بلا حكم . وأنه لا يفيد معنى العلة فانعدم معنى العوض أصلاً ، وان كان المولى ذا رحم محرم من الوهاب والعبد أجنبياً اختلفوا فيه ، قال أبو حنيفة رضي الله عنه يرجع ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يرجع

وجه قولهما إن بطلان حق الرجوع بحصول الصلة لأنها في معنى العوض على ما بينا . ومعنى الصلة إنما يتحقق لو وقع الحكم للقریب ، والحكم وقع للمولى فصار كأن الوهاب أوجب الهبة له ابتداء . وأنه يمنع الرجوع كذا هذا . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله أن الملك لم يثبت للمولى بالهبة لأنها وقعت للعبد ألا ترى أن القبض اليه لا إلى المولى ، وإنما ثبت ضرورة تعدد الانبئات للعبد فأقيم مقامه ، وإذا ثبت الملك له بالهبة لم يحصل معنى الصلة بالعقد فلا يمنع الرجوع ، مع ما أن الملك يثبت له بالهبة ، لكن الهبة وقعت للمولى من وجه

والعبد من وجه ، لأن الإيجاب أضيف إلى العبد والمالك وقع للمولى إذا لم يكن دين فلم يتكامل معنى الصلة في الهبة فصارت كالهبة لذي رحم محرم . فإن كما جميعاً ذا رحم محرم من الوهاب فقد ذكر الكرخي عن محمد بن قيس قول أبي حنيفة أن يرجع . لأن قرابة العبد لا تؤثر في إسقاط الرجوع ، لأن الملك لم يقع له وقرابة المولى أيضاً لا تؤثر فيه ، لأن الإيجاب لم يقع له وحق الرجوع هو الأصل في الهبة والامتناع معارض المسقط ولم يوجد فلا يسقط .

وذكر النقيض أبو جعفر الهندواني أنه ليس له أن يرجع في هذه المسئلة في قولهم . لأن الهبة إما أن يعتبر فيها حال العبد أو حال المولى وأيهما كان فرحة كاملة ، والصله الكاملة تمنع الرجوع

والجواب أنه لا يعتبر ههنا حال العبد وحده ولا حال المولى وحده بل يعتبر حالهما جميعاً واعتبار حالهما لا يمنع الرجوع والله عز وجل أعلم

وعلى هذا التفريع إذا وهب لمكاتب شيئاً وهو ذو رحم محرم من الوهاب أو مولاه ذو رحم محرم من الوهاب أنه ان أدى المكاتب فعتق يعتبر حاله في القرابة وعدمها ان كان أجنبياً يرجع وان كان قريباً لا يرجع ، لأنه لما أدى فعتق استقر ملكه فصار كأن الهبة وقعت له وهو حر ، ولو كان كذلك يرجع ان كان أجنبياً . وان كان قريباً لا يرجع كذا هذا .

وان عجز ورد في الرق فقياس قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتبر حال المولى في القرابة وعدمها ان كان أجنبياً فللرأب أن يرجع ، وان كان قريباً فليس له أن يرجع بناء على أن الهبة عنده أوجبت ملكاً موقوفاً على المكاتب وعلى مولاه على معنى أنه ان أدى فعتق تبين أن الملك وقع له من حين وجوده . وان عجز ورد في الرق يظهر أنه وقع للمولى من وقت وجوده ، كأن الهبة وقعت له من ابتداء . وعلى قول محمد لا يرجع في الأحوال كلها لأن عنده كسب المكاتب يكون المكاتب من غير توقف ، ثم ينتقل إلى المولى بالعمز كأنه وهب لمولى فانتقل الموهوب إلى ورثته

الثاني : الزوجية فلا يرجع من واحد من الزوجين فيها وهبه لصاحبه ، لأن

أوجز المسالك

إلى

موطأ مالك

تأليف

العلامة شيخ الحديث

مروان محمد زكريا البكند هليوى

١٢٩٢ هـ - ١٤٧٢ م

الطبعة الثالثة

من طريق ابن جريح كذا في الفتح ، قال الباجي : يريد من التغير والإشفاق لرد النبي صلى الله عليه وسلم ، هديته مع أنه صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويأكلها فخاف الصعب أن يكون ذلك لمعنى يخصه (قال) تطبيقاً لقلبه (أنا) بكسر الهززة لرفع عاني الابتداء (لم زده) قال عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال المشددة وأبى ذلك محققوا أهل العربية وقالوا إنه غلط ، والصواب ضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بقلط بل ذكره ثعلب في التصحيح نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا أيضاً الكسر وهو أضف كذا في المحلى (عليك) وفي رواية ابن جريح ليس بنارد عليك .

وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عند الطبراني أنا لم زده عليك كراهية له ، ولكننا حرم كذا في الفتح (إلا) بحرف الاستثناء (أنا) بفتح الهززة أى لأجل أنا (حرم) بضم الحاء والراء جمع حرم بالكسر بمعنى حرام كما في القاموس ، وفي المحلى جملة الجوهرى جمع حرام أى بمعنى محرم أى نحن محرمون ، وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس لولا أنا محرمون لقبلناه منك كذا في المحلى ، قال العيني : بفتح الهززة في إنا على أنه تمدى إليه الفعل بحرف التعليل فكأنه قال : لئنا ، وقال أبو الفتح القشيري : إنا مكسور الهززة لأنها ابتدائية ، وقال الكرماني : لام التعليل عذوفة والمستثنى منه مقدر ، أى لا زده لئله من العلة إلا أننا حرم . وفي رواية الثقاتي من رواية صالح بن كيسان . إلا أنا حرم لا تأكل الصيد ، وفي رواية سعيد بن ابن عباس . لولا أنا محرمون لقبلناه منك ، انتهى . واستدل بالحديث مع منع المحرم عن أكل الصيد مطلقاً سواء ذبحه الحلال لنفسه أو لمحرم وذلك لأنه اقتصر في الحديث في التعليل على كونه محرماً فدل على أنه هوسب الاستثناء وأجاب عنه الشافعي ومن وافقه بما قال الشافعي : إن كان الصعب أهدي حماراً حياً فليس للحرم أن يذبح حماراً وحشياً حياً ، وإن كان أهدي لحماً فاحتل أن يكون علم أنه صيد له ، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لفظه أنه صيد لأجله ، انتهى . وأجاب عنه الحنفية ومن وافقه بأن الصحيح في الرواية رد الحمار المحلى كما تقدم عن الجمهور وبما يحتمل أن علم أنه صيد بدلالة المحرم ، وبما قال الطحاوي : إن حديث الصعب مضطرب ، وبما قال بعد ما بسط الكلام على حديث الصعب وعلى كل حال ففي الحديث اضطراب ليس مثله في حديث أبي قتادة فكان هو أولى ، انتهى . وحاصله الترجيح لرواية أبي قتادة ، وبما قال أبو داود وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم ينظر بما أخذ به أصحابه ، انتهى . وحاصله الرجوع إلى دلائل آخر .

مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان بن عفان رضى الله عنه بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقتلوا أو لا تأكل أنت ؟ فقال : إني لست لميتكم إنما صيد من أجلي .

(مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (عن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هكذا في جميع النسخ الهندية من المتن والشروح ، وكذا في موطأ محمد ، وبه جزم الزرقاني إذ قال عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي مولاتم القزى وله على العهد النبوى وأبوه صحابي شير ، انتهى . ووقع في جميع النسخ المصرية من المتن وأشروح عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة ، والصواب على الظاهر الأول لكثرة النسخ ، وموافقة رواية محمد ، ولأن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة لم يذكره الحافظ في تهذيبه ولا تعجبه ، وعبد الله هذا من رواة عثمان ومشايخ ابن حزم (قال : رأيت عثمان ابن عفان رضى الله عنه بالعرج) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره جيم (وهو محرم في يوم صائف) أى شديد الحرارة (قد غطى) أى ستر (وجهه) وكان من مذهبه جواز تغطية الوجه للحرم وتقدم الكلام على ذلك في باب (بقطيفة) كسفية هي كساء له لخل (أرجوان) بضم اللجرم وتقدم الكلام على ذلك في باب (بقطيفة) كسفية هي كساء له لخل (أرجوان) بضم الهززة والجيم بينهما راء ساكنة ثم هو مفتوحة فأنف فنون ، أى شديد الحرارة ، وهو مرب أرغوان ، وهو شجر له نور أحر . وكل لون يشبه فهو أرجوانى ، وقيل : الأرجوان الصوف الأحمر كذا في المحلى ، وقال الباجي : هو صوف أحر لا يتفتقر شيء من صبغه فلا يمنع المحرم منه ، إلا لما أنكره عمر على طلحة بن عبد الله من لبس المصبوغ بالدر ، وقال : وإنكم أيها الرهط أمة يقتدى بكم الناس ، انتهى . (ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ، فقالوا : أو لا تأكل أنت ؟ فقال : إني لست كميثكم) أى لست مثلكم في ذلك لأنه (إنما صيد من أجلي) قال الباجي : ذبح ، أى عثمان إلى أن الصيد إنما يحرم من المحرمين على من صيد من أجله دون غيره ، وقد خالف في ذلك على بن أبي طالب وامتنع من أكله وإن كان صيد من أجل عثمان ولم يصد من أجله ، وفي المبسوط عن ابن القاسم كان مالك لا يأخذ بحديث عثمان حين قال لأصحابه : كلوا ، وأبى أن يأكل ، انتهى . وقال الزرقاني : قد اختلف قول مالك فيما صيد لمحرم بينه هل لغير من صيد لأجله أن يأكله من ماله من المحرمين ، والمشهور من مذهبه عند أصحابه أن لا يؤكل ما صيد لمحرم مدين أو غير مدين ، ولم يأخذوا بقول عثمان هذا قاله أبو عمر ، انتهى . وقال الردير : ما صاده محرم أو صيد له أى للحرم وذبحه حال إحرامه أو ذبحه حلال ليضيف (٤٨) - أوجز المسالك)

فعل وهو في ذلك بالخيار فإن كان المتبايع قد صبح الثوب صبغاً يزيد في ثمنه فالمتبايع بالخيار إن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص الغيب من ثمن الثوب ، وإن شاء أن يكون شريكاً للذي باعه الثوب فعل ينظر كم ثمن الثوب وفيه الخرق أو العوار ، فإنه كان ثمنه عشرة دراهم وثمن ما زاد فيه الصبغ خمسة دراهم كانا شريكين في الثوب لكل واحد منهما بقدر حصته فعل حساب هذا يكون ما زاد الصبغ في ثمن الثوب

يقول بذلك الصبغ ثمنه (فالمتبايع بالخيار إن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص الغيب) القديم (من ثمن الثوب) يوضع عنه ويستمسك الثوب عنده (وإن شاء) رد الثوب على البائع (بأن يكون) المشتري (شريكاً للذي باع الثوب) في هذا الثوب (فعل) ثم أوضح شركته بمثال فقال (وينظر كم ثمن الثوب) المذكور (وفيه الخرق أو العوار) أي ينظر كم ثمنه معبياً (فإن كان ثمنه عشرة دراهم) مثلاً (وثمن ما زاد فيه الصبغ خمسة دراهم) يعني صار ثمنه حينئذ بعد الصبغ خمسة عشرة دراهم (كانا) أي البائع والمشتري (شريكين في الثوب) المذكور (فيكون) لكل واحد منهما بقدر حصته (من خمسة عشرة) فيكون لصاحب الثوب وهو البائع ثلثه لأنه كان ثمن الثوب المبيع عشرة وللثوب الذي رده بعد الصبغ ثلثه لأن الزيادة التي كانت بسبب صبغه خمسة دراهم (فعل حساب هذا) الذي ذكر (يكون ما زاد الصبغ في ثمن الثوب) مثلاً كان ثمن الثوب المبيع خمسة ، وزاد المصبغ في قيمته خمسة أخرى كانا شريكين فيه على النصف ، قال الباقى : وهذا على ما قاله ابن المتبايع إذا وجد بالثوب شيئاً دلل به البائع بعد أنه أحدث فيه المتبايع صبغاً زاد في ثمنه ، فإن المتبايع غير بين أن يمسكه ويرجع بقيمة المبيع كما تقدم في البيع ، أو رده ويقومه مبيعاً غير مصبوغ ثم يقومه تقويماً ثانياً مصبوغاً فيكون المتبايع شريكاً بما زاد المصبغ في قيمته ، وهذا ممن ما في الفتوة من ابن القاسم ، اهـ . وقال المؤلف : إذا اشترى ثوباً فصبغه ثم ظهر على عيب فله أرش لا غير ، وهذا قال أبو حنيفة ، ومن أحد أن له رده وأخذ زيادته بالثمن ، والأول أولى لأن هذا معارضة فلا يجب للبائع على غيره ، وإن قال البائع أنا أخذه وأعطى قيمة الصبغ لم يلزم المشتري ذلك ، وقال الشافعي : ليس للمشتري إلا رده لأنه أمسكه رده فلم يملك أخذ الأرض ، ولأنه لا يمكن رده إلا برده شيء من ماله مما لم يسقط حقه من الأرض بانتفاعه من رده ، اهـ . وفي الهداية فإن قطع الثوب وعامله أو صبغه أحمر أو لعت السويق يضمن ثم أطلع على عيب زجج بنصفائه لا امتناع الرد

ما لا يجوز من التحل

مالك عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن محمد

بسبب الزيادة ، لأنه لا وجه إلى الفسخ في الأصل ، أي أصل الثوب ، وهذا لأنها لا تنفك عنه ولا وجه إليه معها ، لأن الزيادة ليست بصبغة فلتنع و الرد ، أصلاً ، اهـ .

ما لا يجوز من التحل

بضم النون وسكون الحاء المهمة مصدر تحل إذا أعطاه شيئاً بلا عوض وبكسر النون وقبح الحاء جمع تحلة ، قال تعالى ، وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، أي هبة من الله تعالى لهن وفريضة عليكم ، كذا في الزرقاني . قال الراغب : التحل الحيوان المخصوص . قال تعالى ، وأرسل ربك إلى النحل ، الآية والحلة والحلة عطية على سبيل النزع ، وهو أعص من الهبة إذ كل هبة تحلة وليس كل تحلة هبة واشتقاقه فيما أرى أنه من التحل نظراً منه إلى فعله ، ويصح أن يجعل التحلة أصلاً فسمى التحل بذلك اعتباراً لفعله . اهـ . وسياق بعد أبواب عديدة باب ما يجوز من التحل ، والظاهر من ملاحظة الباقين أن الإمام رضى الله عنه أراد في الباقين ذكر الهبة للأولاد خاصة ، وفي الباب الآتي العطية مطلقاً .

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد) مصغراً (ابن عبد الرحمن بن عوف) القرشي (وعن محمد بن النعمان بن بشير) الأنصاري أبو سعيد روى له الستة سوى أبي داود هذا الحديث مقروناً بغيره ، ورواه النسائي وحده من حديث الزهري عن محمد وحده عن جده بشير ، قال الحافظ هو خطأ من الراوى ، عن الزهري هكذا في التهذيب ، والظاهر أن فيه تحريفاً من النسخ ، والصواب ما في الفتحة إذا قال أخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب أن محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جله من مسنده بشير فتد بذلك والمحموظ أنه عنهما ، عن النعمان ، اهـ . فإن الرواية في النسخة التي بأيدينا من النسائي هي على سياق الزرقاني القيم إلا أن يحمل على اختلاف نسخ النسائي (أنهما) أي حميداً وعمداً (حدثاه) أي الزهري (عن النعمان بن بشير) صحابي صنفه كان له عند موته صل الله عليه وسلم ثمان سنين وسبعة أشهر وهو أول مولود في الأنصار مدالمجرة كذا في الحلة وقد روى

ابن النعمان بن بشير أنها حدثاه عن النعمان بن بشير أنه قال : إن أباه بشيراً أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى نخلت ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل ذلك نخلته مثل هذا ؟

هذا الحديث هو النعمان بن النعمان بن بشير منهم هروية بن الزبير عند مسلم ، وأبو داود والنسائي وأبو يعنى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي ، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة عند أبي هريرة وعامر الشعبي في الصحيحين وغيرهم كذا في التلخيص - (أنه قال إن أباه بشيراً) ابن سعد بن الجلاس بضم الجيم وخفة اللام آخره سين مهمة الخرجي البصري (أتى به) ومسلم من طريق الشعبي انطلق إلى أبي محمد في رواية غيره أخذ يدي ، وأنا غلام ويجمع بينهما بأنه أخذ يديه فشي معه في بعض الطرق وحمله في بعضا لصرسته أو عبر عن استباحه إياه بالحمل (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يشهده صلى الله عليه وسلم على نخلته ابنه أو يستشير ، قال الباقى محتمل من جهة اللفظ أن يكون أتى به إليه صلى الله عليه وسلم ليشتفي في جوارحه ، ويحتمل أن يكون يشهده صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد ورد من رواية الشعبي قالت عمرة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثابه ، وقال : إنى أعطيت ابني من عمرة عطية فأراني أن أشهدك الحديث ، اه . قلنا . ويؤيد الأول ما في العمري من لفظ قال يا رسول الله إنى نخلت ابني غلاماً فإن أذنت أن أجيزه أجيزته الحديث قال الشعبي فهذا ينادى بأعلى صوته أنه استشاره صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يأذن له به فتركه ، اه . وقال ابن الترمذي أخرجه مسلم من حديث جابر وفي أنه شاور النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحبة فذله على ما هو الأول به قال الطحاوي حديث جابر أولى من حديث النعمان لأن جابراً أحفظ له وأضبط لأن النعمان كان صغيراً ، اه . (فقال) بشير (يا رسول الله إنى نخلت) بفتح النون على صيغة المذكر إنى هذا أي النعمان (غلاماً) لم يسم (كان) ذلك الغلام (لي) وفي الصحيحين عن الشعبي عن النعمان أعطاني أبي عطية فقلت حمرة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أخرى في مسلم سألت أُمِّي أبي بعض اللبوة لي من ماله فالتوى حاسنة أي مطالبا لابن حبان بعد حواين وجمع بأن اللدة كانت سنة وشيثاً فجاء الكسر تارة التي وأخرى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الشيخين أنك ولد سراه ؟ قال : نعم ، قال (أكل لذلك) حمرة الاستفهام ولمسلم أكل بئيك ، قال الحافظ ولا منافاة بينهما ، لأن لفظ الولد يعمل

قال : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فارجمه .

ما لم كانوا ذكوراً أو أنثاء وذكوراً . وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكوراً فظاهر وإن كانوا إناثاً وذكوراً فعل سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعيد لبشير ولها غير النعمان وذكره بنتاً اسمها آية بالمرحدة تصغير أبي ، اه . ونصب قوله كل ولداً بقوله (نخلته) أي أعطيه (مثل هذا) ولمسلم فقال أكلهم وهبت له ، مثل هذا (قال) بشير (لا) وفي رواية ابن القاسم في المطبوعات للدارقطني عن مالك قال لا راقه يا رسول الله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجمه) حمرة وصل مجزوم والبخاري فارجمه ولمسلم فأراده زاد في رواية البخاري فرجع فرد عطيته ولمسلم فرك تلك الصدقة : قال الحافظ وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت غلاماً وكذا في رواية ابن حبان وكذا في داود عن الشعبي ولمسلم في رواية عمرة وحديث جابر معاً ، قال الزرقاني وهو ما في أكثر الروايات عن النعمان ، قال الحافظ ووقع في رواية أبي هريرة بحملة وزاي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة فقال إن والدي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن عمرة بنت ربيعة قست بسلام وإني سميت النعمان وأنها أبت أن تزني حتى جعلت له حديقه من أفضل مال هولي وإني قالت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا أشهد على جبر ، وجمع ابن حبان بين الروايتين بالحل على واقعيتين أحدهما عند ولادة النعمان ، وكانت العطية حديقه والاخرى بعد أن كبر النعمان ، وكانت العطية عبداً وهو جمع لا بأس به إلا أنه يكثر عليه أنه يعد أن ينشئ بشير بن سعد مع جلالة الحكم في الساسة حتى يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد أن قال في الأولى لا تشهد على جبر وجواب ابن حبان أن بشيراً ظن نسخ الحكم وقال غيره محتمل أن يكون حمل الأمر الأول على كراهته للزنية ، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في العبد ، لأن نمن الحديقه غالباً أكثر من نمن العبد ، ثم ظهر لي وجه آخر في الجمع يسلم من هذا الحذف ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتنعت من تزنيته إلا أن يهب له شيئاً وهو الحديقه تطيباً لحاظرها ثم بدله فارجمها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره فإودعه عمرة في ذلك فطامها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقه غلاماً ورضيت عمرة بذلك إلا أنها خشيت أن يرحمه أيضاً فقالت له أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تزني بذلك تنبئت العطية وأن تأمن من وجرعه فيها ويكون مجيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم للإشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة وغاية

ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه بعض أو كان الثعمان يقص بعض القصة تارة وبعضها أخرى فسمع كل ما رواه فاقصر عليه ، اه . قلت وسنصف العيني حله على النسيان ، والاشبه عندي أنه حله على خلاف الأولى - ثم قال الزرقاني تبعاً للمافظ وقع في رواية لشيبين قال : لا تعبدني على جور ، وفي أخرى : لا أشهد على جور ، وسلم قال ، فلا تشبهني إذا فاني لا أشهد على جور ، وله أيضاً أشهد على هذا غدير ، وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وإن لا أشهد إلا على حق والناساني وكره أن يشهد ^ب وسلم اهدلوا بين أولادكم في التحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر ، ولا جدران لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء : قال : نعم قال : فلا إذا واختلف الألفاظ في هذا القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد ، وقد تمسك به من أوجب النسوبة في عطية الأولاد ، وبه صرح البخاري وهو قول طائوس والثوري وأحمد وإسحاق ، وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد تصح ويجب إن يرجع عنه يجوز التفاضل إن كان لسبب كان يحتاج الولد لزماته ودينه ونحو ذلك دون الباقي ، وقال أبو يوسف يجب النسوبة إن قصد بالتفضيل الإضرار ، وذهب الجمهور إلى أن النسوبة مستتعبة ، فإن فضل بعضاً صح وكره واستحب المأدرة إلى النسوبة أو الرجوع فعدلوا الأمر على التاب والتمس على التنزيه ، اه . وقال العيني : اختلف العلماء فيه ، فقال طائوس وعطاء بن أبي رباح وجماهد وعروة وابن جريج والبخاري والشافعي وابن فريما وأحمد وإسحاق وسائر الظاهرية أن الرجل إذا نحل بعض بنيه دون بعض فهو باطل ، وقال أبو هرير : اختلف في ذلك من أحد وأصح شيء منه في ذلك ما ذكره الحارثي في غنيمته عنه قال : إذا فضل بعض ولده في العطية أمر برده ، فإن مات ولم يرده فقد ثبت لمن وهب له إذا كانت ذلك في صحته ، وقال الثوري والألبان والقياس من عبد الرحمن وعبد بن الشكدر وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في رواية : يجوز أن ينحل لبعض ولده دون بعض ، ثم قال : وقال الشافعي : ترك التفضيل في عطية الأبناء حسن الأدب ، ويجوز له ذلك في الحكم وكره الثوري وغيره أن يفضل بعضهم على بعض ، وكان إسحاق يقول مثل هذا ثم رجع إلى قول الشافعي ، اه . وقال الموفق يجب على الإنسان للنسوبة بين أولاده في العطية إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل فإن فاضل بينهم أثم ووجبه عليه النسوبة بأحد أمرين ، إما رداً ما فضل به البعض ، وإما بإتمام نصيب الآخر ، قال فإن خص بعضهم لمعنى يقتضى تخصيصه ، مثل اختصاصه بمأجدة ، أو زمانة أو كثرة عالة أو اشتغاله بالعلم ، أو نحوه

من التفاضل أو صرف عطية من بعض ولده لنفسه أو بعده أو غو ذلك فقد روى من أحد ما يدل على جوازه ، وبدل ظاهر لفظه المنع من التفضيل على كل حال ، والأول أول إن شاء الله الحديث أبي بكر الآتي قريباً : وقال طائوس : لا يجوز ذلك ولا رغيه محقق ، وبه قال ابن المبارك ، وروى مناه عن جماهد وعروة ، وكان الحسن يكرهه ويجزه في اقتضائه ، وقال مالك واليه والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ذلك جائز وروى عن ذلك عن شريح وجابر بن زيد والحسن بن صالح ، لأن أبا بكر رضى الله عنه نحل عاتكة رضى الله عنها هذا حديثين كما سبق ، واحتج الشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان أشهد على هذا غيري ، فأمره بتأكيدهما دون الرجوع فيها ولائها عطية تلزم بموت الأب فكانت جائزة كالسوى بينهم ، ولنا ما في حديث عثمان من الدليل على التحريم لأنه سماه جوراً وأمر برده واستنع من الشهادة عليه ، والجور حرام ، والأمر يقتضى الرجوع ، ولأن تفضيل بعضهم يورث بينهم المداورة والفضاء وقطعة الرحم فنعى عنه ، اه . قال المافظ ومن حجة من أوجه أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعرق محرمان وما يؤدي إليهما يكون محرماً ثم اختلفوا في صفة النسوبة فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية : لعدل أن يعطى الذكر حظن كالميراث ، واحتجوا بأنه حظ من ذلك المال في إتياء الواجب في يده حتى مات ، وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى ، وظاهر الأمر بالنسوبة يشهد لهم واستأنسوا بحديث ابن عباس رضى الله عنهما بين أولادكم في العطية فركنت مفضلاً أحداً لفضل النساء ، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وإسناده حسن ، اه . وقال للموفق النسوبة للمستتعبة أن يقسم بينهم على حسب قسمة الله تعالى الميراث فيحصل لذكر مثل حظ الأنثيين ، وبهذا قال عطاء وشريح وإسحاق ومحمد بن الحسن ، قال عطاء : ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المبارك : تعطى الأنثى مثل ما يعطى الرجل لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبشير بن سعد : سوي بينهم ، وعمل ذلك بقوله أيسرك أن يستورا في بك ؟ قال : نعم ، قال فسو بينهم ، والبيهقي كالإين في استحقاق برهما فكذلك في عطيتها ، وعن ابن عباس مرفوعاً سورا بين أولادكم ، لحديث رواه سعيد بن منصور في سننه ، ولانها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والأنثى كالنقطة والكسوة ولنا أن الله تبارك وتعالى قسم بينهم فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وأول ما اتدى بقسمة الله وحديث بشير قضية في عين وحكاية حال لامرهم لما تم عمل النسوبة في حديث بشير على القسمة على كتاب الله ، ويحتمل أنه أراد النسوبة في أصل العطاء لا في صفته ، وكذلك الحديث الآخر على أن الصحيح من خبر ابن عباس أنه

حرسا، اه مختصراً. وفي التعليق المجدد: قال الطحاوي في شرح معاني الآثار: اختلف أصحابنا في النسبة، فقال أبو يوسف: يسرى ذوا الآثين والذكر، وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم رجع قول أبي يوسف بأن قوله صلى الله عليه وسلم سوا بينهم في العطية كما تحبون أن يسوا لكم في غير دليل على أنه أراد النسبة بين الإناث والذكور، اه. ثم قال الطحاوي وأجاب من حل الأمر: النسبة هي الذب عن حبيبته الثمن بأجرة: أحدها أن الموهوب كان للثمن جميع مال راتبه ولذلك منه، حكاه ابن عبد البر، عن مالك، وقال القرطبي من أبعد التاويلات أن الله إنما يتناول من وهب جميع ماله بعض ولده كآذهب إليه سحنون، ثانيها أن العطية المذكورة لم تنتجز وإنما جاء بغير يستشهد صلى الله عليه وسلم فأشار عليه بأن لا تقبل فترك، حكاه الطحاوي. ثالثها أن الثمن كان كبيراً ولم يكن يقبل للموهوب حكاه أيضاً الطحاوي. رابعها أن قوله: ارجعه، دليل على الصحة ولو لم يصح الحبة لم يصح الرجوع. خامسها: أن قوله أشهد على هذا يغري إذن بالإشهاد على ذلك وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام حكاه الطحاوي وأرتضاه ابن القصار سادسها: التسك بقوله: الا سويت بينهم على أن للراد بالأمر الاستحياب والتمنيز، وهذا جيد لورود الالفاظ الزائدة على هذا اللفظ. سابعا: وقع عند مسلم، عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث الثمن قاربوا بين أولادكم لا سوا. ثامنا: للتشبيه الواقع في النسبة بينهم بالنسبة منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب تأمعا: عمل الخلفين أي بكر ومهر رضي الله عنها بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم النسبة قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب، أما أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح، عن عائشة كما يأتي فرياً من نخل إياها، وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه حاصلاً دون سائر ولده. جائزاً: أن الإجماع انعقد على جواز عطية لرجل ماله لغير ولده فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج من ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر، اه. مختصراً. وما أرده الحافظ على واحد من هذه الأجرة تنقب عليه المصنف في شرحه فارجع إلينا لو دلت تفصيل البحث وبسط البابي الكلام على الجواب الأول، وحكي أوائل المالكية فيعطى جميع ماله وقال محل محي بن يحيى ذلك على الكراهة وأهل العلم يرون ذلك جائزاً في القضاء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفسخه وإنما نده إلى ذلك وإلى هذا ذهب القاضي أبو محمد أنه يكره الإنسان أن يعطى جميع ماله لحديث الثمن، وجزز أنه يعطيه بعض ماله لحديث أبي بكر الآث والفرق بينهما أنه إذا وهب البعض لم يولد ذلك مداوة لأنه قد بقي ما يبطي الآثين وإذا أعطى الكل بقي لم يابطي لم يفتدى ذلك إلى المداوة فإن وقع ذلك وهب أحدهما الكل فقد ذلك وإن كان مكروهاً

مالك من ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت، إن أبا بكر الصديق كان نخلها جاد عشرين وسقا

قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه إذا أعطى البعض على سبيل الإيثار أنه مكروه وإنما يرمى عن الكراهة إذا أعطى البعض لوجه يختص بها أحدهم، أو غرامة لزمه أو غير يظهر منه، فإن قلنا يا ضياء ذلك فيحتمل أن يريد بالحديث أنه لم يكن انقضت العطية بعد، وإنما أرادها فلما علم ما فيها رجع عن إعطائها ويحتمل أن يكون أعطائها إياه على حكم الوصية فأمره بنقض ذلك لأنه لا وصية لوارث، ويحتمل أن يكون أعطائها إياه على وجه المداوة بما كان يلزمه من النفقة لمدة ماله ولم يسطر ولده مثل ذلك لهذا الوجه ولا لغيره إثارة له، فلما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعدل رد ذلك البيع، ويحتمل أن يكون لم يبق يده ما ينفق على نفسه ولا على ولده ولعله بعد كانت عليه نفقات تطلعت بتمت فبمنع ذلك العدل بينهم، اه. فذه أربعة أجوبة أخرى، وحكي الزيلعي عن كتاب المعرفة للبيهقي أن في حديث الثمن دالة على أن نخل الوالد بعض ولده دون بعض جائز، وإلا لكان عطاه وتركه سواء، اه.

(مالك عن ابن شهاب) الزهري وأخرجه البيهقي بسنده إلى ابن وهب قال: أخبرني مالك بن أنس ويونس بن يزيد وغيرهما من أهل العلم أن ابن شهاب أخبرهم (عن عروة بن الزبير عن) خالته (عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أنها قالت: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان نخلها (بفتحين أي أعطاهما (جاد) بفتح الجيم والدال المهمة النقية (عشرين وسقا) قال البابي: قال عيسى بن دينار معناه جاداً وعشرين وسقا من ثمرة نخل إذا وجد وقال ثابت قوله جاد عشرين يعني أن ذلك جحد منها وبصر، قال الأصمعي: يقال هذه أرض جاد مائة وسق يريد أن ذلك جحد منها فلي تفسير عيسى قوله: جاد وعشرين وسقا صفة للثمرة الموهوبة، فنفقدها وهبها عشرين وسقا بمجودة، وعلى تفسير ثابت قوله: جاد عشرين وسقا صفة للنخل التي وهب ثمرتها، ففساه وهبها ثمرة نخل جحد منها عشرين وسقا، اه. قلت: وقول الأصمعي يحتمل أن يكون تأييد المعنى ثابت. والأوجه عندي أنه معنى ثالث فمل قول عيسى أعطاهما الثمرة بهذا المقدار وعلى قول ثابت أعطاهما الأجار التي تنثر بهذا المقدار، وعلى قول الأصمعي أعطاهما الأرض التي فيها الأجار المنشرة لهذا المقدار وللفظ جحد في موطأه أن أبا بكر كان نخلها جاداً عشرين وسقا من ماله، قال الحنفي بكسر الميم وضبطه بالين مملتين وقيل بمسنتين بمعنى القطع قاله القاري، اه. وقال الزيلعي، رواه

من ماله بالعاقبة فلما حضرته الوفاة ، قال : واقه يا بنية ما من الناس أحد أحب إلى غني بدي منك ولا أحرى على فقرا بدي منك وإن كنت نخلتك جاد وعشرين وسقا ، فلو كنت جددته واخترته كان ذلك ، وإنما هو اليوم مال

عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنجى أن أبا بكر قال لعاقبة : يا بنية إنني كنت نخلتك نخلًا من خير وإن أخاف أن أكون آخرتك على ولدي وأنت لم تكن حزيتي فرد به على ولدي ، فقالت لو كانت لي خبير بمجداده لرددتها ، اهـ . وهذا الحديث يرجع منه ثابت ، والوسق ستون صاعا معروفة (من ماله) الذي كان (بالناية) قال الزرقاني بمجموعة وموحدة وصحت من قالها شحنة ، وضع على يريده من المدينة في طريق الشام ، وروى من قال من حوالى المدينة كان بها أملاك لأهلها استولى عليها الخراب ، وغاط للقال إليها غير ما مال له ليل لاحتطاب الناس ومناصهم ، اهـ . ولقد عجز في مرماه بالمالية ، قال القاري أى بقره من حوالى حول المدينة ، اهـ . ويلفظ الدالية حكاية المروق في المعنى والزيل على في نصب الزاية . وتقدم ما في عبد الرزاق من قوله بخير ، وأخرجه البيهقي برواية ابن وهب سمعت حفصة يحدث أنه سمع القاسم بن محمد يحدث بذلك إلا أنه قال أرضا يقال لها نمرد ، وفي هامشه نسخة نمرد ، ولم يذكره الحوى في معجمه لا في التاء ولا في الفاء (فلما حضرته الوفاة) أى حان الأجل (قال واقه يا بنية) ينصه الحافظ الشافعي (ما من الناس أحد) بلفظ ما لناية واحد اسم ما وخبره (أحب إلى) من بقية الرواة (غنى بدي) بكسر الكاف (أو لا أحرى) أى أشق وأصعب (على) بتشديد الياء (فقرا) أى ليس أحد يقد على فقره أكثر منك (بدي) بكسر الهمزة وقدره قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص لما أراد الوصية بماله كله : إنك إن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ، أخرجه الإمام أحمد (وإن كنت نخلتك) أولا (جاد عشرين وسقا) كما تقدم (فلو كنت جددته) بفتح الجيم والهاء الأولى وسكون الثانية أى قطعته (واخترته) بسكون الخاء والواو بينهما فوقية مفتوحة صلت تفسير وفي النسخ الهندية بدل آخرته والأوجه الأول (كان) ذاك الموهوب (لك) تمام الية بالقبر . وإنما هو اليوم ماله وارث) لعدم تمام الية بالقبر قال الزرقاني لأن الحياة والقبر شرط في تمام الية فإن وهب الثرة على التكبير فلا تكون الحياة إلا بالتكبير بعد الجدة : ولذا قال جددته واخترته فانه لا يباحي ، وقال أبو عمر : اتفق الخلفاء الأربع على أن الية لا تصح إلا بقبوضة ، وبه قال الأئمة الثلاثة وقال أحد وأبو ثور تصح الية والصدقة بلا قبض

وروى ذلك عن عبد رضى الله عنه من وجه لا يصح اهـ . وقال صاحب المحلى وفي الأثر أنه لا يثبت الملك في الية قبل القبض وبه أخذ أبو حنيفة والشافعي في الجديد والإمام وقال أبو ثور وداود والشافعي في القديم : يثبت الملك قبل القبض ، وعن مالك كذلك لكن قال إن مات الراغب قبل القبض ، وزادت على ذلك يفتقر إلى إجازة الوارث ، وروى عن عبد روى مسعود ، وقال أحد إن كانت الية حيا تصح بدون القبض في الأصح وفي المكمل وللوزون لا تصح بدونه ، اهـ . وقال للموفق ، المكمل وللوزون لا يلزم فيه الصدقة والية إلا بالقبض وهو قول أكثر الفقهاء منهم النخعي والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة والشافعي وقال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد للعموم قوله صلى الله عليه وسلم المائد في هبة كالمائد في قبته ولنا إجماع الصحابة فإن ما قلناه مروى من أبي بكر وعمر ولم يعرف لهذا في الصحابة خلافا ، وقال للمروزي اتفق أبو بكر وعمر وعثمان أبي بكر وعمر ولم يعرف لهذا في الصحابة خلافا ، وقال للمروزي اتفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى أن الية لا تجوز إلا مقبوضة ثم قال وغيره للتكبير وللوزون تلزم الية فيه بمجرد العقد ويثبت الملك في الموهوب قبل قبضه ، وروى ذلك من على وابن مسعود أنهما قالا : الية جائزة إذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض وهو قول مالك وأبي ثور ، وعن أحد روايته أخرى لا تلزم الية في الجميع إلا بالقبض وهو قول أكثر أهل العلم ، ثم حكى قول للمروزي المذكور ، قال : وروى ذلك عن النخعي والثوري والحسن بن صالح والديلمي والشافعي وأصحاب الرأي وجه الرواية الأولى أن الية أحد نوعي التملك فكان منها مالا يلزم قبل القبض ، ومنها ما يلزم فيه كالبيع فإن فيه مالا يلزم قبل القبض وهو العصرف وبيع الربويات ، ومنه ما يلزم قبله وهو ما عدا ذلك فاما حديث أبي بكر فلا يلزم فإن جذاذ عشرين وسقا يحتل أنه أراد به عشرين وسقا مجزوة فيكون مكيلا غير معين ، وإن أراد نخلًا مجذ عشرين وسقا فهو أيضا غير معين ، ولا تصح الية فيه قبل تمينه فيكون مئاة وعدتك بالنخلة ، اهـ . وبسط الباجي في فروع هذا الباب واختلاف أصحابهم من أن الية لا تغلظ أن تكون حاضرة مع الموهوب له أو غائبة عنه ، فإن كانت حاضرة فلا تغلظ أن يكون عمالا ينقل ولا يجوز كالأرضين والاصول الثابتة أو يكون عمالا ينقل كالمرور والحيوان ، وإنه كانت عمالا ينقل كالأرضين فهو أيضا على ضربين أحدهما أن يكون من الأرض التي لا عمل فيها وثانيهما أن تكون من أرض المزارعة والعمل وغير ذلك من أنواع اللوهوب وبسط اختلافهم فيها وقال الدودير : الية تملك بالقول على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع ولو عند حاكم ليبيعه على تمكين اللوهوب له منها قال عبد السلام : القول والية مستبران إلا أن القول ركن والحياة شرط ، وبطلت الية إن تأخر حوزها لدين يحيط بمال الراغب ولو بعد عقدها أو وهب لثان وحاز قبل الأول فالثاني تقوى جانبه بالحياة ، قال

وارث وإناهما أخواك وأختاك فاقدموه على كتاب الله ، قالت عائشة قفلت : يا أبا عبد الله لو كان كذا وكذا لتركته ، إنا هي أسماء فن الأخرى ؟ قال ذو بطن إنة خارجة أراها جارية .

الدسوق قوله تملك بالقول أى ويقضى بها إن كانت لمعين على وجه القبر لا يخرج الإيمان بالتعليق ، وقوله هل للشهور وقيل إنا تملك بالقبض ، وقوله ركنه أى شرط في صحتها قبيل الحبة بعده ، وقوله شرط أى في تمامها فإن عدم لم تلزم وإن كانت صحيحة ، وقوله ولو بعد عقدها ، ١٠ (وإناهما أخواك) عبد الرحمن ومحمد وأما عبد الله ذات قبل ذلك في أول خلافة أبيه (وأختاك) أسماء وأُم كلثوم وكانت إذ ذاك في الرحم كما سبقت في الأثر ، قال الباجي : هكذا ورد هذا الحديث أن ورثته من ذكر وقد ورثته مع ذلك وزوجه أسماء بنت عيسى وزوجه بنت خارجة ، وترك أبا فحافة عثمان بن عامر ، ومات بعده في خلافة عمر إلا أنه روى أنه رد سده على ولد أبي بكر عليه السلام وقد كان بعد ذلك قبل وفاته ، ويحتمل أنه يريد إنما يرثي بالبينة أنت وأخواك وأختاك يريد أنه الذين يشاركوك في هذه العطية إنما هم إخوانك على معنى التسوية لما صار إلى غيرها من ذلك بأن من يصير إليهم ذلك بمن سرك غلام (فاقدموه على كتاب الله) أى على سبائه (قالت عائشة) تسلياً لما قاله أبوه (قفلت) يائته وافته لو كان كذا وكذا) كناية عن شيء كثير أزيد مما وجبه لها (لتركته) اتباعاً للشرع وطالباً لرضاها . قال الباجي : يحتمل أن تريد لتركته إذا لم أستحقه ، ويحتمل أن تريد لتركته وإن كان لي من ذكرته من أحب له الفتي والخير من يشفق عليه (إنا هي أسماء) أى أعطها (فن الأخرى) إذ قلت أختاك إذ قالت ذلك لما لم تعلم لنفسها اختاً غير أسماء (فقال أبو بكر لها) أى لعائشة وذو بطن بنت خارجة (أى للسكينة في بطن زوجته) حببة بنت خارجة بن زيد البدرى الأصمري الخرجي صحابية بنت صحابي من التي استأذن أبو بكر رضي الله عنه أن يأتي بيتها لما رأى خفة في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم (أراها) أى التي في بطنها (جارية) فكان كما ظن ، قال ابن جرير قال بعض فقهاءنا وذلك لرؤيا وأما أبو بكر تأول فيها ذلك وهذا لا يمتنع فقلت بنتاً سميت أم كلثوم كذا في الملقب . وأخرج السيوطي في تاريخ الخلفاء حديث مالك هذا ثم قال وأخرجه ابن سعد ، وقال في آخره قاله ذات بطن إنة خارجة قد أتت في رومها أنها جارية قانسوسى بها خيراً فولدت أم كلثوم ، ١١ ، واحتج بالأثر من قال بهواز الفضيل في الجبل ، قال الباجي والحديث يقتضى أنه خصها بالثقة دون سائر أخواتها ، ورأى ذلك جائزاً له وإن كان

مالك عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أن عمر بن الخطاب قال : ما بال رجال ينحلون أبناءهم تحلاً ثم يسكنونها ، فإن مات ابن أحد قال مالى يدي لم أعطه أحداً وإن مات مو قال هو لابنى قد كنت أعطيت إياه من نحل نخلته فلم يجرها الذى نخلها حتى يكون إن مات لورثته فهو باطل .

التي من الله عليه وسلم قد قال لبكر في ما روي لولده النعمان يحل كل ولدك نخله ، فيحتمل أن يكون أبو بكر رضى الله عنه تأول في حديث النعمان بن بشير بعض الوجوه التي قد تناهات في تفسيره ، وإن نخلته لعائشة رضى الله عنها لم تكن على شيء من ذلك وإنما كان ذلك لفضل عائشة على سائر أخواتها ولذلك قال لها ليس أحد أحب إلى غنى بعدى منك ، ١٠ . وأجاب عنه من منعه بما قال قال ابن جرير وقول أبي بكر رضى الله عنه لا يعارض قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخرج به منه ويحتمل أن أبا بكر رضى الله عنه خصها بعطية لحاجتها وصودها عن الكسب والتمسب به مع اختصاصها بفضلها وكونها أم للزمتين زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من فضائلها . ويحتمل أن يكون نخلها ونخل غيرها من ولده أو نخلها وهو أن يريد أن ينحل غيرها فأدرك الموت قبل ذلك ، ١١ . وجمع بينهما البيهقي بأن ترجم على حديث النعمان باب التسوية في النسوة بين الأولاد في العطية وترجم على حديث أبي بكر هذا باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطية هل الاختيار دونه الإيجاب ، ١٠ . قلت وهذا كله بعد ثبوت الهبة في قصة النعمان وتقدم في أول حديثه أن الضاحاوى وغيره رجحوا فيه أنه كان استشارة لأهله .

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد) بدون إضافة (القارى) بتعديدياً نسبة إلى القارة بطن من خزيمية (أن عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قال ما بال) الحال والثبات (رجال ينحلون) يفتح أوله وثانيه يعطون ، (أبناءهم تحلاً) يعطى الورث وسكون الماء العطية أو بكسر النون وفتح حاء جمع نخله بمعنى النحل قاله القارى كذا في النسخة (ثم يسكنونها) أى العطية المذكورة يديم ولا يقصرنها للوهر ب (فان) مات ابن أحد (الذى نخله) قال الأب (مالى يدي) أى في قبضتى (لم أعطه أحداً) لأنه لم يقبضه (وإن مات مو) أى الأب الواهب يمتن قرب موته (قال) الأب (هو لائى) المذكور لاني (قد كنت أعطيت إياه) وقال الأب ذلك ليحرم باقى الورثة قال عمر بن الخطاب بعد ذكر حال ورجال (من نخل) أى أعطى (نخله) عطية في الهندية نخلته (فلم يجرها) يعطى الماء للهبة بعدها زامى ساكنة من الحوز أى لم يقبضها (الذى) فاعل فلم يجرها (نخلها)

ما يجوز من العطية

قال مالك الأمر عندنا فيمن أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابها فأشبه عليها فإنها ثابتة لذى أعطها ، إلا أن يموت المولى قبل أن يقبضها الذي أعطها قال وإن أراد المولى إسكانها بعد أن أشهد عليها فليس ذلك له ، إذا قام عليه بما صاحبها أخذها

بيناه المجهول وهو للموهر له (حتى يكون) بالتحفة في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الزرقاني فيها بالمشاة القروية قال بالباء أى التحفة وبالياء الذى نحل ، اهـ . (إن مات) للمطلى (لورثته) الغاية للنسب لا للثمن كذا في المحلى (فهو باطل) لأن الجائزة شرط في صحة الملك للهبة قاله الزرقاني وبسط الباسي في فروع هذا الباب ، وقال محمد بعد ذكر هذه الآثار وهذا كله تأخذ بنسب الرجل أن يسرى بين ولده في التحفة ولا يفضل بعضهم على بعض ، فنحل تحفة ولده أو غيره فلم يقبضها الذى نحلها حتى مات التاحل أو التحول فهي مردودة على التاحل ، وعلى ورثته ، ولا يجوز التحول حتى يقبضها إلا الولد الصغير ، قال فيمن والده له قبض فإذا أهداها وأشهد بها فهي جائزة لو فده ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ، ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاهما .

ما يجوز من العطية

هكذا في النسخ الهندية وعلى هذا فالفرق بينها وبين الترجمة السابقة واضح وفي جميع النسخ المصرية عليها مالا يجوز بزيادة لا النافية ، فالظاهر ما ذكر في البابين أن للصفحة اهـ أراد في الترجمة السابقة التفاضل في الهبة للأولاد ، وأراد في هذه الترجمة بيان القبض في الهبة هل هو شرط لتتمامها أم لا كما سيأتي في كلامه .

(قال مالك الأمر عندنا فيمن أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابها) أى لا يريد عوضا في الدنيا (فأشبه عليها) أى أشهد أحدا على عطائه (فإنها ثابتة) أى حق ثابت لله (لذى أعطها) ببناء المجهول أى ثبت حق للمطلى له الزوميا بالقرول عند مالك ومن وافقه كما سيأتي (إلا أن يموت المولى) بفتح المولى أى الوهاب (قبل أن يقبضها الذى أعطها) ببناء المجهول أى المطلى له فيثبت تطل المولية بموته (قال) مالك (وإن أراد للمطلى

قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها بخلاف الذى أعطها بشاهد يشهد له أنه أعطاه ذلك عرضا كان أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً ، أطاف

أى الوهاب (إسكانها بعد أن أشهد عليها) أحداً (فليس ذلك له) أى ليس لأوامر حق الإسكان (إذا قام عليه بها) أى قسر عليها (صاحبها) أى للموهر له (أخذها) جبراً قال الباسي وهذا كما قال ابن من أعطى عطية لا يريد بها الثوب ولا العوض وأشهد عليها فإنها بالاشهاد ثبت للمطلى فليس للموهر الرجوع فيها لأن الهبة تليق بالقرول خلافاً لا يحنفية والثاني في قولها إن الصدقة والهبة عقد جائز ، وإنما تليق بالقبض ، والذليل على ما نقله قوله تعالى ، أو فورا المقود ، وقوله صلى الله عليه وسلم ، لا بد في صدقة كالكسب يورث في قبض ، ومن جهة القياس أن هذا عقد فلم يقدر لزومه إلى قبض الموهوب عليه كسائر العقود ، وإذا ثبت هذا فإنه على ضربين ، ضرب لا يقضى به ، وضرب يقضى به ، أما الأول فإما كان من صدقة أو هبة أو حبس على وجه التمين على معينين أو غير معينين اتفق أصحابنا ابن القاسم وأشباه وغيرهما على أنه لا يقضى عليه بذلك ولكنه يؤمر بذلك وجوب ذلك أنه لم يقصد به للموهر وإنما قصد المباح ، وتحقيق ما نزع فيه فيؤمر به ولا يقضى به عليه ، وأما ما كان من ذلك بغير تمين فإنه يجبر على إخراجها ، وحكى محمد من أشبه أنه لا يجبر على إخراجها إلا إذا كانت الصدقة على معين ، اهـ . وترجم البخاري في صحيحه باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه ، قال القسبي الترجمة مشتملة على شيئين أحدهما الهبة والآخر الوعد ، أما الهبة فالشرط فيها القبض عند أكثر الفقهاء والقادير وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، إلا أن أحد قال : إن كانت الهبة عتياً صح بدون القبض في الأصح وفي المكيل والموزون لا تسمى بدون قبض وعند مالك يثبت الملك فيها قبل القبض ، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم ، وهو قول ابن أبي ليلى ، واستدل أصحابنا وأصحاب الشافعي في اشتراط القبض بحديث عائشة في جذاذ أبي بكر رضي الله عنه ، اهـ .

(قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها) أى أنكر الوهاب (بخلاف الذى أعطها) ببناء المجهول أى للموهر له بشاهد (واحد) يشهد له أنه أعطاه ذلك الذى للموهر (عرساً كان) ذلك الذى للموهر (أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً) أو غير ذلك (أحاط) ببناء المجهول (الذى أعطى) أى للموهر له (مع شهادة شاهد) الواحد بناء على ما تقدم في باب من القضاء باليمين مع القاعد الواحد (فإن أبى الذى أعطى) أى للموهر له (أن يخلط) أى

ما يجوز من العطية

قال مالك الأمر عندنا فيمن أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابها فأشبه عليها فإنها ثابتة لذى أعطها ، إلا أن يموت المولى قبل أن يقبضها الذي أعطها قال وإن أراد المولى إسماها بعد أن أشهد عليها فبفس ذلك له ، إذا قام عليه بما صاحبها أخذها

٥

ببناء المجهول وهو للموهوب له (حتى يكون) بالنسبة في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الزرقاني فيها بالبناء الموقوفة قال بالكاء أى النحلة وبالياء الذى تحل ، اهـ . (إن مات) للمولى (لورثته) النفاة للذئ لا للفق كذا في المحل (فهو باطل) لأن المجازة شرط في صحة الملك للهبة قاله الزرقاني وبسط الباج في فروع هذا الباب ، وقال محمد بعد ذكر هذه الآثار وهذا كله ناخذ بضمي لرجل أن يسرى بين ولده في النحلة ولا يفضل بعضهم هل بعض ، فمن نحل نحلة ولداً أو غيره فلم يقبضها منه نحلها حتى مات الناحل أو المنحول فهي مردودة على الناحل ، وعلى ورثته ، ولا يجوز للنحول حتى يقبضها إلا الولد الصغير ، قاله قبض والده له قبض فإذا أهلكها وأشهد بها فهي جائزة لولده ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ، ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها ، وهو قول أبي حنيفة وإمامة من فقهاها .

ما يجوز من العطية

هكذا في النسخ الهندية وهل هذا فالفرق بينها وبين الترجمة السابقة واضح وفي جميع النسخ المصرية عليها مالا يجوز زيادة لا النافية ، فالظاهر ما ذكر في التباين أن المصنف رحمه الله أراد في الترجمة السابقة التفاضل في الهبة للأولاد ، وأراد في هذه الترجمة بيان القبض في الهبة هل هو شرط لتأنيها أم لا كما سيأتي في كلامه .

(قال مالك الأمر عندنا فيمن أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابها) أى لا يريد عوضا في الدنيا (فأشهد عليها) أى أشهد أحدا هل عطائه (فإنها ثابتة) أى حتى ثابت ثبته (لذى أعطها) ببناء المجهول أى ثبت حق للمولى له الزوميا بالقول عند مالك ومن وافقه كما سيأتي (إلا أن يموت المولى) بكسر الطاء أى الواهب (قبل أن يقبضها الذي أعطها) ببناء المجهول أى المولى له فيثبت بطل الهدية بموته (قال) مالك (وإن أراد للمولى)

قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها بخاء الذى أعطها بشاهد يشهد له أنه أعطاه ذلك عرساً كان أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً ، أطاف

أى الواهب (إسماها بعد أن أشهد عليها) أحداً (فليس ذلك له) أى ليس قواهب حق الإسما (إذا قام عليه بما) أى قسر عليها (صاحبها) أى الموهوب له (أخذها) جبراً قال الباجي وهذا كما قال إن من أعطى عطية لا يريد بها الثواب ولا العوض وأشهد عليها فإنها بالأشهاد ثبت للمولى فليس للمعطي الرجوع فيها ولأن الهبة تلزم بالقول خلافاً لحقيقة والثاني في قولها إن الصدقة والهبة عقد جائز ، ولنا تلزم بالقبض ، والدليل على ما قلناه قوله تعالى ، أوفوا بالعقود ، وقوله صل الله عليه وسلم ، الثالث في صدقته كالكلب يرد في قيته ، ومن جرة فقياس أن هذا عقد فلم يقبض لزومه إلى قبض للمعقد عليه كسائر العقود ، وإذا ثبت هذا فإنه على ضربين ، ضرب لا يقبض به ، وضرب يقبض به ، أما الأول فأن كان من صدقة أو معة أو حبس على وجه البين على معينين أو غير معينين اتفق أصحابنا ابن القاسم وأشباه وغيرهما على أنه لا يقبض عليه بذلك ولكنه يؤمر بذلك ووجه ذلك أنه لم يقصد به القبر وإنما قصد الجعاج ، وتحقيق ما نزع فيه فيؤمر به ولا يقبض به عليه ، وأما ما كان من ذلك بغيرين فإنه يجبر على إخراجها ، وحكى محمد من أشبه أنه لا يجبر على إخراجها إلا إذا كانت الصدقة على معين . اهـ . وترجم البخاري في صحيحه باب إذا وهب معة أو وعدتم مات قبل أن تصل إليه ، قال المعنى الترجمة مشتملة على شيئين أحدهما الهبة والآخر الوعد ، أما الهبة فالشرط فيها القبض عند أكثر الفقهاء والتابعين وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، إلا أن أحد قال : إن كانت الهبة عينا تصح بدون القبض في الأصح وفي التاميل وللزبون لا تصح بدون قبض وعند مالك بثبت الملك فيها قبل القبض ، وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم ، وهو قول ابن أبي ليلى ، واستدل أصحابنا وأصحاب الشافعي في اشتراط القبض بحديث عائشة في جذاذ أبي بكر رضي الله عنه ، اهـ .

(قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها) أى أنكر الواهب (بخاء الذى أعطها) ببناء المجهول أى الموهوب له (بشاهد) واحد (يشهد له أنه أعطاه ذلك) الذى للموهوب (عرساً كان) ذلك الشيء الموهوب (أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً) (أو غير ذلك) (أحاف) ببناء المجهول (الذى أعطى) أى الموهوب له (مع شهادة شاهده) الواحد بناء على ما تقدم في بابه من القضاء بالبين مع الشاهد الواحد (فإن أى الذى أعطى) أى الموهوب له (أن يهلك) أى

الذي أعطى مع شهادة شهادته ، فإن أبي الذي أعطى أن يحلف حلف المعطى ، وإن أبي أنه يحلف أيضاً أدى إلى المعطى ما أدى عليه إذا كان له شاهد واحد ، فإن لم يكن له شاهد فلا شيء له .

قال مالك من أعطى عطية لا يريد ثوابها ثم مات المعطى فورثته بماله ، وإن مات المعطى قبل أن يقبض المعطى عطيته فلا شيء له ، وذلك أنه أعطى عطاه لم يقبضه فإن أراد المعطى أن يسكنها وقد كان أشهد عليها حين أعطاهما فليس ذلك له إذا قام صاحبها أخذها

نكح من التبع (حلف) بينه المجهول من التحليف (المعطى) بالكسر أى الواهب فإن حلف الواهب روى (وإن أبي) الواهب (إن يحلف أيضاً) كما نكح الموهوب له (أدى إلى المعطى) بفتح الطاء الموهوب له (ما أدى عليه) أى هل الواهب لأن نكح الواهب بمنزلة شاهد ثان قال لاجئ وذلك لتكفل المعطى بحدود الخير عليه وكذلك كل من نكح من بين ردت عليه فإنه يقضى عليه (إذا كان له) أى للموهوب (له شاهد واحد فإن لم يكن له شاهد) واحد أيضاً (فلا شيء له) بمجرد دعواه وإن حلف .

(قال مالك ومن أعطى عطية لا يريد ثوابها) أى عرضها في الدنيا (ثم مات المعطى) بفتح الطاء أى الموهوب له (قبل أن يقبضها فورثته) أى ورثة الموهوب له (بمنزلة) فلم يطلبها وأخذها جبراً من الواهب (وإن مات المعطى) بكسر الطاء الواهب (قبل أن يقبض المعطى) بفتح الطاء الموهوب له (عطية فلا شيء له) أى للموهوب له (وذلك) أى وجه ذلك (أنه أعطى) بينه المجهول (عطاه لم يقبضه) قبل موت الواهب (فإن أراد المعطى) بكسر الطاء (أن يسكنها) كما تقدم قريباً ذكره استطراداً (والمحال أنه) قد كافه أشهد عليها حين أعطاهما فليس ذلك له (أى الواهب) (إذا قام صاحبها) الموهوب له (أخذها) جبراً على الواهب ، قال لاجئ وهذا يدل على أن مالكاً كان يقول بدليل الخطاب فأخبر أن موت المعطى لا يطل الحية وهو الصحيح لأن القبض الذى يطل الحية عنه لا يفرض بموت المعطى فورثته يبرسون مقامه من القيام بطلبها وإتمامها ما كان له ، وإنما يطل بموت المعطى قبل القبض ، لأن قام العطية قبل القبض قد فات ، اهـ . قال الحنفى للمكمل والموزون لا تنزيم فيه الصدقة والحبة إلا بالقبض ، وهو قول أكثر الفقهاء منهم النخعي والقيزى وأبو حنيفة والشافعى ،

يقال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد لمعوم قوله صل الله عليه وسلم أقامد في حبه كالنائه في قبه ، ولأنه إذا ملك بغير عوض فزعم بمجرد العنق كالوقف والعنق ، وربما قالوا تبرع فلا يستبر فيه القبض كالوصية والوقف ، ولنا إجماع الصحابة فإن ما المأه مروي عن أبي بكر وعمر رضى الله عنه لم يعرف لهذا مخالفه في الصحابة فذكر حديث أبي بكر في قصة جنازة حاتفة ، وحديث عمر رضى الله عنه ما بال أقوام يتحلون أولادهم المذكورين في الموطن قريباً ثم قال دروي فإن أن الوالد يجوز لولده إذا كانوا مسافراً قال المروزي انفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة ، ولأنها هبة غير مقبوضة فلم تنزيم كالومات قبل أن يقبض ، فان مالكاً يقول لا يلزم الورثة التسليم والخبر محمول على المقبوض ، ولا يصح قياس على الوقف والوصية والعنق لأنه الوقف إخراج ملك إلى الله تعالى مخالف التملك والوصية تنزيم في حق الورثة ، والعنق إسقاط حق وليس بتسليم ثم الواهب بالخيار قبل القبض إن شاء أقبض وأعطاه . وإن شاء رجع فيها ومنها ولا يصح قبضها إلا بإذنه فان قبضها للموهوب له بغير إذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض ، وحكى عن أبي حنيفة أنه إذا قبضها في المجلس صح ، وإن لم يأذن له لأن الهبة قامت مقام الإذن في القبض لتكونها دالة على رضاه بالتسليم ، فان مات الواهب أو الموهوب له قبل القبض بطلت الهبة سواء كان قبل الإذن في القبض أو بعده لأنه عقد جائز لبطل بموت أحد المتعاقدين كالوكالة والفرقة وروى عن أم كلثوم بنت سلمة قالت لما تزوج رسول الله صل الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : إن أهديت إلى النجاشي حللاً أو أواني مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات ، ولا أرى مديني إلا مردودة على فإن ردت فبى لك ، قالت فكان ما قال رسول الله صل الله عليه وسلم وردت عليه مديني ، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من مسك ، وأعطى أم سلمة قبضة المسك والحقة ، أما غير المكمل والموزون فتلزم الهبة فيه بمجرد العقد وببنت الملك في الموهوب قبل قبضه ، وروى ذلك عن هل وابن مسعود أنهما قالوا الهبة جائزة إذا كانت مملوكة قبضت أو لم تقبض ، وهو قول مالك وأبي ثور وعن أحد رواية أخرى لا تلزم الهبة في الجميع إلا بالقبض وهو قول أكثر أهل العلم ، قال المروزي : انفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنه على أن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة وروى ذلك عن النخعي والقيزى والحسن والعمري والشافعى وأصحاب الرأى لما ذكرنا في المسألة الأولى .

(وليس عليه) أى على السيد (شئ) آخر (غير ذلك) الذى قلنا (فبيده فى ذلك بالخيار) بين أداء القيمة أو إعطاء العبد إياه .

قال الباجي وهذا على حسب ما قال : إن ما أصاب العبد على هذه الوجوه التى ذكرناها فإن ذلك كله فى رقبته لا يمدوها بمعنى تعلق ذلك برقبته أن رقبته تسلم فى هذه الجنايات إلا أن يشاء سيده أن يفديه منها بأرض الجناية ، قلت الجناية أو كثرت ، انتهى . وفى الشرح الكبير أما أروش جنائياته وقيم متلفاته فهى متلفة بركة العبد سواء كان مأموناً له أولاً ، رعاية واحدة وبه يقول أبو حنيفة والشافعى وكل ما تعلق بركة العبد خير السيد بين تسليمه للبيع وبين فرائه فإذا بيع وكان ثمنه أقل مما عليه فليس لرب الدين إلا ذلك لأن العبد هو الجاني فلم يجب على غيره شئ . وإن كان ثمنه أكثر فافضل السيد وذكر القاضى أن ظاهر كلام أحمد أن السيد لا يرجع بالفضل ولعله ذهب إلى أنه دفعه إليه عوضاً عن الجناية فلم يبق لسيدته فيه شئ . كما لو ملكه إياه عوضاً عن الجناية وليس هذا صحيحاً فإن الجنى عليه لا يستحق أكثر من قدر أرض الجناية عليه ، انتهى . وقال الموفق : لا يخلو أرض الجناية من أن يكون بقدر قيمته فادون أو أكثر فإن كان بقدرها فادون ، فالسيد يحجز بين أن يفديه بأرض جنائيه أو يسلمه إلى ولى الجناية فيملكه وهذا قال الثوري ومحمد بن الحسن وإسحاق وروى ذلك عن الشعبي وعطاء والزهرى والحسن وغيرهم وإن كانت الجناية أكثر من قيمته ففيه روايتان إحداهما أن سيده يحجز بين أن يفديه بقيمته أو أرض جنائيه وبين أن يسلمه لأنه إذا أدى قيمته فقد أدى قدر الواجب عليه فإن حق الجنى عليه لا يزيد على العبد فلم يلزمه أكثر من ذلك كما لو كانت الجناية بقدر قيمته والرواية الثانية يلزمه تسليمه إلا أن يفديه بأرض جنائيه بالغة ما بلغت وهذا قول مالك لأنه ربما إذا عرض للبيع رغب فيه راعب بأكثر من قيمته فإذا أمسكه فقد فوت تلك الزيادة على الجنى عليه والشافعى قولان كالروايتين ، انتهى .

وفى الهداية : إذا جنى العبد جنابة خطأ قبل لمولاه إما هته تدفعها أو تفديه . وقال الشافعى جنائيه فى رقبته يباع فيها إلا أن يقضى للمولى الأرض ، وفائدة الاختلاف فى اتباع الجاني بعد التمتع والمساءلة مختلفة بين الصحابة وضمران الله عليهم ثم قال فإن دفعه ملكه ولى الجناية وإن فدها فدها بأرضها وأيمها اختاره المولى وفده لا شئ لولى الجناية غيره ، انتهى .

ما يجوز من النحل

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نخله ، فأعلن ذلك له ، وأشهد عليها ، فعى جائزة ، وأن وليها أبوه .

قال مالك : الأمر عندنا أن من نحل ابناً له صغيراً ذهباً أو ورقاً ثم ملك وهو يله

ما يجوز من النحل

تقدم الكلام على لفظه فى أول باب ما لا يجوز من النحل

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : من نحل) أى أعنى (ولداً له صغيراً) صفة لولى الولد (لم يبلغ) صفة ثانية له (أن يحوز) بالخاء والزى أى قبض فى جميع النسخ المصرية وفى الهندية بالجيم والزى (نخله) أى لم يبلغ الولد لصغره إلى مرتبة قبض أمواله (فأعلن) إلوالد (ذلك) النحل (له) أى للولد (وأشهد) الناس (عليها) أى على نخلته (فهى) العلية (جائزة) للولد (وإن وليها أبوه) قال صاحب التعليق المجد : الظاهر أن مشددة مكسورة واسمها وليها وخبرها أبوه أى أن ولى هذه النحلة هو أبوه الواهب فإن قبضه ينوب مناب قبض الصغير ويحتمل أن يكون أن وصلىه وولى فعل ماض وفاعله أبوه يعنى وإن كان وليها أبوه ، انتهى . قال محمد فى مرصاد بعد ذكر الأثر المذكور والآثار التى تقدمت فى باب ما لا يجوز من النحل ، قال محمد : وبهذا كله نأخذ يفتى للرجل أن يسوى بين ولده فى النحلة ولا يفضل بعضهم على بعض فن نحل نخله ولداً أو غيره فلم يقبضها الذى نحلها حتى مات الناحل والنحول فهى مردودة على الناحل وعلى ورثته ولا يجوز للنحول حتى يقبضها إلا الولد الصغير ، فإن قبض والده له قبض ، فإذا أعلنها وأشهد بها فهى جائزة لولده ولا سيل للوالد إلى الرجعة فيها ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها وهو قول أبى حنيفة والعمامة من قضائنا انتهى .

(قال مالك الأمر عندنا أن من نحل ابناً له صغيراً) عينا سواء كان (ذهباً أو ورقاً) أى فضة (ثم ملك) أى مات الوالد (وهو يله) أى كان الوالد متولياً لماله (أنه لا شئ للابن

أنه لا شيء للإبن من ذلك إلا أن يكون الأب عزها بينها ، أو دفعها إلى رجل ونسها لابنه عند ذلك الرجل ، فإن فعل ذلك فهو جائز للإبن .

○

من ذلك المال (إلا أن يكون الأب عزها بينها) أى فصلها عن ماله (أو دفعها إلى رجل) آخر يعنى (وضعا لابنه عند ذلك الرجل فإن فعل ذلك فهو جائز للإبن) لتام ملكه قال الباجي وقول عثمان من نحل ابنه صغيراً الخ يحتمل أن يريد به كل نحل من عرض أو عين قد ختم عليه الأب وأشهد فيجوز ذلك على رواية عن مالك ، ويحتمل أن يريد به العرض خاصة فيجوز على القولين ، ويحتمل من جهة اللفظ أن يريد المرض والعين مختوما أو غير مختوم ، في قال مالك وأما قول مالك إن من نحل ابنه الصغير الخ فأما وضعا عند غيره فلا خلاف في المذهب في جواز ذلك ، وأما عزها فهو أن يجعلها في شيء ويختم عليها ويهد على ذلك قلبه خلاف في المذاهب انتهى ، بتغيير .

وقال أيضاً في حديث عمر رضى الله عنه ما بال رجال ينحلون أبنائهم الحديث قال يقتضى أن إخراج العتية من يد الأب اتناحل هو الواجب أو الأفضل فإن كان الابن بالغاً مالكا لأمر نفسه لحكمه حكم الأجنى وإن كان صغيراً فإن من العطايا ما لا يصح إلا بإخراج الأب العتية من يده إلى يد من يجوزها له ، ومنها ما يصح حيازتها مع بقائها بيد الأب إلا أن أخرجا عن يد الأب إلى يد غيره أفضل وأبين في صحة الحيازة ، فإذا ثبت ذلك فإن العطايا على ضربين منها ما لا يتعين كالدنانير والدرهم ، ومنها ما يتعين كالحيوان والمرض ثم بسط الاختلاف في كلا النوعين .

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم

ميراث الصلب

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث أن ميراث الولد من الدم أو والنسب أنه إذا توفى الأب أو الأم وترك ولدًا رجلاً ونساء ، فلذلك مثل حظ الأثنين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في النسخ الهندية بتقديم الكتاب على التسمية ، وهكذا في أكثر المصرية وفي بعضها بتقديم التسمية واقتضينا في ذكر الكتاب هنا أيضا النسخ الهندية واختلفت النسخ المصرية في ذكر كتاب الفرائض فذكره الزرقاني وصاحب التنوير بعد كتاب العقيدة ، والباجي بعد كتاب الشفعة والفرائض جمع فرضة بمعنى مفروعة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة : التقدير ، وشرعا نصيب مقدر للوارث وهى ستة : النصف ، والرابع ، والثمن ، والثلاثان ، والثلث ، والسدس ، ثم يقال للعلم بمسائل الميراث ، علم الفرائض ، وللعالم به فرضى وفي الحديث أفرضكم زيد أى أعلمكم بهذا النوع . قال الدردير يسمى بعلم الفرائض وعلم الموارث وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركات وغايته إبطال كل ذى حق حقه من التركة انتهى .

ميراث الصلب

قال المهره : أصل الميراث واوية ، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر ، كذا في المحلى - والصلب الظير والمراد ميراث الأولاد .

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا) أى لا خلاف فيه بين علماء المدينة (والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة المنورة زادها الله شرفا وكرامة (في فرائض الموارث أن ميراث

ما يجوز من العطية

قال مالك الأمر عندنا فبين أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابا فأشهد عليها فإنها ثابتة لذى أعطها ، إلا أن يموت المولى قبل أن يقبضها الذى أعطها قال وإن أراد المولى إسماها بعد أن أشهد عليها فليس ذلك له ، إذا قام عليه بما صاحبها أخذها

بناء المجهول وهو الموهوب له (حتى يكون) بالتحية في جميع النسخ الهندية والعصرية إلا الزرقاني فيها بالثناء الموقية قال بالثناء أى التبعة وبالياء الذى نحل ، اهـ . (إن مات) للمولى (لورثته) الثابتة للزنى لا للزنى كذا في المحلى (فهو باطل) لأن الجائزة شرط في صحة الملك للربة كاله الزرقاني وبسط الباجي في فروع هذا الباب ، وقال محمد بعد ذكر هذه الآثار وبهذا كله تأخذ ببعض فرجل أن يسوى بين ولده في النحلة ولا يفضل بعضهم على بعض ، فمن نحل نحلة ولدا أو غيره فلم يقبضها الذى نحلها حتى مات الناحل أو التحول فهو مردودة على الناحل ، وعلى ورثته ، ولا يجوز للنحول حتى يقبضها إلا الولد الصغير ، فأف قبض والده له قبض فإذا أهلكها وأشهد بها فهي جائزة لولده ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ، ولا إلى إغتصابها بعد أن أشهد عليها ، وهو قول ابن حنيفة وإمامة من فقهاءنا .

ما يجوز من العطية

هكذا في النسخ الهندية وعلى هذا فالفرق بينا وبين الترجمة السابقة واضح وفي جميع النسخ المصرية عليها مالا يجوز زيادة لا النافعة ، فالظاهر ما ذكر في البابين أن المصنف رحمه الله أراد في الترجمة السابقة التفاضل في الهبة للأولاد ، وأراد في هذه الترجمة بيان القبض في الهبة هل هو شرط لقبها أم لا كما سيأتي في كلامه .

(قال مالك الأمر عندنا فبين أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابا) أى لا يريد عرضا في الدنيا (فأشهد عليها) أى أشهد أحدا على عطائه (فإنها ثابتة) أى حق ثابت لله (لذى أعطها) (بناء المجهول) أى ثبت حق للمولى له اللزوم بالقول عند مالك ومع وافقه كما سيأتي (إلا أن يموت المولى) (بسكر الطاء) أى الواهب (قبل أن يقبضها الذى أعطها) (بناء المجهول) أى المولى (لم يفتقد تبطل الهبة بموته) (قال) مالك (وإن أراد للمولى)

قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها بخلاف الذى أعطها بشاهد يشهد له أنه أعطها ذلك عرضا كاف أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً ، أحاط

أى الواهب (إسماها بعد أن أشهد عليها) (أحداً) (فليس ذلك له) أى ليس الواهب حق الإسماء (إذا قام عليه بما) أى قدر عليها (صاحبها) أى الموهوب له (أخذها) جبراً أو الباجي وهذا كما قال ابن من أعطى حبة لا يريد بها الثواب ولا العرض وأشهد عليها إنما بالاشهاد ثبت العطى فليس للمولى الرجوع فيها ولأن الهبة تلزم بالقول خلافاً لآبي حنيفة والثاقبي في قولهما إن الصدقة والهبة عقد جائز ، وإنما تلزم بالقبض . والدليل على ما نقله قوله تعالى ، أوغرا بالنعقد ، وقوله صلى الله عليه وسلم ، إذا دق في صدقته كالكلب يورده في قنينة ، ومن جرة بقياس أن هذا عقد فلم يقبض لزومه إلى قبض الموهوب عليه كسائر العقود ، وإذا ثبت هذا فإنه على ضربين ، ضرب لا يقبض به ، وضرب يقبض به ، أما الأول فالأول فإما كان من صدقة أو ربة أو حبس على وجه الجبن على معينين أو غير معينين اتفق أصحابنا ابن القمامر وأشباه وغيرهما على أنه لا يقبض عليه بذلك ولكنه يؤمر بذلك ووجاه ذلك أنه لم يقصد به القبر وإنما قصد الجاهل ، وتحقيق ما نازع فيه يؤمر به ولا يقبض به عليه . وأما ما كان من ذلك بغيرين فإنه يجب على إخراجها ، وحكى محمد عن أشبه أنه لا يجب على إخراجها إلا إذا كانت الصدقة على معين ، اهـ . وترجم البخاري في صحيحه باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه ، قال العيني الترجمة مشتملة على شيئين أحدهما الهبة والاخر الوعد ، أما الهبة فالشرط فيها القبض عند أكثر الفقهاء ، والثاني وهو قول أبو حنيفة والشافعي وأحمد ، إلا أن أحد قال : إن كانت الهبة عبثاً صح بدون القبض في الأصح وفى التاميل وللزواني لا تصح بدون القبض وعند مالك يثبت الملك فيها قبل القبض ، وبه قال أبو ثور والثاقبي في القديم ، وهو قول ابن أبي ليلى ، واستدل أصحابنا وأصحاب الشافعي في اشتراط القبض بحديث عائشة في جنازة أبي بكر رضي الله عنه ، اهـ .

(قال مالك ومن أعطى عطية ثم نكل الذى أعطها) أى أنكسر الواهب (بخلاف الذى أعطها) (بناء المجهول) أى الموهوب له (بشاهد) (واحد) يشهد له أنه أعطها ذلك الذى الموهوب (عرضا كاف) ذلك الذى الموهوب (أو ذهباً أو ورقاً أو حيواناً) (أو غير ذلك) (أحاط) (بناء المجهول) (الذى أعطى) أى الموهوب له (مع شهادة شاهده) (الواحد بناء على ما تقدم في باب القضاء باليمين مع الشاهد الواحد) (فإن أف الذى أعطى) أى الموهوب له (أن يحلف) أى

الذي أعطى مع شهادة شاهده ، فإن أن الذي أعطى أن يحلف حلف المعطى ، وإن أن أنه يحلف أيضاً أدى إلى المعطى ما أدى عليه إذ كان له شاهد واحد ، فإن لم يكن له شاهد فلا شيء له .

قال مالك من أعطى عطية لا يريد ثوابها ثم مات المعطى فورثته يتركه ، وإن مات المعطى قبل أن يقضى المعطى عطيته فلا شيء له ، وذلك أنه أعطى عطاه لم يقضه فإن لراد للمعطى أن يسكنها وقد كان أشهد عليها حين أعطاهما فليس ذلك له إذا قام صاحبها أخذها

نكح عن التبع (حلف) ببناء المجهول من التحليف (المعطى) بالنكح أى الواهب فإن حلف الواهب روى (وإن أن) الواهب (إن يحلف أيضاً) كما نكح للموهوب له (أدى إلى المعطى) بفتح الطاء الموهوب له (ما أدى عليه) أى على الواهب لأن نكح الواهب بفتح الطاء شاهد ثان قال لاجى وذلك لنكح الواهب بفتح الطاء بغير الدين عليه وكذلك كل من نكح من بين ردت عليه فإنه يقضى عليه (إذا كان له) أى للموهوب (له شاهد واحد فإن لم يكن له شاهد) واحد أيضاً (فلا شيء له) بمجرد دعواه وإن حلف .

(قال مالك زمن أعطى عطية لا يريد ثوابها) أى عوضها فى الدنيا (ثم مات المعطى) بفتح الطاء أى الموهوب له (قبل أن يقضها فورثته) أى ورثة الموهوب له (يترك) فلم يطلبها وأخذها جبراً من الواهب (وإن مات المعطى) بفتح الطاء الواهب (قبل أن يقضى المعطى) بفتح الطاء الموهوب له (عطية فلا شيء له) أى للموهوب له (وذلك) أى وجه ذلك (أنه أعطى) ببناء المجهول (عطاه لم يقضه) قبل موت الواهب (فإن أراد للمعطى) بفتح الطاء (أن يسكنها) كما تقدم قريباً ذكره استعراؤه (والحال أنه) قد كافى أشهد عليها حين أعطاهما فليس ذلك له (أى الواهب) إذا قام صاحبها (الموهوب له) (أخذها) جبراً على الواهب ، قال لاجى وهذا يدل على أن مالكاً كان يقول بدليل الخطاب فأخبر أن موت المعطى لا يطل الحجة وهو الصحيح لأن القبض الذى يطل الحجة عنده لا يفوت بموت المعطى فورثته يرمون مقامه من القيام بطلبها وأما ما كان له ، وإنما يطل بموت المعطى قبل القبض ، لأن قام العطية قبل القبض قد قامت ، قال الموفق للمكيل والمزبون لا تلزم فيه الصدقة والحجة إلا بالقبض ، وهو قول أكثر الفقهاء منهم النخعي والذيرى وأبو حنيفة والشافعى ،

يقال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لعائد في هبته كالعائد في قبته ، ولأنه إزافه ملك بغير عوض فزاد بمجرد العقد كالزواج والعتق ، وربما قالوا يبيع فلا يعتبر فيه القبض كالزواج والعتق ، ولنا إجماع الصحابة فإن ما ألتزم مروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنه لم يعرف لها مخالفه في الصحابة فذكر حديث أبي بكر في قصة جنازة مائقة ، وحديث عمر رضي الله عنه ما بال أقوام ينحلون أولادهم المذكورين في الموطن قريباً ثم قال دروي ثم إن الوالد يجوز لولده إذا كان صغيراً قال المزوي اتفاق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى أن الحجة لا تجوز إلا مقبوضة ، ولأنها حجة غير مقبوضة فلم تلزم كالزواج قبل أن يقضى ، فإن مالكاً يقول لا يلزم الورثة التسليم والخبر محمول على المقبوض ، ولا يصح قياس على الوقت والروية والعتق لأن الوقت إخراج ملك إلى الله تعالى مخالفت التليكات والروية تلزم في حق الوارث ، والعتق إسقاط حق وليس بتسليم ثم الواهب بالخيار قبل القبض إنه شاء أقبضاً وأعطاه . وإن شاء رجع فيها ومنها ولا يصح قبضها إلا بإذنه فإن قبضه للموهوب له بغير إذنه لم تتم الحجة ولم يصح القبض ، وحكى عن أبي حنيفة أنه إذا قبض في المجلس صح ، وإن لم يأذن له لأن الحجة قامت مقام الإذن في القبض لكونها دالة على رضاه بالتسليم ، فإن مات الواهب أو الموهوب له قبل القبض بطلت الحجة سواء كان قبل الإذن في القبض أو بعده لأنه عقد جازم لطل بموت أحد المتعاقدين كالزكاة والشركة وروى عن أم كلثوم بنت سلمة قالت لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : إن أهديت إلى التجاني حلة وأراقى منك ولا أرى لجاني إلا قد مات ، ولا أرى هدبي إلا مردودة على فان ردت فبى لك ، قالت فكان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هدبه ، فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية من ذلك ، وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة ، أما غير المكمل والمزبون فنلزم الحجة فيه بمجرد العقد وبشئ الملك في الموهوب قبل قبضه ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود أنهما قالوا الحجة جائزة إذا كانت معلومة فبضت أو لم تقبض ، وهو قول مالك وأبي ثور ومن أحدث رواية أخرى لا تلزم الحجة في الجميع إلا بالقبض وهو قول أكثر أهل العلم ، قال المزوي : اتفاق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنه على أن الحجة لا تجوز إلا مقبوضة وروى ذلك عن النخعي والذيرى والحسن والشافعى والناض وأصحاب الرأي لما ذكرنا في المسألة الأولى .

القضاء في الهبة

مالك عن داود بن الحصين أبي غطفان بن طريف المري أن عمر بن الخطاب قال : من وهب هبة لهة رحم أو عل وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه أرادها يتوب فهو حل منه إذا لم يرش منها . وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الهبة إذا تنيرت عند الموهوب

القضاء في الهبة

(مالك عن داود بن الحصين) بالمعنيين . صغراً (عن أبي غطفان) بفتح العين المجعدة (ابن طريف) بفتح الطاء المهملة (المري) بضم الميم وتشديد الراء المهملة (أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لهة رحم أو عل وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها) قال الباجي يريد أن يقصد بها القرية فإنه لا يرجع فيها يريد أنها لازمة له ليس له الرجوع فيها سواء قبضه منه أو لم يقبض (ومن وهب هبة يرى أنه إنما أرادها التواب) أي العوض في الدنيا والجزء عليها من وهب له (فهو حل منه) أي قاض عليها (يرجع فيها) إن شاء (إذا لم يرش منها) أي إذا لم يرش الجزء . قال الباجي يرض من وهب هبة أرادها التواب وليس حل وجه القرية ، وإنما هو حل وجه المعاوضة فإذا لم يرش منها كان له إخراجها كالمسألة يرضها قبض فإذا لم يرش منها لم يرضه إخراجها ، وقوله يرى أنه أرادها التواب يحمل وجهين ، أحدهما أن يكون الواهب عن ظاهر هبة قصد التواب بأن يجب للتواب وينقذه ، ولله يعلم به غير الموهوب ، فإن اشترط التواب فقد روى ابن حبيب ، عن ابن الماجشون لا يجوز ذلك ، وهو كبايع السامة بقبضها ، ولكن إن وهب وسكت عن ذكر التواب ثم قام جالب التواب فهو الذي جاء فيه قول عمر رضي الله عنه ، وقال أصبغ ذلك جائز في الوجهين ، قال أبو محمد وهو قول ابن لقاسم في المدونة وهو أول ، لأنه وإن لم يشترط التواب فقد عرف أنه المقصود ، والمعروف كالشروط وفي هذا خمسة أبواب ، الأول فيها يجوز هبة التواب وما لا يجوز وما يكون عوضاً في هبة التواب ، والثاني فيمن يعمل هبة على التواب من غير شرط الثالث في مقتضى الهبة من الزوم أو الجزاء . الرابع فيها تنقوت به الهبة لتواب ، الخامس في حكم وجود العيب بها . ثم يسط الباجي السلام على هذه الأبواب الخمسة .

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الهبة إذا تنيرت عند الموهوب له) إذا كان

له التواب بزيادة أو نقصان فإن حل الموهوب له أن يعطى صاحبها قبضها يوم قبضها

الاعتصار في الصدقة

قال مالك الأمر عندنا لدى لا اختلاف فيه أن كل من تصدق على ابنه

الهاء (للتواب) سواء كانت القنهر (بزيادة أو نقصان فإن حل الموهوب له أن يعطى صاحبها) أي الواهب (قبضها يوم قبضها) قال الباجي وهذا كما قال إن الهبة لتواب غير لازمة للموهوب له ، وإن قبضها ما لم تنقوت عنه بزيادة أو نقصان في حينها فإن حدث جأشي . من ذلك عقد فاته ردّها إلى الواهب ولزم الموهوب قبضها ، هذا هو المقرر عن مالك أن الزيادة والنقص في البدن عما تقوض به الهبة للتواب وتلزم الملق قبضها ثم ذكر أقوالاً أخرى في ذلك ثم قال قوله لزمته قبضها يريد أنه ليس للموهوب ردّها إن اختار ذلك وليس ذلك للواهب ، قال ابن لقاسم إلا أن يجتمعا على ردّها ، أ . هـ . وسبأني اختلاف الأئمة في ذلك في الباب الآتي . وفي المحل قال أبو حنيفة الزيادة للصدقة يمنع من الرجوع ولا يجب اقيمة وأما النقصان فمنع مانع ، أ . هـ .

الاعتصار في الصدقة

قال صاحب المجمع في حديث الوالد يتصرم ولده فيها أعطاه يتصرم أي يحبه عن الاعطاء وبمنه منه وكل شيء منته فقه اعتصرته الخيل يصغر يرجع عليه ، أ . هـ . قال الموفق بعدما ذكر اختلافهم في الرجوع عن الهبة ولا يجوز للتصدق الرجوع في صدقته في قولهم جميعاً ، لأن عمر رضي الله عنه قال في حديثه . من وهب هبة على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها مع عوم أحاديثنا فاتفق عليهم ودليلاً لذلك اتفق قولهم وقولنا ، أ . هـ .

(قال مالك الأمر عندنا الذي) صفة للأمر (لا اختلاف فيه) عندنا بالمدينة المنورة (أن كل من تصدق على ابنه بصدقة) سواء كان الابن صغيراً أو كبيراً (وقبضها الابن) الكبير (الرشيد) أو كان الابن (في حجر أبيه) لصفه أو غيره (فاشهد) الأب (له) أي للابن

بصدقة وقصها الابن أو كان في حجر أبيه فأهد له حل صدقة فليس له أن يستمر شيئاً من ذلك ، لأنه لا يرجع في شيء من الصدقة .

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن نخل ولده غلًا أو أعطاه عطاء ليس بصدقة أن له أن يستمر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً يداينه الناس به ، ويأمنه عليه من أجل ذلك العطاء الذي أعطاه أبوه فليس لأبيه أن يستمر شيئاً من ذلك بعد أن يكف عنه الدين .

أحلا (عل صدقة فليس له) أي الوالدان (يستمر) أي يرتفع (شيئاً من ذلك لأنه) صدقة (ولا يرجع) أحد (في شيء من الصدقة) إجماعاً كما تقدم قريباً ، قال الهاجي وهذا كما قال إن من تصدق بصدقة على ابنه الكبير المالك لأمر نفسه أو الصغير في حجره فليس للتصدق إعصاراً إذا قبضت وحيزت لأن الصدقة لا اعتصار لها لأنها على وجه القرية وما كان من العطية على وجه القرية فلا اعتصار فيه ، اهـ .

(قال مالك والأمر عندنا) بالمدينة المنورة (فمن نخل ولده غلًا) يضم نكحون (أو أعطاه عطاء ليس بصدقة) أي لم يكن على وجه الصدقة (أن له) أي للأب (أن يستمر ذلك) أي يرجع فيه (ما لم يستحدث) أي يحدث (الولد ديناً) أي لم يأخذ ديناً عن الناس (يدينه الناس به) أي بذلك العطاء (ويأمنه عليه) أي يأمنين الولد على الدين (من أجل ذلك) العطاء الذي أعطاه أبوه (قال الهاجي) خص الولد بذلك ، لأن الظاهر من مذهب مالك أنه لا يستمر إلا لأبوين من الابن والإبنة صغاراً كانوا أو كباراً فأما الجد والجدة فاختلف قول مالك فيما فروى عنه ابن وهب لا يستمر ولا يلزمه النفقة ، وروى عنه ابن أشهب أن الجد والجدة يستمران كالأبوين وبه قال ابن عبد الحكم وجه القول الأول وهو المشهور من المذهب أن الجد لا يلزمه النفقة فلم يكن له الاعتصار كالم ، وجه القول الثاني أنه أول بالأبوة ويقسم في الميراث على الأخت ، اهـ . (فليس لأبيه أن يستمر من ذلك شيئاً بعد أن تكون عليه الدين) أي بعد أن تحدث الدين العطاء ، قال الهاجي ولو كان الابن مديناً فوجه الأب قد روى ابن حبيب ، عن ابن الماجشون أن الأب إذا وهب لابنته المروجة أو ابنته للربيع أو المديان لم يستمر ، كما لو تقدمت العطية على هذه الحوادث ، وقال أصح إذا كانت الحال واحدة كالحال يوم الحبة فله الاعتصار ، وجه القول الأول أن ما منع الاعتصار إذا

قال مالك أو يعطى الرجل ابنته أو ابنته مالا فتتبع المرأة الرجل ، وإنما تتسكنه لثناه وللحال الذي أعطاه أبوه فيريد أن يستمر ذلك الأب أو يتزوج الرجل المرأة قد نخلها أبوها النخل ، وإنما يتزوجها ويرفع في صداقها لثناها وماله الذي أعطاه أبوها ، ثم يقول الأب أنا اعتصر ذلك ، فليس له أن يستمر من ابنته ولا من ابنته شيئاً من ذلك ، إذا كان على ما وصفت لك

حدثت بعد الحبة بمنعها إذا كان موجوداً وقت الحبة كالقيم ، وجه القول الثاني أن دينه لم يتعلق به من أجل البتة فلا يمنع اعتصارها ، وإنما يمنع الاعتصار دين بسبب البتة ، اهـ .

(قال مالك أو يعطى الرجل ابنته) الذكر (أو ابنته) الأنثى (مالا فتتبع المرأة) أي امرأة من النساء (الرجل) أي الابن المذكور (وإنما تتسكنه المرأة لثناه) الذي حصل له (وللحال الذي أعطاه أبوه) عطاف تفسير لثناه (فيريد الأب) بعد نكاحه (أن يستمر) ويمنع (ذلك) المال الذي أعطى الولد (أو يتزوج الرجل) أي أحد من الرجال (المرأة) أي البنت المذكورة التي (قد نخلها أبوها النخل) المذكور (وإنما يتزوجها) الرجل (ويرفع) أي يرد (في صداقها لثناها وماله) الذي حصل لها (وما أعطاها أبوها) عطاف تفسير لثناها هكذا في النسخ المصرية وفي الهندية وماله الذي أعطاه أبوها (ثم يقول الأب) أنا اعتصر ذلك (المال من البنت) فليس له (أي للأب) أن يستمر من ابنته ولا من ابنته شيئاً من ذلك (المال الذي أعطاه) إذا كان الأمر على ما وصفت لك (من أنهما نكحاً لأجل ذلك المال الذي حصل لهما) قال الموفق للأب الرجوع فيها وهب لولده وهو ظاهر مذهب أحد سواء قصد برجوعه النسوية بين الأولاد أو لم يرد وهذا مذهب مالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبي ثور ، عن أحد روايات أخرى ليس له الرجوع فيها وجهها قال أصحاب الرأي والثوري والعمري لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا ذهبت بنتك كالعائدة في بيتها فمقت عليه ، وعن عمر بن الخطاب من وهب جبة يرى أنه أرادها صلة رحم ، الحديث تقدم قريباً في الموطأ ولها جبة يحصل بها الأجر من الله تعالى فلم يجر الرجوع فيها كصدقة التطوع ، ولما قاله صلى الله عليه وسلم في حديث بشر بن سعد فأردده ، وروى قاله ، وقد تقدم في الموطأ وأقل أحوال الأمر الجواز ، وقد استدل بشير بن سعد في ذلك فرجع في جبة لولده ، ألا تراه قال في الحديث فرجع أبي فرد تلك الصدقة ، وروى طائفة ، عن ابن عمر وابن عباس يرفعان الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال : ليس لأحد أن يعطى عطية

فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطى ولده. رواه الترمذى وقال حسن، وهذا يخص عموم ما رويوه أو يفسره، ويقاسم منقوض بجهة الأجنبي فإن فيها أجراً وثواباً فإن صلى الله عليه وسلم نسب إليها وعدمه له الرجوع فيها. وظاهر كلام الحرق أن الأم كالآب في الرجوع في الهبة وهذا مذهب الشافعي لأنها دائمة في قوله إلا الوالد فيها يعطى ولده، ولأنها لا تدخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم سوا بين أولادكم ينبغي أن يتسكن من التسوية والرجوع في الهبة، طريق التسوية ولأنها لا تساوت الآب في تحريم تفضيل بعض ولدها بل ينبغي أن تساوي في التمكن من الرجوع فيها فضلاً به تخلصاً لها من الإثم، والمقصود من أحد أنه ليس لها الرجوع، قال الأثرم: قلت لابي عبد الله الرجوع للمرأة فيها أصهته ولدها كالرجل قال: ليس هي عندي في هذا كالرجل. لأن الآب أن يأخذ من مال ولده والام لا تأخذ منه، وقال مالك للأم الرجوع في هبة ولدها ما كان أبوه حياً، فإن كان ميتاً فلا رجوع لها، لأنها هبة للقيم، وهبة القيم لازمة كصدقة التطوع، ولا فرق فيها ذكرنا بين الهبة والصدقة وهو قول الشافعي وقرن مالك وأصحاب الرأي بينهما فلم يجزوا الرجوع في الصدقة بهل، واحتجوا بحديث عمر رضي الله عنه من وهب هبة وأرادها بها صدقة أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع، ولنا حديث الثمان بن بشير فإنه قال: تصدق على أبي بصدقة، قال فرجع أن فرد تلك الصدقة. وأيضاً عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم إلا الوالد فيها يعطى ولده، وهذا يقدم على قول عمر، ثم هو خاص في الوالد وحديث عمر عام فيجب تقديم الخاص، ثم الرجوع في هبة الوالد شروط أربعة.

أحدها: أن تكون باقية في ملك الإبن فإن خرجت عن ملكه يبيع أو هبة أو أرت أو غير ذلك لم يكن له الرجوع فيها، لأنه إبطال الملك غير الوالد وإن عادت إليه بسبب جديد كبيع أو هبة أو أرت أو نحو ذلك لم يملك الرجوع فيها، لأنها عادت بملك لم يستفده من قبل أبيه فلا يملك فسخه.

الشرط الثاني: أن تكون العين باقية في تصرف الوالد بحيث يملك التصرف في وقتها، فإن استولت الامة لم يملك الآب الرجوع فيها، وإن ضمن المهر أو أفلس لم يملك الرجوع، لأن في ذلك إحصالاً لغير الوالد، فإن زال المانع من التصرف في الرجوع، لأن ملك الإبن لم يزل والكتابة كذلكه عند من لا يرى بيع للمكاتب،

وهو مذهب الشافعي وجماعة سواه، فأما من أجاز بيع للمكاتب فحكمه حكم المتاجر والمزوج.

الثالث: لا يتعلق بها رغبة لغير الوالد، فإن تعلق بها رغبة لغيره ممن أن يهب ولده شيئاً فيرجع الناس في معاملته، وأدائره ديوناً أو رغبوا في ملكه، فزوجوه إن كره ذكر أو تزوجت الأنثى، لذلك فمن أحد روايتان: أحدهما ليس له الرجوع وهذا مذهب مالك لأنه تعلق به حق غير الوالد ففي الرجوع لإبطال حقه، وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار، والثانية له الرجوع لعموم الخبر، ولأن حق المتزوج والغريم لم يتعلق بين هذا للمال فلم يمنع الرجوع فيه.

الرابع: أن لا تزيد زيادة متصلة كالسمن والكبر وتعلم صنعة فإن زادت فمن أحد روايتان أحدهما لا تمنع الرجوع وهو مذهب الشافعي، والثانية تمنع وهو مذهب أبي حنيفة وعلى هذا لا فرق بين الزيادة في المهر كالسمن والطول أو في المأكل كالتعلم والصناعة والكتابة وهذا قال محمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة الزيادة بتبليغ القرآن وقضاء الدين عنه لا تمنع الرجوع، وإن كانت الزيادة منفصلة كولد البهيمة، ونمرة الفجرة، وكسب العبد، فلا تمنع الرجوع بغير خلاف تعلمه، والزيادة للولد لأنها حادثة في ملكه، وذكر القاضي وجهاً آخر أنها للآب وهو بعيد ولرجوع في الهبة أن يقول فدرجعت فيها أو نحو ذلك من ألفاظ الدالة على الرجوع ولا يحتاج إلى حكم حاكم، وهذا قال القرافي، وقال أبو حنيفة: لا يصح للرجوع إلا بقضاء قاض لأن ملك الموهوب له مستقر، ولنا أنه أخبار في فسخ عقد فلم ينتقل إلى قضاء، ثم قال: أما غير الآب فليس له الرجوع في هبته ولا حديثه، وهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال الثعني والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي: من وهب لغير ذي رحم فله الرجوع ما لم يهب عليها، ومن وهب لذي رحم فليس له الرجوع، وروى ذلك عن عمر رضي الله عنه، واحتجوا بما روى أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الرجل آخذ هبة ما لم يهب منها، ورواه ابن ماجة في سننه، ويقول عمر رضي الله عنه، ولائته لم يحصل له عنها عرض لحاز له الرجوع فيها كالعارية، ولنا قوله صلى الله عليه وسلم المائد في هبته، كالمائد في قيته، متفق عليه. وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: ليس لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطى ولده وأحدنا أصح من أحاديثهم. وقول عمر رضي الله عنه قد روى عن ابنه وابن عباس خلافة فحصل الاتفاق على أن ما وهبه الإنسان لغيره رحمه الحرم

غير ولده لا رجوع فيه ، وكذلك ما ذهب الزوج لأمرائه والخلاف فيها عدا هؤلاء ففتننا
لا يرجع إلا الولد ، وعندم لا يرجع إلا الأختى ، وأما جهة المرأة لزوجها فمن أحد فيه
روايتان : إحداهما لا رجوع لها وهذا قول عمر بن عبد العزيز والنخعي وربيعة والاك
والقوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وهو قول عطاء وقتادة والثانية لها الرجوع ،
وهذا قول شريح والشافعي وحسبك الزهرى من القضاة . ومن أحد روايات ثالثة نقلها أبو طالب
إذا ذهبت له مبرها فإن كان سائلا ذلك رده إليها رضى أو كرهه ، لأنها لا تنب إلا
عاقبة غضبه ، أو إضرارها بأن يتزوج عليها ، وإن لم يكن سائلا لها وتبرعت به فهو
جائز ، فظاهر هذه الرواية أنه متى كانت مع البتة قرينة من مسائلها أو غضبه عليها
أو ما يدل على خوفها منه فلها الرجوع ، لأن شاهد الحال يدل على أنها لم تطالب بها نفسها ، اهـ .
وفى المثل قال أبو حنيفة : لا يصح الرجوع في البتة إلا بأحد سبعة أمور : القرابة ، والورث ،
والزوجة ، والملك ، والخروج عن الملك ، والوض ، والزيادة . واحتج لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
الواهب أحق بعبده ما لم يثبت منها ، أى لم يوض ، زواجه البتة وإن ماجة والدار نطق ، عن
أبي هريرة ، وضمنه ابن حجر وغيره . وروى الحاكم والبيهقي عن ابن عمر : من وهب عبدا
فهو أحق بما لم يثبت عنها ، وقال الحاكم صحيح على شرطهما ، وقال الأدهم موضوع ،
وقال الدار نطق مسددة الحاكم في تصحيحه مشهورة ، لكن نقا شئنا أنه صحيح ابن حزم
ورواه ثقات قاله عبد الحز في الأحكام . وروى الدار نطق والبيهقي والحاكم وصححه
على شرطهما عن أنس بن سمرة سرفوعاً : إذا كانت البتة الذى ربحه حرماً لم يرجع فيها ، فدل
بغيره أنها إذا كانت لغيره فله الرجوع فهو حجة على من قال بالمهرم ، وقد صرح به في أثر
عمر رضى الله عنه على ما رواه عبد الرزاق عن إبراهيم . قال قال عمر : من وهب عبداً لغيره
محرماً فليس له أن يرجع فيها ، ومن وهب لغيره لغيره فليس له أن يرجع فيها إلا أن يثبت فيها
ذكره الشئ والزوجة في معنى القرابة ، لأن المقصود فيها العدة ، ويمكن أن يكون ثلثه
الأخبار متمسكا بالاك ، وهو ظاهر ، وقال الشافعي واحد في ظاهر مذهبه : لا يصح الرجوع
في البتة ، إلا للوالد فيما ربه لولده ، والجدة كالأب ، على أصح القولين للشافعي ، واحتجوا
بحديث العائذ في البتة كالعائذ في قبته ، رواه الجماعة إلا القومى ، وبحديث : لا يجل لرجل
أن يعطى عطية أو يهب عبداً فيرجع فيها إلا الولد فيما يطل . رواه الأربعة عن ابن عباس
وإن عمر صححه القومى والحاكم ، وأجاب الحنفية عنه بأن المراد من الإستيداد بالرجوع
أى لا ينفرد أحد بالرجوع في عبته . من غير قضاء ولا تراش إلا الولد لملكه للعبادة ،
وذلك يسمى رجوعاً أو المراد لا يجل للرجوع ديانة ومروءة لأنه لا يجل له قضاء وحسبك

القضاء في العمري

فيكون مكروهاً ، وعلى الكراهة يحمل تشبيه الرجوع في البتة بالعائذ في القم . وقال في البحر :
الكراهة تنزيهية على ظاهر كلام المدسوط ، وتره في البتة ، ومقتضى قوله صلى الله عليه وسلم
لا يجل أنها كراهة تحريم ، ويدل عليه قول الزيلعي ، إن الرجل مبيع ، اهـ . بشير . قال
العيني قوله صلى الله عليه وسلم : العائذ في عبته الحديث . احتج به طائفة من أصحابنا والشافعي
واحد وإسحاق على أنه ليس لأواهب أن يرجع فيما ربه إلا الذى ينقله الأب لإبنته ، وعند
مالك أنه لا يرجع في الأجني الذى قصده من التراب ولم يثبت ، وبه قال أحد في رواية ، وقال
أبو حنيفة وأصحابه الواحد الرجوع عن عبته ما لم يوض منها ، وهو قول سعيد بن
الجبين وعمر بن عبد العزيز وقريح القاضى والأسود ابن يزيد والحسن البصرى والنخعي
والشافعي ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن عمر
وأبو هريرة وفضالة بن عبيد ، وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم جعل العائذ في
عبته كالعائذ في قبته بالتشبيه من حيث أنه ظاهر القبح مروءة وخلفاً لا شرعاً ، والكلب غير
متعبد بالحلال والحرام فيكون العائذ في عبته عائداً في أمر قدر ، كالقنر الذى يعود فيه الكلب
فلا يثبت بذلك منع الرجوع في البتة ، ولكنه يوصف بالقبح ، وبه قول فلذلك نقول
بكراهة الرجوع ، اهـ .

قلت ويمكن أن يستدل الحنفية بما أخرجه أبو داود في باب العرافة من حديث رجل
قال : إن أبى جعل لقومه مائة من الإبل على أن يسلموا فأسلموا وحسن إسلامهم ، ثم بدا له أن
يرجمها منهم فهو أحق بما أمم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إن بدا له أن يسلموا لم يفسلها
وإن بدا له أن يرجمها فهو أحق بما منهم ، الحديث . وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله
ابن عمرو مرفوعاً مثل الذى يسرق ما وهب كمثل الكلب يبق فأكال قتيلاً فإذا استرد الواهب
فليؤت ظمير بما استرد ثم يدفع إليه ما وهب ولو كان حراماً كيف أمر بالرد بعد
التصرف .

القضاء في العمري

قال العيني في العمري بضم العين الملهة وسكون الميم مقصوراً ، وحكى بضم العين والميم

جزء السابع

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المستوفي سنة
١٠٤٠ هـ والحاظين للجليلين: العراقي وابن حجر

الناشر
دار الكتاب
بيروت - لبنان

وإن مواليها من أنفسنا فلا تأكل الصدقة . رواه أحمد والطبراني في الكبير . وفي رواية عند الطبراني حدثني مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له طهمان أو ذكوان . وعنده أيضا في رواية أخرى يقال له كيسان أو هرمز ، وأم كلثوم لم أر من روى عنها غير عطاء بن السائب وفيه كلام . وعن أبي الجوزاء قال كنا عند الحسن بن علي عليهم السلام فبطل ما عقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت أمشي معه فرأيت على جبرين^(١) من تمر الصدقة فأخذت تمره فألقيتها في في فأخذها بلعها فقال بعض القوم وما عليك لو تركتها فقال إنا آل محمد لا نأكل لنا الصدقة قال وعقلت منه الصلوات المحسنة . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير ورجال أحمد ثقات . وعن ربيعة بن شيبان أبي الجوزاء قال قلت للحسين ابن علي عليهم السلام ما تغفل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت عرفة فأخذت تمره فسلكتها في في قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألقها فانا لا نأكل لنا الصدقة . رواه أحمد ورجالهم ثقات . وعن سلمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة . رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح . وعن سلمان قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وأنا بمملوك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيتهم بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لا تأكل الصدقة فمروا أصحابه فأكلوا وأكل معهم . رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ما يبين اسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس وفيه رجاله رجال الصحيح . وعن سلمان أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمائدة عليها رطب فقال ماهذه قال هذه صدقة عليك وعلى أصحابك قال يا سلمان إنا لا تأكل الصدقة فذهب بها سلمان فلما كان من الصد جاءه سلمان بمائدة عليها رطب فقال ماهذه المائدة قال هدية فقال لأصحابه أذنوا فكلوا . رواه الطبراني في الكبير ورجالهم ثقات . وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام من غير أهله سأل عنه فان قيل هدية أكل وإن قيل صدقة قال كلوا ولم يأكل . رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح . وعن ابن عباس قال بث النبي صلى الله عليه وسلم أرمق بن أبي أرمق الزهري على بعض الصدقة فرأى رافع فاستبهم

(١) الجبرين : هو موضع بخيف التمر .

فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ياأبا رافع إن الصدقة حرام على محمد وآل محمد وإن مولى القوم منهم أو من أنفسهم . رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام . وعن ابن عباس أن قتيانا من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله استعملنا على الصدقة نصيب منها ما يصيب الناس ونؤدي كما يؤدون فقال إنا آل محمد لا نأكل لنا الصدقة وهي أوساخ الناس ولكن ما ظنكم إذا أخذت بخلف باب الجنة هل أؤثر عليكم أحدا . رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن جعفر والد ابن المديني وهو ضعيف . وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نأكل الصدقة لنا ولا لمواليها . رواه الطبراني في الأوسط وفيه اسماعيل بن عياش وفيه كلام . وعنه قال بث نوفل ابن الحارث أبنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اطلقا إلى ابن عمكما لهبه يستعين بكما على الصدقات لعلكما نصيبان شيئا فتزوجان فلقيا عليا رضوان الله عليه فقال أين تأخذان خذناه حاجتنا فقال لهما أرجعنا فلما أمسبا أمرهما أن يطلقا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فلما دفعا الباب استأذنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمائنة ارجعي ارجعي عليك سجعك^(١) أدخل على ابني خذنا النبي صلى الله عليه وسلم بحاجتهم فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم لا نأكل لكما أهل البيت من الصدقات شيء ولا غسالة أيدي الناس إن لكم في خمس أخمس لا يفتنكم . أو يكفكم . رواه الطبراني في الكبير وفيه حسين بن قيس الملقب بحنسي وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن .

باب في التفتير يهدي لأغني عن الصدقة

عن أم سلمة أن امرأة أهدت لها رجل شاة وتصدق عليها بها فأمرها النبي ﷺ أن يقبلها . رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح .

باب فيمن لا يحل له الزكاة

عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي ﷺ قال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى^(٢) . رواه الطبراني في الكبير والبرز وفيه ابن لهيعة وفيه كلام .

(١) السجع : الدتر . (٢) أي ذي قوة صحيح .

(باب الهدية)

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين . رواه أحمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من سألكم بالله فأعطوه ومن استأذكم بالله فأعينوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن أهدى إليكم كريماً فأقبلوه . رواه الطبراني في الكبير والأوسط وقال من أهدى إليكم ذراعاً أو كراعاً فأقبلوه ، وقد رواه أبو داود خلا من قوله ومن دعاكم إلى آخره ورجال الكبير رجال الصحيح خلايث ابن أبي سالم وهو ثقة ولكنه مدلس . وعن أنس قال كن المسلمون يتهادون على عهد رسول الله ﷺ صلة بينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد أسلم الناس لتهادوا من غير قفة . رواه الطبراني في الصغير وقال في الكبير كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالهدية صلة بين الناس ويقول لو قد أسلم الناس تهادوا من غير جوع . وفيه سعيد بن بشير وقد وثقه جماعة وضمه آخرون وبقية رجاله ثقات . وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ يامعشر الأنصار تهادوا فان الهدية تحل للسخمة^(١) وتورث المودة فولله لو أهدى إلى كراع فقبلت ولو دعت إلى ذراع لا يجبت . رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي بنحوه وفيه عائذ بن شريح وهو ضعيف . وعن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا أولادكم محبداً وأقبلوا السكرام عثراتهم . وفيه الثني أبو حاتم ولم أجده من ترجمه وبقية رجاله ثقات وفي بعضهم كلام . وعنها قالت قال رسول الله ﷺ يأنساؤا المؤمنين تهادوا ولو بفرس^(٢) شاة فإنه يثبت المودة ويذهب الضغائن . رواه الطبراني في الأوسط وفيه الطيب بن سليمان وثقه الطبراني وضمه الدارقطني . وعن عائشة أن النبي ﷺ قال تهادوا تزدادوا حباً . رواه الطبراني في الأوسط وفيه الثني أبو حاتم ولم أجده من ترجمه وكذلك عبد الله بن التيزار . وعن أم حكيم

(١) أي الحقد (٢) الفرس : عظم قليل اللحم وهو خف البعير كالخافر للدابة ، وقد يستعمل لشاة فيقال فرس شاة ، والذي لشاة هو الظلف .

بنت وداع الخزاعية قالت سمعت النبي ﷺ يقول تهادوا فان الهدية تضعف الحب وتذهب بغوائل الصدر . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لم يعرف . وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم شيء هدية أمام الحاجة . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد الطمار وهو ضعيف . وعن عبد الله ابن بسر قال كان النبي ﷺ يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة . رواه الطبراني في الكبير وفيه هاشم بن سعيد وثقه ابن حبان وضمه جماعة . وعن أم سلمة أن امرأة وهبت لها رجل شاة تصدق به عليها . رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح .

(باب ارسال الهدية ومتى تملك)

عن عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال كانت أمي تمشي بالهدية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلها . رواه أحمد ، وله عبد أحمد أيضاً والطبراني في الكبير كانت أمي تمشي بالشيء إلى النبي ﷺ تضرع إليه فيقبله مني . ورجالهم رجال الصحيح . وعن عبد الله بن بسر يمشي أمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطف من عنب فأكلته فقالت أمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل أتاك عبد الله بطف قال لا فجعل رسول الله ﷺ إذا رأي قال غدر غدر . رواه الطبراني في الكبير وفيه الحكم بن الوليد ذكره ابن عدى في الكامل وذكر له هذا الحديث وقال لا أعرف هذا عن عبد الله بن بسر إلا الحكم ، هذا معنى كلامه وبقية رجاله ثقات . وعن أبي بكر الصديق قال نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً فبعثت له امرأة مع ابن لها بشاة فحلب ثم قال انطلق به إلي أمك فشربت حتى رويت ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم قال انطلق به إلي أمك فشربت حتى رويت ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم شرب . رواه أبو يعلى وفيه محمد ابن أبي ليل لم يسمع من أبي بكر وبقية رجاله ثقات . وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي ﷺ أم سلمة قال لها إني أهديت إلى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي إلا قدماء ولا أرى هديتي إلا مردودة

على فان ردت على فهدى لك قال وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والخلعة . رواه أحمد والطبراني وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضمنه جماعة وأم موسى بن عقبة أعرضا^(١) وبقية رجاله رجال الصحيح . ويأتي حديث أم سلمة في اخباره بالنبيات .

﴿باب فيمن أهديت له هدية وعنده قوم﴾

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير والوسط ومنديل بن علي وهو ضعيف وقد وثق . وعن الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتته هدية وعنده قوم جلوس فهم شركاؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد الطار وهو ضعيف .

﴿باب ثواب الهدية والثلة والمكافأة﴾

عن ابن عباس أن اعرابيا وهب لرسول الله ﷺ هبة فأتاه عليها قال أرضيت قال لا فزاده قال أرضيت قال لا فزاده قال أرضيت قال نعم قال فقال رسول الله ﷺ لقد همت أن لأنهب هبة إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي . رواه أحمد والبخاري وقال ابن اعرابي أهدى بدل وهب والطبراني في الكبير وقال وهب فآفة فأتاه به عليها . ورواه أحمد رجاله رجال الصحيح . وعن ابن عمر أن رجلا كان يلقب حمارا وكان يهدى لرسول الله ﷺ مكة^(٢) من السمن والمكة من العسل فإذا جاء صاحبها يتقاضاه بهاء به إلى رسول الله ﷺ فيقول يا رسول الله أعط هذا ثمن متاعه فما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يتسم ويأمر به فيعطى . رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . وعن أم سنبلة قالت أتيت رسول الله ﷺ بهدية فأتى نساء النبي ﷺ أن يأخذنها وقلن إنا لناخذ هدية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا هدية أم سنبلة فهي أم باديتنا ونحن أهل حضرتها وأعطاها وادى كذا

(١) لعل الصواب لم أعرضا ، (٢) هو وعاء من جلد مستدير .

وكذا فاشترى عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب منهم فأعطاهم ذودا^(١) وقال عمرو بن قيس فأتيت بمضا قال أبو كرب قلت لزيد بن الحباب من أعطاه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه عمرو بن قيس وتابعيه وفيه ثلاثة لم أعرهم . وعن عائشة قالت أهدت أم سنبلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبنا فلم يجده فقلت لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل من طعام الأعراب فدخل رسول الله ﷺ وأبو بكر معه فقال ما هذا معك يا أم سنبلة قالت لين أهديته لك يا رسول الله قال اسكي أم سنبلة فسكبت فقال ناولي أبا بكر ففعلت فقال اسكي أم سنبلة فسكبت فناولي عائشة فناولتها فشربت فقال اسكي أم سنبلة فسكبت فناولته رسول الله ﷺ فشرب فقالت عائشة ورسول الله ﷺ شرب من لبن أسلم وأبورها على الكبد يا رسول الله قد كنت حدثت أنك نيت عن طعام الأعراب فقال يا عائشة هم ليسوا بأعراب هم أهل ياديتنا ونحن حاضرهم وإذا دعوا أجابوا فيسوا بأعراب . رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن عياض بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ أهدى له رجل عكة من عسل فقبلها وقال احم شبي فجاه وكذب له كذابا . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ومن أهدى اليك فكافئه . قلت رواه البخاري في أثناء حديث وفيه لبث بن أبي سلم وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن أم حكيم بنت وداع الخزاعية قالت قلت يا رسول الله ما جزاء الفتي من الفقير قال النصيحة والدعاء قلت يا رسول الله نكره رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدى اليك كراع لقبلت ولو دعيت إلى فراع لأجبت . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لا يعرف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من آتاه معروف فذكره فقد شكره ومن نحى بما أم ينل فهو كلابس ثوب زور . رواه البخاري وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو

(١) النود من الابل ما بين التنتين إلى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشر ، والثلثة مؤنث ولا واحد لها من لفظها كالنعم .

وإن موالينا من أنفسنا فلا تأكل الصدقة. رواه أحمد والطبراني في الكبير. وفي رواية عند الطبراني حدثني مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له طهات أو ذكوان. وعنده أيضا في رواية أخرى يقال له كيسان أو هرمز، وأم كلثوم لم أو من روى عنها غير عطاء بن السائب وفيه كلام. وعن أبي الحوراء قال كنا عند الحسن بن علي عليها السلام فمثل ما عقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت أمشي معه فرأى علي جرين^(١) تمر الصدقة فأخذت تمره فألقيتها في فمي فأخذها بلعها فقال بعض القوم وما عليك لو تركتها فقال إنما آل محمد لا تأكل لنا الصدقة قال وعقلت منه الصلوات الحسن. رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير ورجال أحمد ثقات. وعن ربيعة بن شيبان أبي الحوراء قال قلت للحسين ابن علي عليها السلام ما تغفل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صمدت عرفة فأخذت تمره فمسكها في فمي قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألقتها فانا لا تأكل لنا الصدقة. رواه أحمد ورجالهم ثقات. وعن سلمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة. رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح. وعن سلمان قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وأنا مملوك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيت به بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لا تأكل الصدقة فمروا أصحابه فأكلوا وأكل معهم. رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح. وعن سلمان أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمائدة عليها رطب فقال ما هذه قال هذه صدقة عليك وعلى أصحابك قال يا سلمان إنما تأكل الصدقة فذهب بها سلمان فلما كان من الصد جاء سلمان بمائدة عليها رطب فقال ما هذه المائدة قال هدية فقال لأصحابه أذنوا فكلوا. رواه الطبراني في الكبير ورجالهم ثقات. وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام من غير أهله سأل عنه فان قيل هدية أكل وإن قيل صدقة قال كلوا ولم يأكل. رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح. وعن ابن عباس قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم أرقم بن أبي أرقم الزهري على بعض الصدقة فرأى رافع فاستبشبه

(١) الجرين: هو موضع تخفيف التمر.

فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال يا أبا رافع إن الصدقة حرام على محمد وآل محمد وإن مولى القوم منهم - أو من أنفسهم. رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام. وعن ابن عباس أن قتيابا من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله استعملنا على الصدقة فصب منها ما يصب الناس ونؤدي كما يؤدون فقال إنما آل محمد لا تأكل لنا الصدقة وهي أوساخ الناس ولكن ما نطعمكم إذا أخذت بحلقة باب الجنة هل يؤثر عليكم أحدا. رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن جعفر والد ابن المديني وهو ضعيف. وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكل الصدقة لنا ولا لموالينا. رواه الطبراني في الأوسط وفيه اسماء بن عائش وفيه كلام. وعنه قال بعث نوفل ابن الحارث ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما انطلقا إلى ابن عمكما له به يستعين بكما على الصدقات لعلكما تهييان شيئا فتزوجان فأتيا عليا رضوان الله عليه فقال أين تأخذان لخدمتهما حاجتهما فقال لهما أرجعما فلما أمسيا أمرهما أن ينطلقا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فلما دفا الباب استأذنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة ارحي عليك سجعك^(١) أدخل على ابني عمي خدمنا النبي صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم لا تأكل لهما أهل البيت من الصدقات شيء ولا غسالة أبدى الناس إن لكم في خمس الحسن لا بغيركم أو بغيركم. رواه الطبراني في الكبير وفيه حسين بن قيس الملقب بحش وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محصن.

باب في التفسير يهدي للمعنى من الصدقة

عن أم سلمة أن امرأة أهدت لها رجل شاة وتصدق عليها بها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تقبلها. رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح.

باب فيمن لا تأكل له الزكاة

عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأكل الصدقة لني ولا لذي مرة سوى^(٢). رواه الطبراني في الكبير والبراء وفيه ابن هبة وفيه كلام.

(١) السجع: الدثر. (٢) أي ذي قوة صحيح.

سحت . رواه الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح . وعنه قال السحت الرشوة في الدين . رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو نعم غير مسمى فإن كان الفضل بن دكين فهو ثقة وإن كان ضارل بن صرد فهو ضعيف وكلاهما روى عن سفيان وروى عنه علي بن عبد العزيز البغوي .

(باب هدايا الأئمة)

عن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله ﷺ هدايا العيال غلول . رواه البزار من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهي ضعيفة (١) .

(باب في الشهود)

عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شهد علي مسلم شهادة ليس لها بأهل فليتبوأ مقعده من النار . رواه أحمد وتابعيه لم يسم وبقية رجاله ثقات . وعن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال إن الطير لتضرب بمنافقها على الأرض وتحرك أذيالها من هول يوم القيامة وما يتكلم شاهد الزور ولا يفارق قدمه على الأرض حتى يقذف به في النار . قلت روى ابن ماجه بعضه . رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لا أعرفه . وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شهد شهادة يستباح بها مال امرئ مسلم ويسفك بها دم فقد أوجب النار . رواه الطبراني في الكبير ، والبزار وزاد من شرب شرابا حتى يذهب عقله الذي رزقه الله فقد أتى بأبامن الكبار ، وأبو يعلى إلا أنه قال من كتم الشهادة اجتاحت بها مال امرئ . والباقي بنحوه وفيه حش وإسمه حسين بن قيس وهو متروك وزعم أبو محسن أنه شيخ صدق . وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كتم شهادة إذا دعي إليها كان كمن شهد بالزور . رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن صالح وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث فقال ثقة مأمون وضعفه جماعة . وعن عبد الله يعني ابن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله تعالى وقرأ (واجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّور) . رواه الطبراني في

(١) وتقدم الحديث بتفصيل ..

الكبير وإسناده حسن . وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال إنما رجل حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى لم يزل في سخط الله حتى ينزع وأما رجل شد غضبا على مسلم في خصومة لا علم له بها فقد عاند الله حقه وحرص على سخطه وعليه لعنة الله تنال إلى يوم القيامة وأما رجل أشاع على رجل مسلم بكلمة وهو منها يرى سبه بما في الدنيا كان حقا على الله أن يذيه يوم القيامة في النار حتى يأتي بانفاذ ما قال ، وفي رواية عن أبي الدرداء أيضا عن رسول الله ﷺ قال من ذكر امرأ بشيء ليس فيه ليعيه به حبسه الله في نار جهنم حتى يأتي بنفاذ ما قال فيه . رواه كله الطبراني في الكبير وإسناده الأول فيه من لم أعرفه ورجال الثاني ثقات . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله في ذلك ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أم باطل فوفى سخط الله حتى ينزع ومن مشى مع قوم يرى أنه شاهد وليس بشاهد فهو كشافهم دوزر (١) ومن تحم (٢) كذبا كلف أن يعقد بين طرفي شعبة وسباب المسلم فسوق وقتاله كفر . رواه الطبراني في الأوسط وفيه رجاء السقطي ضعفه ابن معين ووثقه ابن حبان . وعن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تروث ملة ملة ولا تجوز شهادة ملة على ملة إلا أمتي تجوز شهادتهم على من سوام . رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن راشد وهو ضعيف .

(باب شهادة النساء)

عن ابن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم قتل - أو أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال - ما الذي يجوز في الرضا عن الشهود فقال النبي صلى الله عليه وسلم رجل أو امرأة ، وفي رواية برجل وامرأة . رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه محمد بن عبد الرحمن بن البلساني وهو ضعيف . وعن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة . رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفه .

(١) سياق الحديث في الصفحة ٢٠٥ وفيه فهو شاهد زور .

(٢) في الأصل تحمك ، وهو غلط .

(باب الهدية)

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين . رواه أحمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من سألكم بالله فأعطوه ومن استعاذكم بالله فأعينوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن أهدى إليكم كراعاً فأقبلوه . رواه الطبراني في الكبير والأوسط وقال من أهدى إليكم ذراعاً أو كراعاً فأقبلوه ، وقد رواه أبو داود خلا من قوله ومن دعاكم إلى آخره ورجال الكبير رجال الصحيح خلايث ابن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس . وعن أنس قال كان المسلمون يتهادون على عهد رسول الله ﷺ صلة بينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد أسلم الناس لتهادوا من غير فاقة . رواه الطبراني في الصغير وقال في الكبير كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالهدية صلة بين الناس ويقول لو قد أسلم الناس تهادوا من غير جوع . وفيه سعيد بن بشير وقد وثقه جماعة وضمه آخرون وبقي رجاله ثقات . وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ يامعشر الأنصار تهادوا فان الهدية تحمل السخيمة ^(١) وتورث المودة فوالله لو أهدى إلى كراع قبيلت ولو دعت إلى ذراع لأجبت . رواه الطبراني في الأوسط والبخاري بنحوه وفيه عائذ بن شريح وهو ضعيف . وعن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا أولادكم محبداً وأقبلوا الكرام عثراتهم . وفيه الثئي أبو حاتم ولم أجده من ترجمه وبقي رجاله ثقات وفي بعضهم كلام . وعنها قالت قال رسول الله ﷺ يانساء المؤمنات تهادوا ولو بفرس ^(٢) شاة فانه يثبت المودة يذهب الضغائن . رواه الطبراني في الأوسط وفيه الطيب بن سليمان وثقه الطبراني وضمه الدارقطني . وعن عائشة أن النبي ﷺ قال تهادوا تزدادوا حباً . رواه الطبراني في الأوسط وفيه الثئي أبو حاتم ولم أجده من ترجمه وكذلك عبيد الله بن الغزيار . وعن أم حكيم ^(١) أي الحنف (٢) الفرسي : عظم قليل اللحم وهو خف البعير الخافر للدابة ، وقد يستعار للشاة فيقال فرس شاة ، والذي للشاة هو الظلف .

بنت وداع الخزاعية قالت سمعت النبي ﷺ يقول تهادوا فان الهدية تضعف الحب وتذهب بغوائل الصدر . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لم يعرف . وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم شيء الهدية أمام الحاجة . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد الطار وهو ضعيف . وعن عبد الله ابن بسر قال كان النبي ﷺ يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة . رواه الطبراني في الكبير وفيه هاشم بن سعيد وثقه ابن حبان وضمه جماعة . وعن أم سلمة أن امرأة وهبت لها رجل شاة تصدق به عليها . رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح .

(باب إرسال الهدية متى تملك)

عن عبد الله بن بشر صاحب النبي ﷺ قال كانت أمي تبتغي بالهدية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلها . رواه أحمد ، وله بعد أحمد أيضاً والطبراني في الكبير كانت أمي تبتغي بالشيء إلى النبي ﷺ تطرفه إياه فيقبله مني . ورجالهم رجال الصحيح . وعن عبد الله بن بسر بعتني أمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطف من عنب فأكلته فقالت أمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل أتاك عبد الله بقطف قال لا فيجعل رسول الله ﷺ إذا رأيته قال غدر غدر . رواه الطبراني في الكبير وفيه الحكم بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر له هذا الحديث وقال لا أعرف هذا عن عبد الله بن بسر إلا الحكم ، هذا معنى كلامه وبقي رجاله ثقات . وعن أبي بكر الصديق قال نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً فبعت له امرأة مع ابن لها بشاة فحلب ثم قال انطلق به إلى أمك فشربت حتى رويت ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم قال انطلق به إلى أمك فشربت حتى رويت ثم جاء بشاة أخرى فحلب ثم شرب . رواه أبو يعلى وفيه محمد ابن أبي ليلى لم يسمع من أبي بكر وبقي رجاله ثقات . وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي ﷺ أم سلمة قال لها إني أعديت إلى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة

على فان ردت على لك قال وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والخلعة . رواه أحمد والطبراني وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وأم موسى بن عتبة أعرفها ^(١) وفيه رجال الرجال الصحيح . وبأني حديث أم سلمة في اخباره بالمعيات .

(باب فيمن أهديت له هدية وعنده قوم)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى له هدية وعنده قوم فهم شركؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير والوسط وفيه منديل بن علي وهو ضعيف وقد وثق . وعن الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى هديته وعنده قوم جلوس فهم شركؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد المطار وهو ضعيف .

(باب ثواب الهدية والتلوة والمكافأة)

عن ابن عباس أن أعرابياً وهب لرسول الله ﷺ هبة فأتاه به عليها قال أرضيت قال لا فزاده قال لا فزاده قال أرضيت قال نعم قال فقال رسول الله ﷺ لقد هممت أن لأنتهب هبة إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي . رواه أحمد والبخاري وقال ابن أعرابي أهدى بدل وهب والطبراني في الكبير وقال وهب ناقة فأتاه به عليها . ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن ابن عمر أن رجلاً كان يلقب حاراً وكان يهدي لرسول الله ﷺ العكة ^(٢) من السمن والعسك من المسك فإذا جاء صاحبها يتقاضاه جاء به إلى رسول الله ﷺ فيقول يا رسول الله أعط هذا من متاعه فما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يتسم ويأمر به فيعطى . رواه أبو يعلى ورجال رجال الصحيح . وعن أم سنبلة قالت أتيت رسول الله ﷺ بهدية فأني نساء النبي ﷺ أن يأخذها وقلن إنا لا نأخذ هدية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا هدية أم سنبلة فهي أم ياديتنا ونحن أهل حضرتها وأعطاها وأدى كذا

(١) لعل الصواب لم أعرفها . (٢) هو وعاء من جلد مستدير .

وكذا فاشترأ عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب منهم فأعطاها ذوداً ^(١) وقال عمرو بن قنطري فأتيت بمضها قال أبو كرب قلت لزيد بن الحباب من أعطاها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه عمرو بن قنطري وتابعيه وفيه ثلاثة لم أعرفهم . وعن عائشة قالت أهدت أم سنبلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبناً فلم يجمده فقلت لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل من طعام الأعراب فدخل رسول الله ﷺ وأبو بكر معه فقال ما هذا معكم يا أم سنبلة قالت لبن أهديته لك يا رسول الله قال أسكني أم سنبلة فسكنت فقال ناولي أبا بكر ففعلت فقال أسكني أم سنبلة فسكنت فناولي عائشة فناولتها فشربت فقال أسكني أم سنبلة فسكنت فناولته رسول الله ﷺ فشربت فقالت عائشة يا رسول الله ﷺ يشرب من لبن أسلم وأبردها على السكب يا رسول الله ﷺ كنت حدثت أنك نهيت عن طعام الأعراب فقال يا عائشة هم ليسوا بأعراب هم أهل ياديتنا ونحن حاضرهم وإذا دعوا أجابوا فليسوا بأعراب . رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري وأحمد رجال الصحيح . وعن عياض بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ أهدى له رجل عكة من عسل فقبلها وقال أحسن شيء فحاه وكتب له كتاباً . رواه الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح . وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ومن أهدى اليكم فكافئوه . قلت رواه البخاري أثناء حديث وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولم يكن مدلس وفيه رجال رجال الصحيح . وعن أم حكيم بنت وداع الخزاعية قالت قلت يا رسول الله ما جزاء التني من الفقير قال النصيحة والذعاء قلت يا رسول الله تنكره رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدى إلى كراع لقبلت ولودعيت إلى ذراع لأجيت . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لا يعرف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أتاه معروف فذكره فقد شكره ومن نحى بما لم ينل فهو كلابس ثوب زور . رواه البخاري وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو

(١) اللود من الأبل ما بين التنتين إلى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشر .
والنظفة مؤنث ولا واحد لها من لفظها كالتعم .

على فان ردت على فاعطى لك قال وكان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فاعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والخلة . رواه أحمد والطبراني وفيه مسلم بن خالد الزنجي وفيه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وأم موسى بن عتبة أعرفها ^(١) وبقية رجاله رجال الصحيح . وبأني حديث أم سلمة في أخباره بالقياسات .

(باب فيمن أهديت له هدية وعنده قوم)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه منديل بن علي وهو ضعيف وقد وثق . وعن الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتته هدية وعنده قوم جلوس فهم شركاؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد المطار وهو ضعيف .

(باب ثواب الهدية والتناء والمكافاة)

عن ابن عباس أن اعرابياً وهب لرسول الله ﷺ هبة فأتاه به عليها قال أَرْضَيْتَ قال لا فزاده قال أَرْضَيْتَ قال لا فزاده قال أَرْضَيْتَ قال نعم قال فقال رسول الله ﷺ لقد هممت أن لأنهب هبة إلا من قرشي أو أنصاري أو قنفي . رواه أحمد والبخاري وقال ابن اعرابياً أهدى بدل وهب، والطبراني في الكبير وقال وهب فآفة فأتاه به عليها . ورواه أحمد رجاله الصحيح . وعن ابن عمر أن رجلاً كان يلقب حماراً وكان يهدي رسول الله ﷺ المكة ^(٢) من السمن والمكة من العسل فإذا جاء صاحبها يتقاضاه جاء به إلى رسول الله ﷺ فيقول يا رسول الله أعط هذا من متاعه فما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يتيسم ويأمر به فبعطى . رواه أبو يعلى ورجالهم الصحيح . وعن أم سنبلة قالت أتيت رسول الله ﷺ بهدية فأتى نساء النبي ﷺ أن يأخذنها وقلن إنا لآخذ هدية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا هدية أم سنبلة فهي أم ياديتنا ونحن أهل حضرتها وأعطاها وادى كذا

(١) لعل الصواب لم أعرفها . (٢) هو وعاء من جلد مستدير .

وكذا فاشتره عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب منهم فأعطاهما ذوداً ^(١) وقال عمرو بن قيس فأتيت بمضها قال أبو كرب قلت لزيد بن الحباب من أعطاهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه عمرو بن قيس وتابعيه وفيه ثلاثة أعرفهم . وعن عائشة قالت أهدت أم سنبلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبناً فلم يحمده فقلت لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل من طعام الأعراب فدخل رسول الله ﷺ وأبو بكر معه فقال ما هذا معك يا أم سنبلة قالت لين أهديته لك يا رسول الله قال اسكبي أم سنبلة فسكبت فقال ناولي أبا بكر ففعلت فقال اسكبي أم سنبلة فسكبت فناولي عائشة فناولتها فشربت فقال اسكبي أم سنبلة فسكبت فناولته رسول الله ﷺ فشرب فقالت عائشة ورسول الله ﷺ يشرب من لبن أسلم وأبردها على الكبد يا رسول الله قد كنت حدثت أنك نهيت عن طعام الأعراب فقال يا عائشة هم ليسوا بأعراب هم أهل ياديتنا ونحن حاضرهم وإذا دعوا أجابوا فليسوا بأعراب . رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري وأحمد رجال الصحيح . وعن عياض بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ أهدى له رجل عكة من عسل قبلها وقال أحمد شعبي فجاه وكتب له كتاباً . رواه الطبراني في الكبير ورجالهم الصحيح . وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ومن أهدى إليكم فكأنوه . قلت رواه البخاري أن شاء حديث وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكن مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن أم حكيم بنت وداع الخزازية قالت قلت يا رسول الله ما أجراه الغنى من التقير قال النصيحة والدعاء قلت يا رسول الله تذكره رد اللطف قال ما أقيحه لو أهدى إلى كراع لقبلت ولو دعيت إلى خراع لأجبت . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لا يعرف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من آتاه معروف فذكره فقد شكره ومن نحلى بما لم ينل فهو كلابس ثوب زور . رواه البخاري وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو

(١) اللود من الابل ما بين التين إلى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشر ، واللفظة مؤنث ولا واحد لها من لفظها كالنعم .

على فان ردت على ففى لك قال وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية منك وأعطى أم سلمة بقية المسك والخلة . رواه أحمد والطبراني وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وأم موسى بن عقبة أعرضا ^(١) وبقية رجاله رجال الصحيح . ويأتى حديث أم سلمة في أخباره بالفتيات .

(باب فيمن أهديت له هدية وعنده قوم)

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى له هدية وعنده قوم فهم شركؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه منديل بن على وهو ضعيف وقد وثق . وعن الحسن بن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أته هديته وعنده قوم جلوس فهم شركؤه فيها . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن سعيد الطار وهو ضعيف .

(باب ثواب الهدية والثناء والمكافاة)

عن ابن عباس أن أعرابياً وهب لرسول الله ﷺ هبة فأتاه به عليها قال أَرْضَيْتِ قال لا فزاده قال أَرْضَيْتِ قال نعم قال فقال رسول الله ﷺ لقد همت أن لأنهب هبة إلا من قرشى أو أنصاري أو ثقفى . رواه أحمد والبخاري وقال ابن أعرابياً أهدى بدل وهب، والطبراني في الكبير وقال وهب ناقة فأتاه به عليها . ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن ابن عمر أن رجلاً كان يلقب حاراً وكان يهدى لرسول الله ﷺ المكة ^(٢) من السمن والعسك من العسل فإذا جاء صاحبها يتقاضاه جاء به إلى رسول الله ﷺ فيقول يا رسول الله أعط هذا ثمن متاعه فإني يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يتيسم ويأمر به فيعطى . رواه أبو يعلى ورجال الصحيح . وعن أم سنبلة قالت أتيت رسول الله ﷺ بهدية فأبى نساء النبي ﷺ أن يأخذنها وقلن إنا لنأخذ هدية فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا هدية أم سنبلة فهي أم ياديتنا ونحن أهل حضرتها وأعطاها وأدى كذا

(١) لعل الصواب لم أعرضا ، (٢) هو وعاء من جلد مستدير .

وكذا فاشترأ عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبي طالب منهم فأعطاهم خوداً ^(١) وقال عمرو بن قبيص فرأيت بعضاً قال أبو كرب قلت لزيد بن الجباب من أعطاه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه عمرو بن قبيص وتابعيه وفيه ثلاثة لم أعرفهم . وعن عائشة قالت أهدت أم سنبلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبناً فلم يجده فقلت لها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل من طعام الأعراب فدخل رسول الله ﷺ وأبو بكر معه فقال ما هذا منك يا أم سنبلة قالت لبن أهديته لك يا رسول الله قال اسكي أم سنبلة فسكرت فقال ناولي أبا بكر فسكرت فقال اسكي أم سنبلة فسكرت فناولي عائشة فناولتها فشربت فقال اسكي أم سنبلة فسكرت فناولته رسول الله ﷺ فشرب فقالت عائشة ورسول الله ﷺ يشرب من لبن أسلم وأبدها على الكبد يا رسول الله قد كنت حدثت أنك نهيت عن طعام الأعراب فقال يا عائشة هم ليسوا بأعراب هم أهل ياديتنا ونحن حاضرهم وإذا دعوا أجابوا فليسوا بأعراب . رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن عياض بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ أهدى له رجل عسكة من عسل قبلها وقال أحم شعبي فجاءه وكتب له كتاباً . رواه الطبراني في الكبير ورجال الصحيح . وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ومن أهدى اليك فكلوه . قلت رواه البخاري أثناء حديث وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن أم حكيم بنت وداع الخزاعية قالت قلت يا رسول الله ما جزاء الفتي من التقير قال النصيحة والدعاء قلت يا رسول الله نكره رد اللطف قال ما أفصح لو أهدى اليك كراع فقبلت ولودعيت إلى ذراع لا جبت . رواه الطبراني في الكبير وفيه من لا يعرف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أتاه معروف فذكره فقد شكره ومن نحى بما لم ينل فهو كلابس ثوبي زور . رواه البخاري وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو

(١) اللود من الابل لما بين الثنتين إلى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشر ، واللفظة مؤنثة ولا واحد لها من لفظها كالنعم .

قبل أن يسلم فقال إني أكره وفد^(١) المشركين . رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه الصلت بن عبد الرحمن الزبيدي وهو ضعيف . وعن عامر بن ملك الذي يقال له ملاعب الأسنه قال قدمت على رسول الله ﷺ بهدية فقال أنا لا قبل هدية لشرك . رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار إبراهيم ابن عبد الله بن الجعيد وهو ثقة . ورواه عن طريق عن عبد الرحمن بن كعب أن عامر بن ملك ، والطريق الأول عن عبد الرحمن بن كعب عن عامر بن ملك قال وصله ابن المبارك وأرسله عبد الرزاق . وعن عبد الله بن الزبير قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزى بن أسعد بن ملك بن حسل على بنتها أسماء بنت أبي بكر بهدايا ضباب وترمس ومن فأبت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها فسألت عائشة النبي ﷺ فأمر الله عز وجل (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين) إلى آخر الآية ، فأمرها أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها . رواه أحمد والطبراني في الكبير وجوده فقال قدمت قبيلة بنت عبد العزى ، وفيه مصعب بن ثابت ضعه أحد وغيره ووثقه ابن حبان . وعن بريدة قال أهدى المقوقس القبطي لرسول الله ﷺ جارينيتين إحداهما أم إبراهيم بن رسول الله ﷺ والأخرى وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وهي أم عبد الرحمن بن حسان وأهدى له بقة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار رجال الصحيح . وعن أنس بن مالك أن ملك ذى يزن أهدى إلى رسول الله ﷺ جرة من المن قبلها . رواه البزار وفيه على بن زيد ابن جددان وفيه ضعف وقد وثق . وعن عائشة قالت أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة عيدان شامية ومراة ومشطاً . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات . وعن حنظلة بن الربيع الكاتب قال أهدى المقوقس ملك القبط إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية وبقة شهاب قبلها صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه زكريا بن يحيى الكسائي

(١) في الأصله ربه .

وهو ضعيف جداً . وعن ابن عباس قال أهدى المقوقس إلى رسول الله ﷺ قلع قوارير فذكر الحديث . رواه البزار وفيه مندل بن علي وقد وثق وفيه ضعف . وعن أنس قال أهدى الأكيذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من من فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة مر على القوم فجلس يسلي كل رجل منهم قطعة وأعطى جباراً قطعة ثم انه رجع إليه فأعطاه قطعة أخرى فقال إنك قد أعطيتني مرة فقال هذه لبنات عبد الله . رواه أحمد وفيه على ابن زيد وهو ضعيف وقد وثق .

(باب)

عن ابن عباس أن الحجاج بن علاط السلمي أهدى لرسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار وحية أهدى له بقة شهاب . رواه الطبراني في الكبير وفيه إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة وهو متروك .

(باب فيمن يرجع في هبته)

عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ المائد في هبته كما ماند في قبته . رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي وثقه ابن معين وأبو حاتم وضعفه أبو زرعة وغيره .

(باب الهبة للولد وغيره)

(وقد تقدم غير حديث في هبة مالم يولد قبل هذا بأبواب)

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء . وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ثم عبد الملك ابن شبيب ثقة مأمون وروى عن شأبه ، وضعفه أحد وغيره . وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ أيما رجل نحل ابنه بخلافان به الابن فاحتاج الأب فلا ابن أحق به وإن لم يكن بان به الابن فلا أب أحق به . رواه الطبراني في الأوسط وفيه رشدين بن كريب وهو ضعيف . وعن علي بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هب لي هذا البعير أو بعني قال هو لك يا رسول الله فومعه مئة الصدقة ثم بث

قبل أن يسلم فقال إني أكرهه^(١) المشركين . رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه الضعف وهو ضعيف . وعن عامر بن ملك الذي يقال له ملاعب الأئمة قال قدمت على رسول الله ﷺ بهدية فقال إنا لا نقبل هدية لشرك . رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار إبراهيم ابن عبد الله بن الجنيدي وهو ثقة . ورواه من طريق عن عبد الرحمن بن كعب بن عامر بن ملك والطريق الأولى عن عبد الرحمن بن كعب عن عامر بن ملك قال وصله ابن المبارك وأرسله عبد الرزاق . وعن عبد الله بن الزبير قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزى بن أسد بن ملك بن حسل على بنتها أسماء بنت أبي بكر بهديا ضياف وترمس ومن فابت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها فسألت عائشة النبي ﷺ فأمره أن لا يدخلها عن رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أن لا يدخلها عن رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أن لا يدخلها عن رسول الله ﷺ إلى آخر الآية . فأمره أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها . رواه أحمد والطبراني في الكبير وجوده فقال قدمت قبيلة بنت عبد العزى ، وفيه مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره ووثقه ابن حبان . وعن بريدة قال أهدى المقوقس القبطي لرسول الله ﷺ جارية من إحداهما أم إبراهيم بن رسول الله ﷺ والأخرى وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وهي أم عبد الرحمن بن حسان وأهدى له بغلة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح . وعن أنس بن مالك أن ملك ذى يزن أهدى إلى رسول الله ﷺ حرة من المن قبلها . رواه البزار وفيه على بن زيد ابن جندعان وفيه ضعف وقد وثق . وعن عائشة قالت أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة عيدان شامية ومراة ومشطاً . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات . وعن حنظلة بن الربيع الكاتب قال أهدى المقوقس ملك القبط إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية وبغلة شهاب قبلها صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه زكريا بن يحيى السكاكي

(١) في الأصل ربه .

وهو ضعيف جداً . وعن ابن عباس قال أهدى المقوقس إلى رسول الله ﷺ قحقواير فذكر الحديث . رواه البزار وفيه منديل بن علي وقد وثق وفيه ضعف . وعن أنس قال أهدى الأكراد لرسول الله صلى الله عليه وسلم حرة من من فأنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة مرة على القوم فحصل يعطى كل رجل منهم قطعة وأعطى جارية قطعة ثم رجع إليه فأعطاه قطعة أخرى فقال إنك قد أعطيتني مرة فقال هذه لبنت عبد الله . رواه أحمد وفيه على ابن زيد وهو ضعيف وقد وثق .

(باب)

عن ابن عباس أن الحاج بن غلاط السلمي أهدى لرسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار ودحية أهدى له بغلة شهاب . رواه الطبراني في الكبير وفيه إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة وهو متروك .

(باب فيمن يرجع في هبته)

عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ العائد في هبته كأنما لم يكن . رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي وثقه ابن معين وأبو حاتم وضعفه أبو زرعة وغيره .

(باب الهبة للولد وغيره)

(وقد تقدم غير حديث في هبة مالم يولد قبل هذا بأبواب)

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء . وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عبد الملك ابن شبيب ثقة مأمون ورقيم من شأنه ، وضعفه أحمد وغيره . وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ إنما رجل نحل ابنه نخلان به الابن فاحتاج الأب فالابن أحق به وإن لم يكن بان به الابن فالأب أحق به . رواه الطبراني في الأوسط وفيه رشدين بن كريب وهو ضعيف . وعن يعل بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هب لي هذا البعير أو بعني قال هو لك يا رسول الله فوصمه بمئة الصدقة ثم بث

(باب ما يفسده الدواب)

عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ﷺ من ربط دابة على طريق المسلمين فهو ضامن. ورواه الطبراني في الكبير من طريق بقیة عن عیسی بن عبد الله ولم أعرف عیسی هذا وبقية مدلس وبقية رجاله ثقات .

(باب كراهة شراء الصدقة)

عن أبي عقیف عریف بن سریع أن رجلاً سأل عمرو بن العاص فقال رجل كان في حجری تصدقت علیه بمجارية ثم مات وأنا وارثه فقال له عبيد الله بن عمرو. سأخبرك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حل عمر بن الخطاب على فرس في سبيل الله ثم وجد صاحبه قد أوقفه بيعة فأراد أن يشتريه فآل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهأ وقال إذا تصدقت بصدقة فامضها . رواه أحمد وفيه رشدين ابن سعد وهو ضعيف وقد وثق . وعن ابن عباس أن الزبير حل على فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فأراد الزبير أن يشتريه فنهأ النبي ﷺ أن يعود في صدقته. رواه البزار ورجاله رجال الصحيح . وقد تقدمت أحاديث في هذا المعنى في الزكاة.

(باب فيمن أعطى شيئاً ثم ورثه)

عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً قال يارسول الله انى أعطيت أمى حديقة في حياتها وأنها توفيت ولم تدع وارثاً غيرى فقال رسول الله ﷺ أحسبه قال ان الله تبارك وتعالى رد عليك حديقتك وقيل صدقتك. رواه البزار واسناده حسن . وقد تقدم حديث في العمري وتآنى أحاديث في الفرائض ان شاء الله تعالى .

(باب ما جاء في العدة)

عن علي وعبد الله بن مسعود ان النبي ﷺ قال العدة دين . رواه الطبراني في الأوسط والصفير وزاد فيه عن علي وحده ويل لمن وعد ثم أخلف بقولها ثلاثاً. وفيه حمزة بن داود ضعفه الدارقطني . وعن قبث بن أشيم البجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العدة عطية . رواه الطبراني في الأوسط وفيه أصح بن عبد

العزيز البجلي قال أبو حاتم مجهول .

(باب الوفاء بالوعد)

عن أبي سلة بن عبد الرحمن قال دخلت على عبد الله بن عمرو فسألني وهو يظن أني لأم كلثوم بنت عقبة فقلت إنما أنا الكلبي فقال عبد الله دخل على رسول الله ﷺ فقال ألم أخبر أنك قرأ القرآن في كل يوم ليلة صم صوم داود يوماً وأفطر يوماً فانه أعدل الصيام عند الله وكان لا يخلف إذا وعد . قلت هو في الصحيح خلا قوله وكان لا يخلف إذا وعد . رواه أحمد وفيه محمد بن اسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شرط لأخيه شرطاً لا يريد أن به فهو كالمدلس جاره الى غير منعة . رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ثقة وبقية رجاله رجال الصحيح .

(باب اللقطة)

عن الجارود قال قلت يارسول الله أو قال رجل يارسول الله اللقطة نجدها قال انشدها ولا تكتم ولا تنيب فإن وجدت بها فادفنها اليه وإلا فالله يؤتيه من يشاء . وفي رواية عن الجارود أيضاً قال يئنا نحن مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره وفي الظهر قلة إذا تذكر القوم الظهر فقلت لرسول الله ﷺ قد علمت ما تلقينا من الظهر قال وما بكفينا قلت ذود نأني عليه في جرف فستتم بظهورهن قال لا ضالة المسلم حرق النار فلا يقربها ضالة المسلم حرق النار فلا يقربها . فذكر الحديث. رواه أحمد والطبراني في الكبير بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح . وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن اللقطة فقال تعرف ولا تنيب ولا تكتم فإن جاء صاحبها وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء . رواه البزار ورجاله رجال الصحيح . وعن عصمة قال قال رسول الله ﷺ ضالة المسلم حرق النار ثلاث مرات . رواه الطبراني في الكبير وفيه أحمد بن راشد وهو ضعيف . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ وسئل عن ضالة الغنم فقال هي لك أو لأخيك أو للذئب وسئل

ضعيف . وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا قال الرجل لأخيه جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء . رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(باب هبة مالم يولد)

عن أنس قال لما دعا نبي الله ﷺ موسى صاحبه إلى الأجل الذي كان بينهما قال له صاحبه كل شاة ولدت على غير لونها فلك ولدها قال فعمد فوضع حبلاً على الماء فلما رأته الحبال فرغت فحالت حولة فولدن كلهن يرقاً^(١) إلا شاة واحدة فذهب بأولادهن ذلك العام . رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . وعن عتبة ابن النضر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الأجلين قضى موسى قال أيرها وأوفاهما ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد موسى فراق شبيب صلى الله عليه وسلم أمر أمرته أن تسأل أباهما أن يعطيا من غنمه ما يعيشون به فأعطاهما ما ولدته غنمه في ذلك العام من قالب لون^(٢) قال فما مرت شاة إلا ضرب موسى جنبها بعصاه فوالت قوالب أنوافها كلها وولدت ثنتين وثلاثين كل شاة ليس فيها فشوش ولا ضيوب ولا كشة نفوت الكف ولا تمول^(٣) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انتحتم الشام فانكم ستجدون بقايا منها وهى السامرية . رواه البزار وفيه ابن لبيعة وحديثه حسن وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح خلا عمر بن الخطاب السجستاني وهو ثقة ولم يضعه أحد .

(باب هدايا الأمراء)

عن عبد الله بن صخر بن لودان وكان ممن بعث النبي صلى الله عليه وسلم مع عمال إلى اليمن قال قال النبي ﷺ لمهاذ بن جبل حين بعشه معلماً إلى اليمن اني قد عرفت بلاك في الدين . وقد غننت لك الهدية فان أهدى لك شئ فأقبل

(١) البرقاء : الشاة التى فى خلال صوفها الأبيض طافقت سود . (٢) أى جازت على غير ألوان أمهاتها كأنلونها قد انقلب . (٣) الفشوش التى يقطر لبنها من غير حلب لوسع ثقب الضرع ، والضيوب : الضيقة تخرج اللبن ، والكشة الصغيرة الضرع ، والتمول : التى لها حلمة زائدة . وفى الأصل تصحيفات صححناها من المسائل والاجوبة .

فرجع حين رجع بثلاثين رأساً أهدوا له . رواه الطبراني في الكبير وفيه سيف ابن عمر التميمي وهو ضعيف وقد تقدمت لمطريق استاده جريد في الفس والحجر . وعن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله ﷺ هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الكبير وأحمد من طريق إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز وهى ضمية . وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قل هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن . وعن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الهدية إلى الامام غلول . رواه الطبراني في الأوسط وفيه ثمان بن سعيد وهو ضعيف . وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الأوسط وفيه حميد بن معاوية الباهلي وهو ضعيف . وعن عصمة قال قال رسول الله ﷺ المدينة تذهب بالسبع والبصر . رواه الطبراني في الكبير وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف جداً . وفى هذا الباب أحاديث في مواضعها .

(باب في هدايا الكفار)

عن عراك بن ملك أن حكيم بن حزام قال كان محمد أحب رجل إلي في الجاهلية فلما تنبأ وخرج إلى المدينة شهد حكيم بن حزام الموسم وهو كافر فوجد حلة لتي يزن تباع فاشترها بخمسين ديناراً ليهدىها رسول الله ﷺ فقدم بها عليه المدينة فأراه على قبضها هدية فأبى قال عبد الله حسبه قال إنا لا نقبل شيئاً من المشركين ولكن ان شئت أخذناها بالثمن فأعطيت حين أبى على الهدية . رواه أحمد والطبراني في الكبير وزاد فلبسها فرأيتها عليه على التبر فلم أرى شيئاً أحسن منه فيها يومئذ ثم أعطاه أسامة بن زيد فراها حكيم على أسامة فقال يا أسامة أنت تلبس حلة ذى بزن قال نعم والله لأنا خير من ذى بزن ولأبى خير من أبىه قال حكيم فانتقلت إلى أهل مكة أعجبهم بقول أسامة . واستاده رجاله ثقات ، وله طريق في علامات النبوة أحسن وأبين من هذه في صفته ﷺ . وعن عمران بن حصين أن عياض بن حاد المجاشعي ثم السهلي أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً

قيل أن يلم فقال إني أكره وفد^(١) المشركين . رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه الصلت بن عبد الرحمن الزبدي وهو ضيف . وعن عامر بن ملك الذي يقال له ملاعب الأستة قال قدمت على رسول الله ﷺ بهدية فقال أنا لأقبل هدية لمشرك . رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار إبراهيم ابن عبد الله بن الجند وهو ثقة . ورواه من طريق عن عبد الرحمن بن كعب أن عامر بن ملك ، والطريق الأول عن عبد الرحمن بن كعب عن عامر بن ملك قال وصله ابن المبارك وأرسله عبد الرزاق . وعن عبد الله بن الزبير قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزى بن أسد بن ملك بن حسل على بنتها أسماء بنت أبي بكر بهديا ضابو ترمس ومن قالت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها فسألت عائشة النبي ﷺ فأرسل الله عز وجل (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) إلى آخر الآية ، فأمرها أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها . رواه أحمد والطبراني في الكبير وجوده فقال قدمت قبيلة بنت عبد العزى ، وفيه مصعب بن ثابت ضمه أحمد وغيره ووثقه ابن حبان . وعن بريدة قال أهدى المقوقس القبطي لرسول الله ﷺ جارينين إحداهما أم إبراهيم بن رسول الله ﷺ والأخرى وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثات وهي أم عبد الرحمن بن حسان وأهدى له بغلة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح . وعن أنس بن مالك أن ملك ذى يزن أهدى إلى رسول الله ﷺ جرة من المن قبلها . رواه البزار وفيه على بن زيد ابن جدهان وفيه ضعف وقد وثق . وعن عائشة قالت أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة عبدان شامية ومراة ومشطاً . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات . وعن حنظلة بن الربيع الكاتب قال أهدى المقوقس ملك القبط إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية وبغلة شهاب قبلها صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه زكريا بن يحيى الكسائي

(١) في الأصل: وفد.

وهو ضعيف جداً . وعن ابن عباس قال أهدى المقوقس إلى رسول الله ﷺ قح قوارير فذكر الحديث . رواه البزار وفيه مندل بن علي وقد وثق وفيه ضعف . وعن أنس قال أهدى الأكيكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من من فإلى انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة مرة على القوم فجعل يعطى كل رجل منهم قطعة وأعطى جابرًا قطعة ثم إنه رجع إليه فأعطاه قطعة أخرى فقال إنك قد أعطيتني مرة فقال هذه لبنات عبد الله . رواه أحمد وفيه على ابن زيد وهو ضعيف وقد وثق .

(باب)

عن ابن عباس أن الحجاج بن غلاط السلمي أهدى لرسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار ودحية أهدى له بغلة شهاب . رواه الطبراني في الكبير وفيه إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة وهو متروك .

(باب فيمن يرجع في هبته)

عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ المائد في هبته كالماثد في قبته . رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي وثقه ابن معين وأبو حاتم وضعفه أبو زرعة وغيره .

(باب الهبة للولد وغيره)

(وقد تقدم غير حديث في هبة مالم يولد قبل هذا بأبواب)

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال سواوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلًا أحدًا لفضلت النساء . وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عبد الملك ابن شبيب ثقة مأمون ورفيع من شأنه ، وضعفه أحمد وغيره . وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ إنما رجل نحل ابنه نحلًا فإن به الابن فاحتاج الأب فلا ابن أحق به وإن لم يكن ابن به الابن فلا أب أحق به . رواه الطبراني في الأوسط وفيه رشدين بن كريب وهو ضعيف . وعن علي بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هبل هذا البعير أو بعينه قال هو لك يا رسول الله فومئذ سمع الصدقة ثم بث

ابن المنيرة وهو مجهول. وعن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال ما عمل إن عملت به دخلت الجنة قال أنت يلد تجلب به الماء قال فاشترها سقاء جديدا ثم اسق فيها حتى تخرقها فأنك لن تخرقها حتى تبلغ بها عمل الجنة. رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى الجاني وفيه كلام وقد وثق، وفيه رجاله ثقات. وعن كدير الضبي أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أخبرني بعمل يقربني من الجنة ويبعدني عن النار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أو هما اعلمتك قال نعم قال فقول العدل وتعطي الفضل قال والله لا أستطيع أن أقول العدل كل ساعة وما أستطيع أن أعطي الفضل قال فتطمع الطعام وتضي السلام قال هذه أيضا شديدة قال فهل لك إيل قال نعم قال فانظر إلى بئير من بئيرك وسقاء اعمد إلى أهل بيت لا يشربون الماء إلا عافستهم فلذلك لا تهلك بئيرك ولا يتخرق سقاؤك حتى تجلب لك الجنة فانطلق الأعرابي بكرا فالتحق سقاؤه ولا هلك بئيره حتى نزل شهيدا. رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. وعن سعد ابن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا سعد ألا أدلك على صدقة خفيفة مؤنتها عظيم أجرها قال بلى يا رسول الله قال سقى الماء فسقى سعد الماء. قلت له حديث في سقى الماء غير هذا رواه أبو داود. رواه الطبراني في الكبير وفيه ضرار بن مرد وهو ضعيف. وعن أنس بن مالك عن نبي الله صلى الله عليه وسلم سلك رجلا منافزة عابدا والآخرة به رفق فمطش العابد حتى سقط فجل صاحبه ينظر إليه وهو صريع فقال والله لئن مات هذا العبد الصالح عطشا ومعي ماء لأصبت من مال الله خيرا ولئن سقيته ما لي لا مؤنة فتوكل على الله وسقاه وعزم فرش عليه من مائه وسقاه فضله فقام فقطعا المنافزة فيوقف الذي به رفق للحساب فيؤمر به إلى النار فنسوقه للملائكة فيرى العابد فيقول يا فلان أما تعرفني فيقول ومن أنت قال أنا فلان الذي آثرتك على نفسي يوم المنافزة فيقول بلى أعرفك فيقول للملائكة كفوا فيفعلوا فيجىء حتى يقف فيدعو ربه عز وجل فيقول يا رب قد عرفت يده عندي وكيف آثرني على نفسه يا رب هبه لي فيقول هو لك فيجىء فيأخذ يد أخيه فيدخله الجنة وتنت لا يبي ظلال أحدك أنس عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال نعم. رواه الطبراني في الاوسط، وأبو ظلال وثقه البخاري وابن حبان وفيه كلام.

باب أجر الماء والملح والنار

عن عائشة أنها قالت يا رسول الله ما لكى الذي لا يحل منه قال الماء والملح والنار قالت هذا الماء قد عرفناه فما بال الملح والنار فقال من أعطى ثارا فسا كما تصدق بجميع ما أفضجت النار ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث يوجد الماء فسا كما اعتق رقبة ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فسا كما أحياء. قلت رواه ابن ماجه باختصار. رواه الطبراني في الاوسط وفيه زهير بن مروق قال البخاري مجهول مشكوك الحديث. وعن أنس أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يدخنن بالقرب بسقين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. رواه أبو يعلى ورجاله ثقات.

باب ما جاء في المنحة

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتدرون أى الصدقة أفضل قالوا الله ورسوله أعلم قال المنحة أن يمنح أخاه الدرهم أو ظهر الدابة أو لبن الشاة أو لبن البقر. رواه أحمد وأبو يعلى وزاد الدينار أو البقرة، والبرار والطبراني في الاوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح. وعن أبي هريرة قال خير الصدقة المنحة فتدو بأجر وتزوج بأجر ومنحة التافة كمنحة الأجر ومنحة الشاة كمنحة الاسود. رواه أحمد وفيه عبد الله بن صبيحة ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه كلاما، وفيه رجاله ثقات. وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربون خلفا يدخل الله بها الجنة أرضها منحة شاة. رواه الطبراني في الاوسط وفيه صالح المري وهو ضعيف. وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا أبا ذر اعقل ما تقول لك لعناق يأتي رجلا من المسلمين خير له من أحد ذهباً يتركه وراءه. رواه أحمد وفيه أبو الاسود الفقاري ضعفه اللسان.

ضعيف . وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا قال الرجل لأخيه جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء . رواه البراء وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(باب هبة مالم يولد)

عن أنس قال لما دعا نبي الله ﷺ موسى صاحبه إلى الأجل الذي كان بينهما قال له صاحبه كل شاة ولدت على غير لونها فلك ولدها قال فمسد فوضع جبالاً على الماء فلما رأت الجبال فرغت فحالت حولة فولدت كلهن يرقاً^(١) إلا شاة واحدة فذهب بأولادهن ذلك العام . رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . وعن عتبة ابن النضر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الأجلين قضى موسى قال أيرها وأوفأها ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد موسى فراق شبيب صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أن تسأل أباهما أن يعطيا من غنمه ما يمشون به فأعطاهما ما ولدت غنمه في ذلك العام من قالب لون^(٢) قال فما مرت شاة إلا ضرب موسى جنبها بعصاه فولدت قوالب ألوانها كلها وولدت ثنتين وتلاتين كل شاة ليس فيها فشوش ولا ضبوب ولا كشة فتوت الكف ولا تمول^(٣) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتحتم الشام فانكم ستجدون بقايا منها وهى السامرية . رواه البراء وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح خلا عمر بن الخطاب السجستاني وهو ثقة ولم يضمه أحد .

(باب هدايا الأمراء)

عن عبد الله بن صخر بن لودان وكان ممن بعث النبي صلى الله عليه وسلم مع عمال إلى اليمن قال قال النبي ﷺ لصادق بن جبل حين بعثه مملماً إلى اليمن أني قد عرفت بلاك في الدين وقد ظننت لك الهدية فإن أهدى لك شيء فاقبل (١) البرقا : الشاة التي في خلال صوفها الأبيض طاقت سود . (٢) أى جنابت على غير ألوان أمهاتها كأن لونها قد انقلب . (٣) الفشوش التى يقطر لبنها من غير حلب لوسع ثقب الضرع ، والضبوب : الضيقة يخرج اللبن ، والكشفة الصغيرة الضرع ، والتمول : التى لها حلمة زائدة . وفى الأصل تصحيفات صحاحها من المسائل والأجوبة .

فرجع حين رجع بثلاثين رأساً أهديوا له . رواه الطبراني في الكبير وفيه سيف ابن عمر التميمي وهو ضعيف وقد تقدمت له طريق اسنادها جيد في الفس والحجر . وعن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله ﷺ هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الكبير وأحمد من طريق إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز وهي ضئيفة . وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن . وعن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الهدية إلى الامام غلول . رواه الطبراني في الأوسط وفيه ثمان بن سبيد وهو ضعيف . وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال هدايا الأمراء غلول . رواه الطبراني في الأوسط وفيه حميد بن معاوية الباهلي وهو ضعيف . وعن عصمة قال قال رسول الله ﷺ المدينة تذهب بالسمع والصبر . رواه الطبراني في الكبير وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف جداً . وفى هذا الباب أحاديث في مواضعها .

(باب في هدايا الكفار)

عن عراك بن ملك أن حكيم بن حزام قال كان محمد أحب رجل إلي في الجاهلية فلما نبأ وخرج إلى المدينة شهد حكيم بن حزام الموسم وهو كافر فوجد حلة لدى بزن تباع فاشتراها بخمسين ديناراً ليهدى بها رسول الله ﷺ فقدم بها عليه المدينة فأزاده على قبضها هدية فأبى قال عبد الله حسبه قال إنا لا نقبل شيئاً من المشركين ولكن ان شئت أخذناها بالثمن فأعطيته حين أبى على الهدية . رواه أحمد والطبراني في الكبير وزاد فليسا فرأيتها عليه على المنبر فلم أر شيئاً أحسن منه فيها يومئذ ثم أعطاه أسامة بن زيد فراه حكيم على أسامة فقال يا أسامة أنت تبليس حلة ذى بزن قال نعم والله لا تأخير من ذى بزن ولا بى خير من أبيه قال حكيم فانتقلت إلى أهل مكة أعجبهم بقول أسامة . واسناده رجاله ثقات ، وله طريق في علامات النبوة أحسن وثمين من هذه في صفته ﷺ . وعن عمران بن حصين أن حياض بن حماد المجاشعي ثم السهيلي أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً

قبل أن يسلم قال إني أكره وفد^(١) المشركين . رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه الصلت بن عبد الرحمن الزبدي وهو ضعيف . وعن عامر بن ملك الذي يقال له ملاعب الأتنة قال قدمت على رسول الله ﷺ بهدية فقال أنا لأقبل هدية لشرك . رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار إبراهيم ابن عبد الله بن الجنيدي وهو ثقة . ورواه من طريق عن عبد الرحمن بن كعب بن عامر بن ملك ، والطريق الأولى عن عبد الرحمن بن كعب عن عامر بن ملك قال وصله ابن المبارك وأرسله عبد الرزاق . وعن عبد الله بن الزبير قال قدمت قبيلة ابنة عبد العزى بن أسد بن ملك بن حسل على بنتها أسماء بنت أبي بكر بهدايا ضباب وترمس ومن فأبت أسماء أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها فسألت عائشة النبي ﷺ فأرسل الله عز وجل (لَا يَنْبَغُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِمَّنْ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ) إلى آخر الآية ، فأمرها أن تقبل هديتها وتدخلها بيتها . رواه أحمد والطبراني في الكبير وجوده فقال قدمت قبيلة بنت عبد العزى ، وفيه مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره ووثقه ابن حبان . وعن بريدة قال أهدى المقوقس القبطي لرسول الله ﷺ جاريتين إحداهما أم إبراهيم بن رسول الله ﷺ والأخرى وهبها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وهي أم عبد الرحمن بن حسان وأهدى له بغلة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح . وعن أنس بن مالك أن ملك ذى بزن أهدى إلى رسول الله ﷺ جرة من المن فقبلها . رواه البزار وفيه على بن زيد ابن جعدان وفيه ضعف وقد وثق . وعن عائشة قالت أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكحلة عدنان شامية ومراة ومسطاً . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات . وعن حنظلة بن الربيع الكاتب قال أهدى المقوقس ملك القبط إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية وبغلة شهباء فقبلها صلى الله عليه وسلم . رواه الطبراني في الكبير وفيه زكريا بن يحيى الكسائي

(١) في الأصل ربه .

وهو ضعيف جداً . وعن ابن عباس قال أهدى المقوقس إلى رسول الله ﷺ قنح قوارير فذكر الحديث . رواه البزار وفيه مندل بن علي وقد وثق وفيه ضعف . وعن أنس قال أهدى الأنكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من من فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة مر على القوم فحصل يعطى كل رجل منهم قطعة وأعطي جابرًا قطعة ثم أهدى إليه فاعطاه قطعة أخرى فقال إنك قد أعطيتني مرة فقاتل هذه لبنات عبد الله . رواه أحمد وفيه على ابن زيد وهو ضعيف وقد وثق .

(باب)

عن ابن عباس أن الحجاج بن غلاط السلمي أهدى لرسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار ودجبة أهدى له بغلة شهباء . رواه الطبراني في الكبير وفيه إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة وهو متروك .

(باب فيمن يرجع في هبته)

عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ العائد في هبته كأنه لم يكن . رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي وثقه ابن معين وأبو حاتم وضعفه أبو زرعة وغيره .

(باب الهبة للولد وغيره)

(وقد تقدم غير حديث في هبة مالم يولد قبل هذا بأبواب)

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلًا أحدًا لفعلت النساء . وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عبد الملك ابن شبيب ثقة مأمون ورفيع من شأنه ، وضعفه أحمد وغيره . وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ إنما رجل نحل ابنه نخلًا فبان به الابن فاحتاج الأب فلا بن أحق به وإن لم يكن بان به الابن فلا بن أحق به . رواه الطبراني في الأوسط وفيه رشدين بن كريب وهو ضعيف . وعن يعل بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هب لي هذا البعير أو بنه قال هو لك يا رسول الله فومعه صمته الصدقة ثم بث

طعاماً ووكل به رجلاً فقال لا يمر أحد إلا أصاب من طعامي هذا وكلف إذا مر الرجل في شارة^(١) وثياب حسنة ذهبوا إليه فتملقوا به وجاءوا به حتى يأكل من ذلك الطعام وإذا جاء رجل في شارة سيئة وثياب رثة منعه فلبس طال ذلك بحث الله ملكاً من الملائكة في شارة سيئة وثياب رثة فرمى بجبايتهم فقاموا إليه فدفنوه فقال لهم إني جائع وإنما يصنع الطعام للجائع فقالوا إن طعام الملك لا يأكله إلا الأبرار فدفنوه فانطلق فجاء في صورة حسنة وثياب حسنة فرأوه لا يريدون بعيداً منهم فذهبوا إليه فتملقوا به فقالوا تعال فأصّب من طعام الملك قال لا أريد قال لا يدعك الملك إن بلغه أن مثلكم ولم يصب من طعام شق عليه وخشينا أن يصيبك منه عقوبة فأكرهوه فأذخروه حتى جاؤا به إلى الطعام فقبضوه إلى الطعام فقال بئابه هكذا قال ماتصنع فقال إني جشعك في شارة سيئة وثياب رثة فأخبرتك إني جائع فمضتوني وإني جشعك في شارة حسنة وثياب حسنة فأكرهتموني وأنتم تدعونني فقبحكم وقبح ملككم إنما يصنع ملككم هذا الطعام للدنيا وأنه ليس له عند الله خلاق قال فارتفع الملك ونزل عليهم العذاب . رواه الطبراني في^(٢) وفيه سليم الباقلائي قال ابن عدى لا أرى محدثه بأساً وقال النسائي متروك .

(باب دعوة الفاسق)

عن عمران بن حصين قال نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين . رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه أبو مروان الواسطي ولم أجد من ترجمه .

(باب من دعا أخاه فليقيم معه حتى يخرج)

عن ابن عباس قال من السنة إذا دعا الرجل أخاه أن يقوم معه حتى يخرج . رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو صبيح وهو ضعيف .

(باب فيمن دعى فرأى ما يكره)

عن سالم بن عبد الله يعني ابن عمر قال أعربت في عهد أبي فاذن أبي الناس فكان أبو أيوب فيمن أذنا وقد ستر بيتي بنجد أخضر فأقبل أبو أيوب ثم دخل فرأى^(١) هي الهيئة . وفي الأصل مسارة بالمهمله ، والتصحيح من النهاية . (٢) كذا .

فأبى فاطم فرأى البيت مستتراً بنجد أخضر فقال يا أبا عبد الله تسترون الجدر قال أبي وأمتنا علينا النساء يا أبا أيوب قال من خشى أن يقبله النساء فلم أخش أبى بطنك ثم قال لا أطعم لكم طعاماً ولا أدخل لكم بيتاً ثم خرج رحمه الله . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

(باب فيمن دعى فاشتراط حضور أصحابه)

عن صهيب قال صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فأتيته وهو في فرجالس فقامت حياه فأومأت إليه فأومأ إلى وهؤلاء قلت لا فسكت فقامت مكاني فلما نظر إلى أومأت إليه فقال وهؤلاء قلت لا مرتين بفعل ذلك أو ثلاثا فقلت نعم وهؤلاء وإنما كن شيئاً يسيراً صنعت له فجاؤا معه فأكلوا حسبه قال وفضل منه . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح إلا أن ضرب بن نعيم لم يسمع من صهيب .

(باب فيمن دعى فدعا غيره من غير إذن)

عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى إذا دعى الرجل إلى طعام أن يدعو معه أحداً إلا أن يأمره أهل الطعام . رواه الطبراني في الكبير والبزار وإسناده ليس بالمطروح .

(باب فيمن أتى طعاماً من غير دعوة)

عن رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب قال أتيت النبي ﷺ فعرفت في وجهه الجوع فأتيته غلاماً لي قصباً فأمرته أن يصنع طعاماً لحسة رجال ثم دعوت النبي صلى الله عليه وسلم فجاء خمس حسة وتبعهم رجل فلما بلغ الباب قال هذا تبعنا فان شئت أن تأت له والارجع فأذنت له . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل على قوم لطعام لم يدع له دخل فاسقاً وأكل حراماً . رواه البزار وفيه يحيى بن خالد وهو مجهول . ورواه الطبراني في الأوسط من طريقه أيضاً إلا أنه قال من دخل على قوم لطعام لم يدع إليه فاسقاً شيئاً أكل حراماً . فقط . وعن ابن عمر يرفعه قال من

الله عليه وسلم أنه قال إنه سيكون عليكم أمراء يظلمون ويكذبون فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الحوض ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض. رواه أحمد واليزار والطبراني في الكبير والأوسط وأحد أسانيد اليزار رجاله رجال الصحيح ورجال أحمد كذلك. وعن خباب قال كنا قعوداً عند باب النبي صلى الله عليه وسلم فخرج علينا فقال أسمعون فلنا قد سمعنا مرتين أو ثلاثاً قال إنه سيكون عليكم أمراء فلا تصدقوهم بكذبهم ولا تعينوهم على ظلمهم فانه من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس يرد على الحوض. رواه الطبراني ورجالهم رجال الصحيح خلا عبد الله بن خباب وهو ثقة.

(باب فيمن يرأى الأمراء)

عن عمران بن حصين قال أخبرني أعرابي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما أخاف على قريش إلا أنفسهم قلت ما لهم قال أشعة سحرة وإن طال بك عمر لتظنن إليهم يفتنون الناس حتى يرى الناس بينهم كالغنم بين الحوضين إلى هذا مرة وإلى هذا مرة. رواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح خلا بلال بن يحيى العيسى وهو ثقة وله طريق طرية في الخصائص. وعن عمران بن حصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني لا أخشى على قريش إلا أنفسهم قلت وما هو قال أشعة سحرة إن طال بك عمر رأيته يفتنون الناس حتى يرى الناس بينهم كالغنم بين الحوضين مرة إلى هذا مرة وإلى هذا مرة. رواد أحمد والطبراني ورجالهم ثقات.

(باب في الامام الكذاب)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ينفضهم الله ملك كذاب وغافل مستكبر وغني بخيل. رواه الطبراني في الأوسط وفيه يحيى ابن عبد الرحمن الأرحبي، وبقية رجاله ثقات.

(باب النبي عن سب الأئمة)

عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا الأئمة وادعوا الله

لهم بالصلاح فان صلاحهم لكم صلاح. رواه الطبراني في الأوسط والكبير عن شيخه الحسين بن محمد بن مصعب الأسدي ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. وعن أبي مصعب قال جلست إلى نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم شداد ابن أوس وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يتذاكرون فقالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الرجل ليعمل كذا وكذا من الخير وإنه لما نقى قالوا يا رسول الله وكيف يكون منافقاً وهو يؤمن بك قال بلعن الأئمة ويطعن عليهم. رواه الطبراني وفيه محمد بن أبي قيس الشامي ولم أعرفه.

(باب قلوب الملوك يد الله تعالى فلا تسبهم)

عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يقول أنا الله لا إله إلا أنا مالك الملوك وملك الملوك قلوب الملوك يدي وإن العباد إذا أطاعوني حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرأفة والرحمة وإن العباد إذا عصوني حولت قلوبهم عليهم بالسخط والنفقة فساموهم سوء العذاب فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ولكن اشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع أ كفكم ملوككم. رواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن راشد وهو متروك.

(باب هدايا الأمراء)

عن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بالعمال غلول. رواه الطبراني من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازي وهو ضعيف. قلت وقد تقدمت أحاديث في الرشا في كتاب الأحكام (١).

(باب الأمير في السفر)

أحاديث هذا الباب في كتاب الجهاد بعدد ما وبعضها قد تقدم في الحج بعض أدب السفر. عن عبد الله قال إذا كنتم ثلاثة في سفر فامروا عليكم أحدكم. رواه الطبراني ورجالهم رجال الصحيح (٢).

(١) في الجزء الرابع، وفي كشف الخفا ومزيل الالباس عما شتهر من الأحاديث على السنة الناس للعجلوني، كلام على الحديث (٢) بلغ مقابلة على نسخة الأصل بقراءة الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر - كما في حاشية الأصل.

مفترج الكورث

في أخبار بني أيوب

تأليف

جمال الدين محمد بن سالم بن واصل

(المتوفى سنة ٨٦٩ هـ)

]

ويتمى بموت نور الدين محمود بن زنكي في سنة ٨٦٩ هـ

نضرة لأول مرة

عن مخطوطات كبرج وباريس واستانبول

وضبط وحققه وعلق حواشيه وقدم له ووضع فهرسه

الكنز الحبيب للدين السني

أستاذ التاريخ الاسلامي المساعد بجامعة الاسكندرية

مطبوعات إدارة إحياء التراث القديم

وزارة المعارف المصرية . إدارة الثقافة العامة

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٨٣

بينه وبين الخليفة المسترشد بالله، فتأخر دُبَيْس عن السلطان، ثم وصل دُبَيْس، ونزل بدار السلطان، فاسترضى السلطان الخليفة عنه، فامتنع أن يؤكل دُبَيْس [٢٥] شيئاً من الأعمال، وبذل الخليفة للسلطان مائة ألف دينار لأجل ذلك، وبلغ الأمير عماد الدين أنابك زنكي أن السلطان قد عزم على تولية دُبَيْس الموصل، فافر إلى خدمة السلطان — كما قدمنا —، ولم يشعر السلطان به إلا وهو عند السر، وبذل الجلة العظيمة التي ذكرناها، وخلع عليه، وأعيد إلى بلاده — كما ذكرنا —.

ثم رحل السلطان عن بغداد، ومرض، وبلغ دُبَيْساً (١) مرضه، فطعم وجمع جمعاً كثيراً، وقصد الجلة، وكان بها يهرز — شحنة بغداد —، فهرب، ودخلها دُبَيْس، فغاث في البلاد، فسبى إليه السلطان [آق سنقر (٢)] الأحمدى ليكيف شره، فأرسل دُبَيْس يستعطف الخليفة، وقال: «إن رضى عنى رددت أضعاف ما أخذته»، وترددت الرسل في ذلك، ودُبَيْس يجمع ويحشد، فاجتمع إليه عشرة آلاف فارس، ثم سار السلطان إلى بغداد فأهدى له دُبَيْس هدايا جليلة، من جعلتها ثلاثمائة حصان منقولة بالذهب، ومائتا ألف دينار ليرضى عنه الخليفة والسلطان، فلم يجب إلى ذلك.

ولما دخل السلطان بغداد قصد دُبَيْس البصرة، وأخذ منها أموالاً جليلة، فسبى إليه [السلطان] عشرة آلاف فارس، ففارق البصرة، ودخل البرية، وسار متوجهاً إلى الشام، فقتل إنه قصد قلعة صرخند، لأن سرية (٣) لصاحبها

(١) في الأصل: «ديس».

(٢) أنشيف ما بين الحاصرتين من (ابن التلانى، ص ٢٣٨).

(٣) ذكر (ابن الأثير: ج ١٠، ص ٢٨٤) أن صاحب صرخند توفى في هذه السنة وكان غصياً، وخلف جارية سبية، فاستولت على القلعة وما فيها، وعادت أنها لا يتر لها ذلك إلا بأن تحصل لرجل له قوة ومجدة، فغوص لها ديس بن صدقة وكثرة شعيرة، وذكر لها حاله وما هو عليه بالبراق، فأرسلت تدعوه إلى صرخند لتتزوج به وتسلم القلعة وما فيها من مال وغيره إليه، فأخذ الأدلاء منه وساروا من الرائق إلى الشام، فقتل به الأدلاء بنواحي دمشق.

كتبت إليه وأطمعته فيها، وضل به الأدلاء الطريق بنواحي دمشق، فزلت (١) بناس من كلب كانوا شرقي القوطة، فقبضوا عليه، وحملوه إلى تاج الملك بورى ابن طنطكين — صاحب دمشق — نجسه عنده، وبلغ ذلك عماد الدين زنكي، فأرسل إلى تاج الملك يطلب دُبَيْساً، على أن يطلق ولده بهاء الدين سيونج ومن هنده من المأسورين، فإنه إن امتنع من تسليمه سار إلى دمشق وحصرها، فأجاب تاج الملك إلى ذلك، فأرسل دُبَيْساً، وأرسل إليه عماد الدين بهاء الدين سيونج وأصحابه، وتسلم عماد الدين دُبَيْس بن صدقة، فحسن إليه عماد الدين، ودفع إليه من الأموال والسلاح ما لم يكن في ظن دُبَيْس.

فأرسل [٢٦] الخليفة المسترشد بالله لما سمع بالقبض على دُبَيْس سديد الدولة ابن الأنباري (٢) وأبا بكر بن بشر التجري (٣)، يطلبان من تاج الملك دُبَيْساً، لما بينه وبين الخليفة من المداوة، فسمع سديد الملك — وهو في الطريق — بمصير دُبَيْس إلى عماد الدين، فسار إلى دمشق ولم يرجع، ووقع في عماد الدين وذمه، واستخف به، وبلغ ذلك عماد الدين فأرسل إلى طريقه من يأخذه إذا عاد، فلما رجعا من دمشق قبضوا عليه (٤) وعلى ابن بشر، وحملوا إليه فأطلق ابن بشر، وسجن ابن الأنباري ثم أطلقه.

وكان مصير دُبَيْس إلى عماد الدين سنة خمس وعشرين وخمسة مائة. وفيها مات السلطان محمود بن محمد.

(١) الضمير هنا يعود على الأدلاء.

(٢) هو سديد الدولة أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن الأنباري، كان كاتباً فخيفته المسترشد، أنظر: (ابن التلانى، ص: ٢٣١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٠).

(٣) ذكر (ابن الأثير: ج ١٠، ص ٢٨٥) أنه سمى هكذا نسبة إلى موطنه جزيرة ابن عمر.

(٤) الضمير هنا عائد على ابن الأنباري.

وتفريطهم في البلاد ، وبذلهم التغطية للفرنج من غير أن يبذلوا^(١) عندها في جهادهم ، وقال :

«أنا أحق بقرية الملك الصالح زعاية^(٢) لعهد والده ، [١٧٦] ولو استمرت ولاية هؤلاء القوم تفرقت الكتلة وطدت الكفار في البلاد » .

ثم كاتب الأمير شمس الدين بن المقدم برسالة منها :

«إنا لا نؤثر للإسلام وأهله إلا ما جمع^(٣) شملهم وألف^(٤) كآبتهم ، ولليت^(٥) الأنابكي - أعلاه الله - إلا ما حفظ أسلحه وفرعه ، أو دفع ضرره وجلب نفعه ، فالوفاء إنما يكون بعد الوفاء ، والمحبة إنما يظهر أثرها عند تكرار أطاع^(٦) العباد ، وبالجملة أنا في إدول الطائون بنا ظن السوء في واد ، ولنا من الصلاح مراد ، ولنا بيعة ناعنه مراد^(٧) » .

ثم عزم السلطان على المسارعة إلى تلافى الأمر ، فاعترضه أصران ، وصول أسطول صقلية^(٨) إلى الاسكندرية ، والثاني نوبة الكت^(٩) المقدم ذكره ، فلما كفى الله شرهما توجه إلى دمشق ، فخرج إلى البركة^(١٠) في متبيل سفر من هذه

(١) في الأصل «في س» ، وما هنا قراءة ترجحية .

(٢) في الأصل «س» : «دعاية» .

(٣) س : «جمع وبألف» وما هنا يتفق نص (الروضين ، ج ١ ، ص ٢٢٤) .

(٤) في الأصل ، وفي س : «واليت» وقد صححت بعد مراجعة الروضين .

(٥) كذا في الأصل وفي الروضين ، وفي س : «عند طامع العداة» .

(٦) الخطاب مرجعها وفي س ، وله في (الروضين ، ج ١ ، ص ٢٢٤) نوبة نصها : «ولا يقال إن طلب الله للاح إنك قادم ، ولن أني السلاح إنك جانيح» .

(٧) أنظر ما فات هنا ص ١١ - ١٧ .

(٨) هي بركة الحب أوربكة الحاج ، وقد عرفها (القرنزي : الخطط ، ج ٣ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٧) بقوله : «هذه البركة في الجهة البحرية من القاهرة على نحو يريد منها ، عرفت أولا بحجب عميرة ، ثم قيل لها أرض الحب ، وعرفت إلى اليوم بركة الحاج من أجل نزول حجاج البرها عند سيرهم من القاهرة وعند عودهم ... إلخ» وقد حدد (عل مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ١٦٠) موضعها تحديدا أدق ، قال : «بركة الحاج : قرية موهوبة في شمال الشرق للقاهرة بنحو خمس ساعات ، وفي غرب البركة الشمالية بنحو ثمانية آلاف متر ، وفي جنوب الخطاه كذلك ، وفي شرق قرية المرج نحو ثلاثة آلاف متر ... إلخ» .

السنة - أعني سنة سبعين وخمسة - وقد وردت عليه رسل شمس الدين محمد بن المقدم ، وشمس الدين صديق بن جاولي صاحب بصرى ، يستحثونه على صرعة الحركة .

ثم سار ثالث عشر ربيع الأول على صدر^(١) وأبنة في سبعة فارس ، ولا قارب بصرى^(٢) خرج صاحبها صديق بن جاولي إلى لقائه ، فلما رأى قلة من معه قال لنفاضي الفاضل :

«ما أرى معكم عسكريا ، وهذا بلد عظيم لا يقصد بهذا العسكري ولو منعكم من به ساعة من النهار أخذكم أهل السواد ، فإن كان معكم مال سهل الأمر» .

فقال :

«معنا مال كثير يكون تحسين ألف دينار» .

فضرب صاحب بصرى على رأسه وقال :

«حلكم وأهلكم» .

وجمع ما كان معهم عشرة آلاف دينار .

ثم رحل السلطان من بصرى لست بقين من ربيع الأول ، فلقبه ابن عمه الأمير ناصر الدين محمد بن أسد الدين شيركوه بن شاذي ، والأمير سعد الدين بن معين الدين أثر يوم السبت لثلاث بقين من الشهر ، ونزل يوم الأحد بمصر الخشب وتوافد إليه الأجناد والساكنو الدمشقية ، والوجوه والأكابر .

ولما كان يوم الاثنين التاسع والعشرين من ربيع الأول ركب [السلطان]^(٣) وساق إلى [٧٧] دمشق ، فاعترضه دون الدول جماعة من الرجال يريدون بزعمهم دفعه ، فهزمهم صاركه ، ووصل^(٤) إلى البلد ، ولم يعلق في وجهه

(١) س : «مرشد» وما هنا هو الصحيح ، والتعريف بالدينين انظر : الجزء الأول من مفرج الكروب ، ص ١٣٨ .

(٢) هكذا ضبطها (أفوت : معجم البلدان) وقال في من أعمال دمشق ، أنه في قصبة كروية حوران .

(٣) ما بين الحاصرتين من (١٦٣) . (٤) س : «ودخل البلد» .

بغداد وأديت جواب الرسالة أيس من السجدة ، فإما بأنهم مرض السلطان زاروا ذلك فرصة ، وعلوا رفة قلبه وسرعة انتقاذه في ذلك الوقت ، فندبوني لهذا الأمر ، وبهاء الدين الرقيب ^(١) وفوض إلى أمر النسخة “ .

ذكر انتظام الصلح بين الموصلية والسلطان

قل بهاء الدين :

” فسرتنا حتى أتيها المسكر - يعني بخران - [٢٦٤] . والناس كلهم آيسون من السلطان ، وكان وصولنا في أوائل ذي الحجة ، فاحترمتنا احتراماً عظيماً ، وجلس لنا ، وكان ذلك أول جلوسه من مرضه ، وحلف يوم عرفة ، وأخذنا منه من التهرين ، أحدها من منجر شاه وأعطاها الموصلية ، وحلفته مينا تامة ، وحفنت أخاه الملك العادل ، وسرت عنه وهو بخران وقد تماثل ، واستمر الصلح ، وصلاح الأمر “ .

وخطب في جميع بلاد الموصل للسلطان ، وقطعت خطبة السلاطين السلجوقية بها ، وخطب له في ديار بكر وجميع البلاد الأرتقية ، وضربت السكة باسمه . وكان المرض لما اشتد بالسلطان وصل إليه أخوه الملك العادل ومعه الأطباء ، وقام يضبط الأمور ، والجلوس في كل يوم في النوبة ^(٢) الذي للسلطان ، وإقامة وظيفة السباط .

(١) الأمر : بهاء الدين الرقيب ، والمصحح من : (ابن شداد : البداية البغدادية ، ص ٥٦) (البرهانين : ج ٢٢ ص ٦٤) .

(٢) النص عند النور : (البرهانين : ج ٢٢ ص ٦٥) : “ وأجلس في كل يوم في النوبة السلطانية ؛ لتول مصالح الزعامة ، وإقامة وظيفة السباط ، وأجلس في كل يوم بالاحتياط “ .

وكان الملك العزيز عماد الدين عثمان حاضراً مع أبيه ، خلف السلطان الناس لأولاده ، وجعل لكل منهم نصيباً معلوماً ، وجعل أخاه الملك العادل وصياً على جميع . وأكثر السلطان في مرضه من الصدقات ، وكتب بذلك إلى الشام والديار المصرية . فدبى في سائر محالكم من الفقراء والمساكين إلا من وصل إليه سبب من رفده وبره وصدقه .

وذكر عماد الدين الكتب قل :

” أمرني أن أكتب إلى نائبه بدمشق صفى الدين بن القايض بأن يتصدق بـ ١٠ آلاف دينار سورية ^(١) ، فقال : ما عندي غير دنانير مصرية ، فقال : يتصدق بها مصرية “ .

ولما امتد زمان مرضه أمر ببناء دار عند سرادقه وحمام ، فبنيت في أربعة أوجسة أيام ، واستحضر من دمشق ولديه الصغيرين : الملك العظيم توران شاه ، وملكشاه ^(٢) ، وأمهما ، فأسكنهما في تلك الدار مدة مقامه وسماها : “ دار العاقبة “ .

ولما تم الصلح بينه وبين الموصلية أهدى لعز الدين هدايا عظيمة ، ولوالدته ، ولزوجته ، ولابنة نور الدين ، وقوم ماسيره إليهم بما يوفى على عشرة آلاف دينار سوى الخليل والمليوس والطيب والأشياء المستطرفة .

(١) أطروحات حنا ، ص ٧٦ ، حاشي ٦ .

(٢) هما أخوان شقيقان لأم واحدة ، الأول الملك العظيم أبو منصور تورانشاه الخرميني ، وتنبصر في ربيع الأول سنة ٥٧٧ هـ ، والثاني الملك العادل أبو الفتح ملك شاه نصير الدين ، وله بالشام في رجب سنة ٥٧٨ هـ : انظر : (البرهانين : ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧) ؛ وقد ترجم (الخليل : شفاء القلوب ، ص ١٠٠) .

عنده في الخليفة ، وقدم له تحفا كثيرة ، ثم أمر بضرب خيمة له بين ولديه :
الملك الأفضل ، والملك الظاهر .

ثم وصل زين الدين يوسف بن زين الدين كوجك - صاحب لؤلؤ -
فاكرمه السلطان ، وأزله عند أخيه مظفر الدين في البصرة .

ذكر وصول رسول^(١) الخليفة الإمام الناصر لدين الله تعالى أمير المؤمنين إلى السلطان

[٣٥٢] وهو الشريف نغر الدين نجيب مشهد الدين ببغداد ، وكان قدومه
سادس عشر ربيع الأول^(٢) من هذه السنة ، ومعه حملان من اللقط ، وتوقع
بمشرين ألف دينار تُقْرَضُ من بعض التجار على الديوان العزيز ، ونحوه^(٣)
من الزرافين^(٤) المتقنين صناعة الإحراق بالنار ، فاعتد السلطان بكما حضر ، وشكر
عليه الديوان ، ورد التوقيع عليه ، وقال :

«كل ما معي من نعمة أمير المؤمنين ، ولولا صرف أموال هذه البلاد للجهاد ،
لكانت محمولة إلى الديوان» .

وأركب الرسول مرارا ، وأراه معارك القتال ، حتى يشهد بما شاهد ،
وأقام عند السلطان مدة ، ثم استأذن في العود ، فعاد .

(١) الأسفل «رسل» والصحيح يقتضيه السياق والمقتضى .

(٢) م : «سادس عشرين شعبان» ، وما هنا يتفق ونص العهد (الروميين) ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٣) م : «وجاهة» ، وما هنا يتفق ونص العهد .

(٤) الزراف - والجمع زرافون - هو الذي يرى اللقط من الزرافة ، وهي أنبوية خاصة بقرق
باللفظ (Dory : Supp. Dict. Arab.) . وجاء في : (العراني : الجندية في الدولة العباسية ، ص ١٥٤)
أن اللفظ كان يرسل من أنابيب تحمل في السفن وتعرف في البيروانية باسم «سيفونية» ، وتسمى مع
العرب بالزرافات ، تنبت منها غاز اللفظ بإرمادة ودخان شديد فتخرج السفن .

ذكر نصب الأبراج على عكا وإحراقها

وكان الفرنج قد شرعوا في بناء ثلاثة أبراج ضخمة عظام ، ونقلوا في البحر
أحجارا وأخشابا إلحاقا ، وقطع الحديد ، وتعبوا فيها سبعة أشهر ، وفرغوا منها
في ربيع الأول من هذه السنة فعملت كأنها أطواد ، ونُصبت في ثلاثة مواضع
من أقطار البلد ، وماكنت طبقاتها بالعدد والعدة ، وكل برج منها في أربعة أركان
أطرافها عاليات غلاظ ، طول كل واحدة خمسون ذراعا لتتشرع على ارتفاع
سور البلد ، وبسطوها على دوائر العجل ، ثم كسوها بجلود البقر ، وسقوها
بالخل والبخار^(١) ، وكانوا يقرّبونها كل يوم من البلد على حسب ما تيسر لهم ،
وكنفوا من جوانبها سور البلد .

ثم شرعوا في طم الخندق ، وورد الخبر إلى السلطان بأن العدو قد طم بعض الخندق
وقد قوى عزمه على منازلة البلد ومضايقته ، فكتب السلطان إلى سائر الأطراف
بأمر بالحث على وصول العساكر ، واشتد خوف المسلمين بسبب الأبراج الخشب
فثبتا كانت في غاية العظم ، فإن كل واحد منها كان يحمل من المقاومة ما يزيد على
خمسة آلاف فارس [٣٥٣] ويتسع سطحه لأن ينصب عليه متجنيق ، ولم يبق إلا
ملاصقة الأبراج السور ، ووقع الناس من حفظ البلد في تعب عظيم ، وأجمل
السلطان فكروا في إحراق الأبراج وإهلاكها ، وجمع الصناع من الزرافين والنفاطيين
وودعهم بالأموال الجزيلة إن أحرقوها ، فضاقت في ذلك حيلهم .

ولزم السلطان القتال صباح ومساء وقرق العساكر فرقتين : فرقة تقابل ، وفرقة
تسمل الذين يجرّون الأبراج عن جرها ، ورميت بكل قارورة نقط فلم يؤثر فيها شيء .

(١) هذا صدم يقيد من يدرس أدوات القتال في تلك العصور ، قد كانوا يعمون الجلود
في الحرائق مدة لتصبح غيرة بآلة للاشتعال ، ثم يقدرونها سائر بغيرونها . الأبراج والحصون من
مخلفات التارية ، وأجمع ما فات هذا أيضا ص ٣٠٣ ، هامش ٥ .

وسير لخص جلسه الأظهر ، وعمله الأنور ، الأمير ، الأجل ، المجاهد ،
الأمين ، الأصيل ، شمس الدين ، قدير الإسلام والمسلمين ، سفير السلام
والسلطين ، أمير الحزم عبد الرحمن بن منقذ - كتب الله سلامته وأخبر
صحابته - ، وما اختير للوفادة إلا من هو أهلها ، ولا حل للوديعة إلا من هو
محلها ، ولا بُعث للنهج الصلة إلا من هو مفتاحها ، ولأداء الأمانة إلا من هو
قناها ، ومهما استوضح منه وسئل عنه فإنه على نفسه بصيرة ، ومن البيان
نور ذخيرة ، وفي العربية ذو بيت وعشيرة ، والمشاهدة له أوصف ، على أن تلك
الحلقة ربما ذُفرت البيان فأخلف ، وما أجدره بأن يصادف بسطة على بساطه ،
ونظرا يأن له في القول على اختصاره وتوسطه وإفراطه ، فكل هو به واقف ،
وكل هو للفهم الكرم كاف ، والله تعالى يجعل هذه العزمة منافق استنهاض العزمة
منه بالغة مبلغا يبرأ أهل دينه ، ويوزعهم بها اقتضاء دينه ، من الذين اتفقوا
إلها من دونه .

والسلام الصادر عن القلب السليم ، والود الصميم ، والعهود الكرم ، على حفرة
الكرم العالية ، وسدة السيادة الجليلة ، سلام مودة ما وفد الغرب قبلوا مثلها ،
ورسالة ما خطرت إلى أن أنذرت وراءها المحبة إرسالها ، وليد السلام
رحمة الله وبركاته ، ورضوانه وتحياته ، إن شاء الله تعالى .

وكتب في شعبان سنة ست وثمانين وخمسمائة .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلامه .

الهدية :

ختمة كريمة في ربة خميسة بمسك .

ثلاثمائة مئقال عنبر .

عشر قلاند : صدها ستائة حبة .

عود في سبط : عشرة أمان .

دهان بلان : مائة درهم وواحد .

قسي بلوتارها : مائة وقرسان .

سروج : عشرون .

نصول سيف خندية : عشرون .

نشاب نايح خاص مربيش ، كبير ومتوسط ضمن صندوق خشب مجادة :

سبعائة درهم .

نائب القاضى بهاء الدين بحلب إلى الملك العادل لإصلاح الحال ، فانصلحت الحال .

وورد من حبة الملك العادل ما طاب به قلب الملك الظاهر ورض استشاره ، فبعث الملك الظاهر إلى عمه هدية سنية من جملتها خمسون رأساً من الخيل .

وفى رمضان من هذه السنة توفى فارس الدين ميمون القصرى ، وهو آخر من بقى من كبار الأمراء الصلاحية ، وكانت وفاته بحلب ، وعشق في البلية التي مات فيها ثمانين مملوكاً ، وزوجهم [ثمانين جارية أيضاً]^(١) وخلف أموالاً كثيرة .

ذكر ولادة

الملك العزيز بن الملك الظاهر

(١٦١) وفى يوم الخميس خامس ذى الحجة من هذه السنة ولد للملك الظاهر من ابنة عمه صيغة خاتون بنت الملك العادل الملك العزيز غياث الدين محمد .

ورُئيت حالب ، واحتفل الملك الظاهر لمولده^(٢) احتفالاً عظيماً ، من ذلك أنه أمر بإحضار شيء كثير من الفضة والذهب ، وأمر الصواغ أن لا يتركوا شكلاً ولا صورة من سائر الصور إلا ويصوغون مثلاً ، فصاغوا من ذلك ما وزن بالقناطر ، وصاغوا عشرة مبرود من الذهب والفضة سوى ما غسل من الأبنوس والعود والصندل وغير ذلك .

(١) ما بين الحاصرين زيادة عن (س) .

(٢) أنامل : • لولده ، • والنصح عن (ك) .

ونسج للدولود ثلاث قوارجيات^(١) من اللؤلؤ ، في كل واحدة منها أربعون حبة من الياقوت والباقش^(٢) والزمرد ،^(٣) ودرعان وخردتان وبركة أسطوان^(٤) من اللؤلؤ ، وثلاث سروج مجوهره ، في كل واحد منها عدة من الياقوت والزمرد^(٥) وثلاث سيوف غلظها وقبضاتها ذهب مرصع بأنواع الجواهر^(٦) ورماع ذهب أستبها جوهر منظم .

وفى هذه الأيام ختن الملك الظاهر ولده "الملك الصالح" صلاح الدين أحمد ، وعمره يومئذ تسع سنين .

وفى ولادة الملك العزيز وختان أخيه الملك الصالح يقول شرف الدين راجح الخلى قصيدة مطلعها :

نعم جادت الدنيا بما أنت آمل
فحببتك من آمالها ما تقابله
إذا ما هناه قال قوم : قد انقضت
أواخره كرمك عليه أوائله

(١) فرجة (ج : فرجيات) عرفها (Dozy : Dict. Détaillé des Noms des Vêtements P. 327 - 334 ; Suppl. Dict. Arab)

بأنها نوع من البهاء المشتمل ، ويصنع غالباً اليوم من الخوخ ، وله أحكام واسعة طويلة تعدى أطراف الأصابع ، وهي غير متوقعة أو متوقعة .

(٢) جوهر آخر غفاف يضاهى دقيق الياقوت في اللون والرواق ، سمى هكذا نسبة إلى موطنه • بلخشان • حيث يكثر وجوده ، وأهل إيران يسمونه • بنخشان • ، وهو لا قيم يقع في أقصى شرق أفغانستان . أنظر : (ابن الأثير : تحف السخاير في أحوال الجواهر ، ص ٦٣) .

(٣) هذه الجملة غير موجودة في (س) .

(٤) بركة أسطوان ، أو بركندوان عاتية الحسان أو البيل المزركدة . انظر تعليقات الدكتور زيادة على كتاب (السلوك ، ج ١ ص ١٧٧ هامش •) .

(٥) (ك) : • الجواهر • .

(٦) هذان اللغتان ساقطتان من (ك) و (س) .

(٧) (س) : • مفت • .

ذكر منزلة السلطان الملك الناصر صلاح الدين

— رحمه الله — الكرك والشوبك

وفي سنة ثمان وستين وخمسة خرج صلاح الدين — رحمه الله — في العف من شوال قاصداً الفزاة ، ومعه ما هو [١٣٩] برسم الهدية إلى نور الدين ، وهو : القيل والحجارة الثمانية ^(١) ، وفختر ومقدمة من القصر مستحقة ، وآلات مشنة ، وقطع بلور ^(٢) ، ويكس ^(٣) ، وأوان لا يتصور وجود مثلها : وثلاث قطع بكتش ^(٤) أكبرها نيف وثلاثون مثقالاً ، والثانية ثمانية عشر ، والآخرى دونها ، ومما لولاء نفيس ، وستون ألف دينار ، وخرائب من المصنوعات ، وطيب وعطر ، وغير ذلك ؛ فوصل ^(٥) إلى بلاد الكرك والشوبك ، فأنزلها ونازل غيرها من الحصون ، فأخرب عمارتها ، وشق الفارات على أعمالها .

- (١) المقصود هنا أن هذه واحدة من جزأين الخاضعة ، وقد ذكر (ابن خلكان : الوفيات ، ج ٤ ، ص ٢٢ — ٢٣) ر (ابن الأثير : القياض ونهذب الأنساب ، أن دمشق) نسبة إلى « النشابين » وهي إحدى عمل بغداد في الخشب التي فيها ، وكانت إقطاعاً لفتاب — أحد رجال بني أمية — سميت به ، وقد اشتهر بحذقه هذه الخشب بآلات من النسيج المحط ومن هنا كان يوسف هذا النوع من الخشب بأنه متماثل تشبهاً لهذا النسيج . انظر أيضاً : (Dazy : supp. Diet. Arab.) .
- (٢) وترسم أيضاً « بلور » وهي منيرة من اليونانية « Beryllus » لحذف منها بين الاعراب ، ثم وقع فيها القلب . انظر : (ابن الأثير : في حب الفخار في أحوال الجواهر ، تعليقات الاب اقتباس ماري الكرمل ، ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥) .
- (٣) ويقال فيه « الشب » وهو حجر نيز قريب من الزبرجد ، ومنه الأبيض ، والأصفر والأزرق — وهو أفضل — . انظر : (المرجع السابق ، ص ٦٢) (البردي : كتاب الجواهر في معرفة الجواهر ، ص ١٩٨) .
- (٤) جوهر آخر شفاف يذهب فائق اليقوت في اللون والرواق . سمي هكذا نسبة إلى موطنه « بكتش » حيث يكثر وجوده ، وأهل إيران يسمونه « بكتشان » وهو إقليم يقع في أقصى شرق أفغانستان . انظر : (ابن الأثير : المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١) .
- (٥) في س (١٣٩) : « فقصه » .

ذكر وصول الهدية المصرية إلى نور الدين

وسير الهدية إلى نور الدين ، وكتب إليه بالإشارة الفاضل : « سبب هذه الخدمة إلى مولانا السلطان الملك المعادل أعز الله سلطانه ، وممّا أبداً إحسانه ، وممكن بالنصر إمكانية . وشيد بالتأييد أركانه ، ونصر أنصاره وأعوانه : علم المعرك بما يؤثرو المولى بأن قصد الكفار بما يقص ^(١) أجنبهم ، وقيل ^(٢) أسلحتهم ، ويقطع مرادهم ، ويخرب بلادهم ، وأكبر الأسباب المنيعة على ما يرويه من هذه المصلحة أن لا يبقى في بلادهم أحد من العربان ، وأن يقتلوا من ذل الكفر إلى عز الإيمان ، ومما أجنبه فيه عمة ^(٣) الاجتهاد ، وعنده من أفضل ^(٤) أصاب الجهاد ، زحيل كثير من أظفارهم ، والحرص في تبديل دارهم ، إلى أن صار ^(٥) العدو اليوم إذا نهض لا يجد بين يديه دليلاً ، ولا يستطيع حيلة ولا يهتدى سبيلاً ^(٦) .

- (١) في الأصل : « يحض » ، وقد صححت بسند سراجة س والروستين .
- (٢) في الأصل ، وفي س (١٣٩) : « يقيل » ، وفي (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٦) : « يقيل » ، وما هنا قراءة ترجيحاً يقتضيه المصنف .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي س (١٣٩) : « من الاجتهاد » ، وفي (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٦) : « غاية الاجتهاد » .
- (٤) كذا في الأصل وفي س ، وفي (الروستين) : « أعظم » .
- (٥) في س : « إلى أن يصير العدو إذا نهض » . الخ .
- (٦) هذه قطعة من رسالة بقلم القاضي الفاضل أرسلها صلاح الدين إلى نور الدين ليبيّن له فيها القصد من خروجه لمهاجمة الكرك والشوبك ، وكانت هذه أول غزوة غزاها صلاح الدين مرمراً في أوائل سنة ٥٦٨ هـ وقد أوضح (بهاء الدين بن شداد : النوادر السلطانية ، ص ٣٦) انحراف من هذه الغزوة وأهملتها بقوله : « وإنما بدأ بها — أي الكرك والشوبك — لأنها كانت أقرب إليه » ، وكانت في الطريق تمنع من قصد الديار المصرية ، وكان لا يمكن أن تصل قامة حتى يخرج هو بنفسه إليها بلاد العدو ، فأراد توسيع الطريق وتسهيله لتصل البلاد بعضها ببعض ، وتسهيل السابلة ، فخرج قاصداً لها فحضرها ، وجري بينه وبين الأفرنج وقعات ، ودامت منها ولم ينظر منها بنى .

ولما وصلت الهدية والرسول إلى نور الدين استقبل الهدية واستقرها ، ولم تقع منه بموقع ، ولكنه أظهر شكر صلاح الدين ، ووصف فضيلته ، وقال : « ما كان بنا حاجة إلى هذا المال ، وهو يعلم أننا ما أفتقنا الذهب في ملك مصر وبنا ضرر إلى هذا الذهب ، وما لهذا المحمول في مقابلة ما جئنا به مقدار ، [ونمثل بقول أبي تمام ^(١)] :

لَمْ يَنْفَقِ الذَّهَبَ الْمُؤَبِّي بِكَثْرَتِهِ عَلَى الْحَاصِبِ قَرَّرَ إِلَى الذَّهَبِ
لكنه يعلم أن نفور الشام منتفزة إلى وفور العدد من الجند ، وقد عم البلاد بالفرنج ، فينبغي أن تقع المساعدة والمداونة بالأمداد ، ثم أخذ يفكر فيما يندب من هذا المهم .

[١٣٧] قال عماد الدين الطائفي البرقي : « وصلت الحارة ، وكثرت لها النظارة . والفيل وصل إلينا [في سنة تسع وستين ^(٢)] ونحن يحمل في الميدان الأخضر ، فأهداه نور الدين إلى ابن أخيه سيف الدين غازي بن مردود — صاحب الموصل — مع شيء من الثياب والعود والسنبر ، فبهر سيف الدين إلى الخليفة مع تحف وهدايا ^(٣) ؛ وسير نور الدين الحارة الثمالية إلى الخليفة مع هدايا وتحف سنية ^(٤) .

وفي هذه السنة أغار العدو على الجولان ^(٥) ونزلوا محسكين ^(٦) ، وبلغ ذلك

- (١) أضفنا ما بين الحاصرين من : (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٦) وذلك للإيضاح .
- (٢) أضفنا ما بين الحاصرين من : (الروستين ، نفس الجزء والصفحة) .
- (٣) ل س (٣٩ ب) : « مع هدايا وتحف سنية » .
- (٤) ل س : « مع هدايا عظيمة » .
- (٥) ل س (٣٩ ب) : « الجولان قرية . وقيل جبل ، من نواحي دمشق ثم من محل حوران : (ياقوت ، معجم البلدان) .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي س : (الروستين) ، وفي : (ياقوت : معجم البلدان) : « محسكين ناجية من أعمال دمشق من جهة حوران » .

نور الدين وهو نازل بالكوة فرحل إليهم بمساكنه ، فرجلوا إلى الفوار ^(١) ، ثم إلى الشلالة ^(٢) ، ونزل نور الدين عشرا ، وبثت عسكريا إلى أعمال طبرية . فغارت عليها ، ولما عادت لحقتها الفرنج عند الحاضنة ، فوقفت المقاتلة في مقابلتهم إلى أن عبرت السرية ^(٣) ونجحت ، ثم رحل نور الدين من عشرا ، ونزل بظاهر ذرا ، واعتدحه عماد الدين بقصيدة أولها :

رَفَعْتَ ^(٤) بِتَضَرُّكِ رَايَةِ الْإِيمَانِ وَبَدَتْ بِتَضَرُّكِ آيَةِ الْإِسْخَانِ
بِأَغَالِبِ ^(٥) التَّلَبِّ الْمُلُوكِ وَصَائِدِ صَيْدِ الْبُيُوتِ وَقَارِسِ التُّرْسَانِ
بِأَسَالِبِ السَّيْجَانِ مِنْ أَرْبَابِهَا حُرَّتِ النَّخَارَ عَلَى ذَوَى التَّيْجَانِ
[ومنها يقول ^(٦)] :

كَمْ رَفَعَتْ لَكَ فِي الْفَرَنْجِ حَدِيثُهَا قَدْ سَارَ فِي الْأَفَاقِ وَالْجِلْدَانِ
قَفَصَتْ ^(٧) قَوْمَهُمْ رِدَاءَ مَنْ رَدَّى وَضَرَبَتْ رَأْسَ يَرِيحِهِمْ يَسَانِ
وَمَلَسَتْ رِقَّ مُلُوكِهِمْ وَتَرَكْتَهُمْ بِالذِّلِّ فِي الْأَفْيَادِ وَالْأَشْجَانِ ^(٨)
وَجَمَلَتْ فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالَهُمْ وَسَحَبَتْهُمْ هَوْنًا عَلَى الْأَذْقَانِ ^(٩)

- (١) ل س : « الفرات » .
- (٢) ل س : « اللاك » وفي الأصل : « الشلالة » ، وما هنا عن (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٧) .
- (٣) ل س : « البرية » .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي س : وفي : (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٧) : « رفعت » .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي (الروستين) ، وفي س : « بإغالباً غلب الملوك » .
- (٦) ما بين الحاصرين من س ، والتصديقة كاملة موجودة في : (الروستين ، ج ١ ، ص ٢٠٧ — ٢٠٨) .
- (٧) ل س (١٠٠ أ) : « قفصت قومهم ردى من ردى » .
- (٨) ل س : « الأشجان » ، والتصحيح عن : (الروستين) .
- (٩) ل س : « الأذقاني » و « السلطاني » .

سلسلة مطبوعات كتب السنة النبوية
هذا الكتاب يحتوى على كتابين جليلين

١- سُنَنُ الدَّارِمِيِّ

تأليف العلامة الفقيه الإمام الكبير شيخ الإسلام
أبو محمد وأبي عبد الله عبد الرحمن بن عبد الرحمن الدارمي
المؤلف سنة ١٨١ هـ الموافق ٨٢٥ م

٢- تخریج الدارمي وتصحيحه وتحقيقه

لمحب السنة النبوية وخادمها

السيد عبد الله هاشم يمانى اللدني
بالمدينة المنورة (الجاز)

١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

(باب في العامل اذا اصاب في عمله شيئاً)

(اخبرنا) الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري اخبرني عروة بن قيس عن ابي حميد الساعدي انه اخبره ان النبي ﷺ استعمل عملاً على الصدقة فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال يا رسول الله هذا الذي لكم وهذا اهدى لي قال النبي ﷺ فهلا تمدت في بيت اهلك وامك فنظرت اهدى لك لم لانم قام النبي ﷺ عشيبة بعد الصلاة على المنبر فتشهد فحمد الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال اما بعد فإنا بال عامل نستعمله فأتينا فيقول هذا من عملكم وهذا اهدى لي فهلا تمد في بيت ابيه ولعله فينظر اهدى له ام لا والذي نفس محمد بيده لا يضل احدكم منها شيئاً الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه ان كان بغيراً جاء به له رغاء وان كانت بقرة جاء بها لها خوار وان كانت شاة جاء بها تير فقد بانئت قل ابو حميد ثم رفع النبي ﷺ يديه حتى انا لنظر الى عفرة ابطيه قل ابو حميد وقد سمع ذلك معي من رسول الله ﷺ زيد بن ثابت فسلوه

(باب في قبول هدايا المشركين)

(اخبرنا) عمرو بن عون انا عمارة بن زاذان عن ثابت عن انس بن مالك ان ملك ذي نزن اهدى الى النبي ﷺ حلة اخذها بثلاثة وثلاثين بغيراً او ثلاث وثلاثين ناقة قبلها (اخبرنا) عبدالله بن سلة ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى

عن عباس بن سهل الساعدي عن ابي حميد الساعدي قال بعثت ابي ايلدة الى رسول الله ﷺ بكتاب واهدي له بغلة بيضاء فبقي اليه رسول الله ﷺ واهدي له برداً

(باب قول النبي ﷺ انا لانتمين بالمشرك)

(اخبرنا) اسحاق بن ابراهيم ثنا وكيع عن مالك بن انس عن عبدالله بن عروة

عن عائشة ان رسول الله ﷺ قال انا لانتمين بالمشرك

(اخبرنا) اسحاق بن روح عن مالك عن فضيل بن ابي عبد الله الطيمي عن عبدالله بن دينار عن عروة عن عائشة اطول منه

(باب اخراج المشركين من جزيرة العرب)

(اخبرنا) عفان بن يحيى بن سعيد القطان ثنا ابراهيم بن ميمون رجل من الكوفة حدثني سعيد بن سمرة بن جندب عن ابيه سمرة

عن ابي عبيدة بن الجراح قال كان في آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ قال اخرجوا اليهود من الحجاز واهل نجران من جزيرة

(باب في الشرب في آنية المشركين)

(اخبرنا) ابو عاصم عن حيوة بن شريح حدثني ربيعة بن يزيد بن ابي ادريس

حدثني ابو ثعلبة قال اتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله

(باب سيف العامل اذا اصاب في عمله شيئاً)

(اخبرنا) الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري اخبرني عروة بن زبير
عن ابي حميد الساعدي انه اخبره ان النبي ﷺ استعمل عاملاً
على الصدقة فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال يا رسول الله
هذا الذي اكرمك وهذا اعدى لي فقال النبي ﷺ فهلا اعدت في بيت
ابيت وامك فنظرت ايهدي لك ام لا ثم قام النبي ﷺ عشية بعد
الصلاة على المنبر فتشهد فحمد الله واثنى عليه بما هو اهل له ثم قال
اذا بعد فما بال الناس يستعمله فيأتينا فيقول هذا من عملكم وهذا
اهدي لي فهلا اعدت في بيت ابيه وامه فينظر ايهدي له ام لا والذي انس
محمد بيده لا يغفل احدكم منها شيئاً الا جاء به يوم القيامة يحمله على
عنقه ان كان مبرأ جاء به له رغاء وان كانت بقرة جاء بها لها خوار
وان كانت شاة جاء بها تيعر فقد بلغت قول ابو حميد ثم رفع النبي
ﷺ يديه حتى انا لنظر الى غفرة ابطيه قول ابو حميد وقد سمع ذلك
معي من رسول الله ﷺ زيد بن ثابت فسأله

(باب في قبول هدايا المشركين)

(اخبرنا) عمرو بن عون انا عمار بن زاذان عن ثابت

عن انس بن مالك ان ملك ذي يزن اهدى الى النبي ﷺ
حاملة اخذها بثلاثة وثلاثين مبرأ وثلاث وثلاثين ناقة فقبها
(اخبرنا) عبدالله بن سفة ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى

عن عباس بن سهل الساعدي عن ابي حميد الساعدي قال بعث
ماحب ابله الى رسول الله ﷺ بكتاب واحد له بغلة بيضاء
فكتب اليه رسول الله ﷺ وهدى له برداً

(باب قول النبي ﷺ انا لالاستعين بالشرك)

(اخبرنا) اسحاق بن ابراهيم ثنا وكيع عن مالك بن انس عن عبد الله
بن دينار عن عروة

عن عائشة ان رسول الله ﷺ قال انا لالاستعين بشرك

(اخبرنا) اسحاق عن روح بن مالك عن فضيل بن ابي عبد الله
مواخشي عن عبدالله بن دينار عن عروة عن عائشة اطول منه

(باب اخراج المشركين من جزيرة العرب)

(اخبرنا) عفان بن يحيى بن سعيد القطان ثنا ابراهيم بن ميمون رجل من
بلد الكوفة حدثني سعيد بن حمزة بن حنبل عن ابيه حمزة

عن ابي عبيدة بن الجراح قال كان في آخر ما تنكم به رسول الله
ﷺ قال اخرجوا اليهود من الحجاز واهل نجران من جزيرة
العرب

(باب في الشرب في آية المشركين)

(اخبرنا) ابو عاصم عن حيوة بن شريح حدثني ربيعة بن يزيد
حدثني ابو ادريس

حدثني ابو ثعلبة قال آتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله